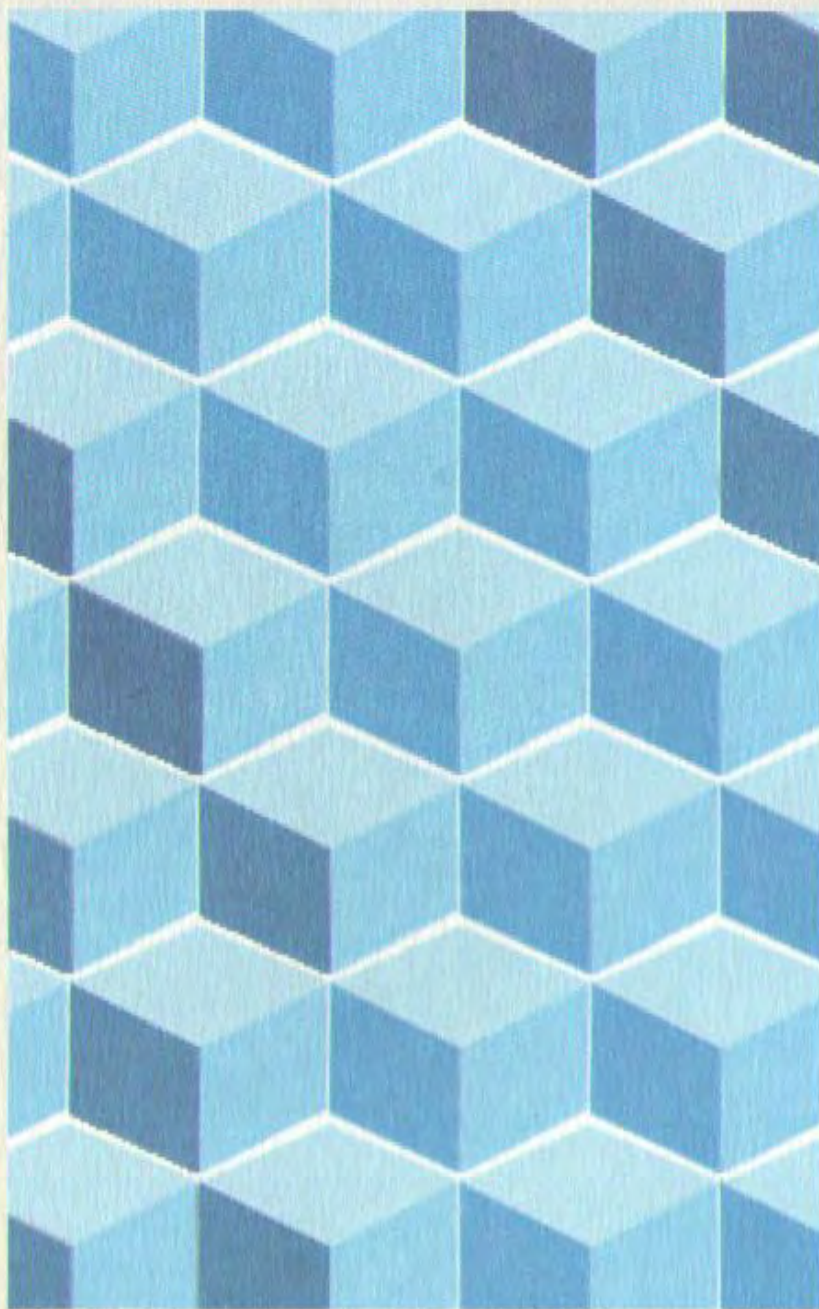




تفسيرات وراثية

المعقول واللامعقول

تحرير: شيلدون كريمسكي وجيرمي غروبر

ترجمة: د. ليلى الموسوي



المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب

VISIT...

LANZAROTE
Caliente.COM

تفسيرات وراثية المعقول واللامعقول

تحرير: شيلدون كريمسكي وجيرمي غروبر
ترجمة: د. ليلى الموسوي



ترسل الاقتراحات على العنوان التالي:
السيد الأمين العام
للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص. ب. : 28613 - الصفاة
الرمز البريدي 13147
دولة الكويت
تليفون : 22431704 (965)
فاكس : 22431229 (965)
www.kuwaitculture.org.kw

العنوان الأصلي للكتاب

Genetic Explanations

Sense and Nonsense

By

Sheldon Krimsky and Jeremy Gruber

© 2013 by the President and Fellows of Harvard College.
Published by arrangement with Harvard University Press.

طُبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

ربيع الأول 1437 هـ - يناير 2016

المواد المنشورة في هذه السلسلة تعبر
عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس

9	تقديم
	مقدمة
13	روايات للشكل تدريجيا حول التفسير الجيني عبر التخصصات العلمية
31	الجزء الأول: فهم جديد لعلم الوراثة الفصل الأول:
33	المقايضة الخاطئة للجين
	الفصل الثاني:
45	التطور ليس مسألة جينات فقط
	الفصل الثالث:
55	الجينات كصالحات الفرق
	الفصل الرابع:
67	«بي» الكبيرة و«بي» الصغيرة الأسطورة رقم 1: هل تلك الجينات المنذرية موجودة فعلا
	الفصل الخامس:
77	أسطورة الكائن - الآلة من الألبان الوراثية إلى الكائنات الحية
101	الجزء الثاني: الوراثة الطبية
	الفصل السادس:
103	بعض مشكلات الأبراج الوراثية
	الفصل السابع:
117	جينات السرطان البقايا الضامرة لنظرية ساقطة
	الفصل الثامن:
135	البحث العقيم عن جينات للطب النفسي وعلم النفس

	الفصل التاسع:
153	تقييم الجينات كأسباب للأمراض البشرية في عالم متعدد الأسباب
	الفصل العاشر:
173	التوحد من سكون العيب الوراثي في الدماغ إلى فسيولوجيا مرضية بفعل ديناميكية الجينات - البيئة
	الفصل الحادي عشر:
207	آفاق الطب الشخصي
241	الجزء الثالث: علم الوراثة في السلوك والثقافة الإنسانيين
	الفصل الثاني عشر:
243	التأثير المستمر لأفكار العلمية الفاشلة
	الفصل الثالث عشر:
261	ارسم خريطة جيناتك الخاصة بك! تجربة الحمض النووي DNA
	الفصل الرابع عشر:
283	توليد «طفل أفضل» دور الوراثة في الممارسات الإيجابية المعاصرة
	الفصل الخامس عشر:
317	دليل الحمض النووي DNA في الأدلة الجنائية أسطورة العصمة
	الفصل السادس عشر:
355	الطبيعة الرؤوم كيف تغير الرعاية الأبوية الجينات؟
	الخاتمة
375	الوعد غير المنجز لعلم الجينوميات
393	الهوامش

تقديم

يجب ألا نغفل عن الدور القوي جدا الذي يؤديه المجاز في فهمنا للعالم الطبيعي. فلا شيء قد أثر في شرحنا لخصائص الكائنات الحية أكثر من مجاز الحيوان - الآلة لديكارت Descartes's Bête machine، والذي ضمَّ البشر لاحقا ضمن هذا المجاز بوصف الإنسان - الآلة Homme machine من قبل لا ميري La Mettrie. فإذا كانت الكائنات الحية - بما في ذلك البشر - ستُفهم على أنها آلات، فمن ثم يجب أن تُقدَّم طبيعة المواد التي تتألف منها والطريقة الدقيقة لتجميع تلك المواد معا تفسيرا لصفات الكائنات الحية. على وجه الخصوص: كيف لنا أن نشرح أنه على الرغم من حقيقة أن البيض المُخصَّب لجميع الأنواع Species يشبه بعضه بعضا إلى حد كبير، إلا أن بعض الأفراد - بعد مرحلة النمو development - قد تكون مختلفة جدا؟

إن الجواب السائد في البيولوجيا الحديثة هو أن الطريقة التي ينمو بها الكائن مُحدَّدة

«هذا النوع من التفسير يتجاهل حقيقة أن سير العمل في الجهاز لا يعتمد فقط على تفاصيل الصنع»

بشكل كبير من قبل جيناته. ولكن، لما كانت الجينات تتكون من الحمض النووي (دنا) DNA، فإن أوجه الشبه والاختلاف في الحمض النووي DNA، أي «مخططات التصميم» Blueprints لبناء الآلات، هي التي تُحدّد - أو يكون لها على الأقل تأثير قوي في تحديد - أوجه التشابه والاختلاف في بنية الكائن الحي مكتمل النمو ووظيفته. أي إن برنامج عمل أبحاث أوجه التشابه والاختلاف التي نلاحظها بين البشر هو إذن برنامج مُملئ: سَلْسَلُ sequence حمضهم النووي. فنحن نتوقع وجود «جينات»، ليس فقط للون البشرة وشكل العين، بل أيضا للذكاء والمرض والقدرات الموسيقية.

على الرغم من أننا نقبل أن الكائنات الحية هي أشياء مادية تدين - في نهاية الأمر - بصفات لطبيعتها المادية، غير أنه من الخطأ افتراض أن سَلْسَلَةُ الحمض النووي للكائن الحي ستتنبأ بكامل طبيعته وتاريخ حياته. فقارئ هذه الصفحة لم يكن ليعرف - بناء على معرفة مسبقة للتسلسل الكامل للحمض النووي لمؤلفها - ما سيكون مضمونها، وما هو أكثر أهمية من ذلك، هو أنه لم يكن بإمكان القارئ التنبؤ بمختلف الأمراض والإعاقات التي خبرها المؤلف. لقد فشلت معظم محاولات العثور على جينات «خاصة» بالأسباب الرئيسية للوفيات في البشر. فالطفرات الأحادية البسيطة المُتسبِّبة في أمراض، مثل فقر الدم المنجلي sickle - cell anemia، هي استثناء. وعلى الرغم من معرفتنا بطفرة mutation في جين واحد تزيد كثيرا من احتمال الإصابة بسرطان الثدي، غير أن الغالبية العظمى من مرضى سرطان الثدي (*) لا يحملون هذه الطفرة، وهو وضع نمطي لما يُسمى الاستعداد الوراثي genetic predispositions للمرض.

إن مشكلة العثور على جينات «خاصة ب» مرض معين تُوضّح قضية عميقة في فهم مثال مجازي كمجاز الآلة machine metaphor. لقد جاءت الأدلة على «قابلية توريث» heritability صفة ما من كون التشابه بين الأقارب أكبر منه بين الأشخاص الذين ليسوا بأقارب. فالصفات «تتواتر» في الأسر، والأفراد من جماعة عرقية أو إثنية ما هم عرضة لأن يشبهوا بعضهم البعض أكثر من شبههم بأعضاء الجماعات الأخرى. وقد نجم عن هذا قلق بخصوص مصدر «قابلية التوريث

(*) سرطان الثدي يصيب الرجال أيضا، لذا استخدم المذكر في الفقرة وليس جمع المؤنث. [المترجم].

تقديم

المفقودة» missing heritability، أي وجود تشابه بين الأقارب في بعض الصفات، على سبيل المثال، أو حدوث حالة مرضية، مع عدم وجود أي دليل على اختلافات وراثية مُعَيَّنة يمكن أن ترتبط بهذا المرض. وتُقدِّم نظريات معقدة حول تفاعل الجينات كتفسير لذلك. إحدى نتائج المقاربة approach التقليدية للمجاز هو ربط أخطاء مماثلة في نسختين ناتجتين من الجهاز بأخطاء مماثلة أثناء إنتاجهما. ولكن هذا النوع من التفسير يتجاهل حقيقة أن سير العمل في الجهاز لا يعتمد فقط على تفاصيل الصنع، ولكن كذلك على تاريخ عمليات الجهاز. فهل تزود شركة ما آلياتها بدرجة أفضل من الوقود منها من شركة أخرى، أو توفر خدمات صيانة أكثر تكراراً، أو تستعين بمشغلين أكثر مهارة، أو بسبب عدم تشغيلها الجهاز بشكل مستمر على السرعات العالية؟ وهذا - مجاز الآلة - عندما يُطبَّق بشكل صحيح، يجب أن يشمل المصادر البيئية من أوجه التشابه والاختلاف في الأداء، والاختلافات التي توجد بشكل مستقل عن أي تغَيَّر في تصميم وتصنيع الآلة، وبصرف النظر تماماً عن التباين في مخططات تصميم الآلة.

إذا وضعنا جانبا حالات الاختلافات المورفولوجية البسيطة مثل لون البشرة أو شكل العين، أو الاضطرابات الأيضية metabolic disorders، التي يمكن أن تُعزى إلى حدوث طفرات في جين واحد، فأني لنا أن نعرف ما إذا كان أي فرق ما بين الأفراد أو الأسر أو الأجناس هو نتيجة وراثية genetic أو بيئية environmental أو نتيجة اختلاف أثناء النمو بسبب مصادفة عفوية (ضجيج نموي developmental noise) أو بفعل تاريخنا الثقافي، أو بفعل القوى الاجتماعية والاقتصادية التاريخية القوية؟

خلافًا للسؤال الأنطولوجي ontological حول ماهية المسببات الحقيقية للاختلافات، نواجه أسئلة معرفية epistemological حول كيفية التوصل إلى الإجابة وحول المعتقدات السائدة في البحث والتفسير في أي وقت كان. إننا حالياً في حالة تهيمن عليها أبحاث البيولوجيا الجزيئية molecular biology، وحيث يحتل الحمض النووي DNA (*) مركز الاهتمام. وعلى الرغم من أننا لانزال نفهم

(*) في الإشارات التالية للحمض النووي الرايبوزي منقوص الأكسجين DAN، لسلاطة القراءة نكتفي بالإشارة إليه في بقية الفصل بالحمض النووي. [المترجم].

«الوراثة» inheritance ونتعامل معها باعتبارها ظاهرة ثقافية وكذلك بيولوجية، إلا أن الاهتمام العام والشائع بالحمض النووي يبدو أنه قد أثبت صحة وجهة نظر القرن التاسع عشر من أن كل شيء عنا كأفراد مُحدّد في سلالتنا ancestry البيولوجية. الآن يقال: «إن كل شيء هو في حمضنا النووي». ويهدف هذا الكتاب إلى أن يكون بمنزلة تحد للمجاز الحالي والمهيمن للحمض النووي، أو الاختزال الوراثي genetic reductionism، الذي يدفعنا.

ريتشارد لوونتين

Richard Lewontin

أستاذ كرسي ألكسندر أغاسيز Alexander Agassiz

لعلم الحيوان في متحف علم الحيوان المقارن بجامعة هارفارد

مقدمة

روايات تتشكل تدريجيا حول التفسير الجيني عبر التخصصات العلمية

شيلدون كريمسكي
SHELDON KRIMSKY

في تداعيات كل إنجاز علمي كبير أو ثورة في العلوم الطبيعية natural sciences، تتطور كل نظرية مُتبناة حديثا إلى أربعة أشكال من السرد. أولا، هناك النموذج المرجعي canonical من النظرية الذي يُقدّمه الشخص أو الأشخاص المرتبطون بالاكشاف، ويكون ذلك عادة في كتاباتهم المنشورة. هذه هي النصوص الأولية للاكتشاف، وتشمل على سبيل المثال كتاب نيوتن برينسيبيا «المبادئ» Principia وورقة آينشتاين للعام 1905 حول النسبية Relativity. ثانيا، هناك الملحقات والاستقراءات المستنبطة من النظرية المرجعية من قبل علماء آخرين في المجال نفسه، وعادة

«ليس هناك جين واحد ولا تفاعل واحد بين الجين والبيئة يفسر أصول أو تطور المرض»

على مدى سنوات. فتملاً الفجوات، وتُجرى التصحيحات، وتُقدم التفسيرات، وتثار أسئلة تعمل على توسعة برنامج الأبحاث، وتوسعة نطاق النظرية، وتوليد ملاحظات تجريبية جديدة. ثالثاً، يستثمر علماء الاجتماع العلم لتنوير أو بناء أساس جديد لحقولهم. وهكذا يسعى علماء السلوك إلى شرح أكثر اختزالية عن طريق تكييف المبادئ من الكيمياء أو الفيزياء أو البيولوجيا. هذه الأنماط من السرد تقدم أحياناً مفاهيم أخلاقية وتستكشف التضمينات الاجتماعية والقانونية للنتائج العلمية. على سبيل المثال، هل يقع الشخص الذي يُدعى أنه يمتلك نزعة وراثية عدوانية تحت طائلة المسؤولية عن أفعاله؟ رابعاً، يعرض ناشرو النظرية على المستوى الجماهيري - بمن في ذلك الكتاب العلميون والعلماء أنفسهم ووسائل الإعلام - تشبيهات واستعارات تهدف إلى إيصال الأفكار العلمية إلى عامة الجمهور. وتستخدم هذه الاستعارات في بعض الأحيان استخداماً إستراتيجياً، لكسب تأييد الرأي العام لتمويل مجالات جديدة من العلم أو لدعم السياسات القائمة على المزاعم التي تقول إن صفات المعرفة البشرية أو السلوك الإنساني مُحددة عبر أحداث جزيئية.

خلال القرن الثامن عشر تأثر كثير من المفكرين التنويريين باكتشافات نيوتن. فقد كان الخبير الاقتصادي آدم سميث Adam Smith مهتماً بعلم الفلك مما جعله مُهيأً لتقبل طرق نيوتن في التحليل وتصوره للكون. «اتخذ آدم سميث من مفهوم نيوتن - للطبيعة كنظام للمادة المتحركة كنظام مُحدد بالقانون - مثالا له عندما صور المجتمع كمجموعة من الأفراد تسعى إلى تحقيق مصلحتها الشخصية في نظام اقتصادي تحكمه قوانين العرض والطلب»⁽¹⁾ صاغ سميث منهجه على كتاب مبادئ نيوتن، الذي في وجهة نظر بعض المؤرخين، يبدأ من استقراء الظواهر ليسقطها على مبادئ الزراعة ومن ثم يستخلص الظواهر من المبادئ⁽²⁾. بعد الاطلاع على الطبعة الأولى من مبادئ نيوتن، نقح جون لوك John Locke فكرته المبدئية في مقالة حول الفهم الإنساني Essay Concerning Human Understanding من أنه كان من المستحيل لجسم التأثير في جسم آخر دون أن يلمسه⁽³⁾. كما غرس ديفيد هيوم David Hume - الذي يُعدّ «نيوتن العلوم الأخلاقية» - المصطلحات النيوتنية في رسالة حول الطبيعة البشرية Treatise on Human Nature⁽⁴⁾.

أما نظرية تشارلز داروين في الانتخاب الطبيعي Natural Selection فقد احتضنها علماء الاجتماع، من مثل هيربرت سبنسر Herbert Spencer الذي استنتج تضمينات في علم الاجتماع والأخلاق لتفسير التطور الاجتماعي للإنسان. وأدخل مؤرخ تاريخ الفكر - الحائز جائزة بوليتزر - ريتشارد هوفستاتر Richard Hofstadter مفهوم الداروينية الاجتماعية في الحياة الفكرية الأمريكية في كتابه الكلاسيكي الصادر 1944 الداروينية الاجتماعية الكلاسيكية في الفكر الأمريكي Social Darwinism in American Thought. إذ كتب هوفستاتر في مقدمته للطبعة المنقحة: «دوريا في التاريخ الحديث، وضع العلماء نظريات جديدة تمتد نتائجها إلى ما هو أبعد من النمو الداخلي للعلم كنظام من المعرفة إلى ما وراء مثل هذه التطبيقات العملية التي قد تترتب عليها»⁽⁵⁾. وانتقد كتابه المنظرين الاجتماعيين الذين أساءوا استخدام اكتشافات داروين لأهداف أيديولوجية.

عندما اقترح نيلز بور نظاما يشبه النظام الشمسي لنموذج الذرة، بنواة وإلكترونات تدور في مدارات دائرية تتخذ قيما كمية محددة quantized، فقد فُسر ذلك بعض الانبعاثات الطيفية لذرة الهيدروجين ولكن لم يفسر الهياكل الذرية الأكثر تعقيدا. لقد احتاج نموذجهم إلى أن يُراجع ويُنقح من قبل فيرنر هايزنبرغ Werner Heisenberg وإروين شرودنغر Erwin Schrödinger في نظرية الكم الجديدة. إن النظريات الجديدة عادة ما تكون في أول الأمر تقريبا مثاليا للواقع.

وقد شهدت جميع الثورات العلمية الكبرى من القرن السادس عشر إلى القرن العشرين (كوبرنيكوس، نيوتن، داروين، آينشتاين، فرويد، الكم، النووية) الجوانب السردية الأربعة المناقشة أعلاه. ومع حلول منتصف القرن العشرين كانت ثورة علم الأحياء الجزيئية قد بدأت تترسخ، وأعقب ذلك استخلاص مماثل من أشكال السرد الأربعة. كانت ثورة الوراثة الجزيئية آخذة في الوصول إلى كامل قوتها على مدى نحو خمسين عاما. وتشمل الأحداث المميزة: اكتشاف بنية جزيء الحمض النووي DNA (العام 1953)⁽⁶⁾؛ وآلية صنع البروتين من الحمض النووي (1958)⁽⁷⁾؛ واكتشاف الأوبيرون Operon (تنظيم التعبير الجيني) (1961)⁽⁸⁾، واكتشاف الشفرة الوراثية (1961)⁽⁹⁾؛ والعقيدة المركزية: الحمض النووي يؤدي إلى البروتين ولكن ليس العكس (1970)⁽¹⁰⁾؛ الحمض النووي الذي يعاد تركيبه (1973)⁽¹¹⁾، وسلسلة الجينوم البشري (2000)⁽¹²⁾.

خلال نصف القرن الذي تطورت عبره نظرية الوراثة الجزيئية، أدلى بالعديد من الفرضيات والمراجعات لتلك الفرضيات فيما يتعلق بطبيعة جينوم البكتيريا والفيروسات والحيوانات والنباتات؛ والعلاقات بين الجينات والنمط الظاهري phenotype (مثل المرض والسلوك والصفات الجسدية physical traits)؛ والتفاعل بين الجينات والبيئة، والعملية التي تُرمز code^(*) الخلايا من خلالها المعلومات المخزنة في الحمض النووي، والعدد التقديري للجينات في الجينوم البشري. بل ونُقح حتى مفهوم الجين. شبه المفهوم الأولي الجينوم بتركيب لعبة مكعبات الليغو، فيتألف الجينوم من قطع من الحمض النووي مُرتبطة معا وتتباين وفقا لتسلسل أربعة نيوكليوتيدات nucleotides (القواعد: أدينين adenine وسيتوسين cytosine وغوانين guanine وثايمين thymine). كان النموذج المُجسّم المُبكر من جزيء الحمض النووي الذي بناه جيمس واطسون James Watson وفرانسيس كريك Frances Crick على شكل لولب مزدوج Double helix من المعدن «مصنوع من صفائح مسطحة من المعدن المُغلّفن galvanized بأنايب دقيقة من النحاس للروابط الذرية»⁽¹³⁾ النموذج الساكن كان تمثيلا مبكرا لكيفية تنظيم الجينات في الجينوم، التنظيم الذي خضع في وقت لاحق لمراجعة كبيرة. وفي البدء اعتبرت الجينات كقطع من الحمض النووي تحوي المعلومات الرمزية للبروتينات. على الرغم من أن قطع الحمض النووي في جينوم الإنسان لها وظيفة ترميزية، إلا أن ما يزيد على 3 بلايين زوج من القواعد كان حتى وقت قريب يعتقد أنها مجرد حمض نووي خردة (مُهمل) junk DNA من دون أي وظائف ترميزية أو تنظيمية - حطام ومخلفات التطور evolution. وقسمت بقية الحمض النووي الفاعل المتبقية (تقدر بنحو 2 في المئة من الجينوم) إلى قطع منفصلة، كل منها مخصص لترميز بروتين واحد من المائة ألف بروتين المُقدّر وجودها نشطة في جسم الإنسان. أخيرا، دُحضت فرضية الحمض النووي الخردة، على الأقل كحمض نووي لا وظيفة له في الكائن الحي، إلى حد كبير مع اكتشاف العلماء أن مزيدا ومزيدا من الحمض النووي غير المُرمز noncoding يُستنسخ كحمض نووي ريبوسومي (رنا)

(*) يشيع استخدام «تكود» وهي نحت مباشر من لفظة coding، إلا أنني أود معاودة تقديم اللفظة العربية الموازية «تُرمز» التي تنفي الحاجة إلى النحت في وجود لفظة عربية ملائمة. [المترجم].

RNA ذي وظائف غير معروفة حتى الآن. أيضا، وضعت تقديرات جديدة عدد الجينات البشرية المُرمَّزة بين 20 ألفا و30 ألفا، مما يشير إلى أن بعض قطع الحمض النووي تحتوي معلومات مُرمَّزة لأكثر من بروتين.

طرح فرانسيس كريك العقيدة المركزية لنظرية الوراثة الجزيئية أول مرة في العام 1957، في اجتماع جمعية البيولوجيا التجريبية Society of Experimental Biology، في محاضرة بعنوان: «حول صنع البروتين»⁽¹⁴⁾ On Protein Synthesis. وفقا لكريك، تنتقل المعلومات الوراثية من حمض نووي (DNA أو RNA) إلى حمض نووي آخر، أو من حمض نووي إلى بروتين، ولكن لا تنتقل أبدا من بروتين إلى حمض نووي. بعبارة أخرى، لا تحتوي البروتينات على معلومات لتكرار استنساخ replication نفسها. وقد بُسِّطت العقيدة المركزية كثيرا في عبارة «الحمض النووي DNA يصنع الحمض النووي RNA الذي يصنع البروتين». وقد أعطت المفاهيم الشائعة حول الميكانيكية الجينية في الفترة المبكرة الانطباع الخاطئ أن جزيء الحمض النووي هو سيد الاستنساخ الذاتي. في الواقع، تؤدي البروتينات دورا حاسما في توجيه العملية الأوركستالية لصنع البروتين⁽¹⁵⁾. «قد يكون الحمض النووي جزيئا كبيرا ومُعقدا، ولكن لا يستطيع القيام بأي أمر بمفرده. فهو لا يمتلك القوى اللازمة للاستنساخ الذاتي، ولا تلك الضرورية لخلق أجيال جديدة من الحياة»⁽¹⁶⁾ في مقالة مجلة جماهيرية أعطى باري كومنور Barry Commoner وجهة نظر أكثر واقعية لدور البروتينات في جميع جوانب استنساخ الحمض النووي ونسخه transcription:

يمكن استنساخ الشفرة النوكليوتيدية للجين في خلية حية بأمانة، فقط بسبب تدخل مجموعة من البروتينات المتخصصة لمنع معظم الأخطاء - الأخطاء التي يكون الحمض النووي نفسه معرضا لإنتاجها - ولإصلاح البقية المتبقية... فلا تنشأ المعلومات الوراثية من الحمض النووي وحده، بل من خلال التعاون الضروري مع الإنزيمات البروتينية - وهو ما يناقض العقيدة المركزية من أن الوراثة تخضع - بشكل فريد - لتحكم اللولب المزدوج من الحمض النووي الذاتي الاستنساخ⁽¹⁷⁾.

في البداية، اعتقد علماء الوراثة الجزيئية أن وظيفة جين ما هي السيطرة على إنتاج بروتين واحد. ثم اكتُشف أن الجينات تحمل شفرات لصنع الحمض النووي

الريبوزي RNA الذي لا يصبح بروتينات. من أواخر ستينات القرن العشرين إلى الوقت الحاضر مُلئت فجوات تفاصيل العقيدة المركزية أو نُقِّحت ببعض الاختلافات في كيفية تدفق المعلومات في الفيروسات والفيروسات القهقرية Retroviruses.

ويأتي المثال على الاستنساخ من دون حمض نووي من البريونات prions - بروتينات مكتشفة حديثا مسؤولة عن مرض جنون البقر (كورو Kuru). يمكن استنساخ البريونات على الرغم من أنها لا تحتوي على حمض نووي. وتغير البريونات البروتينات العادية في الدماغ، التي تتكيف مع شكل البريون، ومن ثم، نوعا ما، تستنسخ نفسها. هذه الظاهرة موثقة جيدا في الخميرة، حيث يمكن لبريونات الفطريات أن تخضع إلى تحول هيكلي مما يمكنها من تصبح ذاتية التكاثر - Self propagating ومن ثم مُعدية⁽¹⁸⁾. تقدم هذه البريونات الخميرة مثالا على ظاهرة فوق جينية epigenetics تُرمز فيها المعلومات ليس في الحمض النووي ولكن ضمن البروتين. وإذا كان بالإمكان نقل المعلومات من بروتين إلى بروتين، تغدو عالمية العقيدة المركزية للبيولوجيا الجزيئية موضع تساؤل.

ويبدو نموذج ليغو الجينوم بالبساطة نفسها لنموذج بور للذرة. وبدلا من رؤية الجينات ككيانات ثابتة في بنية ساكنة في انتظار التفعيل الذاتي Self - Activation، فإن المفهوم الحالي ينظر إلى الجينوم على أنه صفة لنظام إيكولوجي - أكثر مرونة وأكثر ديناميكية وأكثر تفاعلية مما قد يشير إليه النموذج ليغو ضمنا.

«بل حتى الافتراض أن قطعا من تسلسل الحمض النووي هي «جينات» لبروتينات معينة اتضح أنه قد لا يكون صحيحا في العموم. فبدائل اللصق لأجزاء من متتاليات sequences معينة، وبدائل أطر القراءة، والتحرير ما بعد الاستنساخ - بعض الأشياء التي تحدث بين الاستنساخ والتشكيل النهائي للبروتين المنتج - هي من بين العمليات التي أدى اكتشافها إلى تغيير النظرة إلى الجينوم تغييرا جذريا»⁽¹⁹⁾.

كان أول لقاء لي مع نموذج الجينوم الساكن الشبيه بالليغو في العام 1976 خلال الجدل حول سلامة أبحاث الحمض النووي المؤتلف Recombinant DNA. وانعقدت لجان على المستويين الوطني والمحلي لتقييم مخاطر زرع المادة الوراثية عبر الأنواع Species. وأثناء عملي في مجلس كيمبردج لمراجعة التجارب Cambridge

Experimentation Review Board بولاية ماساتشوستس، أتيحت لي الفرصة لسؤال علماء البيولوجيا الجزيئية عن العواقب المحتملة لنقل أجزاء من الحمض النووي عبر الأنواع⁽²⁰⁾. في ذلك الوقت اعتقد كثيرون أنه إذا نُقل حمض نووي وظيفي من خلايا نوع من الأنواع إلى خلايا نوع آخر، فإن الخلايا الجديدة إما أن تستخدم الحمض النووي لصنع بالضبط ما تُرمّزه الجينات في أنواعها الأصلية أو لا تنتج شيئاً على الإطلاق. فقد كان مبدأ الخصائص الناشئة emergent properties في علم الوراثة الجزيئية مبدأ مفقوداً من الخطاب. وفي منتصف ثمانينات القرن العشرين، إبان ذروة الجدل حول المخاطر المحتملة لإطلاق الكائنات الحية الدقيقة المُعدّلة وراثياً في الحقول الزراعية، شبّه عالم من بيركلي الجينوم بمفاتيح البيانو. في رسالة مسجلة على شريط فيديو للجمهور، ذكر ستيفن لينداو Steven Lindow أن إزالة جين واحد هو مثل إزالة مفتاح واحد من البيانو؛ ستظل جميع المفاتيح الأخرى تعمل بالطريقة نفسها⁽²¹⁾.

في غضون عقد من الزمن، بدأ العلماء يعترفون بأن مثل هذا الرأي كان شديد التبسيط، وبدأ تعقيد الجينوم يكشف عن نفسه. فهناك تفاعلات بين الجين والجين، وقطعة الحمض النووي تُعبّر عن منتجات مختلفة عندما توضع في أجزاء مختلفة من الكروموسوم (تأثير الموقع position effect)، وأجزاء من الحمض النووي التي يمكن قراءتها بشكل مختلف في الكائنات الحية المختلفة أو في الكائن الحي نفسه بسبب بدائل طرق الربط، الأمر الذي قد يؤدي إلى أطر قراءة مختلفة⁽²²⁾. بحلول العام 2001 أدرك العلماء في إدارة الغذاء والدواء Food and Drug Administration هذا التعقيد، وذلك عند مراجعتهم لقضايا سلامة الأغذية الناشئة من المحاصيل المُعدّلة وراثياً. وتضمنت إحدى وثائق الوكالة العبارة التالية:

من الممكن أيضاً في الهندسة الحيوية bioengineering إدراج مادة وراثية جديدة في كروموسوم نبات يؤكل في موقع يتسبب في احتواء الغذاء المشتق من النبات على مستويات أعلى من السموم من المستوي الطبيعي، أو مستويات أقل من المغذيات المهمة. في الحالة الأولى قد لا يكون الغذاء آمناً لتناوله، أو قد يتطلب إعداداً خاصاً للحد من المادة السامة أو التخلص منها. وفي الحالة الثانية قد يتطلب الطعام وضع ملصقات خاصة، بحيث يعرف المستهلكون أنهم لا يتلقون مستوى المواد الغذائية المتوقعة عادة من استهلاك أغذية شبيهة⁽²³⁾.

هذا النموذج من جينوم النبات هو بعيد جدا عن مجاز البيانو حيث لا تتفاعل إضافة مفتاح أو إزالته مع بقية المفاتيح الأخرى، أو يؤثر في النظام ككل فيما عدا إضافة بروتين جديد. أيضا، هناك أسباب أخرى للتشكيك في كون العلاقة علاقة بسيطة بين الحمض النووي الريبوزي RNA والحمض النووي DNA والبروتينات. ذكرت دراسة نشرت في العام 2001 أن المعلومات في الحمض النووي DNA لا تُنقل دوما بأمانة إلى الحمض النووي الريبوزي RNA أثناء النسخ - فقد عُثر على قواعد حمض نووي ريبوسومي RNA لا تطابق تسلسل الحمض النووي DNA المناظر⁽²⁴⁾. أثناء خضوع نموذج الوراثة لمراجعة موسّعة بعد اكتشاف بنية الحمض النووي، كان علماء الاجتماع قد بدأوا في البحث عن اختلافات تسلسل الحمض النووي - في الجينوم البشري - التي ترتبط بوجود اختلافات في النمط الظاهري phenotype للإنسان. كان علم الوراثة الجزيئي قد قدم المؤونة لنظريات الوراثة الجديدة في العلوم الاجتماعية. فكانت مجالات الأنثروبولوجيا وعلم النفس وعلم الاجتماع والعلوم السياسية قد بدأت تلجأ إلى الوراثة كوسيلة لمنح ما يسمى بالعلوم اللينة soft sciences أسسا من العلوم الطبيعية. وكانت النتائج الجديدة من أبحاث علم الوراثة السلوكي behavioral genetics والإدراك cognition والقضايا النفسية والاجتماعية تحظى بتغطية واسعة النطاق في وسائل الإعلام، بما في ذلك ما يلي: الجينات قد تُسبب التبول الليلي؛ الجينات توفر المفتاح الرئيس لتناظر اليمين - اليسار؛ الجينات تُفسر طول العمر، الجينات ترتبط بالسعي إلى الإثارة، وبالكرم، وبالمثلية الجنسية، وبالسمنة في مرحلة الطفولة، وبإقبال الناخبين على المشاركة في الانتخابات وبالقدرة الرياضية، وبالخيارات الغذائية، وبالتدين، وباللطف، وبالشقاق في الزواج، والانجذاب إلى المواد الإباحية، وبعضوية العصابات. على الرغم من الأبحاث المزدهرة في التفاعل بين الجينات والبيئة، واكتشاف أن مستويات متعددة من هيكلية النمو developmental surcture تؤثر في العلاقة بين الحمض النووي والمرض الطبي، والنتائج الجديدة من علم التخلق epigenetics، والقصص الواردة في وسائل الإعلام عن أبرز الاكتشافات الجينية والتي تصفها على أنها جينات «ل» سرطان الثدي أو البروستاتا أو البنكرياس أو الجلد أو سرطان القولون، إضافة إلى جين للحماية ضد السرطان، وجينات الصمم، وعسر القراءة، والعمى، ومرض الزايمر، والتبول في الفراش، والخيانة، وأمراض الكلى، غير أن المنهجية [المتبعة] أو

صحة هذه الادعاءات لم تكونا قط جزءا من النقاش العام، وأصبح التفكير المرتكز على الجينات محور الخطاب الشعبي. دعونا ننظر، على سبيل المثال، كيف يمكن للادعاءات الزائفة حول تفسير الجينات التغلغل في القرارات المجتمعية المهمة.

بعد اعتراف غاري كوسي Gary Cossey بالذنب في تهمة حيازة مواد إباحية تصور الأطفال، أصدر قاضي المحكمة حكما بالسجن ستة أعوام ونصف العام على المدعى عليه لأنه اعتقد أن لدى كوسي «جين المواد الإباحية»، الجين الذي يعتقد القاضي أن من شأنه أن يكفل العودة إلى الإجرام. فقد خلصت بعض الدراسات العلمية إلى أن الاستغلال الجنسي للأطفال هي صفة تسري في الأسر، وهي صفة ثابتة، وغير قابلة للتغيير⁽²⁵⁾. وقد نقضت محكمة استئناف فدرالية إدانة كيسي بناء على أن قاضي المحاكمة استخدم وجود «جين غير مكتشف»، كأساس للحكم⁽²⁶⁾. دعونا نفترض للحظة أن هناك ارتباط يسري في الأسر بالنسبة إلى الاستغلال الجنسي للأطفال. كيف يمكن تبرير الاستنتاج أن جينا واحدا هو المسؤول عن هذا النوع من السلوك؟ أو دعونا نفترض أن المعتدين جنسيا على الأطفال ينتجون مستويات أعلى من هرمون ما من غير المستغلين جنسيا للأطفال، أو حتى أنهم يعرضون صور دماغ مختلفة لمنطقة المهاد hypothalamus⁽²⁷⁾. فهناك الكثير من المستويات الهيكلية ومراحل النمو، والكثير من التفاعلات المحتملة بين إنتاج هرمون أو بنية منطقة ما من الدماغ وبين سلوك ما لدرجة أن الأمر سيحتاج إلى خيال محض - في غياب وجود أدلة سببية لا تُدحض - للقفز بيقين إلى وجود جين الاستغلال الجنسي للأطفال. في إطار يتمحور حول الجين، هناك ميل إلى رسم أبسط تفسير اختزالي لسلوك ما أو لصفة ما وإهمال تعقيدات التفاعلات متعددة الجينات، الجين - البيئة، والتفاعلات فوق الجينية أو خليط معقد يتضمن العديد من الأسباب. إذ يشير مارتن ريتشاردز Martin Richards قائلا: «علم الوراثة الجزيئية في العادة يشبه الاختزال الجشع، فتحاول شرح الكثير، بأسرع ما يمكن، والتقليل من شأن التعقيد وتخطي مستويات كاملة من العمليات في اندفاعها لربط كل شيء بأسس الحمض النووي»⁽²⁸⁾.

ضمن العلوم الاجتماعية، نجد أن علم النفس والأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع كانت حتى الآن الأكثر تأثرا بثورة علم الوراثة. إذ ينجذب علماء النفس المعرفي والسلوك إلى علم الوراثة من أجل تفسير الاختلافات في الذكاء البشري بين المجموعات

البشرية، ولتقديم سبب وراثي للسلوك العدائي المناهض للمجتمع. وقد تبنى علماء الأنثروبولوجيا علمَ الوراثة كأداة لفهم أنماط هجرة الجماعات القديمة. وعلى نحو متزايد، يطبق علماء الاجتماع نتائج علم الوراثة لفهم سبب انتساب الناس إلى مجموعات معينة أو تبني أيديولوجية معينة. وفي الآونة الأخيرة، استخدم علماء السياسية علمَ الوراثة لشرح الاختلافات في السلوك السياسي - فرع من التخصص يسمى السياسة الجزيئية *molecular politics*.

واحدة من أكثر هذه الدراسات إثارة للجدل دراسة نُشرت - العام 2008 - في الدورية المرموقة أمريكان بوليتيكال ساينس ريفيو (المراجعات الأمريكية لعلم السياسة) *American Political Science Review*. قارن المؤلفون البيانات من السجلات العامة لإقبال الناخبين في لوس أنجلوس مع البيانات من سجل التوائم. واستخدم المؤلفون نموذجًا التوأم ونموذج تحليل الانحدار الخطي *Linear regression*، مما يفترض الجمع بين ثلاثة عوامل يمكن أن تفسر سلوك التوائم المتطابقة أو غير المتطابقة: التركيب الجيني، البيئات غير المشتركة، أو البيئات المشتركة. لم يأخذ نموذجهم في الحسبان التفاعلات بين الجين والبيئة. وتوصل المؤلفون إلى استنتاج أن «قدرًا كبيرًا من الاختلاف في الإقبال على التصويت يمكن أن يُفسَّر بالجينات»⁽²⁹⁾.

على أحد المستويات، هناك بعد بديهي لنتائجهم. إذا درس المرء سلوك التوائم أحادية البويضة *monozygote* (المتطابقة) وثنائية البويضة *dizygote* (غير المتطابقة) فإنه يكتشف علاقة أوثق بين سلوك وخيارات المجموعة الأولى (التوائم المتطابقة) منه في سلوك وخيارات المجموعة الثانية (غير المتطابقة)، وللهولة الأولى يبدو من المعقول أن نستنتج أن السلوك موضع السؤال لديه مكون وراثي، لكن فقط إذا تجاهل المرء الافتراض المُطَّلَع *contested assumption* لتكافؤ البيئات في الدراسات الكلاسيكية على التوائم⁽³⁰⁾.

ولكن على مستوى آخر، إن هذه النتائج - مثل جميع نتائج دراسات التوائم - هي مناقضة للبديهة *counterintuitive*. فالاختلافات الجينية في الأفراد قد تؤدي إلى اختلافات في تنظيم الجينات والتعبير عن البروتينات. ولكن ما هو هذا المسار الافتراضي من البروتينات إلى السلوك الانتخابي؟ وبأي معنى يمكن لمثل هذا المسار أن يكون حتميًا، بالنظر إلى المستويات الأخرى العديدة من التنظيم البيولوجي والاجتماعي، والتفاعلات

مقدمة

بين الجين والبيئة، والعدد الذي لا يحصى من التأثيرات الاجتماعية المحتملة على ما إذا كان شخص سيذهب إلى الاقتراع؟ قد يرتبط بعض السلوك ببعضه الآخر إلى حد كبير بين التوائم المتماثلة حتى عندما يُربون في بيئات منفصلة - سلوك يمكن أن يُفهم بشكل أكثر سهولة من منطلق كونه أمرا فسيولوجيا - مثل الخيارات الغذائية أو الاستجابة للإجهاد - لكن الخيارات السياسية ليست لها أسس بديهية في السببية الوراثية genetic cuasation. المفهوم الحديث للجينوم على أنه «يشبه نظاما إيكولوجيا» ينظر إلى الجينات والبيئة على أنهما في تفاعل مستمر خلال جميع مراحل النمو، ومن ثم فإنهما ليسا في حالة ثابتة من الانفصال⁽³¹⁾.

اختزل جيمس فاولر James Fowler وكريستوفر داوز Christopher Dawes - من جامعة كاليفورنيا University of California بسان دييغو - السلوك السياسي إلى مستوى آلي من خلال ربط جينات معينة ومسارات كيميائية حيوية معينة بالاختيار الفردي. «افترضنا أن الجينات قد تؤثر في التصويت والممارسة السياسية لأنها تؤثر في الميل العام للانخراط في السلوك الاجتماعي عبر دورها الوظيفي في العمليات الكيميائية العصبية»⁽³²⁾. والجينان المشار إليهما هما الجين MAOA والجين HTT5؛ ويرتبط كلاهما بعملية التمثيل الغذائي للسيروتونين serotonin في الدماغ. والسيروتونين هو مادة كيميائية (ناقل عصبي neurotransmitter) تنقل الرسائل بين خلايا الدماغ. وتؤثر مستويات السيروتونين في تنظيم النوم والشهية والمزاج، إضافة إلى غيرها من المهام. وقد رُبط بين نقص السيروتونين والصحة النفسية، بما في ذلك الاكتئاب والقلق. وقد اعتمد المؤلفان على دراسات تبين أن البوليمورفية (تعدد الأشكال) polymorphism (الأليلات alleles) من الجينين ترتبط بالسلوك المعادي للمجتمع؛ ثم يجادلان أنه من المعقول أن نفترض أن مثل هذه الأشكال المتعددة سوف ترتبط أيضا بانخفاض الحافز للتصويت.

بوجود العديد من المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في الأمر، فإن قلة هم من كانوا ليتصوروا أن علماء السياسة سيتحولون إلى تفسيرات وراثية لتفسير الخيارات السياسية للأفراد. على الرغم من جوانبها المناقضة للبديهية، اكتسبت الدراسات الوراثية حول أسس الخيارات السياسية دعما كبيرا من محرري المجلات وتمثل مرحلة جديدة في ورثة geneticization العلوم الاجتماعية، ويشبه ذلك إلى حد ما

تزايد الاهتمام في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين بالبحث عن الأساس الجيني للذكاء. وقد قدم جاي جوزيف Jay Joseph تجربة فكرية لتسليط الضوء على الجوانب المناقضة للبديهة في السياسة الجزيئية:

لنفترض أن ذكرا من زوج التوأم MZA [اختصارا من توأم متطابق أحادي البويضة ربيا منفصلين monozygote - identical reared apart] وُضع عند الولادة في عائلة أرستقراطية يابانية في العام 1802. وُضع الذكر الآخر من التوأم MZA عند الولادة في عائلة من الفلاحين الفقراء الذين يعيشون في مرتفعات السلفادور في العام 1960... هل نتوقع أن دراسة أزواج متطابقة وراثيا من هذا النوع ستعثر على ترابط جيد بين السلوك السياسي والمواقف الاجتماعية؟⁽³³⁾.

مع سُلْسَلَة جينوم genome الإنسان وانتشار قواعد البيانات الجينية، انطلق علماء الاجتماع على جبهة جديدة من البحث عن روابط بين النمط الجيني والصفات المعرفية والاجتماعية والثقافية، باستخدام الأدوات نفسها التي تُستخدم في علم الوراثة الطبية، للعثور على ترابط بين الطفرات mutations والمرض. ومن المفارقات أنه من النادر جدا في الطب العثور على أمراض أحادية الجين. وعلى الرغم من فشلها المتكرر، فإن أيديولوجيا الاختزال الوراثة مازال قائمة. إن التفسير الوراثي للسلوك الاجتماعي يشير ضمنا إلى أن «جينا» يظل كيانا واحدا ثابتا ومحافظا عليه عبر الأجيال. غير أن هذه الفكرة هي بقية متبقية من وجهات نظر قديمة وقد طرحت جانبا في مجال علم الوراثة الجزيئي. فكما أشارت إيفلين فوكس كيلر Evelyn Fox Keller في كتاب قرن الجينات The Century of the Gene، فإن البيانات الجديدة من علم الوراثة الجزيئية «تهدد برمي مبدأ الجين نفسه - سواء كوحدة هيكلية أو كوحدة وظيفية - إلى حالة من الفوضى العارمة»⁽³⁴⁾. سوف يظل علم الوراثة يؤدي دورا محوريا في مجال علوم الحياة، غير أن الدليل يقترح دورا أقل اختزالية بكثير مع تزايد فهم العلماء للطبيعة الديناميكية للنظم البيولوجية والتفاعلات المعقدة بين الحمض النووي DNA والبروتينات والبيئة على جميع مستويات التنظيم داخل النظام.

تنامت فكرة هذا الكتاب من عمل روث هبارد Ruth Hubbard، الأستاذة الشرفية في علم الأحياء في جامعة هارفارد. فقد كتبت وحاضرت ونشطت ضد الاختزال الجيني

في مجال العلوم والطب. في أولى ذكرياتي، أعرب عن وجهات نظرها في الاختزال الجيني في اجتماع العام 1977 للأكاديمية الوطنية للعلوم National Academy of Sciences حول أبحاث الحمض النووي المؤتلف وتطبيقاته. طرحت هبارد معارضتها لفكرة أنه «كلما عرفنا مزيدا ومزيدا عن الوحدات [البيولوجية] الأصغر والأصغر»، زادت معرفتنا بعلاج المرض. وفقا لهبارد، ظهرت المقالة الأولى التي نشرتها والتي ناقشت منهجيا الاختزال الوراثي في فصل بعنوان «نظرية وممارسة الاختزال الجيني - من قوانين مندل إلى الهندسة الوراثية» The Theory and Practice of Genetic Reductionism. Steven Rose يُدعى نحو بيولوجيا مُحررة Towards a Liberatory Biology⁽³⁵⁾. كتبت في هذا الفصل تقول: «من المهم التأكيد على أن الجينات تتكاثر (أو أن الحمض النووي DNA يُستنسخ) كجزء من الأنشطة الأيضية للخلايا الحية وهي أنشطة تنطوي على الإنزيمات والمواد ومصادر الطاقة وغيرها. فهي لا تكاثر نفسها، كما يقال في العادة. وحتى لو فهمنا بالتفصيل توقيت صنع الحمض النووي (الاستنساخ) وآلية التحكم في ذلك من قبل الخلايا - وهو ما لا نفهمه - فلن يكون بإمكان ذلك أن يخبرنا كيف يُترجم استنساخ الجين إلى صفات»⁽³⁶⁾. بعد مرور عام على ظهور فصلها حول الاختزال الوراثي في المطبوعات، أسهمت هبارد في تأسيس مجلس العلوم الجينية المسؤولة Council for Responsible Genetics، حيث، كعضو مجلس إدارة ورئيس تحرير دورية جين ووتش (مراقبة الجين) Gene Watch، قدمت منظورا حيويا حول تزايد ظاهرة «الجينوفيليا» genophilia (*) لدرجة استبعاد الخلايا والكائن الحي والبيئة.

أما كتابها الصادر في العام 1993 بعنوان تفجير أسطورة الجين Exploding the Gene Myth، شاركت في تأليفه مع إيليجا والد Elijah Wald، فقد منح العلماء وغير العلماء إطارا لوضع الجينات والحمض النووي في سياقها الصحيح مع خلع «الجينات» من فوق عرش «الجزء الرئيس» أو «الكأس المقدسة» لعلم الأحياء. سلط كتاب تفجير أسطورة الجين أيضا الانتباه على مغالطات «الورثة» geneticization - وهي العملية التي تختزل من خلالها الفروق الفردية في الصحة والسلوك والمعرفة إلى مجرد شفرة حمضها النووي⁽³⁷⁾.

(*) محبة الجينات. [المترجم].

في الفصل الأول، المقايضة الخاطئة للجين The Mismeasure of the Gene، تبتدئ هبارد سلسلة من الفصول في الجزء الأول (« فهم جديد لعلم الوراثة» New Understanding of Genetic Sciences) من خلال التركيز على كيف يقوم الحمض النووي والبروتينات بوظائفهم فعليا في الخلايا الحية. فهي تقول إن الجين هو موضوع مادي وأيديولوجي، مُطوّرة بذلك فكرة من مقالاتها الأصلية في العام 1982: « الجينات والحمض النووي، كما يُصوّران في العادة، هما الاختزال ذاتي التحقيق للوراثياتية [العقيدة الوراثية] hereditarianism، التي هي الدافع الاجتماعي وراء علم الوراثة⁽³⁸⁾.

في الفصل الثاني، «التطور ليس مسألة جينات فقط» Evolution Is Not Mainly a Matter of Genes، يُبين ستيوارت أيه. نيومان Stuart A. Newman - أستاذ بيولوجيا الخلية والتشريح في كلية نيويورك الطبية New York Medical College - أن التغير التطوري يمكن تفسيره بآليات نمو developmental mechanism تشمل - ولكن لا يمكن اختزالها حصريا بالجينات. ومن خلال تقديم أمثلة بالاعتماد من علم الأجنة، يوضح نيومان كيف يمكن للجينات والقوانين الفيزيائية أن تعمل جنبا إلى جنب لإحداث التغيير التطوري.

إيفلين فوكس كيلر، الأستاذة الشرفية لتاريخ وفلسفة العلوم في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا Massachusetts Institute of Technology، تُسهم في الفصل الثالث، «الجينات كصانعات الفرق» Genes as Difference Makers. مُحورا إلى حد كبير من كتابها سراب الفضاء بين الطبيعة والتنشئة The Mirage of a Space between Nature and Nurture، يُسائل هذا الفصل المعنى التقليدي لـ «مرض وراثي» و«الجينات المسببة للمرض»، ويجادل الفصل أن التحليل السببي لمرض ما بهدف التدخل العلاجي يجب أن يركز أكثر على المسارات الأيضية وبدرجة أقل على جين معين.

أما ديفيد إس. مور David S. Moore، أستاذ علم النفس في كلية بيتزر Pitzer College وجامعة كليرمونت للدراسات العليا Claremont Graduate University، فيسهم بالفصل الرابع، «الحرف بي الكبير، الحرف بي الصغير: الأسطورة رقم 1 هل تلك الجينات المندلية موجودة فعلا». فيجادل مور بأن «الجينات التي

يتصورها معظمنا في داخلنا، التي تتحكم بالأمور وتحدد صفاتنا، هي أساطير». في «أسطورة الكائن - الآلة» The Myth of the Machine - Organism (الفصل الخامس) يجادل ستيفن إل. تالبوت Stephen L. Talbott، الباحث البارز في معهد الطبيعة Nature Institute، أن النموذج الآلي للحمض النووي DNA والجينات، الشائع في علم الوراثة الجزيئي، قد انتهى مداه ويجب أن يحل محله صورة للكائنات الحية من دون الوقوع فريسة لمذهب حيوي Vitalism (*) جديد.

الجزء الثاني من هذا الكتاب، «الوراثة الطبية» Medical Genetics، يضم ستة فصول حول علم وراثة الأمراض، تمتد من الطب النفسي إلى مرض التوحد والسرطان والعلاقة السببية للمرض ودور الجينات كمتنبئات بالمرض. في فصل «بعض المشكلات مع الأبراج الوراثية» Some Problems with Genetic Horoscopes (الفصل السادس)، تناقش إيفا يابلونكا Eva Jablonka - الأستاذة وعالمة الأحياء التطورية في معهد كوهن لتاريخ وفلسفة العلوم والأفكار Cohn Institute for History and Philosophy of Science and Ideas في جامعة تل أبيب Tel Aviv University - اللدونة الجينية genetic plasticity والوراثة فوق الجينية epigenetic inheritance. إن «الكائنات الحية يمكن أن تستجيب للبيئات المتغيرة عن طريق تغيير نموها ومطها الظاهري، وأحياناً يمكن لهذه الاستجابات المرنة أن تُثبَّت وتُورث». أما كارلوس زوننشايين Carlos Sonnenschein وأنا إم. سوتو Anan M. Soto - أستاذ التشريح والبيولوجيا الخلوية في كلية الطب بجامعة تافتس Tufts University School of Medicine - فيقدمان في الفصل السابع «جينات السرطان: البقايا الأثرية لنظرية ساقطة» Cancer Genes: The Vestigial Remains of a Fallen Theory، نقداً علمياً لـ «نظرية الطفرة الجسدية للسرطان» Somatic mutation theory of cancer، وعوضاً عنها، يقدمان «نظرية مجال تنظيم النسيج» Tissue organization field theory للسرطان، التي تحل محل النظرية السائدة «أفلاك التدوير» epicycles. في الفصل الثامن «البحث العقيم عن جينات للطب النفسي وعلم النفس: الوقت لإعادة تقييم النموذج الإرشادي»

(*) عقيدة علمية مهمة من أن الكائنات الحية تختلف جوهرياً عن الكائنات غير الحية لأنها تحتوي بعض العناصر غير المادية، أو تحكمها مبادئ مختلفة عن تلك التي تحكم الأشياء غير الحية. [المترجم].

The Fruitless Search for Genes in Psychiatry and Psychology: Time to Reexamine the Paradigm, يتعاون كل من جاي جوزيف Jay Joseph، وهو طبيب نفسي مُرخص ومؤلف، وكارل رانتر Carl Ranter، وهو مدير معهد الأبحاث الثقافية والتعليم Institute for Cultural Research and Education، في تحدي فكرة أن الاضطرابات النفسية الرئيسية لديها أساس وراثي كامن. فيحصى الكاتبان الجهود الفاشلة في العثور على جينات للاضطرابات النفسية ويجادلان بأن الأبحاث يجب أن تركز على المشكلات المنهجية والافتراضات غير المدعومة ببرهان للدراسات السابقة على الأسر والتوائم والمتبنين.

أما كارل إف. كرانور Carl F. Cranor، الأستاذ المتميز للفلسفة في جامعة كاليفورنيا University of California، ريفرسايد، فيساهم بالفصل التاسع «تقييم الجينات كأسباب للأمراض البشرية في عالم متعدد الأسباب» Assessing Genes as Causes of Human Disease in a Multicausal World، مستكشفاً المعنى الدقيق لعبارة «الجين (س) يتسبب في المرض (ص)»، ويقارن كيف نفهم حالياً السببية الوراثية مع كيف ينبغي لنا أن نفهمها.

وتسهم مارثا آر. هيربرت Martha R. Herbert، طبيبة أعصاب الأطفال وأستاذة مساعدة في علم الأعصاب في كلية الطب بجامعة هارفارد Harvard Medical School، بالفصل العاشر، «التوحد: من العيب الدماغي الجيني الساكن إلى فسيولوجيا مرضية بفعل ديناميكية الجين - البيئة» Autism: From Static Genetic Brain Defect to Dynamic Gene - environment Pathophysiology. يكشف هذا الفصل عن المحاولات الفاشلة لتطبيق الاختزال الوراثي س - «الحمض النووي DNA يضع القوانين، وكل شيء آخر يطيع» - على طيف اضطرابات التوحد. وبتطبيق مقاربة النظم - البيولوجيا على التوحد، تجد هيربرت أنه ليس هناك جين واحد ولا تفاعل واحد بين الجين والبيئة يفسر أصول أو تطور المرض، بل، تنظر إليه كمسار باثوفسولوجي معقد ومزمن يتألف من عدة مسارات «توافقية» combinatorial. وفي «آفاق الطب الشخصي» The Prospect of Personalized Medicine (الفصل الحادي عشر)، ينظر ديفيد جونز David Jones - أستاذ كرسي أيه. بيرنارد أكرمان لثقافة الطب في جامعة هارفارد - إلى آفاق علم الصيدلة في الرعاية الطبية. تحدد أمثلته الوعد ولكن أيضاً الإرث المختلط للطب الوراثي الشخصي، ويبحث في العوامل التي ساهمت في هذا الإرث.

مقدمة

في الجزء الثالث من هذا الكتاب، «علم الوراثة في السلوك والثقافة الإنسانيين» Genetics in Human Behavior and Culture، يتناول الكاتب كيف يصور علم الوراثة في الثقافة الشعبية وكيف أثرت هذه الصورة في المواقف الاجتماعية حول السلوك البشري. يبدأ هذا الجزء بالفصل الثاني عشر، «التأثير المستمر للأفكار العلمية الفاشلة» The Persistent Influence of Failed Scientific Ideas، لجوناثان بيكويث Jonathan Beckwith، أستاذ جمعية السرطان الأمريكية American Cancer Society في كلية الطب بجامعة هارفارد. من خلال سلسلة من الحالات، يُبين بيكويث كيف أن الفرضيات شبه الناضجة والبيانات الأولية والأفكار التخمينية في علم الوراثة السلوكية - التي غالبا ما تكون مصحوبة بعواقب اجتماعية سلبية - تُقبل قبل الأوان كحقيقة علمية. وتسهم سوزان ليندي Susan Lindee - مؤرخة وعميدة مشاركة للعلوم الاجتماعية في جامعة بنسلفانيا University of Pennsylvania - في الفصل الثالث عشر، «ارسم خريطة جيناتك! تجربة الحمض النووي» Map Your Own DNA Genes! The DNA Experience. تُظهر ليندي كيف شكل التسويق الجماهيري للاختبارات الجينية التوقعات الاجتماعية وتقييم ما إذا كانت وعود الاختبارات الجينية ستتجاوز فائدتها المثبتة.

في الفصل الرابع عشر، «توليد طفل أفضل: دور الوراثة في الممارسات الإنجابية المعاصرة» Creating a 'Better baby': The Role of Genetics in Contemporary Reproductive Practices، تناقش شيرلي شاليف Shirley Shalev، عضو هيئة التدريس «النساء والجنوسة والتركيز الصحي» في كلية هارفارد للصحة العامة Harvard School of Public Health - المبالغات والمفاهيم الخاطئة في الحجة القائلة التي تقول بأنه ببذل جهود أكثر صرامة في الانتقاء الوراثي يمكن للمرء أن يجد زوجا أكثر كمالا والحمل بطفل أكثر كمالا. وفقا لشاليف، مع زيادة التباين في أساليب التكاثر والأشكال المختلفة من العلاقات الأبوية، يجب إعادة تقييم الهوية الوراثية والانتقاء الجيني.

وينظر وليام سي. طومسون William C. Thompson - أستاذ في قسم علم الجريمة والقانون والمجتمع بكلية القانون School of Law في جامعة كاليفورنيا، في إيرفين - في الأسطورة الشعبية حول كون الحمض النووي DNA دليلا جنائيا دامغا وذلك في الفصل الخامس عشر، المعنون بشكل مناسب «الدليل الجنائي من الحمض النووي

DNA: أسطورة العصمة «Forensic DNA Evidence: The Myth of Infallibility». فيستخدم أمثلة من القضايا والمعرفة الإحصائية والقانون والعلوم لإثبات أن مزيجاً من الخطأ البشري والاستدلالات المشكوك فيها والإحصاءات المضللة يمكن أن يُسهم في مزاعم كاذبة حول الدليل الجنائي القائم على الحمض النووي. وفي الفصل السادس عشر، «الطبيعة الرؤوم: كيف

تغير الرعاية الأبوية الجينات» Nurturing Nature: How Parental Care Changes Genes، فتوضح ماي وون هو Mae - Wan Ho - عالمة الوراثة ومديرة مؤسسة مشاركة لمعهد العلم في المجتمع Institute of Science in Society - أن «لا سيادة للحمية الوراثية ولا البيئية». فقد أظهرت الاكتشافات في الوراثة فوق الجينية (علم التخلق) أن العوامل البيئية مثل الرعاية من الوالدين أو عدمها قد تؤثر في ما إذا كانت الجينات سيعبر عنها أم لا. وفي فصل «الخاتمة: الوعد غير المنجز لعلم الجينوميّات» Conclusion: The Unfulfilled Promise of Genomics، يناقش جيريمي غروبر Jeremy Gruber - المحامي ورئيس مجلس العلوم الجينية المسؤولة - ترويج الأبحاث الطبية على أساس وراثي من قبل القطاع التجاري والحكومة والعلماء ووسائل الإعلام. وينظر إلى الوراء على مدى السنوات العشر منذ سلسلة الجينوم البشري، ويحلل حالة المبالغة في مدى مساهمة ذلك في صحة الإنسان، ويقترح إيجاد توازن جديد في أولويات الأبحاث.

تقدم فصول في هذا الكتاب حجة مضادة للادعاءات المبالغ فيها والخطئة، أو المبسطة بشكل مفرط، حول الدور الذي يؤديه الحمض النووي والجينات في الخلايا وفي الكائنات والتطور والسلوك البشري والثقافة. إن فك رموز الجينوم البشري - الأمر الذي اعتبر في يوم من الأيام بمنزلة فك رموز «كتاب الحياة» - قد استخف إلى حد كبير بمدى تعقيد العمليات البيولوجية. ويجب تخفيف دور التفسير الوراثي بناء على الفهم العلمي الجديد لبيولوجيا النظم وتحليل البروتينات والوراثة فوق الجينية وتفاعلات الجين - البيئة.

وأنا ممتن لإيفا يابلونكا وديفيد مور وستيوارت نيومان وجورج سميث، وكارلوس زونشايين لاقتراحاتهم المفيدة على المسودات السابقة من هذا الفصل.

الجزء الأول فهم جديد لعلم الوراثة

٤

المقايضة الخاطئة للجين

روث هبارد

Ruth Hubbard

ربما يكون الاحتيال الواعي أمراً نادراً
في العلم. فهو أيضاً أمر غير ممتع كثيراً،
لأنه لا يخبرنا بالكثير عن طبيعة النشاط
العلمي. والكذابون - إذا اكتشفوا -
يطردون من المجموعة. ويصرّح العلماء
بأن مهنتهم تضبط نفسها بنفسها
بالشكل الصحيح، ويعاودون العمل،
من دون تأثر بالأساطير بل بتبريرات
الموضوعية. من جهة أخرى، إن شيوع
الخداع اللاواعي يشير إلى استنتاج عام
عن سياق العلم. لأنه إذا كان يمكن
للعلماء أن يكونوا موهومين بصدق... إذ
من الممكن العثور على التحيز المسبق
في أي مكان، حتى في أساسيات قياس
العظام وجمع الأرقام المحصلة.

ستيفن جاي غولد، القياس الخاطئ للإنسان

العلم هو تفسير الطبيعة، ومثله مثل غيره
من أشكال التفسير، فإنه يتوافق مع الإطار

«من الواضح أن النموذج الذي
يستند إليه وعد الهندسة الوراثية
هو مبسط أكثر من اللازم»

الثقافي لزمه. وسأوضح هذه الحقيقة من خلال تتبع بعض الموضوعات التي - خلال القرن العشرين - أدت إلى فكرة أن الجينات تحدد تقريباً جميع الخصائص الفيزيائية والاجتماعية للإنسان والحيوانات الأخرى. حالياً، كل شيء عنا «موجود في الجينات»، وتمنح وجهة النظر هذه الأمل في أنه متى ما تعلمنا قراءة «المخطط الجيني» سنصبح قادرين على تغييره والعيش في سعادة دائمة.

النقطة الأكثر وضوحاً للبدء منها بهذه القصة هي مع الراهب النمساوي غريغور مندل Gregor Mendel، الذي طور في ستينيات القرن التاسع عشر ما صار يعرف باسم قوانين مندل للوراثة Mendel's laws of inheritance. باستخدام نباتات البازلاء كموضوعات لتجاربه، درس مندل انتقال لون وشكل وملمس الزهرة من البذور إلى الأجيال المتعاقبة. وكان اختيار هذه الصفات عن قصد، لأنها تنتقل بطريقة الكل أو لا شيء، على العكس من الصفات التي تتباين عبر مدى متصل من التدرج، مثل الوزن أو الحجم. بعد إجراء أعداد كبيرة من التلقيحات بين النباتات التي ثبتت صلاحيتها للإكثار، صار بإمكانه وصف الانتظام العددي في الطريقة التي تُمرر فيها الصفات من الآباء إلى الأجيال المتعاقبة من الذرية، النظام الذي صار يعرف بقوانين مندل. لكن، لم يقترح مندل آلية تفسر نقل الصفات من جيل إلى جيل، واكتفى بمجرد اقتراح أنه من المحتمل أن ينطوي ذلك على «عوامل» factors داخل النباتات.

ويُفترض أن اهتمام حفنة فقط من العلماء بورقة مندل عند نشرها في العام 1865 كان مرتبطاً بحقيقة أنه لم يكن هناك سياق أكبر تُدرج فيه ملاحظاته. غير أن هذا الوضع تغير بشكل كبير بحلول العام 1900، عندما «أعيد اكتشاف» ورقته بشكل مستقل في ثلاثة مختبرات. وبحلول ذلك الوقت، كان علماء الأحياء قد لاحظوا وجود هياكل محددة جيداً داخل نواة الخلية تتشرب بالصبغة الكيميائية، ومن ثم أطلق عليها اسم الكروموسومات (الصبغيات) chromosomes. وقد لاحظوا كذلك أنه عندما تنقسم الخلايا، فإن الكروموسومات تنقسم أيضاً، بحيث إن الخليتين الابنتين تنتهيان في نهاية المطاف بالعدد نفسه من الكروموسومات كتلك الموجودة في الخلية الأم. لذلك، فقد قُبِلَت الكروموسومات بصفة عامة على أنها حَمَلَة [عوامل] الوراثة، وترسخت فكرة أن «عوامل» مندل ترتبط بها بعلاقة ما.

في العام 1905، صاغ عالم النبات الدنماركي فيلهيلم يوهانسن Wilhelm Johannsen لفظة «جين» gene، لإسباغ واقع أكثر رسوخا على «عوامل» مندل. في الوقت الذي بُدئ فيه بتقبل الذرات والإلكترونات والكميات غير المرئية في عالم الكيمياء والفيزياء، لم يكن أمام علماء الأحياء سوى مشكلة صغيرة في قبول أن الوراثة أيضا تتم بوساطة جزيئات المواد غير المرئية. وسرعان ما قادت سلسلة من التجارب الرائدة - أجريت أساسا على ذبابة الفاكهة والذرة - العلماء إلى تقرير أن الجينات يجب أن تصطف على طول الكروموسومات، مثل الخرز على الخيط، وأنه عند استنساخ الكروموسومات خلال انقسام الخلية فإن الجينات تستنسخ أيضا. خلال النصف الأول من القرن العشرين، تزايد اهتمام علماء الأحياء باستكشاف الدستور الجزيئي للخلايا والطرق المتعددة التي تشارك فيها الجزيئات في عملية الاستقلاب الغذائي metabolism ونمو الكائنات الحية. فجاءوا بتفسيرات جزيئية للأمراض البشرية المعروف أن لها مكونات وراثية، مثل مرض فقر الدم المنجلي sickle cell disease وحالة اضطراب فينيل كيتونوريا (بيلة الفينيل كيتون) phenylketonuria^(*)، وحددت جزيئات مُعَيَّنة ترتبط بمثل هذه الحالات.

ووصف الكيميائيون والكيميائيون الحيويون مختلف المواد المهمة بيولوجيا، بما في ذلك الفيتامينات والهرمونات، محددين وظائفها البيولوجية من المنطلق الكيميائي. في أثناء ذلك، ميّزوا سلسلة من الكربوهيدرات والدهون وكذلك بروتينات كبيرة جدا ومعقدة غير معروفة حتى ذلك الوقت، التي كان يُعتقد في السابق أنها تجمعات غير مُحددة وليست جزيئات مستقلة. لقد كانت فترة مثيرة تحدّث فيها علماء الأحياء ذوو التوجه الكيميائي عن النهوض بالبيولوجيا إلى المستوى الجزيئي. في الوقت نفسه، حاولوا أيضا فهم كيفية تكامل المكونات الكيميائية المختلفة بالطريقة التي تؤدي بها الكائنات الحية الكاملة وظيفتها، وكتابة الكتب بعناوين مثل الكائن الحي ككل The Organism as a Whole، وحكمة الجسم The Wisdom of the Body، والجوانب الديناميكية للكيمياء الحيوية Dynamic Aspects of Biochemistry⁽¹⁾.

(*) خلل في التمثيل الغذائي يعيق تناول البروتينات بفعل نقص أحد الأنزيمات الضرورية لهضم البروتين، ويؤدي إلى التراكم التدريجي لبعض المواد السامة في الدم والبول، مما يسفر عن إعاقة النمو العادي لوظائف المخ، وهي حالة من أشد اضطرابات الأيض وتتسبب في التخلف العقلي. [المترجم].

هذه الأنواع من الاستكشافات قادت الكيميائيين الحيويين إلى تحديد جزيئات البروتين التي تؤدي وظيفة الإنزيمات، وجزيئات أخرى تدعم تقلص العضلات واسترخائها، وبعضها الآخر الذي ينقل الأكسجين وثنائي أكسيد الكربون في جميع أنحاء الجسم. وكجزء من هذه الأنواع من الاستكشافات، أدرك الكيميائيون الحيويون أن الكروموسومات تحتوي على كل من البروتينات ونوع آخر من جزيء كبير جدا، يسمى الحمض النووي DNA، وأثار هذا مسألة الطبيعة الكيميائية للجينات: هل هي مصنوعة من البروتينات أو من الحمض النووي، أو من كليهما؟

في البداية، فضل عدد من علماء الأحياء فكرة أن الحمض النووي يشكل إطارا كروموسوميا خاملا تلتصق جزيئات البروتين به على هيئة جينات. وكان السبب هو أنه على الرغم من أن الحمض النووي هو جزيء كبير جدا، فإنه مكون فقط من ستة عناصر مختلفة: نوع من الفوسفات وجزيء سكر وأربعة جزيئات تُسمى قواعد bases، التي نعرفها الآن باختصارات A (الأدينين adenine) و G (غوانين guanine) و C (السييتوسين cytosine) و T (الثايمين thymine). على العكس من ذلك، فإن البروتينات التي توجد طبيعيا تتألف من عشرين وحدة فرعية مختلفة (تسمى الأحماض الأمينية amino acids)، مرتبطة ببعضها في توافيق combinations كثيرة ومختلفة، وتأتي في أعداد كبيرة من الأشكال والأحجام المختلفة. ولذلك، كان من الأسهل تصور أن البروتينات المختلفة ستكون هي التي تنقل الصفات المختلفة التي يُفترض الآن أن الجينات هي المسؤولة عنها.

لكن في أواخر أربعينيات وأوائل خمسينيات القرن العشرين، أظهرت التجارب على البكتيريا والفيروسات أن المواد الوراثية - أي الجينات - تتكون من الحمض النووي DNA. بحلول ذلك الوقت، كانت مشاركة الجينات في صنع البروتينات قد غدت أمرا واضحا، وكان علماء الأحياء قد خلصوا إلى أن الحمض النووي يحدد في الواقع تركيبة البروتينات، ولكن ظلت الآلية - التي يحدث ذلك وفقها - سؤالا مفتوحا. لكن، من المهم إدراك أنه على الرغم من مدى إثارة هذا اللغز للاهتمام، كل هذا الوقت، فإنه طوال ذلك الوقت كان يُنظر إلى الحمض النووي على أنه مجرد نوع واحد من أنواع الجزيئات المهمة بالنسبة إلى الطريقة التي تقوم بها الخلايا والكائنات الحية بوظيفتها.

المقايضة الخاطئة للجين

تغير كل هذا في أبريل 1953 عندما اقترح جيمس واطسون James Watson وفرانسيس كريك Francis Crick نموذجهم اللولب المزدوج double helix كنموذج لبنية الحمض النووي DNA⁽²⁾. ومنذ ذلك الحين، صار الحمض النووي الجزيء الأكثر أهمية في علم الأحياء، وأصبحت «البيولوجيا الجزيئية» molecular biology تُشير حصريا إلى الوظائف البيولوجية للحمض النووي.

لفهم هذا التحول في النظرة، من المهم النظر في الأبعاد الاجتماعية والسياسية للكيفية التي دُفع فيها بالحمض النووي واللولب المزدوج إلى مركز الاهتمام البيولوجي. فقد وصف واتسون اكتشاف بنية الحمض النووي - من وجهة نظره - في مذكراته الأفضل مبيعا اللولب المزدوج The Double Helix⁽³⁾. على الرغم من خطورة القيام بذلك، فإن الأمر يستحق المجازفة لتخمين كيف كانت قصة الحمض النووي ستتكشف إذا كانت واحدة من إحدى مجموعتي العلماء - الذين كانوا يحاولون توضيح هيكله في ذلك الوقت - هي التي «فازت في السباق». وأنا أشير إلى الكيميائي العظيم لينوس بولينغ Linus Pauling ومجموعته في معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا California Institute of Technology في باسادينا Pasadena وروزاليند فرانكلين Rosalind Franklin وموريس ويلكنز Maurice Wilkins - خبري تحليل حيود الأشعة السينية X ray diffraction في كينجز كوليدج في لندن King's College London.

فمن جهة، لم تكن أي من هاتين المجموعتين تتسابقان. بل لم تعرف المجموعتان أن هناك سباقا. فقط واتسون وكريك كانا يسابقان الآخرين. أما بالنسبة إلى بولينغ، فقد كان هو وزملاؤه قد أوضحوا مؤخرا هيكل اللولب ألفا α - helix، وهو عبارة عن مكون هيكلي أساس للعديد من البروتينات ذات الأهمية البيولوجية. وكان ذلك إنجازا ضخما، منح عليه بولينغ - بعد فترة وجيزة من اكتشافه - جائزة نوبل. وقبل أن يتحول إلى بنية الحمض النووي، كانت مجموعة بولينغ قد حددت بالفعل هيكلًا ثلاثي الأبعاد من القواعد التي تؤلف الحمض النووي. لذا فإنه يبدو من المعقول افتراض أنه لو كان بولينغ هو أول من وصف البنية الكاملة للحمض النووي، لكان ذلك أمرا مثيرا، ولكن كان سيصبح مجرد واحد من العديد من إنجازاته الكبرى.

وبكل المقاييس، في الوقت الذي كشف فيه واتسون وكريك عن نموذجهما للحمض النووي، كانت روزاليند فرانكلين على وشك الوصول إلى بنية الهيكل بنفسها. فقد كانت تعمل عليه لمدة عامين تقريبا، وعلى الرغم من أنه لا أحد (بما في ذلك فرانكلين) عرف ذلك وقتها، فإن واتسون وكريك اعتمدا بشكل كبير على قياسات الأشعة السينية التي قامت بها روزاليند فرانكلين وعلى المعلومات الهيكلية التي استخلصتها من ذلك، للوصول إلى اللولب المزدوج⁽⁴⁾. لو أن فرانكلين هي التي توصلت إلى حل بنية الحمض النووي، لنشرت ذلك بطبيعة الحال، ولكنها ربما ما كانت لتعلن عنه وسط ضجة كبيرة لأن ذلك لم يكن أسلوبها. كانت البنية الهيكلية في حد ذاتها جميلة، وربما لكان الناس مهتمين للغاية، لكنها ربما لم تكن لتصبح الحدث البيولوجي المزلزل للقرن.

في المقابل، منذ اللحظة التي بدأ فيها واتسون وكريك في التفكير في كيفية تعرف بنية الحمض النووي وقبل وقت طويل من تكبدهم عناء معرفة ما يعرف عن تركيبها الكيميائي، كانا ينظران إلى الحمض النووي على أنه «سر الحياة». بالطبع، كتب واتسون في كتاب اللولب المزدوج أنه حتى قبل أن يحسما تماما نموذجهما، هرع كريك إلى داخل الحانة التي كانا يترددان عليها معلنا بصوت صاوح أنهما قد «عثرا على سر الحياة»⁽⁵⁾. وهذا هو أيضا أسلوب إبلاغهما أبناء البنية الهيكلية إلى زملائهم وأساتذتهم، على الرغم من أن الورقة التي نشرت في دورية نيتشر (الطبيعة) Nature ضربت على النغمة الموضوعية المناسبة.

إن ما أظهره نموذج واتسون - كريك (ومعظم الناس في هذه الأيام يمكنهم معرفة ذلك من خلال قراءة الصحف) هو أن الحمض النووي يمكن تصويره في صورة شريطين لولبيين يدوران حول بعضهما بالتوازي لتشكيل اللولب المزدوج. وترتبط القواعد - الأربعة - As, Gs, Cs, Ts - بالشريطين على مسافات منتظمة وتشير نحو مركز اللولب المزدوج، ومن ثم بعضها نحو بعض مثل أسنان على السحاب (السوستة) zipper، غير أن الأسنان في الحمض النووي تتلاقى بدلا من أن يتداخل بعضها في بعض. إن ما يجعل نموذج واتسون - كريك نموذجا مثيرا جدا هو حقيقة أنه لكي تصبح القواعد مناسبة لبنية اللولب المزدوج، فإن جزيء أدونين A على أحد الشريطين، أو السلسلتين، يجب أن يتاخم جزيء ثيامين T على الجهة الأخرى، وأن

المقايضة الخاطئة للجين

يتأخم جزيء سايتوسين C على أحدهما جزيء غوانين G على الجهة الأخرى. هذا الترتيب الهندسي يعني أنه لنسخ الحمض النووي DNA - «الجينات» - فإن كل ما يتعين على اللولب المزدوج أن يفعله هو أن يبدأ في فك نفسه (أو، في هذا التشبيه، يفتح السحاب). ويمكن لكل سلسلة أن تكون بمنزلة نموذج لصنع شريكه. ومع تقدم التصنيع، فإن السلسلتين القديمتين وشريكتيهما المصنوعتين حديثا تقفلان ببساطة السحاب لتشكيل نسختين متطابقتين من الأصل. وبعبارة أخرى، فإن التركيب اللولبي المزدوج نفسه يشرح كيف يمكن للحمض النووي - الجين - أن يُستنسخ. وقد كان لبساطة هذا النموذج عدة عواقب أيديولوجية. إحداها هي تسمية طريقة نسخ الحمض النووي «الاستنساخ الذاتي» self - replication، وصار يُشار إلى الحمض النووي على أنه الجزيء «ذاتي التكاثر». بالطبع هو لا يقوم بأي شيء من هذا القبيل. فالحمض النووي لا يستنسخ نفسه. الخلايا، وفي الحياة الواقعية الكائنات، هي التي تستنسخ حمضها النووي باستخدام كل سلسلة من اللولب المزدوج كقالب لصنع الشريك. وتتطلب هذه العملية سلسلة كاملة من الظروف الفيزيائية والكيميائية والتفاعلات داخل الخلية.

لكن إحدى النتائج المهمة للنظر إلى الحمض النووي على أنه جزيء «ذاتي التكاثر» هي أن ذلك أثار مخيلة عدد من علماء الفيزياء والرياضيات البارزين، الذين حتى ذلك الحين، لم يظهروا إلا اهتماما قليلا بالنظم البيولوجية والبيوكيميائية، وبالفعل، ربما كان ذلك نفورا مزاجيا بالنسبة إلى فوضاهم الفطرية. في نهاية الحرب العالمية الثانية، بعد إسقاط قنبلتين ذريتين على مدينتي يابانيتين، خاب أمل كثير من علماء الفيزياء في الفيزياء (نذير الموت) وكانوا سعداء جدا لتحويل انتباههم إلى علم الأحياء (بشير الحياة). مقتفين أثر الفيزيائي الألماني إروين شرودنغر Erwin Schrodinger - المنفي والحائز جائزة نوبل للفيزياء، والذي أشار في كتابه القصير «ما هي الحياة؟ What Is Life?» إلى الجينات باعتبارها شفرة code وأشاد بها كسر الحياة⁽⁶⁾، فإن هؤلاء العلماء تحمسوا للحمض النووي. ولما كانوا على اطلاع على استخدامات زمن الحرب لعلم السبرانية cybernetics وفك الشفرات، فإنهم قرروا محاولة فك «الشفرة الوراثية» genetic code بابتكار حلول منهجية لكيفية ترجمة التسلسلات المختلفة من القواعد A, G, C, T إلى تسلسل الأحماض الأمينية التي تشكل البروتينات المختلفة.

من المهم الالتفات إلى الاختلافات في الأدوات المفاهيمية والمادية التي استخدمها العلماء للهجوم على هذه الأسئلة. ومع إذعان أعمال الكيمياء الحيوية الفوضوية من طحن الأنسجة وعزل الخلايا والجزيئات أمام مهارات فك الرموز، حلت أقلام الرصاص والورق محل أجهزة الطرد المركزي ومعاطف المختبر المملّخة والأواني الزجاجية القذرة، فسرعان ما حلت الحواسيب محلها. في أثناء هذه العملية تحولت التسلسلات المختلفة للجزيئات A, G, C, T إلى «شفرة»، واختزلت التعقيدات البيولوجية والكيميائية للكائنات الحية إلى تجريدات حول كيفية ترجمة «شفرة» خطية من الحمض النووي إلى مجموعة خطية من الأحماض الأمينية التي تُشكّل البروتينات. في أثناء هذه العملية فإن ما أزيح جانبا من الناحية المفاهيمية هو حقيقة أن هذه «الترجمة» تحدث عادة داخل الخلايا في أثناء قيامها بعمليات الانقسام والاستقلاب داخل كائنات حية تعيش في علاقات معقدة مع بيئاتها. فقد مُحيت تعقيدات هذه الحقائق البيولوجية والاجتماعية مع تركيز اهتمام العلماء على التوافق الحوسبية والشفرات بدلا من التركيز على العلاقات المتبادلة بين الخلايا للزجة وجزيئات الحمض النووي، وفي الواقع، بين الكائنات الحية والهياكل الاجتماعية التي تتمخض الحياة فيها. وعلى الرغم من أن الكيميائيين الحيويين الفوضويين كانوا، في نهاية الأمر، أول من اكتشف العلاقة بين متواليات القواعد في الحمض النووي وتكوين البروتينات (ما استحقوا عليه جوائز نوبل التي حازوها)، فإن كثيرا من الدراما الفكرية تبعت الجوانب الأكثر نظرية في «فك الشفرة».

قبل الانتقال إلى المرحلة التالية، من المهم أن نتذكر أن الحمض النووي هو كتلة لزجة وخاملة. وإن الأمر يتطلب الكائنات الحية أو، على الأقل، النظم الإنزيمية المستمدة من الكائنات الحية، جنبا إلى جنب مع الجزيئات الأساسية الأخرى، لأداء عمليات التصنيع التي يحدد الحمض النووي ضمنها إما تصنيع نسخ منه أو تصنيع البروتينات. وبمجرد أن نفكر في الحمض النووي كجزء من الخلايا الحية في الكائنات الحية، ندرك أنه حتى سمة بسيطة نسبيا، مثل لون العين، لا يمكن أن تكون «مُسببة» من قبل جين واحد. إن مجرد توليد صبغات لون القرزية في أعيننا ينطوي على مشاركة العديد من البروتينات، ويتم تحديد تركيبة كل منها من قبل متتالية مختلفة من الحمض النووي (أو «الجينات»). وهناك حاجة إلى مزيد من

المقايضة الخاطئة للجين

البروتينات الأخرى لحياكة متتالية القواعد من هذه الجينات معا، وتتطلب هذه البروتينات مزيدا من الجينات لتوليدها، وهلم جرا. حتى هذه النقطة، لم نبدأ بعد في النظر في كيفية ترسيب الصبغة في المكان الصحيح من القزحية أو كيف تتشكل أعيننا - بما في ذلك قزحية العين - خلال مراحل النمو الجنيني.

إننا نتعامل مع وضع نجد فيه أنه حتى «أبسط» صفة موروثية قد نتحدث عنها كما لو أنها وُرثت من قبل جين واحد، مثل مرض فقر الدم المنجلي أو اضطراب فينيل كيتونوريا، تنطوي على مشاركة العديد من البروتينات، ومن ثم العديد من «الجينات» (متتاليات الحمض النووي DNA). إن بناء هذه الجينات، بدوره، يتطلب مزيدا من البروتينات، وهلم جرا. يجب ألا يؤخذ الاختزال «جين لـ...» حرفيا. غير أن هذه الطريقة من التفكير في الجينات قد حولت الحمض النووي إلى «الجزء الرئيس»، في حين يُقال إن البروتينات تقوم بوظائف «التدبير المنزلي». (ولا يتطلب الأمر أن يكون الشخص ممن يهذون منفعلين بما بعد الحداثة لاكتشاف التحيزات الطبقية والعرقية والتحيز ضد الجنس في هذه الطريقة في وصف العلاقات الجزيئية).

إن هناك مستوى آخر من التعقيد في كيفية قيام الحمض النووي بوظائفه له علاقة بحقيقة أن «الجين» - أي قطعة من الحمض النووي تُترجم إلى بروتين معين - غالبا لا يوجد كمتتالية متصلة من القواعد على الكروموسوم. ربما بسبب تاريخنا التطوري الطويل، فإن متتالية من القواعد التي تحدد تركيبة بروتين معين تقاطعها متتاليات كانت حتى وقت قريب يعتقد أنها بربرة لا معنى لها. واختزالا، يطلق علماء الأحياء الجزيئية أحيانا على متتاليات الشفرة (أو «المُعبر عنها») مصطلح إكسونات exons، والمتتاليات التي يفترض أنه لا معنى لها إنترونات introns. ولكن حتى الآن، لا أحد يفهم كيف تعرف الخلايا كيفية رصف الإكسونات المناسبة معا وقص البربرة بحيث تنتج متتالية نهائية (أو «الرسالة» message) تحددُ تركيبة بروتين معين. لجعل الأمور أكثر تعقيدا، غالبا ما تتداخل الإكسونات، وأجزاء مختلفة من متتالية قواعد معينة قد تعمل في جينات مختلفة. إضافة إلى ذلك، فإن قطعا من متتالية الشفرة المُعبر عنها قد تدفن داخل ما يعتقد أنه إنترونات لا معنى لها. وقد قادت مثل هذه الأنواع من التعقيدات عددا من علماء البيولوجيا الجزيئية إلى

التوقف عن استخدام كلمات مثل «جين» و«إكسون» و«إنترون» والتحدث فقط عن متتاليات مُرمّزة coding أو غير مُرمّزة noncoding.

وتشير هذه الأنواع من التعقيدات غير المتوقعة إلى حد كبير إلى أن تتابع القواعد في الجينوم البشري، الذي أشاد الرئيس كلينتون بأنها «اللغة التي خلق الله بها الحياة» عندما أعلن عنه وسط ضجة كبيرة في يونيو 2000، هو لسان معقد جدا في الواقع. فمن سلاسل القواعد التي تشكل الجينوم البشري، يعتقد أن نحو ثلاثة في المائة فقط تشارك في تحديد تركيب البروتينات. وهذه الثلاثة في المائة ليست متتالية بأي حال من الأحوال، وقد تنعكس توافيق منها أو تتكرر كثيرا. في الواقع، يبدو أن بعضا منها يُلصق بمئات أو حتى الآلاف من مختلف «الجينات». أما كيف تقوم القواعد السبع والتسعين في المائة الباقية بوظيفتها، أو ما إذا كان لديها وظيفة، فإن ذلك غير معروف حتى الآن.

وسوف يستغرق الأمر وقتا طويلا لتحديد جميع متتاليات الترميز ومعرفة كيف تتضافر لتحديد تكوين العديد من البروتينات التي تعمل في جسم الإنسان. كما إن فهم كيف تقرر أنظمة التمثيل الغذائي ذات الصلة متى وأين وبأي معدلات يتعين تصنيع البروتينات المختلفة، لن تكون مهمة بسيطة. حقيقة أن الجينوم البشري تبين أنه يؤوي فقط ثلث ما كان يتوقعه العلماء من أعداد متتاليات الترميز سنزيد من صعوبة فهم كيفية رصف متتاليات الترميز معا لأداء جميع المهام التي تُنسب إليها وإلى أي قدر تقوم بذلك فعلا. وحقيقة أن تكوين متتاليات الترميز وعددها في البشر مماثل تماما لتلك التي وجدت في الفئران (بل حتى في الخميرة)، على الرغم من الفوارق الكبيرة بيننا، لن تجعل فهم هذه العلاقات أمرا أسهل.

أي إن تهجئة متتالية من القواعد A و G و C و T التي تشكل الجينوم البشري لا تضعنا - من الناحية المفاهيمية - في موقع متقدم بفارق كبير من حيث كنا في بداية القرن العشرين، عندما قرر علماء الأحياء أول مرة أن الكروموسومات وجيناتها تؤدي دورا أساسيا في طريقة تكاثر الخلايا والكائنات الحية ولكن لم تكن لديهم أي فكرة عن كيفية حدوث ذلك. في الوقت الحاضر، تبدو ترجمة الحمض النووي إلى بروتينات أمرا بسيطا فقط إذا ما تجاهلنا التغيرات الدينامية التي يسهم فيها الحمض النووي والبروتينات ومكونات الجسم الأخرى من لحظة إلى أخرى وفي

المقايضة الخاطئة للجين

مواقع مختلفة في أجسامنا. لا توجد وسيلة حتى لتخيل مدى - وطرق - مشاركة الحمض النووي في التحولات التي تمر بها خلايانا وأجسامنا عبر مسار حياتنا. للأسف، هذه ليست مجرد ألغاز علمية أو فلسفية مثيرة للاهتمام، لأن التناقض بين التعقيدات الفعلية والتبسيط المفاهيمي الذي يلجأ إليه العلماء عندما يحاولون شرحها من حيث رقصة الحمض النووي قد خلق وضعاً خطيراً. فقد بُنيت التكنولوجيا الحيوية Biotechnology - صناعة «الهندسة الوراثية» genetic engineering - بحجة أن العلماء لا يفهمون فقط ولكن أيضاً يمكنهم توقع وتوجيه وظائف متتاليات الحمض النووي الذي يستخلصونه من الكائنات الحية أو يصنعونه في المختبر. وتعد الصناعة ببساطة أنه يمكن توقع الآثار المحتملة لنقل متتالية حمض نووي محددة، حيثما وكيفما تم الحصول عليها، إلى البكتيريا والنباتات والحيوانات، بما في ذلك البشر، ومن ثم تحسين الخصائص المُستهدفة.

في الواقع، يمكن أن يكون مثل هذه العمليات ثلاث نتائج محتملة: (1) في بيئة غير مضيافة للخلايا في الأنواع المضيفة host species، فإن متتالية الحمض النووي المُدرّجة لا تنجح في تحديد البروتينات المقصودة، لذلك لا يحدث ما هو جديد. (2) المتتالية المُدرّجة تشارك في صنع البروتين المطلوب بالمقدار الصحيح وفي الوقت المناسب والمكان المناسب. (3) يتبع ذلك عواقب غير متوقعة وغير مقصودة لأن الحمض النووي المُدرّج يُقطع في المكان الخطأ في جينوم الكائن المضيف ويعطل أو يغير سلماً واحداً أو أكثر من الوظائف الحيوية. البديل الأول مضيعة للوقت والمال، والثاني هو المأمول، والثالث ينذر بالخطر. لكن، لا يمكن التنبؤ مسبقاً بأي منها هو الذي سيحدث، ولا يمكن الاستقراء من تغيير جيني إلى آخر، من المرجح أن الظروف داخل الكائنات المضيفة وحولها تتغير مع مرور الوقت.

ومن الواضح أن النموذج الذي يستند إليه وعد الهندسة الوراثية هو مُبسّط أكثر من اللازم. ولكن ما يزيد من إشكالية الموقف هو أن متتاليات الحمض النووي، متى ما استُخلِصت أو صُنعت، وكذلك الخلايا والأعضاء أو الكائنات الحية التي يُدرج فيها الحمض النووي، يمكن أن تُسجل كبراءة اختراع ومن ثم تصبح شكلاً من أشكال الملكية الفكرية. أصبح العلم والأعمال التجارية للهندسة الوراثية كيانا واحداً، والجهود المبذولة في تحصيل الفهم الأساسي تتنافس مع السعي لتحقيق الأرباح. إذ

تُعزز الخصومات المالية الكبرى المنافسات المهنية غير العادية، والترابط المتكامل بين الحكومة والجامعات والصناعة بالكاد يترك أي عالم غير مهتم مجردا من أي تضارب في المصالح، ويمكن الوثوق به لتقييم ونقد النماذج العلمية أو التنفيذ العملي لها من دون إثارة الشكوك بالسعي وراء مصالح مالية. ومع توسع صناعة التكنولوجيا الحيوية وانتشارها، فإن المخاطر الصحية والتلوث البيئي الناتجين عن ذلك يضافان إلى تلك التي خلفتها الكيمياء والفيزياء خلال القرن العشرين. في هذا الفصل، حاولت أن أُلح إلى العلاقات الجدلية المعقدة بين المواد والأبعاد الأيديولوجية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتضمنات المفهوم العلمي - افتراضيا - للجين. الجين، في الواقع، هو مثال ساطع على ما أشار إليه نيلز بور Niels Bohr بالتكامل الفيزيائي comp complementarity.

في البداية، صاغ بور هذا المفهوم للدلالة على حقيقة أن الإشعاع الكهرومغناطيسي يمكن تصويره كموجات وكجسيمات. وعلى الرغم من أن هذين التمثيلين قد يبدوان متناقضين، فإنهما ليسا أحدهما أو الآخر بل الاثنان معا في جميع الأوقات. أي تمثيل يشكل الوصف المناسب يعتمد ببساطة على الأجهزة المستخدمة للكشف عن الإشعاع. بالمثل، الجينات هي جزيئات من الحمض النووي، ولكنها أيضا رموز للصحة والمرض، للآمال والمخاوف المستقبلية، الشهرة العلمية والعار، لثروات الأعمال والفشل، ومما لا شك فيه أكثر ما يفوق ذلك بكثير. إن تجاهل أي من هذه الجوانب يترك مفهوم الجين مفهوما غير مكتمل. كونه أيقونة مركزية في عصرنا، فإن الجين هو كائن مادي وأيديولوجي في الوقت نفسه، مليء بالمغزى السياسي والاقتصادي والروحي والفردى والمجتمعي.

التطور ليس مسألة جينات فقط

ستيوارت أيه. نيومان

STUART A. NEWMAN

إن الذكرى المائتين لميلاد تشارلز داروين
Charles Darwin، والذكرى المائة والخمسين
على نشر كتابه «أصل الأنواع» عن طريق
الانتخاب الطبيعي On the Origin of
Species by Means of Natural Selection
التي حلت ككتاهما في العام 2009، ركزت
انتباه العلماء والفلاسفة والمؤرخين، وقدر
كبير من الجمهور في جميع أنحاء العالم، على
ظاهرة التطور العضوي organic evolution.
الكتب العلمية والجماهيرية، وعروض المتاحف
والتلفزيون، والمؤتمرات الفنية والعامة،
ورحلة إلى المنزل الريفي لداروين وإلى جزر
الغالاباغوس، كمكان أساسي في تطوره العلمي،
كلها تشهد على الوضع الأيقوني لهذا المفكر،
وبشكل خاص لمفهوم الانتخاب الطبيعي

«في الواقع، إن آليات النمو هي في
كثير من الأحيان ذات تأثير كبير»

natural selection، الذي دعاه الفيلسوف دانييل دينيت Daniel Dennett «أحد أفضل الأفكار التي جاء بها أي شخص في أي وقت مضى»⁽¹⁾.

يمكن تلخيص النظرية نفسها بطرق مختلفة، ولكن لأغراض هذا الفصل من المفيد تحليل ذلك إلى ثمانية مقترحات مستقلة:

1 - الكائنات الحية تقدم نفسها على أنها «أنماط» types تستديم أنفسها (بالمعنى اللفظي في الكتاب المقدس) «كل وفق صنفه».

2 - لكن كل نمط عضوي، يُمثل من قبل أفراد فعليين، هم جميعا مختلفون بعض الشيء بعضهم عن بعض.

3 - يُنقل جزء من هذا التباين أيضا من جيل إلى آخر: الذرية ليسوا فقط أعضاء مميزين من نمطهم، ولكنهم يحملون أيضا بعضا من خصوصيات والديهم.

4 - مع تغير الظروف الخارجية، من خلال ارتفاع في درجة الحرارة المحيط أو استنزاف مواد غذائية معينة، على سبيل المثال، فإن المجموعات الفرعية التي لديها صفات معينة، أو تختلف عن القاعدة، سوف تنجو أو تزدهر إلى درجة أفضل من المتوسط، فتسهم نسبيا بأرقام أعلى من الأحفاد في المجموعات التالية.

5 - من ثم فإن الأجيال اللاحقة، ضمن هذه المجموعات الفرعية، سيكون لديها متوسط خصائص مختلف عما كان للأجيال السابقة.

6 - بعد تواتر أجيال كافية، ربما لا يعود بالإمكان التعرف على النمط الأصلي في مجموعات فرعية مختارة؛ وسيكون قد ظهر نمط أو كائن حي جديد.

7 - إذا لم يكن هناك أفراد من النمط الجديد يمكنهم التزاوج بنجاح مع أي فرد من المجموعة الأصلية، «نشوء نوع جديد» speciation، فإن أصغر خطوة ذات أهمية تطورية قد تحققت.

8 - إن الشروط والعمليات الموصوفة في المقترح الرقم 7 تُشكل الآلية التي تنشأ من خلالها أشكال بيولوجية جديدة على مر الزمن؛ فكل الفروق على النطاق الواسع، على سبيل المثال، بين النباتات والحيوانات أو الحشرات والثدييات، نشأت من خلال سلسلة من العديد من أحداث التنويع diversification الصغيرة عند مستوى الأنواع.

التطور ليس مسألة جينات فقط

ولم تكن الملاحظات الواردة في المقترح الرقم 5 مثيرة للجدل في السياق الأوروبي في القرن التاسع عشر الذي قدم فيه داروين (ومعاصره الذي شاركه في صياغة النظرية ألفرد راسل والاس Alfred Russel Wallace) هذه الفكرة، بل هي مقبولة حتى يومنا هذا عند القائلين بالخلق creationists. فقط في البندين 6 و7 تظهر آلية الانتخاب الطبيعي، وحتى مع ذلك هناك عدد قليل من الذين يختلفون مع الاقتراح⁽²⁾. المقترح الثامن، الذي من دونه لا يمكن للانتخاب الطبيعي تفسير التطور على نطاق واسع، أو التطور الكبير macroevolution، هو الذي يثير معظم الجدل. أبرز المعارضين هم المنكرون denialists الذين يرفضون حتى فكرة حدوث التطور الكبير. ولكن هناك أيضا عددا متزايدا من علماء البيولوجيا التطورية الذين يعتقدون أن التطور الكبير كان نتيجة آليات أخرى غير الانتخاب الطبيعي. هذا الخلاف مع النموذج القياسي يدور - إلى حد كبير - حول الدور المزعوم للجينات في التغير التطوري.

وكثيرا ما لوحظ أن داروين ومعاصريه لم يكن لديهم أي فهم لآليات الوراثة. ولمعالجة هذا، دمج علماء الأحياء التطورية، في منتصف القرن العشرين، آلية داروين في الانتخاب الطبيعي مع الفهم الذي كان وقتها آخذا في النشوء للتنوعات variation، وانتقال الجينات transmission of genes. منذ تصور الجينات باعتبارها الوسيلة التي يمكن من خلالها نقل التغير المشار إليه في المقترح رقم 3 من جيل إلى الجيل التالي، فإن الصيغة التطورية الحديثة أصبحت في نهاية المطاف نظرية حول ديناميات التردد الجيني gene frequency في المجموعة، مغلفة في العقيدة التي تقول إن التطور هو أساسا مسألة تغيرات في الجينات.

إلا أن ما هو أكثر أهمية لتقييم دور الانتخاب الطبيعي في نظرية شاملة للتطور، هو حقيقة أن نظرية داروين - في كل من شكلها الأصلي والحديث - لا تحدد أي آليات للنمو development. قبل أن تغدو البيولوجيا الحديثة مشغولة بعقيدة الجينات على أنها السبب وموضوع التطور على حد سواء، كان يُعتقد - بوجه عام - أن أكثر الجوانب المثيرة للاهتمام في تاريخ الحياة كانت التغيرات على مر الزمن في الأنماط الظاهرية phenotypes (أي الأشكال والوظائف) للكائنات الحية. لكن النمط الظاهري للكائنات متعددة الخلايا multicellular (موضع

اهتمام داروين الرئيسي) يتشكل من خلال آليات النمو، والعمليات التكوينية التي تستخدم منتجات الجينات، ولكن لا توازي الجينات ومنتجاتها أو تفاعلاتها⁽³⁾. إضافة إلى ذلك، لما كانت عمليات النمو تُشكّل وتُنمط الأنسجة، التي هي قطع لينة - مواد مُستجيبة كيميائياً وميكانيكياً - فإنها تقوم على فيزياء المواد⁽⁴⁾، وهذه لا تُختزل بأي طريقة إلى جينات.

ويمكن الاستدلال على عدم ملاءمة تتبع ترددات الجين كبديل للتغير التطوري بالنظر في الوظيفة الفعلية للجينات. تحدد الجينات تسلسل البروتين وجزئيات الحمض النووي الريبوزي (رنا) RNA، التي لها أثر غير مباشر فقط في الأنماط الظاهرية. أحياناً، تؤدي طفرة جينية إلى تغيير جذري في النمط الظاهري، ولكن في الغالب فإن طفرة ما - أو حتى حذف جين - تؤدي إلى القليل من التغيير أو حتى إلى لا تغيير يمكن رصده في النمط الظاهري. واستند اكتشاف غريغور مندل إلى ما نشير إليه الآن بالجينات على الأليلات alleles (المتغيرات الجينات) ذات «التأثير الكبير»، نسخ مختلفة من عامل أساسي مرتبط ببذور النباتات الملساء أو المجدعة على سبيل المثال. لكن، عند صياغة الصيغة الحديثة من النظرية التطورية، كان من الواضح أن: (1) الأليلات ذات التأثير الكبير نادرة في المجموعات الطبيعية. (2) حتى إذا تقدم التطور بالفعل باستخدام مثل هذه الجينات، المقترح الرقم 8، فإن الفرضية المميّزة لنظرية داروين ستكون غير ذات صلة. وفي السعي للحفاظ على، بل وتكريس، آلية داروين. اتبع مهندسو الصيغة الحديثة مسار بناء نظرية رياضية متسقة ذاتياً لديناميكيات تردد الجين gene frequency dynamics تؤكد على فعالية الانتخاب الطبيعي عن طريق افتراض أن التغير الجيني كان القوة الدافعة وراء التطور، وأنه يمكن (على عكس ما وجده مندل، وما هو راسخ في الدراسات الجزيئية الحديثة) تجاهل أليلات التأثير الكبير.

وقد أدى التركيز على انتقال الجينات - بدلاً من التركيز على انتقال الأنماط الظاهرية عبر آليات النمو - إلى نظرية تطور فقيرة. في الواقع، إن آليات النمو هي في كثير من الأحيان ذات تأثير كبير. وذلك نتيجة خاصيتها «اللاخطية» nonlinearity، أي إن التبدلات الصغيرة المستمرة في التنويعات variables التي تُشكلها قد تؤدي إلى نتائج متقطعة (على سبيل المثال: المرحلة الانتقالية من سائل إلى صلب التي

التطور ليس مسألة جينات فقط

تحدث عندما يُبرّد الماء إلى 0° درجة سيليزية). إضافة إلى ذلك، فإن أفعالها قد تكون لدنة plactic، أي ذات نتائج متغيرة اعتمادا على التأثيرات البيئية (مثل آخر من الماء: إن الماء في حالته السائلة في الظروف المختلفة يمكن أن يشكل موجات أو دوامات مائية). آليات النمو أيضا غالبا ما تؤدي إلى الأشكال المُقولة stereotypical أو، خلافا لذلك، إلى الأشكال التي يمكن التنبؤ بها، وهي الخاصة (وهو ما يسمى «التطور مستقيم الاتجاه» orthogenesis) التي تعتبر لعنة لفكرة التطور بناء على الانتخاب من التباين غير المقيّد. خصوصا إذا كان الانتخاب بصعوبة يدفع الكائن الحي على طول المسارات المُحدّدة مُسبقا بالفعل بخصائص المواد الفطرية، إذ إنه من الصعب أن يكون هو (كما أكد كاتب جماهيري حول هذا الموضوع) «القوة الخلاقة الوحيدة في التطور»⁽⁵⁾. إن إدراك أن الأنماط الظاهرية تُتوارث عبر آليات نمو لاختية ولدنة، وليس ببساطة عن طريق مجموعات من الجينات، يشير ضمنا إلى أن بعض الاستنتاجات الرئيسية للصيغة الحديثة من النظرية التطورية يجب أن تكون غير صحيحة.

قد يوفر تاريخ العلوم في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بعض الرؤى حول كيف تقوم النسخة الأكثر قبولا من النظرية التطورية على هذا الأساس المشكوك فيه. على الرغم من أن نظرية داروين من التنوع العضوي بين الأجيال كانت ابتعادا حاسما عن الأفكار البيولوجية السابقة، غير أنها كانت تتماشى جدا مع الفهم العلمي للعالم المادي حينئذ. كان العلم المادي في صعود عندما كان داروين ووالاس يطوران أفكارهما في الخمسينيات من القرن التاسع عشر. وكانت النجاحات النظرية لإسحق نيوتن Isaac Newton وروبرت هوك Robert Hooke وروبرت بويل Robert Boyle وكريستيان هيغنز Christiaan Huygens وغيرهم في مجالات الميكانيكا والبصريات، وأنطوان لافوازييه Antoine Lavoisier وفريدريك والر Friedrich Waller في الكيمياء، نجاحات مثيرة للإعجاب بشكل خاص، كما كانت كذلك التطورات العملية في هندسة الأجهزة مثل الساعات والمضخات والحصادات الميكانيكية، التي أظهرت براعة وقدرة الآلات معقدة. وكان كثير من الناس عندها على استعداد لقبول اقتراح أن الكائنات الحية كانت حصريا أشياء مادية. لكن، هذا المبدأ لم يتعارض بأي حال من الأحوال مع كونها كائنات مُصمّمة

من قبل خالق خارق للطبيعة. فكما أشار ويليام بيلي - William Paley (1743 - 1805) في مقولته الشهيرة في كتابه اللاهوت الطبيعي Natural Theology: «أي شخص يعثر على قطعة من آلة حديدية معقدة، مثل ساعة جيب سيفترض فوراً أن لها مُصمِّماً. لماذا يجب أن يكون الأمر مختلفاً بالنسبة إلى أي كائن حي؟».

إذن، المشكلة بالنسبة إلى أنصار التطور ذوي التطلعات المادية - في القرن التاسع عشر - كانت إيجاد آلية طبيعية لنشأة أشكال معقدة، ومتى ما وجدت، لتحولها. ولم توفر الميكانيكا النيوتونية، على الرغم من كونها مشهوداً لها عالمياً بأنها نموذج مناسب لعلم الأحياء. فبالنسبة إلى نيوتن، كانت المادة خاملة، تغيير حالتها بطريقة مستمرة وتنحرف عن مسارها فقط عندما تعمل عليها قوى خارجية. في المقابل، فإن المادة الحية «تحقق ذاتها» وقادرة على التقلب في تحولاتها. بالطبع، على الرغم من أن الفيلسوف إيمانويل كانت Immanuel Kant كان يحجم عن استدعاء تفسيرات خارقة للطبيعة، فإنه لم ير أي إمكانية معقولة لتفسير الحياة تفسيراً ميكانيكياً، وتشكك في أنه سيكون هناك «نيوتن [يستطيع أن يفسر] النجيل»⁽⁶⁾. the blade of grass of Newton.

وتصارع علماء الطبيعة قبل داروين مع هذه المشكلة. فقد درس جان بابتيست لامارك (1744 - 1829) Jean Baptiste Lamarck) الأسئلة المادية وكذلك البيولوجية، وعندما خلص في نهاية المطاف - ضد معتقداته السابقة - بأن الأشكال البيولوجية يمكن أن تتحول، اقترح نماذج قائمة على المبادئ الفيزيائية الجديدة التي يزعم أنها تحكم المواد البيولوجية. إذ افترض أن «قوة الحياة» - الميل الفطري في النظم الحية - ستصبح أكثر تعقيداً مع مرور الوقت، أي ما يشير العلماء إليه الآن بمصطلح «التنظيم الذاتي» self organization، و«تأثير الظروف»، وهو ما نُصِّمُه الآن تحت مفاهيم التكيف الفسيولوجي physiological adaptation ولدونة (مرونة) النمط الظاهري phenotypic plasticity⁽⁷⁾. وكما سنرى لاحقاً، ستحتاج أي نظرية شاملة للتغير التطوري إلى دمج كل هذه الأفكار معاً، ولكن عجز لامارك - نظراً لفيزياء عصره - عن شرح أساس التنظيم الذاتي، أو كيف يمكن توريث عمل اللدونة لإحداث التغييرات في الأنماط، مما أدى إلى تهميش إسهاماته، بل وحتى السخرية منها، مع تعزيز الداروينية قبضتها على نظرية النشوء والارتقاء.

التطور ليس مسألة جينات فقط

أما المفكرون الأوروبيون الآخرون، مثل يوهان فولفغانغ فون غوته Johann Wolfgang von Goethe (1749 - 1832)، وإتيان جوفري سانت هيلير Etienne Lorenz Oken (1772 - 1844)، ولورينز أوكن (1779 laws of «قوانين الشكل» 1851 -)، فقد أيدوا فكرة أن المادة الحية مُنظمة من قبل «قوانين الشكل» rational form⁽⁸⁾. ولكن على الرغم من أن هذا المنظور - «المورفولوجيا العقلانية» morphology - ناضل لتقديم نظير علمي لقوانين الفيزياء والكيمياء الآخذة في الرواج خلال الفترة نفسها، غير أن حتميتها كانت محاطة بجو من الغموض وعدم القدرة على اختراقها. فلم تكن الثورات العلمية - التي ستجلب الافتراضات المادية للامارك والمورفولوجيا العقلانية إلى صلب العلوم الطبيعية - قد حدثت بعد.

وكانت النقطة الأكثر رواجاً من نظرية داروين - والاس أنها لا تتضمن أي فرضيات حول كيف وصلت المادة إلى مرحلة الخضوع للانتخاب الطبيعي. (فحتى العام 2012 لا يزال أصل الحياة لغزاً)⁽⁹⁾. ولكن الغموض الفاضح للعمليات الأساسية لعلم الأحياء بصعوبة تهز التأكيد الذاتي الرافض لصائغي النظرية الحديثة القائمة على الوراثة⁽¹⁰⁾. كما لم تعتمد نظرية الانتخاب الطبيعي على أي علم بمصدر الاختلاف، سواء أكان مصدراً موروثاً أو غير موروث، في شكل الكائن الحي أو وظيفته. وحقيقة أن كائناً مادياً (ككائن حي على سبيل المثال) ستكون له خصائص مختلفة قليلاً عن تلك النسخ الأخرى من الشيء نفسه كانت وقتها ببساطة المنطلق العلمي والحكمة [السائدة في] الصناعة⁽¹¹⁾. إن إمكانية أن تكون الاختلافات الصغيرة مفيدة في بعض الظروف أمر مفهوم بديهياً.

وتحققت القفزة العقلية المطلوبة لتحويل هذه الملاحظات العادية إلى نظرية (مادية) للتطور، وذلك بتصور مسارات متصلة من التغيير بين الكائنات الحية في الوقت الحاضر وبين أشكال أسلافها على أساس الاختلافات الصغيرة التي تظهر في كل جيل. وعلى الرغم من أنه قد يستغرق وقتاً طويلاً للغاية، فإن سلفاً يشبه الدودة يمكنه أن يتغير شيئاً فشيئاً إلى جراد البحر lobster، أو أسد بفعل التحول التدريجي. لكن، هذه المسارات المستمرة من التغيير العضوي غير مدعومة بالسجل الأحفوري، ولا هي - كما نعرف الآن - ضرورية للإمكانية المادية. على الرغم من أن نظرية داروين معنية ظاهرياً بالتغيرات في الشكل على مدى أجيال عديدة فإن الطريقة الوحيدة

لنشوء شكل جديد هي بوجود آلية نمو فعلية قادرة على توليد ذلك الشكل. وبالعودة مرة أخرى إلى مثال الماء، تماماً كما أن فيزياء هذه المادة تسمح لها بتشكيل الموجات والدوامات، ولكن ليس هياكل تشبه مشط العسل، على سبيل المثال، ولتصبح (إذا تغيرت الظروف الخارجية) بخاراً أو مادة صلبة، فإن المواد التي تولد خلايا جسم الحيوانات - لبنات المواد التي تتكون من مجموعات من الخلايا - لديها وحدات هيكلية مفضلة. وتشمل هذه الأشكال المجوفة ومتعددة الطبقات، والأشكال المستطيلة والمجزأة، والأشكال التي تحتوي على أنابيب متفرعة وزوائد⁽¹²⁾. فجميع الأشكال التي تميز بنية جسم الحيوان والأعضاء هي في الواقع المظاهر المادية لنوع المادة التي وصفها علماء الفيزياء على أنها مادة لينة يمكن استثارتها ميكانيكياً وكيميائياً⁽¹³⁾. ويمكن النظر من بعض النواحي إلى إدراك هذه الحقيقة - من نتائج التطورات النظرية والتجريبية للديناميكا الحرارية في أواخر القرن التاسع والأنظمة الديناميكية اللاخطية وفيزياء المواد الكثيفة في القرن العشرين⁽¹⁴⁾ - على أنها تحقيق لبرنامج علماء المورفولوجيا العقلانية. إضافة إلى ذلك، فإن تنبؤات هذا النموذج «الفيزيائي» حول أن التطور على المقاييس الكبيرة يمكن أن يحدث بسرعة نسبياً، مع الحد الأدنى من التغيير فقط في المكونات الجزيئية لآليات النمو الأساسية، قد ثبتت صحتها⁽¹⁵⁾.

وتركز العديد من الدراسات الحديثة في مجال البيولوجيا التطورية على العلاقة بين الآليات المادية والجينية في توليد هياكل الأنسجة. على سبيل المثال، إن انبعاج الجاسترولا Gastrulation - وهو حدث مبكر في نمو الحيوان - هو الوسيلة التي يُنظم من خلالها الجنين إلى طبقات متميزة من الأنسجة. وقد بُن أن هذه العملية تنتج من مزيج القوى اللاصقة والميكانيكية^(*)، وتؤدي إلى «فرز» التأثير بين مجموعات الخلايا التي تشبه - إلى حد كبير - المرحلة الفصل التي تحدث في خليط النفط والماء⁽¹⁶⁾. الفروقات الفيزيائية الضئيلة بين الخلايا، وعند سطح الخلايا أو تحته مباشرة، تُحدد ما إذا كانت ستصرف مثل جزيئات «النفط» أو «الماء» في خليط⁽¹⁷⁾.

(*) للأبحاث الجديدة حول كيف يحدد الدفع والجذب الفعلي تشكيل الخلية وما إذا كانت ستصبح جزءاً من العظام أو الدماغ، انظر على سبيل المثال مقالة: التواءات القدر، مجلة العلوم، الترجمة العربية لمجلة Scientific American، عدد أكتوبر 2014، [المترجم].

<https://itunes.apple.com/kw/app/al-oloom-magazine/id631157919?mt=8>

<https://play.google.com/store/apps/details?id=com.oloom.test&hl=en>

التطور ليس مسألة جينات فقط

مثال آخر، هو تشكيل أجزاء (وهو ما يسمى «البُديّة» somites) في أجنة الحيوانات الفقارية⁽¹⁸⁾، وهي عبارة عن كتل من الأنسجة التي تظهر كأزواج متتابعة إلى اليمين واليسار على جانبي الرأس أو محور الذيل المركزيين في الجنين، فيتشكل الزوج الأقرب إلى الرأس أولا، ويتبعه بانتظام تلك الأقرب تتابعا إلى الذيل. وتتمايز differentiate البُديّة في نهاية المطاف إلى الفقرات الأسطوانية والعضلات المرتبطة بها. إن النظر في هذه الحالة بشيء من التفصيل يلقي الضوء على عدد من النقاط المذكورة سابقا.

يعتمد تشكيل البُديّة على العديد من منتجات الجينات، وعلى الأقل على عمليتين فيزيائيتين مستقلتين. أولا، منتج جيني (البروتين FGF8) يُنتج في طرف ذيل الجنين وينتشر مبتعدا عن مصدره (العملية الفيزيائية الأولى)، بحيث يُشكّل تدرجا من التركيز يتلاشى إلى مستويات متدنية على مقربة من نهاية الرأس. في الوقت نفسه، يخضع منتج جيني آخر (البروتين Hes1، والعديد من المنتجات الإضافية) لذبذبات متزامنة synchronized oscillations في الأنسجة المُقسّمة مسبقا (العملية الفيزيائية الثانية)، فيُشكّل «ساعة التجرئة» segmentation clock.

عندما «تدقّ» الساعة - التي تعمل ضمن مجال من الأنسجة - عند ساعة حاسمة، فإنه يمكنها أن تتسبب في انسحاب النسيج جزئيا عن محيطه، إلا أن الانسحاب يحدث فقط في الأنسجة غير المعرضة لمستويات عالية من المنتج FGF8. أي إنه يحدث فقط عند الطرف المنخفض من التدرج، بعيدا عن طرف الذيل. من الوصف أعلاه، سوف يحدث هذا أول مرة بالقرب من الرأس. ولكن مع نمو الجنين واستطالته، فإن المستوى المنخفض من تدرج المنتج FGF8 سيوجد عند مواقع آخذة في الابتعاد تدريجيا بعيدا عن الرأس - على الرغم من أنها لاتزال بعيدة عن الذيل. يمثل هذا النظام المُعقّد من العمليات الوراثية الجسدية، التي تنطوي على التفاعل بين تدرج كيميائي وساعة ونمو الأنسجة، يغدو جسم الفقاريات مجزءا.

ينتج عن هذه الصورة من النمو عدة آثار تطورية. أولا، يمكن لمنتجات الجين أن تتذبذب من حيث التركيز فقط عندما يكون إنتاجها جزءا من نظام ديناميكي يتضمن علاقات قائمة على دوائر ارتجاعية feedback - موجبة وسالبة - ما بين الجينات الخاصة بكل منها والجزيئات الأخرى⁽¹⁹⁾. إن مجرد وجود الجينات لا يخلق الساعة. في

الواقع، كل منتجات الجينات التي يعتقد أنها تشارك في ساعة التجزئة موجودة أيضا في الحيوانات غير المجزأة⁽²⁰⁾. وهذا يعني أن تعديلات صغيرة (على سبيل المثال، بسبب طفرة أو تغير بيئي) في المعدل أو المقاييس الارتجاعية يمكنها أن تُحوّل فورا «شبكة» جينية من دون خصائص متذبذبة إلى شبكة متذبذبة، وإذا كانت جميع المكونات الأخرى موجودة، فإن حيوانا غير مجزأ قد يؤدي إلى حيوان مجزأ.

إضافة إلى ذلك، لما كان التوازن بين عدد من المعدلات - وتيرة الساعة، وتيرة استطالة الجنين، وسرعة انتشار المنتج FGF8 - يتوافق مع عدد معين من البُديّنات، فيمكن أن يتغير هذا العدد بشكل سريع جدا إذا غير أحد هذه المعدلات⁽²¹⁾، على سبيل المثال، الأفاعي، قد يكون لديها عدة مئات من البُديّنات، ولكن الفئران أو البشر لديهم عدد أقل من السبعين، ويمكن أن يعزى الفارق إلى معدلات مختلفة من استطالة الجنين في الزواحف مقارنة بالثدييات⁽²²⁾، ولما كانت معدلات العمليات الكيميائية الحيوية تعتمد على درجات الحرارة، فيمكننا أن نتوقع أن عدد الأجزاء في أنواع الفقاريات ذات الدم البارد تتباين مع درجة الحرارة مكان احتضان البيض، وفي الواقع لقد وُصفت بالفعل العديد من هذه الأمثلة⁽²³⁾.

من أمثلة مرحلة الجاسترولا والتجزئة وغيرها، يمكن للمرء أن يرى أن آليات النمو وليس الجينات هي الوسائل التي تنتقل من خلالها انتقال الصفات البيولوجية عبر سلالات الأجيال⁽²⁴⁾. إن الجينات، في الشكل المفهوم عادة من متتالية الحمض النووي⁽²⁵⁾ هي جزء من آليات النمو، ومن ثم فإن قابلية الوراثة المرتبطة بالتباين الأليلات ستؤثر في جميع الصفات، ولكن في الغالب بطرق غير مباشرة ومعقدة للغاية. ولأن آليات النمو تعرض خصائص كثيرة لاختطية ولدونة منظمة ذاتيا، فإن التحولات التطورية قد تكون على شكل «قفزات» saltational (اختلاف مفاجئ في النمط الظاهري)، وسريعة، وتتأثر بالتغير البيئي بشكل مباشر (أي لاماركية) وليس فقط نتيجة انتخاب لمتغيرات مُحبّذة هامشيا⁽²⁶⁾.

حقيقة إن نظرية التطور أصبحت مدمنة على الجينات في المراحل المبكرة من صياغتها وهي نتيجة مفهومة من التطور غير المتوازن للعلوم البيولوجية والفيزيائية. ولكن، الآن وبعد أن أصبحت لدينا الوسائل لتحليل كيف تُنتج الأشكال الحية في الواقع وتورث، لا يوجد عذر لعدم التقدم إلى الأمام.

الجينات كصانعات الفرق

إيفلين فوكس كيلر

EVELYN FOX KELLER

علم الوراثة Genetics هو حقل من الدراسة، وهو فرع من علم الأحياء، ولكن ما الذي يدور حوله في الواقع؟ بالطبع، فإن الكيفية التي يجيب فيها الشخص عن هذا السؤال تعتمد على متى وأين ينظر المرء. ولكن، بالنسبة إلى علم الوراثة الكلاسيكي، خصوصا بالنسبة إلى المدرسة النموذجية لـ تي. إتش. مورغان T. H. Morgan، فقد كانت الوراثة عبارة عن تتبع أنماط انتقال من وحدات تسمى «الجينات». لكن ما الذي كان عليه الجين؟ لم يكن أحد يعرف، إلا أنه على الرغم من هذا الجهل، كان من المفترض أن يكون الجين وحدة يمكن تحديدها عن طريق ظهور طفرات في مجموعة ذات صفات من النمط البري wild type. أي،

«مثل الطب، يمكن القول إن علم الوراثة أيضا علم مقارنة»

فرق في النمط الظاهري في صفة ما (أي طافرة mutant) مُختارة لتعكس الفرق (طفرة) في بعض الجينات الكامنة تحت هذه الصفة. لكن القول بمثل هذا التحديد بين الفرق في النمط الظاهري والجينات الكامنة في واقع الأمر يتطلب حدوث خطوتين: أولاً، يُستدل على حدوث تغييرٍ («طفرة») في كيان أساسي ما (جين افتراضي) وذلك من ظهور اختلافات في صفات معينة من النمط الظاهري (على سبيل المثال العين البيضاء أو الجناح المطوي أو ورقة نبات رفيعة)، وثانياً، يُستدل على وجود هوية الجين نفسه من الاستدال على حدوث الطفرة. بعبارة أخرى، من جهة يُحدّد الجين الكلاسيكي من خلال ظهور اختلافات في النمط الظاهري (طافرة)، ومن جهة أخرى يُحدّد الجين في الوقت نفسه من خلال التغيرات (الطفرات) التي يفترض أنها مسؤولة عن الأنماط الطافرة. وهكذا، فإن أول خريطة للطفرات التي افترض أنها مسؤولة عن الاختلافات في النمط الظاهري والمرصودة في الدروسوفيل (ذبابة الفاكهة) *Drosophila* لم يُطلق عليها اسم خريطة الطفرات ولكن «الخريطة الوراثة»، أي خريطة الجينات.

وهذا هو المعنى الذي غالباً ما يُعبّر عن خلاله عن الجين الكلاسيكي، فهو في الغالب «صانع للفرق»⁽¹⁾. ولم يكن من المفترض أن الجين صانع للفرق فقط، بل صانع للصفة أيضاً. فقد كان الكيان المسؤول عن الفرق و(على الأقل ضمناً) وكذلك الكيان المسؤول عن الصفة التي خضعت لتغيير - أي الصفة التي لوحظ وجود فارق فيها.

إذن، قد يقول أحدهم إن خلطاً معيناً بين الصفات واختلافات الصفات أُدرج منذ البداية في علم الوراثة، إضافة إلى ذلك، قد يجادل المرء أن ذلك كان ضرورياً. إن حدوث فروق في الصفات وتكرار ذلك هما ما يتمكن علماء الوراثة من رصده؛ فمن خلال تفحص الأنماط الظاهرية كانوا يتمكنون من الكشف عن الفروقات الظاهرية، التي اتخذت بدورها باعتبارها مؤشراً للتغيرات في كيان داخلي كامن. ويمكن تعيين الموقع الوراثي locus لمثل هذه التغيرات عبر التكاثر. وكما لاحظ هوراس فريلاند جودسون Horace Freeland Judson قائلاً: «في العام 1913، ألفريد ستيوراتفانت Alfred Sturtevant، عضو مجموعة توماس

الجينات كصانعات الفرق

مورغان للذباب في جامعة كولومبيا، رسم أول خريطة وراثية - الترتيب الخطي لستة عوامل مرتبطة بالجنس sex linked في ذبابة الفاكهة، كما يتضح من طريقة ترابطها. منذ ذلك الحين، كانت خريطة الجينات - هي في الواقع - حصاد العيوب الجينية»⁽²⁾.

بالطبع، استمر نفس الانزلاق في المناقشات المعاصرة لما أطلق عليه ليني موس Lenny Moss (والآن العديد من الآخرين) «الجين - بي» GeneP أو «جين الصفة الظاهرية» phenotypic gene. وكتب موس أن «الجين - بي» هو «مؤشر للنمط الظاهري»، ولا يمكن تعريفه بمتتالية سلسلة الحمض النووي التي تُشكّله. ولكن في الواقع، الجين - بي ليس جينا ولا مؤشرا للنمط الظاهري، بل إنه مؤشر للفرق في النمط الظاهري. بالطبع، كما يُقرّ موس نفسه، السبب في أن الجين - بي «لا يمكن تعريفه بمتتالية سلسلة معينة هو أنه «دائما هناك طرقا عديدة للافتقار إلى النمط العادي أو الحيد عنه»⁽³⁾.

أما فيلهلم يوهانسن Wilhelm Johannsen، الرجل الذين ندين له بلفظة «جين»، فكان قلقا بوضوح من هذه المشكلة عندما تساءل: «هل مجمل المندلية لا شيء سوى تأسيس عدد كبير جدا من الكروموسومات غير المنتظمة أو اضطرابات أو أمراض ذات أهمية عملية ونظرية كبيرة ولكن من دون أي قيمة أعمق لفهم التكوين «الطبيعي» للأماط البيولوجية الطبيعية؟»⁽⁴⁾.

إلا إنه من الصعب أن نتصور أن الانزلاق كان عرضيا تماما. إن التفكير في الجينات ببساطة كصانعات الفرق يتعين الانتقاص من قوة مفهوم الجين نفسه. إن رسم خرائط «صانعات الفرق» وتتبع تنويعاتها من خلال التكاثر ربما كان جميع ما تسمح به تقنيات علم الوراثة الكلاسيكية، ولكن أهداف هؤلاء العلماء كانت أكبر. إن ما جعل الجينات مثيرة للاهتمام في المقام الأول كان قوتها المفترضة على القولية والتشكيل - أي باختصار قوتها الافتراضية على الفعل. كان «فعل الجين» Gene action المصطلح الذي استُحضر للإشارة إلى العملية التي تمارس من خلالها الجينات سلطتها في تطوير المميزات أو الصفات نفسها. ولكن لإلقاء الضوء على طبيعة هذه العملية (عمليات النمو)، فإن دراسات الفروق بين الصفات لن تكفي في حد ذاتها. في الواقع، لا رسم الخرائط الناجح

للموقع الوراثي للعوامل (صانعات الفرق)، والمفترض أنها المسؤولة عن مثل هذه الاختلافات، ولا تحليل ظهورها وأنماط انتقالها في الأجيال المتعاقبة علمنا شيئا عن الديناميكيات المسببة لعملية النمو التي تكونت من خلالها الصفات نفسها. كما يقول جون دوبري John Dupre: «كانت الوراثة الكلاسيكية تدور حول صفات غير مرئية يمكن أن تُحفَظ نتائج نمو مختلفة، ولكن لم تكن تدور حول التفسير السببي لهذه النتائج»⁽⁵⁾. إضافة إلى ذلك، كان علماء الوراثة الكلاسيكية، وبالنسبة لأغلبهم، يدركون هذا التمييز إدراكا جيدا. ومع ذلك، فإن الانزلاق السهل من الجينات كصانعات الفرق إلى الجينات كصانعات صفة عمل أدام الوهم (منتشرا بالقدر نفسه بين علماء الوراثة وقرائهم) بأن زيادة فهم آثار فروقات الجينات من شأنها أن تعزز فهمنا لما تقوم به فعلا الكيانات التي تسمى «الجينات».

ما هو المرض؟

لقد ساد الخلط بين علم مسببات الأمراض etiology وفروقات الصفات تقريبا جميع الأدبيات الحالية لعلم الوراثة الطبية. بالطبع، إن فكرة المرض كصفة فردية في حد ذاتها - على سبيل المثال بمعنى أن العينين البنيتين هي صفة - تشمل بالفعل هذا الخلط. فقد نتكلم عموما عن فرد بأنه «يحمل مرضا»، تماما كما لو أنه أو أنها يمتلك/تمتلك عينين بنيتين، ولكن في الواقع، وكما هو مفهوم منذ فترة طويلة من قبل كثير من الكتاب: المرض هو حالة لا توجد إلا في ما يتعلق بمقارنتها بحالة أخرى مؤسسة بالفعل على أنها الحالة الطبيعية⁽⁶⁾ في تساؤله حول القوانين العلمية لتمييز الطبيعي عن المرضي، المؤلف قبل أكثر من مائة عام، شدد إميل دوركهايم Emile Durkheim على أن «صفة ما يمكن وصفها باعتبارها مرضية فقط فيما يتعلق الأمر بنوع حي معين» - بعبارة أخرى فيما يتعلق بمستوى الحياة الطبيعية أو الحالة الصحية التي هي في حد ذاتها مرتبطة بشكل لا يمكن فك تشابكه بالوضع الطبيعي للنوع الحي. «فلا يمكن للمرء حتى تصور، من دون الوقوع في تناقض، نوع حي يمكنه بنفسه وبحكم دستوره الأساسي، أن يكون مريضا مرضا لا يمكن علاجه. [النوع] هو الحالة الطبيعية

بامتياز، ووفقا لذلك فلا يمكنه أن يؤوي بداخله أي شيء غير طبيعي»⁽⁷⁾.

صحيح إن الفيلسوف الفرنسي للعلوم جورج كانغيلام Georges Canguilhem، مقتفيا أثر كرت غولدشتاين Kurt Goldstein، بذل جهودا باسلة لاستيعاب المعايير التشخيصية للأمراض، وتحديد مكانها داخل الفرد⁽⁸⁾، ولكن على الرغم من جميع جهوده، فإن الفهم الأكثر شيوعا للمرض قد استمر في الاعتماد على المقارنة (أو مناقضة) المفهوم المحدد مسبقا بما هو «طبيعي». تحدد قواميس اللغة الإنجليزية روتيني المرض كحالة ترابطية: فهو مرض، «حالة غير طبيعية في الجسم أو العقل» (ويكيبيديا Wikipedia)؛ «ابتعاد عن الحالة الصحية» (قاموس أكسفورد للإنجليزية Oxford English Dictionary).

«انحراف عن أو انقطاع في الهيكل الطبيعي أو الوظيفي لجزء أو عضو أو نظام في الجسم» (قاموس دورلاند الطبي المصور Dorland's Illustrated Medical Dictionary)؛ «انقطاع أو توقف أو اضطراب في الجسم أو النظام أو هيكل العضو أو وظيفة» (ميديليكسيكون Medilexicon). بالطبع، تفعل القواميس الفرنسية الشيء نفسه. تقريبا في كل قاموس نظرت فيه، فإن كل داء maladie هو «تغيير الحالة الصحية». باللغة الفرنسية، كما هي الحال في اللغة الإنجليزية، يمكن أن يقال حيوانا ما لديه عينان بنيتان بغض النظر عند وجود مقارنة أو عدمها مع حيوانات أخرى، ولكن لا يمكن، من دون مثل هذه المقارنة، القول إنه يعاني مرضا.

مثل الطب، يمكن القول إن علم الوراثة أيضا علم مقارن. إن المقارنة بين الكائنات الحية ذات الصفات الظاهرية المختلفة ومحاولة ربط هذه الاختلافات الظاهرية مع وجود اختلافات وراثية مقابلة لها (الطفرات) كانت المهنة اليومية لعلماء الوراثة منذ الأيام الأولى لهذا العلم. ولكن علم الوراثة يهدف إلى ما هو أبعد من الأحكام المقارنة؛ إنه يسعى إلى فهم ديناميات النمو، وكما حاولت أن أبين، فإن لغته تدعونا إلى إغفال الحركات المعقدة، أولا، بعزو سبب الفرق الظاهري إلى طفرة جينية. وثانيا، بافتراض أن وجود طفرة يشير تلقائيا إلى وجود جين. وثالثا بعزو المسؤولية عن الصفة موضع السؤال إلى

الجين الذي يفترض أن الطفرة قد حدثت فيه - والتي تحدث باستمرار لإحداث هذا التحول من المقارنة إلى الفرد. لذلك يبدو أنه ليس من قبيل الصدفة أن تبني معجم الأمراض، الذي يشير إلى المرض باعتباره صفة فردية، يحدث مع ظهور علوم طبية مؤسسة على علم الوراثة⁽⁹⁾. أحاجج أنا بأن مرضا ما ليس صفة بل فرق في الصفة. إن محاولة ربط الحالات المرضية بالطفرة الوراثة المسؤولة عن «أخطاء وراثية في الأيض» يمكن أن ينظر إليها ببساطة كجزء من جهد أعم لربط الطفرات باختلافات ظاهرية معينة، وأنه يخضع بالضبط للنوع نفسه من الخلط.

واليوم، من المحتمل أكثر أن يُربط الأساس الجيني للمرض بدرجة أقل بوجود فرق جيني - أي بطفرة، ابتعاد عن الجينوم الطبيعي - منه بجين أو جينات وهمية؛ وباختصار، علماء الوراثة الطبية يبحثون عن سبب مرض ما في الجينات المعيبة. وقد اعتمد علماء الوراثة الكلاسيكية على «خرائط الجينات» لتحديد الجين الذي يفترض أنه يؤدي إلى ذلك. اليوم، يميل علماء الوراثة الطبية إلى الاعتماد أكثر على تحليل متتالية النيوكليوتيدات. على الرغم من أنهم لا يزالون يتحدثون عن الجينات، إلا إن الممارسة الفعلية لتحديد واحد أو أكثر من هذه الاختلافات قد تشير - أو لا تشير - إلى وجود خلل في جين معين (بغض النظر عن كيفية تعريف ذلك المصطلح). في هذه الأيام، موضوع الاهتمام المباشر هو التغيير (أو العيب defect) المتموضع في مكان ما في متتالية النيوكليوتيدات المرتبطة بالتعبير عن هذا المرض. على الرغم من الحديث شديد الانتشار عن «جينات المرض» أو «الجينات المسببة للمرض»، فقد أصبح الحمض النووي نفسه هو محور الأبحاث. وأزعم أن فكرة جين «يسبب» مرضا (أو حتى من متتاليات معينة «تسبب» مرضا) لديها بالضبط نفس وضعية فكرة جين «يسبب» طفرة. ولكن ربما الأهم من ذلك هو حقيقة أنه لأغراض التشخيص (على الأقل بالنسبة إلى التشخيص على أساس الاختبارات الجينية)، إن محاولة ربط حالة مرضية بجين أساسي هي في كثير - إن لم يكن معظم - الحالات لا صلة لها بالموضوع إلى حد كبير. يعتمد التشخيص الطبي الوراثي المعاصر على تحديد تسلسل شاذ أو غير سوي، وليس على مسارات سببية ربما تعطلها هذه الحالات

الجينات كصناعات الفرق

الشاذة. قد يكون مثل هذا الشذوذ في أي مكان في الجينوم؛ بالطبع، نادرا فقط ما توجد في المتتاليات المُرمّزة للبروتين (أي، في قطاعات الحمض النووي المرتبطة عادة بالجينات).

بالنسبة إلى معظمنا، السؤال الحاسم هو، هل يمكن لتحديد هذه المتتاليات أن يكون مفيدا في العلاج أو الوقاية من المرض، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف؟ لعل الأمر الأكثر إلحاحا (وربما الأكثر وضوحا حتى لو لم يفصح عنه عموما)، هو إمكان استخدام هذه المعلومات لتشجيع الإجهاض الانتقائي. لكن إذا كنا مهتمين بمجال الطب العلاجي، فنحن بحاجة إلى ما هو أكثر من ارتباط بسيط بين متتالية شاذة ونمط ظاهري شاذ. صحيح إن الأيام الأولى من مشروع الجينوم البشري جلبت وعدا بأنه مع الوقت سنكون قادرين ببساطة على استبدال المتتاليات المعيبة بأخرى طبيعية (العلاج الجيني gene therapy)، ولكن هذا الأمل لم يتحقق، وأحد الأسباب على الأقل هو أن العلاقة بين متتالية الحمض النووي والنمط الظاهري قد اتضح أنها أعقد كثيرا مما كان متوقعا في الأصل. أما بالنسبة إلى إمكان إيجاد أنواع أخرى من العلاج (وأحيانا الوقاية) في شخص معين يحمل متتالية شاذة، فإن هذا يعتمد على فهم الوظيفة البيولوجية التي قد تعطلت بسبب تغيير في المتتالية المُحدّدة. هذا السعي يأخذنا إلى ما بعد تحليل الاختلافات الظاهرية التي تُحدثها أشكال طافرة. بالطبع، إن ذلك يتطلب نوعا مختلفا تماما وأصعب بكثير من التحليل.

لكن هناك أمثلة أثبت أنها بسيطة نسبيا. فاضطراب فينيل كيتونوريا (اختصارا الاضطراب PKU) هو واحد منها، ولعله الحالة الأكثر شهرة في التدخل العلاجي في تاريخ علم الوراثة الطبية. بالطبع، إنه المثال المرجعي للجميع، وكذلك بالنسبة إلي أيضا. فينيل كيتونوريا هو اضطراب (يُعرّف الآن على أنه وراثي) مرتبط بمجموعة من الأعراض المُعقّقة، بما في ذلك التخلف العقلي، وينجم عن عدم قدرة الجسم على استقلاب الحمض الأميني الرئيسي الفينيل ألانين. وجاء الإنجاز الرئيسي في علاج هذا المرض عند إدراك أن أعراضه يمكن تخفيفها بشكل ملحوظ إذا التزم الفرد المصاب (والملاحظ بعناية) نظاما غذائيا منخفض الفينيل ألانين طوال حياته/أو حياتها بأكملها⁽¹⁰⁾. لكن، تطوير

استراتيجية لعلاج اضطراب فينيل كيتونوريا لم تكن له أي علاقة بتحديد أو رسم خرائط الجين (أو الجينات) أو الممتالية الجينية (أو الممتاليات). اليوم نحن نعرف أن هذا الاضطراب يحدث بسبب واحد أو أكثر من الطفرات في جين ترميز الإنزيم الذي يُحلّل الفينيل ألانين (حتى هذا اليوم، حُدّد ما يصل إلى 400 من مثل هذه الطفرات). لكن، بالنسبة إلى الحقيقة التاريخية، لم يعتمد فهمنا لسبب (على الأقل السبب المباشر proximal) هذا مرض ولا تطوير تدخل علاجي على أي نوع من التحليل الجيني⁽¹¹⁾. ويعتقد الآن أن التعبير الظاهري للاضطراب فينيل كيتونوريا (الأعراض المُعقّقة) هي نتيجة مباشرة لتراكم كل من مستويات عالية من الفينيل ألانين والوسائط السامة الناتجة من التمثيل الغذائي المعيب، ولكن علمنا هذا من تحليل الكيمياء الحيوية المباشر؛ وبُيّنّت الملاحظة الطبية العادية المدى المروع الذي قد تكون الأعراض عليه. إضافة إلى ذلك، لدينا الآن القدرة على تمييز - بالضبط - العديد من الطفرات المسؤولة عن غياب إنزيم ضروري، والقيام بذلك كان بالتأكيد مفيدا. لكن، خلاصة القول هي أنه حتى الآن، لم تُقدّم هذه القدرة أي إضافة كبيرة في احتمالات التدخل العلاجي.

بالطبع، لم يكن من الضروري أن يحدث ذلك بهذه الطريقة. فالتعرف على الطفرة (الطفرات) المُذنبَة وموقعها وتوصيفها كان من الممكن أن يوفر نقطة انطلاق لبرنامج أبحاث يؤدي مع الوقت إلى فهم المرض واحتمالات العلاج. ولكن مهما كانت سلسلة أحداث التطورات التاريخية، فليست هناك طريقة، كان علم الوراثة سيتمكن بواسطتها من تحقيق هذا الفهم بنفسه. ما كان مطلوباً للوصول إلى تحليل سببي للمرض - ومن ثم لإمكان التدخل العلاجي - هو تحليل كيميائي حيوي لمسار الأيض الشاذ. ربما كان هذا التحليل سيبدأ بتحديد جين معين (على الرغم من أنه ذلك لم يحدث في الواقع)، لكن إذا كان قد حدث، فإن ما كان سيتطلبه ذلك هو فهم الآثار بعيدة المدى للجين، والدور المعين في النمو الذي كان يؤديه الجين الذي حدثت فيه الطفرة.

ما الذي تقوم به الجينات؟

إن التحدي في عزو وظيفة سببية للجينات (بدلاً من الفروقات الجينية) - أي فهم ما الذي تقوم به الجينات - قد أرهق علم الوراثة منذ البداية، ولم يكن من الممكن معالجة هذا السؤال قبل ظهور البيولوجيا الجزيئية. ما الذي يفعله الجين؟ مُعرِّفاً كامتداد مُميّز من النيوكليوتيدات، كان يقال إن الجين يصنع أو «يُرمِّز»، البروتين. لكن حتى مع ذلك الفهم، كانت القدرة على تتبع الأثر السببي للفرق الجيني (الطفرة، أو تغيير في متتالية النيوكليوتيدات) لصفة معينة أمراً، وكان تتبع التأثير السببي للجينات نفسها (أو، في الواقع، للبروتين الذي يقال إنها تصنعه) على تطور تلك الصفة أمراً آخر تماماً.

ومن المؤكد أنه قد أُحرز تقدماً هائلاً منذ الأيام الأولى لعلم الأحياء الجزيئية، ونحن نعرف الآن قدرًا كبيراً من المعلومات عن الطرق التي تستخدم فيها عمليات النمو الحمض النووي للكائن. ولكن ما تعلمناه لم يجب كثيراً من الأسئلة السابقة لأنه قد حولها إلى أسئلة أخرى. لقد تعلمنا، على سبيل المثال، أن التفاعلات السببية بين الحمض النووي والبروتينات والنمو هي تفاعلات شديدة التشابك وشديدة الديناميكية وشديدة الاعتماد على السياق لدرجة أن السؤال نفسه حول ما الذي تقوم به الجينات لم يعد له أي معنى. بالطبع، لم يعد علماء الأحياء واثقين من أنه من الممكن تقديم إجابة لا لبس فيها على مسألة ما هو الجين. إن الجين المُجسَّم هو مفهوم وضع نفسه موضع غموض وعدم استقرار متزايدين على مر السنين، وقد شرع البعض بالقول إن المفهوم قد تجاوز عمره المُنتج.

أما الحمض النووي، على النقيض من ذلك، فهو جزيء راسخ - كيان ملموس يمكن عزله وتحليله، ويُعرَّف بخصائصه الفيزيائية والكيميائية المميزة، وقد أظهر أنه يتكون من متتاليات معينة من النيوكليوتيدات. نحن نعرف ما هو الحمض النووي، ومع كل يوم يمر علينا نتعلم مزيداً عن الدور المعقد جداً والمتعدد الأوجه الذي يؤديه في الاقتصاد الخلوي. صحيح إن عديداً من المؤلفين لا يزالون يشيرون إلى «الجينات»، ولكن أظن أن هذا قد يكون إلى حد كبير بسبب عدم وجود مصطلح أفضل. على أي حال، الاستمرار في الإشارة إلى «الجينات» لا يحجب حقيقة أن الفكرة المبكرة حول وحدات جسمية معينة للميراث يمكن تحديثها

بوضوح، والتي لا يمكن فقط ربطها بصفات معينة، بل يمكن أيضا أن تؤخذ على أنها العوامل التي «تعمل» على إنتاج تلك الصفات، أصبحت فكرة مرتبكة لدرجة ميؤوس منها من خلال ما تعلمناه حول تعقيدات التنظيم الجيني الداخلي. إضافة إلى ذلك، تحول تركيز التجارب الحديثة بعيدا عن التركيب الهيكلي للحمض النووي إلى مجموعة متنوعة من متاليات تقع على الحمض النووي والتي يمكن توفيرها (أو منعها) في النسخ (أي في التعبير الجيني). وأخيرا، ومما يرتبط بذلك، فقد أصبح من الواضح أن متاليات النيوكليوتيدات تُستخدم لتقديم نصوص ليس فقط لصنع البروتين بل لأنظمة متعددة المستويات من التنظيم أيضاً على مستوى النسخ transcription والترجمة translation، وديناميكيات ما بعد الترجمة. ولن يعوق هذا أي من قدراتنا على ربط الاختلافات في التسلسل بالاختلافات الظاهرية، بل يعطينا صورة لديناميكا سببية بين الحمض النووي DNA والحمض النووي الريبوزي RNA وجزيئات البروتين، ديناميكا معقدة للغاية لدرجة أنها تضع بالتأكيد حدا لكل الآمال في التوصل إلى شرح بسيط من العوامل السببية. وبسبب هذا، فإن علماء الأحياء اليوم أقل ترجيحاً من الذين سبقوهم في أن يسبغوا قدرة سببية على الجينات أو الحمض النووي نفسه. فهم يدركون أنه مهما كان دور الحمض النووي جوهرياً في النمو والتطور، فإنه لا يفعل أي شيء بمفرده. فهو لا يصنع صفة، بل لا يُرمز «برنامجاً» للنمو. بدلا من ذلك، قد يكون من الأدق التفكير في الحمض النووي كمورد ثابت للخلية يمكنها أن تستمد منه من أجل البقاء والتكاثر، مورد يمكن تطبيقه بالعديد من الطرق المختلفة، تشكل مصدرا غنيا لتمكينها من الاستجابة لبيئتها المتغيرة مع دقة هائلة ومتنوعة. كمورد، فإن الحمض النووي هو بالتأكيد لا غنى عنه - بل يمكن القول جدلاً إنه مورد رئيسي - ولكنه دائماً وبالضرورة جزء لا يتجزأ من نظام معقد ومتشابه للغاية من الموارد المتفاعلة التي تؤدي مجتمعة إلى تطوير الصفات. ليس من المستغرب أن الديناميكيات السببية للعملية التي يتكشف من خلالها النمو هي في المقابل عمليات معقدة ومتشابكة، وتنطوي على التأثيرات السببية التي تمتد إلى أعلى، وإلى الأسفل، وجانبياً.

هل يهم، وإذا كان الأمر كذلك، لماذا؟

أولئك الذين هم على دراية بأعمالي السابقة حول تاريخ علم الوراثة يعرفون هذا الفصل (بتصرف من كتاب «سراب فضاء بين الطبيعة والتنشئة» The Mirage of a Space between Nature and Nurture) على أنه ينتمي إلى سلسلة طويلة من الجهود لتوضيح بعض الالتباسات المفاهيمية التي ترهق الخطاب البيولوجي المعاصر، وقد يتساءل بعض القراء لماذا مازلت مصرّة. بالتأكيد، كثيرا ما يشتكي علماء الأحياء من أن هذه الجهود غير ذات صلة بأعمالهم، وأنهم يعرفون ما يعنونه، على الأقل بما فيه الكفاية للمضي قدما في أبحاثهم. ربما يعرفون، لكن المشكلة التي في رأيي لاتزال الأكثر أهمية هو محور تركيز أبحاثهم، والأسئلة التي يطرحونها، والطرق المعتمدة لمحاولة الإجابة عن هذه الأسئلة. هنا بالضبط حيث يقوم الخلط المفاهيمي بأقذر أعماله، أوضحها عندما يعتمد تبرير جداول أعمال الأبحاث - ولكن على نحو عفوي - مع تعدد المعاني الخفية. لقد جادلت بأن هذه هي الحال خصوصا بالنسبة إلى أبحاث تركز على جدل الطبيعة في مقابل التنشئة nature nurture debate. في هذه الحالة توصيتي واضحة: نحن بحاجة إلى إلهادة صياغة الأسئلة لتتوافق مع ما يسمح به واقع التطور البيولوجي للعلماء بأن يجيبوا عنه فعليا. دعونا لا نسأل عن كم من أي فرق بين مجموعات معينة يرجع إلى الوراثة وكم يعود إلى البيئة، بل عن مدى ليونة نمو الفرد البشري، وفي أي عمر من مراحل النمو. لا يوجد أي سبب لتمييز الولادة كنقطة قطع. النمو يستمر على مدى الحياة، وكذلك أيضا لدونته. ونحن قد لا نتشاطر الاهتمام مع مربّي الحيوانات في الانتخاب الاصطناعي artificial selection، ولكن كعلماء ومواطنين نحن ملتزمون بالتأكيد بمحاولة تحقيق أقصى قدر من إمكانات نمو الفرد البشري. لهذا، نحن بحاجة إلى فهم أفضل للموارد التي قد تُسهم في مثل هذا النمو وكذلك كيف يمكن استغلالها بشكل أفضل. لكن، ما أنواع الأبحاث التي قد توفر لنا هذه المعلومات؟ وأود أن أضع رهاني على دراسات جديدة حول

الدونة الظاهرية التي قد بدأنا نشاهدها ليس فقط في البيولوجيا التطورية ولكن أيضا في علم الأعصاب neuroscience والفيسيولوجيا وعلم الإيكولوجي ecology. ليس هناك نقص في العمل العلمي الذي يمكنه أن يُخبرنا - بشكل مثمر - حول الأشياء التي نريد أن نعرفها، لكننا في حاجة إلى طرح أسئلتنا بطرق يمكن للباحثين معالجتها معالجة ذات مغزى.

«بي» الكبيرة و«بي» الصغيرة

الأسطورة رقم ١: هل تلك
الجينات المندلية موجودة فعلا

ديفيد إس. مور

DAVID S. MOORE

بينما كنت أنتظر اللحاق برحلة مقلعة
من كولومبوس Columbus، أوهايو Ohio،
سمعت تقريراً في أنباء المساء حول اكتشاف
طفرة جينية من المفترض أن تسمح للأفراد
المتأثرين بها بالنوم أقل من ثماني ساعات كل
ليلة. فيما عدا تفاصيل القصة، لم يكن هناك
شيء خاص بالذات في هذا الموضوع. في هذه
الأيام، من الصعب أن تمر أربع وعشرون ساعة
من دورة الأخبار من دون إشارة إلى اكتشاف
جديد في مجال علم الوراثة. ولكن، القصة
لفتت انتباهي لوجود افتراض مركزي متوارٍ
في داخلها، قصة يتشاطرهما معظم الناس الآن،
وهي أن هناك جينات تحدد جوانب سلوكنا

«حقيقة الأمر هي أنه على الرغم
من التكرار الذي تُستخدم به
الكلمة في هذه الأيام، فإنها لا تشير
في الواقع إلى أي شيء واحد أو فئة
من الأشياء على وجه الخصوص»

ومظهرنا وصحتنا. لكن، في العموم، فإن معظم العلماء الذين يدرسون في الواقع المادة الوراثية، الحمض النووي، لم يعودوا يؤمنون بأن الجينات تحدد بمفردها أيا من هذه الأنواع من الخصائص⁽¹⁾. ومن المثير للدهشة أن هناك أيضا إجماعا متزايدا بين هؤلاء العلماء على أننا في حاجة إلى إعادة التفكير في واحدة من الفرضيات في صلب هذا الافتراض، وهي: أن هناك أشياء مثل الجينات في المقام الأول⁽²⁾.

إن لفكرتنا الحديثة عن علم الوراثة تاريخا طويلا ومثيرا للاهتمام، ولكن بالنسبة إلى معظم الناس فهي متجذرة في أعمال غريغور مندل Gregor Mendel، الراهب الذي عاش في القرن التاسع عشر في دير يقع في ما هو الآن جمهورية التشيك Czech Republic. تجارب مندل مع نباتات البازلاء مشهورة لأنها كثيرا ما سُرحَت لنا في دروس العلوم في المدارس عندما كنا صغارا نسبيا. في الواقع، بالنسبة إلى كثير من الناس، هذا هو العمل الوحيد في علم الوراثة الذي سيطلعون عليه أبدا.

يمكن تفسير سؤال البحث الأساسي لمندل على النحو التالي: لماذا إذا كان الوالدان يختلف أحدهما عن الآخر في واحدة من صفاتهما الخاصة، لنقل لونهما - فإن طفلهما يبدو أحيانا كواحد فقط من الأبوين، وليس كمزيج من الأبوين؟ على الرغم من أنه بالتأكيد في بعض الأحيان تكون هناك حالة نسل لأب داكن البشرة وأم أفتح بشرة يكون لون بشرة الطفل في منتصف الطريق بين لون بشرة والديه، كذلك هي الحال أيضا بالنسبة إلى طفل لوالد بني العينين وأم زرقاء العينين، فلن تكون له في العادة عينان لونهما في منتصف الطريق بين اللون البني والأزرق، ولكن بدلا من ذلك تكون لديه عينان زرقاوتان أو بنيتان مثل عيني أحد والديه. في عصر مندل كان الجميع تقريبا يعتقد أن صفات الوالدين - على سبيل المثال الطول وشكل الجسم ولون الأشياء مثل الجلد والشعر والعينين - تختلط في النسل، ولكن هذا الرأي لا يتوافق مع ملاحظات مندل⁽³⁾. السؤال المثير للقلق بشكل خاص لمندل كان: لماذا تستطيع النباتات ذات الزهور الحمراء المحضة أو البيضاء المحضة أن تُنتج في بعض الأحيان نسلا زهوره وردية فقط؛ إذا كانت الوراثة تعمل من خلال عملية المزج، فإن نباتين ورديتي الزهور يجب ألا تُنتجا أبدا ذرية ذات زهور حمراء أو بيضاء.

لدراسة هذه المسألة، زواج مندل أجيالا من نباتات البازلاء وفحص خصائص مثل ألوان البازلاء ودرجة تجعدها⁽⁴⁾. ولشرح ملاحظاته - عن أن الوراثة لا تعمل

«بي» الكبيرة و«بي» الصغيرة...

من خلال عملية مزج - شعر بالحاجة إلى افتراض وجود كيانات مادية (1) يمكن أن تكون متوارثة، (2) وتُملي خصائص نباتات البازلاء، (3) وغير قابلة فعلياً للتجزئة. وصرنا نعرف هذه الكيانات باسم «الجينات»، وفكرة أنها لا تتجزأ تعني أنه إذا كانت لديك عينان زرقاوان، فإن أطفال أطفالك يمكن أن يكون لهم عيون زرقاء مثل عينيك تماماً، حتى ولو كان لأطفالك وأطفال أطفالك عيون بنية ويجدون أنفسهم يتزاوجون مع شركاء بعيون بنية.

القصة التقليدية التي نقرأها في المدرسة تقول بوجود «جينات العيون البنية» و«جينات العيون الزرقاء» التي لا تتساوى في القوة؛ وباستخدام المصطلحات نفسها التي اختارها مندل (1866) (ولكن مترجمة إلى اللغة الإنجليزية/[العربية])، نحن نقول إن جينات العيون البنية هي «سائدة» dominant. وجاءت فكرة أن جينات العيون البنية هي سائدة من الملاحظة أنه عندما يتزاوج أفراد في مجموعة مختارة عشوائياً من ذوي العيون البنية مع أفراد في مجموعة مختارة عشوائياً من ذوي العيون الزرقاء، فإن معظم الأطفال من تلك الزيجات يكونون ذوي عيون بنية. بناء على ذلك، تُمثل الجينات السائدة عادة بالحروف [الإنجليزية] الكبيرة - في حالة الجين السائد للعين البنية «B». أما الجينات غير السائدة، وتدعى الجينات المتنحية recessive، فإنها عادة ما تُمثل بالحروف [الإنجليزية] الصغيرة - في حالة الجين المتنحي للعين الزرقاء «b». ولأنك تحصل على جين واحد من مجموعة الجينات من والدك وآخر من والدتك، فإن جينات لون العين لشخص معين يمكن أن تُمثل على أنها BB (شخص بني العينين، لأن كلا جيني لون العين اللذين أسهم بهما الأب والأم هما جينان لعينين بنيتين)، أو bb (شخص أزرق العينين، وذلك لأن كلا جيني لون العين اللذين أسهم بهما الأب والأم هما جينان لعينين زرقاوين)، أو Bb (شخص بني العينين، لأنه استقبل جيناً للعين البنية من أحد الوالدين، واستقبل جيناً للعين الزرقاء من الوالد الآخر، وهو مزيج ينتج ذرية بنية العينين، لأن جين العين البنية هو جين سائد على جين العين الزرقاء). ومن المثير للاهتمام أن القصة التقليدية تقول إن الشخص بني العينين ذا الجينات Bb له عينان بنيتان بالدرجة نفسها للشخص ذي الجينات BB. وبسبب كون شخص بني العينين تماماً من النمط Bb يمكن أن يكون له طفل أزرق العينين (شريطة أن يتزاوج بشخص إما bb أو Bb)، فقد كانت فكرة

مندل - على مدى السنوات المائة الماضية - قادرة على اكتساح الفكرة القديمة حول مزج الوراثة اكتساحا تاما من نظريات علماء الأحياء.

لقد كان تصور مندل ناجحا جدا في تفسير الظواهر لدرجة أنه يعتبر تصورا صحيحا بشكل عام. فهو في صميم العديد من التحليلات الوراثة، ويُدرّس لطلبة المدارس كما نعلمهم أن واحدا زائد واحد يساوي اثنين. المشكلة الوحيدة مع هذا الوضع هو أنه على المستوى الصارم [من التمهيص]، اتضح أن مفهوم مندل خطأ. ببساطة، في الواقع، ليس هناك حقا أي شيء مثل جين واحد يُحدّد لون العين البشرية.

في الواقع، هناك من علماء الوراثة من فهموا هذا منذ البداية. ففي وقت مبكر من العام 1915، ناقش إتش ستيفوفيفانت ألوان العين الحمراء والبيضاء التي هي سمة لذباب الفاكهة، وكتب قائلا:

على الرغم من أن هناك القليل مما يمكن أن يقال بالنسبة إلى طبيعة الجينات المندلية، فإننا نعلم أنها ليست «مصرية» determinants... الأحمر لون معقد للغاية، يتطلب على الأقل تفاعل خمسة جينات مختلفة لإنتاجه (وربما أكثر من ذلك كثيرا جدا). فلا يمكننا إذن - بأي معنى - أن نُحدّد جينا معنا للون الأحمر للعين... كل ما نعينه عندما نتحدث عن جين لعيون وردية هو جين يميز ذبابة وردية العينين عن أخرى طبيعية، وليس جينا ينتج عيون وردية في حد ذاته، لأن سمة العين الوردية تعتمد على عمل العديد من الجينات الأخرى⁽⁵⁾.

وبالمثل، أكدت الأبحاث الوراثة الحديثة فهما مماثل لألوان العين البشرية. كما

لاحظ شتورم Sturm وفروداكيس Frudakis، حين كتب:

إن ما يزال يدرس عادة في المدارس اليوم كدليل للمبتدئين في علم الوراثة [هو] أن لون العين البني هو دوما سائد على اللون الأزرق، وأن أبوين زرقاوي العينين سينجبان دوما طفلا أزرق العينين، وليس طفلا بني العينين أبدا. للأسف، كما هي الحال في العديد من الصفات الجسدية، فإن هذا النموذج التبسيطي لا يُبين تعقيدات الحياة الحقيقية. والحقيقة هي أن لون العين يورث كصفة متعددة الجينات polygenic لا كصفة أحادية الجين monogenic. على الرغم من كونه أمرا غير شائع، فإنه يمكن لأبوين أزرق العينين أن ينجبا أطفالا بعيون بنية⁽⁶⁾.

وخلص هؤلاء الباحثون إلى أن «استخدام لون العين كنموذج إرشادي

paradigm» للفعل التام للجين السائد والمتنحي ينبغي تجنب تدريسه في علم

«بي» الكبيرة و«بي» الصغيرة...

الوراثة للشخص العادي، والذي غالبا ما يكون ذلك أول اطلاع له على علم الوراثة البشرية⁽⁷⁾. ولكن اتضح أن مفهوم الجينات المندلية لا يفشل فقط في أن يلتقط بدقة ما الذي يحدد ألوان أعيننا، بل إنه يفشل فعليا في أن يمثل بدقة كيف تسهم الجينات في تطوّر أي من صفاتنا. في الواقع، بل لم يعد من الواضح أن هناك حقا أشياء مثل جينات مندل محتواة في الحمض النووي الذي يحدد الأشكال النهائية لصفاتنا البيولوجية أو النفسية.

ومن المعروف جيدا أنه بعد مرور ما يقرب من قرن على نشر مندل استنتاجاته، استنتج واتسون وكريك بشكل صحيح بنية الحمض النووي، معلنين بدء العصر الحديث من علم الوراثة في خمسينيات القرن العشرين. أخيرا أصبح من الممكن دراسة كيف تقوم الجزيئات التي يمكن أن تنتقل من الآباء إلى أطفالهم بالتأثير في صفات الأطفال. ما هو معروف بدرجة أقل هو كيف ترتبط - بالضبط - «الجينات» التي قد حُدّدت في الحمض النووي منذ ذلك الحين بـ «جينات» مندل، التي تم تحديدها بشكل فعال في منتصف القرن التاسع عشر. ولأن كلا الكيانين يتقاسمان الاسم نفسه، يفترض عموما أنها تشير إلى الأشياء نفسها. ولكن هناك سببا وجيها للتفكير خلاف ذلك.

أولا، قطع الحمض النووي DNA - التي هي أنواع من الجينات التي نسمع عنها عادة هذه الأيام في نشرات الأخبار المسائية - بالتأكيد تسهم في الصفات الملاحظة⁽⁸⁾. لكن، على العكس من الجينات المندلية - التي تظل إلى هذا اليوم كيانا نظريا - فإنها لا تُحدّد تلك الصفات. بدلا من ذلك، توصل علماء البيولوجيا إلى أن خصائصنا تظهر دائما بعد عملية النمو، التي تنطوي دائما على تفاعلات بين الحمض النووي والعوامل البيئية⁽⁹⁾. تشمل هذه العوامل - على حد سواء - عوامل بيئية خارج أجسامنا وعوامل لاجينية (مثل الهرمونات، على سبيل المثال) التي هي بداخل أجسامنا (وكثير من هذه العوامل اللاجينية في أجسامنا يمكن أن تتأثر بالبيئة خارج أجسامنا). لذا، على الرغم من أن صفاتنا تتأثر دائما بعوامل وراثية، فإنها تتأثر دوما بعوامل لاجينية، أيضا. الجينات لا تحدد خصائصنا، كما تشير النظرية ضمينا⁽¹⁰⁾.

ثانيا، أثارت عدة اكتشافات حديثة شكوكا جوهرية في فكرة أن هناك كيانات متماسكة في حمضنا النووي يمكن بشكل لا لبس فيه أن يطلق عليها «جينات»⁽¹¹⁾.

ولعل أهم هذه الاكتشافات يرتبط بظاهرة تعرف باسم لصق الحمض النووي الريبوزي RNA. إذ تبين أن المعلومات الجينية مبعثرة بين قطع الحمض النووي DNA التي ليس لها أي غرض مفهوم حتى الآن⁽¹²⁾ ولتوضيح ذلك، تخيل للحظة أن المعلومات في الحمض النووي DNA تمثل تعليمات النمو للصفات (ولكن يرجى ملاحظة أن هذا السيناريو هو سيناريو خيالي، في واقع الأمر، فإن الوضع معقد أكثر قليلاً من هذا، وسيجادل كثير من المنظرين الآن أنه من الأفضل ألا نفكر في الحمض النووي على أنه يحتوي على تعليمات). «إذا كانت التعليمات التي نتخيلها هي «ابدأ بتنمية ذراع هنا» begin to grow an arm here، ففي العادة تنتشر المعلومات في الحمض النووي متناثرة وليس لها هدف، مثل هذه المقاطع: do baryell note beginner to red dog rowing ckjswnrt bell tag an arm legitimate shopping ampere». (في حال بدت التعليمات موضوع السؤال كما لو أنها غائبة تماماً من تيار المعلومات، ساستخدم الخط مائل للمساعدة على بيان ذلك: do baryell note beginner to red dog rowing ckjswnrt bell tag an arm legitimate shopping ampere). من الواضح، للقيام بأي وظيفة مفيدة، فإن المعلومات غير ذات المعنى - على سبيل المثال الجزء «opping amp» الذي يفصل بين المقطع «h» والمقطع «ere» - يجب أن تُقَصَّ من التسلسل، والأجزاء ذات المغزى يجب أن تُلصق معاً لإنتاج تعليمات وظيفية «هنا». يبدو هذا جنوناً، أليس كذلك؟ ولكننا نفهم الآن أن هذه هي الكيفية التي يعمل بها النظام⁽¹⁴⁾.

ربما الأمر الأكثر غرابة هو ظاهرة تعرف باسم «اللصق التبادلي» alternative splicing، والذي يمكن فيه قطع جزء واحد من الحمض النووي بعدة طرق مختلفة، وإنتاج العديد من أنواع مختلفة من الـ«تعليمات»⁽¹⁵⁾. على سبيل المثال، الجملة أعلاه التي تبدو مليئة بالبربرة المبهمة يمكن أن تُقَسَّم لإنتاج تعليمات «ابدأ بتنمية ساق هنا» begin growing a leg here، أو حتى «لا تُنمَّ ذراعاً هنا»، (إذا أعدت النظر في الجملة أعلاه، ستتمكن من تمييز الجمل المدفونة عميقاً في البربرة المبهمة). ومن الواضح أن قطعة واحدة من الحمض النووي - جينا ما - يمكن أن يكون لها مجموعة متنوعة من التأثيرات المختلفة اعتماداً على كيفية تفسير القطعة، ومن المدهش أن التفسير المُفضَّل في أي حالة معينة هو عادة مسألة سياق. ونظراً لهذا

«بي» الكبيرة و«بي» الصغيرة...

الواقع، فإن «الجينات» التي يكتشفها علماء البيولوجيا الجزيئية كل يوم هي أنواع مختلفة جدا عن تلك التي تصوّرها أتباع مندل. ونحن نعلم الآن أن الحمض النووي لا يمكن وصفه على أنه يحتوي على تعليمات برمجية (شفرة Code) تحدد على وجه الخصوص سلفا (أو من دون اعتماد على السياق)⁽¹⁶⁾. في الواقع، إن ما يعنيه هذا هو أن الجزء من الحمض النووي نفسه يمكن أن يقوم بأمرين مختلفين تماما في الأجسام المختلفة (لأن الأجسام المختلفة توفر سياقات مختلفة لجيناتها). لذلك، على الرغم من كونه يبدو أمرا غير محتمل جدا، فمن الممكن أن جينا معنا في جون لينين^(*) John Lennon كان سيقوم بأمر مختلف عن الجين عينه في جيه. إدغار هوفر^(**) J. Edgar Hoover. في الواقع، لقد استنتج مؤخرا فريق كبير من علماء الأحياء أن مختلف المنتجات البروتينية التي تُرمّزها «جينات منفردة في الثدييات... ربما تعطي تعليمات منفصلة بل حتى متعارضة الوظائف»⁽¹⁷⁾.

بالطبع، إذا كان اللصق التبادلي حدثا نادرا نسبيا، يمكن للمرء أن يحافظ على فكرة أن جينات مندل هي القاعدة واللصق التبادلي هو الاستثناء. ولكن، لقد اتضح أنه على العكس من ذلك. في أواخر تسعينيات القرن العشرين كان العلماء يقدرّون أن ما يقرب من 33 في المائة من جيناتنا مُعرّضة للصلق التبادلي، ولكن بحلول العام 2003 وصل هذا العدد إلى 74 في المائة. «نحن نعلم الآن أن اللصق التبادلي هو جامع تقريبا، ويؤثر على عمليات الاستنساخ بنسبة تتراوح بين 92 و95 في المائة من جيناتنا»⁽¹⁹⁾. والصلق التبادلي ليس بالظاهرة الوحيدة التي ألقت بظلال كبيرة على المفهوم المنديلي للجين. فمن بين بعض الظواهر المُكتشفة مؤخرا التي تتشكك في هذا التصور هو اكتشاف أن بعض المنتجات الجينية يمكن أن تعمل - على حد سواء - كجزيئات تُستخدم في إنتاج البروتين وكجزيئات تقوم بوظائف خلوية مختلفة تماما⁽²⁰⁾.

إحدى نتائج هذا حالة غريبة من الأمور وهي نشوء نقاش بين المنظرين - حاليا - حول ما إذا كان مفهوم جين مندل لديه أي تطبيق بالنسبة إلى قطع الحمض النووي على الإطلاق. فقد كتبت إيفلينفوكس كيلر في كتابها قرن من الجين Century of the Gene قائلة: «إن مفهوم الجين [على] حافة الانهيار»، وحتى الآن، لا يوجد أي

(*) مغني فريق البيتلز. [المترجم].

(**) أول رئيس لمكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي. [المترجم].

تعريف متفق عليه للفظـة «جين» في الكتابات البيولوجية⁽²¹⁾. وحقيقة الأمر هي أنه على الرغم من التكرار الذي تُستخدم به الكلمة في هذه الأيام، فإنها لا تشير في الواقع إلى أي شيء واحد أو فئة من الأشياء على وجه الخصوص.

ما هو واضح هو أن الجينات التي يتصورها معظمنا في داخلنا، والتي تتخذ القرارات وتحدد خصائصنا، هي أسطورة. فلا توجد كيانات متماسكة في خلايانا قلمي حتميا كيف ستتطور أجسامنا أو عقولنا minds. بدلا من ذلك، هناك أطوال غامضة غير مُحَصَّاة من الحمض النووي - التي ليست هي في حد ذاتها جينات مستقلة لصفة - تُقَطَّع ويعاد مزجها بمجموعة متنوعة من الطرق (اعتمادا على السياق) لإنتاج جزيئات أخرى تُسهم في بناء صفاتنا⁽²²⁾. بالطبع، إن تسلسل الحمض النووي يمكن تغييره نتيجة لتعرضه - على سبيل المثال - للإشعاع، وقد تسهم مثل هذه الطفرات في نشوء مختلف الحالات المرضية. ولكن هذه القطاعات الطافرة من الحمض النووي لا تنتج الأمراض بمفردها، بالقدر نفسه الذي لا يستطيع فيه الجين الضروري لتطوير العيون الزرقاء أن يتسبب بمفرده في جعل قزحية الشخص زرقاء⁽²³⁾. حتى أعراض أمراض فينيل كيتونوريا والتليف الكيسي cystic fibrosis وفقر خلايا الدم المنجلية - فقر الدم - كلها ظروف كان يعتقد في السابق أنها نتيجة مباشرة لفعل جين واحد - ندرك الآن أنها أمـاط ظاهرية ناتجة عن مجموعة متنوعة من العوامل التي تتفاعل بطرق معقدة خلال النمو⁽²⁴⁾.

ويبقى السؤال: لماذا لا يزال تصور مندل يُدرّس بانتظام في المدارس؟ والجواب هو أن المقاربة البالغة من العمر مائة وأربعين عاما لا تزال تعمل إلى حد معقول عندما نحاول التنبؤ بخصائص الذرية عند تزاوج نبات أو حيوان. وهذا مفيد جدا بالطبع: فمُربّو الماشية الذين يتطلعون إلى تحقيق أقصى قدر من سمة ما في حيوان ما - على سبيل المثال، كمية الحليب التي تنتجها بقرة - يستخدمون مفهوم مندل لمساعدتهم على القيام بذلك. ولكن لمجرد أن منهجية معينة تساعد على توليد توقعات دقيقة نسبيا لا يعني أن تصورات الأفراد بناء على المنهجية هي تصورات تعكس الواقع. قبل خمسة آلاف سنة في آيرلندا العصر الحجري، شُيّد معبد في نيوغرانغ Newgrange بطريقة تسمح للناس بالتنبؤ بقدوم الأيام الأطول في فصل الربيع، ولكن هذا كان قبل قرون من بناء ستونهنج Stonehenge أو أهرامات

«بي» الكبيرة و«بي» الصغيرة...

مصر العظيمة، وقبل وقت طويل من أن يكون لدى أي شخص تصور دقيق لكيف يُنتج دوران الأرض حول الشمس - مقترنا مع محور دورانها المائل - مواسمنا. وقد كانت هذه تنبؤات دقيقة، على الرغم من أنه في ذلك الوقت لم يفهم أحد فهما حقيقيا كيف أو لماذا يعمل هذا النظام كما كان يفعل. وبالمثل، على الرغم من أن ما نتعلمه حول علم الوراثة في المدرسة لديه بعض القيمة في كشف الأمور - أي يمكن أن تكون في بعض الأحيان بمنزلة اختصار عقلي مفيد يؤدي إلى تنبؤات دقيقة في بعض الحالات - فإنه يجب ألا نقع في خطأ التفكير في أن جيناتنا تعمل وفق افتراض مندل، أي أنها حتمية بمعنى إذا كان لديك الجين فأنت محكوم عليك أن تظهر عليك الصفة. لما كانت العوامل الوراثية تتفاعل دوما مع العوامل اللاوراثية في بناء صفاتنا، فإن الخبرات والبيئات التي نواجهها ونحن ننمو هي مهمة دوما، حتى لو كان علم النمو لا يزال في مهده، ولذلك لا نفهم حاليا الكثير عن كيف يمكن لهذه العوامل اللاوراثية المساهمة في بناء صفاتنا.

في العام 2003 كتب لينني موس Lenny Moss كتابا بعنوان ما الذي لا يمكن أن تفعله الجينات What Genes Can't Do. كرجل يحمل الدكتوراه في كل من الكيمياء الحيوية والفلسفة، فإن موس مؤهل بشكل استثنائي لتحليل المفاهيم المستخدمة من قبل علماء الأحياء تحليلًا نقديًا. واحد من الاستنتاجات التي توصل إليها في كتابه هو أننا يجب أن نبدأ في التمييز بين نوعين مختلفين جدا من «الجينات»، على وجه التحديد: قطع الحمض النووي التي تؤثر فعلا في تطور صفاتنا، والكيانات الافتراضية التي افترضها مندل والتي يجدها علماء الوراثة مفيدة على الرغم من حقيقة أنه يبدو أنها غير موجودة حقا. يطلق موس على الأولى «الجينات - D» لأنها يمكن أن ننظر لها كموارد تستخدمها الكائنات الحية خلال النمو، عندما تتشكل أعيننا والشخصيات وأجسامنا حقل. ويسمي الأخرى «الجينات - P» لأنه يُتصور أنها تحدّد صفاتنا قبل التكون preformationistically، أي، قبل النمو. وهكذا، على الرغم من أن علماء الوراثة قد يجدون أنه من المفيد (لأغراض التنبؤ) أن نتصور وجود الجينات - P للعيون الزرقاء - العامل المتنحي «b» - فمن الواضح الآن أنه لا يوجد شيء فعلي على شاكلة تسلسل الحمض النووي DNA (الجين - D) الذي يتسبب في نشوء العيون الزرقاء. كما يقول موس:

إن شرط وجود جين العيون الزرقاء أو جين التليف الكيسي لا يستلزم وجود تسلسل متتالية حمض نووي معينة، بل القدرة على التنبؤ، ضمن حدود معينة للسياق، واحتمال نشوء صفة ظاهرية.... فلا تُصنَع العيون الزرقاء وفقا لتوجيهات من جين - P للعيون الزرقاء [لأنه لا يوجد كيان مادي مثل هذا موجود في الواقع].... إن الإشارة إلى جين العيون الزرقاء يؤدي نوعا ما دور اختزال وظيفي يمتلك قدرا من القدرة التنبؤية⁽²⁵⁾.

غريفيث Griffiths وستوتز Stotz هما من بين المنظرين الآخرين الذين انضموا إلى موس في جهوده لتمييز المعاني المختلفة الممكنة للفظـة «جين»⁽²⁶⁾.

وهكذا، على الرغم من أن الجينات - P ليست في الواقع أشياء مادية في أجسادنا إطلاقا، فإن فكرة مندل لا تزال قادرة على تسهيل التنبؤ في بعض السياقات المُسيطر عليها جيدا (على سبيل المثال، في بيوت الزراعة المحمية والمختبرات العلمية ومرافق تربية الماشية). في المقابل، الجينات - D هي في الواقع حقيقية، جينات مادية نرثها من آبائنا، ولكنها لا تحدد خصائصنا بشكل مستقل عن السياقات التي ننمو خلالها. في العالم الحقيقي للجينات - D، ليس الوضع ببساطة هو أن وجود جينات معينة يسمح لنا بتقديم تنبؤات لا تخطئ عن خصائص سيطورها الفرد في نهاية المطاف. إذن بهذا المعنى، لا توجد أشياء مثل جينات العيون الزرقاء وسرطان الثدي والسمنة وإدمان الكحول أو أي شيء آخر، بما في ذلك القدرة على الاكتفاء بأقل من ثماني ساعات من النوم كل ليلة. وعلى الرغم من أن الحمض النووي الذي نرثه من آبائنا يسهم في تطوير جميع خصائصنا، فإنه لا يحدد أيا منها⁽²⁷⁾. فالبيئات التي ننمو فيها هي أيضا مهمة دوما. لذا في المرة القادمة التي تسمع فيها خبرا عن اكتشاف جين جديد لمرض معين أو ملوهاب أو العكس، كُن متحمسا وفضوليا، ولكن كُن متشككا كذلك؛ فإن الاكتشاف الجديد على الأرجح سيسهم في فهمنا لهذا المرض أو الموهبة أو العكس على المدى الطويل، ولكن عندما تُحكى القصة كاملة في النهاية، فسيكون هناك ما هو أكثر من مجرد الجينات وحدها.

أسطورة الكائن - الآلة

من الآليات الوراثية إلى الكائنات الحية

ستيغن إل. تالبوت
Stephen L. Talbott

إن أسطورة الجين ليست مجرد أسطورة حول الجينات. إنها قصة حول طبيعة الكائن الحي وطابع التفسير البيولوجي. هذه القصة المستوحاة من تجربتنا مع الآلات، تحكي (في إحدى رواياتها) بلغة التحليل السببي، أنه عندما تؤدي بعض الأمور إلى حدوث أمور أخرى، فتقضيها لمجموعة من الأجزاء - واحدا تلو الآخر - يمكننا من تركيب معرفة بالكل المتكامل. وقد بدا أن الاستمرارية المتصلة من «الآليات» التفسيرية تُعَلِّلُ القصة، مدعومة بمزيد من الوعود لحياة أفضل للبشر وبسبيل مستمر التدفق من الإنجازات التقنية المذهلة في جمع البيانات وتعديل الكائنات الحية.

«إن الحقيقة هنا أبعد ما تكون عن الصور التي لا تعد ولا تحصى والتي تبثها وسائل الإعلام الشعبية إلى الجمهور الذي ليس لديه وسيلة لتصحيحها»

فليس من المستغرب أن مشروع الجينوم البشري أثار مثل هذه التوقعات العالية. ولكن هذه القصة قد وصلت الآن إلى نهاية عمرها المفيد. فإن فقدان الجين من على رأس سلسلة الآليات السببية التي تشرح الكائن الحي يمثل ما هو أكثر من مجرد فقدان الارتباط بالحلقة الرئيسة في السلسلة. إنه يُجسّد فشل كل وصلة تعتبر كآلة. إن الفوضى الظاهرة في [اتجاهات] سهام السببية التي توثّق الآن تحت عنوان «تنظيم الجين» gene regulation تتكرر بالنسبة إلى كل جانب من جوانب الخلية. والباحثون الذين يحاولون بإخلاص تتبع سهام السببية ينتهي بهم الأمر في نهاية المطاف بمطاردة أرانب برية تركّز في كل الاتجاهات. فهل يوجد اليوم أي مجال فرعي من البيولوجيا الجزيئية تقوم فيه الأبحاث باختزال العمليات الخلوية إلى مجموعة من العلاقات السببية المحددة بشكل أكثر وضوحاً، بدلا من جعلها أكثر غموضاً وأكثر مرونة واعتماداً على السياق وأقل ميكانيكية؟ لننظر في بعض الأمثلة.

مسارات الإشارات

إن مسارات الإشارات signaling Pathways هي وسيلة حيوية للتواصل داخل الخلايا وفيما بينها. في نموذج الكائن - الآلة، حيث هذه مسارات بسيطة، مُدخل input واضح في بداية المسار يؤدي إلى مُخرج output واضح بالمثل في نهاية المسار. لم يعد الأمر كذلك اليوم، حسبما وجد فريق من علماء البيولوجيا الجزيئية في جامعة بروكسل الحرة Free University of Brussels عندما نظروا في كيفية تفاعل هذه المسارات مع بعضها البعض أو «الحديث المتبادل» فيما بينها. فقد أسفرت جدولة أربعة من مثل هذه المسارات عما أسموه «الرسم البياني المرعب» horror graph، وسرعان ما بدا كما لو أن «كل شيء يفعل كل شيء على كل شيء». في الواقع، ونحن نرى عملية «تعاونية» يمكن «تصورها كطاولة يتجادل حولها صناع القرار بخصوص سؤال ويستجيبون بشكل جماعي للمعلومات المقدمة لهم»⁽¹⁾.

حتى إذا كنت تنظر إلى مُستقبل receptor واحد - من مستقبلات غشاء الخلية على سبيل المثال - مُرتبط بإشارة هرمونية أو غيرها، يمكنك أن تجد نفسك تبحث في ملياري - وهو رقم متحفظ - حالة مُمكنة، اعتماداً على كيفية تحويل

المُسْتَقْبَل بفعل تفاعلاته مع جزيئات أخرى. من الواضح أنه لا توجد قاعدة بسيطة ثنائية تفصل بين المُسْتَقْبَلات المُنشِطة وغير المُنشِطة. «إن المُسْتَقْبَل المُنشِط يبدو أقل شبيهاً بالآلة وأشبه بمجموعة متعددة الأشكال من سحابة من الاحتمالات لعدد لا نهائي تقريباً من الحالات الممكنة، كل منها قد تختلف في نشاطها البيولوجي»⁽²⁾.

سقوط بروتينات القفل - و - المفتاح

وفقاً لقصة الكائن - الآلة القديمة، ولا يقوم تسلسل متتالية من الحمض النووي مُرمّزة للبروتين، أو للجينات، لوحده بتحديد التسلسل الدقيق للحمض النووي الرسول messenger RNA، ولكن يقوم الحمض النووي RNA أيضاً بدوره في تحديد التسلسل الدقيق للأحماض الأمينية في البروتين الناتج، الذي يتطوّر في النهاية في صورة شكل ثابت ومُحدّد مسبقاً. فيكتب ريتشارد دوكنيز Richard Dawkins قائلاً: «لذلك، هناك توجّه يُحدّد فيه الشكل الثلاثي الأبعاد الملفوف للبروتين بفعل التسلسل الأحادي البعد للتعليمات البرمجية (شفرة) للحمض النووي». إضافة إلى ذلك: «إن الترجمة الكاملة من ذاكرة التخزين للحمض النووي DNA ROM [ذاكرة القراءة فقط] المُتسلسلة بدقة إلى شكل البروتين الثابت الثلاثي الأبعاد، هو إنجاز فله من تكنولوجيا المعلومات الرقمية»⁽³⁾. ونحن نعرف مدى عظم سوء الفهم هذا. فمن خلال اللصق التبادلي، يمكن لجين واحد أن يُنتج ما يصل إلى الآلاف من تنويعات البروتين، في حين تنشأ إمكانيات إضافية غير محدودة بفعل عمليات تحرير الحمض النووي الريبوزي RNA-RNA editing وتنظيم الترجمة وتعديلات ما بعد الترجمة. أما بالنسبة إلى البروتين المُنتج أخيراً، فإنه لا يلزم أن يكون أي شيء مثل آلية غير مرنة جامدة ذات بنية واحدة مُحدّدة التي يتصورها دوكنيز. البروتينات هي مُغيّرات الشكل الحقيقية في الخلية، فهي تستجيب وتتكيف لسياق دائم التغيّر، لدرجة أنه يمكن النظر إلى البروتينات «نفسها» بتسلسل الأحماض الأمينية نفسها في بيئات مختلفة، «باعتبارها جزيئات مختلفة تماماً» ذات خواص الفيزيائية والكيميائية مُختلفة⁽⁴⁾.

وليس الأمر عبارة عن حالة يجب فيها على البروتينات أن تختار بطريقة رقمية دقيقة بين الأشكال المختلفة. بل على النقيض من وجهة النظر القديمة القائلة

بـ «بنية جامدة» rigid - body، يشير الباحثون الآن إلى أن البنى البروتينية ذات «طبيعة مائعة» fluid - like nature. «بل إن ما هو أكثر جذرية من ذلك هو اكتشاف أن العديد من البروتينات لا تتطوى أبداً في شكل معين بل تبقى غير منتظمة أو «مُشوشة» disordered. ففي الثدييات، يعتقد أن نحو 75 في المائة من بروتينات الإشارات والنصف من جميع البروتينات تحوي مناطق طويلة مشوشة، في حين يُتوقع أن نحو 25 في المئة من جميع البروتينات «مشوشة تماماً». وتشارك العديد من هذه البروتينات غير المنظمة جوهرياً في العمليات التنظيمية وغالباً ما تكون في مركز شبكة كبيرة من التفاعلات البروتينية⁽⁵⁾.

إن الجزيئات الحية «المائعة» لا يستقيم تشبيهاً كآليات، وهو ما قد يفسر لماذا استمرت الفكرة الخاطئة حول الأجزاء المتمفصلة والمطوية بدقة، ولماذا تأخر الاعتراف بالبروتينات غير المنظمة طويلاً. بالطبع، فإن هذا الاعتراف بالكاد قد بزغ على المجتمع البيولوجي ككل، وهو وضع استثار هذا الرثاء من قبل بعض الباحثين:

لقد قدم التجريبيون أدلة على مدى عقود عديدة حول افتقار بعض البروتينات إلى بنية ثابتة أو كونها مضطربة (أو غير مطوية) في ظل الظروف الفسيولوجية. وإضافة إلى ذلك، يُبين التجريبيون أيضاً أن - بالنسبة إلى الكثير من البروتينات - وظائفها تعتمد على حالة غير منظمة بدلاً من حالة منظمة. وتتناقض هذه النتائج تناقضاً ملحوظاً مع وجهات نظر قديمة يزيد عمرها على مائة عام، مثل فرضية القفل - و - المفتاح lock and key hypothesis. وعلى الرغم من البيانات المكثفة على أمثلة مهمة عديدة، بما في ذلك البروتينات المرتبطة بالمرض، تم إلى حد كبير تجاهل أهمية اضطراب وظيفة البروتين. في الواقع، على حد علمنا، لا تقدم الكتب الكيمياء الحيوية الحالية ولا حتى مثلاً واحداً معترفاً به من وظيفة تعتمد على الفوضى، وعلى الرغم من أن بعض التقارير عن الوظائف المعتمدة على الفوضى يزيد عمرها على أكثر من خمسين⁽⁶⁾.

لكن الوضع أخذ بالتغير بسرعة، مع ظهور مقالات رفيعة المستوى عن البروتينات المضطربة في الدوريات الكبرى. ولكن استمرار تحيز الآلة المستمر لا يزال واضحاً حتى في اختيار المصطلحات السلبية «المضطربة» و«غير المنظمة». فليست البنية الفضفاضة والمتحولة للبروتين أكثر اضطراباً من التيارات الرشيقة لنهر أو الحركات غير الميكانيكية لسرب من الطيور.

الكروموسوم الحي

لم تُثبت قصة الكائن - الآلة أنها مضللة في أى موضع آخر أكثر منها في قصة الكروموسومات والحمض النووي والجينات. الحمض النووي في هذه القصة يحوي سلاسل خطية من قواعد النوكليوتيدات التي يُنظر إليها على أنها أكثر قليلا من مجرد رموز تُرمز سلبيا البروتينات، جنبا إلى جنب مع غيرها من متواليات تُرمز الوظائف التنظيمية. هذا الكروموسوم قد لا يزيد كثيرا عن ذاكرة حاسوب مع تعليماته المتمثلة في الأصفار والواحدات - مثل «ذاكرة للقراءة فقط» عند دوكينز. فلا يوجد في هذا التشبيه ما يشير إلى أنه على العكس من ذاكرة الحاسوب، فإن «الحمض النووي هو جزيء حي، يتلوى ويلتف وينحني استجابة للقوى الفيزيائية المطبقة عليه من قبل العمليات الوراثية»⁽⁷⁾.

إن القصة القديمة تتغير بسرعة مذهلة. إذا إن مواد تغليف الجينات والمجموعة المتنوعة من العوامل التنظيمية صارت توصف روتينيا كمشاركين في «الرقصة الحساسة في الزمن والمكان»، و«الباليه التنظيمي»، و«الرقصة المعقدة من الترابطات»، و«تصميم رقصة الكروماتين»، «وهناك تزايد خاص في استخدام مصطلحات مثل «التوازن» balance و«التوتر» tension و«السياق» context و«اللدونة» plasticity، جنبا إلى جنب مع انفجار هائل خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في استخدام كلمة «ديناميكية» في الإشارة إلى الكروموسوم والبروتينات التي تعيد تشكيل الكروماتين والنيكلوسومات nucleosomes، والتنظيم المكاني للنواة - كلها تشير (على حد قول اثنين من علماء الأحياء) باتجاه أحداث التعبير عن الجين «المُصممة تصميمًا راقصا (كوريوغرافيا) على مستو عال»، «رقصة بطيئة طوافية»^(*) pavane dance ثلاثية الأبعاد... تتحكم في جينومنا»⁽⁸⁾.

تتلوى الكروموسومات مثل عش الأفاعي، تلتف وتنسبط، فيلتوي فرعان من فروع من اللولب المزدوج بإحكام أكثر حول بعضهما البعض عند نقطة، مع حدوث التفاف عكسي عند الطرف المقابل يحرر القسم الآخر. فتنسب أقسام من الكروموسوم خارج الكتلة الرئيسية، مُشكلة حلقات وتتصل بأقسام أخرى من

(*) رقصة طوافية بطيئة شاعت في أوروبا خلال عصر النهضة في القرن السادس عشر. [المترجم].

أجل القيام بالإجراءات المطلوبة، بل إن بعضها يجتاز الفضاء النووي لـ «يُقبل» (كما عبر بعض الباحثين ذلك) مواقع جوهريّة على كروموسوم آخر. إن الخصائص الكهروستاتيكية (الكهربائية الساكنة electro - static characteristics) لامتداد معين من كروموسوم، أو الانحناء المميز، أو إدخال جزيئات من بروتين أو بقايا صغيرة إلى واحدة من الأخاديد في اللولب المزدوج لتغيير مدى انضغاط الأخدود، أو نقل أقسام من الكروموسوم إما إلى أطراف النواة أو إلى الداخل - هذه وغيرها من الكثير من العوامل الأخرى هي جزء من اللغة التعبيرية التي تتحدث بها جينائنا وتُتَـنَـقَـطُ بها. وتصبح اللغة لهجة مختلفة تماماً عندما ننتقل من نوع من الأنسجة إلى آخر، أو من مرحلة نمو في كائن حي إلى مرحلة أخرى، أو من جزء من دورة الخلية إلى آخر، أو من المرض إلى الصحة.

إذن هذا هو ما نراه: نواة ليست بالسلبية، فضاء تجريدياً ممتلئاً بآليات، وإنما هو فضاء تعبيري ديناميكي. وأداء الآليات هو جزء من تصميم الرقصة (الكوريوغرافيا) التي يتحدث عنها اليوم العديد من الباحثين، وأداء لا يمكن أن يُختزل إلى أي نوع من التعليمات البرمجية (شفرة) الوراثة التي قد تشبه لغة الحاسوب. فنواة الخلية في لدونة إشاراتها المكانية - هي أشبه بكائن حي منها بآلة.

وهكذا، على الرغم من حقيقة أن «الحمض النووي غالباً ما ينظر إليه «خطأً باعتباره شبكة lattice خاملة» ترتبط عليها البروتينات بتسلسل محدد، فإن حقيقة الأمر مختلفة تماماً. فيشير كريستوف لافيل Christophe Lavelle من معهد كوري Curie Institute في فرنسا قائلاً إن الكروموسوم: «هو مجموعة معقدة من البروتين النووي المتعددة الأشكال الديناميكية واللينة والمرنة والطّبعة». فالبروتينات والحمض النووي منخرطان في محادثة مستمرة من التأثير المتبادل والتحول النوعي⁽⁹⁾.

كل هذا هو السبب في أن العلماء - الذين يستخدمون أجهزة الحاسوب لمسح عدة مليارات من قواعد نوكلّيوتيدات الجينوم البشري بحثاً عن الصفات المهمة - ينظرون أكثر فأكثر إلى متتاليات النوكلّيوتيدات هذه، ليس كمجرد حَمَلَة تعليمات برمجية (شفرة) خطية، بل كمؤشرات لأشكال مجسّمة وديناميكية عند مستويات مختلفة. إن المسوحات القائمة على «سلسلة أحادية

أسطورة الكائن - الآلة...

البعد من الحروف»⁽¹⁰⁾ المستخلصة من الشكل المادي، قد فشلت في العثور على العديد من العناصر التنظيمية التي تبدو الآن أنها حاسمة في فهمنا للوظائف الجينومية. إن بحثاً قائماً على الجوانب المختلفة للشكل - التجسيم والكهربية أو غير ذلك - يقود إلى اكتشاف سريع لجوانب وظيفية جديدة للجينوم السابق الأحادي البعد.

الكروموسوم، لا يقل عن الكائن الحي ككل، من حيث إنه حي، ومجسم يتحول باستمرار. وهذا يعني، أنه يعيش ويعبر عن نفسه بنشاط إيمائي. إن الحقيقة هنا أبعد ما تكون عن الصور التي لا تعد ولا تحصى والتي تبثها وسائل الإعلام الشعبية إلى الجمهور الذي ليس لديه وسيلة لتصحيحها⁽¹¹⁾. كما أن الصورة الحقيقية لا تتوافق بشكل جيد مع الإشارات العديدة إلى «آليات» و«التفسيرات الميكانيكية» من قبل علماء الأحياء أنفسهم الذين توصلوا إلى هذه الاكتشافات الأخيرة.

الكائن اللاميكانيكي

لا توجد وسيلة لتقديم عرض موجز هوس عالم الأحياء بالآليات من كل نوع - «آليات وراثية»، و«آليات الإشارة»، و«الآليات التنظيمية»، وحتى «الآليات الجزيئية للدونة». إن بحثاً لعبارة واحدة «الآليات الجينية» ينتج نحو 22600 موقع على الباحث العلمي لغوغل Google Scholar وأنا أكتب هذا الفصل، ويبدو أن العدد يرتفع بالملئات شهرياً. في تحليل لبعض المواد التقنية التي جمعتها لبحثي حول علم التخلق epigenetics، وجدت في المتوسط 7.5 استخدام للفظ «آلية» في المقالة الواحدة، ويتفاوت العدد في المقالة الواحدة من 1 إلى 32. ويزداد هذا الرقم عند إدراج مشتقات الجذر نفسه مثل «ميكانيكي» و«آلة» (كما في «الآلة الجزيئية»).

منشغلين بفجاجة بتشبيه الآلة، لا يرتفع علماء الأحياء حتى إلى مستوى الآلية الكلاسيكية لعلماء الفيزياء التي عفا عليها الزمن. كانت تلك الآلية أكثر اهتماماً بنوع معين من القوانين منها بالأجهزة الميكانيكية. وعلى أي حال، لا

يبدو أن هناك أي اهتمام كبير بين علماء الأحياء في توضيح استخداماتها. ونظرا إلى التباين بين انتشار الانجذاب إلى «الآليات» في الأدبيات التقنية من جهة، والخصائص الفعلية للكائن الحي التي كشفت عنها أبحاث البيولوجيا الجزيئية من جهة أخرى، فإن انعدام النقاش حول ما هو المقصود بـ «آلية» لهو أمر لافت للنظر. ففي النهاية، ليس هناك تشابه واضح بين آلة الخياطة وساعة أو أي آلة أخرى، وبين على سبيل المثال كروموسوم يومي إيماء - أو لهذا الغرض - قط يطارده فأر.

تُرَكَّب أجزاء الساعة معا بطريقة معينة، أما أجزاء الكائن الحي فتنمو ضمن وحدة متكاملة من البداية. إنها لا تضيف أنفسها معا لتشكل كلا، ولكنها بدلا من ذلك تتمايز differentiate تدريجيا من كم واحد سابق من البذور أو خلية الجُرمية germ. وهي تنمو حتى مع أنها قد بدأت بالعمل، وعملها هو مساهمة نحو النمو. فلم تكن الأجزاء ولن تكون أبدا منفصلة تماما، ولم يتم تجميعها. إن القليل من طعام مأخوذ من الخارج لن يصبح أبدا جزءا جديدا يمكن تمييزه، ويضاف إلى البقية. بدلا من ذلك، يُستقلب أيضا ويتم استيعابه من قبل الوحدة الحاكمة الموجودة هناك بالفعل. إن الهياكل التي تؤدي هذا العمل، مثلما هي عليه، هي أنفسها يجري تشكيلها بفعل العمل نفسه. هل يبدو أي من هذا يشبه ولو من بعيد آلة ما؟

من ناحية أخرى، عندما نبني الآلات، فإننا نفرض تصاميمنا عليها من خارجها، ونُفصل الأجزاء معا بحيث تتمكن عن طريق علاقاتها الخارجية من أداء المهام أو تحقيق الأغراض التي أعدناها لها. تلك العلاقات نفسها تعطينا تفسيرنا للآلة. إذا كان سلوك أحد الأجزاء يعتمد على آلية العمل الداخلية، وإذا لم نتمكن من تحليل أساليب العمل تلك بعد من حيث الأجزاء وعلاقاتها، عندها نعتبر ذلك الجزء كـ«صندوق أسود» غير مفسر بعد مؤقتا.

أما في الأعضاء التي نمت نتيجة تزايد تدريجي في التفاصيل لكل موجود مسبقا، فلا يوجد مثل هذا التصميم أو الغرض المفروضين من الخارج. إن التماسك والوظيفة لا ينشآن بفعل نية لاعب خارجي يربط الأجزاء ببعضها البعض. النية - كما هي - والوحدة موجودتان منذ البداية - على سبيل المثال،

في البويضة الملقحة التي تنتقل إلى تقسيم وتمييز نفسها. ونحن لا نرى عند أي نقطة أمرا يضاف من الخارج بطريقة كالآلة.

وهناك سبب آخر لا يُمكننا من أن نفسر الكائن الحي من خلال العلاقات بين الأجزاء وهو أن تلك الأجزاء لا تميل إلى البقاء كالأجزاء نفسها من لحظة إلى لحظة. على سبيل المثال، كما يُقرّ الآن جميع علماء الأحياء الجزيئية تقريبا، لا يوجد شيء ثابت يمكن تعريفه بسهولة نطلق عليه «الجين». فمهما نحاول، فإن الجين المُعَيّن هو مرتبط تماما بالعمليات الخلوية ككل لدرجة أن هويته ووظيفته يعتمدان على كل شيء آخر يحدث هناك. فيحدد السياق الأوسع ما يشكل جزءا كبيرا، وبأي معنى، وفي أي لحظة معينة. إذن، أين هو أي نوع من الآلية التي يمكن تحديدها؟

بالتأكيد هناك مقارنات معقولة، على سبيل المثال، على سبيل المثال بين عظامنا ومفاصلنا من جهة، وآليات مثل الروافع وكرات الرفع من جهة أخرى. ويمكن تكرار مثل هذه المقارنات مرات عديدة في جميع أنحاء الجسم البشري. ولكن لتجنب الخطأ، فمن الضروري إضافة أن هذه هي مجرد تشبيهات.

فالعظام والمفاصل ليست في الواقع آليات. على سبيل المثال، تشهد العظام باستمرار تبادل المواد مع بيئتها، وحتى بعد انقضاء فترة النمو الرئيسية، فإنه لا يزال يجري تشكيلها وإعادة تشكيلها بفعل استخدامها أو عدم استخدامها (فكر في عظام رواد الفضاء)، ومجموعة لا حدود لها من العمليات الجسدية الأخرى التي تتداخل معها. من المؤكد أن آليات مثل كرات الرفع والعتلات والتروس تعاني أيضا تغييرات - على سبيل المثال بفعل البلى والتآكل. ولكن على عكس العظام، لا يعاد تشكيل الآليات باستمرار التكامل السلس لعملياتها الداخلية مع تلك التي تعمل عليها من الخارج. فلا تحافظ التروس والعتلات على أنفسها ولا تجرى عليها عمليات صيانة تشبه أي شيء مثل الأعضاء الداخلية.

إذا كنا نعني حقا «آلية» عندما نستخدم هذه الكلمة، فمن ثم ليس لدينا أي خيار سوى أن نعترف بطابع التصميم من الخارج للآليات. إذا كنا نعني فقط «تخضع لقانون»، فينبغي أن نستخدم هذه العبارة ونترك التظاهر بأننا اختزلنا الكائنات الحية إلى حالة ميكانيكية. (لدي المزيد مما سأقوله عن خضوع العمليات

العضوية لقانون في وقت لاحق). وإذا كنا نعني شيئا آخر تماما، فيجب أن يعبر شخص ما عنه بوضوح. عندما يكتب عالمان من العلماء أن «جينات الساعة clock genes هي مكونات الساعة اليومية circadian clock مماثلة لتروس الساعة الميكانيكية»، فإنه يجب أن يكون ذلك أمرا فضائليا. كانهراف غريب في الفكر، فإن تعنت عالم الأحياء في تشبيه الكائنات الحية أو أجزاء منها بآلات وآليات هو أمر مذهل في تاريخ العلم، وربما أمر بارز حتى بمعايير عصر ما قبل العلم. إن الاستخدام شائع، ويُعتمد عليه بشكل كبير من قبل علماء راسخين - فيما عدا ذلك - في محاولاتهم لشرح الكائن الحي، ولكن ليس له أي معنى واضح. على الرغم من أن حدود مسح الأدبيات الذي أجرته قد تكون قاصرة، بيد أنني لم أعرأ أبدا عبر أي مقال معاصر في البيولوجيا الجزيئية اعتقد مؤلفوه أن شرحا ما يعنونه بـ «آلية» أو «آلة» هو أمر يستحق العناء.

لكن، لحسن الحظ، فإن هذه المقالات نفسها تصرخ بالحقيقة الحية في كل جملة تقريبا لأي شخص على استعداد لأن يسمع.

الحي والميت

لحظة يموت كلب أليف، يتغير كل شيء. أولا، كائن حي، يلتهم بنهم طبقا من الطعام، ويلعب بصخب، ويتعارك مع خصومه، ويحقق في عالم لانهائي من الروائح، وينبح على الغرباء، ثم، إذا به جثة متحللة. في لحظة التحول، تتفكك بسرعة جميع عمليات الحياة التي يدرسها عادة عالم الأحياء. وتظل الجثة خاضعة لقوانين الفيزياء والكيمياء تماما كما الكلب الحي، ولكن الآن، في غياب الكائن الحي، فإننا نشاهد تلك القوانين تعمل وفقا لشروطها فقط، من دون العمليات الحية المميّزة للتنظيم والتكامل والوحدة والتنسيق.

بالطبع، كل عالم أحياء يعرف الفرق بين الحالتين، حتى لو كان (وياللغربة) الفرق بين الحياة والموت لا يظهر في كثير من الأحيان بوضوح في الأدبيات التقنية التي تفترض تميز الكائنات الحية. ولكن سواء اعترفنا بذلك أو لا، فإن الفرق دائما قائم. فلا يتحدث علماء الأحياء عن سلوك حيوان حي بالطريقة نفسها التي يتحدثون بها عن «سلوك» جثة. ولا سيثيرون إلى بعض التغيرات الجسدية

في الجثة بأنها «رد فعل» reflexes، تماما كما أنهم لن يذكروا أبدا «استجابة» الجثة إلى المحفزات، أو «وظائف» أعضائها، أو عمليات «النمو» التي تحدث في الأنسجة المتحللة.

جوهرها، توجد المجموعة نفسها من الجزيئات في خلايا الكلاب خلال اللحظات السابقة واللاحقة على الموت مباشرة. ولكن بعد التحول المصيري، لا يعود أحد يفكر في أن الجينات «تنظم»، ولن يشير أي شخص إلى وظيفة الكروموسوم «العادية» أو «الصحيحة». ولن يقال بأن جزيئا «يوجه»، جزيئات أخرى لـ «أهداف» محددة، ولن يحمل أي جزيء «إشارات»، تماما كما لن يكون هناك هياكل «تتعرف» على الإشارات. وستختفى «التعليمات البرمجية (شفرة)»، و«المعلومات»، و«الاتصالات»، بالمعنى البيولوجي من المفردات والعلماء.

فلن تنتج الجثة «أخطاء» في استنساخ الكروموسوم أو في أي عملية أخرى، ولن «تحاول» «تصحيح» الخطأ أو «تصليح» الأجزاء التالفة. وبشكل أعم، ستغيب أفكار «الإصابات» و«الشفاء». فلن «تُجند» الجزيئات «جزيئات أخرى من أجل «تحقيق» «مهام» معينة. ولن «ترث» البنى ملامح من البنى الأم بالطريقة التي ترث فيها الخلايا الابنة الصفات أو الميول من والديها، وليس لأحد أن يستشهد بـ«اللدونة» أو «الاعتماد على السياق» في استجابة جثة لبيئتها.

أحيانا، تصل لغة الأحياء إلى ذروة مدهشة، كما هي الحال عندما يقول باحثان إنه باستخدام الأدوات الحالية «يمكننا أن نبدأ في تطوير نماذج لمستوى نظم الإشارات الخلوية والعمليات التنظيمية ولاحظها، ومن ثم اكتساب نظرة ثاقبة في عمليات «التفكير» داخل خلية ما. ويتحدث الباحثان نفسيهما عن شبكات الإشارات على أنها «مكونات الإدراك الحسي للخلية»، المسؤولة عن «مراقبة الأوضاع الراهنة واتخاذ القرارات حول الاستخدام المناسب للموارد في نهاية المطاف من خلال تنظيم السلوك الخلوي». أو يمكنك العودة إلى خطاب باربارا ماك كلينتوك Barbara McClintock في حفل توزيع جوائز نوبل، عندما خمنت أنه «يجب وجود نوع من آلية الاستشعار... لتنبيه الخلية لخطر وشيك». في المستقبل يجب علينا أن نحاول «تحديد مدى المعرفة التي تمتلكها الخلية عن نفسها، وكيف تستخدم هذه المعرفة بطريقة «مدروسة» عندما يجابهها

تحدّ ما»⁽¹³⁾. ولكن حتى من دون إشارات إلى التفكير والإدراك، فمن الواضح أن علماء الأحياء لا يمكنهم فتح أفواههم من دون استخدام لغة غريبة على الفيزياء والكيمياء ومُستمدة من حياتنا الداخلية - لغة الاعتراف والاستجابة، لغة النية والنشاط المُوجّه، لغة المعلومات المفيدة والاتصالات في الوقت المناسب، لغة الإجراءات الخاطئة وردود الفعل التصحيحية، لغة النمو السليم الذي يؤدي إلى تحقيق الذات، أو اعتلال الصحة الذي يؤدي إلى الموت.

في البداية ذكرت نسخة واحدة من قصة الجين تتمحور حول الكائن الحي. لقد كانت قصة آليات تُروى بلغة التحليل السببي. ولكن هناك نسخة ثانية من القصة، نسخة تتحدث عن المعلومات والتعليمات والإشارات، وبالطبع كل المفاهيم الهادفة والتواصلية التي استعرضتها للتو. بسهولة يصبح الجين في هذه النسخة جينا لصفة معينة⁽¹⁴⁾.

كيف خيبت هاتان القصتان المختلفتان جدا معا؟ باستحضار الكائن - الآلة. لأننا عادة نعكس أغراضنا الواعية، وفي واقع الأمر، نعكس الكثير من حياتنا الداخلية على الآلات التي نقوم بتصميمها، فمن السهل على علماء الأحياء استحضار «الآليات» السببية في الوقت نفسه الذي يوظفون فيه بحرية اللغة المعرفية والقصدية - لغة الاستشعار والسعي والتواصل - الضرورية لجميع التوصيف البيولوجي. بطريقة ما، إن التوسل المستمر والطقسي بـ «الآليات» يعمل على تطبيع وشرعنة حتى أكثر الانحرافات راديكالية ابتعادا عن اللغة الفيزيائية. ولكن، إذ كان كما رأينا أن الكائن ليس بآلة، فإنه تبقى لدينا مشكلة التوفيق بين فهم السببية في الكائن الحي بشكل صحيح مع اللغة التي يبدو أن عالم الأحياء لا يستطيع تجنبها - لغة مستقاة من نفسيتنا وحياتنا الطوعية.

إذا عدنا إلى الوراء لأكثر من قرنين من الزمن، نجد علماء الأحياء واعين بشكل روتيني للتحدي المفروض من قبل لغتهم المُميّزة⁽¹⁵⁾. ولكن في عهد البيولوجيا الجزيئية، ابتداء من خمسينيات القرن العشرين، ضاع هذا الوعي إلى حد كبير - فمن المفترض أن البيولوجيا الجزيئية إن عاجلا أو آجلا ستختزل لغة النية المباشرة إلى لغة الآلية، وتريح العالم العامل من أي حاجة إلى حل لغز معنى كلماته.

بيد أن الاختزال لم يحدث قط. بالتأكيد حدث الكثير، ولكن مشكلة الكائن الحي - إذا حدث أي شيء - أصبحت أكثر حدة. إذا كان البيولوجيون يواجهون مشكلة في صرف قطع العملة البلاستيكية من المصطلحات بلغة مُصوغة خصوصا من الآليات والقانون الفيزيائي، فرمما كانوا في حاجة إلى قبول عملات أخرى. بطريقة أو بأخرى، فقد حان الوقت لمواجهة المشكلة والبدء في التفكير في ما يجدون أنفسهم يقولونه فعلا عندما يحاولون وصف كائن حي علميا.

الكل هو حركة منسقة

على الأقل منذ عصر الفيلسوف كانت، تعرّف علماء الأحياء الصفات المميزة لمحاولاتهم تفسير الحياة. فيعتقد أن لغتهم تفترض ما يلي، على سبيل المثال:

- هناك نوع غريب من الوحدة حيث الكل هو بمعنى ما سبب - على الرغم من أنه يُعبّر عن نفسه من خلاله - الجزء. وكل ما يحدث في الكائن الحي ككل يُعبّر عنه في شكل وأداء الأجزاء، ومن ثم كل جزء هو، بطريقته الخاصة، مظهر للكل.

- علاقات الوسائل - الغاية («هادفة» أو «نهائية»): تُنفذ الأنشطة العضوية كما لو كانت «بهدف» أو «موجهة نحو» أو «من أجل» نهاية ما. إن عين الجنين النامية لا تستطيع أن ترى، لكنها تستعد للرؤية لاحقا؛ وبين طائر أبو الحناء Robin عشا لتفريخ وتربية ذريته، ونشاط الانقسام الاختزالي meiotic في خلايا الثدييات يُوجّه نحو تشكيل الأمشاج واتحادها اللاحق مع مشيج آخر. لكن يجب تمييز الجزء الأكبر من هذه الأغراض عن الغرض الإنساني الواعي مثل الذي نوظفه في بناء آلة. إن الغرض البيولوجي كامن في الأنشطة اللاوعية التي تُظهره. وإضافة إلى ذلك، إن الحديث عن الغرض لنشاط حيوي هو حديث مُضلل. هل غرض جوزة البلوط أن تصبح شجرة بلوط، أو أن تتحلل وتسمّد التربة، أو أن تكون طعام السنجاب؟ بيد أن كل واحدة من هذه الاحتمالات ترتبط بالوحدة الكبرى للحياة، وتتوقف على امتلاك جوزة البلوط طابعا معيناً وإمكانات قابلة للتحقيق.

• هناك غموض سببي، قد يظهر كتفاعل متبادل بين السبب والنتيجة. وبعبارة أخرى، لا توجد أسباب أو آثار بأي معنى دقيق لهذه المصطلحات. شكل عظمة الساق يؤثر في الانتقال والسلوك في الثدييات، ولكن في الوقت نفسه فإن الانتقال والسلوك يُشكّل عظمة الساق. للجينات دور في إنتاج الحمض النووي الريبوزي RNA، ولكن الحمض النووي الريبوزي RNA هو في الوقت نفسه يُحوّر نشاط الجينات.

جميع هذه الصفات الثلاث مُقترحة على الأقل من قبل البيان الأبسط: من أننا نجد في كل كائن تنسيقا هادفا لأنشطته. ويشير التنسيق ضمنا إلى نظرة تنطلق من الكل إلى الأجزاء، مع كون كل جزء محصورا في، ويتلقى طابعه الأساسي من، مكانه في النمط العام. وفي الوقت نفسه، فإن التماسك المنمّط - الذي يتحقق ويحافظ عليه من قبل التنسيق - يمكن أن يوصف بشكل معقول (مع الصفات المذكورة أعلاه) على أنه الغرض أو الوظيفة وغاية النشاط العضوي. وبحكم هذا التنسيق - «التطويع» المستمر للأنشطة المحلية وفقا لمتطلبات الكل - تغدو الأسباب المادية التي عادة ما نفكر بها مائعةً ومنتشرة، فتفقد كل الثبات. إنها تخضع باستمرار - أو تُدفع نحو توفير الخدمات - لقوة التنسيق للكائن الحي ككل.

هل كل هذا لمغازلة وجهة نظر غير علمية أو حتى تصوفية mystical حول الكائن الحي؟ في الواقع، إن رفض النظرة الكلية هو ما يؤدي إلى النظرة التصوفية. فقد كتب عالم أحياء الخلية البارز في القرن العشرين بول فايس Paul Weiss ذات مرة أن:

العادة الشائعة [عند عالم الأحياء] لشخصنة المركبات بتسميتها «الضابطة» و«العاملة على التكامل» و«المنظمة»، وغيرها، ونسبة التأثيرات إليها لفظيا بصفات مثل «الضبطي» و«التكاملي» و«التنظيمي»، التأثيرات التي يلاحظها أحدها ولكن لا يمكنه تفسيرها من الناحية التحليلية، فإما أنه يعتزم إسباغ قوى روحانية على المواد الكيميائية أعلى وأسمى من خصائصها العادية، وإلا فلا معنى لها على الإطلاق. لقول ذلك بصراحة، فإن ذلك سيكون - بالأحرى - نكوصا إلى عصر ما قبل العلم إذا ما قام شخص بناء على رصد - على سبيل المثال - الحركة المغزلية لدوامة من السائل باستدعاء وجود مادة خاصة هي «الدوّار»⁽¹⁶⁾.

لم يعترض فايس على استخدام مصطلحات مثل «ضبط» و«تنظيم» و«تكاملي». لقد كان اعتراضه على تجسيد مجرد أشياء («مركبات» أو «منظمين») كمصدر للتنظيم أو على أنها المقدمان الأساسيان للحياة. ورأى في هذه «نكوصا واضحا عن الموقف الحديث إلى البيولوجيا الأرواحية animistic، والتي تتيح للجسيمات الأرواحية تحت أي اسم كانت بإسباغ خصائص التنظيم على مادة غير حية»⁽¹⁷⁾.

وقد كان فريتز نول Fritz Noll عالم النبات الألماني قد تعرف بالفعل على المشكلة في العام 1903. فقد أشار نول في المخلص حول عالم الأحياء البحرية إي. إس. راسل E. S. Russell's summary إلى أنه كيف أن «المنظرين الرئيسيين حاولوا حل مشكلة النمو بافتراض أساس من المواد والجسيمات أساس [جين اليوم]، ولكن من دون محاولة شرح كيف أن مجرد وجود عناصر مادية يمكنه أن يمارس تأثيرا مسيطرا على النمو. وقد اضطرّوا إلى أن ينسبوا إلى هذه الوحدات المجردة من المواد خصائص وقوى كانوا يترددون في نسبتها إلى الخلية ككل»⁽¹⁸⁾.

وقد اعترض راسل نفسه على المركزية - الجينية gene - centrism، ورفض أن يعزو سبب التغيير المرئي في الكائن الحي أثناء النمو إلى عوامل الاكتفاء الذاتي التي ظلت هي نفسها خاملة من دون تغيير. «أرسطو كان يرى في هذا المبدأ العرفاني تقريبا أمرا غريبا مثل «روحه!» وفي وقت لاحق أبعد من ذلك بكثير، اقترح الحائز جائزة نوبل ماكس ديلبريك Max Delbrück أن الحمض النووي يمكن تصويره على طريقة العلة الأولى لأرسطو Aristotle's first cause المحرك الذي لا يتحرك، لأن «أفعاله» تخلق الشكل والنمو، وهو لا يتغير أثناء هذه العملية»⁽¹⁹⁾.

أما المبدأ الحاسم والظاهر ذاتيا والذي تم تجاهله من قبل هذا الفكر الخاطئ، فقد بينه فايس بشكل حاسم حين قال: «الحياة هي عملية ديناميكية. منطقيا، إن عناصر عملية ما لن تكون إلا عمليات ابتدائية، وليس جزيئات ابتدائية أو أي وحدة ثابتة أخرى»⁽²⁰⁾. فليس من المنطقي اعتبار جينات ما أو أي بُنى جزيئية أخرى على أنها تفسير لما يحدث في كائن حي. فلا يمكن تفسير العمليات على أنها تكوينات من الأشياء. وأقل من ذلك بكثير إمكان تفسير عمليات متكاملة وموحدة جدا على

أنها تكوينات من مجرد عدد قليل من الأشياء من بين العديد من الأمور المحصورة في هذه الوحدة.

عرض فايس مُعادلة مثيرة للاهتمام لتوضيح طبيعة التحدي التفسيري عندما نحاول حساب العمليات الخلوية بشروطها الخاصة بها:

$$VT(>va+vb+vc+... vn)$$

حيث VT «تشير إلى التباين الكلي بين مجموعة من الخلايا من نوع معين (أو بين مراحل متتالية من الخلية نفسها)، و $va+vb+vc+...$ هي الفروقات في مكونات أنشطة الخلية. تمثل المعادلة وصفا «تشغيليا» لما يجعل الخلية كوحدة «أكثر من كونها مجرد مجموع أجزائها»⁽²¹⁾.

وكانت وجهة نظره أنه إذا نظرنا إلى جميع العمليات المختلفة التي تجري في خلية وأخذنا بعين الاعتبار في كل حالة ما هو المتوقع عادة من «الانحرافات المتسلسلة العشوائية عن المسار المتوسط»، من ثم يجب أن تصبح هذه العمليات مضطربة باطراد من حيث علاقاتها واحدة بالأخرى. ولكن في الواقع، فإن التباين للمجموعة الكاملة من العمليات هو أقل من مجموع الفروق الخاصة منفصلة. وعلى الرغم من أن عمليات لا تعد ولا تحصى مستمرة الحدوث في الخلية، وعلى الرغم من حقيقة أن كل عملية من المتوقع أن «تسلك مسارها الخاص» وفقا لعوامل لا تعد ولا تحصى تؤثر فيها من جميع الاتجاهات، فالنتيجة الفعلية هي مختلفة تماما:

جزيئات صغيرة تدخل وتخرج، الجزيئات الكبيرة تتحلل، وتستبدل، الجسيمات تفقد وتكتسب مكونات جزيئية كبيرة، وجميع الأجزاء تتحرك في وقت أو آخر، بما لا يمكن التنبؤ به، لذا فإنه من الممكن القول إنه ليس في أي وقت من تاريخ خلية معينة، وأقل من ذلك بكثير في المراحل المتشابهة من خلايا مختلفة، لن يتكرر أبدا وجود نفس الكوكبة من الأجزاء على وجه التحديد... على الرغم من أن الأجزاء من مجموعة جزيئية ومن الجسيمات لديها درجة عالية من حرية السلوك في اتجاهات عشوائية، فإن المجموعة ككل هي النظام الذي يقيد درجات الحرية تلك بطريقة تجعل سلوكها المشترك يتلاقى كمحصلة غير عشوائية، والحفاظ على حالة المجموعة ثابتة ككل⁽²²⁾.

وسط كل هذه العمليات الفرعية المتفاوتة وغير المتكررة أبداً على وجه التحديد، ووسط كل هذه التأثيرات الجديدة وغير المتوقعة من البيئة الأكبر، فإن نوعاً معيناً من الخلايا يصر على الحفاظ على هويته المحددة بمثابة «غير معقولة». وهكذا، مع لمسة من السخرية، فإن قدراً «أقل» من التغيير هو ما يدل على أن الخلية الكاملة هي «أكثر» من مجرد مجموع أجزائها. هناك - بعبارة أخرى - قوة تنسيقية تجمع جميع أجزاء العمليات وتشذب متغيراتها المنفصلة بحيث تُحصر في وحدة أكبر.

وبشكل حاسم، كما رأينا فايس يشير فيما سبق، هذه القوة التنسيقية لا يمكن مساواتها مع وحدات مادية من أي نوع، ولا حتى مع تفاعلات معينة. نحن نتحدث عن تنسيق معقد للتفاعلات، و«منطقياً، لا يمكن أن يكون لهذا المبدأ (التنسيقي) الرتبة التصنيفية نفسها التي هي للتفاعلات المنفردة - أي مجرد تفاعل واحد منها»⁽²³⁾.

وهذا هو الموضوع الذي ينشأ منه عدم ارتياح العالم الحديث. ماذا يمكن أن يكون المقصود بمبدأ التنسيق غير مادي *immaterial coordinating principle*؟ واستنجاز *entelechy*؟ الروح؟ ألم نرجع إلى مستنقع المذهب الحيوي *vitalism*؟ أود أن أقترح باختصار وجيز جداً أن الصراع الممتد منذ قرون بين المذهب الآلي *mechanism* والمذهب الحيوي، بعد أن عاد إلى الظهور الآن بشكل غير متوقع في مجال البيولوجيا الجزيئية، له حل بسيط - حل لم تسمح عادتنا الآلية من التفكير برؤيته بشكل صحيح أبداً.

الأسباب ليست قوانين

تعلم الفيزيائيون عرض التزام الطبيعة بالقوانين من خلال أنظمة مغلقة مُسيطر عليها بعناية. فيمكن لكرات البلياردو المتفاعلة على سطح أملس أن توضح مباشرة قوانين معينة من قوانين القوة والحركة، إذا افترضنا أنه لا يوجد أي انقطاع غير ملحوظ في السطح، فلا نسيم مفاجئاً عبر النوافذ، ولا زلزال، أو ما شابه ذلك. إن فكرة النظام التجريبي المغلق هي فكرة لاستبعاد - قدر الإمكان (وهو ليس مطلقاً أبداً) - أي تدخل من هذا القبيل من السياق الأعم.

الأمر الأساسي الذي يسعى إليه الفيزيائي هو أن التزام القانون واضحٌ ضمنياً في الأحداث المرصودة، ولا يسعى إلى تحويل الأحداث نفسها إلى قوانين أو أسباب. هذا هو السبب في عدم وجود انتهاك للنظام الطبيعي إذا ما مرت نسمة عبر الغرفة. وسنجد (مع بذل جهود إضافية) أنه من خلال أخذ هذا العنصر السياقي الجديد بعين الاعتبار، فإن القوانين لاتزال صحيحة، حتى لو أن الأحداث «السببية» اُمتنبا بها في البداية لم تعد صحيحة.

ومع ذلك، إنه من الملائم رؤية عرض قوانين معينة بأكثر قدر من الوضوح، ويمكن القيام بذلك عن طريق إقامة أنظمة «مغلقة» لدرجات أقل أو أكثر. عندها يمكن القول، بالمعنى التقريبي أو الشرطي، إن كرة واحدة من كرات البلياردو «تجعل» الأخريات تتحرك بهذه الطريقة أو تلك - كما لو أن الكرة المتحركة نفسها كانت سبباً يعتمد عليه للحركة - حتى إذا لم تكن هناك حاجة إلى ضرورة سببية مطلقة في أي شيء أو عملية أو وضع تجريبي. إن «الجعل» هنا حقاً يرقى فقط إلى مدى ذكائنا في ترتيب الأمور بحيث تعبر القوانين الفيزيائية عن نفسها في تسلسل معين من الأحداث، وتمنع التدخل غير المتوقع.

إن القدرة على تحقيق الإغلاق النسبي لنظام هو السبب في أننا قادرون على صنع آلات قادرة على العمل: تستمر الأجزاء في العمل والحفاظ على علاقاتها المتوقعة حتى يتدخل البلى العادي أو فقدان الطاقة أو بفعل ضربة من قبضة مستخدم مُحبط أو بعض ظروف أخرى. لا يجوز أبداً أن يُنتهك قانون سليم، ولكن يمكن دائماً لأي مجموعة معينة من العلاقات «السببية» بين الأشياء أن تصبح غير صالحة من خلال تغيير السياق.

يمكننا أن نفترض أن القوانين الفيزيائية تظل غير منتهكة في الكائن الحي، تماماً كما في الآلة، بغض النظر عما يحدث. ولكن عندما، كما هي الحال مع كرات البلياردو، نحاول خلق نظام مغلق واختزال العمليات العضوية إلى ما يشبه الصورة الميكانيكية لتلك القوانين، بحيث يصبح شيء واحد - بثبات وبشكل موثوق به - «السبب» لشيء آخر، فإننا نفشل. لماذا؟ ليس لأنه في علم الأحياء لا يتدخل السياق المتغير ببعض الحقائق السببية التي نحاول فهمها. التحول السياقي، بدلاً من العلاقة السببية، هو في حد ذاته الحقيقة المركزية التي نسعى

إليها. أو يمكن القول، في الكائن الحي كصانع للمعنى، التدخل هو بيت القصيد. الكائن الحي هو سياق موحد يتفاعل مع سياق أكبر وهو قادر على تكييف نفسه مع هذا السياق الأكبر من خلال التعديل الذاتي المستمر. إن البناء والتطور المستمر لمثل هذا السياق العضوي، مع علاقاته السببية المتغيرة باستمرار، هو ما يحاول عالم الأحياء التعرف عليه وإعطاءه حقه من الشرح. كل مخلوق يعيش بحكم التفاعل الديناميكي المُحوّل للنمط للسياق الحاكم، الذي يستطيل إلى بيئة مفتوحة النهاية. هذا التفاعل هو الكيفية التي يومئ بها ويعبر بها عن خصائصه. الكائن الحي يمكن أن يغير هدفه القريب من لحظة إلى أخرى، ومن ثم أيضا الأهمية السياقية لتفاصيل حياته.

أي جهد للربط بين الأسباب والنتائج - أحدها «يصنع» الآخر - يثبت أنه جهد غير ملائم بشكل صارخ للتعامل مع هذا التعبير الديناميكي للمعنى. سواء إذا أخذنا بعين الاعتبار شخصا يذهب إلى المتجر لشراء رغيف من الخبز، أو طيرا يبنى عشاً، أو انقسام الخلية، فليس هناك ثبات في السياق يسمح لنا بالتركيز على أشياء فردية كأسباب. في كل من هذه الحالات الثلاث تواجه ظروف خاصة لم تواجه من قبل أبدا في التاريخ التطوري الكامل للكائن الحي. ولذلك تطالب هذه الظروف بنمط غير مسبوق من الاستجابة. على سبيل المثال، يُغلق تقاطع الطريق إلى المحل بفعل وقوع حادث، العش يعاني اضطرابا غير عادي بفعل عاصفة، كما أن «حالة» إشارات الخلية - المعقدة بشكل لا نهائي - هي فريدة من نوعها. لكن القصد، والهدف، من هذا النشاط يُحافظ عليه من قبل القوة التي تُعدّل نفسها بناء على ما هو متاح. «أسباب» - حقا، نحن نعني «علاقات قانونية في تكوينها اللحظي» يعاد تشكيلها بطرق جديدة باستمرار تتفق مع الوحدة الحاكمة. إن التركيز على أمور منفصلة - جين ومعامل استنساخ - وتوقعنا أن يكون للقاءها النتيجة السببية نفسها في كل مرة يعني أن نتناسى إعادة التشكيل الجارية من المناطق المحيطة بها.

إذ يفشل التفسير البيولوجي كفهم حقيقي كلما نحاول تجميد (أو تجاهل) السياق المتحرك والمتحول للكائن الحي ككل والتظاهر بأن الأمور أو الأحداث المحلية يمكن أن ينظر إليها على أنها أسباب تشبه الآلة. حتى الفيزيائي لا يعامل

كرات البلياردو وتحركاتها على أنها «تفسيرات ميكانيكية» بهذا المعنى، لأن مثل هذه التفسيرات سوف تبطل بمجرد اختراق النظام المغلق الملائم. إن الفيزيائي سابق عالم الأحياء بمدى طويل في هذا الصدد - وهو أمر غريب، لأن عالم الأحياء أمامه الكائن الحي كمعلم، الذي يكون فيه الاختراق، والمشاركة المباشرة مع بيئته، والاستجابة المتسقة لمحفزات جديدة من نوعها وغير متوقعة، هو الحياة نفسها.

الكائن الحي يصر على طريقته الخاصة في الكينونة

إذن، بالنسبة إلى الفيزيائي، فإن الهدف هو الوصول إلى القوانين المادية داخل الأحداث، وهو أمر يختلف كثيرا عن معالجة الأحداث كما لو كانت هي نفسها القوانين أو الأسباب. ونحن قد لا نجد، في الكائن الحي، أي قوانين جديدة مثل التي يبحث عنها الفيزيائي. ولكن لا شيء يخبرنا بأن هذا النوع من القانون يمثل النوع الوحيد من النظام الذي قد يقدمه لنا العالم. هذا سؤال يتعين حله عبر الملاحظة، وليس الأيديولوجية. إذا وجدنا في الكائن الحي تنسيقا لسلوك جسدي منصاع للقانون وذلك لتحقيق العمليات والأغراض العضوية، فهل هذا أمر عرفاني؟ هل هو أمر غير علمي؟

الأسئلة تعكس سوء فهم. ليست هناك حاجة إلى استقراء ما وراء ما نلاحظه. جميع اللغة البيولوجية الروتينية حول الضبط والتكامل والإشارة والشفاء وهلم جرا، هي محاولة من العالم لأن يصف بأوضح ما يكون كيف تترابط العمليات العضوية معا وتكون ذات معنى. الوصف، بقدر ما هو دقيق ويقدم صورة متماسكة، هو الفهم الذي نسعى إليه، ولا نحتاج إلى ما هو أكثر من ذلك. ولكن لا ينبغي أن ننكر ما تقوله تلك الأوصاف نفسها عن الوحدة والتكامل والتنسيق والكلية المميزة للكائن الحي.

بالتأكيد هناك مزيد من الأسئلة التي قد نطرحها، تماما كما قد نسأل من أين يأتي قانون الجاذبية أو ما هي الطاقة. (علق ريتشارد فينمان Richard Feynman قائلا بمقولته الشهيرة: «في الفيزياء اليوم، ليس لدينا أي معرفة بماهية

الطاقة»⁽²⁴⁾. ويجب ألا ننسى أنه حتى لغة القانون الفيزيائي مشتقة من حياتنا الداخلية - في هذه الحالة، من وجهة نظر رفع قوانا في المفاهيم التجريدية. وكما أننا لا نستطيع أن نقول الكثير عن السبب احترام العالم للمفاهيم الرياضية التي توصلنا إليها من خلال نشاطنا الواعي، لذلك، أيضا، قد لا نكون قادرين الآن على قول الكثير حول لماذا يظهر الكائن هذه الأنماط الرائعة من التنسيق، والتي تعكس بشكل لاواعٍ أو أقل وعيا شيئا يشبه نوايانا الواعية. ولكن جهلنا بمصدر الأشياء لم يمنعنا من رصد قوانين العمليات الفيزيائية التي تشتمل على الجاذبية والطاقة. وبالمثل، إذا رصدنا في الكائن الحي وسيطا يتم من خلاله تنسيق العمليات باستمرار وفقا للسياق - وإذا كان الكائن يتجلى أساسا كنمط من الحركة الذكية الموجهة عند مستوى من السياق المتكامل والمُشكّل لنفسه، بدلا من أن يظهر كآلية ذات هيكل مُحدّد، إذن، فهذا هو نمط النظام أو التقنين الذي يقدمه العالم لنا. وحدها الملاحظة يمكنها أن تخبرنا ما هي أنماط النظم الموجودة في الطبيعة. فقوانين الكائن الحي ليست أكثر وضوحا ولا أكثر صوفية/عرفانية من قوانين المادة غير الحية.

وأظن أن المشكلة الرئيسية التي يواجهها العديد من علماء الأحياء مع كل هذا هو أنه يمكنهم تصور تفسير فقط باعتباره توضيحا لآليات مادية، ولذا فإنهم يرغبون في شرح مبدأ التنسيق في الكائن الحي كما لو كان موجودا على مستوى ذلك الذي يجري تنسيقه. وأشك في أن الفهم البيولوجي الصحيح يمكن أن يكون متقدما جدا حتى يتم التخلي أخيرا عن هاجس التفسير الآلي.

على سبيل المثال، فكر في الجهد - كما هو شائع في الوقت الحاضر - المبدول لشرح شكل الكائن الحي من خلال الإشارة إلى شبكات التبديل الوراثية. يعرض عالم بيولوجيا النمو شون كارول Sean Carroll صورا جميلة من الأنماط الجزئية في جنين ذبابة المُحدّدة مسبقا وتُسَقَط مباشرة على ترتيب أجزاء اليرقة فيما بعد، وبالمثل تُبيّن كيف أن البقع على أجنحة الفراشة تُحدّد مسبقا بأنماط جزئية مميزة. ثم يقترح أن ترتيبات معقدة من مفاتيح وراثية تفسر هذه الأنماط، ومن ثم تفسر أيضا الشكل النهائي للكائن الحي⁽²⁵⁾.

لكننا نعرف الآن من الأدبيات الضخمة حول تنظيم الجينات (الغريب، كارول لا يذكر حتى علم التخلق في كتابه) أن تلك الشبكات المقترحة من المفاتيح هي في الواقع مُخرقة وتتأثر تقريبا بكل شيء يحدث في الخلية. وبحلول الوقت الذي نتقدم فيه كثيرا في تتبع التفاعلات ذات الصلة عبر الكائن الحي، فإننا ندرك أننا نشهد، على المستوى الجزيئي، مظهر الشكل والأنماط نفسها التي كنا نأمل أن نشرحها، ولكن على مستوى آخر من الوصف⁽²⁶⁾. إذا كنا حقا بحاجة إلى آليات تفسيرية، فإننا حينها سنكون مانزال أمام المهمة التي وضعناها لأنفسنا في البداية: شرح ما الذي يحكم، وما هي الضوابط، أو ما الذي ينظم الأنماط الجزيئية المعقدة والمتفاعلة التي نجدها على شاكلة أفكار بديهية - نابضة ومُوجّهة ومتقنة الشكل - حول النمو المورفولوجي.

إن تحديد ما يسمى مفتاح الجين - أو حساب الطاقة الحركية أو قياس الضغوط الميكانيكية على الجزيئات الكبيرة - لا يمنحنا أي فهم. بالطبع مثل هذه الأفكار مهمة. ولكنها تصبح رؤى بيولوجية، بدلا من الرؤى المادية، فقط بقدر ما تجد مكانها داخل الشكل الحي المتحول للكائن الحي. أنها لا تفسر الشكل. إذا كانت تفسر أي شيء، فينبغي أن نقول إن الشكل يفسر التفاعلات المادية بمعنى أنه يمنحنا فهما لنمطها وشكلها واتجاهها ومكانها داخل الكل الوظيفي، ولا يمكن استخلاص أي من ذلك من التفاعلات المادية بحد ذاتها. يمكننا أن نلاحظ الأنماط من خلال تتبع التفاعلات المادية، ولكن لا يمكن أبدا الوصول إلى تلك الأنماط بمجرد تحديد الآثار الضمنية المترتبة على القوانين الفيزيائية والمواد⁽²⁷⁾.

لحسن الحظ، فإن كل هذه الإثارة والهيّاج في البيولوجيا الجزيئية اليوم تدفع علماء الأحياء - حتى لو كان ذلك على الرغم من أنفسهم - برفق نحو صورة حية أكثر بكثير مما كان في وسع أسلافهم أن يتحملوها، وهذه الصورة لا تقدم لهم الغموض والرؤى العرفانية. فلجميع الصعوبات في تحقيق الترابط بين السبب والنتيجة بيولوجيون، ولجميع التركيز الجديد على الديناميكية والاعتماد على السياق والدونة والعمليات المتداخلة، هل نجد الوصف الجديد أقل بوحا، أقل شباها بالكائن الحي، من الصور القديمة المستندة إلى المفهوم الآلي للجينات؟

إن الكائن الحي ككل ليس بعيد المنال عن فهمنا. إن الأمر هو أن الطريقة الأكثر طبيعية لفهم الكل هو بالنظر إليه، وألا نفقد أنفسنا في عمليات معزولة كما لو كانت منفصلة من ذلك الكل. هل تعلمنا المزيد عن الكائنات الحية أكثر من أي وقت مضى - في وقت أقصر مما كان عليه خلال عصر علماء الطبيعة العظام هومبولت Humboldt وداروين Darwin وفابري Fabre - وألم يُنتج لقاءهم البشري المنضبط والمُسْتَقْبَل والمُقَدَّر بالكائنات الحية تقدما علميا مدهشا؟ ولكن كم عدد علماء الطبيعة من هذا العيار الذين ندر بهم اليوم؟

قد يكون من الصعب أن نستمع لذلك، ولكن الكثير من علم الأحياء الذي لدينا الآن هو عبارة عن التكنولوجيا بدلا من أن يكون علما بالمعنى الواسع. إنه بحث عن قوى التلاعب الميكانيكي. عَرَقْل شبكة الإشارات أو اغرس جينا تحويريا في الكروموسوم وانتظر لمعرفة ما إذا كانت التأثيرات غير المتوقعة تغطي على تلك المتوقعة أو المطلوبة. (إذا كنت تعتقد أن هذا الوصف قاس جدا، انظر <http://natureinstitute.org/nontarget>، موقع يديره معهد الطبيعة The Nature Institute). بالتأكيد إن أساليب التجربة والخطأ المتطورة تجلب نوعا من الفهم - قدرا كبيرا من الفهم عندما نُطبِّق مليارات الدولارات والحلّة الكاملة من التكنولوجيا الحديثة، وحتى عندما تُساء معاملة الكائنات الحية كآلات.

ولكن الدرس الرئيس من هذا الفهم كان إعادتنا إلى بداية الكائن الحي ككل، وليس كآلية أجزائها معزولة وخالية من السياق تجيب عن أسئلتنا، وإما باعتبارها وسيطا - يجب أن أضيف وسيطا (على الرغم من أن هذا لم يكن موضوعي هنا) يعيش كجزء من وحدة أكبر عبر الانخراط المتبادل مع بيئته. إذا كان الكائن الحي يتجلى كنشاط مُنَسَّق وموَجَّه، وإذا - من الخلية الجُرميّة إلى النضوج - يمكننا أن نميّز وحدة هذا النشاط⁽²⁸⁾ - طريقته المميّزة من الوجود - وإذا كانت لغتنا البيولوجية الوصفية هي التوصل المستمر بهذا الكيان الموحد، إذن، لماذا يجب أن نرفض باستحياء الاعتراف بما تعرفنا عليه، والتظاهر بعبثية بأننا ننظر في مجرد آلة؟

وبالنظر إلى الإلهام المتدفق الآن من مختبرات البيولوجيا الجزيئية في العالم،
ليس لدينا أي حاجة إلى التمسك بالصور الميكانيكية القديمة. بعيدا عن اختزالها إلى
شيء لا يمكن التعرف عليه، فإن الكائن الحي يُعاد إلينا كما عرفناه دائما - كُلاً مليئاً
بالمفاجآت ويغني أغنية في وئام مع كيانه الخاص.

الجزء الثاني
الوراثة الطبية

بعض مشكلات الأبراج الوراثية

إيفا يابلونكا

EVA JABLONKA

فتنة ومخاطر علم التنجيم الوراثي

The Charms and Perils of Genetic Astrology

إن وجهة النظر التي سادت الفكر البيولوجي بصفة عامة، وعلم الأحياء التطوري على وجه الخصوص، منذ أربعينات القرن العشرين حتى بداية القرن الحادي والعشرين، كانت تُركّز على الجينات. وكان يُنظر إلى النمو على أنه نتاج لأعمال الجينات، والإيكولوجيا Ecology على أنها السياق الذي يعمل من خلاله الانتخاب الطبيعي للجينات. وقد انعكست وجهة النظر هذه أيضاً في كتب البيولوجيا التطورية المدرسية والكتب الجماهيرية مثل كتاب الجين الأناني The Selfish Gene لريتشارد دوكينز⁽¹⁾. إن هيمنة الجين

«سنحتاج إلى ما هو أكثر بكثير
من تسلسل الحمض النووي
للتنبؤ بالمستقبل»

وتجسيده المادي، أي الحمض النووي، أدى - كما لاحظ نيلكين Nelkin ولندي Lindee - إلى تصور الحمض النووي على أنه المعادل العلماني للروح⁽²⁾. لكن لأن الحمض النووي، على عكس الروح، يمكن سَلْسَلَتُهُ، فسرعان ما ترجم هذا الرأي إلى التنبؤ بالمستقبل. في العام 1989، على سبيل المثال، أعلن جيمس واتسون James Watson «كنا نعتقد أن قدرنا [مكتوب] في النجوم. إلا أننا نعلم الآن إلى حد كبير أن مصيرنا [مكتوب] في جيناتنا»⁽³⁾، وسرعان ما حلّ عصر الأبراج الوراثية Genetic Horoscopes.

إن شركة جين بلانيت GenePlanet هي شركة توفر تحليل الحمض النووي، وتُعد من خلال ذلك بأنك سوف «تعرف كل ما تريد معرفته عن نفسك: أي أمراض أنت معرض للإصابة بها، ما هو تأثير الأدوية عليك، ما هي مواهبك وقدراتك الخاصة، ومن هم أسلافك». مرة تلو أخرى، يظهر الشعار التالي: «اكتشف الجينات الخاصة بك، تعرف إلى نفسك!» ثم بعد سؤال (ما مدى صعوبة الإقلاع عن التدخين بالنسبة إلي؟ أي الأدوية فعالة بالنسبة إلي؟ هل سيزيد وزني إذا أكلت الأطعمة الدهنية؟ من هم أسلافي؟) يظهر إعلان كبير: «الأمر كله في جيناتك!»⁽⁴⁾.

إن معرفة الذات لا تتطلب كثيرا من التأمل والاستبطان كما مضى. نحن شعب حديث نعيش في القرن الحادي والعشرين، ولسنا يونانيي أثينا القديمة. بدلا من مناقشة الفلسفة ودراسة الهندسة، فإنك تبصق في وعاء وترسله إلى الشركة. بعد فترة من الوقت، وذلك مقابل مبلغ متواضع من 399 يورو (عرض خاص)، وتحصل على طالعك الجيني الخاص بك. وكل شيء موجود فيه - ما هي المخاطر الصحية التي أنت عرضة لها، ما هي مواهبك الخفية والظاهرة، والعديد من الأشياء الرائعة الأخرى. الآن وأنت أكثر حكمة وأكثر واقعية، يمكنك العودة إلى حياتك اليومية، والعيش بطريقة أكثر ثقة وإرضاء للنفس. فقد انكشفت الاحتمالات المستقبلية: «الأمر كله في الجينات الخاصة بك!» ولكن ما هو الذي بالضبط في الجينات الخاصة بك؟ إذا أخذنا شخصين بجينات متطابقة (أي التوائم المتماثلة) يعيشان في البيئة نفسها تقريبا، فهل سيكون لهما مستقبلان متطابقان؟ وإذا استنسخنا cloned كائنا بشريا، فهل سيطور الشخص المستنسخ نزعة مطابقة لنزعة صاحب المنشأ الذي جاء منه حمضه النووي؟ وإذا لم يكن كذلك، فلم لا؟ إذا لم يكن كل شيء في الجينات الخاصة بك، فمن أين يأتي «هذا» (الذي هو أنت)؟

بعض مشكلات الأبراج الوراثية

يجب أن أبدأ بالقول بمنتهى الوضوح إن هناك حالات تكون فيها الاستشارة الوراثية على أساس اختبارات الحمض النووي مفيدة بشكل كبير. فهناك الأمراض «أحادية المنشأ» monogenic diseases - أي الأمراض التي يعتمد فيها وجود الأعراض أو عدم وجودها على وجود أليلات جين واحد بعينه. إن معرفة أي أليل موجود لدى الفرد يمكن أن يكون مفيدا للغاية ويمكن أن يؤدي إلى اتخاذ قرارات وجودية مهمة (مثل إجهاض جنين سيتطور إلى طفل مريض مرضا رهيبا ومحكوما عليه بالموت). فمرض تاي ساكس Tay - Sachs - هو مرض شائع نسبيا بين اليهود الأشكناز - هو مثال على هذا المرض أحادي الجين، ولله الحمد، تساعد اختبارات دم بسيطة في توفير المشورة المهمة للأمهات الحوامل. ومع ذلك، فإن هذه الأمراض أحادية المنشأ البسيطة ليست شائعة جدا: إنها تشكل أقل من 2 في المئة من جميع الأمراض المعروفة أن لها عنصرا وراثيا. أما الثماني والتسعون في المئة المتبقية من الاضطرابات «الوراثية»، فإن ظهور المرض أو عدمه وكذلك شدته يتأثر بالعديد من الجينات والشروط التي ينمو فيها الشخص ويعيش. إن أمراض التمثيل الغذائي المعقدة، إضافة إلى الصفات المعرفية المثيرة للاهتمام، والتي تتأثر بالعديد من الجينات، هي ما تعد شركات الفحوصات الجينية بتوفير الأبراج الخاصة بها.

قبل بضع سنوات قرر صحافي بريطاني أن يرى مدى توافق الإجابات من ثلاث شركات فحوصات جينية مختلفة (شركة جين تيك هيلث الجينات - Gene ticHealth وهي شركة بريطانية، ودي كود مي deCODEme ومقرها في أيسلندا، والمجموعة الأمريكية تونتي ثري آند مي 23andMe) حول احتمالات الصحة «المكتوبة في حمضه النووي له». وكانت النتائج مُحيرة قليلا، وهذا جزء مما اكتشفه: قالت شركة deCODEme إن خطر إصابتي بمرض الغلوكوما (الزُرُق) التقشيري exfoliation glaucoma، الذي يسبب فقدان البصر، كان أقل من المتوسط بنسبة 91 في المائة. إلا أن شركة 23andMe قالت إن احتمال إصابتي أكثر بـ 3.6 ضعف من المتوسط. أما بالنسبة لمرض الضمور البقعي macular degeneration المرتبط بالتقدم في السن، فقد قدرت شركة deCODEme خطر إصابتي به بـ 20 في المائة دون المتوسط، في حين قالت شركة 23andMe إن الاحتمال كان أعلى بنسبة 62 في المائة.

وفقا لشركة deCODEme، كان خطر إصابتي بمرض الزهايمر Alzheimer's هو 74 في المائة أعلى من المتوسط، في حين قالت شركة GeneticHealth إن جيناتي ترتبط بـ «خطر زيادة أربعة أضعاف من خطر الإصابة بمرض الزهايمر في أواخر الثمانينات من عمرك».

وفقا لشركة deCODEme، فإن خطر إصابتي بنوبة قلبية أو الذبحة أو الموت القلبي المفاجئ هي 54.8 في المائة، وهو أعلى من المتوسط بنسبة 6 في المئة. على النقيض من ذلك، قالت شركة 23andMe إن نسبة خطر إصابتي بنوبة قلبية في عمر يتراوح بين 45 و84 هي أقل من المتوسط بنسبة 17.5 في المائة. لكن تقييما آخر جاء من بول جنكينز Paul Jenkins، المدير الإكلينيكي لشركة GeneticHealth قال لي إن خطر الإصابة بأمراض القلب والأوعية الدموية كان يتراوح بين «منخفض ومتوسط»⁽⁵⁾.

ومن الواضح أن الوضع ليس جيدا جدا. قد تكون هناك أسباب كثيرة لذلك (على سبيل المثال، قواعد البيانات المختلفة والمستخدمة من قبل الشركات المختلفة). لكن قد تكون افتراضات ربط الجينات بالنتائج الصحية قاصرة في حد ذاتها.

لذلك دعونا نُوضِّح افتراض الأبراج الجينية. والافتراض الرئيس هو أن الاختلافات الوراثية بين الأفراد، أي الاختلافات بين تسلسل متتاليات قواعد الحمض النووي، هي أهم الأسباب وراء الفروق الظاهرية والاختلافات الواضحة فيما بينها. إذا كان لديك الأليل A1، فسوف تكون عرضة للمرض X، وإذا كان لديك الأليل B2، فأنت عرضة لتطوير المهارات Y. ويُفترض أن الفرق في جين مُعيَّن سيُحدث فرقا على مستوى النمط الظاهري. وبالطبع، يمكن تعديل آثار هذا الجين بعض الشيء من قبل البيئة (على سبيل المثال: النظام الغذائي والرياضة). لكن، يمثل الجين برنامجا تُفعِّله البيئة فقط. ويُفترض أن الجينات توضع في وضع التشغيل أو إيقاف تشغيله بواسطة ظروف مختلفة (على سبيل المثال، «تشغيل» في بيئة 1، «إيقاف» في بيئة 2). والتكيف مع أمور جديدة غير متوقعة وغير موجودة بالفعل كـ «جزء لا يتجزأ من برنامج» هو أمر غير ممكن. كما أن لدونة النمو ليست واسعة النطاق جدا، لأنها إذا كانت كذلك، فسنحتاج إلى ما هو أكثر بكثير من تسلسل الحمض النووي للتنبؤ بالمستقبل.

بعض مشكلات الأبراج الوراثة

ما مدى اتساع نطاق اللدونة؟ وهل يُحدث فرقٌ واحد في جين واحد عادةً فرقا ظاهريا كبيرا؟ أو هل اختلافات في جينات كثيرة هي التي تحدث فرقا ظاهريا واحدا؟ وإذا كان الأمر كذلك، فكم؟ وهل تُحدث الاختلافات الوراثة الفرق الظاهري نفسه في ظل ظروف مختلفة؟ وما هي الظروف؟ وكم عدد أنواع الظروف؟ وظروف مَنْ؟ هل الظروف هي ظروف نموك؟ أو والديك؟ أو أسلافك النائين؟ هذه أسئلة مهمة، لذلك دعونا ننظر إليها. دعونا نبدأ أولا مع ما تعلمناه عن العلاقات المعقدة بين الجينات والصفات.

شبكات جينية

لقد تعلمنا الكثير عن التفاعل الجينات خلال العقدين الماضيين، ومن الشائع بين علماء الوراثة في هذه الأيام الحديث ليس عن جينات منفردة وتأثيرها في الصفات، ولكن عن شبكات جينية. إن البنية التنظيمية للشبكات الجينات هي محور الدراسة، ومن الواضح أن تنظيم الشبكة أمر ضروري لفهم العلاقة بين الوراثة والمستويات الظاهرية، فقد تكون هوية مُكوّن واحد في الشبكة أمرا غير مهم في كثير من الحالات. حتى غياب عنصر من عناصر الشبكة قد لا يُحدث فرقا على المستوى الظاهري. ونحن نعلم أن عديدا من طفرات الضربة القاضية knockout mutations (الطفرات التي تحذف أو تعطل جينا ما كليا) هي محايدة بشكل انتقائي، فلا يكون لها تأثير واضح على النمط الظاهري.

في كتاب التطور في الأبعاد الأربعة Evolution in Four Dimensions، ناقش أنا وزميلي ماريون لامب Marion Lamb دراسة أُجريت على مرض أبيض شائع ومعقد وراثيا ومرض الشريان التاجي والدور الذي تؤديه بعض الأليلات في موقع وراثي locus ومهم ذي صلة بها، هو الجين APOE⁽⁶⁾. يُرمز الجين APOE بروتينا (الأبوبروتين E E، أو اختصار البروتين apoE) يساعد في حمل الدهون في الدم. ولهذا موضع ثلاثة أليلات شائعة، الأليل 2 والأليل 3 والأليل 4، والمرتبطة بفروقات في وقوع مرض الشريان التاجي. الأنماط الجينية genotype الثلاثة الأكثر شيوعا (أيلان لكل نمط جيني) هي 3/4، 3/3، 3/2، وفي هذه المجموعة من الأفراد، الأشخاص ذوو النمط الجيني 3/3 يكون احتمال

إصابتهم بالمرض دون المتوسط، وذوو النمط الجيني 3/2 لديهم احتمال يساوي المتوسط، والأفراد ذوو النمط الجيني 4/3 احتمال إصابتهم بمرض الشريان التاجي للقلب يعادل ضعف المتوسط.

لما كان الجزيء APOE⁽⁶⁾ يساعد على نقل الكوليسترول عبر الدم، ولما كانت الدراسات على مجموعات الأفراد قد أظهرت أنه في الأفراد ذوي الأليل 4 يكون مستوى الكوليسترول في المتوسط مرتفعاً، فإن استنتاجاً مفاده أن الأليل 4 يؤدي إلى ارتفاع نسبة الكوليسترول يبدو استنتاجاً منطقياً. إلا أن الجمع بين ارتفاع الكوليسترول والأليل 4 ليس أسوأ تركيبة ممكنة. فإن وجود الأليل 2 وارتفاع الكوليسترول يؤديان إلى أعلى احتمال للإصابة بأمراض الشريان التاجي، في حين أن وجود ارتفاع الكوليسترول والنمط الجيني 3/3 التركيب مخاطر متوسطة بالإصابة بالمرض (مثل الأشخاص ذوي المستوى الطبيعي من الكوليسترول). وإضافة إلى ذلك، فإن الجين APOE مجرد موقع واحد من أكثر من 100 موقع وراثي يؤثر على نشوء هذا المرض، كما أن للظروف البيئية (مثل النظام الغذائي والرياضة) تأثيرها أيضاً. إن العلاقات المتبادلة والمعقدة بين الجينات والظروف البيئية في هذه الحالة - كما في غيرها - تعني أننا لا نستطيع فقط جمع محصلة متوسط آثار الجينات معاً، بل نتنبأ من ذلك بنقاط قوة الشخص وضعفه.

لكن هذه ليست المشكلة الوحيدة. دعونا نلقي نظرة على صفة متغيرة مثل الطول. إن الطول صفة قابلة للقياس بشكل مباشر (على عكس الذكاء) ولا يبدو أمراً معقداً للغاية. إنه يحتوي على عنصر وراثي مهم: إذ يُعادل إمكان توريثه (جزء من التباين في الصفة الذي يُعزى إلى الاختلافات الوراثية) 80 في المائة، وهناك عشرون تعدداً من تعددات الأشكال المظهرية من النيوكليوتيدات المفردة single - nucleotide (يشار إليها اختصاراً بالتعددات SNPs) معروفاً وذا صلة بالصفة. وعلى أساس التسلسلات العشرين من الحمض النووي التي وجدنا أنها مرتبطة بالطول، هل يمكننا أن نستنتج مدى طول القامة المحتمل لفرد ما؟ وتركزت مناقشة مستفيضة في دورية نيوانغلاند للطب (نيوانغلاند جورنال أوف ميديسين) New England Journal of Medicine على القيمة التنبؤية لدراسات الترابط الوراثي، والتي تضمنت دراسة الطول⁽⁷⁾. في هذه الدراسات

بعض مشكلات الأبراج الوراثية

تُستخلص الأليلات أو تعدد الأشكال (التعددات SNPs) من مجموع الأفراد، ويُختبر تردد frequency تواتر أليلات أو تعدد الأشكال (تعددات SNPs) في مجموعات مختلفة (على سبيل المثال، الأفراد القصار والطوال) بحثاً عن الترابط مع الصفة (قصر أو طول القامة).

وتبين أنه على الرغم من قابلية التوريث العالية، فإن تعدد الأشكال (تعددات SNPs) العشرين يشرح 3 في المائة فقط من قابلية توريث الصفة. وبالاستقراء من هذه الثلاثة في المائة، فإن التقديرات تشير إلى أن هناك حاجة إلى نحو 93 ألف تعدد أشكال (تعددات SNPs) لشرح 80 في المائة من التنوع في الطول في المجموعات البشرية. كما عُثر على نتيجة مشابهة لمرض السكري من النوع 2 type 2 diabetes والعديد من الصفات الأخرى. ويخلص ديفيد غولدشتاين David Goldstein - مدير مركز تنوع جينوم الإنسان Center for Human Genome Variation في معهد علوم وسياسات الجينوم for Genome Sciences and Policy في جامعة ديوك Duke University - قائلاً: «إذا كان حجم التأثير صغيراً لدرجة أنه يتطلب شريحة كبيرة من الجينوم لشرح المكوّن الوراثي للاضطراب، فلن يُقدّم لنا هذا أي توجيه: فبالإشارة إلى كل شيء فإن علم الوراثة يشير إلى لا شيء⁽⁸⁾.

لذا، هل يكمن المجموع الكلي للقابلية الوراثية في تركيب تفصيلي معين من الجينوم الكامل للفرد؟ إذا كان الأمر كذلك، ربما ينبغي على المرء محاولة اكتشاف أنواع مختلفة (وليس الكثير من الأنواع) من بنى الشبكة بدلاً من التركيز على الوحدات المكونة لها. وربما عندما يتجاوز عدد الجينات المتماثلة عتبة معينة، يُنشأ تنظيم شبكي معين، وهذا يؤثر على مسار النمو. إذا كان الأمر كذلك، فإن البنى الوراثية الكامنة لمسارات نمو مميزة هي بنى ذات أهمية، وليست الجينات المنفردة المعنوية. وربما لا يعتمد تشكيل مسارات نمو معينة وقابلية التوريث فقط على اختلاف تسلسل الحمض النووي، بل على نوع آخر أيضاً من الاختلافات الموروثة: تنوع فوق جيني epigenetic قابل للتوريث، مما قد يكون نتيجة لاستجابات الأسلاف اللدنة والديناميكية للظروف البيئية الحرجة. إذا كان هذا جزءاً من الجواب، إذن هناك حاجة إلى بضع كلمات حول إمكان توريث الاستجابات (اللدنة) المُحفّزة بفعل البيئة.

تُعرف اللدونة واللدونة فوق الجينية الوراثة Epigenetic Inheritance Plasticity على أنها قدرة غُط جيني واحد على توليد أنماط ظاهرية مختلفة اعتماداً على الإشارات البيئية التي تعمل كمُدخلات في عمليات نمو الكائن الحي⁽⁹⁾. فالكائنات الحية المتطابقة وراثياً قد تكون لديها مظاهر خارجية مختلفة (شكل morph) اعتماداً على البيئة التي تعرّض لها أسلافهم. فالتوائم المتطابقة قد تكون مختلفة عن بعضها، وتكون لها مصائر مختلفة؛ على سبيل المثال يمكن أن تكون متباينة من حيث الإصابة بالأمراض المختلفة، مثل مرض السكري ومرض انفصام الشخصية. وليس من الواضح دوماً سبب حدوث هذا. أحياناً، يكون ذلك بسبب التعرض إلى تجارب مختلفة في الطفولة أو البلوغ، وأحياناً يرجع إلى حدث من المفترض أنه قد وقع في الرحم، وغالباً ما لا يمكننا تحديد السبب (أو الأسباب). لكننا قد بدأنا في تعلم مزيد عن الآليات المشاركة في توليد بعض الاستجابات اللدنة المستديمة⁽¹⁰⁾. وهي تُدعى الآليات فوق الجينية، ويمكنها أن تؤدي أحياناً إلى وراثة فوق جينية.

تحدث الوراثة فوق الجينية عندما تُنقل الفروقات المُحفزة أو المُنظمة من قبل عمليات النمو - أو الاختلافات الناتجة من ضوضاء النمو - إلى الأجيال اللاحقة من الخلايا أو الكائن الحي⁽¹¹⁾ ويستخدم مصطلح «الوراثة فوق الجينية» epigenetic inheritance بطريقتين: طريقة واسعة وأخرى ضيقة. الوراثة فوق الجينية بالمعنى الواسع هي وراثة أي فرق لا ينبع من الاختلافات في تسلسل الحمض النووي أو إشارات ثابتة في البيئة الحالية المُحفزة [لنشوء هذا الفرق]. ويشمل هذا الوراثة الخلوية من خلال خط الجرّمي germ line وآلية نقل المعلومات من خلية جسدية إلى أخرى soma - to - soma transmission التي تتجاوز الخط الجرّمي. على سبيل المثال، يمكن أن تحدث المعلومات من خلية جسدية إلى أخرى خلال تفاعلات النمو بين الأم والجنين أو عن طريق التعلم الاجتماعي القائم على الملاحظة. الوراثة فوق الجينية بالمعنى الضيق هي الوراثة فوق الجينية الخلوية، حيث تكون الخلية هي وحدة الانتقال، وتنتقل الفروقات التي لم تنتج عن اختلافات الحمض النووي من خلية الأم إلى خلية ابنة. وتحدث وراثة فوق جينية خلوية أثناء انقسام الخلية في بدائيات النوى prokaryotes، أثناء الانقسام غير المباشر (الفتيلي) mitotic cell

بعض مشكلات الأبراج الوراثة

division في الخلية الجسدية للكائنات حقيقية النوى، وأحيانا خلال الانقسامات الاختزالية (الانتصافية) meiotic divisions في الخط الجرمي التي تنتج الحيوانات المنوية أو البويضات. في هذه الحالة الأخيرة، تراث الذرية الاختلافات وراثية فوق جينية عبر الخط الجرمي.

وأميز أنا وماريون لامب بين أربعة أنواع من الآليات فوق الجينية الخلوية، أو أنظمة الوراثة فوق الجينية epigenetic inheritance systems (يشار إليها الأنظمة EISs):

1 - دوائر التغذية الراجعة المكتفية ذاتيا Self - sustaining feedback loops.

تعمل مُنتجات الجين بمنزلة مُنظمات فتحافظ على النشاط الاستنساخي الخاص بها بشكل مباشر أو غير مباشر. قد تؤدي مثل هذه التغذية الراجعة الإيجابية إلى انتقال هذه المنتجات أثناء انقسام الخلية، مما ينتج عنه الحالات نفسها من نشاط الجينات التي يُعاد بناؤها في الخلايا الابنة. يمكن توليد أنماط ظاهرية بديلة وقابلة للوراثة، وهذا ما نشاهده بالفعل في الفطريات والبكتيريا⁽¹²⁾.

2 - الوراثة البنيوية Structural inheritance. تعمل البنى الخلوية بمنزلة

قوالب لإنتاج بُنى مماثلة في الخلايا الابنة، التي تصبح عندئذ مكونات الخلايا الابنة. ويشاهد هذا النوع من التنميط في الوراثة القائمة على البريون prion - based inheritance في الفطريات⁽¹³⁾، ووراثة الهياكل القشرية في السوطيات ciliates⁽¹⁴⁾ وإعادة بناء ما يسميه كافيلير - سميث «الأغشية الوراثة»⁽¹⁵⁾.

3 - الوسم بالكروماتين Chromatin marking. إن واسمات الكروماتين هي

بروتينات ومجموعات كيميائية صغيرة ترتبط بالحمض النووي وتؤثر في النشاط الجيني. وتنزاح بقايا قطع من هذه الواسمات مع سلاسل الحمض النووي بعد الاستنساخ وتُجمّع الواسمات الشبيهة في نوى الخلايا الابنة⁽¹⁶⁾ وتشمل واسمات الكروماتين بروتينات هيستون القابلة للتعديل والتي ترتبط بالحمض النووي بروابط غير تساهمية noncovalently، ومجموعات الميثيل المترتبة بالحمض النووي بروابط تساهمية، وأنماط من البروتينات اللاهستونية

المرتبطة. وتختلف أنماط الميثلة Methylation في الأنواع المختلفة من الخلايا وفي الجينات المطبوعة imprinted genes. وتولد التوائم المتطابقة وهي لديها أنماط مماثلة من الميثلة، ولكن مع تقدم التوائم في السن، فإنها تختلف عن بعضها أكثر فأكثر⁽¹⁷⁾. كما يمكن توريث الأجيال أنماط الميثلة وواسمات الكروماتين الأخرى. إن وراثة مرض الخصية في ذكور الجرذان (لمدة ستة أجيال لعدة صفات)⁽¹⁸⁾ - بعد حقنة واحدة تُعطى لسلف أنثى مع الفينكلوزولين [مضاد فطريات] - يقوم على وراثة واسمات الكروماتين (الميثلة). كذلك تنطوي وراثة التأثيرات من الوالدين من نقص التغذية أو الإفراط في التغذية على انتقال واسمات الكروماتين (الميثلة) بين الأجيال⁽¹⁹⁾.

4 - الوراثة بواسطة الحمض النووي الريبوزي RNA. تُحفز حالات الاستنساخ ويُحافظ عليها بفاعلية من خلال التفاعل بين جزيئات صغيرة قابلة للانتقال من الحمض النووي الريبوزي RNA ومن الحمض النووي الرسول mRNAs أو من مناطق الكروماتين في الحمض النووي DNA التي ترتبط بها. ويمكن لمثل هذه التفاعلات أن تنتقل بين الخلية وأجيال الكائن الحي من خلال نظام استنساخ الحمض النووي الريبوزي RNA أو عن طريق تفاعل جزيئات الحمض النووي الريبوزي الصغيرة مع الكروماتين، الأمر الذي يؤدي إلى تعديلات وراثية في واسمات الكروماتين⁽²⁰⁾. مثال على ذلك وراثة مرض من أمراض القلب يُحفز عن طريق حقن الحمض النووي الريبوزي RNA الصغير، والذي ينقل بعد ذلك إلى جيلين على الأقل⁽²¹⁾.

كما أن الوراثة فوق الجينية بين الأجيال ليست بالأمر النادر. فقد وجدت يابلونكا وراز Raz في بحث مسحي أكثر من 100 حالة من حالات الوراثة فوق الجينية في اثنين وأربعين نوعا species من الأنواع الحية⁽²²⁾:

- اثنتا عشرة حالة من الوراثة فوق الجينية في البكتيريا. معظمها كانت من نمط دوائر التغذية الراجعة المكتفية ذاتيا، ولكن وجدت أيضا أمثلة من الوسم بالكروماتين والوراثة البنيوية.

- سبع حالات في الطلائعيات protists (مجموعة متنوعة من الكائنات الحية حقيقية النوى معظمها وحيدة الخلية). كان معظمها في السوطيات

بعض مشكلات الأبراج الوراثية

(أوليات protozoa ذات عضيات تشبه الشعر)، حيث تشيع الوراثة البنيوية (انتقال الأشكال القشرية المورفولوجية)، ويمكن تعديل جميع المواقع الوراثية من خلال أنظمة الوراثة فوق الجينية بواسطة الحمض النووي الريبوزي RNA. كما عُثر على النوعين الآخرين من أنظمة الوراثة فوق الجينية في الطلائعيات أيضا.

- تسع عشرة حالة في الفطريات، في العديد من الأنماط الظاهرية والمواقع الوراثية. عُثر على أمثلة من الأنواع الأربعة من أنظمة الوراثة فوق الجينية.

- 38 حالة في النباتات، تشمل كثيرا من المواقع الوراثية وعديدا من الصفات. ومن بين الـ 38 حالة كانت أربعة حالات منها في النباتات الهجينة، وفي جميع هذه الحالات تم تعديل العديد من المواقع الوراثية. ويبدو أن الضغوط الجينومية مثل التهجين والمضاعفة الصبغية polyploidization (مضاعفة عدد الكروموسومات)، وخاصة التهجين التضاعفي allopolyploidization (التهجين تليه مضاعفة عدد الكروموسومات)، تُحفز التغيرات فوق الجينية عبر الجينوم ككل، التي ينتقل بعضها بين الأجيال من خلال واسمات الكروماتين ونظام الوراثة فوق الجينية بواسطة الحمض النووي الريبوزي RNA. ولم يُعثر على أي دليل على الوراثة الجُرمية بين الأجيال وفقا لنظام دوائر التغذية الراجعة المكتفية ذاتيا أو الوراثة البنيوية.

- 27 حالة في الحيوانات، ينطوي بعضها على عديد من المواقع الوراثية. كما هي الحال في النباتات، يبدو أن الضغط يؤدي إلى تغيرات فوق جينية متعددة. انتقلت الفروقات فوق الجينية بواسطة نظام واسمات الكروماتين والوراثة بواسطة الحمض النووي الريبوزي RNA، وليس هناك أي دليل على الوراثة الجُرمية بين الأجيال وفقا لنظام دوائر التغذية الراجعة المكتفية ذاتيا أو الوراثة البنيوية.

وهذه مجرد البداية. فمنذ أن أجرينا هذه الدراسة، تم الإبلاغ عن العديد من الحالات الإضافية، وخاصة في النباتات. إن دراسات وراثة الميثلة في نبات الأرابيدوبسيس ثاليانا *Arabidopsis thaliana* تظهر أن جزءا كبيرا من أنماط ميثلة الجينوم يمكن توريثه عبر أجيال عديدة، في حين تكون مناطق أخرى غير مستقرة⁽²³⁾.

إضافة إلى الوراثة فوق الجينية في سلالات الخلية cell lineages، هناك أيضا طرق الانتقال من خلية جسدية إلى خلية جسدية تتجاوز الخط الجرمي. إن الانتقال من خلية جسدية إلى خلية جسدية يشمل انتقال المواد التي تؤثر في النمو من خلال ابتلاع البراز ومن خلال المشيمة وحليب الثدييات، وكذلك الترسيب المعتمد على الخلية الجسدية لمواد كيميائية محددة في بيض الكائنات البيوضة - بتطبيق آليات نمو متنوعة تؤدي إلى آثار تمتد عبر الأجيال⁽²⁴⁾. كما قد تؤدي القيود المادية أيضا إلى آثار تمتد عبر الأجيال: فالصفات المورفولوجية للأم، مثل حجمها الكلي أو حجم رحمها، يمكنها أن تحدد من نمو الأبناء وتؤدي إلى آثار نمو تعمل على استدامة نفسها، وإلى أبناء مطابقين من حيث الحجم⁽²⁵⁾ بالنسبة إلى الفقاريات، فإن السلوك المكتسب اجتماعيا والذي لا يتطلب نقل مواد يُشكل مصدرا مهما من الاختلافات المنقولة. ومن الأمثلة الشهيرة لهجات الطيور والحيتان، التي تنتقل بطرق مشابهة لانتقال اللهجات في التجمعات البشرية وتُشكل تقاليد «لغوية». مثال آخر هو التقاليد السائدة بين المجموعات المختلفة من الشمبانزي، 39 نمطا ظاهريا من أنماط السلوك المختلفة في مجموعة الشمبانزي في شرق إفريقيا تنسب إلى التطور الثقافي، لما كان السلوك ينقل من جيل إلى جيل عن طريق التفاعلات الاجتماعية بين أعضاء المجموعة⁽²⁶⁾. إن تفاعلات النمو في الكائنات الحية التي تشكل مجتمعات تكافلية متماسكة ودائمة تسهم أيضا في الوراثة من خلية جسدية إلى خلية جسدية⁽²⁷⁾.

وتشير الأدلة إلى أن الكائنات الحية يمكنها أن تستجيب للبيئات المتغيرة عن طريق تغيير نموها وأنماطها الظاهرية، وفي بعض الأحيان يمكن تثبيت هذه الاستجابات اللدنة وتوريثها. إضافة إلى ذلك يبدو أن الردود لا يمكن «برمجتها» في صورة أي شكل جامد، وأن الكائن الحي يمكن أن يستجيب لشروط جديدة من خلال إطلاق عمليات استكشاف على مستوى الكائن الحي نفسه (على سبيل المثال، على مستوى الخلايا)؛ وعندما يُعثر على الاستجابة التي تخفف من وطأة البيئة المتغيرة، تُثبت هذه الاستجابة، بل ربما تُورث. وقد بين ذلك براون وزملاؤه⁽²⁸⁾، الذين واجهوا خلايا الخميرة بدائرة تنظيمية أعيد توصيلها بكثير التحديات غير المتوقعة ودرسوا كيفية تكييف مجموعة الخميرة. فوضعوا الجين الأساسي HIS3 في مسار التصنيع الحيوي للهستيدين حصريا تحت سيطرة نظام استخدام الغلاكتوز.

بعض مشكلات الأبراج الوراثة

في الوسط الذي يحتوي على الجلوكوز، تُثَبِّط الجينات GAL، وكذلك الجين HIS3 الضروري (في هذه الخلايا المعاد توصيلها). ثم وضعت الخلايا المعاد توصيلها في وسط يحتوي على الجلوكوز ولكن يفتقر إلى الهيسيتدين، لذا كانت واقعة تحت ظرف قاس (فهي غير قادرة على صنع الهيسيتدين). في هذه الخلايا لم يكن الجين HIS3 يُنظَّم بتوافر مصادر الكربون، لذا كانت بحاجة إلى استجابة تكيفية كبيرة بالنسبة لها للبقاء في وسط يفتقر إلى ذلك الهيسيتدين. لكن الخلايا تمكنت من مواجهة ذلك. فقد تغلبت أكثر من 50 في المائة من المجموعة على التحدي عبر أجيال قليلة فقط، وانتشرت الحالة التكيفية بثبات عبر مئات الأجيال. وتقترح الدراسة نشوء تنفيذ عملية استكشاف كيميائية حيوية في ظل هذه الظروف العصبية، وبين العديد من الشبكات التنظيمية التي ظهرت، وتلك التي عالجت الإجهاد، تُبَتَّت. هذه الاستجابة الاستكشافية لإجهاد جديد، وما تلاها من تثبيت عندما توصل إلى حل يشبه التعلُّم العصبي عن طريق التجربة والخطأ. فمن الممكن أن هذا النوع من الاستجابة هو الاستراتيجية العامة المُطبَّقة على عدة مستويات من التنظيم الحيوي - المنطقي، داخل الخلايا، وداخل الأنظمة. هذه الاستجابة اللدنة الجديدة كلياً ليست «مبرمجة» ومن المستحيل التنبؤ بها إلا بالمعنى الوظيفي الواسع جداً.

العودة إلى المستقبل

إذا عدنا إلى لغز قابلية الوراثة المفقودة في حالة طول القامة (وحالات أخرى مماثلة)، إذن ربما يكون جزء من الإجابة عن هذا اللغز أنه يقيم ليس في النمط الوراثي بل في النمط الوراثي الفوق الجيني epigenotype، في الشبكات الخلوية التي تكمن وراء الذاكرة الجينية وفوق الجينية والوراثة. وإذا كانت شبكات النمو فوق الجينية هي في الواقع المستوى المناسب للتحليل عند دراسة قابلية الوراثة من الأمراض المعقدة والصفات، إذن ليس من المستغرب أن أعمال شركات الفحوصات الجينية لا يمكن أن تسفر عن نتائج متسقة للغاية. لتقدير موثوق به، فمن الضروري وجود عدد كبير جداً من الأفراد والمواقع الوراثة المُختَبَرَة، ومتى ما تم هذا الاختبار فمن المرجح أنه حتى لو عُثِرَ بالفعل على ارتباط وثيق إحصائي، فإن مساهمة تعددات الأشكال المظهرية من النيوكليوتيدات المفردة SNP أو حتى

الجين الفعلي لقابلية توريث صفة هي مساهمات متواضعة نوعا ما. غير أن هذا لا يعني أننا لا نستطيع دراسة مسارات نمو تشارك في الأمراض المعقدة الشائعة التي من شأنها أن تساعدنا على تصميم أدوية جديدة. يمكننا دراستها إما من خلال النظر، كما اقترح غولدشتاين⁽²⁹⁾، في المتغيرات الجينية النادرة جدا التي ليس لها تأثير كبير وتعمل على تغيير بنية المشهد، أو من خلال النظر في آثار الضغوط البيئية القاسية التي تغير مسار النمو. وفقا لهذه الاستراتيجية الأخيرة، فإن ملامح التعبير الجيني في ظل ظروف ضاغطة ستكون محورا للدراسة، وستستهدف - على وجه التحديد - العوامل فوق الجينية التي تسهم في استمرار مسارات النمو خلال تطور الجنين، أو ما بين الأجيال.

من الواضح جدا أن علم التنجيم الجيني في ورطة - العلاقات المعقدة بين النمط الظاهري والنمط الجيني أثناء النمو تعني أن وراثة اختلافات ظاهرية غالبا ما تكون سمة نابعة من الاختلافات بين الشبكات الجينية بدلا من الاختلافات في جينات منفردة. إضافة إلى ذلك، إن الوراثة هي أكثر من مجرد نقل الفروقات في تسلسل الحمض النووي. كما أن الفروقات الوراثة هي أيضا نتائج لتجاربنا الخاصة (بدءا في الرحم) والتاريخ فوق الجيني لأسلافنا، والنابع من تجاربهم الماضية وأنماط حياتهم الماضية.

جينات السرطان

البقايا الضامرة لنظرية ساقطة

كارول زوننشايين وأنا إم. سوتو

Carol Sonnenschien and Ana M. Soto

كان أخطر نتيجة من جميع
نتائج فرضية الطفرة الجسدية
تأثيرها في العاملين في مجال
الأبحاث. إنها بمنزلة مهدئ بالنسبة
إلى أولئك الذين يؤمنون بها، وهذا
في الوقت الذي يجب أن يشعر كل
عامل بأنه مدفوع مرة بعد أخرى
من قبل جهله بما هو السرطان.

فيتون روس Peyton Rous

الحائز جائزة نوبل

نادر هو الأسبوع الذي يمر من دون أن
تشير فيه وسائل الإعلام أي إشارة إلى الجينات
التي من المفترض أنها تسيطر على وظائفنا
الفسولوجية بل وحتى النفسية. وتُربط

«من الصعب جعل الفرد يفهم
شيئا، عندما يعتمد راتبه على عدم
فهم ذلك»

آبتون سنكلير
Upton Sinclair

هذه التفسيرات بشكل مضلل جينات منفردة في جينومنا بنتائج ظاهرية محددة. في الحقيقة، إن تعقيد نمو الصفات الظاهرية لا يمكن العثور عليه في الحمض النووي المحتوى في كل خلية من تريليونات الخلايا في الفرد. في هذا الصدد بالذات، وفقا لعقيدة المركزية لعلم الأحياء الجزيئي، لقد اعترف على نطاق واسع بأن الحمض النووي (DNA) «يُرمز» البروتينات، لكن من دون تمحيص، وقد أعاد كثيرون تفسير هذه البديهية بحيث صارت تعني أن الحمض النووي «يُرمز» الأنماط الظاهرية. وقد عُرِّز هذا الاستنتاج من خلال التجارب التي أدى فيها التخلص بـ «الضربة القاضية» من جين معين إلى ظهور نمط ظاهري متوقع. لكن، هذه النتيجة ليست بأي حال القاعدة لأنه في كثير من الحالات لا يوجد نمط ظاهري معين بتاتا، أو قد يظهر آخر غير متوقع تماما. وعلى الرغم من هذا، ومرة بعد أخرى يُقدَّم ارتباط مناف للعقل بين الجينات والمثلية والخيانة وانعدام بصمات الأصابع والتوجه السياسي أو بعض الصفات الأخرى في المجلات العلمية الرائدة، ثم تقوم وسائل الإعلام بنشرها، مُعززة فكرة أن ما نحن عليه هو لا محالة مُحدَّد من قبل جيناتنا. ولم يسلم السرطان من سوء استعمال الحتمية الوراثة. في الصفحات التالية، نقدم سردا تاريخيا موجزا لبيولوجيا السرطان، تليه مناقشة لنظريتين من النظريات المتنافسة تهدفان إلى شرح كيفية نشوء السرطان من أسباب كثيرة يفترض أنها تولد نمطه الظاهري. إن النظريتين اللتين نشير إليهما هما نظرية طفرة الخلية الجسدية somatic mutation theory (اختصارا النظرية SMT)، ونظرية حقل تنظيم الأنسجة tissue organization field theory (اختصارا النظرية TOFT). وسوف نختتم بالقول إن نظرية حقل تنظيم الأنسجة TOFT تقدم شرحا متفوقا حول نشوء السرطان (تخلق السرطان carcinogenesis) لأن نظرية طفرة الخلية الجسدية SMT تُركز على الجين (الجينات) وحده، وهي غير متوافقة مع النظرية التطورية. من ثم - من الناحية النظرية - فإن نظرية حقل تنظيم الأنسجة TOFT تبعد الجين من «مقعد السائق» (الحتمية الوراثة) وتقدم الكائن الحي وقدرته على تنظيم الذات على أنه المبدأ الجوهرى (النظرية العضوية organicism) في بيولوجيا السرطان⁽¹⁾.

تهيد تاريخي ومعرفي

هيمنت الحتمية الجينية والاختزالية المتمحورة حول الجين على الفكر البيولوجي لأكثر من نصف قرن، خصوصا منذ نشر كتاب إروين شروودنغر ما هي الحياة؟ What Is Life? في العام 1945⁽²⁾. بلغ هذا الرأي أوجه غير المتنازع مع نشر كتاب فرصة وضرورة Chance and Necessity من تأليف جاك مونو Jacques Monod في العام 1971⁽³⁾. إن النموذج الإرشادي paradigm الذي عبر عنه شروودنغر ومونو وكثيرون غيرهما وضع الجين مجازيا في «مقعد سائق» عمليات النمو في الكائن الحي. وتقديم مفهوم الحمض النووي DNA على أنه «برنامج تنموي» جعل أجيالا من الطلبة والباحثين مُهيئين للاعتقاد بأن النمو كان مجرد تَكشُّف «سيناريو» أو «برنامج» كان «مكتوبا» في جيناتنا. وتُتحدى وجهة النظر الحتمية هذه الآن بناء على أسس عديدة.

إن الشذوذ anomaly الأكثر ملاحظة - على نطاق واسع - من عقيدة الحتمية هو عدم قدرتها على تفسير الاختلاف الدرامي بين الموقف الوراثي للكائن وتعقيده الظاهري. بعبارة أخرى، نتيجة النجاحات الأخيرة في سلسلة جينوم عديد من الكائنات الحية، فقد علمنا أن عدد جينات الكائن الحي منخفض جدا لتحديد مسار نموه سلفا وصولا إلى مرحلة البلوغ. أمّا النقد الآخر لمذهب الحتمية فقد جاء من الفلسفة، ومن ثم لم يؤخذ بعين الاعتبار إلا من قبل عدد قليل من علماء البيولوجيا التجريبية. ما كشفه الفلاسفة في وقت مبكر هو أنه لا يوجد ارتباط بين «جين» واحد من الحمض النووي وبين السلاسل العديدة من الحمض النووي الريبوزي RNA الناتجة عنه، والبروتينات النهائية⁽⁴⁾. بعبارة أخرى، من دون وجود علاقة تماثلية واضحة بين الجين والبروتين، لا يمكن تحقيق التوافق بين النظرية الاختزالية ولا الحتمية الوراثية وبين الحقائق التجريبية. دخل هذا التحليل الفلسفي أخيرا إلى التيار الرئيسي في مقالات حيث طرحت السؤال: «ما هو الجين؟»⁽⁵⁾. أما المدرسة الفكرية الثالثة - وهي أقل شعبية ولكن ذات تقليد طويل، كثيرا ما يشار إليها باسم النظرية العضوية وتتميز بمقاربتها التكاملية والديناميكية للبيولوجيا - فتقدم تحليلا راسخا يكشف عديدا من العيوب الضمنية في نظريات الحتمية الوراثية⁽⁶⁾.

إن السبب الواضح لإعادة الإحياء الحالية لوجهة نظر النظرية العضوية يمكن العثور عليه في الوعي والاهتمام المتزايدين في بيولوجيا النمو التطورية والإيكولوجية. في الواقع، كانت الظروف البيئية على الدوام محط تحليل في عمل علماء الأجنة في القرنين التاسع عشر وأوائل القرن العشرين؛ لأن عملهم مع الأنواع البرية جعلهم مطلعين على دور البيئة وأثرها في نمو النمط الظاهري. أظهر أغسطس وايزمن August Weismann أن الأشكال الفصلية الربيعية والصيفية لنوع من أنواع الفراشات يمكن توليده بالتلاعب في درجات الحرارة التي قد تتعرض لها في أثناء نموها كيرقات. إن التحول التدريجي لعلم الأجنة نحو دراسة النماذج الحيوانية التي تتكاثر على مدار السنة، وتزدهر في المختبرات - حيث يُقلص تأثير البيئة من خلال الحفاظ على مستويات ثابتة من الإضاءة ودرجة الحرارة والطعام - ساعد أيضا في إعادة التركيز على الجوانب الوراثة لعلم الأجنة لدرجة استبعاد الجوانب التطورية والإيكولوجية⁽⁷⁾. هذا التحول في منهج البحث سهل تنامي تفوق الوراثة الجينية، وفي وقت لاحق، في تعزيز علم الوراثة الجزيئية في كتب البيولوجيا وأولويات تمويل الأبحاث.

عندما كشفت الدراسات الوبائية الأخيرة عن أن التجويع في أثناء التطور الجنيني يعيد ضبط الكائن الحي من أجل البقاء في بيئة محرومة من الغذاء، عاد الاهتمام بالمساهمات البيئية في النمط الظاهري ليصبح أمرا أنيقا مرة أخرى. إن تعريض هؤلاء الصغار لإمدادات وفيرة من المواد الغذائية تزيد من نزوعهم إلى الإصابة بمتلازمة التمثيل الغذائي والسمنة المفرطة وأمراض القلب والأوعية الدموية في وقت لاحق كبالغين⁽⁸⁾.

كيف استجاب علماء البيولوجيا الجزيئية «من التيار الرئيسي» إلى تجديد الاهتمام في تأثير الأبعاد البيئية على نمو النمط الظاهري؟ بالنسبة إلى أغلبهم، غيروا موقفهم بأقل قدر ممكن بعيدا عن الحتمية الوراثة. ولذا فإنه لا يزال من الشائع أن نسمع عن «برنامج وراثي»، على الرغم من أنه من المسلم به الآن أن ذلك يُعدّل من قبل البيئة. إن استجابة علماء البيولوجيا الجزيئية لهذا التحدي هو التحدث عن «الجينات» و«البيئة» بمصطلحات لاتزال تُميز الجوانب الوراثة لهذه العملية. على سبيل المثال، باللجوء إلى ظواهر مثل مَيِّثلة الحمض النووي لتفسير التأثيرات

البيئية على نتائج الأنماط الظاهرية، يحافظ التيار الرئيسي من بيولوجيا الخلية على النموذج الإرشادي لجوهرية الوراثة لشرح تطور الكائن الحي. هذا الرأي يقلل من التعقيد المتحقق من خلال التفاعلات السببية المتعددة بين مستويات التنظيم. ونتيجة لذلك، يبذل جهداً ضئيلاً لشرح واحدة من الأحداث الرئيسية في تطوير العقلية البيولوجيا، أي التخلق (تكوين الشكل) Morphogenesis، العملية التي من خلالها يتم تكوين الشكل. بدلا من ذلك، يُربط تأثير الحمض النووي في تعبير عن بعض الجينات مع ظهور نمط ظاهري مُعَيَّن - وهي مقارنة تعادل من الناحية المفاهيمية وجهة النظر الحتمية للوراثة. بل حتى المجال الناشئ من الوراثة فوق الجينية لا يمكنه أن يدعي أنه غير مُكَبَّل بالأسس الجينية الجوهرية للنظريات التي سلفته. وهكذا يُختزل المعنى الأصلي من الوراثة فوق الجينية - كما حددها كونراد وادينغتون Conrad Waddington⁽⁹⁾ - إلى ما هو أكثر بقليل من مجرد تعديل وراثي.

هل يمكن للاختزالية أن تشرح التعقيد البيولوجي؟

في نحو منتصف القرن التاسع عشر، قَدِّمَت نظرية الخلية المفهوم الأساسي من أن الخلية هي وحدة الحياة⁽¹⁰⁾. ولكن أيا من الخلايا في كائن متعدد الخلايا ليس لها وجود مستقل عن الكل. فالكائنات الحية وخلاياها مرتبطة بعضها ببعض نشوئياً Ontogenetically - أي إنها مرتبطة من خلال العمليات التي تطورت من خلالها جمعياً إلى الكائن الحي. فمنذ بداية الحياة الجنينية، تتشابه مستويات التنظيم البيولوجي؛ فالزيجوت (البيضة الملقحة) Zygote هو عبارة عن خلية وكائن حي على حد سواء. وبموجب المنظور الاختزالي يُقبل فقط بالسببية من الأسفل إلى الأعلى، وبذا فإن بداية تعدد الخلايا Multicellularity في الأجنة يُفسَّر من منظور أن الخلايا «تصنع» الكائن الحي عن طريق تكاثر الخلايا. وعلى العكس من منظور الفلسفة الكلية Holist، فإن الكائن يصنع الخلايا عن طريق الانقسام، ومن ثم فإن السببية هي من أعلى إلى أسفل. على الرغم من ذلك، فإن وجهة نظر النظرية العضوية Organicist لا تقتصر على نوع واحد من السببية للنمو، لأنها تنظر إلى الجنين كنظام

ديناميكي مفتوح توجد فيه سببية من أسفل إلى أعلى، ومن أعلى إلى أسفل، ومتبادلة، وسببيات متعددة⁽¹¹⁾.

الكائن الحي يفرض قيودا عامة، بينما تُحدد المستويات المحلية الفيزيائية الحيوية والتفاعلات الكيميائية الحيوية بين الخلايا المجاورة والأنسجة والبيئة الخلوية الشكل. فحركة الخلية التفاضلية، والتصاق الخلايا التفاضلي هما نتاج القوى الفيزيائية داخل الكائن الحي في طور النمو. إن المورفوجينات Morphogens (مواد كيميائية تُفرز في مناطق مختلفة من كائن حي طور النمو) تُشكّل «تدرجا في التركيز» Concentration gradient في أثناء انتشارها. وهذا «يدفع الخلايا التي تتلقى تركيزات محلية مختلفة... إلى دخول مسارات نمو مختلفة»⁽¹²⁾. والنظام موضع السؤال هو ليس شيئا، بل عملية Process. وينتج عن هذه الخاصية الديناميكية للكائن مستويات من التشابكات، والتي تتجسد في الطبيعة المزدوجة للزيجوت: خلية وكائن حي.

وتتضح وجهات النظر البيولوجية المتعارضة بين الاختزالية والعضوية بشكل صارخ في مجال تخلق السرطان Carcinogenesis، أي دراسة بدء السرطان. ولتوضيح كيفية تقاطع وجهات النظر عندما يشرح المرء السرطان، سنقدم أولا تعريفات لما هو السرطان، على الرغم من أننا نعتزف بأن أي تعريف للسرطان يعوقه حقيقة أن بدايته لاتزال غير قابلة للرصد، كما لاحظ تيودور بوفري Theodor Boveri قبل قرن من الزمن تقريبا. ثم، سنناقش بإيجاز تاريخ نظريتين مختلفتين حول أسباب السرطان. وأخيرا، سنقيم - نقديا - كيف تُقارن التنبؤات التي قدمتها هذه النظريات مع الأدلة التجريبية التي تراكمت حتى الآن.

التعاريف والمصطلحات المتصلة بمواضيع السرطان

يحتفظ السرطان أساسا بالبنية المميزة للأعضاء التي ينشأ منها، على الرغم من صفاته المميزة من التغيير في تنظيم الأنسجة والتراكم المحلي المفرط من الخلايا. لهذه الأسباب، كان يُنظر إلى الصور المجهرية (الهيستولوجية) للأورام على أنها «رسوم كاريكاتورية» للأنسجة الطبيعية. منذ القرن التاسع عشر، كانت الأورام

جينات السرطان

السرطانية تُشخص - ولاتزال، وربما سيُستمر في ذلك - من قبل علماء الأمراض (الباثولوجيا) Pathologists من خلال فحص عينات الأنسجة باستخدام المجهر الضوئي. ويبقى هذا على ما هو عليه على الرغم من المحاولات المستمرة من قبل علماء الأحياء الجزيئية الذين اقترحوا تحليلاً تشخيصياً جينومياً بدلاً من التحليل الهيستولوجي- باعتبار أن السرطان مرض وراثي و«جزيئي» Molecular.

السرطانات - المعروفة أيضاً بالأورام أو النمو الشاذ Neoplasms - يمكن أن تكون إما أوراماً صلبة، مثل تلك الموجودة في الثدي والقولون والبروستات والرئة، وإما أوراماً «سائلة» مثل سرطان الدم، وتلك الناتجة من الأنسجة ذات الصلة بتكوين الدم. ومن المنظور الإكلينيكي (السريري)، يمكن أن تكون الأورام إما أوراماً حميدة، عندما تكون مُغلقة وبطيئة النمو، وعادة ما تكون غير مهددة للحياة، وإما أوراماً خبيثة، عندما تكون غازية Invasive ومميتة في العادة. إن تسعين في المائة من حالات السرطان الإكلينيكية هي سرطانات أنسجة Carcenoma وسرطانات غدية Adenocarcinomas، أي سرطانات تنشأ من الأنسجة الظهارية Epithelial tissue - الأنسجة التي تغطي الأسطح الخارجية من الجسم. والعشرة في المائة المتبقية هي أورام ما يعتبر عموماً أنه نسيج ضام Connective tissue، مثل النسيج العظمي والعضلات. وأخيراً، وليس آخراً، يمكن أن يؤدي تخلق السرطان - المراحل الأولى من تشكل ورم - إلى تقهقر Regression أو خمول Dormancy أو التقدم إلى ورم كامل وموت المريض في نهاية المطاف. وباختصار، إن تقدم المرض والموت ليسا نتيجة حتمية للسرطانات المُشخصة إكلينيكيًا وباثولوجيًا.

تصنيف السرطانات وفقاً لأسباب المباشرة

تقدم عقود من البيانات الوبائية فكرة جيدة - إلى حد ما - عن أنواع السرطانات التي يرصدها الأطباء الإكلينيكيون في ممارساتهم. ووفقاً لهذه البيانات، يمكن أساساً أن تقسم أنواع السرطان إلى مجموعتين متباينتين: الأولى: تلك التي ورثها الأطفال عن والديهم. والثانية: ما يسمى السرطانات المتفرقة Sporadic cancers. السرطانات الموروثة تحمل الطفرة نفسها في جميع خلايا الكائن الحي. لقد أطلقنا

عليها «أخطاء النمو الوراثة الموروثة»، وهي تمثل أقل من 2 في المائة من حالات السرطان الإكلينيكية⁽¹³⁾. من أمثلة هذه السرطانات الأورام الأرومية الشبكية (أورام جذيعات الشبكية) Retinoblastomas المرتبطة بطفرات الجين RB، وسرطان الثدي وسرطان المبيض المرتبطة بطفرات في الجين BRCA1، والجين BRCA2، وسرطان القولون العائلي. من جهة أخرى، فإن ما يسمى السرطانات المتفرقة هي الأغلبية الساحقة من جميع حالات السرطان الإكلينيكية. وتشمل نوعين فرعيين، وهما السرطان بسبب التعرض للمواد المسرطنة إما (1) قبل، أو (2) بعد الولادة. ينشأ الأول في الأجنة قبل الثمانية أسابيع Embryo أو الأجنة بعد الثمانية أسابيع Fetus الطبيعية عندما تتعرض الأمهات لمجموعة متنوعة من العوامل البيئية التي تؤثر بشكل مؤدٍ في العملية عالية اللدونة التي تُشكّل الأعضاء. وقد رُصدت هذه السرطانات في البيانات الوبائية الأخيرة، وتشمل سرطان الثدي، وسرطان الخلايا الشفافة في المهبل، نتيجة تعرض الأم لهرمون الأستروجين الصناعي ثنائي إيثيل ستيلبوستيرول Diethylstilbestrol. وهناك نوع آخر من السرطان - من هذا النوع الفرعي - هو أورام الدم المبكرة في الطفولة. في الوقت الحاضر، فإنه من غير الواضح ما هي النسبة المئوية من السرطانات الإكلينيكية المتفرقة والمُشخصة في البالغين الناتجة عن تغيرات تخليق الأعضاء في أثناء الحياة داخل الرحم. النوع الفرعي الآخر من السرطانات المتفرقة يتكون من السرطانات التي يسببها التعرض للمواد المسرطنة في أثناء الحياة بعد الولادة.

يمكن أن تكون المسرطنات إما فيزيائية (مثل الإشعاع، والأجسام الغريبة)، وإما كيميائية (على سبيل المثال: دخان التبغ، والملوثات البيئية)، وإما بيولوجية (على سبيل المثال: البكتيريا هيليكوباكتر بايلوري Helicobacter pylori، أو الطفيلي سكيستوماس schistosomes، طفيلي البلهارسيا، أو فيروسات الهربس وفيروسات الورم الحلمي البشري Human papillomaviruses [HPVs]). فبعض العوامل الفيزيائية (الإشعاع) والكيميائية (مكونات دخان التبغ) المسرطنة تُسبب طفراتٍ في بعض الخلايا، في حين أن البعض الآخر لا يتسبب في ذلك. وكلا النوعين من المواد المسرطنة يعتبران مسببات للسرطان. ويمكن للمرء أن يخلص إلى أن معظم أسباب السرطان - إن لم يكن كلها - معروفة. لذلك، فيما عدا النسبة

جينات السرطان

المثوية المتدنية من أنواع السرطان بسبب الطفرات الموروثة (مرة أخرى، أقل من 2 في المائة)، فإن الأغلبية العظمى من حالات السرطان يمكن الوقاية منها عن طريق الحد من التعرض للمواد المسرطنة. غير أن التدابير الوقائية ليست الحلم المثير لـ «علاجات السرطان» الذي يحلم به المرضى والأطباء ومصنّعو الأدوية.

لقد توصلنا مع علماء بيولوجيا النمو إلى أن السرطان هو مرض ينشأ بسبب تغيير النمو الطبيعي وعمليات إصلاح الأنسجة، ويمكن أن يقع المرض عبر حياة الفرد كلها. ومع ذلك، فعند مناقشة السرطان في السياق الإكلينيكي أو التجريبي، فإن معظم المُعلّقين يدّعون أن السرطان مرض وراثي - مرض تسببه طفرات في ما يسمى جينات السرطان. هذا الاعتقاد يشير ضمناً إلى صلة حتمية، وهذا يعني أن هناك جينات معينة في جينومات كل خلية من تريليونات خلايانا تخضع عبر حياتنا لنوع من التغيير (الطفرة) الذي هو بدوره مسؤول عن السرطان.

أسباب السرطان وتفسيراته

حتى الآن تناولنا فقط أسباب السرطان، ولم نشر بالتفصيل إلى الكيفية التي تولد بها تلك الأسباب أعراضاً وعلامات السرطان، ومن أبرزها ظهور الأورام. في وقت مبكر من سنة 1775 لاحظ الطبيب بيرسيفال بوت Pecival Pott السرطان على كيس الصفن Scrotum في منظفي المداخن الإنجليز - رجال شبان تعرضوا للسخام من المداخن التي كانوا ينظفونها منذ الطفولة. افترض بوت أن «هذا المرض... يبدو أنه يستمد أصله من مثوى [كذا] السخام في كيس [الجلد المجمع] الصفن»⁽¹⁴⁾. على الرغم من أن الأطباء المعاصرين اتفقوا مع استنتاج بوت إلا أنه «كان هناك نقص نسبي في فعالية تأثير عمله في ممارسات الصحة العامة البريطانية خلال القرن التالي»⁽¹⁵⁾. في القرون التي تلت ذلك، لم يتغير شيء يذكر. لكن، اليوم تشير وفرة من الأدلة الوبائية والتجريبية بشكل لا لبس فيه إلى أن معظم - إن لم يكن كل - الأسباب المباشرة للسرطانات المتفرقة هي أسباب بيئية (الجدول: 1 - 7).

ومع ذلك، فإن جميع البيانات المقنعة المتراكمة حتى الآن لم تُحدث بعد تأثيراً كبيراً في مسؤولي الصحة العامة والمشرعين، أو الجمهور بشكل عام. لهذه الأسباب، ينبغي

أن ينظر إلى السرطان من منظور اجتماعي - سياسي، إضافة إلى منظور علم أسباب الأمراض Etiology. عندما يُحدّد بشكل موثوق أن أسباب السرطان ليست غامضة كما يُصوّر غالبا.

(الجدول 7 - 1): أسباب السرطان وتفسيراته

نظرية الطفرات الجسدية yroeht noitatum citamoS (اختصارا النظرية TMS)	الفيروسات (أمثلة: فيروس الورم الحليمي البشري، والالتهاب الكبدي، والهربس)
	الإشعاع (أمثلة: الأشعة ألفا وجاما والسينية والأشعة غير الأيونية Non- ionic radiation اختصارا الأشعة [NIR])
نظرية حقل تنظيم الأنسجة yroeht noitazinagro eussiT (اختصارا نظرية حقل تنظيم الأنسجة TFOT)	البيئة (أمثلة: التبغ، مبيد الحشرات DDT، A-lonehpsib [BPA]، بنز - بيرين [BP]، O الأسبستوس، والهرمونات)
	التهابات (أمثلة: الليشمانيا، البلهارسيا، هيليكوباكتر بايلوري، فيروس إبشتاين - بار Epstein-Barr virus)

المصدر: المؤلف.

ملاحظة: يسرد العمود الأيسر كل أسباب السرطان؛ يسرد العمود الأيمن اثنتين من النظريات المقترحة
لشرح كيف تولد أسباب السرطان هذه كلها الأورام.

إن الفشل في التعامل مع تلك الأسباب لا يقل عن أن يكون تقصيرا في مسؤولية المجتمع ككل.

إننا ندرس الآن تفسير التسرطن Carcinogenesis، أي كيف يمكن لكل تلك العوامل غير المتجانسة الكثيرة أن تزيد من احتمال تطور ورم. ويُقدّم الباحثون تفسيرات للتسرطن، وذلك بافتراض نظريات معقولة يمكن اختبارها.

وصف موجز للسرطان

بهدف التبسيط، نذكر هنا فقط النظريتين الرئيسيتين اللتين تحاولان شرح كيف يمكن للأسباب المتباينة للإصابة بالسرطان أن تؤدي إلى أورام متشابهة (الجدول: 7 - 2). لقد صنفنا هذه النظريات على أساس المستويات الهرمية للتنظيم البيولوجي الذي يفترض أن التسرطن يحدث عندها. باستخدام هذا المعيار، فإن النظرية الأكثر شعبية تضع التسرطن عند المستوى الخلوي. هذه النظرية التي وضعت لأول مرة في العام 1914 من قبل تيودور بوفري، تدعى نظرية الطفرات الجسدية Somatic mutation theory (اختصارا النظرية SMT)⁽¹⁶⁾. والنظرية الثانية البديلة للتسرطن، هي نظرية حقل تنظيم الأنسجة Tissue organization theory (اختصارا النظرية TOFT). عوضا عن ذلك، فإن النظرية التي صيغت في العام 1999 تضع نظرية التسرطن عند مستوى التنظيم البيولوجي للأنسجة⁽¹⁷⁾.

وتذهب نظرية طفرة الخلية الجسدية SMT إلى أن السرطان هو مرض تكاثر الخلايا الشاذ الذي يُحفَّز بفعل الطفرات الوراثية في خلية واحدة. وبشكل أكثر تحديدا، من المفترض أن تؤثر تلك الطفرات في الجينات المسؤولة عن عملية الانقسام الخلوي. بسبب الافتقار الواضح إلى التوافق [مع الحقائق]، اضطر أنصار نظرية طفرة الخلية الجسدية SMT إلى إدخال تصحيحات كبيرة مخصصة لأغراض معينة على مدى القرن الماضي لتحقيق التوافق مع الملاحظات الإكلينيكية والتجريبية الواقعية. على الرغم من ذلك، «فإن المقدمات المنطقية لنظرية الطفرة الجسدية تستمر في البقاء في النموذج الإرشادي paradigm المعاصر للجين السرطاني Oncogene⁽¹⁸⁾، وكنظرية قياسية.

(الجدول 7 - 2): وصف موجز لنظريات السرطان

• خمسينيات القرن التاسع عشر إلى أوائل القرن العشرين: اعتُبر السرطان مرضا قائما على الأنسجة (ريبرت وآخرون، مُمهِّدة للنظرية TOFT).
• 1914 إلى الوقت الحاضر: يعتبر السرطان مرضا قائما على الخلايا (نظرية بوفري، مُمهِّدة للنظرية SMT).

• 1908-1925: تطوير تقنيات زراعة الخلايا.
• 1935 إلى خمسينيات القرن العشرين: يعتبر السرطان مرضاً من أمراض النمو (وادينغتون ونيدهام Needham، تمهيد سابق نظرية حقل تنظيم الأنسجة TOFT).
• 1953 إلى الوقت الحاضر: ثورة البيولوجيا الجزيئية (الاختزالية «الجسعة»).
• ستينيات القرن العشرين إلى الوقت الحاضر: أصبحت نظرية طفرة الخلية الجسدية SMT النموذج المهيمن على السرطان (الجينات السرطانية، والجينات المثبطة).
• 1999: المجتمع من الخلايا (نظرية حقل تنظيم الأنسجة TOFT).

المصدر: المؤلف.

تُدرّس نظرية طفرة الخلية الجسدية SMT في الكليات والجامعات في جميع أنحاء العالم، ومن ثم فإن هذه شعبية تتسرب في الخطاب اليومي العام. فليس من غير الشائع أن نسمع أن «السرطان يجري في الأسرة»، مما يشير ضمناً إلى سبب وراثي، في حين يُتجاهل أن مثل هذه الأسرة قد تكون مُعرّضة لبيئة ضارة مشتركة (على سبيل المثال: دخان التبغ، أو اختلال الغدد الصماء، أو الإشعاع، أو الإيبستوس).

على العكس، فإن نظرية حقل تنظيم الأنسجة TOFT تتحدى المقدمات المنطقية Premises الأساسية لنظرية طفرة الخلية الجسدية SMT التي تطرح أن التسرطن - مثل تخلق الأنسجة (تشكيل الأنسجة) Histogenesis وتخلق الأعضاء (تشكيل الأجهزة) - هو ظاهرة فوق خلوية Supracellular، وهذا يعني أنه يحدث عند مستوى التنظيم البيولوجي للأنسجة. من هذا المنظور، بغض النظر عن أسبابه المتعددة، إن السرطان هو نمو ضلّ طريقه.

وهناك فرق نوعي آخر بين نظرية طفرة الخلية الجسدية SMT ونظرية حقل تنظيم الأنسجة TOFT يتعلق بالمقدمات المنطقية المُتبناة بخصوص السيطرة على التكاثر الخلوي في الكائنات متعددة الخلايا. تعرف الحالة المبدئية Default state

جينات السرطان

كحالة من التكاثر تفترض فيها الخلايا وجود وحدات بناء وفيرة من الوحدات اللازمة لتركيب Synthesize خلايا جديدة. أولئك الذين يدعمون نظرية طفرة الخلية الجسدية SMT يفترضون أن الهدوء هو الحالة المبدئية للخلايا في الكائنات متعددة الخلايا⁽¹⁹⁾. في المقابل، بناء على أسس معرفية Epistemological وتجريبية، على حد سواء، يتبنى أنصار نظرية حقل تنظيم الأنسجة TOFT المبدأ ذا الصلة بالتطور Evlolution-relavant principle - وهو مبدأ يحظى باعتراف واسع بحدوثه في الحيوانات والنباتات متعددة الخلايا - وأن الحالة المبدئية لجميع الخلايا هي التكاثر. في الواقع، «فيما بين علماء الأحياء المجهرية Microbiologists، فمن البديهي قبول أن التكاثر هو الحالة المبدئية للكائنات بدائيات النوى Prokaryotes وحقيقيات النوى Eukaryotes وحيدة الخلية»⁽²⁰⁾. إضافة إلى ذلك، إن القدرة على الحركة Motility - القدرة على الحركة المستقلة - مثلها مثل التكاثر أيضاً، هي صفة أساسية سائدة في جميع الخلايا. والبنية الهندسية المُعدّلة للأنسجة تُسهّل التعبير عن هاتين الحالتين الأساسيتين المتصلتين مباشرة بنمو الورم والانبثاث Metastasis. وقد علقنا بتفصيل حول هذا الموضوع في موقع آخر⁽²¹⁾.

في العقود الأخيرة، ذكر أنصار نظرية طفرة الخلية الجسدية SMT زيادة في عدد الطفرات المطلوبة من قبل الخلية الطبيعية قبل أن تصبح خلايا سرطانية. فمنذ العام 1982، عندما ادّعي أن طفرة في جين واحد تكون كافية لتوليد الورم⁽²²⁾، فإن تقارير عديدة ذكرت زيادة في عدد من تلك الجينات الطافرة الحاسمة، والتي تختلف كثيراً فيما بين الأورام المنفردة في العضو نفسه. لاستيعاب هذه النتيجة غير المتوقعة، بدلا من تحديد بضعة جينات سرطان مُحدّدة، وكما تنبأت نظرية طفرة الخلية الجسدية SMT، فإن الباحثين يفترضون الآن الحاجة إلى القيام بتحاليل سُلْسَلَة Sequencing واسعة في محاولة لتنظيم هذه الجينات في «شبكات» من مجموعات كبيرة من الجينات. كيف تم التوصل إلى هذا الاستنتاج؟ جاءت البيانات الخام من الحمض النووي المستخلص من الأورام، أي مجموعة من الخلايا غير المتجانسة، وليس من خلية «سرطانية». ومن ثم، كان هذا الحمض النووي المتنوع عُرضة لتحاليل سلسلة «ضخمة ومتوازية»، فلم يكن هناك أي طريقة لتمييز الطفرة السابقة التي كانت الدافع السببي (طفرات السائق Driver mutations)، والتي كانت غير ذات صلة (الطفرات الركاب Passenger

(mutations)؛ لأن السرطان قد تطور بالفعل⁽²³⁾. إن التمييز بين هذين النوعين من الطفرات هو من ثم مبني على استدلالات لا يمكن التحقق منها.

إلى أين ينطلق أنصار نظرية طفرة الخلية الجسدية SMT من هنا؟ في مسح 518 جينا في 210 سرطانات بشرية متنوعة، وجد الباحثون أخيرا 120 طفرة مما يسمى طفرات السائق. هذه النتيجة دفعت الباحثين إلى اقتراح محاولة سلسلة أكثر ضخامة لأنها «تتهم ذخيرة أكبر من الجينات السرطانية مما كان متوقعا في السابق»⁽²⁴⁾. وهكذا، نظرا إلى الفشل في العثور على طفرة جسدية واحدة أو مجموعة مشتركة من الطفرات الجسدية التي يمكن أن تتأهل بثبات على أنها مرتبطة سببيا بالنمط الظاهري للأورام، يُقترح إجراء تعديلات خاصة على المضمون الأساسي لنظرية طفرة الخلية الجسدية SMT. حاليا، يهدف جهد ممول بسخاء إلى سلسلة جينوم مئات الأورام المنفردة، تنتمي لكل موقع معروف من الأنسجة (الثدي والرئة والبروستاتا، وهلم جرا) على أمل أنه مع سلسلة مزيد من الأورام، سيظهر نمط ثابت. وفي هذا الصدد، وفي أثناء استخدام التكنولوجيا المتطورة التي تهدف إلى خفض كلفة الطب الشخصي Personalized medicine، يثير تقرير صدر أخيرا شكوكا إضافية على مدى جدوى نظرية طفرة الخلية الجسدية SMT في تفسير التسرطن تفسيراً متسقاً. ومن خلال سلسلة الإكزوم Exome، وتحليل انحرافات الكروموسوم Chromosome aberration analysis، وتنميط الصيغة الصبغية Ploidy profiling على عدة عينات مفصولة بعضها عن بعض مكانياً جمعت من سرطانات كلى أولية ومن انبثاثاتها، وحدد المؤلفون توقعات التعبير الجيني للتشخيص المطمئن والمُنذر لمناطق مختلفة من الورم نفسه. وبالروعة نفسها، كشف المؤلفون أيضاً عن وجود عدم تجانس شاسع «في 26 إلى 30 عينة ورم من أربعة أورام تحوي أنماطاً من عدم الاتزان الأليلي Allelic-imbalance profiles وبعدهم تجانس تنميط الصيغة الصبغية في اثنين من أربعة أورام»⁽²⁵⁾.

مبتعدة عن هذا الموقف غير المستدام الذي اعتمدته نظرية طفرة الخلية الجسدية SMT، تقترح نظرية حقل تنظيم الأنسجة TOFT بدلا من ذلك فإن السرطانات هي أمراض ذات صلة بالأنسجة. أي أنها نتيجة لتغيرات في الاتصالات بين الخلايا والأنسجة التي تؤثر في بنية الأنسجة، على سبيل المثال: تخلق الأنسجة

جينات السرطان

وتخلق الأعضاء. وهذه التغيرات هي السبب في بنية الأنسجة الشاذة الملاحظة في الأورام، وهذا بدوره يدفع بالخلايا في الأورام للتعبير عن حالتها المبدئية، وهما التكاثر والحركة. وبشكل أكثر صراحة، «تقترح نظرية حقل تنظيم الأنسجة TOFT أن العوامل المسرطنة تولد اضطرابا في التفاعلات المتبادلة بين الخلايا والتي تحافظ على تنظيم الأنسجة، وإصلاح الأنسجة والتوازن الداخلي Homeostasis»⁽²⁶⁾. لذا فإن ما يحدث داخل أي خلية فردية في الورم هو نتيجة لتلك الاتصالات المتغيرة داخل الأنسجة وفيما بينها. وعلى الرغم من أن اعتراف نظرية حقل تنظيم الأنسجة TOFT أن الطفرات قد تتولد في جميع مراحل عملية تخلق السرطان، إلا أنها تبدو غير ذات صلة بتخلق السرطان وتقدمه⁽²⁷⁾.

تقاطع السرطان والبيولوجيا

قبل عدة عقود، صاغ عالم الوراثة الشهير ثيودوسيوس دوبشانسكي Theodosius Dobzhansky حكمة مأثورة قوية جدا: «لا شيء في علم الأحياء منطقي إلا في ضوء التطور»⁽²⁸⁾. والسرطان، باعتباره ظاهرة بيولوجية، ليس استثناء من هذه القاعدة. إن تاريخ نظرية طفرة الخلية الجسدية SMT، ونظرية حقل تنظيم الأنسجة TOFT، يؤهلهما للنظر فيهما ضمن سياق البيولوجيا ككل. فبينما صيغت نظرية حقل تنظيم الأنسجة TOFT فقط قبل ما يزيد قليلا على عقد من الزمن، إلا أنه قد انقضى وقت كاف بالنسبة إلى أتباع نظرية طفرة الخلية الجسدية SMT ليتمكنهم من بيان صحتها إما على أسس تفسيرية - أكثر أهمية - بفعل تأثيرها الإكلينيكي. ففي النهاية، يُقيّم نجاح نظرية على أساس قدرتها على حل التناقضات، وتوليد المعرفة في المجالات غير المستكشفة، وتقديم فوائد عملية - في هذه الحالة - وعلاجات سرطان فعالة.

باتباع تقاليد النظرية العضوية لعلماء البيولوجيا التطورية في النصف الأول من القرن العشرين، أجرينا تجارب تهدف إلى النظر فيما إذا كان هدف المواد المسرطنة يتواجد في الأنسجة الظهارية أو في السدى Stroma (النسيج الضام) من الغدة الثديية. وباستخدام إستراتيجية تجريبية محايدة فيما يختص بالنظريتين، لاحظنا أن إعادة تركيب أنسجة السدى المتعرضة لمادة مسرطنة - وذات خلايا ظهارية غير مُتعرضة

للمادة المسرطنة - أسفرت عن نشوء أورام⁽²⁹⁾. أما المزيج العكسي فلم يسفر عن نشوء أورام. وتشير هذه الملاحظة إلى أن السدى، بدلا من الخلايا الفردية في الظهارة، كان هدف المواد المسرطنة. وملتابعة ذلك، باستخدام مقارنة تجريبية مُكمّلة لذلك، اخترنا إمكان «تطبيع» Normalization (أي عكس) النمط الظاهري للورم في خلايا غدة ثديية في الفئران من خلال حقن هذه الخلايا السرطانية في فئران من أعمار مختلفة، ولاحظنا أن تلك الخلايا السرطانية في الفئران البالغة ولدت القنوات الثديية سليمة النمط الظاهري⁽³⁰⁾. هذه النتائج تتوافق مع توقعات نظرية حقل تنظيم الأنسجة TOFT، وتتحدى توقعات نظرية طفرة الخلية الجسدية SMT. ويدعم تطبيع النمط الظاهري للأورام من قبل كم من الأدبيات المنشورة خلال العقود الأربعة الماضية، والتي تأكدت الآن وعُزّزت من خلال استخدام الأدوات التي تسمح لنا بشكل لا لبس فيه بتعرف الخلايا الطبيعية التي كانت من قبل خلايا سرطانية⁽³¹⁾.

العلم والمجتمع ولغز السرطان

تاريخيا، أصبح من الواضح أن تخصيص الموارد (منح الأموال) كان له تأثير كبير في بحث المواضيع وإلى أي مدى. الحرب على السرطان ربما هي أفضل مثال على هذا الاتجاه في الطب الحيوي. فبعد عقود من اتخاذ القرار السياسي للاستثمار في مجال البحث القائم على الخلية وتحت الخلوي، من المعترف به الآن على نطاق واسع أن العائد على هذا الاستثمار لم يُحقّق التوقعات⁽³²⁾. وعلى الرغم من هذا الفشل، تعلمنا الكثير حول الظواهر الخلوية والتحت خلوية. ومن ثم حان الوقت لإعادة تقييم ما يستحق الاستثمارات المستقبلية والدعم من السلطات السياسية والصحة العامة والجمهور بوجه عام. إن التوقعات من مقارنة ذات صلة بالتطور في أبحاث السرطان تبدو الآن توقعات أكثر واقعية.

ملاحظة أخيرة

سؤال كثيرا ما يطرح علينا بعد إلقاء ندوة أو تبادل علمي غير رسمي يصاغ تقريبا على النحو التالي: «هل تريد القول إن الآلاف من المقالات والمراجعات التي كانت لعقود تُعنون بعبارة «من المسلم به عموما أن السرطان تسببه طفرات

جينات السرطان

جسدية»، أو عبارات شبيهة بهذا المضمون، لا أساس لها؟». إن بحثنا الببليوغرافي والعمل التجريبي الذي أجريناه في مختبراتنا على مدى العقود الأربعة الماضية أدى بنا إلى استنتاج ذلك تماما. الآن يأتي دور عملية تحويل النموذج القياسي البطيء من نموذج فوضوي في عقول زملائنا ومؤسسات التمويل، والشعب (الأبرياء المتفرجين) الذي اعتنقوا، من دون تمحيص، المقدمات المنطقية لدعم وإجراء أبحاث على السرطان تتعارض أساسا مع مبادئ ذات صلة بالتطور. في هذا الفصل ساهمنا في تحدي منطق دعم المفاهيم الحتمية الأصلية والخطئة، والتي قامت عليها سياسات الأبحاث والبرامج التجريبية في النصف الأول من القرن الماضي.

وعلى الجانب الإيجابي، فمن الواضح الآن أن البانوراما آخذة في التغير، سواء في أبحاث السرطان أو بيولوجيا الظواهر المعقدة⁽³³⁾. أولا، إن إدراك علماء الأحياء الجزيئية أن هذه الظواهر لا يمكن استكشافها بطريقة مجدية من خلال دراسة جين واحد في كل مرة أسفر عن دخول أعداد كبيرة من علماء الرياضيات الحيوية في مختلف مجالات أبحاث الطب الحيوي. وقد حُفِّز هذا الاهتمام من قبل تقنيات «الأوميئات» «OMICS» الجديدة، بهدف إنتاج «صورة فورية» للحمض النووي الرسول messenger RNA، وأنماط التعبير عن البروتين في الخلايا، ما أدى إلى ولادة جديدة لبيولوجيا النظم Systems biology - تخصص يضرب بجذوره في مدرسة فيينا التي وضعها برتالانفي Bertalanffy وفايس⁽³⁴⁾ Weiss. وعلى العكس من المحتوى النظري لبيولوجيا النظم الأصلية، فإن معظم ممارسي المنهج المُحدث يتبنون مبادئ عملية وسببية من أسفل إلى أعلى⁽³⁵⁾. لكن هناك آخرين يبحثون عن إطار نظري يأخذ بعين الاعتبار النظرية العضوية، وكلا من السببية من أسفل إلى أعلى ومن الأعلى إلى أسفل⁽³⁶⁾. ثانيا، إن التخصصات الجديدة لهندسة الأنسجة والأبحاث الحيوية، تهدف إلى إنتاج أنسجة للزراعة [الأعضاء] Transplantation، وقد أعادت إحياء الفيزياء الحيوية والميكانيكا الحيوية لدراسة الشكل (التخلق الشكلي Morphogenesis) في النمو والسرطان⁽³⁷⁾.

ثالثا، لقد كشف الفلاسفة وعلماء الأحياء النظرية المشكلات التي لا يمكن التغلب عليها والمطروحة من قبل الاستعارات المجازية التي تعزو وجود محتوى من المعلومات في الجينات من جهة، والقدرة على برمجة الكائن الحي وفقا للجينوم

من جهة أخرى⁽³⁸⁾. لذا، فإنه من الواضح الآن أن استكشاف وجهات نظر بديلة، وعودة ظهور فلسفة البزوغ emergentism يعلنان عن تغيير مُرحَّب به في الأبحاث في البيولوجيا عموماً، وفي السرطان خصوصاً⁽³⁹⁾. إننا نجادل بأن استعارة المعلومات المجازية ينبغي الاستعاضة عنها بنظرية تركز بقوة على الرياضيات والفيزياء التي يمكن أن تنتج ملاحظة جديدة لفهم ولتقدير بيولوجيا التنظيم تقديراً كمياً⁽⁴⁰⁾. باختصار، هذا يعني صياغة نظرية للكائنات الحية.

إننا نكرس هذا الفصل لذكرى المُبجل الدكتور موري آر. بليز Dr Murray R. Blair - (1928-2010)، العميد السابق لكلية ساكلر للدراسات العليا Sackler Graduate School في كلية الطب بجامعة تافتس Tufts University في الفترة 1980 - 1982، والذي كان مُفكراً مثيراً للاعجاب، وقائداً مستنيراً، وصديقاً سخياً ومخلصاً.

البحث العقيم عن جينات للطب النفسي وعلم النفس

حان وقت إعادة تقييم النموذج
الإرشادي

جاي جوزيف Jay Joseph

وكارل رانتر Carl Ranter

٠٠

في طبعة يونيو 2009 أوردت مجلة
الجمعية الطبية الأمريكية American
Medical Association نتائج تحليل تلوي
Meta-analysis قام به نيل ريش Neil
Risch وزملاؤه. أظهر هؤلاء المراجعون أن
دراسة قام بها كازبي Caspi وزملاؤه في 2003 -
التي اعتقد الباحثون فيها أنهم قد وجدوا
التنوع الجيني Genetic variant المرتبط
بالاكتئاب، وذلك إضافة إلى الأحداث المجهدة
في الحياة - ولم تصمد أمام محاولات تكرار
نتائج مماثلة. وكان صدى الدراسة الأصلية

«ربما نكون المشكلة الحقيقية،
هي تلك «الأسس النظرية الهشة»
التي قدمتها النظريات الوراثية»

لكازبي قد تردد عبر مدى واسع في وسائل الإعلام على أنها اكتشاف وراثي رئيس في الطب النفسي⁽²⁾.

إلا أنه بالنسبة إلى المراقبين المنتقدين للأبحاث الوراثة في مجال الطب النفسي وعلم النفس - بما في ذلك أولئك الذين كانوا قد أشاروا إلى عدة مشكلات واضحة في دراسة كازبي وزملائه - فإن الفشل في تكرار هذه النتائج لم يكن مفاجئاً على الإطلاق⁽³⁾. فقد عانت هذه الدراسة المصير نفسه للادعاءات الأخرى القائلة بالعثور على جينات للأمراض النفسية على مدى الأربعين سنة الماضية، مثل الادعاءات التي ذاع صيتها كثيراً قبل جيل، ولكن في وقت لاحق لم يتمكن من تكرار نتائجها بخصوص الاضطراب ثنائي القطب والفصام⁽⁴⁾. من الواضح شيوع نوع من الخطأ المنهجي في هذه النتائج الذي يتضح فيما بعد أن لا أساس لها.

سابقاً في العام 2008، قالت مجموعة من أبرز باحثي الوراثة النفسية معترفة: «ليس سرا أن مجالنا نشر الآلاف من الدراسات لجينات مرشحة لدراسات الترابط ولكن عدداً قليلاً منها كان بالإمكان تكرار نتائجها»⁽⁵⁾. في العام نفسه، لم يتمكن عالم الوراثة السلوكية روبرت بلومين Robert Plomin وزملاؤه من الاستشهاد بأي نتائج جينية مُسببة للشخصية أو معيارية لقياس الذكاء IQ (القدرة المعرفية)⁽⁶⁾. وفي العام 2009 كتب زوج من الباحثين في علم الوراثة الجزيئي أن مجال عملهم «لم يفلت بوضوح من معضلة عدم تكرار النتائج المماثلة التي لا تزال تعانيها وراثية الأنماط الظاهرية البشرية المعقدة»⁽⁷⁾. أما مؤلفوا مقال نشر في العام 2010 حول القدرة المعرفية Cognitive ability وعلم الوراثة فقد أشاروا إلى أنه «من الصعب تسمية حتى موقع وراثي Locus واحد مقترن بشكل موثوق فيه مع المدى العادي من الذكاء في الشباب البالغين الأصحاء»⁽⁸⁾. بحلول العام 2012 بقي الوضع على ما هو عليه⁽⁹⁾. واستنتج ريش وزملاؤه أن «عدداً قليلاً من دراسات الجينات المرشحة لوجود ترابط بالاضطرابات النفسية قد صمدت أمام اختبار تكرار النتائج». وخلصوا إلى ما هو أبعد من ذلك:

على الرغم من التقدم في تحديد الجين الخطر بالنسبة إلى العديد من الأمراض المعقدة، فقد أثبتت بعض الاضطرابات مقاومتها لأي اكتشاف راسخ لجينات للأمراض النفسية. إن بطء وتيرة التقدم في مجال الطب النفسي والعلوم

البحث العقيم عن جينات للطب النفسي وعلم النفس

السلوكية Behavioral sciences يعكس جزئيا نظاما تصنيفيا لايزال يتطور، وعدم وجود أعراض واصمة Pathognomonic تشخيصية صالحة، وعدم وجود مسارات مَرَضِيَّة واضحة المعالم. وعلى الرغم من أن هذه الاضطرابات قد افترض منذ فترة طويلة أنها تنتج عن مزيج من القابلية الوراثية Genetic vulnerability والتعرض البيئي، إلا أنه لا يوجد أي دليل مباشر من أي مثال محدد⁽¹⁰⁾.

وهكذا فإن مجالات علم الوراثة السلوكي وعلم الوراثة النفسي تقترب بسرعة من مرحلة أزمة وإعادة تقييم. على حد تعبير مجموعة رائدة من باحثي علم وراثية الأمراض النفسية، الذين كتبوا في العام 2012 حول فشل العقود الطويلة في الكشف عن أي الجينات تسبب مرض الفصام (الاضطراب النفسي الأكثر دراسة)، وهذه النتائج السلبية «تقترح... أن كثيرا من الأفكار التقليدية حول الأساس الجيني للفصام قد تكون غير صحيحة»⁽¹¹⁾.

هناك تفسيران عامان للفشل المستمر في اكتشاف الجينات في الطب النفسي وعلم النفس. الأول، والذي يُفضله باحثو علم الوراثة ومؤيدوهم، هو أن هناك جينات «للاضطرابات المعقدة» (على الرغم من أن تأثير كل جين قد يكون صغير الحجم) وسوف تُكتشف متى ما حَسَّن الباحثون أساليبهم وزادوا أحجام عيناتهم. التفسير الثاني، ونادرا ما يؤخذ بعين الاعتبار في أعمال التيار العام، أنه لا توجد جينات للاضطرابات النفسية والتنوع الطبيعي في الصفات النفسية. التفسير الأخير يتفق مع موقف ليثام Latham وويلسون Wilson من أنه، بصرف النظر عن بعض الاستثناءات القليلة، «فقد تم تفنيد الاستعدادات الوراثي genetic predispositions كعوامل مهمة في انتشار [معظم] الأمراض الشائعة»، وأن «قلة من الجينات المُسَبِّبة للمرض هي بلا شك اكتشافات علمية هائلة الأهمية»⁽¹²⁾.

وعلى مدى العقدين الماضيين، امتلأت كل من الأدبيات الجماهيرية والعلمية بمناقشات حول كيف ستؤدي المناهج المطورة في أبحاث الوراثة الجزيئية إلى اكتشافات جينية. وعلى الرغم من أننا يمكن أن نستبعد مثل هذه الاحتمالات، فإن هدفنا هنا هو اقتراح أن الفهم الخاطئ لدراسات القرابة السابقة في الأسر والتوائم والأبناء المتبنين قاد المجتمع العلمي إلى استنتاج سابق لأوانه من أن جينات الاضطرابات النفسية وتنوعات الصفات السيكلوجية يجب أن تكون موجودة.

في السنوات القليلة الماضية اعتمد باحثو الوراثة الجزيئية موقف «قابلية التوريث المفقودة» Missing heritability كتفسير لفشلهم في اكتشاف الجينات⁽¹³⁾. وقد طُوّر تفسير قابلية التوريث المفقودة للنتائج السلبية ضمن سياق الفشل المستمر للكشف عن معظم الجينات المُفترض كمونها وراء الاضطرابات الطبية الشائعة وتقريبا جميع الجينات المُفترض كمونها وراء الاضطرابات النفسية والتنويع في الصفات النفسية. في العام 2008، ذكر فرانسيس كولينز Francis Collins - المدير الحالي للمعاهد الوطنية للصحة National Institutes of Health في الولايات المتحدة الأمريكية والمدير السابق للمركز الوطني لأبحاث الجينوم البشري National Center for Human Genome Research - أن قابلية التوريث المفقودة «هو الموضوع الكبير في علم وراثة الأمراض الشائعة في الوقت الحالي»⁽¹⁴⁾. وقد نَمى الموضوع أكثر في أعقاب ذلك.

إن قابلية التوريث «مفقودة»، وفقا لمجموعة من الباحثين البارزين، وذلك لأن دراسات الارتباط عبر الجينوم ككل قد «فُتِرت جزءا صغيرا نسبيا من قابلية توريث معظم الصفات المعقدة، والتنويعات [الجينية] المُتعرّفة خلال هذه الدراسات ليس لها إلا آثار بسيطة»⁽¹⁶⁾. وفي العام 2009 نشرت مجموعة بارزة من الباحثين (بما في ذلك فرانسيس كولينز) برئاسة تيري مانوليو Teri Manolio، مديرة مكتب جينوم السكان Office of Population Genomics في الولايات المتحدة الأمريكية، مقالا في مجلة نيتشر Nature تحت عنوان «العثور على قابلية التوريث المفقودة». Finding the Missing Heritability⁽¹⁷⁾ ومنذ ذلك الحين خدمت هذه المقالة كنقطة مرجعية لعلم الوراثة الجزيئي والباحثين، بما في ذلك العاملين في مجال الطب النفسي وعلم النفس، والذين حاولوا تقبّل عقود من النتائج السلبية. اعترفت مانوليو وزملاؤها أنه ليس هناك إلا عدد قليل من التنويعات الجينية التي تم اكتشافها في الحالات الطبية غير النفسية، وأشاروا إلى «عدم وجود تنويعات مُكتشفة حتى الآن لبعض الحالات العصبية والنفسية». ولم يكن لديهم أي شك في أن مشكلة قابلية التوريث المفقودة، في مقابل عدم وجود قابلية للتوريث، لأن «نسبة كبيرة من الفروق الفردية في

البحث العقيم عن جينات للطب النفسي وعلم النفس

قابلية الإصابة بالمرض من المعروف أنها تعود إلى عوامل وراثية». إن مانوليو وزملاؤها ينظرون إلى قابلية التوريث المفقودة كما لو كانت «المادة المعتمدة» Dark matter للارتباطات عبر الجينوم ككل بمعنى أن الفرد متأكد من وجودها، ويمكنه رصد تأثيرها، ولكن ببساطة لا يمكنه رؤيتها (بعد)⁽¹⁸⁾.

والسبب في أن العلماء على يقين من أن هناك جينات «مفقودة» وينتظرون اكتشافها، هو اعتقادهم أن الدراسات السابقة على الأسر والتوائم قد قدمت دليلاً قاطعاً على أن العوامل الوراثية تؤدي دوراً رئيسياً. ولكن، حتى لو اكتشف الباحثون في نهاية الأمر جينات محددة تؤدي دوراً في الذكاء أو الشخصية، أو أن تجعل البعض مهينين لتطوير اضطرابات نفسية، فإن المجتمع لا يزال بإمكانه اختيار تركيز الانتباه على تخفيف الترتيبات الأسرية والاجتماعية والسياسية غير الصحية نفسياً والتي تعوق النمو البشري والتعلم وتسهم في المشكلات العاطفية والاضطرابات النفسية. إن الأفكار الوراثية - الحتمية تصرف اهتمام المجتمع عن هذه الظروف البيئية وتحول اللوم إلى عقول الأفراد وأجسامهم. حتى في حالة الاضطرابات الطبية مثل السكري من النوع 2، حيث يكون الفقر وسوء التغذية من الأسباب المعروفة، إلا أن أنصار الحتمية الوراثية يواصلون الضغط على دولارات الأبحاث لتوجيهها نحو الأبحاث الجينية، بدلاً من تحسين الظروف الاجتماعية والصحية⁽¹⁹⁾.

تُعرف دراسات القرابة في الأسر والتوائم والأبناء المتبنين جمعاً باسم «الأبحاث الجينية الكمية» Quantitative genetic research. وعلى الرغم من أن دراسات الأسر تشكل خطوة أولى ضرورية، إلا أنها تعتبر على نطاق واسع غير قادرة على فصل الأدوار المحتملة للعوامل الوراثية والبيئية. لما كان أفراد العائلة يشتركون في بيئة مشتركة وكذلك جينات مشتركة - فالكشف أن الصفات «تجري في الأسرة» يمكن تفسيرها على أساس وراثي أو بيئي. فكما يُقرّ بلومين وزملاؤه، فإن «كثيراً من السلوك «يجري في الأسر»، لكن التشابه الأسري يمكن أن يكون إما بسبب الطبيعة Nature أو التنشئة Nurture⁽²⁰⁾. «وخلصوا - بشكل صحيح في رأينا - إلى أن «دراسات الأسرة في حد ذاتها لا يمكنها فصل التأثيرات الجينية عن البيئية»⁽²¹⁾.

دراسات التوائم

إن دراسات التوائم ودراسات التبني - التي تُجرى منذ عشرينيات القرن العشرين - تشكل النتائج الوراثة الكمية الرئيسية التي تُذكر في دعم الوراثة. وسوف نتطرق إلى بعض مشكلات أبحاث التبني في وقت لاحق، ولكننا سنركز الآن على دراسات التوائم، والتي توفر الدليل الأكثر استشهادا به في معظم الأحيان لدعم أهمية التأثيرات الجينية في الاضطرابات النفسية والتنوع في الصفات التي تتوزع «توزيعا طبيعيا» Normal distribution مثل الذكاء (مقياس IQ) والشخصية. هناك نوعان رئيسيان من الدراسات البحثية على التوائم: دراسات التوائم الذين تربوا معا ودراسات التوائم الذين تربوا على حدة.

توائم تربوا معا. تقارن دراسات التوائم الذين تربوا معا - التي تستخدم تقنية «منهج التوائم» - تشابه صفات التوائم أحادي الزيجوت Monozygotic (اختصارا التوائم MZ) الذين تربوا معا في مقابل أزواج التوائم الذين تربوا معا ومن الجنس نفسه ولكنهم ثنائي الزيجوت Dizygotic (اختصارا التوائم DZ). إذا كان زوجا التوائم MZ يشبه منهما الآخر أكثر من زوجي التوائم DZ (على أساس الارتباط أو معدلات التوافق) فيخلص باحثو التوائم إلى أن للصفة «موضع الدراسة» عنصر وراثي، ومن ثم يستمرون بعد ذلك في حساب تقديرات قابلية التوريث بناء على حجم الفرق. ويصلون إلى هذا الاستنتاج على أساس عدة افتراضات نظرية حول التوائم، الأكثر أهمية وإثارة للجدل منها هو افتراض أن أزواج التوائم MZ والتوائم DZ من الجنس نفسه يخبران بيئات متساوية تقريبا. ويعرف هذا باسم «فرضية البيئة المتساوية» Equal-Environment Assumption (اختصارا الفرضية EEA). ويبدو هذا المنطق بسيطا، لأن أزواج التوائم MZ تشترك في تشابه وراثي بنسبة مائة في المائة، في حين تتقاسم أزواج التوائم DZ خمسين في المائة فقط من جيناتها في المتوسط.

لكن، هناك عيب فادح في هذا المنطق: من الواضح أن فرضية البيئة المتساوية في منهج التوائم فرضية غير صحيحة، لأن معظم الأبحاث في هذا المجال تجد أن أزواج التوائم MZ تخبر بيئات أكثر تماثلا بكثير من التوائم DZ⁽²²⁾. وإضافة إلى ذلك، لأنهم أكثر تشابها وراثيا، فإن أزواج التوائم MZ يشبه بعضها بعضا

تشريحيا أكثر من أزواج التوائم DZ، وهذا سوف يستثير - بوضوح - معاملة أكثر تشابها من البيئة الاجتماعية⁽²³⁾. ولذلك، فإن تفسيراً معقولاً لنتائج منهج التوائم قد يكون أنه يمكن تفسير الشبه الأكبر في الصفات النفسية لأزواج التوائم MZ في مقابل التوائم DZ - أي النتيجة التي توصلت لها أغلب أبحاث التوائم - تفسيراً كاملاً على أساس عوامل فوق جينية ذات صلة بالتشابه الأكبر في البيئة والمعاملة التي يتلقاها أزواج التوائم MZ. من وجهة نظر تنفيذ العوامل البيئية، إن منهج التوائم يعاني بالضبط المشكلة نفسها التي تواجه دراسات الأسرة، لأن مجموعات المقارنة في كلا النوعين من الدراسات تخبر بيئات مختلفة كثيراً. إضافة إلى ذلك، دعت نتائج الأبحاث الجديدة إلى التشكيك في عدة افتراضات طال الاعتقاد بها في علم الوراثة، والتي تثير مزيداً من التساؤلات حول صحة أبحاث التوائم⁽²⁴⁾.

ومن المثير للاهتمام، أن معظم باحثي التوائم المعاصرين يُقرون أن البيئات التي يغيرها أزواج التوائم MZ هي أكثر تشابهاً من تلك التي يعيشها التوائم DZ⁽²⁵⁾. لكن، على أساس حجتين من الحجج الرئيسية، يستمرون في الاعتقاد بصحة فرضية البيئة المتساوية وأن منهج التوائم يقيس بشكل موثوق به التأثيرات الوراثية.

الحجة الأولى هي أنه على الرغم من اختلاف بيئات التوائم MZ والتوائم DZ، إلا أنه يجب بيان اختلاف هذه البيئات في جوانب ذات صلة بالصفة موضع السؤال⁽²⁶⁾. وإضافة إلى ذلك، فإن باحثي التوائم في كثير من الأحيان يشيرون ضمناً أو صراحة إلى أنه يجب على منتقدي منهج التوائم تحمل عبء إثبات أن هذه البيئات المعترف باختلافها تختلف من حيث السمة موضع السؤال⁽²⁷⁾.

أما الحجة الثانية التي يقدمها باحثو التوائم دفاعاً عن فرضية البيئة المتساوية ومنهج التوائم فهي أن أزواج التوائم MZ تميل إلى «خلق» أو «تحقيق» بيئات أكثر تشابهاً لأنفسها بحكم تشابه سلوكها الأكبر المدفوع بالوراثة⁽²⁸⁾. على سبيل المثال، وفقاً لإحدى مجموعات باحثي علم الوراثة السلوكي، على الرغم من التوائم MZ «ربما كانوا يعاملون بالمثل أكثر» من التوائم DZS، «إلا أن هذا هو نتيجة لتشابههم الوراثي في السلوك (والتي يترتب عليها ردود الوالدين وغيرهما) وليس بسبب مثل هذا التشابه»⁽²⁹⁾. وفي العام 2009 كتب عالما الوراثة السلوكية سيغال

Segal وجونسون Johnson: «من المهم أن نلاحظ أنه إذا ما كانت التوائم MZ تُعامل بشكل أكثر تشابهاً من التوائم DZ، فإن ذلك على الأرجح مرتبط بالتشابه السلوكي القائم على أساس وراثي»⁽³⁰⁾.

فيما يتعلق بالحجة الأولى، فإن أنصار نظرية علمية أو تقنية ما، وليس ناقدتهم، هم من يتحملون عبء إثبات أن هذه النظرية أو التقنية صحيحة⁽³¹⁾. على الرغم من أن باحثي التوائم قد أجروا سلسلة من الاختبارات على فرضية البيئة المتساوية، لم تقم هذه الدراسات بأي شيء يذكر لدعم صحة منهج التوائم⁽³²⁾. ومن المفارقات، على الرغم من أن الباحثين الذين يختبرون فرضية البيئة المتساوية عادة ما يستنتجون أن النتائج التي توصلوا إليها تدعم فرضية البيئة المتساوية، إلا أن معظمهم يجد أن أزواج التوائم MZ يخبرون بيئات أكثر تشابهاً مما يفعل أزواج التوائم DZ. إن ما يعجزون عن فهمه هو أن البيئات المختلفة التي تلقاها ومن دون قيد أو شرط تُبطل التفسيرات الجينية في دراسات الأسر تُبطل أيضاً التفسيرات الوراثة لبيانات منهج التوائم.

لقد رأينا أن الحجة الثانية التي يقدمها باحثو التوائم الحديثون دفاعاً عن منهج التوائم هو أن بيئات أزواج التوائم MZ هي أكثر تشابهاً من بيئات أزواج التوائم DZ تلك، بسبب «خلق» التوائم MZS بيئة أكثر تشابهاً نتيجة تشابههم الجيني الأكبر. لكن الباحثين الذين يطرحون حجة «التوائم تخلق بيئتها الخاص بها» إنما يستخدمون المنطق (الاستدلال) الدائري Circular reasoning لأنهم يفترضون الشيء ذاته الذي يحتاج إلى إثبات. وفقاً لقاموس بينغوين لعلم النفس، إن المنطق الدائري هو «المنطق الفارغ الذي يعتمد الاستنتاج على الافتراض الذي صحته تعتمد على الاستنتاج»⁽³³⁾. وقد استخدم باحثو التوائم منطقاً فارغاً من هذا النوع منذ خمسينيات القرن العشرين للتحقق من صحة منهج التوائم. أنهم يفترضون دائرياً أن التشابه السلوكي في التوائم هو بفعل الوراثة كي يستنتجوا أن التشابه السلوكي في التوائم هو بسبب الوراثة⁽³⁴⁾. وهكذا، فإن السؤال الوحيد المهم في تحديد صلاحية فرضية البيئة المتساوية ومنهج التوائم هو ما إذا كانت - وليس لماذا - أزواج التوائم MZ تخبر بيئات أكثر تشابهاً من تلك التي يعيش فيها التوائم DZ⁽³⁵⁾.

البحث العقيم عن جينات للطب النفسي وعلم النفس

مدفونا ضمن أدبيات أبحاث التوائم حول الفصام، والذي كثيرا ما يستشهد به لدعم الأساس الجيني لهذه الحالة، هو اكتشاف أن نسبة التوافق الجمعي للتوائم DZ من الجنس نفسه هي أكثر بضعف أو ثلاثة أضعاف أزواج التوائم DZ مختلفي الجنس (11.3 في المائة مقابل 4.7 في المائة)⁽³⁶⁾. لأن العلاقة الوراثية في التوائم DZ من الجنس نفسه هي نفسها في التوائم DZ مختلفة الجنس، ولأن معدلات الفصام بين الذكور والإناث متساوية تقريبا، من وجهة نظر وراثية يجب ألا نجد فرقا كبيرا بين هذه المعدلات الجمعية⁽³⁷⁾. إضافة إلى ذلك، نسبة معدل التوافق الجمعي للفصام في التوائم DZ هي تقريبا ضعف ما هو في الأشقاء العاديين (غير التوائم)، على الرغم من حقيقة أن العلاقة الوراثية بين التوائم DZ وأزواج الإخوة العاديين هي نفسها. تتفق هذه النتائج مع التفسيرات فوق الجينية لأسباب الفصام، لما كانت الأزواج التي تشترك في الدرجة نفسها من القرابة الوراثية، ولكن تتعرض لبيئات أكثر شبها ببعضها ببعض ولروابط عاطفية أشد، هي دائما أكثر توافقا مع الفصام من الأزواج الذين يتعرضون لبيئات أقل شبها ببعضها ببعض ولروابط عاطفية أضعف. وتوفر هذه النتائج دليلا إضافيا على أنه - كما رأينا في دراسات الأسر - منهج التوأم غير قادر على فصل الأسباب الوراثية والبيئية المحتملة في الفصام والاضطرابات النفسية الأخرى⁽³⁹⁾.

ومن ثم هناك نوعان من الاستنتاجات الرئيسية التي قد نتوصل لها على أساس بيانات منهج التوأم⁽⁴⁰⁾:

1. استنتاج باحثي التوائم المعاصرين: إن التشابه الأكبر بين أزواج التوائم MZ مقارنة بالتوائم DZ من الجنس نفسه يقدم أدلة قوية على أن جزءا لا بأس به من التباين للاضطرابات النفسية والصفات النفسية في مجموع السكان يمكن إرجاعه إلى عوامل وراثية.

2. استنتاج ناقد منهج التوأم: إن منهج التوأم هو أداة خاطئة لتقييم دور الوراثة، نظرا لاحتمال أن التوائم MZ مقارنة بالتوائم DZ من الجنس نفسه تقيس العوامل البيئية بدلا من التأثيرات الوراثية. لذلك، كل التفسيرات السابقة لدعم الوراثة بناء على نتائج منهج التوأم من المحتمل أنها خاطئة.

نحن نجادل هنا بأن الأدلة المتاحة تدعم قبول الاستنتاج 2، ونحن نتفق مع ثلاثة أجيال من النقاد الذين كتبوا أن منهج التوأم ليس أكثر قدرة من منهج دراسة

الأسر على فك تشابك الأدوار المحتملة للطبيعة والتنشئة. ومثل القول الحكيم الذي قاله الكيميائي حائز جائزة نوبل فيلهلم أوستوالد Wilhelm Ostwald في محاضرة ألقاها على طلبته في أوائل القرن العشرين: «في المقالات العلمية ليس هناك إلا بضعة مقالات قليلة حيث لا عيب في المنطق والرياضيات المستخدمين فيها لكنها لا قيمة لها تماما، لأن الافتراضات والفرضيات التي يقوم عليها منطقها ورياضياتها لا تتوافق مع الواقع»⁽⁴¹⁾.

توائم تربوا على حدة. لأنه كانت لدى كثير من العلماء والمعلقين شكوك حول صحة منهج التوأم، فقد أشار البعض إلى دراسات التوائم الذين تربوا على حدة Twins reared apart (اختصارا الدراسات TRA)، مثل أبحاث مينيسوتا على التوائم الذين تربوا على حدة التي نشرها بوشار Bouchard وزملاؤه⁽⁴²⁾. تنظر هذه الأبحاث بالذات في الصفات النفسية مثل الذكاء (مقياس IQ) والشخصية. ومع ذلك، فقد بينَ عديد من المراجعين مشكلات في المنهجية التي يقوم عليها منطق هذه المشكلات⁽⁴³⁾. تشمل هذه المشكلات ما يلي:

- (1) من المشكوك فيه أن معظم التوائم MZ الذين تربوا على حدة - بصرف النظر عن أزواج التوائم (المشار إليهم اختصارا بالتوائم MZAs) - يمكن أن يصنفوا على أنهم قد «تربوا على حدة»، حيث إنه كان هناك تواصل كبير بين معظم الأزواج لسنوات عديدة.
- (2) في عديد من الدراسات كان هناك تحيز لمصلحة استقطاب أزواج التوائم MZA الذين يشبه بعضهم بعضا في الصفات السلوكية أكثر من أزواج التوائم MZA من جملة السكان عموما.
- (3) هناك جدل حول ما إذا كان «الذكاء» و«الشخصية» هي بنيات حقيقة وقابلة للقياس كمياً.
- (4) فشل باحثو مينيسوتا في نشر معلومات حول تاريخ حياة التوائم قيد الدراسة، ثم لم يسمحوا لمراجعين مستقلين بالوصول إلى البيانات الأصلية والمعلومات غير المنشورة الأخرى.
- (5) من المحتمل أنه كان هناك تحيز بحثي لمصلحة التفسيرات الوراثة للبيانات⁽⁴⁴⁾.

البحث العقيم عن جينات للطب النفسي وعلم النفس

ولعل المشكلة الأكثر أهمية هي الفشل الأصلي لباحثي دراسات التوائم الذين تربوا على حدة في السيطرة على عدة تأثيرات بيئية حرجة تقاسمتها أزواج التوائم MZA، بما في ذلك تلك الحالات النادرة للغاية لأزواج التوائم MZA الذين تربوا على حدة منذ وقت مبكر من الحياة، ونشأوا من دون معرفة أن لهم شقيقاً توأماً⁽⁴⁵⁾. وفي الدراسة التي تحتوي على أعلى نسبة من أزواج التوائم MZA من هذا النوع، وجد المؤلف أنه:

في جميع الأزواج الاثني عشر كانت هناك اختلافات ملحوظة فيما بين الزوج الواحد في ذلك الجزء من الشخصية الذي يحكم التفاعل النفسي الفوري والعلاقات الإنسانية العادية... تصرفات التوائم، على العموم، بشكل مختلف جداً، خصوصاً في درجة تعاونهم، وفي شكل تواصلهم ومدى حاجتهم إلى ذلك. وما يتوافق مع هذه الملاحظات، عبّرت التوائم - كقاعدة عامة - عن مواقف مختلفة جداً تجاه الحياة، وآراء متباينة جداً في الثقافة العامة والدين والمشكلات الاجتماعية. مجالات اهتمامهم، أيضاً، كانت مختلفة جداً... وأولئك التوائم الذين كان لديهم أطفال تعاملوا على وجه العموم بشكل مختلف مع الأطفال، وأفكارهم بخصوص تربيته، وآراؤهم في تنشئة - في الغالب كانت على طرفي نقيض. من حيث الشخصية، عرض التوائم اختلافات في طموحاتهم وفي استخدامهم للسلوك العدواني. عاطفياً، كان هناك اختلاف عميق فيما يتعلق بتمظهر ردود الفعل العاطفية العفوية أو في السيطرة على النوبات العاطفية. وقد عبّر عن الصفات المختلفة للشخصية في الاختلاف في الذوق وطريقة اللباس وأسلوب تصفيف الشعر واستخدام مستحضرات التجميل، ووضع لحية أو ارتداء نظارات⁽⁴⁶⁾.

إلا أن توصيفاً أصيلاً من هذا النوع لم يمنع مؤلفي عديد من الكتب من محاولة تعميم الأبحاث الوراثية، كما يتمثل في كتاب اللوح الأسود Balck Slate من تأليف ستيفن بينكر Steven Pinker وافترض التنشئة Nurture Assumption من تأليف جوديث هاريس Judith Harris، من ادعاء أن دراسات التوائم الذين تربوا على حدة والقصص الفردية الواردة في وسائل الإعلام «تشير إلى أن الجينات يمكن أن تتسبب في تشابه مدهش في الخصائص الشخصية، حتى في مواجهة اختلافات جوهرية في بيئات التربية»⁽⁴⁷⁾.

التأثيرات البيئية المشتركة حتى في أزواج التوائم MZA المفصولين تماما تشمل دائما السن والجنس والانتماء العرقي والمظهر الجسدي وبيئة ما قبل الولادة المشتركين، وعادة ما تشمل الطبقة الاجتماعية - الاقتصادية المشتركة والثقافة المشتركة. أزواج التوائم الذين تربوا على حدة (وكذلك الأفراد غير المرتبطين وراثيا ولكن ولدوا في الوقت نفسه) يخضعون إلى التأثيرات الاجتماعية والتاريخية للفوج الذي وُلِدَ معهم. وقد لاحظ عالم الوراثة السلوكية الباحث ريتشارد روز Richard Rose إنه «لو استغل الفرد تأثير الفوج عن طريق أخذ عينات [وراثيا] لأزواج لا علاقة لهم ببعض لكن يتطابقون في العمر، ولدوا على سبيل المثال على مدى فترة نصف قرن، فإن أوجه التشابه الملحوظة في الاهتمامات والعادات والمواقف قد تكون في الواقع مذهلة»⁽⁴⁸⁾.

وهكذا، لأسباب لا علاقة لها بالوراثة، ينبغي لنا أن نتوقع العثور على ارتباط أعلى بكثير في سلوك اللعب بألعاب الفيديو في الولايات المتحدة بين الصبيان البالغين 11 عاما من العمر من الطبقة المتوسطة من العرق القوقازي (الأبيض) Caucasian مما نتوقع أنه نجده بين أزواج منتقاة عشوائيا من مجموع السكان الذكور والإناث في المرحلة العمرية من 11 إلى 100 عام في الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁴⁹⁾. يوضح هذا المثال الافتراضي واحدة من المغالطات المركزية لدراسات التوائم الذين تربوا على حدة. (كان بوشار وزملاؤه من باحثي دراسات التوائم الذين تربوا على حدة الأوائل في معالجة قصور العمر والجنس، ولكن تعديلاتهم لمواجهة ذلك كانت غير كافية للتعامل مع هذه المشكلة)⁽⁵⁰⁾.

لذا، لأسباب بيئية بحتة، فإننا نتوقع أن أزواج التوائم MZA ستتطابق جيدا في الصفات النفسية والسلوكية بمعدلات أعلى من الصفر⁽⁵¹⁾. وهذا يعني أن مجموعة التحكم Control Group المناسبة لمقارنة ارتباطات التوائم MZA ستكون مجموعة تتألف من أزواج لا علاقة لها وراثيا من الغرباء تتم مطابقتهم بناء على التأثيرات البيئية التي تعرض لها أزواج التوائم MZA⁽⁵²⁾. لكن، معظم دراسات التوائم MZA السابقة استخدمت خطأ توائم MZS تربت معا كمجموعة تحكم⁽⁵³⁾. وهكذا نرى أنه مثل منهج التوائم، أن دراسات التوائم التي تربت معا تخضع لمجموعتها الخاصة من النقائص بفعل القصور البيئي والتحييزات الأخرى.

دراسات التبني

على الرغم من أن أبحاث التوأم كان يطلق عليها «حجر رشيد علم وراثية السلوك»، فإن دراسات التبني عمدت كذلك إلى تقييم دور التأثيرات الوراثية على مختلف الصفات والاضطرابات⁽⁵⁴⁾. بحثت دراسات التبني في الأفراد الذين يحصلون على الجينات من آبائهم الذين أنجبوهم ولكنهم تربوا في بيئة أسرية من أفراد لا يشتركون معهم بأي علاقة وراثية. تركز أبحاث التبني في الأصل على الذكاء (مقياس IQ) وتوسّع نطاقها ليشمل الشخصية والاضطرابات النفسية مثل الفصام ونقص الانتباه/ كفرط النشاط Attention deficit/hyperactivity disorder، والاضطراب ثنائي القطب Bipolar disorder. على وجه الخصوص، يُستشهد على نطاق واسع بالدراسات الأمريكية-الدنماركية للتبني على أنها أثبتت أن الفصام اضطراب وراثي⁽⁵⁵⁾. لكن، أشار عديد من المعلقين، إلى عدد من الأخطاء الحاسمة والتحيز في هذه الدراسات⁽⁵⁶⁾. في دراسات تيناري وزملائه Tienari and colleagues للفصام في فنلندا خلص الباحثون إلى أن كلا من الجينات وبيئة الأسرة تؤدي دوراً مهماً في التسبب في الاضطراب⁽⁵⁷⁾. مثل دراسات الأسر والتوائم، تعاني دراسات التبني مجموعتها الخاصة من النقائص بفعل القصور البيئي والتحيزات، مما يلقي ظلالاً من الشك على قدرتها على فصل التأثيرات المحتملة للطبيعة والتنشئة. ومن بين هذه التحيزات التأخر في الفصل (وما يرافقه من اضطراب التعلق Attachment disturbance)، وقيود النطاق، أي ما إذا كان المُتبنى وأفراد الأسرة يمثلون مجموع السكان الذي ينتمون له، وإعادة التكوين الانتقائي Selective replacement للمُتبنى⁽⁵⁸⁾.

نظر تيناري وزملاؤه في الأسر المتبنية للمتبنين الفنلنديين الذين شُخصت أمهاتهم البيولوجيات بمرض الفصام (المُتبنين المعياريين Index adoptees) والأسر المتبنية لمُتبنين من مجموعة التحكم الذين لم تُشخص أمهاتهم البيولوجيات بالمرض⁽⁵⁹⁾. على الرغم من أن 7 في المائة من المُتبنين المعياريين شُخصوا بإصابة بالذهان psychotic، مقارنة بنسبة 1 في المائة من المُتبنين في مجموعة التحكم (الذي يمكن أن يعزى إلى عوامل إعادة التوطين الانتقائي؛ انظر أدناه)، فإن تحليل تيناري وزملائه لعائلات المُتبنين المعياريين المُشخصين بالذهان يكشف عن أن 6 من 43 المُتبنين (14 في

المائة) الذين تربوا في «أسر مُتبنيّة مضطربة جدا» شُخصوا بالذهان. وفي تناقض صارخ، فإن أيا من الثمانية والأربعين من المُتبنيين المعياريين ممن نشأوا في «أسر متبنية سليمة أو مضطربة باعتدال» لم يُشخص بالذهان. وإضافة إلى ذلك، فإن تسع عشرة من 32 مُتبنيين (59 في المائة، مُتبني معياري ومن مجموعة التحكم معا) الذين نشأوا في أسرة فنلندية مُتبنية «شديدة الاضطراب» طوّروا خلا نفسيا رئيسيا (والذي تضمن «اضطرابات الشخصية» Character disorders، «متلازمة اضطراب الشخصية الحدي» Borderline syndrome، و«الذهان»)، في حين أن أيا من الخمس عشرة مُتبنيين الذين نشأوا في أسر مُتبنية فنلندية «سليمة» لم يُطور مثل هذا الخلل⁽⁶⁰⁾.

وإذا نظرنا من كتب في فرضية «عدم انتقائية إعادة التكوين» في دراسات التبني، فإن الأطباء النفسيين الباحثين في التبني ينبغي أن يفترضوا أن العوامل المتعلقة بعملية التبني لم تؤد بالمؤسسات إلى وضع مجموعات معينة من المُتبنيين في بيئات تُسهم في معدل أعلى من الاضطراب موضع السؤال. لكن، تشير الأدلة إلى أن دراسات الفصام في التبني تعاني القصور في إعادة التكوين بفعل عوامل بيئية، وذلك بفعل النظرة للعيوب الوراثية غير المرغوبة بها، كوجود تاريخ اضطرابات نفسية في العائلة البيولوجية كما كان الوضع في أوروبا في أوائل القرن العشرين وحتى منتصفه⁽⁶¹⁾.

على سبيل المثال، كان لفنلندا (مثل الدنمارك) تاريخ طويل من التشريعات المستوحاة من تحسين النسل Eugenics تهدف إلى الحد من تكاثر الأفراد «الملوثين وراثيا»⁽⁶²⁾. وأقامت الحكومة الفنلندية لجنة في العام 1926 لدراسة إمكان تعقيم الأفراد الذين ينظر إليهم على أنهم «متخلفين عقليا»، أو «مختلين عقليا» أو يعانون الصرع. في العام 1935 أقر البرلمان الفنلندي قانون التعقيم، والذي يسمح بالتعقيم الإجباري لتحسين النسل بتعقيم «البهلاء» و«الحمقى» و«المجانين»، والذي شمل المصابين بمرض الفصام والهوس الاكتئابي Manic depression. ولم يُلغ التعقيم الإجباري لتحسين النسل في فنلندا إلا في العام 1970. وقد درس تيناري وزملاؤه المُتبنيين الفنلنديين المولودين بين العامين 1927 و1979، وكانوا محدودين بعصر كان ينظر إلى الذرية البيولوجية للأفراد المُشخصين باضطرابات ذهانية على أنهم مُتبنون

البحث العقيم عن جينات للطب النفسي وعلم النفس

«ملوثيون». من الواضح، أن عددا قليلا من الآباء الفنلنديين المحتملين للتبني كان يريد تبني مثل هذا الطفل.

كما تم تحديد إعادة التكوين الانتقائي كعامل التباس في مجال أبحاث الذكاء (مقياس IQ) في التبني، لما كانت وكالات التبني تحاول في كثير من الأحيان مطابقة المُتبنيين والأسر المتبنية وفقا للوضع الاجتماعي والاقتصادي، إضافة إلى مطابقتهم على أساس الذكاء المفترض⁽⁶³⁾. لذا فعلى الرغم من أن دراسات التبني قادرة نظريا على فك تشابك التأثيرات الوراثية والبيئية، إلا أن معظم دراسات التبني المنشورة حتى الآن ابتليت بمشكلات منهجية وقصور بفعل عوامل بيئية محتملة. لكن، من الممكن تصميم دراسة تبني تصميمًا جيدًا يمكنها فصل العوامل الوراثية والبيئية، ووضع قضية الطبيعة/التنشئة على المحك. فيتعين على الباحثين الذين يجرون مثل هذه الدراسة كحد أدنى أن (1) يختاروا كمشاركين فقط أولئك المُتبنيين الذين وضعوا في منازلهم بالتبني عند أو بعد الولادة بفترة وجيزة. (2) تحديد فرضيات الدراسة والمنهج والتعاريف ومجموعات المقارنة المحددة التي سيتم استخدامها مقدما، ونشرها أو إيداعها في سجل أبحاث قبل الشروع في الدراسة. (3) القيام بمحاولة جادة لفهم مشكلات مثل إعادة التكوين الانتقائي وتقييد النطاق، وأن يكونوا مستعدين للامتناع عن الاستنتاج لمصلحة الوراثة إذا ما عُثر على مثل هذه المشكلات؛ (4) نشر - أو إيداع في سجل أبحاث - المعلومات الأصلية لتاريخ الحالة والبيانات المتعلقة بالمشاركين وإتاحة هذه المعلومات والبيانات للمراجعين المؤهلين لفحصها. (5) التأكد من أن جميع المقابلات والاختبارات والتشخيص، ودرجات التقييم تُنفذ بصورة مُعمّاة. (6) دراسة فقط تلك الصفات والاضطرابات التي قد تبينت مصداقيتها وصحتها من أبحاث سابقة⁽⁶⁴⁾.

استنتاجات حول النموذج الإرشادي للوراثة والحاجة إلى وجود البديل

لقد اقترحنا أن مجمل الأبحاث الجينية الكمية في الطب النفسي وعلم النفس ملوثة بفعل عوامل بيئية⁽⁶⁵⁾. إضافة إلى ذلك، فإن هذه الدراسات تحتوي كثير من المشكلات المنهجية الصارخة والتحيزات الأخرى. على الرغم من أن الأقارب في

هذه الدراسات يظهرون باستمرار صفات واضطرابات واضحة وفق أنماط تنبأت بها النظريات الوراثة، أيضا تطابق هذه الأنماط عادة التوقعات النظريات السببية اللاوراثية⁽⁶⁶⁾. ومن ثم من المحتمل أن دراسات الأسر والتوائم، والتبني لم تتمكن من فصل الأدوار المحتملة للتأثيرات الجينية والبيئية في الصفات والاضطرابات، وأن الباحثين الذين يجرون عادة هذا البحث قد قللوا إلى حد كبير من الدور المحتمل للقصور الناتج بفعل عوامل بيئية. وقد ترك الأمر للنقاد للتركيز على هذه المشكلات، ولكن أصواتهم قد ضاعت في الأدبيات الوفيرة المنتجة في العقود القليلة الماضية من قبل مؤلفين يدعون وجود تأثيرات وراثية كبيرة في هذه الصفات.

إننا ندعو علماء السلوك، وخاصة الباحثين في مجال الطب النفسي وعلم النفس، إلى تعليق تفسير «القابلية المفقودة» للنتائج السلبية من الوراثة الجزيئية والانطلاق في تقييم جاد لصحة دراسات التوائم والتبني. إذ خلص لاثام وويلسون إلى أن التفسير المعقول لعدم تحديد الجينات هو أن «دراسات قابلية التوريث في التوائم خاطئة ذاتيا أو أنها أساءت التفسير»، وبأن «المادة المعتمدة» لقابلية التوريث المفقودة «تصبح أثرا ناتجا عن التفسير المبالغ فيه لنتائج دراسات التوائم»⁽⁶⁷⁾.

في العام 1994 كتب علماء الوراثة السلوكية روبرت بلومين ومايكل أوين Michael Owen وبيتر ماكغفين Peter McGuffin في مجلة ساينس Science حول التنوع الجيني المرتبط بمرض ألزهايمر Alzheimer's disease وتابعوا قائلين: «إننا نتوقع العثور قريبا عن ارتباطات بمواقع وراثية كمية للصفة quantitative trait loci، أو جينات ذات تأثيرات مختلفة للأنماط الأخرى من السلوك البشري المعقد»⁽⁶⁸⁾. لكن، اتضح أن هذا التنبؤ تنبؤ خاطئ⁽⁶⁹⁾. بالطبع، ثلاثة من الباحثين الحائزين جائزة نوبل من ذوي التوجه الوراثي وزملائهم، اعترفوا - في مقالة «منتدى السياسات» في مجلة ساينس للعام 2010 بـ «عدم التقدم المحبط» في فهم علم وراثية الاضطرابات النفسية⁽⁷⁰⁾.

هناك مسألة أخيرة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار ألا وهي السياق الأوسع للأبحاث الوراثة في الاضطرابات النفسية. ويشمل هذا السياق، ليس فقط القضايا العلمية والاجتماعية التي تشكل الافتراضات التي توجه هذا العمل، ولكن أيضا العواقب العلمية والاجتماعية لهذا العمل. هذا البحث في سياق الأبحاث هو فرع من فروع

البحث العقيم عن جينات للطب النفسي وعلم النفس

فلسفة العلوم المعروف باسم «الدراسات الاجتماعية للعلوم». ويُعنى بذلك في جمعية الدراسات الاجتماعية للعلوم Society for Social Studies of Science والمجلات مثل الإستيمولوجيا الاجتماعية Social Epistemology والدراسات الاجتماعية للعلوم Social Studies of Science. يؤثر السياق الاجتماعي والفكري في نوعية أبحاث معينة (تماما كما يؤثر السياق الاجتماعي في مجمل السلوك). وهو أيضا وسيلة مهمة لتقييم معقولية وصحة الأبحاث.

إن البحث في الأسباب الوراثية المحتملة للاضطرابات النفسية هو بحث يصب في نظام من القضايا العلمية العليا. وتشمل هذه القضايا طبيعة النفس البشرية وعلاقتها بالآليات الكيميائية الحيوية. إذا كانت الجينات تسبب اضطرابات نفسية بطريقة محددة ما، إذن يجب أن تعمل من خلال آليات كيميائية حيوية. وهذا يثير السؤال الأعلى والأعم عما إذا كانت الاضطرابات النفسية تُسببها (أي تُختزل إلى) آليات كيميائية حيوية - أي كيف يمكن لآليات كيميائية حيوية التسبب بشعور شخص بأعراض معينة، على سبيل المثال الاكتئاب واضطرابات الأكل والسلوك المحفوف بالمخاطر أو الرهاب الاجتماعي Social phobia هذا سؤال حول الآليات الكيميائية الحيوية والاضطرابات النفسية يعتمد على السؤال الأكثر علوا وعمومية حول ما إذا كان علم النفس عموما يتحدد من خلال آليات كيميائية حيوية. إن البحث في هذين السؤالين السابقين سيدعم أو يضعف فرضية وراثية الاضطرابات النفسية. إذا أثبت البحث أن السيكلولوجية لا تُحدّد من قبل آليات كيميائية حيوية، إذن لا يمكن للجينات تحديد الاضطرابات النفسية⁽⁷¹⁾. وعلى العكس من ذلك، فإن البحث في المسألة الدنيا حول ما إذا كانت الجينات تسبب الاضطرابات النفسية سيدعم أو يضعف القضايا العليا. إن الباحثين ومؤلفي الكتب المدرسية المرموقة الذين يزعمون أن الجينات تؤدي دورا رئيسيا في التسبب في اضطرابات نفسية يساعدون على تعزيز النظريات العليا من أن هذه الاضطرابات لها أسباب كيميائية حيوية، وأن للجوانب النفسية أسبابا كيميائية حيوية.

على الرغم من أن تقصي هذه القضايا اللازمة هو خارج نطاق هذا الفصل، إلا أننا نوصي القراء بذلك من أجل فهم أفضل لمسألة الأسباب الوراثية للاضطرابات النفسية. ونحن نعتقد أن البحث في هذه القضايا سيدعم رفض النموذج الوراثي

للاضطرابات النفسية وسيولد أساسا لنموذج بديل يؤكد على دور التأثيرات العائلية والاجتماعية والثقافية، والسياسية⁽⁷²⁾.

في مقال نشر في العام 2000 بعنوان «القوانين الثلاثة لعلم الوراثة السلوكي وماذا تعني» Three Laws of Behavioral Genetics and What They Mean، استنتج عالم الوراثة السلوكية إريك توركمير Eric Turkheimer - وذلك بناء على أساس دراسات التوائم - أن «جميع الصفات السلوكية البشرية هي صفات قابلة للتوريث»⁽⁷³⁾. في ذلك الوقت، كان علماء علم الوراثة السلوكي والباحثون يعتقدون أن استكمال مشروع الجينوم البشري Human Genome Project سيؤدي بسرعة إلى اكتشافات جينية⁽⁷⁴⁾. كذلك اعتقد توركمير، الذي كتب قائلا إن «علماء الوراثة السلوكية يتوقعون تبرئتهم» من قبل اكتشاف الجينات المسببة للتغير السلوكي. من ناحية أخرى، كتب توركمير إن «منتقدي علم الوراثة السلوكي يتوقعون العكس، ويشيرون إلى الفشل في تكرار نتائج دراسات الارتباط بين الجينات والسلوك كدليل على الأسس النظرية الهشة التي ظلوا يشكون منها منذ فترة طويلة»⁽⁷⁵⁾. بعد مرور نحو اثني عشر عاما يبدو أن الناقدین في الواقع قد تمت تبرئتهم، وربما تكون المشكلة الحقيقية، كما بين توركمير هي تلك «الأسس النظرية الهشة» التي قدمتها النظريات الوراثة استنادا إلى دراسات الأسر والتوائم، والتبني.

تقييم الجينات كأسباب للأمراض البشرية في عالم متعدد الأسباب

كارول إف. كرانور
CARL F. CRANOR

عندما يعمل نظام المياه في منزل بشكل صحيح، يُداز صنبور، وينخفض ضغط المياه أقل من 25 رطلا، فتشتغل مضخة الضغط. عندما يرتفع الضغط في المضخة، فإنها تنطفئ عند 50 رطلا. وهكذا يمكن للمرء أن يعتقد أن سبب تشغيل المضخة وإيقافها هو التغير في ضغط المياه. وعلى الرغم من أننا من المحتمل أن نقول بهذا ونعزو السببية إلى انخفاض في ضغط المياه، فإن هذا تبسيط شديد. لتشغيل مضخة، يجب أن تتوافر العديد من العناصر والظروف وأن تعمل معا بشكل جيد. الكهرباء ومفتاح التشغيل يجب أن يكونا في وضعية التشغيل، ومفتاح الضغط يجب أن يعمل بشكل جيد،

«غالبا ما تُسبغ السببية - على أمر
ما - بناء على مصالح مختلفة»

ويجب أن تكون الأسلاك سليمة، ويجب أن يكون خزان الضغط سليما ويحتجز المياه بشكل جيد، والصمام بين الخزان والمضخة يجب أن يحتفظ بضغط الماء في المضخة، وفرشة المضخة يجب أن تعمل بشكل صحيح، وهذا من بين أمور أخرى. انخفاض الضغط هو عنصر سببي واحد فقط أو عامل مسبب يسهم في تشغيل المضخة. وهو عامل ضروري من بين مجموعة من العوامل الأخرى والظروف التي تكفي معا لتشغيل المضخة. إذا انخفض ضغط المياه دون 25 رطلا، ولكن كانت الكهرباء مطفأة، أو كانت أسلاك الكهرباء مقطوعة، أو كانت المضخة معطوبة، أو كان هناك انقطاع عام في التيار الكهربائي، فلن تشتغل المضخة. في الواقع، إذا كان انخفاض الضغط ما دون هذا المستوى ولم تعمل المضخة، فإن فني التصليح سيبدأ بتشخيص فشلها من خلال النظر في الأجزاء الضرورية التي هي جزء من مجموعة من الشروط اللازمة لقيامها بعملها الصحيح.

وبالمثل، إذا كانت المضخة تشتغل بتكرار أكثر من اللازم، فإننا سنشك في أن عنصرا ضروريا واحدا على الأقل من المجموعة الكافية لجعلها تعمل بشكل صحيح ربما كان مفقودا أو لا يعمل كما ينبغي لنظام ضغط مياه منظم تنظيم جيدا. في الآونة الأخيرة، بدأت مضختي تشتغل بشكل مستمر تقريبا على الرغم من عدم فتح أي حنفيات؛ أي إن الضغط انخفض لسبب آخر. وهذا يجعل المضخة عرضة للاحتراق. إن فني التصليح سيفحص مجموعة من الشروط الكافية لأداء المضخة لعملها بشكل جيد من أجل تحديد أي عنصر هو المعيب. على سبيل المثال، هل خزان الضغط سليم؟ هل الصمام مفتوح جزئيا عندما من المفروض أن يكون مغلقا، مما يسبب انخفاض الضغط؟ هل يعمل مفتاح الضغط بشكل صحيح؟

هذا ليس خطابا حول المضخات التي تعمل بشكل صحيح. لكن النظم البيولوجية تشبه إلى حد ما المضخات، على الرغم من أنها أكثر تعقيدا بكثير. عندما تعمل النظم البيولوجية للإنسان أو الأنواع الأخرى بشكل صحيح، فما هي العناصر التي تجعل هذا يحدث في المسار الطبيعي للأمور؟ إذا أصيب النظام البيولوجي بخلل بسبب الأمراض أو الاختلال الوظيفي أو الاضطرابات، فما الذي ساهم في حدوث الخلل؟

نموذج سببي بديهي

إن النموذج السببي العام للمضخات هو أيضا مناسب للنظم البيولوجية البشرية وغيرها. في هذا النموذج فإن عاملا مسببا لهذه النتيجة هو عنصر ضروري ولكن ليس زائدا عن الحاجة Non-redundant من مجموعة من الشروط الكافية لإنتاج النتيجة. وسوف أطلق عليه نموذج عنصر ضروري من مجموعة من الشروط الكافية للحصول على النتيجة Necessary Element of a Set of conditions Sufficient for an outcome (اختصارا النموذج (NESS). التركيز على النظم البيولوجية المختلفة. إذا فشل النظام البيولوجي في أن يعمل بشكل سليم، ما هو العامل (العوامل) أو الشرط (الشروط) أو الحدث (الأحداث) التي وقعت (أو فشلت في أن تحدث) ونتج عنه الخلل في شكل مرض أو عجز أو موت؟ أي ظروف أو عوامل سببية كافية للقيام بالوظيفة بشكل سليم قد فشلت؟ إن نظام ضغط مياه مُكتفٍ ذاتيا ومفهوم جيدا (على الأقل من قبل خبراء المضخات) هو أبسط كثيرا من نظام بيولوجي. فنظام ضغط مضخة لديه عدد قليل من المكونات، وهو متموضع بسهولة ومن السهل اختباره نسبيا لمعرفة ما إذا كان يعمل بشكل صحيح. النموذج السببي الذي في ذهني هو نموذج بديهي جدا ينطبق على المضخات الميكانيكية ومفاتيح الإنارة وعلم الأحياء. كما يقول مايكل سترافين Michael Striven إن سبب حدث ما هو «عضو غير زائد عن الحاجة [ويقوم بوظيفته] من مجموعة من بعض الشروط الكافية معا لإحداث التأثير...» مختارا من مجموعة معقدة من الظروف التي هي معا كافية لإنتاج تلك النتيجة. إن تلخيصه الأكثر تفصيلا هو كما يلي:

ربما يمكن للمرء أن يلخص هذه السرد من التفسير السببي بالطريقة التالية: نبدأ بسياق يحدد (أ) نوع العامل الذي نتصيد من بينه سببا، على سبيل المثال عامل فسيولوجي أو إيكولوجي، و(ب) نوع العامل ضمن هذا الصنف، على سبيل المثال تباين في مرحلة الطفولة، السبب المباشر، كل ما يُفسر التناقض فيما يحدث في أسرة معينة أخرى من الحالات («الطبقة النقيض»)، وغيرها. ونحن أيضا نبدأ بلائحة من الاتصالات السببية الأساسية، المؤسسة أو المؤكدة من قبل الملاحظة المباشرة... أو بالاستدلال من نظرية ما: إذا كان تأثير (أ)، فيمكننا أن نتقل إلى الصفحة المعنونة بـ

«الأسباب المحتملة لـ (أ)، صنف... نوع...» إن مهمتنا نوع من حل المتاهة أو العثور على مسار. علينا أن نجد طريقا «يجوز» من سبب ما إلى تأثير معين. (إن المؤرخين والمباحث أفضل مثال على هذا المشروع). المهمة كلها عبارة عن مهمة تعرف نمط الاعتراف أو مجموعة معقدة من الأنماط، لا تختلف عن مسألة شطرنج: نحن نحاول العثور على ترتيب للأحداث يتوافق مع بعض القيود التي تمثلها الظروف وطريقة عملها والسبب المحتمل/ بيانات التأثير المحتمل⁽¹⁾.

بكلمات هارت Hart وأونوريه Honore، العوامل المسببة لهذا الحدث هي «عناصر ضرورية ضمن مجموعة من الظروف ترتبط عادة من خلال مراحل وسطية» بالحدث⁽²⁾. وقد تقع العوامل السببية في أي من عدة فئات: الإجراءات والأحداث وحالة الأمور والفشل في القيام بالوظيفة وظروف الخلفية العامة وعدم حدوث حدث ما أو شرط ما. وقد تتبع فلاسفة علوم آخرون وعلماء الأوبئة والباحثون القانونيون وفلاسفة القانون وآخرون كثر هذه الفكرة السببية البديهية⁽³⁾. فكل حالة بحث عن فهم سببي، هي نوع من البحث عن مسار أو تفسير بولييسي لما حدث، مع أفضل التفسيرات لسبب حدوث ذلك. وقد كان هذا النموذج السببي العملي البديهي موضوع قدير من النقاش والصقل، ولكن مراجعة ذلك ستأخذنا بعيدا جدا ولن تكون مفيدة في هذه المناقشة.

إن العثور على عامل أو عدة عوامل سببية تمنع المضخة من التوقف بشكل صحيح هو مشروع سهل نسبيا، لكن حتى هذا يمكن أن يستغرق بعضا من الوقت، وقد تكون له مضاعفاته. فالخبراء وثيقو الصلة بعلم الأحياء منغمسون أكثر في ظلام توضيحي حول الأسباب. فعدد الأجزاء المكونة للنظم البيولوجية التي تعمل بشكل جيد أو غير جيد والتي تخفى على الفهم الحالي، كبير جدا. والجوانب الرئيسية لنظام بيولوجي سليم- أو على النقيض نظام معيب- قد تكون معروفة، لكن جوانب أخرى منه هي ببساطة غير مفهومة. إذا كان النظام البيولوجي لا يعمل بشكل صحيح- عضلات ملتهبة عادة لا تكون كذلك، رثتان مصابتان بالسرطان في حين تخلو منه الرثتان السليمتان، غدد سرطانية في الثدي أو البروستات غير موجودة في الوضع الطبيعي- أي فقد الظروف أو العوامل التي هي عادة موجودة للقيام بالوظيفة السليمة، أو لا تقوم الملابسات بعملها بشكل صحيح بالنسبة إلى عديد من الظروف

تقييم الجينات كأسباب للأمراض البشرية في عالم متعدد الأسباب

المعاكسة، فإن العلماء ببساطة لا يفهمونها، ولكن لدينا مصطلح لها: إنها ما يطلق عليها أسباب «مجهولة» Idiopathic.

إن عزو السببية لحدث أو نتيجة قد يكون وراءه عدد من الدوافع التي ربما في العادة تقود عملية البحث. في بعض الأحيان، يسعى الأفراد العاديين أو العلماء إلى تفسير المسار الطبيعي للأحداث: حركة الكواكب حول الشمس، وسبق الزئبق Precession of Mercury، أو نمو نظام مناعي سليم. وقد تسعى استفسارات سببية أخرى إلى فهم الخروج عن سياق الأحداث الطبيعية - أي الخلل السببي Causal dysfunctions - على سبيل المثال: الأمطار الغزيرة وخاصة في الأراضي الجافة جنوب ولاية كاليفورنيا أو انخفاض غير طبيعي في هطلان الأمطار في شتاءات كاليفورنيا، أو تحطم الطائرات مع وجود عدد هائل من الطائرات التجارية التي تطير بأمان تماما، أو الأطفال الذين ولدوا بتشوهات خلقية قصوى وواضحة في حين يولد معظم الأطفال من دون مثل هذه الصفات. في العادة يطلق فاينبيرغ على هذه الاعتبارات مصطلح معايير «الفانوس» Lantern criteria الضوء على أمر ما وفهمه⁽⁴⁾.

وفي بعض الأحيان نسعى إلى ما هو أكثر من مجرد الفهم أو يكون هدفنا تحديد أي من عديد من العوامل السببية هي التي تتحكم في صفات الأحداث المعقدة؛ فلنطلق على هذه معايير «الهندسة» Engineering أو «التحكم» Handle. فعندما تفيض الأنهار عن ضفافها بسبب غزارة الأمطار (وهي ما لا يمكننا السيطرة عليها، لكنها تفسر الطوفان)، فقد نبحت عن عوامل يمكن تصميمها بحيث لا تتضرر المدن والناس أو تمكنا من تقليل المخاطر التي يتعرضون لها. أو تمعن في مثال آخر: يتضح وفقا لأغلب النتائج العلمية الحديثة أن تقريبا جميع حالات لوكيميا (سرطان الدم) الطفولة تبدأ في الرحم بنقل كروموسومين من مكانهما. وكي يؤدي هذا النقل بين المواقع إلى ظهور مرض، يجب أن تكون هناك عادة «ضربة» Hit ثانية، والتي يعتقد الآن أنها - بالنسبة إلى أبكر سرطانات الطفولة - تتألف من عدوى خطيرة لم يكن الجسم مستعدا لها. لكن من بين عديد من العوامل التي تسهم في إصابات اللوكيميا في الاطفال، أيها ينبغي أن يُنتقى على أنه الأكثر سهولة من حيث السيطرة عليه والتلاعب به بهدف منع نشوء هذا المرض؟ يعتقد الباحثون أن التلوث البيئي بفعل المواد السامة أو ربما مسببات الالتهاب التي تتسبب في النقل الأولي للكروموسومات،

أي الخطوة الأولى في هذا المرض. لكن، قد يكون من الممكن للآباء والأمهات هندسة تجنب الضربة الثانية من خلال تعريض أطفالهم لمختلف أمراض الطفولة البسيطة في وقت مبكر من الحياة وذلك بإرسالهم إلى مرحلة ما قبل المدرسة. بهذه الطريقة يجري إعداد أجهزتهم المناعية تدريجياً للرد، بدلا من مواجهة مرض رئيسي في وقت لاحق، الذي قد يؤدي إلى استجابة مناعية تُشكل الضربة الثانية في اللوكيميا. إن فهم بعض المساهمين السببيين الرئيسيين في اللوكيميا في مرحلة الطفولة يساعد على تشكيل توصيات حول أي العوامل يمكن التلاعب بها لمنع نشوء المرض. إن محاولة تصحيح نقل الكروموسومات يبدو المرشح الأقل احتمالا. وبالطبع، فإن تجنب أنواع التعرض التي يبدو من المرجح أنه يتسبب في نقل الكروموسومات في المقام الأول عن طريق اختبار جيد لسمية المواد الكيميائية قبل دخولها إلى مجال التجارة يمكن أن يكون أفضل نتيجة «مهندسة»، إذا ما غيّر الكونغرس القوانين الحالية وتمكنت وكالات الصحة العامة من السيطرة على التعرض لهذه المواد⁽⁶⁾.

لأغراض قانونية أو أخلاقية (أو ربما لتنويعات مجازية عليهما)، قد ينتقي المراقبون عنصرا سببيا معيناً لتحديد المسؤولية أو اللوم لهذا الحدث الذي يعتبرونه غير مرغوب فيه على وجه الخصوص. القانون، على سبيل المثال، يسمح بتمييز أحد العوامل السببية في الأسباب المعقدة من خلال السماح لأصحاب المنازل التي أحرقت بفعل اقتران نيران مجهولة السبب في سهوب البراري وحريق أشعل بفعل تطاير الجمر من المحرك البخاري لقطار يمر في الجوار، برفع دعوى قضائية ضد السكك الحديدية، إذا أسهمت النار الثانية مساهمة «مادية» في حرق المنزل⁽⁷⁾. الغرض هو توفير قدرٍ من إمكان اللجوء إلى القضاء في موضع كان غير ممكن خلاف لذلك، بسبب تعدد الأسباب المساهمة في حرق المنزل. على الرغم من أن كلا من الحريقين، الذي تسبب فيه القطار والحريق الطبيعي، أسهما في حرق المنزل، وعلى الرغم من أن نار القطار، في حين كونه أمرا ماديا، ربما كانت قد أسهمت مساهمة بسيطة في هذا الحدث بشكل عام.

إن النموذج NESS للسببية في عالم متعدد الأسباب يتيح إمكان اسباغ صفات سببية على الأغراض المختلفة. في الواقع، غالبا ما تُسبغ السببية - على أمر ما - بناء على مصالح مختلفة. ومن ثم يتعين علينا استخدام اللغة السببية بقدر من العناية.

تقييم الجينات كأسباب للأمراض البشرية في عالم متعدد الأسباب

لقد رأينا للتو كيف يمكن أن تُحفّز الصفات السببية بفعل الفهم أو الهندسة أو إلقاء اللوم أو تحديد المسؤولية القانونية. وإضافة إلى ذلك، ينقسم الفهم إلى فئات فرعية مختلفة - فيمكننا أن نسعى إلى فهم الظواهر لأغراض اجتماعية أو بيولوجية، أو لغيرها من الأغراض. وأي العوامل نختار من مجموعة كافية لإنتاج حالة تعتمد على السياق وعلى مصالحنا.

انظر على سبيل المثال إلى نافذة مكسورة. إذا أدى صفق باب بثمانية قطع زجاجية إلى كسر واحدة منها، فقد يثير اهتمامنا عدد من الأسئلة السببية المختلفة. إذا كان السؤال بسيطاً: لماذا كسر الزجاج، فقد يكون صفق الباب شرحاً كافياً. وإذا كنا مهتمين بلماذا انكسرت قطعة معينة وليس أياً من السبعة قطع الأخرى، فيحق لنا أن نسأل ما الذي يميز الجزء المكسور عن تلك التي لم تُكسر. ما هو الأمر المختلف في هذه القطعة؟ هل السبب هو هشاشة هذه القطعة، أو موقعها في الباب، أو التأطير حول الزجاج؟ وإذا ما كنا مهتمين بلماذا صُفّق الباب في المقام الأول، وهو ما لا يحصل إلا نادراً، فقد ننظر إلى الريح أو غضب «سام»، أو نذهب إلى أبعد من ذلك في تاريخ السبب بحثاً عن مزيد من الشرح النفسي، فنعيد النظر في علاقة سام بوالده وكيف تفاعلا قبل صفق سام الباب. وإلى أي مدى يعود الفرد إلى الوراء بحثاً عن العوامل المساهمة في كسر النافذة، هو سؤال آخر. في معظم الحالات، قد لا يثير الاهتمام الكشف بشكل خاص عن أن علاقة سام بوالده أدت إلى غضبه وصفق الباب.

وللعزو السببي Causal ascriptions بعض اللدونة ويعتمد على مكونات مجموعة كافية من الشروط لحدث أو نتيجة أو مرض أو اختلال وظيفي (بقدر ما هي معروفة)، ويعتمد على السياق، وإلى حد ما على مصالح أولئك الذين يقررون هذه الصفات السببية. ولكن يجب علينا التدقيق في الادعاءات السببية لأن هناك بعض القيود العامة على استخدامها. فقد يتمعن في الجانب الأول من هذه على أنها «القاعدة الوقائعية السببية» Causal factual base - ما هي بالضبط العوامل التي قد تكون كافية - أو من المحتمل أن تكون كافية - لإنتاج مرض أو اختلال وظيفي؟ إن فهم هذا هو إحدى المهام العلمية الرئيسية. مع الأسف، في كثير من الأحيان فإن عدداً من هذه المكونات هي ببساطة غير

معروفة. ومتى ما صار هناك بعض الفهم لقاعدة الوقائية السببية، فأي من صفاتها يبدو حاسما لتفادي النتائج السلبية؟ وحتى لو كانت هناك عدة صفات معروفة، فإن الأفراد أو الجماعات المختلفة قد يعينون السببية وفقا لأغراضهم الخاصة التي قد تكون أو لا تكون ذات صلة بتقييم أكثر حيادية للإسهامات السببية. وهكذا، تماما كما هي الحال مع أن صفق الباب يُحطم جزءا من الزجاج، فإلى أي العوامل السابقة نوجه الانتباه ولأي الأغراض؟ يجب أن نكون حساسين بشكل خاص لهذا عند تقييم الجينات كأسباب للأمراض أو الخلل. كما أنه لا يلزم أيضا أن تكون الإسهامات السببية متزامنة مع بعضها البعض. على سبيل المثال، أظهرت الدراسات على الحيوانات أن الفئران التي تعرضت لمبيد حشري واحد في الرحم لا تظهر عليها أي أعراض تشبه أعراض مرض باركنسون، لكن عندما تتعرض للمبيد الثاني عند بلوغها، فإنها تظهر علامات مرض باركنسون⁽⁸⁾.

الدور السببي للجينات

إن اضطراب الفينيل كيتونيوريا (بيلة الفينيل كيتون) Phenylketonuria (يشار إليه اختصارا بالمرض PKU) هو مرض أو اضطراب يبدو أن له عنصرا وراثيا رئيسا، لكن حتى هنا فإن شروط البيئة الخلفية Background conditions تُشكّل مدى أهمية الجين من الناحية البيولوجية. إن اضطراب الفينيل كيتونيوريا هو حالة نادرة حيث يولد الطفل من دون القدرة على تكسير الحمض الأميني المسمى الفينيل ألانين Phenylalanine تكسيرا صحيحا، ويمكننا تتبع هذا النقص إلى سمة متنحية في الجينات. ولما كان هذا الحمض الأميني لا يتكسر، فإنه يتراكم عبر الوقت في الجسم ويسبب التخلف العقلي وتلفا في الدماغ وغيرهما من المشكلات. ويجب أن يتجنب الأطفال الذين يعانون هذا النقص الوراثي عادة الأطعمة التي تحتوي على الفينيل ألانين، بما في ذلك الحليب والبيض وغيرهما من الأطعمة الشائعة⁽⁹⁾. على الرغم من أن هذا النظام الغذائي يبدو بسيطا بما فيه الكفاية، فإنه على ما يبدو ليس نظاما من السهل على الشخص المصاب أو أسرته التقيد به، خصوصا إذا كان يجب أن يستمر ذلك مدى الحياة. وعلى الرغم من أن اضطراب الفينيل كيتونيوريا يبدو كأنه حالة واضحة نسبيا من اضطراب يمكن عزوه إلى جين غير عادي ومعيب،

تقييم الجينات كأسباب للأمراض البشرية في عالم متعدد الأسباب

فإن كينيث روثمان Kenneth Rothman يشير إلى أن هناك عاملا بيثيا كبيرا، ألا وهو النظام الغذائي. إذا كنا نعيش في عالم يأكل فيه معظم الناس نظاما غذائيا مختلفا تماما، فإن الجينات المعيبة قد لا تتلقى الإشارة، وقد لا يظهر الاضطراب.

إن الاضطراب هو نتيجة كل من جين معين معيب وحمية غذائية عالية في حمض أميني معين. من دون وجود الحمض الأميني في النظام الغذائي، لن يكون هناك وجود لاضطراب الفينيل كيتونيوريا حتى لو كان جميع أو معظم السكان يمتلكون الجينات المعيبة. وهكذا، بالمعنى الإحصائي، فإن الجين يؤدي دورا سببيا «قويا» في مجموعة من السكان، لأنه في النسب الكبيرة من حالات اضطراب الفينيل كيتونيوريا (ربما جميعها)، ونظرا للنظام الغذائي النموذجي للإنسان، لأن الجين (أو ربما جين مماثل) موجود. وبالمثل، فإن للتدخين دورا سببيا قويا في سرطان الرئة لأنه أحد العوامل المسببة في نسبة كبيرة من حالات التدخين. إذا كان أحدهم يدخن علبة سجائر واحدة في اليوم، فإنه معرض لخطر الإصابة بسرطان الرئة بمعدل أعلى عشر مرات من الأفراد الذين لا يدخنون. لكن تدخين علبة واحدة في اليوم لا يسبب سرطان الرئة بالضرورة. فقط نحو 10 في المائة من هؤلاء المدخنين يصابون بالمرض (ولكن قد يصابون بأنواع أخرى من السرطان أو أمراض القلب). في المقابل، إذا توقف جميع السكان عن التدخين، فإن بعض العوامل الأخرى، مثل غاز الرادون، يمكن أن تعتبر مساهما قويا في الإصابة بسرطان الرئة، لأنه إحصائيا سيكون ذا دور سببي أكبر من التدخين في حالات سرطان الرئة إذا لم يكن هناك مدخنون⁽¹⁰⁾.

هكذا يجادل روثمان فيما إذا كان هناك عامل ما يؤدي دورا سببيا قويا أو ضعيفا في إحداث المرض ليس بالضرورة حقيقة ثابتة بخصوص العالم، ولكن تعتمد على وجود ظروف أو عوامل أخرى تعمل مع العامل المسبب المختار، على سبيل المثال التدخين، كمجموعة كافية من الأسباب لإنتاج نتائج سلبية. مادامت الشروط الأخرى اللازمة لسرطان الرئة تظل ثابتة، فستشير أصابع الاتهام إلى التدخين كعامل سببي رئيس أو حتى «ال» سبب للإصابة بسرطان الرئة. لكن، إذا تغير معدل انتشار التدخين - وصولا إلى عدم وجود مدخنين - فإن أمرا آخر سيكون عاملا مسببا أقوى لسرطان الرئة، ويقترح روثمان أن المرشح المعقول قد يكون الرادون.

وتتقدم المعرفة الحالية حول سرطان الثدي صورة أكثر تعقيدا للإسهامات من الجينات والبيئة. يؤثر هذا المرض الخطير في واحدة من كل ثماني نساء على مدى العمر. نحو 5 في المائة من النساء المصابات بسرطان الثدي يمكنهن تتبع مرضهن إلى جين موروث ومعطوب لكبح الورم، على الرغم من أن لينس كل النساء اللواتي يحملن هذا الجين يصبن بالمرض بالضرورة⁽¹¹⁾. كابتحات الورم تنتج بروتينات تقلل أو تمنع انقسام الخلايا السرطانية. إذا لم يكن بالإمكان كبح هذا الانقسام الخلوي، فلا يمكن ضبط الخلايا السرطانية، فتتكاثر لتؤدي في النهاية إلى الورم⁽¹²⁾.

ما الذي يسهم في الـ 95 في المائة الأخرى من حالات سرطان الثدي؟ يشير أنرياس كورتينكامب Anreas Kortenkamp إلى «الإسهامات التي يمكن تجنبها» والتي تشمل «مخاطر مكان العمل، والملوثات الغذائية والأدوية والمواد الكيميائية في المنتجات الاستهلاكية، والهواء والماء والتربة، والعوامل الفيزيائية مثل الإشعاع». إن نحو ثلث حالات سرطان الثدي في التوائم المتماثلة تعزى إلى عوامل وراثية، والثلثين الآخرين ينتجان عن إسهامات بيئية يمكن تجنبها، وليس من الجينات بوضوح⁽¹³⁾.

ويُفترض أن هرمون الاستروجين الطبيعي أو المصنع هو مساهم قوي. كلما زادت كمية هرمون الاستروجين التي تتعرض لها المرأة، زادت فرص إصابتها بسرطان الثدي. والنساء اللواتي يلدن في وقت متأخر في الحياة يزدن مخاطر إصابتهن بسرطان الثدي، في حين أن أولئك اللاتي يزرغن بأطفال في وقت مبكر يُقلّصن فرصة الإصابة. إن انقطاع الطمث في وقت متأخر (استمرار دورات هرمون الاستروجين لفترة أطول في الحياة) والبلوغ في وقت مبكر (بدء دورات الاستروجين في وقت مبكر) على حد سواء يزيدان من معدلات الإصابة بسرطان الثدي، في حين أن العكس يقلص المخاطر (هرمون استروجين أقل في جسم المرأة على مدى العمر)⁽¹⁴⁾.

والأطفال الإناث اللاتي يتعرضن لمستويات أعلى من هرمون الاستروجين في رحم أمهاتهن لأنهن إما أن يكن توائم متطابقة أو توائم شقيقات تكون لديهن معدلات أعلى من الإصابة بسرطان الثدي لاحقاً. كما ان التعرض للاستروجين الصناعي ثنائي إيثيل ستيلبوستيرول Diethylstilbestrol (يشار إليه اختصاراً بالهرمون DES)، يتسبب بحالات غير متوقعة من سرطان المهبل عند أولئك الطفلات عندما يبلغن 20 سنة من العمر، كما يزيد من معدلات إصابتهن بسرطان الثدي في منتصف

تقييم الجينات كأسباب للأمراض البشرية في عالم متعدد الأسباب

العمر. إن البيانات من العلاج بالهرمونات البديلة القائمة على هرمون الاستروجين يقدم مزيدا من الدعم للنظرية التي تقول بأن التعرض الأكبر للاستروجين يزيد من معدلات الإصابة بسرطان الثدي⁽¹⁵⁾.

عموما، في نسبة صغيرة فقط من الحالات تكون الجينات هي المساهم الملحوظ للإصابة بسرطان الثدي. عندما يكون لدى امرأة نسخة مميتة من الجينات الكابحة للورم (تُسمى الجين BRCA1 والجين BRCA2)، تكون المرأة معرضة لخطر الزيادة الكبيرة في احتمال الإصابة بسرطان الثدي. لكن خلافا لتلك الحالة، يشير الباحثون أكثر إلى عوامل فوق جينية كسبب في ارتفاع معدلات الإصابة بسرطان الثدي. بطبيعة الحال، حتى عندما يكون الجين الكابح للورم المعيب مساهما كبيرا، يجب أن تكون جوانب أخرى كثيرة من بيولوجيا المرأة جزءا من المسار السببي الذي ينتهي إلى السرطان. أي أن الجين ليس هو الحدث البيولوجي الوحيد الذي يؤدي إلى السرطان. إنه مجرد حدث واحد مهم بشكل خاص في عدد قليل من الحالات⁽¹⁶⁾. لكل من 5 في المائة من حالات سرطان الثدي وربما 100 في المائة من حالات اضطراب الفينيل كيتونيوريا، تكون الاسهامات الجينية قوية لظهور المرض، وتوجيه الانتباه إلى هذا يخدم أغراضا عديدة. إن اختبار وإيجاد الجين المعيب يمكن أن يحدد الأشخاص المعرضين للخطر في المستقبل. وقد يتمكنون من اتخاذ بعض الخطوات الوقائية أو الاحترازية فيما يتعلق بهذا المرض الخطير. والعلاج الجيني لأي من هذين المرضين هو خطوة أكثر راديكالية ولا يزال بعيدا عن مرمى الطب الحالي، وربما ينبغي أن يظل كذلك (مزيد حول هذا لاحقا).

وهناك أمر يزيد من تعقيد قصة السببية الوراثية، وهو أمر يستحق التعليق، ولكن لن نخصص له نقاشا مطولا. بعض المواد، مثل هرمون الاستروجين الصناعي أو مادة ثنائي الفينول أ Bisphenol A، يمكنها أن تُغير التعبير عن الشفرة الوراثية دون تغيير التسلسل الجيني نفسه. والفكرة هي أنه على الرغم من أن التسلسل الجيني في جسم الشخص لا يتغير، فإن التأثيرات البيئية يمكنها أن تتسبب في «تغيير التعبير الجيني أو تغير تنظيم البروتين المرتبط بالانتاج الخلوي المُعدّل وبالتمايز الخلوي Cell differentiation المُشارك في التفاعلات بين أنواع الخلايا وإنشاء السلالات الخلوية Cell lineages»⁽¹⁷⁾، ونتيجة لذلك لا تعبر الجينات عن نفسها كما للفعل

في العادة أو تعبر عن نفسها بطريقة غير ملائمة، وهذا يؤدي في النهاية إلى خلل أو مرض. وهكذا تنشأ الأمراض بسبب عامل خارجي يعدل كيفية تعبير الجين عن نفسه. وفي دراسات على حيوانات التجارب عرض الباحثون الحيوانات لمواد كيميائية تغير طريقة تعبير جين أو أكثر عن نفسه، وأدى هذا إلى نشوء المرض. إلى ماذا ينسب أحدنا السببية؟ ما كان التعرض إلى عامل خارجي واحد أو أكثر يحفز كيفية عمل الجين، فإن السببية تعزى إلى التعرض إلى المواد السامة.

وماذا إذا كانت الجينات هي الأسباب أو تسهم إسهامات ملحوظة في نشوء المرض؟ فهما سؤالان في حاجة إلى فهم. ويبدو أن كلا من مناصري ومناهضي الدور السببي للجينات كثيرا ما يميلون إلى تشويه العلاقة السببية من أجل توضيح وجهة نظرهم. في الواقع موضوع الجينات كأسباب هو جزء من مناقشة فكرية يكثر حولها الخلاف. وقد تتخذ هذه الفكرة دورا محوريا في الاعتبارات حول الاستراتيجيات البحثية المختلفة، فضلا عن الخيارات العلاجية. بالنسبة لشخص من خارج المجال، في الغالب يبدو أن المناقشات تركز على السببية الوراثة بدلا من التركيز على إيجابيات وسلبيات الاستراتيجيات البحثية المختلفة أو الاستراتيجيات العلاجية المختلفة. وأجادل في وقت لاحق أن هذا التركيز ينبغي أن يتحول. إن فهم المفاهيم السببية من خلال خلفية من الأفكار السببية الأكثر اعتيادية يبدو شرطا أساسيا مهما للنظر في قضايا البحث والعلاج على نطاق أوسع.

الإغراء للمبالغة في التأكيد على الدور السببي للجينات

والآن بعد أن أصبح وعد مشروع الجينوم البشري حقيقة واقعة، كثيرا ما يبدو دعاء هذه العلاجات الجينية المختلفة يبالغون في التأكيد على الدور السببي للجينات في الأمراض وفي السلوك الاجتماعي. يجادل بي. أي. بيرد P. A. Baird أن الأطباء يجب أن يحدّدوا «الأسباب الداخلية» للأمراض ويطوروا نموذجا جديدا لها. فيجب التقليل من التأكيد على الـ «مظاهر» Manifestations، وينبغي أن تحظى الأسباب باهتمام أكبر. ونتائج مثل ذلك بالنسبة إلى تشخيص وعلاج الأمراض ربما تبدو واضحة. فعلى حد تعبيره «علم الوراثة سيمكننا على نحو متزايد من التدخل في وقت مبكر من سلسلة الأحداث التي تؤدي إلى المرض

تقييم الجينات كأسباب للأمراض البشرية في عالم متعدد الأسباب

الظاهر والمظاهر الإكلينيكية». وهو يقترح أيضا أن إحدى الاستراتيجيات ستكون تحديد الواسمات الوراثية Genetic markers بحيث أن «جميع اضطرابات الجين الواحد» يمكن اكتشافها، ويمكن لعائلة ما أن تأخذ ذلك في الاعتبار عند النظر في خيارات التكاثر (بما في ذلك فرضا الإجهاض). وبالمثل، فإن الأفراد الذين يمتلكون هذا الجين قد يتخذون بعض الإجراءات المناسبة (محددة جزئيا فقط) «لتجنب مضاعفات» المرض. ويمكن أن تشمل مثل هذه الإجراءات العلاج بالمستحضرات الصيدلانية، أو كما هي الحال في اضطراب الفينيل كيتونيوريا بتغيرات في النظام الغذائي⁽¹⁸⁾. وبعض مسارات العمل ستكون خطوة واحدة إضافية لمجرد جعل المرضى يشعرون بالراحة لأن مصدر هذا المرض سيكون مفهوما. كما يجادل أيضا بأن مهاجمة المرض في مصدره قد تكون أقل تكلفة بكثير وأكثر كفاءة بكثير من معالجة مظاهره في وقت لاحق (هنا قد يأخذ الفرد بعين الاعتبار تطعيم الأطفال ضد الحصبة في مقابل مواساتهم ومعالجتهم متى ما أصيبوا بالمرض).

ولكن، ليس من السهل تقبل تقييمه السريع للموضوع. إضافة إلى ذلك، فإن التحليل السليم سيشمل ليس فقط السهولة النسبية للتصدي للمرض، بل أيضا البنية الفوقية للخلفية والآلات والخبراء اللّازمين لتحديد الجينات بسهولة، ومن ثم علاج الأمراض التي تسببها. هل سيكون من الممكن علاج الأمراض أحادية الجين بطريقة سهلة وغير مكلفة كما تفعل اللقاحات للوقاية من الحصبة؟ هذه مسألة تحتاج إلى دراسة مفصلة من قبل العلماء والاقتصاديين والفلاسفة لمقارنة الإيجابيات والسلبيات، ليس فقط لمقارنة استراتيجية علاج الأسباب في مقابل الاستراتيجيات الأكثر تقليدية، ولكن أيضا للبنية الفوقية اللازمة لكل منهما. إن التصدي لهذه القضية هو أبعد من موضوع هذا الفصل.

ويذهب البعض إلى أبعد من ذلك ويحثون على قيام شكل من أشكال العلاج الجيني، مثل حذف أو تعديل أو زيادة الجين المتسبب في المشكلة أو استبدال الجين السليم به. ويدعي ثيودور فريدمان Theodore Friedman أن الأبحاث «قد أثبت برسوخ أن الجينات الطافرة أهداف مناسبة بشكل خاص للعلاج، على الأقل لبعض الاضطرابات الوراثية». وهذا من شأنه توجيه «العلاج إلى

موقع الخلل نفسه، الجين الطافر - بدلا من الآثار الثانوية أو عديد من مظاهر منتجات الجين الطافر». بل ذهب إلى أبعد من ذلك في المحاضرات، لمحاولة إقناع الجماهير باختياراته من المصطلحات. فقد اعترف فريدمان صراحة بأنه «يدعو أمرا ما بأنه مرض جيني [لجعلنا] نفكر في أنواع معينة من العلاجات. إنه نوعا ما أداة لإقناع الناس بالتركيز على بعض العلاجات. فليس هناك ما هو أسهل من علاج المرض في مصدره»⁽¹⁹⁾. على الرغم من أنه قد يبدو أكثر بساطة، إلا أنه قد يكون مكلفا للغاية، ويزيد كثيرا من تعقيد الجهود البحثية، أو يؤدي إلى تجاهل علاجات بديلة واعدة وغير مكلفة. إضافة إلى ذلك، إن اختياره لاستخدام لغة بهذه الطريقة هو أمر مُضلل. إذ قد يؤكد فريدمان ادعاءاته المفاهيمية، ومن المحتمل أن يبالغ في المساهمات السببية للجينات، خدمة لأهداف البحث والعلاج.

عند هذه النقطة قد يبدو مثال الأجزاء السببية لنظام مضخة المياه مثلا مفيدا. على الرغم من أن بيولوجيا المرض هي أكثر تعقيدا من أجزاء نظام مضخة المياه، ويحوي عديدا من العناصر اللازمة لإنتاج تأثير سلبي، فقد لا يكون واضحا لنا أن محاولة علاج جين أو جينات على أنها بعض المكونات هو أفضل طريقة للتصدي للمرض. لكن، معرفة الجينات المُهيئة للإصابة بمرض قد تكون مفيدة في بعض الأحيان. فليس لعلاج اضطراب الفينيل كيتونيوريا أي علاقة بتعديل أو حذف جين معيب أو استبداله بجين «سليم». لكن معرفة أن أحدهم لديه جين اضطراب الفينيل كيتونيوريا يؤدي إلى معالجة وقائية: تغيير الأطعمة ذات البروتينات الضارة. أما بالنسبة إلى النساء اللاتي لديهن الجين BRCA1 أو الجين BRCA2، فإن علمهن بأن لديهن الجين الذي يُهدد لنشوء سرطان الثدي يهيئهن للترقب الحذر. على سبيل المثال، فحص الثدي بمعدلات أكثر تواترا، وربما في وقت أبكر في حياتهن مقارنة بالنساء اللاتي لا يملكن هذا الجين. إن المعرفة بمساهمة الجين تزود الشخص بإشارات تحذيرية ليكون يقظا أو ليتخذ إجراءات وقائية، على الأقل في هذه المرحلة من المعرفة. لكن، يمكن للتحذيرات المبكرة لبعض الجينات الضارة أن تشكل قرارات شخصية صعبة حتى لمجرد معرفة مثل هذه المساهمات الممكنة.

التقليل من الدور السببي للجينات

يميل بعض المعلقين إلى التقليل من قيمة الدور السببي للجينات أو حتى إنكار أن للجينات إسهامات سببية في الاضطرابات من أجل عرض وجهة نظر معيارية normative أو ربما في محاولة مبالغ فيها لتصحيح أو إعادة تركيز ما يرون أنه مناقشات مُضَلَّة، مثل تلك التي عرضتها للتو. وهكذا فإن بعض المعلقين ينكرون أن الجينات «تسيطر» أو «تبرمج» مرضا ظاهريا ويتحدون حلم التكنولوجيا الحيوية في التلاعب في الجينات بهدف السيطرة على نوعية الأطفال الذين يولدون «لأن [مثل هذا الحلم] يبالغ في مقدار التحكم الذي تفرضه الجينات على عمليات التمثيل الغذائي والنمو»⁽²⁰⁾، فهم قلقون من أن «قوة الجسيمات [الجينات] مبالغ فيها، في حين أن مساهمة النظم التي تعمل من خلالها يتم التقليل من شأنها أو تجاهلها»⁽²¹⁾. وبالنظر إلى النموذج NESS للسببية، فإن هذه النقاط لديها كثير مما يدعمها. إذ تؤكد وجهة النظر على تعقيد النظام البيولوجي الذي تسهم فيه عديد من العناصر والظروف في نشوء اضطراب معين، وتتردد وجهة النظر هذه في أن تنسب السببية إلى الجينات. تصف روث هوبارد Ruth Hubbard في مقال آخر عديدا من الميزات الكثيرة للمسارات البيولوجية من الجينات وصولا إلى الأمراض⁽²²⁾.

ويبدو أن الجينات نادرا ما «تتحكم» أو «تبرمج» مرض ما، تماما كما أن مكونا واحدا لا يتحكم أو يبرمج نظام مضخة المياه. إضافة إلى ذلك، بطبيعة الحال، فإن الجينات مجرد جزء واحد من نظام معقد يحتوي كثيرا من المكونات التي يجب أن تعمل معا لإنتاج الصحة أو المرض، تماما مثل مثالي عن نظام مضخة المياه الذي يتألف من عديد من العناصر التي يجب أن تعمل معا لتوصيل المياه بنجاح عند ضغط معين إلى المنزل. كما ان لدى نقاد الجينات كأسباب نقطة معتدلة تدعمهم. حتى لو أن جينا واحدا يرتبط بفقر الدم المنجلي، فإن بعض الأفراد يصبحون مرضى بشكل خطير، في حين يظهر آخرون مجرد «أعراض طفيفة في وقت لاحق في الحياة»⁽²³⁾. هناك شيء مختلف في مسار السببية بين شخصين، كل واحد منهم لديه الجين المنجلي، لكن أحدهم مريض جدا والآخر أقل مرضا من ذلك بكثير. الجينات لا يمكن أن تفسر بشكل كامل طيف المرض ومظاهره المختلفة في اثنين من مثل هذين

الفردين، هناك أمر آخر هو جزء من مسار السببية يجب أن يفسر هذا الفرق. إن بيولوجيا الجينات أو المسارات البيولوجية المساندة أمر مختلف. أنا أتفق مع أن «قوة الجسيمات [الجينات] مبالغ فيها، في حين أن مساهمة النظم التي تعمل من خلالها يتم التقليل من شأنها أو تجاهلها».

هناك قدر كبير من المنطق الجيد والبراغماتية والحقيقة في إلقاء الضوء على التعقيد البيولوجي، ولكن هذا أيضا يمكن أن يكون مبالغا فيه. وبالنظر إلى النموذج NESS للسببية، هناك أسباب وجيهة في بعض السياقات للاعتراف بأن الجين هو «ال» سبب أو «أحد» أسباب المرض. ويمكن القيام بذلك من دون مبالغة أو تأكيدات ميتافيزيقية شديدة حول تحكم الجينات بالأمراض أو برمجتها لها. وهكذا يمكن للمرء أن يُقر بأن مرضا بشريا ما هو «نتيجة» لمجموعة معقدة من الظروف السببية، وفي الوقت نفسه يلفت الانتباه إلى واحد من تلك الاحتمالات لفهمها أو لتسليط الضوء على هذه العملية. وهي، في هذا، لا تختلف عن مثالي حول فشل نظام مضخة المياه أو مثال التدخين يسبب سرطان الرئة أو مثال الجين BRCA1 يسهم في سرطان الثدي. إن وجود مجموعة معقدة من الظروف والاحتمالات والأحداث أو العناصر غير الوظيفية لا ينتقص من اعتبار أي واحد منها على أنه المساهم المهم أو مساهما مهما في حدث معين مقارنة بعمليات الأمراض الأكثر شيوعا أو بعمليات بيولوجية اعتيادية وسليمة. من المهم ألا يكون التعقيد البيولوجي مخفيا. لكن، إذا حدثت سابقة غير عادية في عمليات بيولوجية عادية خلاف لذلك وكان المرض جينا معيبا لا يمتلكه معظم الناس، فإن ذلك سيلقى بكثير من الضوء. إن كيفية تعامل الباحثين مع هذه الحقائق وكيفية تعاملنا معها اجتماعيا هما أمران مختلفان تماما. إن فهمنا للظواهر يُدعم عندما نتمكن من لفت الانتباه بشكل صحيح إلى العوامل التي عادة ما تكون غائبة، على الرغم من أنها موجودة في حالة معينة، أو عادة موجودة ولكن غائبة في هذه الحالة، وهذا «يحدث فرقا». يبدو من المرجح أن الأمراض أحادية الجينات، التي هي نتاج مباشر نسبيا من الجينات الضارة، نادرة. ومن ثم، على الرغم من أنها قد تُمثّل للأمراض «الوراثية»، يبدو أنها ليست شائعة، كما تؤكد هوبارد ووالد⁽²⁴⁾. ويمكن النظر إلى الجينات الوحيدة على أنها جينات مسببة للمرض حتى ضمن عملية متعددة الأسباب، حتى وإن كانت نادرة.

تقييم الجينات كأسباب للأمراض البشرية في عالم متعدد الأسباب

أما الدور الذي ينبغي أن يكون لهذا الفهم في توسعة مدى الأغراض الاجتماعية والعلاجية، فهو قضية منفصلة. فالقرارات بشأن البحث والعلاج يجب أن تدرس بعناية، لأن الاهتمام غير المبرر بالبحث عن جينات مفردة لأمراض قد يتجاهل أيضا بعضا من تعقيدات الظواهر و«يقصي الإمكانات [مجالات البحث] الأخرى». ويوضح إيان هاكينغ Ian Hacking ذلك قائلا:

إن علما ما يمكن أن يتطور عبر عديد من المسارات الممكنة، يُظهر إلى حيز الوجود ظواهر مختلفة. والظواهر التي نخلقها عبر مسار تاريخي واحد ممكن قد لا يتم إنشاؤها عبر مسار تاريخي آخر، على سبيل المثال لأننا لم نخترع الأدوات ولا النظريات ولا الأدوات التي يمكننا من خلالها أدراكها أو السيطرة عليها. إضافة إلى ذلك، فإن أي مسار نتبعه له قوة الدفع الخاصة به. فالتقنيات والأدوات التجريبية عندما تنتج ما يؤخذ على أنه نتائج مستقرة، فإنها بنفسها تقترح مزيدا من الخطوات التي يجب اتخاذها بناء على القياس على ذلك. إذا لم نكن قد بدأنا على المسار فما كان لنا أن نبني في وقت لاحق على ما خلقناه في الواقع⁽²⁵⁾.

ويشير هاكينغ إلى مخاطر البحث بناء على الخيارات التي يتخذها الباحثون والاستراتيجيات التي قد يتبنونها، وإلى كيف يمكن أن ينظر إليها على أنها أخطاء في وقت لاحق. يمكن إيراد نقاط مماثلة بالنسبة إلى اتجاهات العلاجات. فهو بارد وغيرها قلقون جدا من هذا الموضوع، ولكن يمكن عرض وجهة نظرهم باعتدال أكثر. في عالم بيولوجي متعدد الأسباب بشكل واضح، ومع تطور الحقل العلمي، يتعين على الباحثين ألا يطوروا رؤية نفقية تركز فقط على التكنولوجيات الجديدة، ولكن يتعين عليهم أن يحتفظوا ببعض الحساسية تجاه القضايا الأعم. ينبغي للمرء ألا يُعَمِّي نفسه عن الثراء البيولوجي الذي يُقدم صورة سببية أكثر اكتمالا بسبب تركيزه الضيق على سمة واحدة للسببية. إن أولئك الذين يبسطون الأمور جدا بالمبالغة في التركيز على الجينات يذكروننا بشكل مهم ببعض هذه النقاط. حقيقة إن هناك أمراضا ناجمة عن جينات أحادية يجب ألا تعمينا عن التعقيد الأكثر اتساعا الذي تدرج فيه مثل هذه الجينات، للفهم وللأغراض العلاجية على حد سواء. إضافة إلى ذلك، حتى ولو كان لجين واحد دور كبير في مرض ما، فإن خيارات الاستراتيجيات العلاجية هي قضايا منفصلة. ينبغي إجراء تقييم مناسب ودقيق

لإيجابيات وسلبيات الاستبدال والتلاعب والتغيير أو الإصلاح أو إدخال جينات لمعالجة مرض يتسبب فيه جين واحد وذلك قبل اتباع هذه الاستراتيجيات. وينبغي إجراء هذا التحليل ليس فقط لتطوير علاجات فردية ولكن أيضا لاستجابة مؤسسية أوسع نطاقا للأمراض، وخصوصا عندما ستكون هناك حاجة لبنى تحتية معقدة ومبالغ كبيرة من المال.

كما أن المبالغة في عزو تأثير سببي للجينات خطر أكبر على ما يسمى أمراض الاضطرابات متعددة الأسباب - الآثار السلبية التي يمكن تتبعها إلى جينين أو أكثر أو ربما عدد لا يحصى من الجينات. في مثل هذه الحالات التركيز على «سبب» أو «ال» سبب الوراثة للآثار السلبية هو أكثر تضليلا مما هو في حالة الأمراض الناجمة عن جين واحد. هذا يمكن أن يشوه بشكل أكبر الفهم ومحاولات العلاج على حد سواء. إضافة إلى ذلك، يبدو من الصعب للغاية تحديد الجينات المعنية من بين عدد أكبر من الجينات التي تؤدي دورا مهما في إحداث المرض.

وتشير هذه النقطة الأخيرة إلى أن المتشككين بالأمراض التي تسببها الجينات ربما كانوا قلقين من أنه حتى إذا كانت هناك بعض الأمراض أحادية الجينات، فإن العلماء أو الأطباء الآخرين قد يسارعون كثيرا إلى القفز من فهم مصادر الأمراض إلى حلول هندسية لها أو إلى إلقاء اللوم على الجينات في الاضطرابات. على الرغم من أن «الهندسة» أو «اللوم» قد يكونان استخدامات مناسبة للغة السببية، فإنهما لا ينبعان منطقيا من فهم مصدر المرض، ويتطلب كل منهما تحليلا منفصلا للتطبيق الصحيح لهذه المفاهيم.

كموضوع جانبي، فإن بعض الباحثين يبحثون عن أسباب وراثية للطف والعنف وسرعة الركض، و«الجينات غير المكتشفة لـ [إدمان] المواد الإباحية» وغيرها من الحالات⁽²⁶⁾. بعدما يتفحص الفرد اسهامات الجينات في المرض، فإن مثل هذه الادعاءات تبدو بعيدة جدا عن نطاق المعقول. في الواقع، ليس هناك شك في بعض الاسهامات الوراثة، ولو كانت ضئيلة، في بعض هذه المجالات، ولكن هل هو أكثر من إسهامات الجينات، كما يقول روثمان، في كل مرض آخر؟ ويشير روثمان إلى أن لكل مرض اسهامات من عوامل بيئية ووراثية، وإن المساهمة الوراثة في معظم الحالات سيكون لها مغزى أكثر قليلا فقط من الحاجة إلى نظام كهربائي عامل لتعمل

تقييم الجينات كأسباب للأمراض البشرية في عالم متعدد الأسباب

مضختي بشكل صحيح. وسيبدو أنه من أجل اكتشاف أن الجين يسهم مساهمة بارزة، سيتعين على علماء الأوبئة القيام بدراسة حالة مُتحكم فيها Case-control بدقة يفحصون فيها جميع الذين يمتلكون السمة المرغوب فيها أو غير المرغوب فيها ومن ثم يحاولون العثور على جميع الاسهامات البيولوجية، بما فيها الوراثة، جنباً إلى جنب مع جميع الاسهامات الشخصية والاجتماعية، وغيرها من الاسهامات البيئية في الصفات الظاهرية، مثل القرارات التي يتخذها الأفراد، والجهود التي يبذلونها، والضغوط الاجتماعية الواقعة عليهم. هذا ما سيقوم به عالم أوبئة جيد في محاولة لعزل الاسهامات السببية في مرض ما على أساس مجموعة من الأفراد الذين يعانون مرضاً معيناً. فإنه/إنها سيدرس/تدرس بعناية تاريخ الأفراد المرضى، ثم تجري مقارنتها بمجموعة مماثلة من الأشخاص الذين ليسوا مرضى، ومن ثم محاولة استنتاج الظروف التي أسهمت في المرض. إن القصص السريعة التي يقرأها الفرد عن جينات العنف واللفظ وسرعة الجري يبدو أنها تفتقر إلى هذا النوع من التحليل المُفصّل. إضافة إلى ذلك، حتى إذا كانت لتلك النتيجة -مرغوباً فيها أو غير مرغوب فيها- بعض المكونات الوراثية، فمن المحتمل أنها تشتمل على مكونات وراثية متعددة Multigenetic وعديد من الاسهامات الاجتماعية والشخصية. بل يبدو أنه حتى الباحثون الجينون المتفائلون يشككون في أنهم سيحققون كثيراً من النجاح في تحديد الجينات الرئيسية التي تسهم في المرض حتى عندما يعرفون أنه اضطراب متعدد الجينات.

الجينات كانت دائماً جزءاً لا يتجزأ من علم الأحياء. فهي عنصر من عناصر القاعدة الوقائية للمسارات السببية التي تؤدي إلى الصحة أو المرض. (أما مدى اسهامها في السلوك الاجتماعي، فهو مسألة أكثر تعقيداً بكثير). الآن، أصبحت تقنيات السلسلة الوراثية الجديدة جزءاً مهماً من المشهد البحثي. وربما قادت الباحثين إلى تركيز كثير من الاهتمام على الجينات في بعض الحالات، أو على الطرف الآخر، وإيلاء الجينات اهتماماً قليلاً جداً. إن مدى اسهام الجينات في التسبب في المرض أو احتفاظ الكائن الحي بصحة جيدة قضية شائكة أكثر من ذلك بكثير. على الرغم من أن العلماء الآن أجهزة تسلسل ونماذج إحصائية معقدة للعثور على الجينات التي قد تسهم في المرض، فإن التركيز الأكبر من اللازم من المحتمل أن يشوّه الفهم

(تسليط الضوء على الأمراض) والعلاج (هندسة الجينات) بل يؤدي إلى إلقاء اللوم على الجينات. ويبدو من الأفضل بكثير اتخاذ نهج أكثر براغماتية تجاه إما البحث أو عدم البحث عن الجينات في كل من هذه المجالات. ما هي الاستراتيجيات البحثية التي من المرجح أن تسفر عن فهم عملية المرض؟ ما هي التكاليف من حيث الفهم والوقت والموارد العلمية والمعدات لمنهج بحثي مقارنة بآخر؟ بالمثل، بالنسبة إلى العلاجات، ما هي التكاليف والفوائد من السعي وراء تغييرات في العلاجات الجينية مقارنة بالتدخل في المسارات السببية عند نقاط أخرى من أجل إحداث تحسينات في الصحة؟ إلى أي مدى تدعم الأدلة - أو لا تدعم - وجود دور بارز للجينات في المرض؟ هل هي أشبه بالجين BRCA1، الذي يعتبر عنصرا مهما من سرطان الثدي، أو تشبه المجموعة التي لا تحصى من الجينات التي قد تؤثر في تطور التوحد Autism؟ باعتبارها مسألة فكرية، فإن هذه الاستراتيجيات الأكثر فوضوية وتعقيدا يجب أن تحظى باهتمام بدلا من المبالغة أو التهوين من الدور السببي للجينات.

في النهاية، هذا الفصل هو حجة مدوية للبراغماتية في فهم الدور السببي للجينات في مرض ما، وعلاج الأمراض، وإلقاء اللوم على جزء واحد من الأساس السببي للمرض بدلا من آخر. فالعلماء والجمهور على حد سواء يجب ألا يسارعوا إلى المبالغة أو التهوين من شأن الاسهامات الجينية في الأمراض.

التوحد

من سكون العيب الوراثي في
الدماغ إلى فسيولوجيا مرضية
بفعل ديناميكية الجينات - البيئة

مارثا أي. هيربرت

MARTHA R. HERBERT

الوضع الراهن للتوحد: الجينات والدماغ
والسلوك واليأس

لعرض أسطورة الاختزال الجيني باختصار:
الحمض النووي DNA يضع القوانين؛ وكل
ما عداه يُطيع. ويترتب على ذلك، أن الفهم
الكامل للنظم الحية سيتحقق في نهاية
المطاف - في الواقع، لا يمكن أن يتحقق إلا
باستكمال فهمنا الجيني.

يبدو التوحد مثالا جيدا، على الرغم
من أنه مُحزن. كان التوحد يعتبر اضطرابا
وراثيا دائما في النمو العصبي ويُعرف في
الدليل التشخيصي والإحصائي للاضطرابات
العقلية للجمعية الأمريكية للطب النفسي

«إذا كان التوحد خلا وراثيا،
فلماذا يبدأ فجأة في الحدوث
بمعدلات أعلى بكثير»

American Psychiatric Association's Diagnostic and Statistical Manual of Mental Disorders على أنه مجموعة من الاختلالات السلوكية Behavioral dysfunctions: ضعف التفاعل الاجتماعي وضعف التواصل والسلوك المُقيّد والمتكرر⁽¹⁾. بعبارة واضحة، الأفراد التوحديون يميلون إلى عدم «فهم» كيفية التفاعل مع الآخرين، ولا يجيدون معرفة ما يفكر فيه شخص آخر أو ما يشعر به، ولديهم أنواع كثيرة من المشكلات تعوقهم عن قول ما يعنونه أو فهم ما يقصده شخص آخر، وغالبا ما يقومون بأشياء غريبة مثل تكديس جميع اللعب في البيت مرارا وتكرارا، ويصابون بانهيار عندما يقاطعهم شخص ما. في الواقع، يقع هذا السلوك بتركيبات مختلفة من حيث النسبة والدرجة، لذلك يُنظر إلى التوحد الآن على أنه «طيف» من الاضطرابات.

هذا الوصف، على الرغم من أنه وصف قياسي، لا يبدأ حتى في التعبير عن مدى شدة التوحد في بعض الأفراد وعلى أسرهم. كما أنه لا يعبر عن ذكاء كثير من الأفراد المصابين بالتوحد، حتى لو أنهم لا يستطيعون التحدث، ولا يعبر عن الفسيولوجيا الباثولوجية Pathophysiology في الأجهزة المتعددة (بشكل بارز المناعة والجهاز الهضمي، والأيض/خلل الميتوكوندريا) والتي تظهر بكثرة في الأشخاص المصابين بالتوحد.

في وقت مبكر، عُزِيَ التوحد إلى تربية الأطفال تربية خاطئة، ولكن لعقود الآن انصب اللوم على الجينات وعلى عيوب الدماغ. وكانت الأدلة لدعم هذا أدلة استنتاجية ولكنها مُقنعة. فقد أشارت دراسات التوائم إلى أن احتمال إصابة كلا الفردين في التوائم المتطابقة بالتوحد أكثر كثيرا مما هو في التوائم الشقيقة، الأمر الذي يبدو بوضوح أنه يشير إلى أن التوحد هو نتيجة لعيوب في جينات الجنين. كما حُدِّثت تغيرات في الدماغ نُظِر إليها على أنها «عيوب» تعزى إلى أسباب وراثية ما قبل الولادة، على الرغم من عدم تحديد الجينات والآليات المُحدَّدة التي قد تنشأ منها هذه التغيرات، وإذا ما جرى تحديدها فإنها ستطبق فقط على أقلية صغيرة من الأفراد المصابين بالتوحد. عموما كان الاعتقاد هو أن الجينات المعطوبة تتسبب في أن يولد الأطفال المصابون بالتوحد بدماغ معطوبة، الذي بدوره، ينتج خلايا في السلوك طوال العمر. فمن المنطقي: جينات معطوبة فدماغ معطوب فسلوك

التوحد

معطوب - حكم مؤبد، وقنوط. مثل حالة أي شذوذ قائم على الكروموسومات، مثل متلازمة داون، يُنقش الأمر جميعه في الحجر حتى قبل ولادتك، وتظل أنت حبيس ذلك.

كانت تلك هي النظرية، وهذه بالتأكيد الطريقة التي تظهر بها الأمور عندما يواجه أحدنا التوحد وجها لوجه. في حالة تقليدية، شُخص صبي يبلغ من العمر 4 سنوات يدعى «جيف» بالتوحد. وأوضح الطبيب لوالديه أنه لا توجد طريقة لتصحيح الضرر الذي ولد به دماغ جيف، كما أنه لا يمكن إصلاح أطراف طفل تعرض للثاليدومايد *Thalidomide* وإعادة توليد ذراعين وساقين طبيعية. وحذرهما الطبيب قائلا: «في مرحلة ما ستضطران إلى وضع ولدكما في مصحة. ببساطة لن تكونا قادرين على الاعتناء به.» ثم سلمهما كتيب المصحة حيث كان قد وضع جيف بالفعل على قائمة الانتظار. أصيب والدا جيف بالصدمة، ولفترة من الوقت ظلا رافضين لذلك. ولكن في النهاية توصلا إلى استنتاج محزن ألا وهو أن الطبيب كان على صواب. وصار جيف مستحيلا. فكان يخطب نفسه باستمرار في الجدران. ولا ينام في الليل، وكذلك والداه. وكان يمضي الساعات يلعب بطبق من البلاستيك، يديره بصخب في حلقة مفرغة بدقة خارقة ومزعجة. لفترة من الوقت قبل الانحدار في التوحد كان على الأقل قادرا على التحدث، لكنه خسر هذه القدرة، ولم يستعدها أبدا. لا شيء تحسن أبدا. وكما تقول أم جيف: «لقد عطب جيف لمدى الحياة وكذلك نحن».

ما الذي يمكن عمله؟ إذا كان كل شيء يبدأ بالجينات، فمن الواضح أن الباحثين بحاجة إلى العثور على الجينات التي تسبب التوحد. وقد يكون عندئذ من الممكن وضع تدخلات جزيئية أو وراثية دقيقة للغاية تُصلح الضرر أو على الأقل تقدم حلا لذلك. ولكن بعد عقود وعدة ملايين من الدولارات المخصصة للبحث عن التفسير الوراثي الأساس للتوحد، لم يتحقق أي نجاح.

بدلا من ذلك، صارت الأمور أكثر تعقيدا. أصبحت الاختبارات الوراثية أكثر تعقيدا بكثير، وحُدِّدت أعداد أكبر من الجينات المرشحة (في الواقع أعداد كبيرة جدا)، ولكن كان هناك تقدم ضئيل في العلاجات، ويبقى أن نرى إلى أي مدى تكون علاجات الاستهداف الجيني والجزيئي مفيدة في تحسين المستوى الوظيفي ونوعية الحياة للمصابين بالتوحد.

شذوذ يقوّض نموذج الجينات - الدماغ - السلوك

على الرغم من أن علم الوراثة قد ازداد تعقيدا، فإن الملاحظات المتراكمة تشير إلى أن التوحد ينطوي على مجموعة من الظواهر خارج نموذج الجينات - الدماغ - السلوك.

ليس شيوعا ساكنا

حسب بعض التقارير يبدو أن الإصابة بالتوحد قد ارتفعت عشرة أضعاف أو أكثر منذ 1985⁽²⁾. تحدث مثل هذه الأمور عندما تصبح الأمراض معروفة على نحو أفضل لمهنة الطب وللجمهور، ولكن في هذه الحالة فإن القفزة في معدل الإصابة تبدو مرتفعة للغاية لمجرد تغيير في رصد الحالات. إذا كان التوحد خلا وراثيا، فلماذا يبدأ فجأة في الحدوث بمعدلات أعلى بكثير وبعد ذلك يستمر في فعل ذلك لمدة عشرين سنة أو أكثر؟ فهذا ليس بتصرف مرض وراثي. وعلى الرغم من هذه الأرقام، فإن عددا جيدا (وإن صار آخذا في التناقص مؤخرا) من الباحثين لا يعتقدون أن الزيادات هذه تحدث على الإطلاق. وربما يحتوي رفضهم عناصر من المنطق الدائري: أنهم ينسبون الاكتشافات الإحصائية إلى أن مرض التوحد أصبح معروفا على نطاق أكثر اتساعا من قبل، ومن ثم يتم تشخيصه أكثر بكثير من أي وقت مضى، وهم يهملون أي احتمال بأنه قد تكون هناك زيادة حقيقية، وذلك بناء على الافتراض الواضح أن مثل هذه الزيادة مستحيلة في حالة اضطراب وراثي. ولكن على الرغم من أن عديدا من الدراسات قد أظهر أن أجزاء من هذه الزيادة يمكن أن تُعزى إلى أمور أخرى مثل السن المبكرة عند التشخيص، والتغيرات في معايير التشخيص، أو التبديل التشخيصي (أي، تشخيص المصابين بالتوحد الذين سبق أن شُخصوا بأمر آخر، مثل التخلف العقلي، نقص الانتباه/فرط النشاط، أو الصرع)، غير أن أحدا لم يثبت في الواقع أن تزايد المعدل ليس سوى مجرد نتيجة للتشخيص وليس زيادة حقيقية على الأقل جزئيا.

في السنوات القليلة الماضية، نجد أن التحليل الدقيق للبيانات (بما في ذلك مراجعة كل حالة رُصدت في ولاية كاليفورنيا لفترة طويلة) قد ميّز الحالات التي كانت تعزى لمثل هذه الأسباب الأخرى؛ ووجد الباحثون أنه على الرغم من أن

التوحد

نسبة متواضعة يمكن أن تُعزى إلى التبديل التشخيصي والتشخيص المبكر، ومعايير التشخيص المعدلة، فإن نسبة تتراوح بين 40 ونحو 65 في المائة من الزيادة في الأرقام هي زيادة غير مُفسّرة ومن الممكن جدا أن تعكس تأثيرات بيئية⁽³⁾. عند هذه النقطة فإن واحدة من أقوى حجج أولئك الذين يدعون أنه لا توجد زيادة، هي أن المنهج العلمي الذي يظهر الزيادات هو منهج علمي غير قاطع⁽⁴⁾. بيد أن لفظة «البيئة» قد بدأت تنتشر على نحو أكثر تواترا في مقالات علماء الوراثة. ومن ثم فإن الزيادة المرصودة تشكل تحديا للصحة العامة، نظرا لخطورة المحنة، وبالتأكيد تستحق اهتماما جديا. دراسة التأثيرات البيئية وبعد طول انتظار صارت تُقدم كأولوية في تمويل الأبحاث.

ليس جينات فقط: مساهمون بيئيون

حاليا هناك قائمة متنامية من العوامل البيئية المُلتهمة بزيادة مخاطر الإصابة بالتوحد. فهناك أدلة على أن القرب من مناطق استخدام المبيدات الحشرية أثناء الحمل، والقرب من الطرق السريعة وغيرها من مصادر تلوث الهواء، والتعرض للمعادن الثقيلة، والالتهابات في الأمهات، كلها عوامل تسهم في زيادة المخاطر⁽⁵⁾. وقيد النظر حاليا قائمة طويلة من المواد التي قد يُتعرض لها، بما في ذلك المواد التي يمكن أن يسبب وجودها ضررا (على سبيل المثال: مثبطات اللهب) أو لغيابها أو نقصها (على سبيل المثال: الأحماض الدهنية الأساسية [أوميغا 3]، أو المواد المنخفضة الانتشار في مجموع السكان، مثل الفيتامين دي الذي يشيع انخفاضه، وهو مهم لعمل جهاز المناعة والغدد الصماء، فضلا عن آليات إصلاح الحمض النووي، التي يحتمل أن تكون وثيقة الصلة بالطفرات الجديدة التي يُعثر عليها الآن في التوحد وفي حالات أخرى أيضا)⁽⁶⁾.

ليس مجرد بضعة جينات عالية التأثير: مئات من الجينات في الغالب منخفضة التأثير بدلا من العثور على عدد قليل من الجينات، حدد العلماء مئات الجينات ذات التأثير المُحتمل. فحتى عدد قليل من الأطفال التوحديين - الذين تم تشخيصهم كحالات وراثية يمكن التعرف عليها - يمتلكون مئات من الطفرات

المختلفة، والقواسم المشتركة بين هذه الجينات المختلفة التي من شأنها أن تنتج التوحد لم تُحدد حتى الآن بشكل واضح⁽⁷⁾. وفي الوقت نفسه، فإن مُحصلة الأبحاث الأكاديمية في علم وراثية التوحد هي عبارة عن اختبارات أكثر شمولاً، ولكن علاجات قليلة جداً. تبدو بعض الأدوية واعدة، ولكن حتى الآن العقاقير التي أثبتت أي قدر من الفاعلية تُبْط فقط أعراضاً مثل العدوانية ولا تُحسّن الصفات السلوكية الأساسية للتوحد.

ليس فقط جينات موروثة: طفرات جديدة

الاختلافات في عدد النسخ Copy number variations (اختصاراً للتنوعات CNVs) - هي تغيرات في الحمض النووي DNA للجينوم، والتي ينتج عنها احتواء الخلية على عدد غير طبيعي من نسخ جزء أو أكثر من أجزاء الحمض النووي - قد لوحظ حدوث ذلك في مرض التوحد، وأحياناً بمعدلات أعلى مما هي عليه في الأفراد الخاليين من التوحد. جزء من هذه التغيرات الجينية هي تغيرات جديدة لا توجد في والدي الأفراد المصابين⁽⁸⁾.

ولا حتى الجينات أساساً: مساهمون بيئيون مهمون

لسنوات، كان يشار إلى دراسات التوائم لإثبات قابلية التوريث العالية في التوحد. واستخدمت درجات على مقياس التوافق Concordance (تشخيص مشترك) تعادل 90 في المائة في التوائم المتطابقة و10 في المائة في التوائم الشقيقة لتبرير التركيز المكثف على الوراثة ولاستبعاد التأثير البيئي. في أكبر دراسة لتوائم حتى الآن، فإن نتائج توافق أقل في التوائم أحادي الزيجوت Monozygotic (التوائم المتطابق) وتوافقاً أعلى في التوائم ثنائي الزيجوت (التوائم الشقيق) مما كان يذكر في السابق، أسفر عن فجوة صغيرة في معدلات التوحد بين التوائم المتطابقة مقارنة بالتوائم الشقيقة، إذ إنها تباينت بنسبة 55 في المائة في التوحد الصارم و58 في المائة في طيف التوحد، وهو تباين يمكن تفسيره بالعوامل البيئية المشتركة، مع قابلية توريث معتدلة من 37-38 في المائة⁽⁹⁾. واستنتجت الورقة البحثية وجود دور أكبر للعوامل البيئية ودور أصغر للوراثة مما هو مفترض حتى الآن، وهو ما قوبل

التوحد

بالترحيب من قبل البعض على أنه تغيير لقواعد اللعبة، على الرغم من أن منهجية البحث أثارت غضب عديد من باحثي علم الوراثة.

ليس فقط جينات الدماغ

لسنوات، بحث علماء الوراثة فقط عن «جينات الدماغ» في المناطق المرشحة من الكروموسومات، ولكن ربما كانوا يفرطون في تقييد أنفسهم. دان كامبل Dan Campbell من جامعة فاندربيلت Vanderbilt University، جنبا إلى جنب مع بات ليفيت Pat Levitt، عالم أعصاب يعمل الآن في جامعة جنوب كاليفورنيا University of Southern California، حددا الجين MET على أنه جين مهم في كثير من الأفراد المصابين بالتوحد، ووجدا أن آثاره تراوحت من التأثير على الدماغ إلى التأثير على الجهاز المناعي والقناة الهضمية وأكثر من ذلك، وأن الجين كان حساسا للبيئة⁽¹⁰⁾.

ليس فقط اضطرابا محليا أو في وحدات معينة: إشراك كامل الدماغ

واحدة من أكثر النتائج تكرارا في الأبحاث على أدمغة المصابين بالتوحد ليس لها علاقة واضحة على الفور بجوهر سلوكيات التوحد. فقد انطلقت أبحاث التوحد - من دون نتيجة مثمرة - لتتصيد مناطق محددة في الدماغ قد تفسر «السلوك الشاذ» لمرض التوحد، ولكن فوجئ المجال بنتائج تتكرر على نحو متزايد من عقول أكبر، ومن نتائج تُحدّد بعد الوفاة من حيث وزن الدماغ ومحيط الرأس، وقياسات التصوير بالرنيني المغناطيسي MRI⁽¹¹⁾. فالتحليل التي قُمتُ بها باستخدام التصوير MRI لدراسة حجم الدماغ، فضلا عن دراسات آخرين، كشفت عن أن الحجم الإضافي للدماغ توزّع على جميع أنحاء الدماغ بدلا من أن يتركز في مناطق الدماغ المعروفة بارتباطها بقدرات اللغة والسلوك المتأثرة بالتوحد⁽¹²⁾.

ليس فقط ما قبل الولادة

كما وجد الباحثون أن الأطفال الذين يعانون التوحد لا يولدون ببساطة بعقول أكبر. أنهم يطورون هذه الزيادة ما بعد الولادة⁽¹³⁾. وهذا يتناقض مع العقيدة السابقة

من أن التوحد يحدث بسبب تعديلات على نمو الدماغ داخل الرحم. هناك طفرة هائلة في النمو في السنتين الأوليين بعد الولادة، تكون فيها بعض أجزاء من الدماغ (مثل الفص الجبهي Prefrontal والمادة البيضاء White matter في المخيخ) أكثر بمقدار أكبر يصل إلى الثلث في بعض الأطفال المصابين بالتوحد⁽¹⁴⁾. وهذا فرق ضخم في الحجم لعضو محصور مكانيا بإحكام بفعل الجمجمة. ثم يتباطأ معدل النمو، ومع حلول المراهقة تكون عقول الأفراد الذين يعانون التوحد - في المتوسط - أصغر قليلا من المعتاد. بإعادة النظر في الماضي، فإن الاعتقاد الذي ساد طويلا، والذي كان يُتمسك به بقوة، بأن التوحد ينشأ بسبب تغيرات في الدماغ ما قبل الولادة، لم يكن مدعوما إلا بعدد متواضع من الملاحظات على عينات الأنسجة بعد الوفاة لأفراد أكبر سنا. والتفسير بأن هذه التغيرات الخلوية قد حدثت ما قبل الولادة فقط، والقبضة التي أحكمها هذا التفسير على المجال لفترة طويلة، ذهب إلى ما هو أبعد مما يمكن للبيانات أن تدعمه حقا. وقد بدأت تظهر تفسيرات بديلة للتغيرات الخلوية المرصودة تعتمد على تأثيرات ما بعد الولادة (وغالبا ما تكون تأثيرات سُميَّة)، كما سأناقش لاحقا.

ليس بالضرورة موجودا عند الولادة

كان من المفترض أن التوحد موجود منذ الولادة. فتقارير الوالدين عن «تدهور» طفلهم كانت تُتجاهل على أنها نتيجة لعدم معرفة الوالدين الكثير عن تطور الطفل. ولكن، التدهور هو الآن ظاهرة مُثبتة تحدث في كثير - ولكن ليس كل - من الأطفال الذين يعانون التوحد، على الرغم من أنه قد يحدث بشكل مختلف - بشكل سريع أو متدرج - في الأطفال المختلفين. فقد حُلِّلت بدقة تسجيلات الفيديو للأطفال قبل تدهورهم، وتم التحقق من الغياب الكامل أو شبه الكامل للشذوذ قبل التدهور في عدد من الحالات⁽¹⁵⁾. على الرغم من أنه يمكن القول إن التدهور هو مجرد تعبير متأخر لميول وراثية فطرية، فمن الممكن أيضا أن تأثيرات ما بعد الولادة قد أسهمت في التدهور، وهذا أمر لا يمكن استبعاده مسبقا.

ليس فقط السلوك

إضافة إلى السلوك الذي هو في صلب تعريف الطب النفسي للتوحد، هناك مجموعة كبيرة من المشكلات العصبية الأخرى الشائعة جدا. وتشمل هذه النوبات

التوحد

العصبية (موجودة في 7 - 46 في المائة)، والنشاط الصرعي للدماغ (موجودة في ربما الغالبية العظمى)، مشكلات كبيرة في العتبة الحسية Sensory threshold والتكامل الحسي، وفي التنسيق ومشكلات المشي، وخلل الأداء الحركي الفموي Oral motor dyspraxia الذي يؤثر في البلع والكلام، وخلل الأداء المرتبط بأنشطة أخرى مثل استخدام اليد، واضطراب النوم، وتغيرات رئيسية في الكلام، وفي بعض الحالات الجامود Catatonia. تقترح هذه الظواهر تعديلات أساسية في مادة الدماغ تضرب بجذورها بعيدا إلى ما هو أعمق من المشكلات السلوكية الأكثر وضوحا لذكائنا الاجتماعي.

ليس فقط الدماغ

كثير من المصابين بالتوحد لديهم مشكلات طبية جسدية مزمنة لم تُضمن في تعريف التوحد⁽¹⁶⁾. وقد لوحظ على نطاق واسع إكلينيكيًا أن الأفراد المصابين بالتوحد يعانون كثيرا من اضطرابات الجهاز الهضمي، بما في ذلك الإسهال المستعصي على الحل، والإمساك الشديد، وارتجاع المريء وتقرحاته، ونقص إنتاج الإنزيمات الهاضمة في البنكرياس⁽¹⁷⁾. وهناك أيضا المشكلات التي تتداخل بين الجهاز الهضمي والسلوك، مثل نقص التدريب على استعمال المراض، وسلوك «صعوبة الإرضاء» في المأكولات - تفضيلات أكل محدودة وغير كافية غذائيا (عموما الأطعمة ذات اللون البيج مثل القمح ومنتجات الألبان) مع رفض الطعام. وقد قُيِّمت هذه من قبل على أنها: أمور من قبيل المصادفة، لكن بدأ احتمال أن تكون من قبيل المصادفة يقل⁽¹⁸⁾. بعض هذه الاضطرابات مؤلمة جدا أو تتداخل بطرق أخرى مع الحياة العادية، مثل ارتجاع المريء المؤلم الذي يمكن يؤدي إلى اضطراب النوم وإلى السلوك المضرب بالنفس، ولا سيما في الأفراد غير اللفظيين الذين لا يمكنهم استخدام الكلمات للحصول على مساعدة لتخفيف آلامهم (على الرغم من أنه حتى الأفراد اللفظيون للغاية المصابون بالتوحد قد يواجهون مشكلات خطيرة في تحديد مصدر معين للألم، ربما بسبب مشكلات المعالجة الحسية). كما إن مجموعة من المشكلات المناعية (الحساسية والالتهابات المتكررة وأمراض المناعة الذاتية والأمهات ذوات مشكلات المناعة الذاتية) هي مشكلات شائعة كذلك. لكن، حتى وقت قريب كان يستهجن مناقشة هذه المشكلات السلوكية، ومجمل الأبحاث حول هذه القضايا هي في بداية تطويرها بشكل جدي.

ليس عجزاً فقط: موهبة وذكاء عاليان

على الرغم من افتراض أن التوحد يرتبط في الغالب مع التخلف العقلي قد يؤخذ على أنه حقيقة، فإن هذا الافتراض هو الآن موضع تساؤل. أولاً، انتُقدت نوعية الدراسات التي أكدت ذلك⁽¹⁹⁾. ثانياً، يبدو أن اختبارات الذكاء التي تعتمد على التعليمات الشفهية تقلل من تقدير درجات الذكاء في الاختبار IQ - في إحدى الدراسات كانت الدرجات على مقياس وكسلر للذكاء Wechsler scales of intelligence في الغالب في حدود التخلف العقلي، في حين أنها لم تكن كذلك على مقياس رافن للمصفوفات المتتابعة Raven's Progressive Matrices (مقياس قوي للذكاء السائل Fluid intelligence)⁽²⁰⁾. عديد من المصابين بالتوحد في الواقع يظهرون مهارات إبداعية وتألقاً كبيرين حتى عندما لا يستطيعون الكلام. والاستخدام المتزايد لأجهزة الاتصال المُعززة Augmentative communication devices - ضمن نطاق الحركة الاجتماعية داخل مجتمعات التوحد - يُنتج بشكل غير متوقع اتصالات واضحة بين عدد متزايد من الأفراد المصابين بالتوحد الالفاظي. فالعقبة أمام الكلام قد تكون خلل الأداء Dyspraxia (ضعف القدرة على بدء أو تنسيق الإنتاج اللفظي) وليس عجزاً في قدرة اللغة نفسها. كل هذا يثير تساؤلات حول مدى ارتباط الدراسات الوراثة المتعددة التي بحثت عن الجينات المرتبطة بالتخلف العقلي بمرض التوحد. إضافة إلى ذلك، فإن تدهور السلوك في الأفراد الالفاظيين قد يرجع إلى الملل والإحباط الهائل من المناهج الدراسية المتكررة والبداية التي هي أقل كثيراً من قدراتهم في بعض الأحيان. في مذكراتها «الابن غريب Strange Son»، تفصح بورشيا إيفرسن Portia Iversen عن أنه عندما أعطت ابنها الالفاظي البالغ من العمر 9 سنوات جهاز اتصال مُعزز، اكتشفت أنه في وسعه قراءة وفهم اللغة الإنجليزية والعبرية وحل مسائل رياضيات الصف الرابع، وكل ذلك من دون الحاجة إلى تلقي أي إرشادات واضحة⁽²¹⁾. في مواقف مماثلة يمكن للمصابين بالتوحد التعامل مع الرياضيات أو الفيزياء أو كتابة الشعر.

ليس حكماً بالسجن مدى الحياة: دليل على التراجع والتعافي

يجري الآن تحدي فكرة أن التوحد هو اعتلال دماغي ثابت بأدلة على أن التوحد يمكن أن يتراجع. بعض الأطفال المصابين بالتوحد، على سبيل المثال، يتحسنون كثيراً

التوحد

عندما يصابون بحمى⁽²²⁾. فقد يتواصلون بالنظر في العين أو حتى بالحديث، وهو ما لم يكونوا يقومون به من قبل. وقد تم الإبلاغ عن هذا بأعداد كبيرة في الأفراد المصابين بالتوحد، على الرغم من أن الآليات الكامنة وراء هذه الظاهرة لا تزال قيد البحث، وتتراوح الفرضيات من تحويل المناعة Immune modulation إلى تصعيد تنظيم الطاقة البيولوجية Bioenergetic upregulation إلى تغير في نشاط الناقل العصبي Altered neurotransmitter activity⁽²³⁾. إحدى الأمهات قالت لي إنها كانت تسعد كلما أصيب ابنها الصغير بالحمى لأنه سيصبح أكثر تواصلًا، وعلى حد تعبيرها البليغ قالت إنها: «تتمكن من زيارة ابنها». حتى ولو كان هذا التراجع تراجعًا عابرًا، قد يكون السلوك غير مفاجئ بالنسبة إلى مرض، ولكن من الصعب تفسيره لحالة تنشأ من دماغ من المفترض أن عجزه دائم وغير قابل للتغيير. بيد أن هذا الاعتقاد يبدو أنه يشكل المشورة الطبية المقدمة إلى أولياء الأمور، أخبرتني إحدى الأمهات بعيون مغرقة بالدموع، أن طبيب أعصاب ولدها قد وجد تأخرًا معتدلاً في الماييلين في فحص دماغ ابنها وقال لها بثقة حاسمة: «ابنك لن يتعلم أبداً»، على الرغم مما في هذا من مبالغة صارخة لتأثير هذا الاكتشاف في الدماغ.

فيما عدا التراجع المؤقت، هناك أيضاً عدد متزايد من الحالات الموثقة لحدوث تحسن كبير بل حتى انتفاء تشخيص التوحد⁽²⁴⁾. إن قدراً صغيراً ولكن مكثفاً من الأدبيات يعالج ما يعنيه هذا بالنسبة إلى الطريقة التي نفكر فيها بمرض التوحد. إذ يجري المعهد الوطني للصحة العقلية National Institute of Mental Health دراسة عن تراجع التوحد يسعى فيها إلى تحديد مثل هذه الحالات والقيام بدراسة تاريخها واختبارها بصورة شاملة (دراسات عصبية ودراسات وراثية وقياس المناعة ودراسات الدماغ، وغيرها) لمعرفة ما قد يكون مختلفاً في هؤلاء الأطفال مقارنة بأولئك الذين لا يظهرون تراجعاً أو تعافياً⁽²⁵⁾. باختصار، فإن الأدلة آخذة في تحويل مفهوم التوحد من كونه خللاً دماغياً مُحدّداً وراثياً وثابتاً مدى الحياة إلى كونه اضطراباً متعددًا في أنظمة ديناميكية ذا آثار مزمنة في الدماغ والجسم على حد سواء⁽²⁶⁾.

العمليات الفسيولوجية الحيوية المشتعلة في التوحد

إن المشكلات في الجسم، فيما عدا الدماغ، تشكل تحدياً عند محاولة إدراجها في عالم التوحد، وذلك جزئياً بسبب عمق الاعتقاد بأن التوحد هو اضطراب دماغي أو عصبي.

إن تقسيم الجسم في وحدات متميزة من الأجهزة القائمة على الأعضاء، يُدرس كل منها في فصلها المستقل في الكتب الدراسية يعاني صعوبة الربط بين الجسم والدماغ. مع صعود مجال بيولوجيا الأنظمة، فإن تفاصيل المسارات ذهابا وإيابا بين الدماغ والجسم تصبح أكثر وضوحا، فهي تحل محل الاعتقاد بأن الدماغ محمي من الجسم عن طريق حاجز الدم في الدماغ - الذي هو منيع إلى حد ما - وأن الدماغ يمتاز بالمناعة - أي محمي من المشكلات المناعية الجهازية Systemic immune problems.

أما العائق الآخر أمام النظر في تأثير الجسم في الدماغ فكان رد الفعل على أعمال ويكفيلد Wakefield، الذي جادل ليس فقط بأن هناك صلة بين التوحد والتطعيم ولكن أيضا أن هذا الرابط يحدث بواسطة الجهاز الهضمي. لجزء أكبر من عقد من الزمن كانت أي محاولة لمناقشة القضايا الهضمية أو المناعية للتوحد تُفسر على أنها دعم لفرضية ويكفيلد حول التطعيم، وكان من الصعب مناقشة - فضلا عن الحصول على تمويل - الملاحظات الإكلينيكية أو الأبحاث حول هذه المشكلات⁽²⁷⁾. إحدى الطرق لتجنب «تابو» المشكلات الجسدية في التوحد كان التعامل معها كأعراض من قبيل الصدفة. على سبيل المثال، يمكن للمرء أن يتحدث عن مشكلات القناة الهضمية مادام يوضح أنها لا تتسبب في التوحد في الدماغ. التحسن بعد العلاج من مشكلات القناة الهضمية، والتي غالبا ما يلاحظ، ويمكن تفسيره عندئذ كنتيجة للحد من الألم وعدم الراحة، ولكن ليس بسبب أي تأثير مباشر على آليات الدماغ الأساسية التي تولد سلوك التوحد.

ويتزايد توثيق بيولوجيا الأنظمة للظواهر التي تطمس الحدود بين أجهزة الجسم. لقد شاعت مناقشة الآثار المترتبة على الدماغ بفعل السيتوكينات المناعية والكائنات الدقيقة في القناة الهضمية والتغذية والإجهاد. ويساعد هذا على محو «التابو» في التوحد حول النظر في علاقات الجسم والدماغ. جنبا إلى جنب مع هذا التحول العام في الإطار العلمي، تراكمت لديها وثائق أكثر تحديدا حول الاضطرابات في الأنظمة البيولوجية في التوحد. وفيما يلي بعض هذه الأبعاد:

نقص تنظيم المناعة:

لقد وثقت مئات المقالات شذوذا مناعيا في التوحد، وإن لم تكن كلها أبحاثا عالية الجودة⁽²⁸⁾. يشمل الشذوذ إحداث تغييرات في السيتوكينات المناعية، ووجود

التوحد

الأجسام المضادة، بما في ذلك الأجسام المضادة الدماغية Antibrain والالتهابات، وأكثر من ذلك بكثير. في العام 2005 نشر باردو Pardo وزملاؤه في جامعة جونز هوبكنز Johns Hopkins University دليلا على تنشيط جهاز المناعة الفطري في نسيج دماغي⁽²⁹⁾. على وجه الخصوص، حدّدوا الخلايا الدبقية Glial cells - تعرف أيضا بالخلايا النجمية Astrocytes أو العقد النجمية Astroglia - مُنشطة مع خلايا دبقية صغيرة Microglial cells تشاهد بالمجهر باستخدام تقنيات صبغية خاصة، ولكن ليس ظاهريا عن طريق تصوير الدماغ ميكروسكوبيا macroscopic [على المستويات الكبيرة]. على الرغم من أن نتائج هذه الدراسة أرسلت بدفقات من النشاط في بعض قطاعات عالم التوحد، فإنها هُمّشت من قبل آخرين. في الآونة الأخيرة، تمكنت عدة مجموعات أخرى من تكرار هذه النتائج العصبية المرضية، كما أن عديدا من دراسات التعبير الجيني في نسيج الدماغ قد دعمت أيضا حدوث هذه الظاهرة⁽³⁰⁾.

خلل الميتوكوندريا:

يتم التعرف على دور للميتوكوندريا في عدد كبير من الأمراض المزمنة التي تتراوح من السرطان إلى السمّة وداء السكري وأمراض الأعصاب. وقد تم تحديد نسبة أعلى من اضطرابات الميتوكوندريا بشكل واضح في التوحد (نحو 5 في المائة) مما هي عليه في عامة السكان، وهناك أدلة بيوكيميائية على وجود خلل معتدل في الميتوكوندريا في ما لا يقل عن واحد من كل ثلاثة أفراد مصابين بالتوحد وذلك في المقالات والمراجعات البعيدة Metaanalyses⁽³¹⁾. لقد قوبلت فكرة خلل الميتوكوندريا في التوحد ببعض الذعر والتجنب مرة أخرى إلى درجة كبيرة بسبب الارتباط بجدل التطعيم. في هذه الحالة فإن الارتباط مدفوع بشكل خاص بحالة ابنة طبيب أعصاب هو في مرحلة التدريب بجامعة جونز هوبكنز، فقد طورت ابنته التوحد بعد تلقي تسعة لقاحات في يوم واحد. تلقت أسرتها تسوية من المحكمة الأمريكية للمطالبات الفيدرالية U.S. Court of Federal Claims، التي تنظر دعاوى قضائية ضد إصابات التطعيم. يجادل المسؤولون بأن هذا نادر الحدوث، نظرا إلى أن هذه الطفلة كانت لديها هشاشة وراثية genetic

vulnerability للإصابة باضطرابات الميتوكوندريا التي حُفِزَتْ فقط عن طريق لقاحات التطعيم، وكان الخلل سيظهر في وقت قريب بما فيه الكفاية على أي حال. ولكن ما يثير قلقاً أعم هو القابلية الهائلة المعروفة للميتوكوندريا لأن تكون عرضة للإصابة بفعل مجموعة واسعة من الضربات البيئية⁽³²⁾. ومن الملاحظ أن النقاش الدائر حول اضطراب الميتوكوندريا كنقيض لخلل الميتوكوندريا داخل مجتمع التوحد هو نقاش أكبر كثيراً مما هو عليه في الحالات الأخرى، فقد نُشرت آلاف المقالات حول حدوث خلل الميتوكوندريا حتى في حالة عدم وجود أسباب وراثية ينشأ عنها اضطراب الميتوكوندريا.

الإجهاد التأكسدي:

كذلك اكتشف وجود إجهاد تأكسدي في كثير من الأمراض المزمنة. إذ تُنتج الجذور الحرة Free radicals عادة بكميات صغيرة خلال عملية التمثيل الغذائي للأكسجين. ويمكن لهذه الجذور الحرة أن تُتلف الحمض النووي والجزيئات وأغشية الخلايا وغيرها من البنى، لكنها في ظل الظروف العادية «تُخمد» بواسطة المواد المضادة للأكسدة. عندما يتجاوز إنتاج الجذور الحرة احتياطي الجسم من المضادات الحيوية، يكون هناك تراكم للإجهاد التأكسدي، وقد تم تحديد مؤشرات تحاليل مختبرية مختلفة للكشف عن الإجهاد التأكسدي، فضلاً عن القابلية الوراثية لتفاقم المشكلة في الأفراد الذين يعانون التوحد وأيضاً في بعض الأحيان في أمهاتهم⁽³³⁾.

اضطرابات الميثيلة:

كما تم تحديد اضطرابات الميثيلة Methylation في الأفراد المصابين بالتوحد⁽³⁴⁾. فمن الممكن أن تؤثر هذه الاضطرابات في الحمض النووي، ومن ثم الوراثة فوق الجينية. كما أنها تؤثر في العمليات الأخرى مثل تصنيع النواقل العصبية ووظيفة غشاء الخلية وإسكات الجينات الفيروسية. وترتبط بهذه الاضطرابات أنواع من الشذوذ في التمثيل الغذائي للكبريت، والتي يمكن أن يؤثر في إنتاج مضادات الأكسدة والتخلص من المواد السامة.

اضطراب الإيكولوجيا الميكروبية في القناة الهضمية:

إن البيانات الداعمة لوجود اضطراب في الإيكولوجيا الميكروبية في القناة الهضمية في التوحد آخذة في التراكم. وتشمل هذه البيانات القياس المباشر (على سبيل المثال: متغيرات غير طبيعية من البكتيريا كولستريدا Clostridia، ووجود البكتيريا ديسولفوفيريو Desulfovibrio التي يمكن أن تغير استقلاب الكبريت)، والأدلة غير المباشرة (مثل نماذج سلوك الحيوانات الشبيهة بالتوحد وتغيرات الدماغ مع التعرض لمنتجات ثانوية من التمثيل الميكروبي في القناة الهضمية)⁽³⁵⁾.

اللاتنظيم الهرموني:

تشمل المؤشرات الدالة على احتمال اللاتنظيم الهرموني أنماط نمو غير نمطية، وأنماط شاذة من الإثارة اللاإرادية Autonomic arousal (سواء انخفاض أو ارتفاع أو فرط الإثارة اللاإرادية على حد سواء)، وتغيرات ملحوظة في سن البلوغ (على سبيل المثال: تظهر في بعض الأحيان كزيادة في العدوان ومتلازمة ما قبل الحيض الشديدة)، واضطرابات النوم، وقصور الغدة درقية، والنوبات العصبية.

الفيولوجيا الباثولوجية النشطة والجينات والبيئة

كل هذه الظواهر ليست مجرد اضطرابات في النظم؛ إنها عمليات فيسيولوجية نشطة، وتحولات في الأنشطة الوظيفية الجارية في الكائن الحي، وهي لا تنشأ بالضرورة بأي حال من الأحوال بفعل الوراثة ولا هي بأي حال من الأحوال تتعلق بالضرورة بالتغيرات الثابتة في بنية الدماغ. إن المشكلات المناعية بشكل واضح ليست كلها وراثية، لأن الجهاز المناعي يتوسط بين الكائن الحي والبيئة. ومن المعروف أن الأكسدة وخلل الميتوكوندريا يُعززان بفعل التعرض لعوامل بيئية لا تعد ولا تحصى. الهشاشات الوراثية Genetic vulnerabilities لهذه المشكلات شائعة بين عامة السكان، لكن عندما تحدث عدة منها في فرد واحد يزداد احتمال التوحد إلى حد كبير (في بعض الحالات بعدة أضعاف). وحتى مع ذلك، وبالنظر إلى زيادة الهشاشة للتأثير البيئي الناتج عن هذه المتغيرات الوراثية، فإن النتيجة، التوحد، قد لا تكون بسبب هذه الجينات بقدر ما هي مُيسرة بفعل هذه الجينات، ودرجة التعرض البيئي تحدّد كثيرا من المخاطر وشدة النتيجة.

الفسيولوجيا الباثولوجية النشطة والدماغ

لقد ركزت الأبحاث الوراثة على المشتبك العصبي Synapse على أنه الموضع المركزي لتشويش الدماغ في اضطرابات طيف التوحد، وقد بحثت عن تنوعات جين التأثير في المشتبك العصبي التي قد تكون أساس التوحد. هذا يناسب فكرة أن الجينات - التي هي فطرية - تُغير الدماغ بطريقة تُسبب حتما التوحد.

لكن العمليات النشطة الدينامية المرضية المذكورة أعلاه قد وسّعت من مدى هذا السرد: (1) يمكن للجينات أن تؤثر في آليات ووسط ووظيفة المشتبك العصبي، (2) لديها عديد من عوامل التحفيز، وليس عوامل وراثية فحسب، بل بيئة أيضا، وهكذا فإنها ليست بالضرورة وراثية وغير قابلة للتغيير.

تأثير على وظيفة المشتبك العصبي

من المعروف أن اضطرابات المناعة تؤثر في استثارة الخلايا العصبية، وبإمكان السيتوكينات المُعززة للالتهاب Pro-inflammatory cytokines أن تزيد من التعرض للنوبات، والتي هي دليل على خلل كبير في المشتبك العصبي⁽³⁶⁾. أما خلل الميتوكوندريا فيمكن أن يكون نتيجة أو سببا للنوبات العصبية كما يمكن أيضا أن يغير من وظيفة الخلايا العصبية والجهاز العصبي بطرق أقل وضوحا⁽³⁷⁾. أما المنتجات الجانبية لميكروبات القناة الهضمية فيمكن أن تكون لها آثار صيدلانية ومناعية على الدماغ أيضا⁽³⁸⁾.

ونظرا لهذه الاعتبارات، يمكن القول أن الجينات لا تمس وحدها المشتبكات العصبية، بل إن العوامل البيئية وآثارها الفسيولوجية يمكن أيضا أن تؤثر في التنظيم الجزيئي للمشتبكات العصبية والشبكات. ولكن ما مدى أهمية هذا التأثير؟

هل بإمكان الفسيولوجيا الباثولوجية إضعاف الاتصال؟

يبدو أن واحدا من التشوهات الأساسية في وظيفة الدماغ في التوحد هو تغير الاتصال والتنسيق بين مناطق الدماغ وانخفاضه عادة. بحلول هذا الوقت، هناك كم كبير من الأدبيات التي تدعم هذا⁽³⁹⁾، إذ تشمل الوظائف العصبية المعرفية Neurocognitive function - التي تعتبر الصفات الأساسية للتوحد - كيفية معالجة المعلومات المعقدة.

التوحد

ومن ثم، فمن المنطقي أن الانخفاض في الاتصال والتنسيق من شأنه أن يؤدي إلى وظيفة أقل ومختلفة بعض الشيء في مناطق المعالجة المعقدة هذه.

من وجهة نظر نموذج الجينات - الدماغ - السلوك، سيبدو تبيان ارتباط التنوع الجيني مع تغير في الاتصال أنه يشير إلى أن هذا التنوع الجيني يسبب مشكلة اتصال ومن ثم يسبب التوحد⁽⁴⁰⁾. قد يبدو هذا عموماً أنه يعني أن تشوهات الاتصال، كونها وراثية، هي صفات ثابتة مدى الحياة لوظائف الدماغ لدى الأفراد المتضررين.

لكن، أظهرت مقالة نشرت مؤخراً من قبل نارايانان Narayanan وزملاؤه أنه يمكن زيادة اتصال الدماغ في غضون دقائق بعد إعطاء العقار بروبرانولول Propranolol، وهو دواء يقلل من نشاط الجهاز العصبي السمبثاوي (الودي) Sympathetic nervous system (الجزء من الجهاز العصبي اللاإرادي المتحكم في العراك - الهرب - أو الإجهاد)⁽⁴¹⁾. وقد افترضوا أن النشاط السمبثاوي يزيد «الضجيج» في نسبة «الإشارة - الضوضاء» في الدماغ، وأن هذا التقليل في الضجيج يسمح أن تكون لدى الدماغ إشارة أكبر- زيادة عرض النطاق الترددي للإشارة للوصول إلى المناطق النائية من الشبكة⁽⁴²⁾. هذا الاكتشاف يفتح الباب لأنواع أخرى من الوساطة اللاوراثية لاتصال الدماغ. خصوصاً، سمية التحفيز الزائد Excitotoxicity للدماغ، وهو نتيجة أو أمر مرافق يصحب كثير من الاضطرابات المرضية المذكورة أعلاه، ويمكنه أن يغير وظيفة الخلايا العصبية ويؤدي إلى تغيير وظيفة الشبكة.

الظواهر الإكلينيكية من التحسن والانتكاس في بعض المصابين بالتوحد تشير أيضاً إلى أن الحالة الوظيفية لشبكات الدماغ قد تكون متغيرة. إضافة إلى تحسن عابر بسبب الحمى، قد يكون هناك تحسينات ملحوظة عند وضع الشخص على حمية غذائية من السوائل الشفافة فقط قبل الإجراءات الطبية، قد تتخذ شكل لحظات من الوضوح اللفظي لدى الأفراد اللا-لفظيين في ظل ظروف الشدة العاطفية، وحالات تحسن مذهلة وإن كانت عابرة في الأفراد الذين يتلقون المنشطات لأسباب أخرى (على سبيل المثال: نوبات الربو) أو غيرها من عقاقير تنظيم الجهاز المناعي، أو عند الإفاقة من التخدير. الأطفال والكبار في ظل هذه الظروف قد يتفاعلون اجتماعياً

فجأة في وقت كانوا في السابق مُغرقين في البعد، ولفظيين بعدما كانوا في السابق لا-لفظيين، أو يعبرون بشكل عفوي عندما كانوا في السابق لا يكررون إلا عبارات ثابتة. وعلى العكس من ذلك، فإن بعض المصابين بالتوحد يظهر عليهم التدهور بشكل ملحوظ عند التعرض لمسببات الحساسية، بعض الأطعمة (مثل الغلوتين ومنتجات الألبان، أو ما وصفه بعض الآباء «ذهان البيتزا»)، أو العوامل البيئية المختلفة. ومن ثم فإن الارتباط بين التنوع في الوظيفة مع المثبرات البيئية يدعم على الأقل درجة من الوساطة البيئية في وظائف الدماغ.

هل الفسيولوجيا الباثولوجية النشطة تعدل المادة الوراثية، أو هل هي أحد الأسباب الرئيسية لخلل الدماغ؟

إذا كنت تؤمن بقصة أن الجينات تسبب اضطرابات الاتصال، من ثم فإن التعديل البيئي للمشتبكات العصبية والشبكات لا يمكن أن يكون إلا زخرفة على الكعكة، وليس الكعكة نفسها. وبناء على هذا الرأي فإن مشكلات الاتصال هي مشكلات فطرية.

لكن كيف يمكن لقصة تقتضي ضمناً وجود خلل وراثي أن تشرح انتكاسة التوحد؟ كيف يتحول الصغار، الذين بدوا فيما قبل طبيعيين، إلى التوحد؟ هل كانت مشكلة الاتصال دائماً موجودة؟ إذا كان الأمر كذلك، فلماذا إذن تحولت إلى التوحد عند نقطة معينة؟ وإذا كانت مشكلة الاتصال ليست موجودة دوماً، فما الذي حدث لإنتاجها؟ في الواقع ليست هناك تقريبا أي بيانات ذات صلة بالدماغ خلال فترة ما قبل تشخيص التوحد، أي الوقت الذي يُفترض وقوع أحداث الدماغ التي تولد التوحد فيه. على أساس البيانات من الأفراد الأكبر سناً إلى حد كبير، تقوم نظرية تشريحية ونظرية وظيفية حول كيف تتطور مشكلات الاتصال.

النظرية التشريحية تقول إن هناك نمواً خلويًا مفرطاً في الدماغ في وقت مبكر يغير المادة الخلوية للشبكات، بصلات مفرطة النشاط قصيرة المدى وأخرى قاصرة النشاط طويلة المدى⁽⁴³⁾. ويفترض أن هذا النمو المفرط مدفوع وراثياً. يتنبأ هذا النموذج بشكل عام بزيادة الكثافة الخلوية. لكن بيانات تصوير الدماغ متناقضة حول هذه النقطة⁽⁴⁴⁾. هناك تقارير عديدة عن أحجام أكبر من الدماغ، لكن قياس

التوحد

الأحجام وحده لا يفصح عن أي شيء عن الخلايا أو غيرها من المواد التي يمكن أن تسهم في الحجم. ويمكن لأشكال أخرى من تصوير الدماغ أن تنظر إلى خصائص الأنسجة، وتقنيات التصوير هذه أسفرت عن بيانات لا تدعم بالضرورة افتراض أن «أكبر» يعادل «مزيذا من الخلايا». تصوير الدماغ للمستقبلات (التحليل الطيفي بالرنين المغناطيسي Magnetic resonance spectroscopy) يظهر عموماً كثافة مستقبلات أقل - وعلى وجه الخصوص، يظهر انخفاضاً في تركيز إن -أسيتيل أسبرتيت n-acetylaspartate (اختصاراً الحمض NAA)، الذي هو مؤشر على سلامة الخلايا العصبية أو كثافة الخلايا العصبية. وتصوير الدماغ لسلامة المادة البيضاء (التصوير الموتر الانتشاري Diffusion tensor imaging) قد أظهر في بعض الأحيان أن المادة البيضاء أقل تنظيماً بدلاً من أن تكون معبأة بكثافة أكثر. وتشير هذه البيانات إلى أن الأحجام الأكبر للدماغ وللمناطق المختلفة من المخ يتعين أن تُعزى إلى شيء آخر غير وجود عدد أكبر من الخلايا.

أما النظرية الوظيفية فتقول إن الأدمغة الكبيرة تنشأ من خلل خلوي مستمر. على وجه الخصوص، الخلل الوظيفي الخلوي المرتبط بالالتهاب والإجهاد التأكسدي للميتوكوندريا والطاقة الحيوية يؤدي إلى تورم خلوي وكذلك عملية نقل السائل عبر الخلايا المعيبة، ومجموعة من الاضطرابات الخلوية، وليس أعداداً أكبر من الخلايا أو من كثافة الألياف هي ما تؤدي إلى أحجام أكبر⁽⁴⁵⁾. في هذا النموذج، فإن الحجم الأكبر ليس بسبب كثافة أكبر من العصبونات والشبكات التي تعمل بشكل مثالي، ولكن بدلاً من ذلك بسبب تغيرات نسيجية مختلة، مثل تراكم السوائل أو حتى «التورم». هذه المشكلات الفسيولوجية قد تتطلب - أو لا تتطلب - مادة من الطفرات الوراثية لخلق الخلل في المشتبك العصبي. هذه النظرية هي أكثر اتساقاً مع نتائج تصوير الدماغ المذكورة أعلاه من كثافة أقل من المستقبلات ومادة بيضاء أسوأ تنظيماً.

إضافة إلى ذلك تفترض النظرية الوظيفية أيضاً أن عدد الخلايا أو مساحات الألياف لا يغير نشاط الدماغ بالمقدار نفسه الذي يفعله الوسط الكيميائي للخلايا والمشتبكات العصبية. البيئة البيوكيميائية والمناعية على المستوى الخلوي يمكن أن تغير وظائف الاتصال في العصبونات (والخلايا الدبقية، كما سأناقش بعد برهة).

الغلوتامات المفرطة ذات أهمية خاصة، فهي ناقل عصبي مُستثير، إضافة إلى مجموعة من التغيرات التي تعرف باسم «سمية التحفيز الزائد»⁽⁴⁶⁾. ومن المعروف أن هذه الظاهرة تسهم في حالات أخرى من إثارة المخ⁽⁴⁷⁾.

بينت مقالة نشرت في العام 2003 من قبل روبنشتاين Rubenstein وميرتزينش Merzenich أن أي زيادة في نسبة الإثارة/التثبيط (E / I) هي في صميم التوحد، وكان هذا أول بيان واضح حول جوانب هذه النظرية الوظيفية⁽⁴⁸⁾. وليس من قبيل الصدفة أن هذا البحث الموجه وظيفيا كان أيضا أول بيان صريح حول الأدوار التفاعلية بين الجينات والبيئة، وأيضاً المسارات المتعددة «الممتزجة» المؤدية إلى هذه الزيادة في النسبة E / I.

الفكرة هنا هي أن الإثارة المكثفة المفرطة للدماغ يمكن أن تُسبب تشويشا وظيفيا يتكون من عنصر بيئي وآخر مرضي ينشطان معا في جسم المريض، وليس مجرد عنصر وراثي. إن توثيق التهاب الدماغ وتنشيط جهاز المناعة في التوحد غيراً أرضية الملعب، لأنه أصبح واضحا أننا لا نتعامل مع أنسجة تمديدات وصلاتها مختلفة سليمة، بل مع عقول لديها مشكلات صحية في خلاياها. هذه المشكلات الصحية، كما ذكرنا، ترتبط بالذات بالخلايا الدبقية. على الرغم من أن هذه الخلايا مُيّزت في السابق كمجرد خلايا مساعدة أو «خلايا حاضنة» Nurse cells، إلا أنه يجري حالياً التعرف على الطبيعة الحرجة لوظائفها⁽⁴⁹⁾. يفوق عدد الخلايا الدبقية عددَ العصبونات في الدماغ بنسبة 10 إلى 1. وعلى العكس من العصبونات، فإنها تولد بسهولة خلايا جديدة. وفي حين أن العصبونات محمية (بالخلايا الدبقية) من الاتصال المباشر مع حاز الدم في الدماغ، فإن الخلايا الدبقية الصغيرة تدخل في البداية إلى الدماغ من خلال هذا الطريق، وتلتف الخلايا النجمية حول حاز الدم في الدماغ. في الواقع، الخلايا الدبقية الصغيرة والخلايا النجمية Astrocytes تتوسط الآثار البيئية في الدماغ⁽⁵⁰⁾.

أما خلايا النجمية الدبقية Astroglial فلا تدعم فقط الصفات الأيضية الأساسية للعصبونات بل قد تتحكم أيضاً في تشكيل المشتبكات العصبية نفسها⁽⁵¹⁾. كما أنها تؤدي مجموعة متنوعة من المهام الأخرى، مثل تحويل الغلوتامات وامتصاص السموم والمعادن الثقيلة (حتى تصل إلى أقصى سعتها). وإضافة إلى هذه

التوحد

الوظائف الأيضية تشارك الخلايا النجمية الدبقية أيضا في إنشاء الشبكات - فهي ترتبط ببعضها البعض عبر فجوات متقاطعة لتشكيل شبكات مخلوية Syncytial networks عظمي تتصل ببعضها البعض عبر موجات الكالسيوم ولديها «نواقلها الدبقية» Gliotransmitters الخاصة. تُشتق الخلايا الدبقية من الكريات البيضاء أحادية النواة (الوحيدات) Monocytes، وهي الخلايا المناعية الجهازية، وتؤدي وظيفة المناعة في الدماغ.

تُنشّط الخلايا الدبقية النجمية والخلايا الدبقية الصغيرة بالضغوطات مثل الالتهابات والسموم. وعندما يتم تفعيلها، فإنها تؤدي وظائف المناعة والتنظيف، ولكن إذا لم يتحسن الوضع، يتوالى شلال مزمن من الكيمياء الشاذة، فيزيد من الإجهاد التأكسدي للدماغ وينتج عنها سمية التحفيز الزائد. إن التفعيل المزمن لهذه الخلايا هو المساهم الرئيسي في عديد من الاضطرابات العصبية.

من الجينات والعصبونات إلى البيئة والخلايا الدبقية

تماما مثلما يتطلب الفهم الكامل لأسباب التوحد إزاحة الجينات عن مركز الموضوع، فإن الفهم الكامل لآليات دماغ التوحد يتطلب إزاحة العصبونات عن مركز الموضوع. إن تحديد الخلايا النجمية المُنشّطة من قبل جهاز المناعة والخلايا الدبقية وتصعيد تنظيم Upregulation الجينات الدبقية من الجينات الدبقية في أنسجة دماغ التوحد، لا يطرح فقط السؤال الذي عادة ما يسأل حول سبب ذلك، بل يطرح أيضا سؤالاً أكثر ندرة حول كيف تؤثر هذه التغيرات المناعية في أداء هذه الخلايا لوظائفها الأساسية؟ وكيف تتغير تأثيرات هذه الخلايا الدبقية في المشتبكات العصبية والشبكات عندما تكون متضررة مناعيا؟ هذا السؤال ليس خاصا بالتوحد فقط. ولكن علم بيولوجيا الأعصاب Neurobiology (الذي اقترح البعض إعادة تسميته «علم بيولوجيا الأعصاب الدبقية» Neurogliobiology) ليس بعد بالمجال البحثي المتطور.

يظهر البحث أن الخلايا الدبقية يمكن أن تسهم مساهمة حاسمة في التشويش الشديد في المخ كما في حالات النوبات العصبية⁽⁵²⁾. أما المساهمة الفيسيولوجية المرضية للخلايا الدبقية في الصفات الأكثر اعتدالا- وإن كانت لاتزال صفات محيرة

للاختلال الوظيفي في الدماغ- فلاتزال أقل بحثا. في التوحد، تشمل هذه الصفات فرط الحساسية الحسية Sensory hypersensitivity ومشكلات التكامل الحسي ونقص الانتباه واضطرابات النوم وخلل الأداء وتشوهات التنسيق الحركي.

السبب؟

إن إدراج الخلايا الدبقية الدماغية في نماذج التوحد سيسمح بمواصلة استكشاف آليات ظهور التوحد ما بعد الولادة (لا سيما التدهور) والتحسن والانتكاس التي يصعب شرحها وفقا للنموذج العصبي فقط. لكن حتى أكثر من ذلك، إذا كانت العمليات الفيسيولوجية المرضية النشطة - بواسطة الخلايا الدبقية- كافية لتغيير المشتبكات العصبية وشبكات الدماغ، هل لا يزال من الضروري أن يكون هناك دائما «سبب» وراثي كامن وراء التوحد؟ أو هل يمكن لشخص- مع عدم وجود هشاشة وراثية خاصة- تطوير التوحد بفعل التعرض لعوامل بيئية فقط أو بفعل الأثر التراكمي لسلسلة من التعرضات للعوامل البيئية المتنوعة؟ في الوقت الحاضر هذا السؤال سؤال بلاغي، لكنني أعتقد أن أسس طرح هذا السؤال قوية بما فيه الكفاية لأن تسعى الأبحاث إلى الإجابة عنه.

على العكس من ذلك، إذا لم تكن الجينات في الواقع ضرورية للغاية، فهل لاتزال كافية بمفردها للتسبب في التوحد؟ هذا ربما يعتمد على الجين. لكن تظل هناك قضايا أخرى حتى مع وجود الجينات ذات التأثير القوي. هنا يمكن أن ننظر إلى المتلازمات الوراثية التي توجد فيها إصابات مرتفعة بالتوحد، مثل متلازمة الكروموسوم X الهش والتصلب الدرني Tuberous sclerosis. فهذه الأمراض لديها بالتأكيد معدلات عالية من التوحد، لكن المعدلات ليست بأي حال من الأحوال 100 في المائة. فقط نحو 50 في المائة من الأفراد الذين يعانون متلازمة الكروموسوم X الهش لديهم توحد⁽⁵³⁾. ما الذي يميزهم عن الآخرين المصابين بمتلازمة الكروموسوم X الهش ولكن من دون توحد؟ في الوقت الحاضر هذا غير معروف. هل يمكن أن هذه الجينات لا تسبب التوحد ولكن ببساطة تزيد من خطر الإصابة زيادة كبيرة؟ قد يفترض علماء الوراثة أن جينات أخرى تجعل بعض الأفراد دون غيرهم يجتازون عتبة التوحد. هل من الممكن أن أولئك الذين يطورون التوحد يفعلون

التوحد

ذلك ليس فقط بسبب الجينات ولكن أيضا، على الأقل في بعض الأحيان، بسبب تراكم فيسيولوجية مرضية نشطة؟ إننا لا نعرف الإجابة، ونحن بحاجة إلى البحث عنها. وفي يحدث هذا يجب أن يكون الدور الوراثي سؤالا مطروحا في التوحد وليس واقعا مُفترضا.

متلازمة سميث ليملي - أوبيتز Smith-Lemli-Opitz syndrome (اختصارا المتلازمة SLO) ربما لديها أعلى معدلات التوحد من أي متلازمة وراثية أخرى⁽⁵⁴⁾. فانسداد تصنيع الكوليسترول هو عنصر أساس من آثار هذه المتلازمة، وعندما يعالج الأطفال المصابين بالمتلازمة SLO بالكوليسترول يختفي توحدهم. وإضافة إلى ذلك، فإنه ليس من غير المألوف بالنسبة إلى أطفال غير مصابين بالمتلازمة SLO أن يكون مستوى الكوليسترول لديهم منخفضا للغاية (حتى أقل من 100)⁽⁵⁵⁾. وقد تم الإبلاغ عن أنه بين هؤلاء أطفال يرتفع الكوليسترول لديهم مع انخفاض في صعوبات التوحد لديهم استجابة لعلاجات أخرى، أو يتحسنون استجابة لإعطائهم الكوليسترول مباشرة⁽⁵⁶⁾. وهذا يقترح بعض المسارات النهائية الشائعة المؤدية إلى التوحد والتي يمكن الوصول إليها من طرق عديدة. ويقترح أيضا أن القدرات تُعرقل ولكن تصبح متاحة مرة أخرى عند إزالة العائق.

٦٠

تعديل الحدة من خلال معالجة الأيض الوسيط

إن الأخطاء الفطرية في الأيض هي فئة من الأمراض الناجمة عن مشكلات وراثية معروفة أو مفترضة. في بعض الحالات، مثل فينول كيتونوريا (بيلة الفينيل كيتون، ويشار إليها اختصارا بمتلازمة PKU)، فإن وجود برامج للصحة العامة (بالنسبة إلى متلازمة فينول كيتونوريا: اختبار حديثي الولادة يليه اتباع نظام غذائي منخفض في الفينيل ألانين) يمكن أن يمنع إلى حد كبير ظهور الأعراض على الرغم من وجود الجين. وقد راجع بيچ Page تعديل حدة التوحد عن طريق العلاج في الحالات المؤثرة من اضطراب التمثيل الغذائي في العام 2000⁽⁵⁷⁾، كما ورد مزيد من الأمثلة منذ ذلك الحين. يتم تخفيض أعراض التوحد المرتبطة بامتلازمة فينول كيتونوريا من قبل نظام غذائي منخفض الألانين⁽⁵⁸⁾، وفي التوحد مرتفع حمض البوليك Hyperuricosuric باتباع نظام غذائي منخفض

البوريين مع أو من دون الوبورينول ⁽⁵⁹⁾ allopurinol ، وعلاج المرضى الذين يعانون انخفاض البيوبتيرين في السائل المخي الشوكي Cerebrospinal-fluid bioppterin باستخدام مكملات البيوبتيرين ⁽⁶⁰⁾ ، وفي بعض المرضى المصابين بتوحد انخفاض الكالسيوم في البول Hypocalcinuric بمكملات الكالسيوم ⁽⁶¹⁾ ، ومعالجة بعض المرضى الذين يعانون ارتفاع حمض اللاكتيك Lactic acidemia بالثيامين و/أو حمية غذائية كيتونية ⁽⁶²⁾ ، ومعالجة نقص حمض الفوليك الدماغى من خلال تناول مكملات حمض الفولينيك ⁽⁶³⁾ ، (وكما ذكر سابقا) معالجة متلازمة سميث ليملي - أوبيتز بالكوليسترول ⁽⁶⁴⁾ . قدم جونستون Johnston مجموعة متنوعة من الآليات تؤدي من خلالها الاضطرابات الأيضية - وأحيانا مع أعراض قابلة للعلاج - إلى تغيرات عصبية ربما تكون أساسا للتوحد ⁽⁶⁵⁾ . أطر زيمرمان Zimmerman تقريره حول العلاجات المناعية الواعدة بالحاجة إلى البحث عن سبب - لفعاليتها واضحة، على الأقل بشكل متقطع ⁽⁶⁶⁾ . وأوردت جيمس James أن تصحيحها للإجهاد التأكسدي وشذوذ الميثلة من خلال التدخل بجرعات من الميثيل كوبالمين methylcobalamin ، وحمض الفولينيك Folinic acid ، وثلاثي ميثيل الغلايسين trimethylglycine رافقه تحسن إكلينيكي نوعي ⁽⁶⁷⁾ ، ويجري العمل تقييم التحسينات السلوكية النوعية الملحوظة. فقد تم تخفيض شدة الأعراض بتجربة جرعة عالية من الفيتامين سي في التوحد ⁽⁶⁸⁾ . وفي هذا الصدد وبشكل عام أيضا، أعد أميس Ames وزملاؤه نموذجا للعلاج بجرعة عالية من الفيتامين سي كنهج لعلاج مجموعة من الأمراض الوراثية التي تتميز بانخفاض ارتباط الأنزيمات المساعدة ⁽⁶⁹⁾ .

وتقترح هذه الأمثلة أنه في بعض الحالات قد يجد المرء مفتاحا أيضا لإزالة العوائق - أو التعويض عن النقص - في المسارات التي تعمل حاليا بشكل سيئ أو لا تعمل على الإطلاق، بسبب مشكلات مثل حاجة كبيرة لبعض مواد التمثيل الغذائي، أو الإنتاج المفرط للمستقلب الذي أبطئ مسار تكسيره أو انسداد بفعل خلل جيني، أو بسبب عيب في إنتاج الطاقة بفعل خلل جيني ما يبطئ الأيض في الميتوكوندريا. أيضا تشير حالات الكوليسترول والأعداد الكبيرة من الأطفال المصابين بالتوحد والمؤشرات الكيميائية الحيوية من خلل الميتوكوندريا - ولكن ليس من دون

وجود طفرات مكتشفة في جينات الميتوكوندريا - إلى أن أخطاء التمثيل الغذائي يمكن أن تنتج من عوامل بيئية بدلا من عوامل وراثية.

مُعرّقة بدلا من معيبة

نظرا إلى الملاحظات الإكلينيكية حول التحسّن العابر، والرجعة أو التعافي، والاستجابة للتدخلات الأيضية، يصبح من الضروري أن نسأل ما إذا كان دماغ التوحد هو حقا وجوهريا «معيبا»، أو بدلا من ذلك هو «مُعرّقل»، على الأقل في كثير من الحالات. هذه الحالات الإكلينيكية الكثيرة تشير إلى أن قدرة الدماغ موجودة، على الأقل في كثير من الحالات، ولكن هناك مشكلة في تنظيم وسائل التعبير، مع تنظيم الأحاسيس في تصورات وُبنى، أو كليهما. التوحد من وجهة النظر هذه يصبح «التهاب دماغيا» Encephalopathy - أي عرقة وظيفة الدماغ، ربما من خلال التهاب دماغي ذي صلة بتنشيط المناعة أو خلل في التمثيل الغذائي. إذا كانت هذه هي الحال، يتعين توجيه الأبحاث والرعاية أكثر كثيرا نحو التغلب على التهاب الدماغ بحيث يمكن للناس التعبير عن إمكاناتهم الكاملة.

لاحظ أنني لا أقول إن المصابين بالتوحد ينبغي أن يصبحوا «طبيعيين»، فقط أكثر إشباعا بالحياة. وقد يعترض أعضاء مجتمع التنوع العصبي Neurodiversity بأن التوحد هو هوية ينبغي ألا يقضى عليها أو علاجها. التناقض بين هذا الموقف وما أقوله قد يكون مسألة مصطلحات بدلا من خلاف أساسي. التغلب على الصعوبات القائمة على النظم البيولوجية المرتبطة بالتوحد قد تقضي - أو لا تقضي - على التآلق المبدع لدى كثيرين من المصابين بالتوحد. أتوقع ألا يحدث ذلك، ولكن هذا سؤال يتبقى أن نرى الإجابة عنه - إنه سؤال تجريبي في حاجة إلى إجابة من قبل الأدلة، وليس النقاش فقط. وليس القصد هنا القضاء على تلك المواهب. لكن، تحقيق الإمكانات الكاملة هي النتيجة المتوقعة من النجاح في التغلب على الفسيولوجية المرضية النشيطة⁽⁷⁰⁾.

النقطة المشتركة بين الموقف الذي أقدمه ومجتمع التنوع العصبي هي الاعتراض على المقاربات التعليمية والعلاجية الشائعة التي هي حلول مسكنة - السيطرة على السلوك والعزل والتقييد والتخدير. وأنا أكتب هذا الفصل، يُنقل

الابن البالغ من العمر 16 عاما لصديق عزيز إلى المدرسة الثانوية العادية. قبل عام كان لا-لفظيا ويعاني نوبات عصبية ولم يكن قد تكلم مع والديه قط. الآن، لا يزال غير قادر على الكلام، لكنه يستطيع الطباعة، ولديه الكثير ليقوله عن الأشياء عبر عديد من سنوات الماضية من حياته، اتضح أنه كان يرصد الأمور ويفهم الكثير. وإذا لم تكن لتتاح له الفرصة غير التقليدية لتطوير القدرة على الطباعة، ما كان هو وعائلته - وغيرهم - ليتمكنوا أبدا من إضافة التواصل باللغة إلى علاقاتهم به وعلاقته بهم. ومن يدري ما المساهمات الإبداعية التي سيحققها هذا الصبي للعالم مع تطوره؟

البيئة: الموهبة التي لا تكف عن العطاء

علم الأوبئة هو حقل البحث الذي غالبا ما يتبادر إلى الذهن كطريق للعثور على أسباب التوحد. فمن المهم العثور على الارتباط بين العوامل البيئية والتغيرات في معدلات التوحد، لكنه لا يفسر كيف يمكن لهذه العوامل البيئية أن تتسبب في التوحد. الفسيولوجيا الباثولوجية هي موضع التحدي. والفسيولوجيا الباثولوجية هي مجال البحث حول كيف يمكن للجينات و/أو البيئة أن تتسبب في التوحد. إنها تذهب بالأثر البيئي إلى ما وراء العلاقة بين العوامل البيئية وحالات التوحد، وتنظر في كيفية تأثير البيئة في الآليات الفسيولوجية الأساسية.

لقد تغلغلت البيئة في الحديث عن التوحد، خطوة صغيرة بعد أخرى. حتى الآن، فإن خطاب البيئة-التوحد قد عكس إلى حد كبير خطاب الجينات-التوحد: تماما مثلما قيل إن الجينات تخلق مخطط أسلاك دماغيا مختلفا، لذا فإن العوامل البيئية يمكنها أن تسهم في نمو دماغ مُعدل كذلك. في كلتا الحالتين يتم الفعل منذ البداية، وكما قالت والدة جيف، كان «معييا مدى الحياة». لكن لماذا ينبغي أن تقتصر الآثار البيئية على فترة النمو في وقت مبكر؟ ولماذا يجب أن تحدث فقط في الدماغ؟ ليس هناك سبب مسبق من أنها ينبغي أن تكون كذلك. ولماذا ينبغي أن تكون بالضرورة حكما مؤبدا مدى الحياة؟ وظائف الأعضاء العرضة للتأثر بالعوامل البيئية يمكن أن يكون لها آثار أبعد من تلك⁽⁷¹⁾.

التوحد

الأجهزة أو البرمجيات؟ ليس من استعارة بسيطة يمكنها حقا تصوير تعقيدات علم الأحياء الجزيئي، ولكن تقريبا، الاستعارة الشائعة في هذه النماذج حول «مُو المخ في وقت مبكر» من التوحد تقول بأن الأجهزة Hardware تأتي قبل البرمجيات Software. ومن المفترض أن هناك نوعا من التغيير الجوهرى في البنية، سواء كان ذلك خلية مستقبلية، أو منطقة في الدماغ، أو تخطيط الشبكة، وسواء أكان ذلك بسبب الجينات، أم بفعل البيئة، أم كليهما معا.

ولكن عند التفكير في دور العمليات الفسيولوجية الباثولوجية النشطة في تغيير المشتبكات العصبية والشبكات، يصبح بالإمكان تصور أن البرمجيات - أو ما يسمى العمليات السائلة Fluid processes، - يمكن أن تسبق التعديلات البنيوية. وهذا يعني، أن تشويشات الكيمياء الحيوية والتمثيل الغذائي والمناعة واضطرابات معالجة الإشارة المزمنة يمكنها أن تحرف مسارات تطوير العقل، سواء المسارات Trajectories التشريحية الكبيرة أو المتناهية الصغر. وتزيح هذه التحولات الموقعَ المركزي ناقلية إياه من الجينات إلى الجزيئات والفسيولوجيا الباثولوجية.

من عوامل النمو إلى البدء المبكر للعمليات الفسيولوجية الباثولوجية المزمنة From Developmental to Early-Onset Chronic Pathophysiology. متى ما خطونا هذه الخطوة، فمن السهل أن نخطو الخطوة المقبلة للنظر فيما إذا كانت التأثيرات البيئية قد تستمر في تعديل شدة هذه البرمجيات أو إن التعديلات تظل سائلة باستمرار. أي، لماذا لا تؤثر في الوظيفة - خصوصا ولكن ليس حصرا وظيفة الدماغ - حتى قبل الفترة التي يمكن فيها إرباك مُو الدماغ؟⁽⁷²⁾. إذا كانت هذه هي الحال، إذن ينطمس التمييز بين «اضطراب في النمو» و«مرض مزمن»، ويبدأ أحدنا في رؤية رقصة تفاعلية بين الجينات والبيئة التي يمكن أن تبدأ من الحمل أو حتى من تأثيرات فوق جينية ما قبل الحمل⁽⁷³⁾.

من ظاهرة واحدة ثابتة إلى مظهر قابل للتعديل لمشكلات أنظمة معقدة ومتفاعلة عند هذه النقطة يبدأ «التوحد» في تفكيك شبكة معقدة من التأثيرات على الدماغ والبيولوجيا النظامية، بدءا من أي وقت مما قبل الحمل وحتى ما بعد

الولادة. وإضافة إلى ذلك، إذا كان بإمكان العمليات الفسيولوجية المرضية الديناميكية الإسهام من خلال مسارات متعددة للإضرار إضرارا كبيرا بوظيفة الدماغ القائمة فعليا، وإذا لم يكن هذا الإضرار دائما بالضرورة، إذن فإن الفئة التشخيصية ذاتها من «التوحد» قد تتحول إلى أن تكون تجسيدا لمجموعة من العمليات التفاعلية النظامية الديناميكية. أي، تُحوّل المفهوم إلى شيء يمكن بعد ذلك معاملته ككيان موحد. وينتج عن هذا فوضى علمية ونظرية.

التوحد باعتباره ظاهرة عارضة أو خاصية ناشئة لنظام واقع تحت التحدي Autism as an Epiphenomenon or Emergent Property of a Challenged System. ولكن من وجهة نظر بيولوجيا النظم لا يعود التوحد فئة واحدة وبدلا من ذلك يصبح ظاهرة عارضة - الناتج السلوكي للنظام حيث تتفاعل أشياء كثيرة لاستنزاف قدرة ودرجات حرية نظام ذي هشاشة متزايدة. من وجهة نظر الأنظمة الديناميكية فإن الأنماط السلوكية هي الخصائص الناشئة للوظائف المُعدّلة للنظم - إنها «أنماط سلوك تنتج من الوضع البنيوي والحيوي للنظام من دون أن تكون ممثلة في هذا النظام»⁽⁷⁴⁾. وفي حالة التوحد يحقق الضرر بالوضع البنيوي والحيوي للنظام. ويؤدي هذا بالتنسيق الرائع للدماغ إلى أن يصبح - في بعض النواحي على الأقل - أقل تباينا، وأقل دقة ولأن يتراجع إلى وضع يكون فيه أقل احتياجا للموارد. وكأن الدماغ يحافظ على الموارد الشحيحة. (وقد يشمل ذلك أيضا تركيز الموارد في بعض المناطق حيث قد يظهر الإبداع العظيم).

إذا كانت هذه هي الحال، فإن إعطاء النظام موارد أكثر وفرة (المواد والمعلومات، أو كليهما) قد تسمح للنظام أن يعمل بحرية ومرونة أكبر. هذا المبدأ الأساس يُحفّز مجموعة واسعة من الاستراتيجيات العلاجية المختلفة - ظاهريا - لتمكين بعض المصابين بالتوحد مع مرور الوقت من الخروج من دائرة تشخيص الإصابة بالمرض. ويمكن أن تشمل الموارد إعطاء عوامل غذائية مساعدة للتغلب على الانسداد في المسارات الأيضية، أو دعم الحركة أو الاتصالات، أو الارتجاع البيولوجي Biofeedback لتعلم تخفيف التوتر، وعديد من الأشكال الأخرى من التدخلات الطبية والتعليمية والسلوكية والعصبية.

التوحد

محددات جينية مُعَيَّنة أو مسارات نهائية مشتركة للفسولوجيا الباثولوجية؟ بالنظر إلى تعريف الرسمي للتوحد في الدليل التشخيصي والإحصائي للاضطرابات العقلية - الإصدار الرابع (Diagnostic and Statistical Manual of Mental Disorders IV) (اختصاراً: الدليل DSM-IV)، يعتقد كثير من علماء الوراثة وغيرهم أن محددات جينية مُعَيَّنة لا بد أن تكون موجودة لحدوث مثل هذا التكرار في مجموعات السلوك. على الرغم من ذلك، ففي الآونة الأخيرة - ومع تحديد مئات من الجينات، ومعظمها جينات نادرة، تسهم جميعها بطريقة أو بأخرى في التوحد - فقد أصبح العثور على المواضيع المشتركة بين التأثيرات المتباينة أمراً يشكل تحدياً. للنظر في عديد من الآليات الوراثية المتباينة بعدد قليل من المقاربات العلاجية القائمة على الأدلة، فإن المرء بحاجة إلى تحديد عقدة إستراتيجية في بعض الشبكات المشتركة.

لكن إذا نظرنا إلى المساهمين النشطين في التوحد من الفسولوجيا الباثولوجية، فستكون الصورة مختلفة. قد يسبب عديد من المساهمين البيئيين تفاقم الالتهاب والإجهاد التأكسدي أو خلل الميتوكوندريا، ولكن قد لا يكون من الضروري تحديد أهداف جزيئية دقيقة لكي يكون العلاج ذا تأثير كبير. إن المحفزات البيئية على رأس السلسلة التي تحفز الفسولوجيا الباثولوجية النشطة - أو طرق تجنبها - يمكن التأثير فيها بطرق عامة إلى حد ما. على سبيل المثال، الالتهاب والأكسدة وخلل الميتوكوندريا يمكنها جميعاً أن تتأثر بشكل كبير بالنظام الغذائي.

إن فكرة أن ما يسمى التوحد هو ظاهرة عارضة أو خاصة ناشئة من نظام يجابه تحديات فهي فكرة تُحرِّرنا أيضاً من قيود الحاجة إلى إيجاد محددات معينة لسلوك معين، لأنه من هذا المنطلق فإن خصوصية السلوك لا تنشأ من محددات بيولوجية مُعَيَّنة ولكن من ديناميات النظام.

حان وقت الفهم

إذا نظرنا إلى البيولوجيا بعدسات وراثية، فإن التضاريس تبدو مستقرة، ولدينا متسع من الوقت لتحليل الآليات لأنها لا تتغير. ولكن إذا نظرنا إلى البيولوجيا بعدسات ديناميكية، حيث الجينات وجزيئات الحمض النووي DNA والحمض النووي الريبوزي RNA والفسولوجيا والبيئة هي جميعها في رقصة مستمرة،

عندها فإننا لا نفترض آليات ثابتة. في هذا الوضع يمكننا تصور الاضطراب البيئي الواقع على الجزيئات والفسيوولوجيا الباثولوجية، ويمكننا أن نبدأ في تخيل أن بعض الاضطرابات قد تكون اضطرابات خطيرة.

ضمن السرد الوراثي، التوحد هو ما هو عليه (وكان دائماً)، وسنقومنا العلم إلى تحسين نوعية حياة الأفراد المتضررين تحسين ملحوظاً. لذلك، يجب أن يكون جدول أعمالنا هو توفير العلاجات المبينة على الأدلة والمضي قدماً - بشق الأنفس - على مر الزمن لتحسين ما هو متاح من خلال البحث العلمي الهادف.

ضمن السرد البيئي، الوراثة قد تسهم في الخطر، ولكن مخرجات النظم التي نطلق عليها تسمية «التوحد» من المعقول أن تحدث بشكل متكرر أكثر بفعل التعرض لعدد متزايد من العوامل البيئية، والإمدادات الغذائية غير الصحية التي تستنزف العناصر الغذائية اللازمة للمرونة الفسيولوجية، وتحتوي على إضافات عندما تتم معالجتها من قبل الجسم قد تستنزف احتياطياته أو تتسبب في ضرر مباشر: تغييرات كبيرة وجذرية حتى في الأنشطة خلال مرحلة الرضاعة والطفولة، بل وربما آثار فوق جينية تنتقل إلى الأطفال بفعل التعرض الضار الواقع على الآباء أو الأجداد. ضمن هذا الإطار التفسيري فمن المتوقع أن الزيادات تُحفز كوباء من قبل فسيولوجيا باثولوجية نشطة قد تؤدي إلى التوحد في الرضع والأطفال حديثي المشي. ينتج عن هذه الرواية خطة عمل قابلة للتنفيذ بينما ننتظر نتائج العلم الهادف، لأن العمليات التي تصفها خطة العمل قابلة للتعديل ولتقليل الآثار من خلال تدابير مثل اتباع نظام غذائي عالي الكثافة، وبنسب مرتفعة في مضادات الأكسدة ومضادات الالتهابات، وتشجيع قدر أكبر من الأنشطة الحركية التي تحرك كامل الجسم خلال النمو المبكر، والحد من التعرض للسموم والعوامل المعدية.

ضمن السرد الوراثي، ليس من المعقول القول إن أرقام التوحد آخذة في الارتفاع أو القول إن الأفراد المصابين بالتوحد يمكن أن يخرجوا من دائرة تشخيص الإصابة بالمرض. إذ ترفض أي زيادة في الأعداد باعتبارها أثراً جانبياً، وأي طفل يخرج من دائرة تشخيص التوحد لا بد أنه لم يكن مصاباً بالتوحد حقاً في المقام الأول. وعندما لا تسفر دراسات كبيرة عن معلومات جينية حاسمة، فإن الحل المقترح هو زيادة القوة الإحصائية من خلال إجراء دراسات أكبر. كما قال لي أحد أصدقائي من علماء

التوحد

الوراثة: «علماء البيئة أنتم لا ينبغي إلا أن تنتظروا بضع سنوات. وبحلول ذلك الوقت سنكون قد علمنا ما هي الميزات الوراثية الرئيسية للتوحد، ومن ثم سيكون لديكم الأساس لمتابعة الأبحاث البيئية لشرح بعض الميزات المتبقية التي ليس بإمكان علم الوراثة تفسيرها».

ضمن السرد البيئي، فإن التقارير المتزايدة عن انعكاس التشخيص (بما في ذلك الأطفال الذين قد شخصوا بإصابة مبدئية بالتوحد وفقا لأدلة إكلينيكية دقيقة وذات جودة عالية) هي سبب يدفع إلى فحص الافتراضات الأساسية وإعادة تشكيل الأبحاث وبرامج العمل الإكلينيكية. هذه التقارير لا تعطي فقط الأمل للأفراد، ولكن أيضا تقدم دفعة قوية لتطبيق برنامج صحة عامة أكثر هجومية الآن.

معالجة الوباء الظاهر من خلال الممارسة العملية لفسيولوجيا باثولوجية بيئية

بمعدلات توحد تعادل نحو 1 من كل 88 طفلا و1 من كل 54 صبيًا - وربما في ارتفاع - فإن أي شيء يمكننا القيام به عاجلا وليس آجلا لوقف المد سيكون له أثر بارز بالنسبة إلى الصحة العامة. وبالنظر إلى أن تدابير بسيطة - مثل النظام الغذائي والتغذية، وتجنب السموم، وإعادة النظر في التعليم والتربية - قد يساعد على التقليل من الفسيولوجيا الباثولوجية النشطة التي يمكن أن تتفاقم إن لم تُسبب التوحد - يمكنها تقديم حجة قوية على أن تنفيذ هذه التدابير يجب أن تكون له الأولوية في مقارنة الصحة العامة لعللة التوحد. غير أن هذه المقاربة مُهمّشة إلى درجة كبيرة لأنها غير معقولة ضمن سرد يقول بوجود جين بسيط للدماغ والسلوك. وقد طبق عديد من آباء وأمهات الأطفال المصابين بالتوحد هذه التدابير من تلقاء أنفسهم، كما نظموا تدريب الآباء الآخرين على نطاق واسع. فقد تزايد إحباطهم من الرعاية المهنية المنبثقة من السرد الوراثي للتوحد والقائم على نموذج الدماغ ثابت المرض Static encephalopathy. يرى عديدون أن طفلهم موجود «هناك» في الداخل، ويشعرون بأن الأطباء والإكلينيكين الآخرين لا يفعلون ما في وسعهم لإنقاذ أطفالهم مما يحصرهم داخل دماغهم، وغالبا أيضا يؤدي إلى قصور أجسامهم⁽⁷⁵⁾. إن الرعاية الطبية والسلوكية التقليدية لا تساعد مع الصعوبات اليومية، التي تتمثل في كثير من الأحيان على شكل صعوبات مؤلمة في النوم، وعتبة

منخفضة لعدم تحمل التحفيز الحسي Intolerance of sensory stimulation. ورفض الطعام، والنوبات العصبية. وتعرض - الرعاية الطبية والسلوكية التقليدية - علاجات سلوكية قد تساعد أحيانا إلى حد كبير، وفي كثير من الأحيان لا تساعد إلا قليلا، وتوفر الأدوية التي تساعد أيضا في بعض الأحيان فقط، وإن كانت غالبا ما تؤدي إلى آثار جانبية سيئة، مثل السمنة والخلل الهرموني.

وقد رُفضت طلبات لا تعد ولا تحصى للآباء لإجراء فحوص طبية لأمراض مثل الإمساك أو التهاب المريء بحجة «إنها مجرد جزء من التوحد»، مع الإشارة الضمنية أو الصريحة أنه لما كان السبب هو التوحد - وهو في أذهان الأطباء غير قابل للعلاج - فإن أي شيء يرتبط به هو غير قابل للعلاج أيضا. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن الأطباء الذين يدافعون بقوة عن هذا الادعاء هم أنفسهم يدعون عموما بقوة إلى «الطب المبني على البراهين»، وليس هناك أي دليل على ادعاءاتهم التي يقدمونها، والآباء والأمهات غالبا ما يشعرون أنهم في الواقع يقولون هذه الأشياء لتجنب التعامل مع مرضى صعبين وجامحين، وربما حتى مزعجين جدا.

قضية أخرى هي أنه حتى عندما يقبل هؤلاء المهنيون علاج هؤلاء المرضى الصعبين، لا يشمل عتاد علاجهم عادة التدابير مثل دعم المسارات الأيضية المضطربة إلا في حالات معينة (على سبيل المثال، تقنية «كوكيتيل الميتوكوندرية» التي يستخدمها بعض المتخصصين وليس كلهم، وهي عبارة عن جرعة عالية من الفيتامينات والعوامل المساعدة الأخرى لتعزيز عملية أيض الميتوكوندرية). وقد جُمَدَ بعض المهنيين إزاء تابوهات بعض العلاجات البديلة التي يستخدمها الآباء والأمهات لدرجة أنهم لم يكلّفوا أنفسهم حتى محاولة تعرف الأساليب والأسس المنطقية لهذه المقاربات. ومع مرور الوقت، ومع تراكم قصص النجاح عن تقليص حدة المشكلات في الأطفال (وحتى بعض الكبار) إلى حد كبير، بل وفي بعض الحالات وصولا إلى الخروج من دائرة تشخيص الإصابة بالمرض، فقد بُدئ بتوجيه قدر من الاهتمام العلمي الجاد نحو هذه الظاهرة. وكما ذكر سابقا، فإن المبادئ الأساسية لهذه العلاجات تقوم على المعالجة الفرعية لبعض مشكلات «التوحد» التي يمكن حلها، ومن ثم تقليل الضغط على النظام ككل، فتتوافر له فرصة إعادة التعيير Recalibrate⁽⁷⁶⁾.

التوحد

لكن حتى لو تمكن المشتغلون بالمهن الطبية من توسيع ذخيرتهم وقدرتهم على التعامل مع هؤلاء المرضى الصعيبين، غير أنني أعتقد أن حجم المشكلة التي يجسدها التوحد هي أكبر كثيرا من أن يحلها المهنيون الطبيون بأنفسهم فقط. لقد فسد النظام الغذائي النموذجي المعاصر ونمط الحياة بفعل الطعام السيئ النوعية، وعدم ممارسة الرياضة، والتعرض للمواد الكيميائية من خلال مستحضرات التجميل ومنتجات العناية المنزلية، ومواد البناء المنزلية والمبيدات الحشرية في المنزل والمدرسة وأماكن العمل. كل هذا وأكثر من ذلك ربما كان متورطا في إضعاف أجهزة الجسم وتوليد الالتهاب والإجهاد التأكسدي، وإجهاد الميتوكوندريا والاختلال وظيفي إلى أن يؤثر كل هذا في النهاية في الدماغ. ونظرا إلى هذا الوضع العالمي المؤسف للغاية، ومتى ما أخذنا دور البيئة على محمل الجد، فسنكون بحاجة إلى فهم حجم ما نواجهه. فهناك حاجة إلى استجابة أكبر كثيرا من مجرد العلاجات المستهدفة بعناية والمُحدّدة «لعلاج أعراض معينة». فليس لدى الأطباء الوقت لتقديم توعية ذات أثر تحويلي في نمط الحياة أو مخاطبة السياسات العامة. وهذه الحاجة إلى إشراك ليس فقط المهنيين المدربين تدريباً عالياً ولكن أيضاً شبه المهنيين وكذلك الأفراد العاديين، وحتى الحركات الاجتماعية لتحويل أنماط الحياة غير الصحية إلى عادات معيشة مُعززة للصحة (ومستدامة). ويمكن لمثل هذا البرنامج التحويلي على نطاق واسع أن يعمل بشكل أفضل إذا كان لنا أن نتقدم نحو حوار منطقي حول المأزق الذي نحن واقعون فيه.

عندما نفهم أن التوحد ليس أمرا وراثيا لا مفر منه، - أي ليس مأساة جينية، ولكن كارثة بيئية وفسولوجية - لا تعود النقطة هي مجرد فهم التوحد، بل تغيير الطريقة التي ندير بها حياتنا حتى يتسنى لنا دعم الصحة بدلا من الأذى.

ما وراء التوحد

من الواضح، أن أساطير الجينات هي مشكلة في التوحد، وهي من بين القوات التي تلقي بالعراقيل في طريق تنفيذ حملة قوية للصحة العامة، حملة للحد من المخاطر البيئية. ومن الواضح أيضاً، أن أساطير الجينات لا تقتصر على التوحد فحسب، على الرغم من أن التوحد هو دراسة حالة مثيرة للاهتمام. لقد أصبح واضحا بشكل مؤلم أن المخاطر البيئية هي الالعاب الرئيسة في أوبئة الأمراض المزمنة من

كولينز كانت «الثورة الجينية» حادثة بالفعل. وكان لأحد جوانب الثورة وعد معين: الجينوميّات الصيدلانية pharmacogenomics⁽²⁾.

الفكرة الأساسية للجينوميّات الصيدلانية فكرة بسيطة ومغرية. إذ عرف الأطباء منذ فترة طويلة أن كل مريض يختلف في استجابته للتدخلات العلاجية. بعض من هذا الاختلاف، كما هي الحال مع غيرها من أشكال الاختلاف البيولوجي، يجب أن يكون لها أساس وراثي. وتسعى الجينوميّات الصيدلانية إلى تحديد الأسباب الوراثية للاختلاف ما بين الأفراد interindividual في الاستجابة للدواء، ولتطوير اختبارات تُميّز الأنماط الجينية genotypes ذات الصلة، ومن ثم تطبيق هذه المعرفة لتحسين فعالية وسلامة الأدوية الموصوفة. وسيسمح هذا للأطباء بإضفاء الطابع الشخصي على الدواء. وكما قال كل من كولينز -الذي كان قد أصبح مدير المعاهد الوطنية للصحة - ومارغريت هامبورغ Margaret Hamburg - مدير إدارة الغذاء والدواء Food and Drug Administration (اختصاراً: الإدارة FDA) - في العام 2010، فإن الهدف من ذلك هو إعطاء «الدواء المناسب بالجرعة المناسبة في الوقت المناسب». إن الحماس المثار حول الجينوميّات الصيدلانية ألقى بالظلال على طرق أخرى لإضفاء الطابع الشخصي على الدواء. ووصف هامبورغ وكولينز «رؤية مشتركة من الطب الشخصي» وراثية تماماً، ولا تعبر المحددات الاجتماعية والبيئية لنتائج العلاج أي اهتمام. وتشاطرهما شركات الأدوية بعضاً من هذه الإثارة. إذ تأمل في أن تحدّد الجينوميّات الصيدلانية أهدافاً من عقاقير جديدة، وتسمح لهم بتطوير أدوية تستهدف فئات معينة من السكان. وقد وصفت هامبورغ وكولينز كيف يمكن للحكومة الفدرالية أن تساعد على تحقيق الغاية من ذلك كله. مُلهمين بانتصار آخر من الماضي، كانت الحكومة «تبني نظام الطريق السريع الوطني للطب الشخصي، بضخ استثمارات كبيرة في البنية التحتية والمعايير. ونحن نتطلع إلى الأطباء والمرضى الذين سيتنقلون عبر هذه الطرق لتحقيق نتائج أفضل وصحة أفضل»⁽³⁾.

كما هي الحال مع المجالات الأخرى من العلوم الوراثية وآمالها، يجدر أن نقف للحظة لنرجع خطوة إلى الوراء لتقييم مدى ملاءمة حماس علم الجينوميّات الصيدلانية. فقد ألهمت ذكرى مرور عشر سنوات من الانتهاء من مشروع الجينوم

البشري سيلا من التقييمات لتأثير المشروع. ومن المدهش أن كثيرا منها كان حذرا⁽⁴⁾. ولا يختلف الأمر بالنسبة إلى الجينوميات الصيدلانية. على الرغم من أن مبادئها العلمية تبقى سليمة، وعلى الرغم من أن العلماء قد حددوا عددا متزايدا باطراد من الأليلات alleles والاختبارات الإكلينيكية ذات الصلة، فإن الجينوميات الصيدلانية لاتزال على هامش الممارسة الإكلينيكية. لماذا كانت الثورة بطيئة جدا في التحقق؟ لقد أسهمت عوامل عديدة في ذلك: من دقة العلم نفسه إلى الفائدة غير المؤكدة التي قد تقدمها اختبارات الجينوميات الصيدلانية الموجودة حاليا. وفي الوقت نفسه، فإن تقدم الجينوميات الصيدلانية قد أعاد إدراج العرق في الممارسات العلاجية وطغى على طرق واعدة أخرى لإضفاء الطابع الشخصي على الدواء. ونظرا إلى هذا الإرث المختلط، فمن الضروري أن يبنى الأطباء والباحثون قراراتهم على المساعدة الفعلية التي تقدمها الجينوميات الصيدلانية، وليس على فائدها الموعودة. وهذا سيسهل قرارات حكيمة حول أين يجب تركيز الانتباه أثناء السعي إلى تحقيق أفضل السبل لإضفاء الطابع الشخصي على الدواء.

الكتاب التمهيدي للجينوميات الصيدلانية

ليس من الصعب فهم لماذا كان العلماء والأطباء متفائلين جدا بوعده الجينوميات الصيدلانية. فالأطباء منذ زمن كتاب مجموعة أبقرراط Hippocratic corpus يعرفون أن المرضى المختلفين يستجيبون بشكل مختلف للعلاج نفسه. وإن بعضا من فن الطب ينطوي على الاعتراف بهذا التباين ومعالجته⁽⁵⁾. وفي بعض الأحيان تكون الاختلافات بسيطة، مثل إيجاد الجرعة المناسبة لتحقيق النتائج العلاجية. وفي بعض الأحيان تكون الاختلافات محيرة، كما هي الحال بالنسبة إلى الآثار الجانبية الخاصة التي يعانيتها المرضى. فمضاد الاكتئاب نفسه، على سبيل المثال، قد يسبب الإسهال في مريض والإمساك في آخر، أو تخدير في بعض المرضى والأرق في بعضهم الآخر. وتسهم عديد من العوامل في التباين.

في بعض الأحيان تكمن المشكلة في المرض: أي المرضى المختلفون بالتشخيص نفسه قد تكون لديهم فسيولوجيا باثولوجية pathophysiologies مختلفة تتسبب في مرضهم. وأحيانا ينشأ الاختلاف من المريض. فالجرعة المثلى للدواء تعتمد على

عمر المريض والوزن والدهون في الجسم والجنس ووظائف الكلى والكبد والأمراض المرضية. كما قد تتأثر عملية أيض العقاقير بفعل التعرض للعوامل البيئية، بما في ذلك الأدوية والأغذية والمبيدات الحشرية ودخان التبغ. وبشكل أساسي، يعتمد تأثير الدواء على مدى التزام المريض بأخذه⁽⁶⁾.

منذ فترة طويلة والأطباء يشتبهون في وجود اختلافات وراثية في الاستجابة للدواء. كاتباً في العام 1902، اقترح أرشيبالد غارود Archibald Garrod اقتراحاً معقولاً جداً بأن نشاط إنزيمات الجسم يختلف بين الأفراد بالقدر نفسه لاختلاف الصفات الملحوظة في الشكل morphology البشري: «إن أفراد النوع species لا يتوافقون مع معيار جامد تماماً لعملية التمثيل الغذائي، بل يختلفون قليلاً في الكيمياء الخاصة بهم كما يفعلون في بنيتهم»⁽⁷⁾. متبعين هذا التوجه، وصف الأطباء في النصف الأول من القرن العشرين عديداً من الأمثلة على ما يبدو ظاهرياً كاختلاف وراثي في الاستجابة للدواء. وتصدى علماء يعملون لعصبة الأمم League of Nations مباشرة مع هذه المشكلة أثناء عملهم على توحيد مقاييس قوة الهرمونات، وأدركوا أن الاستجابة للدواء تختلف من شخص لآخر. وتزايد الاهتمام بمثل هذه الاختلافات بعد الحرب العالمية الثانية. خلال الحرب، أدرك أطباء أمريكيون أن عقار البريماكين primaquine - يستخدم على نطاق واسع للوقاية من الملاريا - يمكن أن يؤدي إلى فقر الدم الانحلالي hemolytic anemia، خصوصاً في الجنود الأمريكيين من أصل أفريقي. ومع استعمال الأطباء الإيزونيازيد isoniazid في أولى الحملات العالمية لمكافحة السل في خمسينيات القرن العشرين، أدركوا أن بعض المرضى أصيبوا باعتلال الأعصاب المحيطية peripheral neuropathies، في حين طوّر آخرون التهاب الكبد. وكان لهذه الآثار الجانبية أيضاً توزيع عرقي. فتتبع الباحثون هاتين الظاهرتين إلى إنزيمات استقلاب دواء مُحَدَّدة⁽⁸⁾.

وقد كان خط من الأبحاث من العمل كاشفاً للأمور على وجه الخصوص. فبعد وفاة اثنين من المرضى في برلين بعد تلقي جرعات روتينية من البروكايين (الاسم التجاري نوفوكايين novocaine)، بدأ فيرنر كلاو Werner Kalow بإجراء دراسات تفصيلية على إنزيمات استقلاب بعض عقاقير التخدير. فوجد أن إنزيماً واحداً - يدعى الآن بيوتريكولينستريز butyrylcholinesterase - كان ذا نشاط مختلف في

المرضى المتباينين. وبين أن معدل التفاعل يعتمد على التقارب بين الإنزيم والعقار، وهو أمر يعتمد على بنية الإنزيم. ولما كانت الجينات تحدد هيكل الإنزيمات، خلص كلاو إلى أن هذا الاختلاف في نشاط الإنزيم كولينستريز يجب أن يكون ذا أساس جيني. وسرعان ما تأكدت هذه الشكوك من قبل دراسات الأسرة وغيرها من أدلة الوراثة المندلية⁽⁹⁾.

وسرعان ما وُضِعَ الباحثون المبادئ الأساسية لهذا المجال. فنشر أرنو موتولسكي Arno Motulsky مراجعة حققت نسبة قراءة كبيرة في مجلة الجمعية الطبية الأمريكية Journal of the American Medical Association في العام 1957، ونبّهت الأطباء إلى الأهمية المحتملة للتغيرات الوراثية في الاستجابة للدواء. وصاغ فريدريش فوجل Friedrich Vogel مصطلح «علم الوراثة الدوائي» Pharmacogenetics في العام 1959. وفي العام 1962، نشر كلاو استعراضا شاملا للحقل⁽¹⁰⁾. وأوضحت أعمالهما أن البشر - وغيرهم من الأنواع - يختلفون في استجاباتهم للأدوية وأن بعضا من هذا الاختلاف هو وراثي.

ولكن هل كان علم الوراثة الدوائي مجالا علميا مهما؟ فالاكتشافات المبكرة أشارت إلى تورط مجرد حفنة من العقاقير. عندما نشر كلاو كتاب علم الوراثة الدوائي في العام 1962، كان الأطباء على علم بسنتة عقاقير تتأثر بأشكال مُحدّدة من استقلاب الدواء. وخلال السبعة عشر عاما التالية حددوا اثنين إضافيين فقط. على الرغم من هذا قلة أمثلة روابط الإنزيم-العقاقير هذه، إلا أن الباحثين في ستينيات القرن العشرين جمعوا مزيدا من الأدلة على أهمية هذا المجال. فقدم كلاو مرة أخرى مثالا بالغ الأهمية. فقد أظهرت دراسته الأساس الجيني لمرض فرط الحرارة الخبيث malignant hyperthermia، وهي حالة نادرة يتسبب فيها التخدير الروتيني بمضاعفات تهدد الحياة. في الوقت نفسه، اقترحت دراسات التوائم أن الصفات الوراثية تؤثر في عملية التمثيل الغذائي لعديد من الأدوية⁽¹¹⁾. وميّز العمل المتزامن من قبل الصيادلة عديدا من إنزيمات معينة تشارك في استقلاب الدواء. إن المسار الأكثر شيوعا لاستقلاب الدواء يحوّل جزيئات الدهون القابلة للذوبان إلى جزيئات تذوب في الماء بحيث يمكن إفرازها بسهولة أكبر في البول والعصارة الصفراء. ويحدث هذا عادة في عملية من خطوتين: المرحلة الأولى

التفاعل reactions، بما في ذلك الأكسدة والاختزال والتحلل، والمرحلة الثانية ردود فعل الاقتران conjugation reactions، بما في ذلك الأستلة acetylation وإضافة الغلوكورونيد glucuronidation والكبريتة sulfation والميثلة methylation. فيما بين الهضم والإفراز، تتفاعل الأدوية مع عديد من جزيئات النقل والمستقبلات والإنزيمات الأيضية. وأفضل مثال معروف هو مجموعة من المؤكسيدات الكبدية، ونظام إنزيمات السيتوكروم P450. وهناك عشرات المجموعات المختلفة من إنزيمات السيتوكروم P450 (على سبيل المثال، 2D6-P450 و 3A4-P450)، كل منها يسهم في عملية التمثيل الغذائي لأدوية مختلفة، ولكل منها أليلات ذات أنشطة متغيرة⁽¹²⁾. قبل ثمانينيات القرن العشرين، ومع زيادة الحماس في تسعينيات القرن العشرين، هل أنصار الجينوميات الصيدلانية للقائمة المتزايدة من العقاقير التي عُثر لها على تنوعات جينية مُحَدَّدة⁽¹³⁾.

ويظهر الحماس للجينوميات الصيدلانية في عديد من المراجعات العلمية البارزة. فقد كتب كولنز عن الطب الجيني في مجلة نيوانغلاند للطب New England Journal of Medicine في العام 1999، واصفا الآمال الأساسية: «قد تكون هناك اختلافات كبيرة في فعالية الأدوية من شخص إلى آخر. كما قد تقع أيضا ردود فعل سامة وفي كثير من الحالات من المحتمل أن ذلك نتيجة لعوامل مُرمَّزة وراثيا في الشخص المضيف. هذه الملاحظة الأساسية ولدت الحقل الجديد المزدهر في الجينوميات الصيدلانية، والذي يحاول استخدام المعلومات حول التنوع الوراثي للتنبؤ بردود الأفعال على العلاجات العقاقيرية». وسرد عديد من الأمثلة الواعدة، بما في ذلك المتغيرات الجينية التي تؤثر في فعالية أو سلامة عقار تاكرين tacrine لمرض آلزهايمر Alzheimer's disease، والستاتينات statins لمرض الشريان التاجي، والهرمونات عن طريق الفم في موانع الحمل⁽¹⁴⁾. وقد كتب وليام إيفانز William Evans وماري ريلينغ Mary Relling في العام نفسه في مجلة ساينس Science، معترفين بأن عوامل مختلفة عدلت من تأثير العقاقير، لكنهما شجدا على تعدد الأشكال الجينية genetic polymorphisms مع «عواقب إكلينيكية لا تقبل الجدل»: «على الرغم من الأهمية المحتملة لهذه المتغيرات الإكلينيكية في تحديد تأثير العقاقير، فمن المسلم به الآن هو أن الفروقات الموروثة في عملية التمثيل

الغذائي وتهيئة disposition العقاقير، وتعدد الأشكال الجينية في أهداف العلاج الدوائي (مثل المُستقبلات)، يمكن أن يكون لها تأثير أكبر في فعالية وسمية الأدوية». وهما يأملان أنه سيكون من الممكن قريباً «تحديد عديد من الأدوية والجرعات على أساس القدرة الموروثة لكل مريض على استقلاب عقاقير معينة والتخلص منها والاستجابة لها». وقد قدّما قائمة أطول من الأمثلة من القائمة التي قدمها كولينز، بما في ذلك عوامل العلاج الكيماوي والوارفارين warfarin والكوديين codeine، وكثير غيرها⁽¹⁵⁾.

وبدا أن الأهمية تنمو مع مرور الوقت. ففي العام 2003، نشرت مجلة نيوانغلاند للطب مراجعات متتالية مخصصة للجينوميات الصيدلانية. على الرغم من أن الأفكار الأساسية مشابهة، فإن العلم كان قد أصبح أكثر دقة وعمقا، وبقوائم أطول من أي وقت مضى من الأليلات ذات الصلة بقوائم أطول من أي وقت مضى من العقاقير. مرة أخرى، كان الخطاب كاشفاً للأمور. فايفانز - مشيراً إلى أنه من المُقدَّر أن الوراثة «يمكن أن تشكل 20-95 في المائة من التباين في تهيئة العقاقير وآثارها»، أكد أهمية الوراثة فوق العوامل الأخرى. بعد كل شيء «وعلى العكس من غيرها من العوامل التي تؤثر في الاستجابة للدواء، تظل المحددات الموروثة عموماً ثابتة طوال حياة الشخص». وأقنع تواتر اكتشافات جديدة كل عام الأنصار أن «الإمكانات الهائلة للجينوميات الصيدلانية لإنتاج مجموعة قوية من أساليب التشخيص الجزيئي قد تصبح أدوات روتينية يختار الأطباء من خلالها الأدوية وجرعات الأدوية لكل مريض على حدة»⁽¹⁶⁾. وقد شاطرهم ريتشارد وايزنشييلبوم Richard Weinshilbom - من مستشفى مايو كلينيك Mayo Clinic - هذا الحماس: «مع الانتهاء من مشروع الجينوم البشري والشرح المتواصل لبياناته، فإننا نقرب بسرعة من الوقت الذي نتمكن فيه من معرفة متتالية سلسلة جميع الجينات التي تُرمّز تقريباً جميع الإنزيمات والتي تحفز المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من استقلاب الدواء. وسينطبق الأمر ذاته على الجينات التي تُرمّز ناقلات العقاقير ومستقبلات العقاقير والأهداف الأخرى للعقاقير». مثل إيفانز، حوّل وايزنشييلبوم الاهتمام بعيداً عن العوامل الأخرى ونحو علم الوراثة: «على الرغم من أن الفروق الفردية في الاستجابة

للدواء يمكن أن تنجم عن آثار السن أو الجنس أو المرض أو تفاعلات العقاقير، فإن العوامل الوراثة تؤثر أيضا في كل من فعالية الدواء وفي احتمال حدوث رد فعل عكسي»⁽¹⁷⁾.

بحلول العام 2011، استلزمت «التقدمات الكبيرة» أن تقوم مجلة نيوانغلاند جورنال للطب بإعداد مراجعة أخرى. وقد نمت قائمة الأليات ذات الصلة وآثار العقاقير مرة أخرى، بما في ذلك أمثلة بارزة من أمراض السرطان وأمراض القلب والأمراض المعدية⁽¹⁸⁾. بالتأكيد كان العلم المستخدم أكثر تعقيدا مما قد يحبذه الأطباء. وعلى الرغم من أن بعض الأليات كان لها تأثيرات قوية أحادية المنشأ monogenic، فإن الأنصار يُقرّون بأن معظم مسارات الجينومات الصيدلانية تتضمن تفاعلات معقدة متعددة الجينات. لذا من الصعب التنبؤ بالاستجابة للدواء من خلال عدد قليل من الاختبارات. ومع ذلك، لا يزال الباحثون على ثقة في أن لديهم معرفة أفضل وتقنيات سلسلة أكثر قوة، والنجاح سيكون قريبا في تناول اليد. فكما قال كولينز في الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لإنجاز مشروع الجينوم البشري، فإن مثل هذه التقدمات المدهشة «تُمهد الطريق إلى عصر الطب الجيني»⁽¹⁹⁾.

وقد شاع الحماس، ولكن مع بعض التناقض، في صناعة الجينومات الصيدلانية. فالمديرون التنفيذيون في الصناعة الصيدلانية قلقون حول تجزئة السوق المحتملة التي قد تتسبب بها الجينومات الصيدلانية إذا صارت عقاقير جديدة تُصمّم لمجموعات فرعية صغيرة من المرضى. لكن إيفانز تمكن من تحويل ذلك تحويلا إيجابيا. فقد سعت جهود تطوير العقاقير التقليدية إلى تطوير «أدوية هي آمنة وفعالة لكل عضو من السكان، وهي استراتيجية تهدف إلى توفير ثروة تسويقية ولكنها تسديدة طويلة بالنسبة إلى الصناعة الدوائية بسبب الأدوية القوية للغاية، والمرضى المختلفين وراثيا، والأمراض التي لديها مجموعات فرعية غير متجانسة»⁽²⁰⁾.

الجينومات الصيدلانية، في المقابل، عرضت طريقا أكثر رسوخا. تطوير الأدوية المستهدفة يمكن أن «يقلل الاستنزاف عبر خط أنابيب التطوير ويقلل من عدد المنتجات التي تُسحب من الأسواق في فترة ما بعد التسويق»⁽²¹⁾. فهذا التوجه سيسفر عن مزيد من العقاقير للأسواق - ولكن ليست العقاقير «جماهيرية الإقبال» ولكن «مصغرة الإقبال».

ولكي تؤتي الأحلام الإكلينيكية والرأسمالية ثمارها، يجب أن تصطف عديد من القطع في مكانها الصحيح. كما وصفت مجموعة واينشيلباوم في العام 2011، «لا بد من تناول مزيج من العوامل العلمية والتنظيمية والنفسية إذا كان لاختبارات الجينوميّات الصيدلانية أن تصبح جزءا روتينيا من الممارسة الإكلينيكية»⁽²²⁾. وكان لإدارة الغذاء والدواء دور حاسم في هذا المقام. فإدراج معلومات الجينوميّات الصيدلانية على ملصقات العقاقير، صار بإمكانها أن تؤثر في مستوى الرعاية القياسية وتدفع إدراج اختبارات الجينوميّات الصيدلانية في الممارسة الإكلينيكية. كما حرصت إدارة الغذاء والدواء على القيام بهذا الدور. فكما وصف هامبورغ وكولينز وصفها، في العام 2010 فإن «نحو 10 في المائة من ملصقات العقاقير التي وافقت عليها إدارة الغذاء والدواء كانت تحتوي معلومات الجينوميّات الصيدلانية - وهي زيادة كبيرة منذ تسعينيات القرن العشرين ولكن بالكاد سقف الممكن بالنسبة إلى هذا الجانب من الطب الشخصي». وزيادة عدد الملصقات التي تحوي معلومات الجينوميّات الصيدلانية تتطلب كثيرا من العمل. فيتعين أن تُحدّد إدارة الغذاء والدواء معاييرها للأدلة العلمية لتقييم المطالبات المقدمة من قبل الشركات المصنعة من أن الأليات المحددة لها آثار ذات صلة. ويتعين أن تُضمّن إجراءات الاختبارات على الجينوميّات الصيدلانية بطريقة موثوق فيها. وفي الوقت نفسه، يتعين أن تجمع المعاهد الوطنية للصحة معلومات شاملة عن الاختبارات وأهميتها الإكلينيكية. فقد كان للحكومة عن طريق وضع المعايير سوابق جيدة: «عندما أنشأت الحكومة الفدرالية نظام الطريق السريع الوطني، لم تخبر الناس أين ينبغي أن يقودوا سياراتهم - بنت الطرق ووضعت معايير السلامة. تلك الاستثمارات دعمت ثورة في النقل والتجارة والتنقل الشخصي». ومن خلال مجموعة مماثلة من المعايير للجينوميّات الصيدلانية، خططت المعاهد الوطنية للصحة وإدارة الغذاء والدواء «لجعل الطب شخصية حقيقة واقعة»⁽²³⁾. إدارة الغذاء والدواء، على سبيل المثال، تدعم الآن موقعا على شبكة الإنترنت يسرد جميع الأدوية التي تتضمن ملصقاتها معلومات عن المؤشرات الحيوية للجينوميّات الصيدلانية. اعتبارا من مارس 2012 شمل ذلك 105 عقارات، من الأباكافير abacavir إلى الوارفارين. لماذا يحتاج الأطباء إلى معرفة ذلك؟ كتعويذة تكررت الفكرة القديمة نفسها: «يمكن أن تؤدي الجينوميّات الصيدلانية

دورا مهما في تحديد المستجيبين وغير المستجيبين للأدوية، وتجنب الآثار الجانبية، وتحسين مقياس جرعة الدواء⁽²⁴⁾.

بيد أن الاستياء من الجينوميّات الصيدلانية، على الرغم من الحماس، لا يزال واضحا في الذكرى العاشرة لمشروع الجينوم البشري، لقد أصبح عدم الرضا واضحا. فقد أعرب مراقبون عن قلقهم إزاء التقدم البطيء لثورة الجينوم بشكل عام وللجينوميّات الصيدلانية على وجه الخصوص. على سبيل المثال، وقفت مجلة إنغلاند جورنال للطب موقفا معاكسا لاحتفال كولينز بمشروع الجينوم البشري في الذكرى العاشرة حين نشرت لهارولد فارموس Harold Varmus منظورا أكثر اعتدالا من ذلك بكثير. إذ أشار فارموس إلى أن علم الجينوم ظل «أكثر اتساقا مع العلم الحديث منه مع الطب الحديث. فبعد العقد الأول من عالم ما بعد الجينوم postgenome، هناك فقط عدد قليل من التغيرات الكبرى - بعض العلاجات الجينية المحددة لبعض السرطانات، وبعض العلاجات الجديدة لبعض الصفات المندلية، وبعض الواسمات الوراثة genetic markers القوية لتقييم الاستجابة للعقاقير ولمخاطر المرض، أو خطر تقدم المرض، دخلت بالفعل الممارسة الطبية الروتينية» ونتيجة لذلك، «لا يُستخدم الآن - على نطاق واسع - إلا عدد قليل من عناصر محددة لتلك المعلومات الجديدة للإرشاد إلى الخطر أو في التشخيص أو في العلاج»⁽²⁵⁾.

لقد قصرت الجينوميّات الصيدلانية عن وعدّها لعدد من الأسباب⁽²⁶⁾. يصف هامبورغ وكولينز كيف «حدّد الباحثون تباينا وراثيا في استجابات المرضى لعشرات من العلاجات»⁽²⁷⁾. لكن، الأطباء يستخدمون مئات العقاقير. كما كانت التكلفة ذات يوم مشكلة بالنسبة إلى علم الجينوم، ولكن مع تقنية سلسلة جينوم بأكمله فستكون قريبا دون 1000 دولار، فتستبد هذه المشكلة. أما فهم البيانات فسيكون أكثر صعوبة بكثير. فكما وضع فارموس: «الأطباء لا يزالون بعيدين جدا عن إخضاع مرضاهم لسلسلة جينومهم الكامل، ليس لأن السعر مرتفع، ولكن لأن البيانات يصعب تفسيرها»⁽²⁸⁾. إن كثيرا من النتائج العلاجية ذات الصلة تخضع لسيطرة جينات متعددة وتتطلب معرفة تفصيلية بالأنظمة التنظيمية الوراثة المعقدة قبل تقديم توقعات استنادا إلى بيانات السلسلة. وللأسف، فإن الأطباء والمرضى في كثير من الأحيان ليس لديهم سوى معرفة محدودة بعلم الوراثة. الأنصار يأملون أن يحولوا

العمليات إلى صندوق أسود «يُفهم فقط من المدخلات والمخرجات» فتستخدم المعلومات المضمنة في السجلات الطبية الإلكترونية من نقاط تقديم الرعاية الطبية بحيث تتاح للأطباء التوصيات الجينومية الصيدلانية عند السرير وفي العيادة أثناء اتخاذ قرار الوصفات مع المرضى.

ولكن حتى في أفضل السيناريوهات، هل لمعرفة الجينوميات الصيدلانية فائدة إكلينيكية؟ لقد جاءت نتائج عديد من الدراسات حتى الآن مخيبة للآمال. حللت إحدى الدراسات 101 موضع وراثي loci ذا صلة بأمراض القلب للتنبؤ بالمخاطر التي قد يتعرض لها المرضى، فقط لتجد أن التنبؤ لم يكن أفضل من التنبؤ الذي نحصل عليه من خلال فحص تاريخ العائلة فحصا ملائماً⁽²⁹⁾. فأليل بديل يخفض مستوى الدم عند استخدام مضاد الفيروسات القهقرية antiretroviral، ألا وهو العقار الفينافير nelfinavir، يزيد - بشكل مناقض - من فعاليته. كما اتضح أن المريض الذي سجل أكبر تحسن إكلينيكي في تجربة العقار تاكرين tacrine كان يمتلك الجينوم الأقل ملاءمة لذلك. عقار كلوبيدوجريل Clopidogrel، واحد من الأدوية التي توصف على نطاق واسع في الولايات المتحدة، يجب تفعيله من خلال مجموعة الإنزيمات 2C19-P450 للحصول على آثاره المضادة لترسب صفائح الدم antiplatelet effects. ونتيجة لذلك، فقد أوصت إدارة الغذاء والدواء بتحليل النمط الجيني للمرضى قبل استخدامه. إلا أن تجربتين عشوائيتين كبيرتين لم تجدا أي فائدة من القيام بذلك⁽³⁰⁾. ويُقر هامبورغ كولنز أن «الاختبارات الجينية ليست مثالية، جزئياً لأنه ليس من الممكن التنبؤ تماماً بمعظم الطفرات الجينية». وطالما بقيت الفائدة الإكلينيكية غير واضحة، فإن مستقبل الجينوميات الصيدلانية يظل معرضاً للخطر. كما حذرت مجموعة واينشيلباوم أنه «وفي غياب مثل هذا الدليل، فإن الجهات التي تدفع التكاليف من المرجح أنها لن تسدد فاتورة الاستخدام الروتيني لاختبار الوراثة الصيدلانية، وستظل الاختبارات غير متاحة لمعظم المرضى»⁽³¹⁾. إن قوة كيس المال قد تكون الورقة الرابحة بالنسبة إلى الجينوميات الصيدلانية.

إن كتابات كولنز بالذات هي كتابات ملهمة. عندما توقع مستقبل الطب الجيني في العام 1999، وصف رؤيته للكيفية التي ستدار بها حالة جون - شاب لديه تاريخ عائلي من الإصابة بأمراض القلب - في العام 2010. طبيب جون

سيطلب مجموعة من الاختبارات الجينية لتحديد احتمالات إصابته بأمراض القلب: «ومواجهها بواقع البيانات الوراثية الخاصة به، سيصل إلى تلك اللحظة الحاسمة «اللحظة التعليمية» عندما يكون من الممكن إحداث تغيير لمدي الحياة في السلوك ذي الصلة بالصحة والذي يركز على الحد من مخاطر محددة. وهناك كثير مما يمكن تقديمه. وبحلول العام 2010، يكون مجال الجينوميات الصيدلانية قد ازدهر، ويمكن وصف نظام وقائي من العقاقير يقوم على معرفة البيانات الجينية الشخصية لجون على وجه التحديد للحد من مستوى الكوليسترول وخطر الإصابة بأمراض الشريان التاجي وصولاً إلى المستويات العادية⁽³²⁾. الآن، وكما يعلم أي شاب أو شخص مستبطن بالأمور، فإن هذه اللحظة لم تؤت ثمارها.

حتى عندما يُقرّ كولينز وغيره بخيبات الأمل هذه، بيد أنهم يحافظون على إيمانهم بأن وعد التحقق قريب. إنها مجرد مسألة وقت واستمرار تمويل الأبحاث قبل أن تغدو اختبارات الجينوميات الصيدلانية الروتينية حقيقة واقعة، ويتاح للمرضى الوصول إلى الدواء المناسب بالجرعة المناسبة وفي الوقت المناسب. هل استمرار مثل هذه الآمال أمر واقعي؟ يمكن تعلم الكثير من خلال إلقاء نظرة فاحصة على أربع حالات: العلاج الكيماوي للسرطان والوارفارين والكوداين، والبيديل BiDil. هذه الحالات - التي تعكس جوانب مختلفة من المجال - تكشف عن كل من الوعد والقيود المفروضة على الجينوميات الصيدلانية وتساعد في تحديد توقعات واقعية لما قد يحمله المستقبل.

علاج السرطان: طفل الإعلان في الجينوميات الصيدلانية؟

بعد الاكتشافات الأولية في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، أصبح السرطان واحداً من أولى المناطق التي اكتسبت الجينوميات الصيدلانية موقع قدم فيها. فقد لاقت الجينوميات الصيدلانية استحسان أطباء الأورام لسببين رئيسيين. أولاً، العلاج الكيماوي التقليدي، بحكم طبيعته، هو علاج سام جداً. ولهذا العلاج مؤشر علاجي ضيق مع خط رفيع جداً بين الآثار الجانبية المتوقعة، والمضاعفات التي لا تحدث. وهذا يتطلب مراقبة دقيقة لجرعات العقاقير ومستوياتها، وهو الأمر الذي يجعل حتى الاختلافات الوراثية الدقيقة في استقلاب الدواء أمراً ذا صلة.

ثانياً، وكما أصبح واضحاً خلال النصف الثاني من القرن العشرين، السرطان هو مرض وراثي، والجينومات الصيدلانية تقدم احتمال تطوير أدوية محددة قد تستهدف الأساس الجيني لكل نوع من أنواع السرطان أو حتى ورم معين لكل فرد. وقد تطورت الجينومات الصيدلانية للسرطان في ثلاث مراحل.

في المرحلة الأولى ميّز الباحثون في مجال السرطان والأطباء التنوعات الوراثية في الاستجابات للعلاج الكيماوي التقليدي. على سبيل المثال، يستخدم فلورويوراسيل 5 على نطاق واسع لعلاج سرطان القولون والمبيض وسرطان الثدي. في ثمانينيات القرن العشرين، وصف الأطباء حالات المرضى الذين عانوا تسماً قاتلاً أصاب الجهاز العصبي بفعل جرعات روتينية من الدواء. وكشف البحث أن هؤلاء المرضى كانوا يعانون نقصاً وراثياً في إنزيم ديهيدروجينيز الدايبهيدروريميدين dihydropyrimidine dehydrogenase، وهو الإنزيم الذي يحطم الفلورويوراسيل والبريميدينات الذاتية. وقد عثرت الدراسات اللاحقة أن 1 في المائة من السكان يمتلكون هذا الأليل المعطوب، ونتيجة لذلك، فقد عززت هذه الحالة من تأثير العقار. يواجه المرضى مُتماثلو الزيجوت homozygous النادرون سمية شديدة. واختبار الجينومات الصيدلانية يمكن أن يكشف مقدماً من المعرض للخطر⁽³³⁾. وقد عثر على أمثلة أخرى مشابهة. فالميركابتوبورين Mercaptopurine وإلثيوغوانين thioguanine - كلاهما يستخدم على نطاق واسع ضد سرطان الدم - هما عقاران مبدئيان pro-drugs يجب استقلالهما بواسطة إنزيم واحد - الإنزيم HPRT - إلى أشكالهما النشطة. إنزيم آخر - الإنزيم TPMT - يستقبلها أيضاً حتى يتسنى لها أن تُفرز إلى خارج الجسم. المرضى الذين يعانون انخفاض مستوى نشاط الإنزيم HPRT يعانون فعالية منخفضة للعقار، بينما المرضى الذين يعانون انخفاض مستوى نشاط الإنزيم TPMT ترتفع عندهم مستويات الدواء بشكل خطير، بل وقد تكون ذات سمية قاتلة بالنسبة إلى نخاع العظمي. إذا تم التعرف على التنوع الوراثي للإنزيم TPMT، فمن الممكن علاج المرضى بنجاح بـ 6 إلى 10 في المائة من الجرعة الاعتيادية⁽³⁴⁾.

في المرحلة الثانية استخدم الباحثون معارفهم المتزايدة في علم الوراثة لتحديد خصائص الورم في كل فرد من أجل التنبؤ بمدى الاستجابة للدواء ولتصميم الدواء الأمثل. على سبيل المثال، في تسعينيات القرن العشرين أظهر إيفانز وفريقه من

الباحثين في مستشفى الأطفال سانت جود للأبحاث St. Jud's Children's Research Hospital في ممفيس أن معدلات استقلاب الدواء في الأطفال الذين يعانون سرطان الدم الليمفاوي الحاد acute lymphoblastic leukemia (اختصاراً: السرطان ALL) يمكن أن تختلف بنسبة عشرة أضعاف. والمرضى الذين يعانون استقلاباً سريعاً للدواء يتحصلون على تأثيرات غير كافية من العلاج. في البدء، قاس الباحثون مستويات العقاقير لتقديم جرعات شخصية من الميثوتريكسيت methotrexate. هذا حسن من معدل البقاء على قيد الحياة لمدة خمس سنوات من 66 في المائة إلى 76⁽³⁵⁾. وسمح تطوير تقنية «شرائح الجينات» في أواخر تسعينيات القرن العشرين للأطباء باختبار المئات من الجينات واكتشاف أدلة حول بيولوجية الورم والاستجابة للعلاج قبل العلاج: «وضع كل هذا التشخيص الجزيئي على «شريحة السرطان ALL» سيوفر الأساس لاختيار العلاج لكل مريض بسرعة وبموضوعية». وبحلول أوائل القرن الحادي والعشرين، بدأت هذه المقاربة في تحقيق النتائج. فقد وجدت دراسات السرطان ALL أن بعض الأورام لديها خلايا مفرطة الصبغيات hyperdiploid cells، بثلاث إلى أربع نسخ من الكروموسوم 21. ولما كان هذا الكروموسوم يحمل الجين الناقل الذي يحمل الميثوتريكسيت إلى داخل الخلايا، فإن الأورام ذات النسخ المتعددة لديها حساسية مرتفعة للدواء. وبالمثل، فإن الأورام التي تُعبرُ بشكل مفرط عن الجين TEL-AML1 تكون حساسة على نحو غير عادي للإنزيم أسباراجيناز asparaginase، في حين أن الأورام التي لديها انتقال كروموسومي translocation من كروموسوم 4 على كروموسوم 11 هي أكثر حساسية للعقار سايتارابين cytarabine⁽³⁶⁾.

في المرحلة الثالثة سعى الباحثون إلى دراسة عقاقير جديدة تستهدف على وجه التحديد الانحرافات الجينية لكل ورم على حدة. ومع تطور علم وراثة السرطان بعد الحرب العالمية الثانية، أدرك الباحثون أن الأورام المحددة تمتلك طفرات مميزة. والأدوية التي تستهدف المنتجات المعينة لهذه الجينات الطافرة قد تكون بمنزلة «رصاصات سحرية»، تقتل انتقائياً الخلايا السرطانية مع سُمية ضئيلة أو معدومة تصيب الخلايا السليمة. وقد تحقق حلم وجود عامل كأفضل ما يكون في ميسلات إيماتينيب mesylate imatinib (يسوق بالاسم التجاري غليفيك (Gleevec)⁽³⁷⁾). ففي العام 1960 وصف الباحثون إحدى أولى الطفرات السرطانية، «كروموسوم فيلادلفيا»

Philadelphia chromosome، عبارة عن نقل متبادل عبر موقع بين الأطراف الطويلة من الكروموسومين 9 و22 الملاحظ في ابيضاض الدم النقوي المزمن chronic myelogenous leukemia (اختصارا: السرطان CML). وبحلول العام 1987 كان ديفيد بالتيمور David Baltimore قد حدّد بروتين الاندماج الشاذ aberrant fusion protein، أي البروتين BCR-ABL. يُنتج هذا البروتين مستقبلات خلوية، كينيز التيروسين tyrosine kinase، دائمة النشاط وتدفع انقسام الخلايا بلا هوادة. وفي الوقت نفسه، كان باحثون في شركة سيبا غايغي Ciba-Geigy يبحثون عن الأدوية التي يمكنها تثبيط الكينيز. بحلول أوائل تسعينيات القرن العشرين، كانوا قد عثروا على عشرات العقاقير التي تستهدف بشكل انتقائي كينيزات مختلفة. عندما ذهب أحد باحثي سيبا، ألا وهو نيك ليدون Nick Lydon، لبحث عن أمراض محتملة كأهداف، التقى بعالم الأورام برايان دراكر Brian Druker من معهد دانا فاربر للسرطان Dana Farber Cancer Institute. درس دراكر واحدة من هذه المثبطات، العقار CGP57148، ووجد أن له آثارا دراماتيكية ضد خلايا سرطان ابيضاض الدم، وذلك أول الأمر في مزارع الخلايا، ثم في النماذج الحيوانية، وأخيرا، ابتداء من العام 1998، في مرضى يعانون هذا المرض. وبعد ترخيصه في العام 2001، تحول إيماتينيب إلى علاج لسرطان ابيضاض الدم: ومعدل البقاء على قيد الحياة لمدة خمس سنوات هو الآن يقارب 90 في المائة. أظهرت أبحاث لاحقة أن الدواء نفسه يعمل أيضا ضد الأورام اللحمية المعوية gastrointestinal stromal tumors (اختصارا الأمراض GITs)، وتحسّن معدل استجابة هؤلاء المرضى للعلاج من 5 في المائة إلى 50 في المائة. وقد أضاف سبعة عشر دواء آخر من أدوية السرطان معلومات الجينوميّات الصيدلانية على ملصقاتها⁽³⁸⁾. إن سرطان الثدي الذي يُعبّر فيه بإفراط عن العامل HER2 (عامل نمو البشرة البشري human epidermal growth factor) تكون توقعات النجاة للمصابين به أسوأ من الأنواع الأخرى، ولكن لديه أيضا استجابة أفضل لاستهداف العقار ترازتوماب trastuzumab، في حين أن سرطانات الرئة، فيما عدا الخلايا الصغيرة non-small-cell lung cancers التي لها تنوعات معينة من مُستقبلات عامل نمو البشرة البشري EGFR، تستجيب لعقار غيفيتينيب gefitinib، وسرطان القولون بتنوعات من مُستقبلات عامل نمو البشرة البشري EGFR يستجيب لعقار سيتيكزوماب cetuximab.

ولكن حتى في ظل قصص النجاح هذه هناك بذور للقلق. أولاً، على الرغم من أن اختبار الجينومات الصيدلانية يمكنها أن تساعد في التنبؤ بأي من المرضى قد تكون لديهم استجابة غير عادية للعقاقير، فغالبا ما يمكن الحصول على معلومات مماثلة عن طريق إعطاء المريض جرعة اختبار العقاقير وقياس مستويات الدواء في الدم أو البول. وقد يكون هذا أكثر فائدة من إجراء اختبار جيني لأنه يعكس النتيجة الفعلية المنبثقة من عديد من الجينات والتفاعلات الأخرى التي تؤثر في مستويات العقاقير. ثانياً، على الرغم من الفاعلية المدهشة لعقار إيماتينيب، فإن العقار بالكاد قد أوتي ثماره⁽³⁹⁾. فقد واجهت رغبة دراكر المبدئية لاختبار جزيء بعقبات، بسبب عدم قدرة المحامين في شركة سيبا غايغي ودانا فاربر للتوصل إلى توافق حول عقد الأبحاث. بعدها، غادر دراكر بوسطن إلى جامعة أوريغون للصحة والعلوم Oregon University Sciences and Health، حيث حصل على عينة صغيرة ووجد استجابة كبيرة في الدراسات على مزارع الخلايا وفي الفئران. لكن، في هذه الأثناء اندمجت شركة سيبا-غايغي مع ساندوز Sandoz لتشكيل شركة نوفارتيس Novartis. ولم يكن المديرين التنفيذيون راغبين في استثمار 100 مليون إلى 200 مليون دولار المطلوبة لتطبيق العقار خلال التجارب الإكلينيكية، ربما لأنهم رأوا أن السوق المحتملة لمرضى سرطان ابيضاض الدم صغيرة جداً لتبرير التكاليف. عمل دراكر عاماً بعد عام - في حين كان المرضى يموتون- لإقناع شركة نوفارتيس للموافقة على التجارب الإكلينيكية. ووافقت الشركة على مضي على تجربة صغيرة في العام 1998. فقط النتائج الدراماتيكية لهذه الدراسة التجريبية هي التي أقنعت الشركة أن تستمر. ولا يزال علم الجينومات الصيدلانية علماً ضعيفاً.

وهناك مشكلة ثالثة ظهرت بعد ذلك بوقت قصير. متى ما أدركت نوفارتيس وعود إيماتينيب، فإنها وضعت تسعيرة قاسية للدواء، لتتقاضى من المرضى 4500 دولار شهرياً لعقار يجب أن يتناولوه لبقية حياتهم. وقد غطت شركات التأمين عموماً هذه التكاليف، ولكن المرضى من دون تأمين كانوا أقل حظاً. ويقدر الباحثون أن 30 في المائة من المرضى الذين يعانون سرطان ابيضاض الدم وسرطان الأورام اللحمية المعوية غير قادرين على الاستمرار في تناول إيماتينيب بسبب سعره. في مفارقة مريّة، اضطر ثلاثة من المرضى من تجربة علاج سرطان الأورام اللحمية المعوية الأصلية إلى التوقف

عن أخذ الدواء عندما غيروا أو فقدوا تأمينهم الصحي. ثلاثتهم كانوا في وضع مستقر عندما كانوا يتناولون إيماتينيب: ثلاثتهم انتكسوا بعد ذلك⁽⁴⁰⁾. إن ارتفاع أسعار مثل هذا العقار العجيب قد يصبح عقبة أمام فعاليته المحتملة.

قد يكون بالإمكان حل هذه المشكلات. إن نجاح إيماتينيب، وخصوصا امتداده من علاج سرطان ابيضاض الدم إلى سرطان الأورام اللحمية المعوية، سيلهم شركات الأدوية الأخرى لمتابعة المركبات التي يحتمل أن تكون مربحة حتى لو كان مجموع المرضى صغيرا. الآن، يستطيع باحثو السرطان سرد قائمة من أربع وعشرين هدفا من الجينات وربما ثلاثين من الأدوية الجديدة التي تستهدفها. وقد غذى هذا التفاؤل المستمر. فتجادل مراجعة حديثة إن «التطور السريع لتكنولوجيات الجيل القادم للسلسلة يبدو من المرجح أنه سيكون له أثر تحويلي. ففي غضون بضع سنوات، سيكون بالإمكان الحصول على سلسلة كاملة جينوم السرطان ببضع مئات من الدولارات أو أقل»⁽⁴¹⁾. لكن الباحثين قد وجدوا أكثر مما كانوا يتمنون. ففي نوفمبر 2008 نشر العلماء في سانت لويس أول جينوم كامل لورم، من مريض مصاب بسرطان الدم النقوي الحاد acute myelogenous leukemia. وقد اتبع ذلك العديد من الدراسات الأخرى، كل منها يحمل الوعد بأهداف جديدة لعلاجات العقاقير. وقد تحول هذا إلى فرط في الأهداف. فعندما سلسلت مجموعة مشروع جينوم السرطان في معهد ويلكوم ترست سانغر Wellcome Trust Sanger Institute سرطان الرئة وسرطان الجلد، وجدوا 22910 و 33345 طفرة، على التوالي. وعلى الرغم من أن هذا قد يوفر «الأساس للوقاية والعلاج»، فإنه يتعين أن يعرف الأطباء أولا أي الطفرات ذات مغزى⁽⁴²⁾. وسوف يتطلب الأمر عملا مضنيا لتحديد أي من عشرات الآلاف من الطفرات تلك تحتوي على مفتاح إيماتينيب المقبل.

الوارفارين: ما هي القيمة المضافة؟

كثير من نتائج الجينوميّات الصيدلانية للسرطان تؤثر في أعداد صغيرة من المرضى. لكن الوضع مختلف تماما مع الوارفارين. بعد تصريحه في العام 1954، صار الوارفارين الآن مضاد التخثر anticoagulant الأكثر استخداما على نطاق واسع في الولايات المتحدة. إذ يصفه الأطباء لمنع تجلط الدم في الأشخاص الذين يعانون

اضطرابات تخثر الدم clotting disorders والرجفان الأذيني atrial fibrillation، والذين يحملون أجهزة الأوعية الدموية المزروعة (على سبيل المثال، منظم ضربات القلب وصمامات القلب). في كل عام، يبدأ مليوناً أمريكياً بأخذ العقار، ويكتب الأطباء 30 مليون وصفة طبية له. لكن الوارفارين صعب الاستخدام. فمثله مثل عديد من العلاجات الكيماوية للسرطان، فإن للوارفارين مؤشراً علاجياً ضيقاً جداً. إذا كانت مستويات الدواء منخفضة للغاية، لا يحصل المريض على الفائدة العلاجية المطلوبة. ومما يزيد الأمور سوءاً هو أن الاستجابات تختلف بين الأفراد. فالجرعات الفعالة تختلف بمعامل 100: المريض يحتاجون إلى جرعات تتراوح من 0.5 إلى 60 ملغم يومياً لتحقيق الدرجة المرغوبة لمنع تخثر الدم. إضافة إلى ذلك، تتأثر مستويات العقاقير بالنظام الغذائي، خصوصاً بالخضراوات الغنية بالفيتامين K، ويمدى انتظام المريض في تناول كل جرعة. ونتيجة لاستخدامه على نطاق واسع وكثير من المخاطر، فإن مضاعفات الوارفارين هو ثاني سبب رئيسي لحوادث العقاقير في قسم الطوارئ⁽⁴³⁾. وقد طوّرت المستشفيات والعيادات أنظمة تفصيلية للحيلولة دون هذه المضاعفات. فلدى عديد منها «عيادات تخثر» تشرف على بدء علاج الوارفارين: فيتلقى المريض مشورة صارمة بشأن النظام الغذائي والامتثال، ويستخدم الأطباء بروتوكولات معقدة للتنبؤ بالجرعة العلاجية الأرجح، ويخضع المريض لاختبارات الدم بصفة مستمرة لرصد استجابتهم حتى يتم العثور على نظام مستقر. وقد نظر الصيادلة طويلاً إلى علم الوراثة لفهم بعض التقلبات من شخص إلى آخر. يستقلب الوارفارين بشكل كبير من قبل مجموعة الإنزيم 2C9-P450. وأظهر الباحثون في تسعينيات القرن العشرين أن التنميط الجيني لمريض الإنزيم 2C9 يمكن أن يساعدهم على التنبؤ بمدى الاستجابة للمعالجة. على وجه التحديد، فإن الأفراد ضعيفي استقلاب الوارفارين يزداد خطر تعرضهم لمضاعفات النزيف أثناء بدء العلاج به. أما ذوو الزيغوت المتماثل للتنوع المنخفض النشاط من الإنزيم 2C9 فيمكن علاجهم بجزء صغير من الجرعة المعتادة. هذه الاكتشافات جعلت من الوارفارين مثلاً بارزاً لوعد الجينوميّات الصيدلانية⁽⁴⁴⁾.

لكن هذه المرحلة المبكرة من الجينوميّات الصيدلانية للوارفارين اصطدمت بمضاعفات. على الرغم من أن التنميط الجيني لمريض 2C9 يمكن أن يساعد في

التنبؤ بالاستجابة للوارفارين، بيد أن هناك تباينا كبيرا حتى بين النمط الوراثي البري wild-type genotype، فهناك تفاوت في التخلص من العقاقير لدرجة تزيد على الضعف⁽⁴⁵⁾. وقدم مزيد من الدراسات بعضا من الرؤية. فعلى الرغم من أن نشاط الإنزيم 2C9 يمكنه التنبؤ بمضاعفات معينة، فإن النمط الجيني 2C9 لم يُفسر أغلب التباين المرصود بين المرضى. ثم حُدد الباحثون في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إنزيمين آخرين ذوي صلة، وهما الوحدة الفرعية 11 من مركب فيتامين K إيبوكسيد ريدكتيز Vitamin K epoxide reductase complex subunit 11 (اختصارا الإنزيم VKORC1)، ومجموعة الإنزيم 4F2-P450. معا، وضحت هذه المواقع الوراثية الثلاثة 30 إلى 40 في المائة من الاختلاف المرصود في جرعة الوارفارين النهائية. وأدت هذه النتائج إلى قيام إدارة الغذاء والدواء بإعادة النظر في ملصقات الوارفارين لتشجيع الأطباء على تحليل النمط الوراثي للمرضى واستخدام جرعات أقل في البداية عندما يُشار إلى ذلك⁽⁴⁶⁾.

متسائلون عما إذا كانت بيانات الجينوميات الصيدلانية سوف تحسّن فعلا النتائج الإكلينيكية، وضع الأطباء المعرفة الجديدة على المحك. فطور اتحاد الوارفارين معادلتين خوارزميتين للتنبؤ بالجرعة النهائية، معادلة أدرجت التنميط الجيني وأخرى لم تفعل ذلك. ووجدت الدراسة أن إضافة بيانات الجينوميات الصيدلانية سمحت لها بالكشف عن نسبة أكبر من المرضى الذين سيتطلبون جرعات عالية أو منخفضة بشكل غير عادي من الوارفارين. ومع ذلك، كما تعترف الدراسة، فإن هذه النتائج «لا تعالج مسألة ما إذا كانت جرعة أولى دقيقة من الوارفارين تُترجم إلى تحسن في النتائج الإكلينيكية، مثل تخفيض الوقت اللازم لتحقيق معدل INR «اختصار لمعدل التطبيع الدولي International normalized ratio» علاجي مستقر [مقياس نشاط تخثر]، وعدد أقل من الحالات بمعدلات أدنى من النطاق الطبيعي، أو انخفاض حالات النزيف أو حوادث الانصمام الخثاري thromboembolic events⁽⁴⁷⁾. مثل هذه البيانات أجبرت إدارة الغذاء والدواء على إعادة النظر صراحة في مستوى الأدلة المطلوبة لتبرير توجيهات إرشادية إكلينيكية جديدة. فهل يتطلب الأمر تجربة عشوائية تقليدية لأفضل الممارسات في نظير خوارزميات جينية مُحسّنة؟ وهل تعتمد على واسمات بديلة surrogate

markers (على سبيل المثال، تحاليل مخبرية لمؤشرات التخثر) أو نتائج إكلينيكية⁽⁴⁸⁾. في مايو 2009 ظل مركز الرعاية الصحية والخدمات الطبية Center for Medicare and Medicaid Services غير مقتنع: فقد خلص تحليله إلى أنه لا توجد حتى الآن أدلة كافية لتبرير سداد تكاليف الاختبارات الجينية الروتينية للوارفارين. وفي فبراير 2010، ومع ذلك، نقحت إدارة الغذاء والدواء الملصقات مرة أخرى، لتقدم مزيدا من التفاصيل حول المتغيرات الجينية وتوقعات كميات الجرعات. وقد جاء الدعم من تجربة مقارنة لقياس الفعالية النسبية والتي وجدت أن المرضى الذين عولجت حالاتهم الجينية باستخدام المعادلة الخوارزمية المعدلة وراثيا أدخلوا إلى المستشفى (لجميع الأسباب) بنسبة أقل 31 في المائة أثناء بدء تناول الوارفارين من المرضى الذين عولجوا بالطريقة التقليدية⁽⁴⁹⁾.

بيد أن الأطباء لا يزالون غير مقتنعين. واينشيلباوم وأنصار آخرون للجينوميات الصيدلانية يشعرون بالإحباط، لأنه على الرغم من قاعدة المعرفة المتنامية، «فإن الاعتماد الإكلينيكي على العلاج الموجه وراثيا لعقار الوارفارين لا يزال بطيئا، على الرغم من أن الدليل الذي يدعم هذا الاعتماد يشبه الدليل المؤيد للمتغيرات الإكلينيكية المستخدمة حاليا، مثل العمر وتفاعلات العقاقير والأصل العرقي⁽⁵⁰⁾. ووفقا لنصيحة واحدة من قبل خبراء في عيادة كليفلاند، فلا إدارة الغذاء والدواء ولا لجان الخبراء أيدت الفحوصات الروتينية «بسبب عدم وجود أدلة كافية حاليا للتوصية لصالح ذلك أو ضده». وقد قُوِّضت محاولات دعم التنميط الجيني للوارفارين بفعل تحاليل الفعالية الاقتصادية، «لأن المنفعة (الإكلينيكية) لم تُحدّد بعد بما فيه الكفاية»⁽⁵¹⁾.

لاتزال لجنة التحكيم غير مقتنعة. إن المنطق البيولوجي السليم يدعم الاختبارات الجينية للاستجابة للوارفارين، ولكن التجارب لم تدخل الممارسة الإكلينيكية الروتينية. ولا يزال علاج الوارفارين التقليدي بديلا مجديا: فجرعات متأنية وإدارة وثيقة - وإن كان ذلك صعبا من حيث الإدارة - تصل بالمرضى إلى جرعة آمنة ومستقرة بسرعة. فلا يوجد سوى نافذة صغيرة يمكن أن تبهن من خلالها الجينوميات الصيدلانية على وجود منفعة جدية. إضافة إلى ذلك، فإن عديدا من مضاعفات الوارفارين تحدث ليس بسبب العوامل الوراثة، ولكن بسبب الاضطرابات الناجمة عن عدم الالتزام

أو تفاعلات المواد الغذائية. ولا معادلة الخوارزمية الوراثية قادرة على القضاء على هذه الآثار، وهذه الحقيقة تحدّ من التأثير المحتمل لاختبار الجينومات الصيدلانية. وقد تصبح المسألة قريباً موضع جدال. في أكتوبر 2010 وافقت إدارة الغذاء والدواء على أول جيل جديد من مضادات التخثر-ريفاروكسابا rivaroxaba وديبيغاتران debigatran وأبيكسابان apixaban. ولما كانت تعمل من خلال آلية مختلفة، فإنها تعد بالفائدة الإكلينيكية نفسها للوارفارين ولكن من دون الحاجة إلى جرعة دقيقة المعايرة أو المراقبة عن كثب لعلامات التخثر⁽⁵²⁾. وإذا أثبتت أنها آمنة حقاً، مع مؤشر علاجي واسع، فمن غير المحتمل أن تكون اختبار الجينومات الصيدلانية ذات صلة باستخدامه. وستطرح جانباً كل نظرية الجينومات الصيدلانية وعلاج الوارفارين لصالح هذه الأدوية الجديدة، الأبسط والأكثر أماناً. ويقترح هذا استجابة أخرى محتملة للجينومات الصيدلانية: في الحالات التي يصبح فيها إجراء الاختبارات الوراثية أمراً ذا صلة بسبب الأخطار المحتملة للدواء، قد يكون الحل الأفضل هو تطوير دواء بديل.

الكوديين: النموذج المنسي

على الرغم من كل التقدم المحرز في الطب الحديث، فإن واحدة من أكثر شكاوى المرضى شيوعاً لاتزال هي نفسها كما كانت منذ آلاف السنين: الألم، وواحد من أكثر أنواع العقاقير الموصوفة شيوعاً هو أيضاً من أقدمها: المواد الأفيونية opioids. الكوديين، على سبيل المثال، هو منذ فترة طويلة الدعامة الأساسية لعلاج الألم بعد قلع الأسنان والجراحة والكسور. والأطباء يعرفون أن المرضى يختلفون في استجابتهم للكوديين والمسكنات الأخرى، على الرغم من أنه ليس من الواضح من أين ينشأ هذا الاختلاف. فالألم يختلف مع شدة المرض وعتبة الاحساس بالألم pain threshold عند المريض واستجابة المريض للأدوية. ويبيد عديد من المرضى بلاء حسناً. فيأخذون حبة أو اثنتين من الكوديين بعد خلع سن العقل ويستعيدون عافيتهم من دون تعقيد. آخرون يشعرون بقدر أقل من الراحة وسرعان ما يستهلكون حصتهم الكاملة من الحبوب. وعندما يستهلك المريض وصفة طبية بسرعة أكبر مما يتوقعه أطبائهم، فإن هذا يرفع علامات الإنذار. هل المريض الذي يسعى إلى الحصول على

العقاقير مدمن للمواد الأفيونية يتظاهر بالأعراض من أجل الحصول على مزيد من العقاقير؟ هل يبيع المريض الحبوب في الشارع مقابل المال؟ والخلاف حول الحاجة إلى إعادة وصف المواد الأفيونية هو مصدر دائم للصراع بين المريض والطبيب.

وقد أعادت التطورات في الجينوميات الصيدلانية في ثمانينيات القرن العشرين تشكيل هذه المشكلة في ضوء جديد. الكوديين، كما تبين، هو عقار مبدئي: ثلاثي ميثيل المورفين. يجب أن يُستقلب من قبل مجموعة الإنزيم 2D6-P450 إلى الشكل النشط من المورفين. وقد أدرك الباحثون أن الأفراد ضعيفي الأيض غير قادرين على استقلاب الكوديين على نحو كاف، ولا يشعرون إلا بتأثير تسكين ضعيف من العقاقير المخدرة. وهذا يؤثر على 2 إلى 10 في المائة من البيض في الولايات المتحدة. كما أشار إيفانز في العام 1999: «لذلك ليس من المستغرب أن هناك تفاوتاً ملحوظاً بين الأفراد في مدى كفاية الجرعة لتخفيف الألم عندما توصف جرعات موحدة من الكوديين على نطاق واسع»⁽⁵³⁾. بعض المرضى يعانون في صمت من ألم يُقِيم دون ما هو عليه، في حين يحتج البعض الآخر فيصنفون بأنهم يسعون إلى الحصول على العقاقير أو أنهم مدمنون. هناك مرضى آخرون لديهم المشكلة المعاكسة. فالأيض الفائق السرعة يُفَعِّل الكوديين بسرعة أكثر بكثير من المعتاد، وقد يتعرضون لخطر يهدد الحياة بفعل التسمم بالمواد الأفيونية، بل إن أحد المرضى دخل في غيبوبة بعد جرعة روتينية للتحكم في السعال. وكشفت الفحوصات المخبرية أن مستوى المورفين في الدم كان 20 إلى 80 ضعفاً ما كان متوقعاً. وأبلغ عن هذا النمط الجيني في 1 إلى 7 في المائة من المرضى البيض و 25 في المائة من الإيثيوبيين⁽⁵⁴⁾.

وكانت اختبارات نشاط الإنزيم 2D6-P450 من بين أول اختبارات الجينوميات الصيدلانية التي غدت متاحة تجارياً. عمل الأنصار بدأب لتثقيف قرائهم حول إمكانات الاختبار الجيني لاستجابة الكوديين. وضربت عديداً من المراجعات البارزة الكوديين كمثال على أهمية الجينوميات الصيدلانية⁽⁵⁵⁾. ومع ذلك، فإن الأغلبية العظمى من وصفات الكوديين أعطيت من دون إجراء اختبار الجينوميات الصيدلانية. فلماذا لا يهتم الأطباء بتطبيق إمكانات علم الجينوميات الصيدلانية؟ هناك أسباب عدة محتملة. أولاً، غالباً ما يوصف الكوديين في الظروف الشديدة، في عيادة أطباء الأسنان أو أقسام الطوارئ حيث يحتاج المرضى إلى إغاثة عاجلة. لا أحد يريد انتظار

نتائج اختبار الجينوميّات الصيدلانية. ثانياً، يسمح معظم الأطباء لمرضاهم بتعيير الجرعة الخاصة بهم، فيخبرونهم بأن يأخذوا حبة أو اثنتين للألم كل بضع ساعات وفق الحاجة، وهي مقاربة تعمل بشكل جيد بما فيه الكفاية معظم الوقت. ثالثاً، يكون لدى الأطباء عديد من الخيارات الأخرى. فإذا ذكر المرضى أن الكوديين لا ينفع، فإنه ليس من الضروري القيام بالاختبارات الوراثية: إذ يستطيع الأطباء ببساطة اختبار مسكنات أفيونية أو لا-أفيونية nonopioid أخرى. رابعاً، قد لا يعتبر الأطباء الألم مشكلة مهمة بما فيه الكفاية لتبرير استثمار الوقت والمال والطاقة العقلية اللازمة لإجراء الاختبار الوراثي. ونتيجة لذلك، مع تصاعد شهرة نماذج أخرى من الجينوميّات الصيدلانية على الساحة، اختفى الكوديين ببطء من المراجعات⁽⁵⁶⁾.

بيد أن مأساة حدثت في العام 2005، أعادت الاهتمام مرة أخرى إلى الجينوميّات الصيدلانية للكوديين. إذ توفي طفل في تورونتو بشكل غير متوقع. وكشف التحقيق أن أم الطفل كانت تتناول الكوديين منذ أسبوعين، وهو عقار يستخدم على نطاق واسع لعلاج الألم من بضع الفرج أو شقوق الجراحة القيصرية. لسوء الحظ، كانت كل من الأم والطفل ذوي أيض فائق. وكان تركيز المورفين في حليب ثدي الأم 87 نانوغراما/ملل (في حين أن المتوقع هو 1.9 إلى 20.5)، وكان المستوى في الطفل 70 نانوغراما/ملل (في حين أن المتوقع على أساس وصفة الأم الطبية هو 0.2 إلى 2.0). ومات أطفال ذوو أيض فائق غيره من الوصفات الطبية الروتينية بعد استئصال اللوزتين. وقد نظرت إدارة الغذاء والدواء في التوصية بإجراء اختبار 2D6 قبل وصف الكوديين للأمهات المرضعات، ولكن في النهاية، اختارت ألا توصي بذلك. فهناك حاجة إلى تزامن عدة أنواع نادرة في إنزيمات أخرى عادة لكي تصل سمية الكوديين إلى المستويات القاتلة⁽⁵⁷⁾.

وقد برزت حالات تناقض مماثلة في أدوية الألم الأخرى. وقد أشير إلى دور عديد من الإنزيمات في تحديد كيفية استجابة المرضى للمواد الأفيونية وأدوية الألم اللا-أفيونية. بيد أن النتائج كانت غير متسقة بسبب سوء تصميم الدراسة، ومدى تعقيد الألم كعارض من الأعراض، وبفعل تعدد التأثيرات والإنزيمات المتفاعلة. هذا يترك الخبراء غير مستعدين لتأييد إجراء اختبارات روتينية للجينوميّات الصيدلانية للمسكنات: «إن كلا من المتغيرات الجينية التي نُظر فيها حتى الآن يبدو أنها

تسهم بطريقة متواضعة في تعديل الاستجابة لمسكن ما ولكن من السابق لأوانه التوصية بتطبيق اختبار وراثي وحيد على المستوى الإكلينيكي». وتبقى الإمكانات غير متحققة. ولكي يصبح الاختبار أمرا اعتياديا، سوف يحتاج الباحثون إلى إثبات «تفوق علاجات المسكنات المسترشدة بعلم الوراثة الصيدلانية لتحسين معدلات الاستجابة، والحد من الآثار الضارة للعقاقير، ومن ثمة زيادة الفاعلية من حيث التكلفة»⁽⁵⁸⁾ بيد أن الإكلينيكين غير مقتنعين.

بيديل: عقار وراثي لم يكن كذلك

لم يستقطب أي دواء في مجال الطب الوراثي جدلا أكثر تشددا ومستمر من العقار بيديل BiDil. بدأت القصة في ثمانينيات القرن العشرين⁽⁵⁹⁾. كان لدى الأطباء حينئذ عديد من الأدوية لعلاج ارتفاع ضغط الدم. اثنان منهما -الهيدرالازين hydralazine وثنائي نيتريت الإيزوسوربيد isosorbide dinitrate- على حد سواء يعمل كموسع للأوعية (الدموية) vasodilators. تكهن طبيب أمراض القلب جاي كوهن Jay Cohn أنه بسبب طريقة عملها الشائعة، فقد يكون لهما تأثير تآزري إذا ما استخدمتا معا. وقاد إحدى التجارب، تجربة توسيع الأوعية الدموية في حالات فشل القلب - المرحلة الأولى Vasodilator Heart Failure Trial I (اختصارا: التجربة V-HeFT I)، التي برهنت على قيمة الجمع بين العلاجين. لكن تجربة لاحقة (التجربة V-HeFT II)، وجدت أن الجمع بين العقارين كان أقل فاعلية من فئة جديدة أخرى من العقاقير: مثبطات الإنزيمات المحولة للأنجيوتنسين angiotensin-converting-enzyme inhibitors. وعلى الرغم من هذه الانتكاسة، واصل كوهن عمله وحصل في العام 1989 على براءة اختراع لطريقة استخدام هذه العقاقير معا كعلاج. وفي العام 1992 سَجَّل المزيج بالعلامة التجارية بيديل BiDil. لكن إدارة الغذاء والدواء رفضت الموافقة على طلب الترخيص لعدم كفاية الأدلة على الفاعلية. عاد كوهن إلى بياناته الأصلية ووجد إشارة إلى أن العقاقير كانت أكثر فعالية في تسعة وأربعين مريضا أمريكيا من أصل أفريقي في التجربة V-HeFT I منها في المرضى البيض، وهي نتيجة نشرها في العام 1999. وشجعت إدارة الغذاء والدواء على البحث عن مزيد

من الأدلة على نظريته. في العام 2001 أطلق تجربة فشل القلب في الأمريكيين من أصل أفريقي (التجربة A-HeFT)، وهي دراسة عشوائية للنظر في فعالية بديل بمشاركة أكثر من 1000 مريض فشل قلب الذين عرفوا أنفسهم على أنهم سود. وفي العام 2002 حصل كوهن على براءة أخرى لاستخدام بديل تحديدا في الأمريكيين من أصل أفريقي. وأنهت لجنة المتابعة التجربة A-HeFT التجربة قبل الأوان في العام 2004 بسبب نتائج واعدة مبكرة: انخفاض 43 في المائة في معدل وفيات فشل القلب في المرضى الذين يتناولون بديل. ويقدر الخبراء أن 750000 مريض قد تحول إلى بديل، مما ولد 825 مليون دولار من الأرباح. وحلّق سهم الشركة نيتروميد NitroMed، وهي الشركة التي تملك العقار بديل. وتابعت إدارة الغذاء والدواء هذا الحماس ووافقت على استخدام بديل في المرضى الذين يعرفون أنفسهم على أنهم سود في يونيو 2005.

وقد يسأل مراقب مخضرم عند هذه النقطة، ما هو دور الجينوميات الصيدلانية؟ أدت الوراثة دورا واضحا في هذه المرحلة المبكرة من تاريخ بديل. فالملصق الرسمي للعقار الذي وافقت عليه إدارة الغذاء والدواء في العام 2005 تضمن معلومات جينوميات الصيدلانية، على وجه التحديد تحذير من أن ما يقرب من نصف جميع المرضى يقومون بأستلة acetylators الهيدراالازين بسرعة، ونتيجة لذلك يكونون عرضة لتلقي مقدار أقل من المادة الفاعلة⁽⁶⁰⁾. لكن مطوري بديل لم يجعلوا تلك الحقيقة جزءا من خطاب بديل. إن متغيرات الأستلة تنطوي على جينوميات صيدلانية، ولكن لا علاقة لها بالعرق الذي اعتمد عليه تجسد في العام 2005. بدلا من ذلك، اعتمد منطق بديل على افتراض ضمني بأن السود والبيض مختلفون وأن هذا الفرق - على الأقل من حيث صلته بالفيسيولوجيا الباثولوجية لفشل القلب - متجذر في الوراثة. إن الفاعلية المتفوقة لبديل في السود مقارنة بالبيض بدا أنها تُحقق كلا من صحة الافتراضات الأساسية للجينوميات الصيدلانية والإيمان المنتشر على نطاق واسع بأن العرق قد يستخدم كبديل للاختلافات في الجينات البشرية.

أنتجت هذه المطالبات احتجاجا غاضبا - خاصة من علماء الاجتماع - يتماشى مع الجدل الدائر حول العرق والوراثة في الولايات المتحدة. فقد جادلوا أن بريق

العلاجات العرقية قاد إدارة الغذاء والدواء إلى الموافقة على العقاقير على الرغم من المشكلات الواضحة في الأدلة التي قدمتها شركة نيتروميد والتجربة A-HeFT. وصفوا كيف أن إرث دراسة توسكيغي للزهري Tuskegee syphilis study تلوح في خلفية مناقشات إدارة الغذاء والدواء، والحكومة الاتحادية التي تريد التكفير عن خطايا الماضي بالموافقة على عقاقير مخصصة لمساعدة الأميركيين من أصل أفريقي. وتتبعوا كيف مولت نيتروميد كتلة النواب السود في الكونغرس Congressional Black Caucus، والرابطة الوطنية الطبية National Medical Association، وجمعية أطباء القلب السود Association of Black Cardiologists، والجمعية الوطنية لتقدم الملونين National Association for the Advancement of Colored People، وجميعهم شجعوا إدارة الغذاء والدواء على الموافقة على العقار. ووصفوا بديل كجهد أناني لاستغلال العرق والثغرات في قانون براءات الاختراع وسياسة إدارة الغذاء والدواء من أجل توسيع نطاق حماية براءات الاختراع لعقار قديم. بعد كل شيء، حتى مع سعي أنصار بديل إلى الحصول على موافقة خاصة بالعرق - فإنهم جادلوا أن الدواء من المحتمل أن يعمل بشكل جيد في جميع الأعراق⁽⁶¹⁾. المدافعون عن العقار ذهبوا إلى حد اتهام علماء الاجتماع بمحاولة قتل السود عن طريق بذر الخلاف حول بديل وتشويبه على أنه من العقاقير العرقية، على الرغم من أن كوهن وشركة نيتروميد في المقام الأول هما اللذان سعيًا إلى الحصول على موافقة خاصة بالعرق⁽⁶²⁾.

ووسط الشكاوى والشكاوى المضادة، حاول بعض أنصار بديل الوصول إلى حل وسط. وجادلوا أن إضفاء صفة العرق على العقار والعلاجات العرقية بشكل عام كانت ضرورية لازمة، وهي مرحلة على طريق العلاجات الشخصية تمامًا. العرق يقدم معلومات كافية لتحفيز استخدام عرق معين لعقار مثل بديل، ولكن مثاليًا، سيتم التخلي عنه متى ما اكتشفت الأبحاث الأساس الوراثي الكامن وراء الاختلافات في الاستجابة لبديل. كما يجادل غاري بوكرين Gary Puckrein، مدافعًا عن صحة الأقلية: «كل من الشركة المصنعة للدواء ومنتقديها يدعون إلى مواصلة البحث عن أسباب وراثية وأخرى محتملة للاختلاف في الاستجابة للدواء، وكلا الطرفين يتوقع أن المفهوم الاجتماعي للعرق ستحل محله معايير أكثر موضوعية ودقيقة، فيضيق

التركيز بين الأمريكيين من أصل أفريقي على أفراد معينين سيستفيدون من العقار وفي الوقت نفسه تحديد الأمريكيين من غير الأصول الأفريقية الذين سيستفيدون- ربما على أساس السمة الوراثية هي أكثر شيوعا بين الأمريكيين من أصل أفريقي من بين المجموعات العرقية أو الإثنية الأخرى». فقد يستخدم الأطباء بديلا عرقيا، وفي هذه الأثناء، يحاولون معرفة كيفية استخدامها فرديا⁽⁶³⁾.

لكن بديل لم يحقق ما كان متوقعا. على الرغم من التوقعات بكنز من مليار دولار، أثبت العقار أنه فاشل تجاريا. وفقدت شركة نيتروميد 108 ملايين دولار في السنة الأولى بعد موافقة إدارة الغذاء والدواء. وليس من الواضح أي من عوامل عدة أسهمت أكثر في فشله. فقد سَعَّرت شركة نيتروميد الدواء بسعر مرتفع - 1.80 دولار للحبة، أو 10.60 دولارات في اليوم الواحد للجرعة العادية. ولما كان بديل ببساطة مزيج جرعة ثابتة من دواءين موجودين، كل منهما متاح كدواء رخيص من دون علامة تجارية، فإن عديدا من شركات التأمين استعاضت ببساطة بالدواء الرخيص متى ما وصف الأطباء بديل. إضافة إلى ذلك، فقد قُرئ الجدل حول «العقار الأسود» بطرق عديدة من قبل المرضى والأطباء. ففي حين رأى البعض أنه أمر ثمين، رأى آخرون أنه «معاملة خاصة» تذكرنا بشكل غير مريح بتجربة توسكيغي. ومهما كانت أسباب فشلها، سرحت شركة نيتروميد أغلب موظفيها، وتوقفت عن تسويق بديل في يناير 2008⁽⁶⁴⁾.

حتى مع فشل العقار - وربما بإلهام من فشله - حققت نيتروميد واحدا من وعودها الأولية: بحثت عن عوامل تتنبأ بالجانب الوراثي في الاستجابة لبديل. العثور عليه كان سيحقق عديدا من الأمور. أولا، ربما كانت الشركة ستتمكن من الحصول على براءة اختراع جديدة لاستخدام بديل في مرضى لديهم علامات وراثية محددة. ثانيا، ربما كانت الشركة ستكون قادرة على تسويق بديل ليس فقط للأشخاص الذين يعرفون أنفسهم على أنهم سود، ولكن إلى أي شخص لديه تلك العلامات. وكان هذا سيخصص ويوسع سوق العقار في المستقبل. سرعان ما بدأ فريق نيتروميد بتحليل مرضى التجربة A-HeFT، بحثا عن علامات وراثية تتنبأ بمعدلات الاستجابة. بحلول العام 2007 كان لديهم بعض النتائج الأولية ولكنها كانت نتائج مغرية. كما شرحت جين كرامر Jane Kramer من نيتروميد: «كثيرا ما نقول إن مؤشرنا للأفراد

الذين يعرفون أنفسهم على أنهم سود هو مؤشر غير مريح للغاية ومُمثل غير مؤكد لمرضى فشل القلب الذين يمكن أن يستفيدوا من عقارنا.... ونأمل أن مزيدا من الدراسات الجينومية ستساعد على تركيز هذا المؤشر تركيزا أفضل بكثير، ولكن في الوقت الحالي هذا هو كل ما لدينا»⁽⁶⁵⁾.

نظرت إحدى التجارب إلى تعدد أشكال إنزيم أكسيد النيتريك سينثيز البطاني endothelial nitric oxide synthase (اختصارا: الإنزيم NOS3)، وهو إنزيم ذي صلة نظرا إلى الدور المفترض للعقار بديل في عملية التمثيل الغذائي لأكسيد النيتريك. وكما أوضح المؤلفان: «قد تحدث استجابة تفاضلية لعلاجات طبية بوصفها وظيفة للعرق والإثنية وهذه الاختلافات على الأقل قد تعكس جزئيا الاختلافات في تفاعلات الخلفية الوراثية أو الجينات والبيئة». ولما كانت دراسات سابقة قد وجدت أن تنوعات الإنزيم NOS3 تؤثر في نتائج فشل القلب، فحص الباحثان تأثير الأنماط الجينية المختلفة للإنزيم NOS3 في بيانات التجربة A-HeFT. ووجدت الدراسة أن معظم المرضى الذين استفادوا من بديل كان لديهم بالفعل تنوع خاص من الإنزيم NOS3 شائع بين السود ولكن يوجد أيضا في 40 في المائة من البيض. إضافة إلى ذلك، فإن هذا الاكتشاف يرجع في معظمه إلى اختلافات في مقياس جودة المعيشة quality-of-life measure (مقارنة بين مقياس مينيسوتا للمعيشة باستبانة فشل القلب عند بدء التجربة وبعد ستة أشهر). لم يكن هناك فرق في البقاء على قيد الحياة من دون أحداث (أي من دون وفاة أو دخول المستشفى). ونتيجة لذلك، اعترف الباحثان أن «هذه النتائج يجب أن تُفسر بحذر». وانتهى المؤلفان - وكما يفعل المؤلفون غالبا - بالإعراب عن الأمل في أن تكشف الأبحاث المستقبلية توضيحا لهذه النتائج⁽⁶⁶⁾. لكن لم يُنشر شيء أكثر من ذلك حول الأساس الوراثي لفعالية بديل. ولم تتخذ إدارة الغذاء والدواء أي إجراء بشأن الواسمات الحيوية biomarkers للجينومات الصيدلانية المفترضة للعقار بديل.

يقدم بديل حكاية تحذيرية حول إمكانات العلاجات القائمة على العرق واستخدام العرق كمرحلة على الطريق إلى علاجات شخصية تماما، لكن من غير المرجح أنه سيكون المثل الوحيد لمثل هذه الحكاية. لقد كان العرق سمة مهمة من صفات هذا المجال منذ ظهور علم الوراثة الصيدلانية أول مرة في خمسينيات القرن

العشرين⁽⁶⁷⁾. ويعاود بيديل الظهور في المراجعات البارزة. على سبيل المثال، كاتباً في مجلة ساينس في العام 1999، أكد إيفانز Evans وبيلينغ Belling أن «التنوع العرقي والإثني الملحوظ لوتيرة الأشكال الوظيفية المتعددة للأنزيمات التي تستقلب العقاقير والمركبات الحيوية الغريبة xenobiotic يُملي أخذ العرق بعين الاعتبار في الدراسات التي تهدف إلى اكتشاف ما إذا كانت أنماط جينية أو ظواهر محددة ترتبط بخطر الإصابة بأمراض أو سمية الدواء». أما المراجع الأخرى، فتذكر عادة العرق، على الأقل بشكل عابر، كموضوع مهم ذي صلة بالجينومات الصيدلانية⁽⁶⁸⁾. ولكن كما حدث مع بيديل، فإن تفاصيل الوصفات الطبية القائمة على العرق لم تكن كما هو متوقع. على سبيل المثال، في العام 2001 دافع أليستر وود Alastair Wood عن استخدام العرق في الطب في مجلة نيونغلاند للطب. وأشار إلى أن وتيرة ترددات هذين الأليلين لضعف استقلاب الإنزيم 2C - ذي الصلة بالوارفارين - كانت أعلى في البيض (11 في المائة و 8 في المائة لكل أليل بالتوالي) منها بين السود (3 في المائة و 0.8 في المائة) وكانت ترددات هذه الأليلات منخفضة أيضاً في سكان آسيا. إذن، هل البيض - في المعدل - من المرجح أنهم ضعاف في الاستقلاب ومن ثم ضعاف في الاستجابة؟ العكس هو الصحيح. كما اعترف وود في مكان آخر في ذلك العام نفسه: «خلافًا لما يمكن توقعه من الاختلافات العرقية في وتيرة ترددات أليلات 39C2PYC*، يتطلب المرضى البيض جرعات وارفارين أعلى من الآسيويين لتحقيق تأثير مشابه مضاد للتخثر»⁽⁶⁹⁾. والنموذج الواعد للجينومات الصيدلانية العرقية برهن أن هذا مثال آخر على مدى تعقيد الجينات المستجيبة لدواء ما. وقد نظرت إحدى أفضل المراجعات إلى هذه المشكلة في الاختلاف القائم على العرق في معدلات استجابة لخافضات ضغط الدم antihypertensives⁽⁷⁰⁾. فقد وصفت عديد من التجارب الإكلينيكية الاختلافات العرقية في الاستجابة لدواء ما. كابتوبريل Captopril، على سبيل المثال، خفض ضغط الدم الانبساطي diastolic blood pressure في المرضى البيض بدرجة أكبر منه في المرضى السود. وكانت الاختلافات العرقية ثابتة وكبيرة في كل دراسة، ومع ذلك، كان مقدار الاختلاف داخل كل مجموعة عرقية أكبر كثيراً من الاختلافات ما بين المجموعات: كان المخطط البياني لاستجابة كل مجموعة على شكل منحني جرسى واسع الانحناء من الاستجابات

للعقاقير، والمنحنيات من المجموعتين تتطابقان إلى حد كبير. ونتيجة لذلك، فإن 80 إلى 95 في المائة من جميع المرضى السود والبيض على الأرجح سيستجيبون للدواء استجابات لا يمكن تمييزها عن بعضها البعض. وعلى الرغم من أن الاختلافات العرقية قد تكون موجودة، فهي غير ذات صلة بالنسبة لغالبية المرضى.

في النهاية، يقدم العقار بديل مثالا واضحا للجاذبية الخطيرة للعرق والوراثة في الطب. ولم تتبع أي شركة أدوية أخرى مثال شركة نيتروميد للتقدم لبراءات اختراع لعرق معين. ومع ذلك، فإن التحرك نحو تسجيل براءات اختراع عرقية وتسويقها قد ظهر في مجالات أقل تنظيما. فقد ارتفع عدد طلبات براءات الاختراع والمنح القائمة على العرق بشكل كبير خلال السنوات العشرين الماضية. فتسوق الشركات الآن الفيتامينات على أساس العرق. حتى شركة نايك Nike قد طورت خطا معيننا من أحذية المشي - نايك الهوائي الأصلي Nike Air Native - المصممة خصيصا للسُكّ الفريد المفترض لأقدام الأمريكيين الأصليين. إن مثل هذه المنتجات تقف بدرجة أقل كشاهد على العلم منها كشاهد على سياسات الهوية و«الانشغال الدائم» بالعرق الذي جعل العقار بديل أمرا ممكنا! إن العواقب السلبية التي تتبع إعادة تقديم العرق حتى الآن تفوق كل ما قد يتحصل من فوائد.

وعد ومخاطر الجينوميات الصيدلانية

لا أحد يشك في أن الجينوميات الصيدلانية أمر منطقي. بالطبع هناك تباين وراثي بين الناس. وبالطبع يمكن الكشف عنها. وبالطبع يؤثر بعض منها في كيفية استجابة الأفراد للعقاقير. ولكن هل هذا يجعلها دليلا ذي أهمية في الممارسة الإكلينيكية؟ هل تستحق استثمارات كبيرة من موارد الرعاية الصحية؟ والجواب في بعض الحالات يكون نعم، ولكن، في أي منها؟ في العام 2010 أطلق كولنز وزملاؤه سلسلة من المقالات حول الطب الوراثي في مجلة نيوانغلاند للطب. بدأت مقالاتهم الافتتاحية بشرح إكلينيكي موجز آخر، ولكن هذا الشرح جسّد الإرث المختلط للجينوميات الصيدلانية. امرأة تبلغ من العمر 40 عاما، تشعر بالقلق إزاء احتمال إصابتها بسرطان الثدي، خضعت لاختبار وراثي متاح تجاريا. طبيبها رفض نتائج لا يمكن الاعتماد عليها. وبسبب تاريخها العائلي من الإصابة بسرطان الثدي وأصلها

الاشكنازي، حوّلها لإجراء اختبار وراثي (للجينين BRCA1 وBRCA2). على الرغم من أن كل الاختبارات كانت سلبية، كشفت صورة الثدي الإشعاعية mammogram عن وجود سرطان الثدي. وسمحت خزعة بفحص الورم للتعبير عن مُستقبلات عوامل النمو الجلدي البشري 2 human epidermal growth factor receptor 2 (اختصارا المُستقبلات HER2). ولما كانت نتائج هذا الاختبار سلبية أيضا، تلقت المريضة العلاج التقليدي تاموكسيفين tamoxifen⁽⁷²⁾ وتردد ذكر الطب الوراثي مرارا وتكرارا في المقالة القصيرة ولكن لم يقدم مساهمة مفيدة.

من المرجح أن الاحتمالات الإكلينيكية للجينوميّات الصيدلانية ستكون خاصة بمرض معين، اعتمادا على فيسيولوجيا باثولوجية معينة. بعض الأمراض لها آفاق جيدة للغاية. فالجينوميّات الصيدلانية للسرطان أمر معقول. إذا يتأثر العلاج، أو حتى يعتمد على، تعدد الأشكال الجينية لأورام معينة، لذا فمن الحكمة أن تأخذ هذه بعين الاعتبار. الأمراض المُعدية تقدم قضية مماثلة. فالتنوع الجيني لمسببات الأمراض (المُمرضات pathogens) الفيروسية والبكتيرية، وخصوصا أنماط مقاومتها للأدوية، يبرر الجهود الرامية إلى تنميطها وراثيا. لكن أمراضا أخرى تصلح بشكل أقل، وذلك عادة لأن الصفات الوراثية للمرض واستجابته للعلاج تكون مفهومة بقدر أقل. فنحتاج إلى معرفة ما هو أكثر كثيرا حول الاكتئاب أو مرض الشريان التاجي قبل أن تصبح ممارسة الجينوميّات الصيدلانية واقعا إكلينيكيّا مقنعا.

ومع ظهور حالات واعدة لطب الجينوميّات الصيدلانية، ستصبح الاعتبارات المالية أكثر أهمية. وسوف تكون التكلفة قضية ليس فقط لإجراء اختبار وراثي ولكن بالنسبة إلى العلاجات المُستهدفة كذلك. فقد يقبل الأطباء والمرضى هذه التكاليف لبعض الأمراض دون غيرها. السرطان، على سبيل المثال، يحفز مقاربة «لا نفقة تُدخّر» إلى حد أكبر من غيره من مجالات الطب. ونوفارتيس قد تتقاضى 4500 دولار شهريا للعقار إيماتينيب، وسوف تدفع شركات التأمين. وإذا لم تفعل، فإن جماعات الدفاع عن المرضى تنهض محتجة⁽⁷³⁾. وليس من الصعب أن نتخيل ترتيب الأمراض على مستويات من الأولوية وتخمين عند أي مستوى سترسم شركات التأمين والمجتمع خطأ أمام العلاجات باهظة الثمن. هل ستُقبل لمرض السكري (وهل

سَيُمَيِّز بين النوع 1 والنوع 2؟) والربو والسمنة والاكتهاب والتهاب المفاصل، أو خلل الانتصاب؟ ويتعين على رواد الجينوميات الصيدلانية أن يظلوا يقظين جدا لما يعتقدون أن السوق سيتحملة في سعيهم إلى متابعة علاجات جديدة ومعقدة. سؤال آخر وثيق الصلة هو: بالضبط ما هي القيمة المضافة. بالنسبة إلى عقاقير مثل إيماتينيب فإن المردود يبدو واضحا. فمرضى سرطان ابيضاض الدم أو سرطان GIST كانت توقعات العمر بالنسبة لهم رهيبية قبل إيماتينيب. الآن، يمكن توقع أن يعيش مريض سرطان CML ثلاثين عاما بعد التشخيص. وفرصة البقاء على قيد الحياة على المدى الطويل لمريض سرطان الأورام اللحمية المعوية قد تحسنت عشرة أضعاف⁽⁷⁴⁾. ولكن الفائدة في حالات أخرى هي أقل وضوحا. فهل سيققل الترميط الجيني للورافارين أو الكلوبيدوغريل من المضاعفات؟ فما فائدة علاج جديد للسرطان يزيد من أمد البقاء على قيد الحياة لبضعة أشهر فقط؟ في بعض الحالات توجد خيارات أخرى. إذا كان بإمكان التجربة والخطأ أن يصل بالمريض إلى جرعة ثابتة تقريبا بسرعة وأمان، إذن هل هذه المقاربة التقليدية جيدة بما فيه الكفاية؟ وللتجربة والخطأ ميزة إضافية: باعتبار المتغير النهائي - نقطة النهاية الإكلينيكية الفعلية - فإن ذلك يشتمل على متغيرات أخرى، خصوصا التعرض للعوامل البيئية، وتأثيرات الجينات المتعددة، ومدى امتثال المريض، التي هي مهمة بالنسبة إلى نتائج العلاج في نهاية المطاف. إن اختبارات الجينات لن تكون أبدا بديلا عن الرصد الدقيق للاستجابة للعلاج. في أحسن الأحوال ستكون أداة واحدة من بين عديد من الأدوات لتحسين النتائج.

كما أن الالتزام الصادق بالجينوميات الصيدلانية قد يجلب أيضا بعض الجوانب السلبية. أحدها هو مسألة الاهتمام في كل من البحث والرعاية الإكلينيكية. نظرا إلى كمية الجهد الكبير المُستثمر الآن في العثور على علاجات الجينوميات الصيدلانية، يتم استثمار جهد أقل في مجالات أخرى. فالسباق لتطوير عقاقير لمريض السرطان الذين لديهم طفرات مُحددة لا يفعل شيئا يذكر للمرضى الآخرين الذين يفتقرون إلى تلك الطفرات (كما لا يشكل هؤلاء المرضى إلا إغراء تجاريا صغيرا لشركات الأدوية). فكما كتب مجلس نوفيلد للأخلاقيات البيولوجية Nuffield Council on Bioethics في العام 2003: «الصيدلة الوراثية قد تحسن بشكل ملحوظ العلاج

الطبي بالنسبة إلى بعض الناس، ولكنها قد تؤدي أيضا إلى وقوع عدد أكبر من الناس في الفئات التي لا يتم تطوير عقاقير فعالة لها، بسبب عدم كفاية الحوافز المالية لتطوير عقار للسوق قد يكون فعالا جدا ولكن فقط لعدد صغير من السكان، أو لعدد كبير من السكان ولكن فقراء»⁽⁷⁵⁾.

أعرب مجلس نوفيلد مخاوف مماثلة بشأن الرعاية الطبية: «إن تطبيق الصيدلة الوراثية قد يعوق تقديم الرعاية الصحية، من خلال أخذ كثير من وقت الأطباء»⁽⁷⁶⁾. ولهذا أهمية خاصة في ضوء عدم اليقين بشأن أهم العوامل المحددة لفشل محاولات العلاج. أنصار الجينوميّات الصيدلانية يفترضون أن العوامل الوراثية تؤدي دورا كبيرا وأن الانتباه إلى الجينوميّات الصيدلانية سيُحسن النتائج الإكلينيكية. هل يمكن الحصول على فائدة مماثلة من خلال الالتزام بنظام غذائي ومراعاة العوامل البيئية الأخرى التي تؤثر في استقلاب الدواء؟ هل يمكن أن تتحقق فائدة أكبر من خلال اقتلاع عدم الامتثال؟ منذ زمن أبقرط يقلق الأطباء من عدم انتظام المرضى في أخذ الأدوية. وقد عرف الأطباء منذ خمسينيات القرن العشرين أن المرضى لا يتناولون الأدوية وفقا للتوجيهات دوما. وتشير التقديرات إلى أن المرضى يتناولون فقط نصف الكمية الموصوفة⁽⁷⁷⁾. إذا كان المريض لا يتناول نصف جميع الجرعات، من ثم ستكون مستويات الدواء نصف ما يريده الطبيب.

قضية أخرى هي العرق. فقد «تشعلق» العرق على ذيول معطف الطب الشخصي وحقق مكانة بارزة في الممارسة الإكلينيكية مرة أخرى. شجع أنصار الجينوميّات الصيدلانية استخدام العرق كوكيل للاختلاف الجيني الشخصي بهدف توجيه قرارات العلاج، وخصوصا عندما تبين أن أليلات استقلاب الدواء ذات الصلة تختلف بين المجموعات العرقية الموصوفة كمجموعات تقليديا. هل هناك صلة واضحة بين علم الوراثة والعرق؟ إن الفئات العرقية هي تصنيفات قابلة للتعديل: فالبلدان المختلفة تجمع صفات متشابهة في فئات مختلفة. وبعض الفئات لا تعني أي شيء على الإطلاق. شخص يحدد نفسه على أنه من أصول إسبانية في الولايات المتحدة قد يكون أصله 100 في المائة أوروبي، أو 100 في المائة أفريقي، أو 100 في المائة من المايا. وقد أدت هذه الالتباسات ببعض الخبراء إلى الدعوة إلى توخي الحذر. كما خلص مجلس نوفيلد إلى أنه «لما كانت إقامة تقسيمات واضحة الحدود

بين الجماعات العرقية أو الإثنية أمرا غير محتمل جدا، فإننا نرى أن الانتماء إلى جماعة عرقية معينة لا ينبغي أن يستخدم كبديل لاختبار الوراثة الصيدلانية، حتى لو كان من المعروف أن التنوع الوراثي الذي يجري اختباره أكثر أو أقل انتشارا في مجموعات معينة»⁽⁷⁸⁾ ونظرا إلى تعقيد الاختلاف الوراثي البشري، سيحتاج الطب الوراثي لأن يكون شخيصيا ولا يمكن أن يتوقف عند مستوى العرق أو الإثنية أو أي تسمية أخرى.

وفي الأخير تأتي أسئلة التكلفة والإنصاف. إذا أنتجت الجينوميات الصيدلانية عقاقير جديدة محددة للغاية ومكلفة للغاية، كما حدث في علاجات السرطان، فإن ذلك سيؤدي إلى تفاقم الفوارق بين أولئك الذين يستطيعون الوصول وأولئك الذين لا يستطيعون الوصول إليها. وهذا صحيح داخل بلدان مثل الولايات المتحدة وكذلك ما بين بلدان مثل الولايات المتحدة والبلدان متوسطة أو منخفضة الدخل. من ثم فإن الجينوميات الصيدلانية ستفاقم التفاوت الصحي القائم بين الأغنياء والفقراء⁽⁷⁹⁾.

إذن ما الذي قد ينطوي على الطب الشخصي، ما وراء الرؤية الضيقة لهامبورغ وكولينز؟ ربما كانت الجينوميات الصيدلانية قد حصلت على دور واحد من بين عدة أدوار أخرى. لكن يتعين على الأطباء أيضا الالتفات إلى النظام الغذائي والتدخين والتعرض للعوامل البيئية الأخرى. ويتعين استكشاف العقبات الاجتماعية أو الاقتصادية التي تمنع المرضى من اتباع الوصفات الطبية بدقة. كما يتعين أن يطوروا علاقاتهم مع المرضى من أجل خلق أقوى تحالف علاجي ممكن. إن بعض مناقشات الجينوميات الصيدلانية تقدر ذلك. فارموس، على سبيل المثال، أكد الاحتمالات الواسعة التي ينطوي عليها «الطب الشخصي»: «فكل المعلومات الوراثية واللاجينية مهمة، فكلما عرفنا مزيدا عن المريض والجينات وعلم وظائف الأعضاء، والطابع والسياق صرنا أطباء أفضل»⁽⁸⁰⁾. لكي يصبح الدواء شخيصيا تماما، سيحتاج الأطباء والممولون والمنظمون إلى أن ينظروا إلى ما بعد الجينوميات. فما هو مطلوب ليس نظام الطريق السريع الوطني، ولكن شبكة من الطرق الريفية. وكلما عرف الأطباء مرضاهم بشكل أكثر حميمية، أصبحوا أكثر نجاحا في علاجهم.

الجزء الثالث

علم الوراثة في السلوك والثقافة الإنسانيين

التأثير المستمر للأفكار العلمية الفاشلة

جوناثان بيكويث

JONATHAN BECKWITH

«إنهم يبدوون مثل عائلتي جوك وكاليكاك»^(*). في أربعينات القرن العشرين كانت والدتي أحيانا تقول ذلك من دون تفكير عندما تتحدث عن عائلة ما ذات مشاكل. وهي على ما يبدو قد تقبلت الادعاءات حول هذين الرمزين الأيقونيين للانحطاط الجيني الأسري. كتابان حول عائلتي جوك وكاليكاك جعلاهما هاتين الأسرتين شهيرتين وسيئتي السمعة، أحدهما ظهر في أواخر القرن التاسع عشر والآخر في أوائل القرن العشرين. فعائلة كاليكاك- التي استمرت

(*) Jukes and the Kallikaks: جوك وكاليكاك أسماء مستعارة لعائلتين استخدمتا- خلال القرن 19 وأوائل القرن 20 كمثالين على وراثة السلوك المعادي للمجتمع أو الذكاء المنخفض. وضررتنا مثلا كحجج تدعم الدعوة إلى حركة تحسين النسل eugenics، من خلال عرض الصفات الأقل شأنا اجتماعيا يمكن أن تنتقل من جيل إلى جيل. [المترجم].

«إن تفنيد دراسة بحثية نادرا ما يعتبر أمرا ذا قيمة في القصص الإخبارية بوسائل الإعلام (ما لم يُثبت أن الدراسة الأصلية مُزيفة)»

سمعتها السيئة متداولة حتى ما بعد منتصف القرن العشرين - كانت قد وصفت من قبل الطبيب النفسي هنري هيربرت غودارد Henry Herbert Goddard في كتابه الذي صدر في العام 1912 أسرة كاليكاك: دراسة في وراثته العته The Kallikak Family: A Study in the Heredity of Feeble-Mindedness⁽¹⁾. وفقا لغودارد، أنجب مارتن كاليكاك - الاسم المستعار - عديدا من الأطفال من امرأتين، إحداهما امرأة رصينة من جماعة كويكر^(*) والأخرى يفترض أنها «معتوهة». ووفقا لغودارد، جميع الأطفال من العلاقة السابقة كانوا «كاملين»، ولم تظهر عليهم أي مؤشرات على «التخلف»، في حين أنتج الزواج الأخير ما وصفه بـ «سلالة من انحطاط معيب». ومع ظهورها في الأيام الأولى لحركة تحسين النسل eugenics في الولايات المتحدة، فإن أعمال غودارد - بما في ذلك كتابه المنشور في العام 1912 - اتخذت كمبررات على كثير مما اقترحه علماء تحسين النسل. لكن حتى وفقا للمعايير العلمية في ذلك الوقت، فإن دراسة كاليكاك الأولى كانت معيبة على نحو خطير، فقد استخدم غودارد وزميله تقييمات غير موضوعية للغاية لتقييم القدرات العقلية والشخصية للأفراد موضع التشخيص. فتقديرات تدهور القدرات العقلية لأفراد عائلة كاليكاك المتوفين استنتجت من «سُمعته». وتقييم أولئك الذين كانوا لا يزالون على قيد الحياة تمت بناء على ملاحظات شخصية لمساعد الأبحاث. ونتيجة لذلك، فإن بعض العلماء، بمن في ذلك جيمس ماكين كاتيل James McKeen Cattell، عالم النفس، والمعجب بتحسين النسل، ورئيس تحرير العلوم الشعبية الشهرية Popular Science Monthly، كانوا ينتقدون غودارد من منظور علمي. وازدادت هذه الأصوات الناقدة من المجتمع العلمي مع مرور الأعوام. وبحلول العام 1940 ذكر أحد علماء النفس البارزين أن دراسة كاليكاك كانت قد «رُفضت باستهزاء من علم النفس على أنها مجرد سخافة»⁽²⁾.

على الرغم من الازدراء الذي أعرب عنه أعضاء المجتمع العلمي، احتفظت أسطورة كاليكاك بقبضتها على مخيلة العامة. في العام 1939 أشار جيمس جويس James Joyce إلى كاليكاك في فقرة بكتاب يقظة فينيغان Finnegans Wake عندما أشار إلى حماقة وراثية. وفي كتاب دراسي في علم النفس صدر في العام 1961 من

(*) جماعة تروتستانتية. [المترجم].

التأثير المستمر للأفكار العلمية الفاشلة

تأليف غاريت Garrett وبونر Bonner، شمل قسم الوراثة رسماً كاريكاتورياً مثيراً يظهر السلالتين «المتناقضتين» من أسرة كاليكاك وهكذا⁽³⁾. منذ نشر كتاب غودارد في العام 1912 إلى كتاب غاريت الدراسي الذي استخدم في عديد من مقررات علم النفس لسنوات بعد العام 1961، كُرست أسطورة كاليكاك لأكثر من خمسين عاماً. على الرغم من أن العلماء كانوا قد رفضوا استنتاجات تقرير غودارد في مرحلة مبكرة، فإنهم فشلوا- أو لم يحاولوا- في الوصول إلى الجمهور لدحض الاستنتاجات بما فيه الكفاية وعلى نطاق واسع بما يكفي للتدخل لكسر استمرار التمسك بالأسطورة. وأنا أستخدم هذا التاريخ لتقديم عدد من الأمثلة من حقل أبحاث علم الوراثة السلوكي حيث كانت للأفكار الخاطئة عواقب اجتماعية جسيمة. فكثيراً ما نشرت دراسات متحيزة أو مُجرّاة وفق منهج ضعيف أو مبالغ في تفسيرها في المجلات العلمية البارزة، وحظيت بتغطية إعلامية واسعة النطاق، وتُرفض في نهاية المطاف من قبل كثيرين في الأوساط العلمية، ولكنها تكون قد اتخذت مع ذلك حياة خاصة بها. ومن المستغرب أنه كانت لبعض هذه الأفكار صلاحية طويلة حتى بعد رفضها. إن طول العمر الافتراضي والآثار الاجتماعية المصاحبة لها يرجع جزئياً إلى فشل المجتمع العلمي في تحمّل مزيد من المسؤولية لتوعية الجمهور بعيوب هذا العلم الذي تترتب عليه تبعات اجتماعية.

التركيب XYY والجريمة

في العام 1965 ذكرت مجموعة بحث من أدنبره بقيادة باتريشيا جاكوبس Patricia Jacobs في مجلة نيتشر Nature أنها اكتشفت إمكان وجود صلة وراثية بالسلوك الإجرامي والعدواني⁽⁴⁾. فالمقالة «السلوك العدواني والقدرات الذهنية دون الطبيعية والذكر ذو التركيب XYY» Aggressive Behavior, Mental Subnormality and the XYY Male وصفت العثور على نسبة مرتفعة بشكل غير عادي من الذكور الذين لديهم كروموسوم Y إضافي في مستشفى حكومي للمجانين جنائياً criminally insane. على الرغم من أن هذه الدراسة جذبت اهتماماً كبيراً عند نشرها، غير أن فكرة وجود ارتباط بين الكروموسوم Y الإضافي والإجرام قد ضُخمت إلى حد كبير عندما أشارت وسائل الاعلام إلى قاتل جماعي في

شيكاجو على أنه ذكر بالتركيب الوراثي XYY.

في ليلة من ليالي العام 1966، دخل ريتشارد سبيك Richard Speck سكن طالبات التمريض وقتل 8 طالبات في أثناء نومهن. وسرعان ما ألقت الشرطة القبض عليه. ونقلت الصحيفة عن عالم وراثة تخمينه أن سبيك قد يكون ذكرا XYY لأنه كان طويل القامة جدا ويعاني حب الشباب الحاد، وهما خاصيتان من الخصائص التي تعتبر نموذجية في الذكور XYY. هذه التكهنات بالإضافة إلى سوء فهم مراسل صحيفة نيويورك تايمز لما قاله الطبيب الشرعي الذي فحص الكروموسومات سبيك، أدى إلى الإبلاغ على نطاق واسع عن أن سبيك كان في الواقع ذكرا XYY. وقفزت وسائل الإعلام على هذه القصة مع عناوين مثل «الكروموسومات والجريمة» و«مولودٌ سيئا».

لكن سبيك كان ذكرا بالتركيب XY. وكان إريك إنجل Eric Engel اختصاصي علم الخلايا في جامعة فاندربيلت Vanderbilt University قد طلب في العام 1966 أن يبحث في كروموسومات سبيك ووجد أن سبيك كان لديه كروموسوم Y واحدا فقط. وعندما ذكرت الصحف في العام 1967 أن سبيك كان ذكرا XYY، كرر إنجل تحليله، ومرة أخرى وجد أنه ذكر XY. على الرغم من أن وكالة أسوشيتد برس Associated Press نشرت تقرير تقصي إنجل، إلا أن التقرير لم يحظ بتغطية من قبل كبريات الصحف أو المجلات الإخبارية. نشر إنجل في وقت لاحق مقالا في المجلة الأمريكية لأبحاث التخلف العقلي American Journal of Mental Deficiency Research حيث أورد نتائج، وأعرب عن «دهشته» من استمرار المعلومات الخاطئة عن سبيك على الرغم من التحليل الكروموسومي⁽⁵⁾.

في السنوات التي تلت ذلك، ظهرت تقارير علمية عن الذكور XYY، على الرغم من أن الصلات بين العدوان والإجرام كانت قليلة. والذكور XYY في المؤسسات النفسية (بمن في ذلك أولئك الذين كانوا في دراسة جاكوبس الأصلية) هم أقل السجناء عدوانية وكانوا قد ارتكبوا جرائم ضد الممتلكات، وليس ضد الأفراد. ولم يتمكن سوى عدد قليل جدا من الدراسات من تكرار نتائج جاكوبس. على وجه الخصوص، لم يكن هناك أي تردد frequency أعلى من أرقام الذكور XYY في السجون. وخلصت المراجعة العلمية التي أجريت في العام 1974 إلى أن «وتيرة تردد السلوك المعادي للمجتمع في الذكور XYY ربما لا تختلف كثيرا عن الأشخاص

من غير التركيب XYX »⁽⁶⁾. وفي العام 1975 أيدت دراسة كبيرة على الذكور XYX استنتاجات دراسة العام 1974⁽⁷⁾. وفي العام 1982 قالت جاكوبس، مستاءة من تغطية وسائل الإعلام لدراساتها، «بإعادة النظر فيما سبق، كان ينبغي ألا أستخدم عبارة «السلوك العدواني» في عنوان ورقتي وكان ينبغي ألا أصف المؤسسة النفسية كمكان لـ «علاج الأفراد ذوي النزعات الخطيرة، أو العنيفة أو الجنائية»⁽⁸⁾.

تشير الأبحاث التي أجريت منذ سبعينات القرن العشرين إلى أن الخصائص الوحيدة التي يمكن تطبيقها على الذكور XYX عموماً هي أنهم أطول ويميلون إلى إظهار بطء في منحنيات التعلم بموضوعات معينة. درس أحد التقارير نمو الذكور XYX من الولادة مقارنة بالذكور XY والذكور XXY كمجموعتي تحكم (ضابطة) Control Group. وقدم المؤلفون «دليلاً على زيادة بساطة في السلوك المعادي للمجتمع لدى الرجال XYX ». على الرغم من ذلك، عند ضبط عديد من العوامل المختلفة التي ربما تكون قد أثرت في سلوك الذكور XYX ، خلص الباحثون إلى أن معدل الذكاء IQ يسهم إلى حد كبير في احتمال الحكم عليهم في قضية، لكن الفئة الاجتماعية والنمط الوراثي [الكروموسوم Y الإضافي] لا دخل لهما»⁽⁹⁾.

على الرغم من الانتقادات، وفشل تكرار النتائج نفسها، والنقض النهائي لفكرة الكروموسوم الجنائي في أوساط العلماء، فإن أسطورة التركيب XYX استمرت في التواجد وانتشرت عبر الثقافة باعتبارها مؤشراً على الجذور الوراثية للإجرام، بالقدر نفسه الذي كانت عائلة كاليكاك نموذجاً لجذور الذكاء في الوراثة. فوجد الكتب الدراسية لعلم الأحياء في المدرسة الثانوية والطب النفسي في كلية الطب تحتوي على رسوم توضيحية في بعض الأحيان لصورة ريتشارد سبيك، واستمر الطلاب في تعلم - وصولاً إلى سبعينات القرن العشرين - أن الذكر XYX فائق العدوانية وأكثر عرضة للانخراط في الإجرام. وتحولت سلسلة من الروايات البريطانية عن «الرجل XYX » - جاسوس فائق يعمل لوكالة الاستخبارات البريطانية MI5 - إلى مسلسل تلفزيوني لاستوديو غرانادا في العام 1976⁽¹⁰⁾. وعرض فيلمان الذكور XYX - فيلم مخرج أفلام الرعب الإيطالي داريو أرجنتو Dario Argento الذيول التسعة للقط The Cat o' Nine Tails في العام 1971 والغريب تكعيب Alien3 في العام 1993. وفي الفيلم الثاني، تحط سيغورني ويفر بسفينة فضائها المدمرة على كوكب يقطنه

ذكور XYY منفيون من الأرض. يقول زعيمهم لويفر إنهم حفنة من «الصوص والقتلة والمغتصبين والمتحرشين بالأطفال.. كلهم حثالة». في العام نفسه الذي ظهر فيه الفيلم الغريب تكعيب، عرضت حلقة من البرنامج التلفزيوني القانون والنظام Law and Order قصة صبي يبلغ من العمر 14 عاما لديه كروموسوم Y إضافي ضرب صديقه حتى الموت. في العام 1985 استخدم جيمس كيو. ويلسو James Q. Wilso وريتشارد جاي. هيرنشتاين Richard J. Herrnstein الأستاذان في جامعة هارفارد الرابط المفترض بين التركيب XYY والإجرام، لدعم الحجج في كتابهما الجريمة وطبيعة الإنسان Crime and Human Nature⁽¹¹⁾. وفي فصل أدرسه، لأزال أسمع من بعض طلاب الدراسات العليا أنهم درّسوا في علم الأحياء في المدرسة الثانوية صحة الصلة بين التركيب XYY والإجرام.

وقد كان للقبول الواسع للادعاءات حول الكروموسوم Y الإضافي أثر اجتماعي مباشر، ففي سبعينيات القرن العشرين في ولايتين على الأقل جرى مسح التركيب الجيني للأحداث المتورطين في جرائم بحثا عن التركيب XYY⁽¹²⁾. كما فحصت الدراسات في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الصبيان الحديثي الولادة بحثا عن كروموسوم Y إضافي وذلك في أبحاث طرحت مشاكل أخلاقية كبيرة. فقد عززت التقارير حول الذكور XYY الادعاءات الشائعة التي تقول إن الإجرام مُحدّد وراثيا، وليس نتيجة بيئات فقيرة، وقد عززتها تقارير على الذكور⁽¹³⁾.

مثل عائلة كاليكاك، فإن زمن صلاحية القصة XYY مُطّ بشكل غير عادي، وترسخ لمدة أربعين سنة على الأقل بعد التقرير الأصلي لجاكوبس وزملائها. فكل من إريك إنجل- اختصاصي علم الخلايا- وباتريشيا جاكوبس- عالمة الوراثة - ذكرا خيبة أملهما وأسفهما من تضخيم القصة إلى مثل هذا الحجم، لكن تصريحاتهما اللاحقة في مجلات علمية لم تلق أي اهتمام، واستمرت النسخة الأصلية من «الكروموسوم الجنائي» في التداول. إحدى الإشارات المحتملة بعد كل هذه السنوات على تحول تيار الفهم الجماهيري المضلل هي حلقة المسلسل التلفزيوني سي إس آي ميامي CSI Miami في العام 2007، التي يذكر فيها محققو الجرائم أن الادعاء الأصلي لدور حاسم لكروموسوم Y إضافي في السلوك الإجرامي قد دحض.

الإنزيم MAOA والجريمة

في العام 1993، بعد ثمانية وعشرين عاما من بدء القصة XYY (أيضا سنة فيلم الغريب تكعيب)، ظهر حافز جديد في مجال علم وراثه الإجرام مثير لاهتمام الوسط العلمي ووسائل الإعلام. نشرت مجموعة أبحاث في هولندا مقالين يصفان دراسات على عائلة أظهر كثير من الذكور فيها سلوكا عدوانيا أو معاديا للمجتمع⁽¹⁴⁾. فذكر الباحثون في مجلة ساينس أن جميع أعضاء الأسرة من الذكور الذين أظهروا هذا السلوك يمتلكون نسخة مُعدلة من جين يشارك في وظيفة الدماغ. يُرمز الجين الإنزيم مونوأمين أوكسيداز A (اختصارا: الإنزيم MAOA A)، إنزيم يشارك في استقلاب هرمون السيروتونين serotonin. وقد محت الطفرة الجينية لجين الإنزيم MAOA في هؤلاء الذكور جميع نشاط الإنزيم MAOA. وانتهت المقالة إلى اقتراح أنه «بالنظر إلى الاختلاف الواسع في نشاط الإنزيم MAOA في مجتمع طبيعي، يمكن للمرء أن يتساءل ما إذا كان السلوك العدواني مقتصرًا على النقص التام للإنزيم MAOA». وبهذه اللغة المعتدلة نسبيا يقترح الباحثون أن نتائجهم قد تؤدي إلى فهم أوسع كثيرا من مجرد السلوك العدواني في المجتمع. وهذه هي القاعدة، وليس الاستثناء أن يتكهن العلماء بشأن الآثار الأوسع المحتملة للبحث. وبهذا المعنى، لا يبدو أن هذه الجملة الأخيرة تختلف عن التيارات الرئيسية في العلم. لكن يبدو أنه لم تكن لدى المؤلفين أي فكرة عن الكيفية التي سيستخدم بها هذا الاقتراح.

عندما نُشرت هاتان المقتالتان في العام 1993 اختار العلم تسليط الضوء على نتائج الأبحاث في مقالة صحافية بعنوان «العشور على دليل لجين عدوان محتمل» Evidence Found for a Possible Aggression Gene⁽¹⁵⁾. وذكر كاتب المقال الإخباري أنه «قد يكون من الممكن تحديد الأشخاص الذين هم عرضة للقيام بأعمال عنف من قبل الكشف عن الطفرات الجينية MAOA». ومن المرجح أن تسليط الضوء هذا والإشارة إلى «جين العدوان» ساعدا على بدء الضجة الاعلامية التي تلتها. فتناولت مجلة نيوزويك Newsweek الدراسة في مقالة بعنوان «علم وراثه السلوك السيئ: دراسة تربط بين العنف وقابلية التوريث» The Genetics of Bad Behavior: A Study Links Violence to Heredity⁽¹⁶⁾. وعرضت في المقالة صورة لمواجهة دامية بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وذكرت محطة تلفزيون محلية

في بوسطن القصة مع عرض لقطات فيلم يعيد فيها الممثلون تمثيل حالة سطو. أما جريدة أخبار الولايات المتحدة والعالم U.S. News and World Report فأظهرت على غلافها صورة طفل يرتدي زي سجن مخطط بالأسود والأبيض بهدف تسليط الضوء على ما كان في الواقع مقالا نقديا نوعا ما⁽¹⁷⁾. في العام 1994 جادل محامو رجل أدين بتهمة القتل طالبين الرأفة في إصدار الأحكام وأشاروا إلى أن تصرفات الرجل قد تكون بسبب نقص الإنزيم MAOA أو خلل مماثل، وذلك بناء على شيوع السلوك العدواني عموما بين أقرباء الرجل⁽¹⁸⁾. وأدت المناقشات حول المسؤولية الجنائية وعلم الوراثة المستعرة بفعل هذه القصص إلى المناقشات التي جرت بعد سنتين بين القضاة في مؤتمر الصيف الذين سألوا علماء الوراثة عما إذا كان علم الوراثة الآن يقول إن عديدا من المجرمين ليست لديهم إرادة حرة⁽¹⁹⁾ - وهذه رحلة غير عادية من دراسة عائلة واحدة وصولا إلى التأثيرات المحتملة على قرارات المحكمة. ومثلما فعلت باتريشيا جاكوبس وإريك إنجل بخصوص حالة XYY، أعرب باحثان من المشاركون في دراسات الإنزيم MAOA عن قلقهما وأسفهما إزاء التأثير الجماهيري لتقارير عملهما. فقد قال مدير في المشروع - هانز برونر Hans Brunner - في ندوة حول علم الوراثة والإجرام: «إن فكرة وجود «جين للعدوان» قول لا معنى له». أما كساندرا بريكفيلد Xandra Breakefield، التي حددت طبيعة الطفرات في الجين MAOA، فقد تركت العمل في هذا الموضوع جزعا من طريقة تقديم الموضوع من قبل وسائل الإعلام.

في السنوات التي تلت ما نشر حول الإنزيم MAOA من قبل مجموعة برونر، لم يُبلغ عن أي عائلة أخرى تمتلك الطفرة التي حددتها دراسة برونر. ومع ذلك، أشارت مقالة نشرت في العام 2002 من قبل كاسبي Caspi وزملائه، حول الأشكال المتعددة والشائعة من هذا الجين MAOA، إلى أن التباين في مستويات الأنزيم MAOA يمكن أن تترافق مع السلوك المعادي للمجتمع في ظروف معينة⁽²⁰⁾. وقدم المؤلفون دليلا على أن الأطفال الذين يمتلكون شكلا مختلفا يعتقد أن يؤدي إلى انخفاض مستويات MAOA، وأن الذين أُسيئت معاملتهم كأطفال هم أكثر عرضة لإظهار السلوك المعادي للمجتمع من الأطفال الذين يمتلكون شكلا مختلفا من الجين. غير أن محاولات تكرار هذه النتيجة

التأثير المستمر للأفكار العلمية الفاشلة

أعطت نتائج متباينة، مما ترك صحة هذا الاستنتاج في موضع شك⁽²¹⁾. وعلى الرغم من أنه قد تم تأكيد وجود تنوعات جينية حتمية أكثر مباشرة بشكل ملحوظ لبعض أجزاء السلوك المعادي للمجتمع، فلا التركيب XYX ولا الأشكال المتعددة للجين MAOA تمثل لهذه التنوعات.

الفتيان والفتيات، والقدرات الرياضية

في العام 1980 نشر باحثون من جامعة جونز هوبكنز Johns Hopkins University في مجلة ساينس مقالا عن الاختلافات في أداء اختبارات الرياضيات بين الفتيان والفتيات. استمر تأثير هذه الدراسة يتردد صدها في العقود اللاحقة. في هذا المقال المعنون «الاختلافات الجنسية في القدرة الرياضية: حقيقة أم نتاج صناعي؟» Mathematical in Differences Sex Artifact or Fact: Ability⁽²²⁾. أفادت كاميليا بنو Camilla Benbow وجوليان ستانلي Julian Stanley بأنهما قدما اختبار القدرة في الرياضيات لطلاب الصف السابع وطلاب الصف الثامن المتقدمين في قدراتهم في الرياضيات، وأنهم حللوا الفروق في أداء البنين والبنات. وكان الاكتشاف الأكثر إثارة للدهشة أنه عند مستوى أعلى عشر درجات في الاختبار (700-800)، فاق عدد الفتيات الفتيان بنسبة 13 إلى 1. في محاولة للتمييز بين التفسيرات التي تستحضر العوامل الاجتماعية وتلك التي تستحضر التفسيرات البيولوجية لتفسير هذا الفرق الكبير، حدّد المؤلفون عدد مقررات الرياضيات التي درسها الطلاب وعدد المقررات، التي أعربوا عن الرغبة في دراستها. ولما لم يعثروا على فروق بين الذكور والإناث في هذه المعايير، خلص الباحثون في مقالهم بمجلة ساينس إلى أنه «يبدو من المرجح أن وضع رهان المرء على عمليات التنشئة الاجتماعية للولد مقابل الفتاة على أنها التفسير الوحيد المسموح به للفروق بين الجنسين في الرياضيات، هو رهان سابق لأوانه».

مرة أخرى، نشرت مجلة ساينس هذه الدراسة في قسمها «أخبار وآراء» مع مقال بعنوان «الرياضيات والجنس: هل ولدت البنات بقدرة أقل؟» Math and Sex: Are Girls Born with Less Ability ويحمل عنوانا فرعيا «مجموعة من جونز هوبكنز تقول ربما، لكن آخرين ليسوا بذلك اليقين»⁽²³⁾. فعبارات من المؤلفين

أنفسهم زادت الانطباع بأن التفسيرات الاجتماعية للاختلاف يجب أن تعطي وزناً أقل. على سبيل المثال، قالت بنبو في مقالة أخبار في مجلة ساينس: «إن النساء سيكون أفضل حالا بقبولهن اختلافاتهن والعمل على تشجيع الفتيات على تحقيق قدر ما يستطعن من دون إلقاء اللوم باستمرار حول إنجازاتهن الأقل في الرياضيات فقط على العوامل الاجتماعية».

وتبع ذلك حملة إعلامية. فمقالة مجلة تايم Time «عامل الجنوسة (الجنس الاجتماعي) gender في الرياضيات: دراسة جديدة تقول إن الذكور قد يكونون بطبيعة الحال أقدر من الإناث» The Gender Factor in Math: A New Study Says Males May Be Naturally Abler than Females مصحوبة برسم كاريكاتوري لتلميذة غير قادرة على ضرب رقمين كل واحد منهما يتألف من رقم واحد، في حين يكمل الصبي ضرب رقمين يتألفان من ثلاثة وأربعة أرقام. أما نيوزويك فقد عنونت تقريرها بـ «هل لدى الذكور جينات الرياضيات؟»⁽²⁵⁾. أيضاً ذكرت مقالات في كل من صحيفة يوم الأحد الأسبوعية نيويورك تايمز New York Times الدراسة فور نشرها. وانتشرت هذه القصة في شكلها الأكثر حتمية بسرعة كبيرة في مجلات مثل بلاي بوي Playboy ومجلة ريدرز دايجست Reader's Digest، والمجلات العلمية الشعبية التي نُشرت في تلك الحقبة⁽²⁶⁾.

وقد كان الـ «آخرون ليسوا بذلك اليقين» المقصودون بالعنوان الفرعي في مقالة مجلة ساينس كُثراً. فقد أشارت المقالات المنشورة في المجلات الأكاديمية للتعليم ولعلم النفس وغيرها المجلات الأكاديمية الأخرى، إلى عديد من العوامل الاجتماعية التي تجاهلتها بنبو وستانلي⁽²⁷⁾. فأشارت هذه المقالات إلى الدراسات التي تبين تأثير أنواع اللعب التي يلعب بها الفتيان والفتيات، والمواقف الاجتماعية التي أدت إلى ازدياد البنين للفتيات اللاتي كن «فلتات في العلم» وتأثير الوالدين والأفكار المسبقة لمعلمي المدارس حول اختلافات الفتيات والفتيان في الكفاءة في الرياضيات، إضافة إلى التحيز الذي تواجهه الفتيات المهتمات بالرياضيات في الكلية وخارجها. وفي الحقيقة، إن عدد المقالات التي كانت قد استكشفت العوامل الاجتماعية التي تؤثر في الكفاءة في الرياضيات فاقت إلى حد كبير أي توجه نحو التفسير البيولوجي.

فبنبو وستانلي لم يستنفدا العوامل الاجتماعية التفسيرية الممكنة بمجرد مقارنة عدد المقررات التي درسها الفتيان والفتيات وتقييم الاهتمام الذي أعرب عنه الفتيان والفتيات بالرياضيات. وعلى الرغم من هذه الاستجابات المهمة الواردة إلى حد كبير في المجلات الأكاديمية، ظلت فكرة «جين الرياضيات في الذكور» ماثلة في أذهان الجمهور. وقد أفادت دراسات أجريت لتقدير تأثير الدعاية الواسعة بوجود تأثير سلبي في مواقف الآباء وعلى مواقف طلاب المدارس أنفسهم بخصوص كفاءة الفتيات في الرياضيات⁽²⁸⁾.

وجاء دليل آخر على استمرار تأثير هذه الدراسة بعد خمسة وعشرين عاما، في العام 2005، عندما عرض لورانس سامرز Lawrence Summers، رئيس جامعة هارفارد، في كلمة ألقاها وجرى على نطاق واسع تنقل التفسيرات المحتملة لانخفاض عدد النساء في الرياضيات والمجالات ذات الصلة. أحد هذه التفسيرات أشار إلى الأدلة العلمية التي تدعم التفسير البيولوجي لهذه الفرق، قائلا: «في الحالة الخاصة للعلوم والهندسة، هناك قضايا الكفاءة الذاتية»⁽²⁹⁾ من جهة أخرى، استشهد سامرز كدليل مؤيد لهذه المقولة بكتاب أستاذ علم النفس ستيفن بينكر Steven Pinker : اللوحة البيضاء The Blank Slate، الذي يشير فيه إلى دراسة بنبو وستانلي كدليل لشرح «الكفاءة الذاتية»⁽³⁰⁾. وربما ساهمت الودود السلبية من عديد من أعضاء هيئة التدريس في جامعة هارفارد ردا على خطاب سامرز حول هذا الموضوع - جنبا إلى جنب مع غيرها من القضايا- في استقالته في العام 2006.

لكن ما يثير الدهشة حول قوة بقاء هذه الأسطورة العلمية هو أن الدراسة المستمرة في جامعة جونز هوبكنز لقدرات الرياضيات في الشباب خلال السنوات التي تلت العام 1980 قد أظهرت انخفاضا تدريجيا في الفرق بين الأولاد والبنات في الأداء في اختبارات الرياضيات. بحلول العام 1997 كانت النسبة قد انخفضت من 13 إلى 1 لتصل من 4 إلى 1 وفي العام 2005 من 2.8 إلى 1⁽³¹⁾. ومن الواضح أن هذا التحسن في أداء الفتيات ليس بسبب التغيرات في جينات الفتيات في السنوات الفاصلة. أحد التفسيرات المحتملة لهذه التغيرات هو البيئة الاجتماعية المتغيرة التي بدأت في سبعينات القرن العشرين بدفع النساء نحو بيئات تعليمية مُعززة لدراسة الفتيات للرياضيات والعلوم، وزيادة الفهم للعوامل الاجتماعية التي حالت دون

النهوض بهن. وقد قدمت دراسات عبر الثقافات، أخيرا، دليلا على أن هناك ارتباطا كبيرا بين إنجازات المرأة في الرياضيات والعلوم بمواقف المجتمع تجاه الجنسين في المجتمع الذي يعيش فيه⁽³²⁾.

وما هو ربما غير مذهل، ولكن من المخيب للآمال تماما، غياب أي تغطية من جانب وسائل الإعلام وغيرها من الجهات لهذه النتائج الأخيرة التي تقوض على نحو فعال أساس استنتاجات بنبو وستانلي في العام 1980. فلم تكن هناك قصص في «أخبار وآراء» بمجلة ساينس، ولم ترد تقارير صحافية، ولا في عناوين الصحف في التايم أو نيوزويك أو بلاي بوي. ويبدو أن تفنيد ما كان قصصا خبرية يستحق ذات يوم النشر للغاية، من مثل هذه الحالات، والتي أثرت ذات يوم في المواقف العامة لا تستحق النشر في حد ذاتها. إحدى الصحافيات حدثتني أنه عندما اقترحت كتابة مقال لصحيفتها حول الجدل الدائر بشأن دراسة الفتیان والفتيات الرياضيات، وكان رد المحرر أنه لم يكن راغبا في هذه المادة ما لم يمكن إثبات الغش في الدراسة الأصلية.

جينات ذكية، جينات غبية

في العام 2005 نشرت مجلة ساينس مقالة تبلغ عن اكتشاف نسخة من جين بشري اقترح أن يكون مهما للتطور المستمر للدماغ البشري⁽³³⁾. الباحثون، بقيادة بروس لان Bruce Lahn من جامعة شيكاغو، وجدوا أن معظم البشر لديهم إحدى نسختي (تعدد الأشكال polymorphisms) من جين يسمى مايكروسيفالين microcephalin13. وكان الجين مايكروسيفالين قد جذب الانتباه سابقا عندما وجد الباحثون أن الحذف الكامل لهذا الجين أدى إلى حالة نادرة يولد فيها الأطفال بعقول صغيرة جدا. لكن الوظيفة المحددة للبروتين الذي يُرمّزه الجين مايكروسيفالين غير معروفة.

بحث لان وزملاؤه في تواتر هذين الشكلين من الجين في شعوب من مختلف أنحاء العالم. ووجد الباحثون أن واحدا من هذين التنوعين كان شائعا جدا في شعوب إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والآخر كان يوجد بشكل أكثر شيوعا في سكان بقية أنحاء العالم. ثم تساءلوا عما إذا كان تنوعا أو آخر من تعدد الأشكال

التأثير المستمر للأفكار العلمية الفاشلة

قد انتخب selected تطوريا في مجموعة السكان التي كان شائعا فيها، ومن ثم منح السكان بعض المزايا. للإجابة على هذا السؤال، استخدموا برنامج كمبيوتر ليخبرهم ما إذا كان انتشار واحد من الشكلين في مجموعة معينة كان سائدا بسبب الانتخاب الوراثي اللجينات في تطور الإنسان الحديث. وذكروا أن نتائج تحليل الحاسوب أشار إلى أن الشكل الأكثر شيوعا خارج إفريقيا قد اختير قبل ما بين 14000 و60000 سنة مضت. ثم تابعوا ليشرحوا إلى أن هذه الفترة كانت الفترة التي نشأ فيها «السلوك البشري الحديث، مثل الفن واستخدام الرموز». ونتيجة لذلك، قالوا في استنتاجاتهم أنهم يفترضون أن الشكل الأكثر شيوعا في الأوروبيين وغيرهم من المجموعات البشرية وليس في أفارقة جنوب الصحراء قد عزز واحدا أو أكثر من عديد من الصفات، بما في ذلك «حجم الدماغ» و«المهارات المعرفية». هذه الافتراضات المبنية على النتائج التي توصلوا إليها سرعان ما فُسرت من قبل الآخرين على أنها تشير إلى إمكان أن أفارقة جنوب الصحراء لم يكونوا- لأسباب وراثية- متقدمين ثقافيا بالدرجة نفسها لدى الشعوب الأخرى.

في العدد نفسه من مجلة ساينس، سُلط الضوء على المقالة في قسم «أخبار الأسبوع» في مقال بعنوان «هل العقول البشرية لاتزال تتطور؟ الجينات الدماغ تُظهر علامات على الانتخاب» Are Human Brains Still Evolving? Brain Genes Show Signs of Selection⁽³⁴⁾. وعلى الرغم من الصياغة الحذرة للكلمات في مقالة «الأخبار»، التُقطت دراسة لان من قبل عديد من الصحف والتقارير التي شملت مقالة نيكولاس ويد Nicholas Wade في نيويورك تايمز «العقول ربما لاتزال تتطور، تشير الدراسات»، ومقالة رونالد كوتولاك Ronald Kotulak في صحيفة بالتيمور سن Baltimore Sun «اثنان من الجينات المتطورة ربما يسمحان للبشر أن يصبحوا أكثر ذكاء» Two Evolving Genes May Allow Humans to Become Smarter⁽³⁵⁾. واعتبرت مجلة ديسكفوري Discover التقرير واحدا من «أهم الاكتشافات» للعام 2005. ومن دون انتظار تأكيد هذه الافتراضات، انضم أولئك الذين لديهم أهداف سياسية مضيفين تعليقاتهم. فقد صرح جون ديربيشاير John Derbyshire في ناشيونال ريفيو أون لاين National Review Online قائلا: «إن حلمنا الوطني العزيز من حكم نخبة كفؤة meritocracy جيدة التشكيل

ومتناغمة... قد يتعذر تحقيقه»⁽³⁶⁾. وفي مجلة نيو ساينتست New Scientist، ادعى الأنثروبولوجي من جامعة ويسكونسن جون هوكس John Hawkes قائلا: «مهما كانت الميزة التي تمنحها هذه الجينات فإن بعض الجماعات لديها ذلك والبعض الآخر ليس لديه ذلك.. قد يكون هذا أسوأ كوابيس أولئك الذين يؤمنون بقوة بعدم وجود فروق في وظيفة الدماغ بين الجماعات»⁽³⁷⁾.

هذا التعميم السريع من النتائج الأولية لأعمال العلماء والمضاربة واسعة النطاق في ادعاءات المعلقين من كونها ذات صلة بقضايا المساواة، هو أمر مثير للقلق، ولكنه ليس بالأمر غير المألوف بالنظر إلى الأمثلة الأخرى التي ناقشتها. على الرغم من ذلك، من الصعب أن نرى كيف يمكن للمرء أن يبرر هذه القفزات في المنطق مع غياب أي معرفة بما يقوم به الجين مايكروسيغالين بخلاف الآثار البالغة لحذفه بالكامل. فلا يعرف أي شيء عن البروتين الناتج من هذا الجين، أو عن وظيفته في الدماغ أو في أجزاء أخرى من الجسم، وحول ما إذا كانت هناك أي تأثيرات لهذين التعددين الشكليين على التعبير عن الجينات. ففي وقت النشر، لم يبحث المؤلفون عن أدلة على فروقات في حجم أو وظيفة الدماغ في الأفراد الذين يحملون واحدا أو آخر من الشكلين. إضافة إلى ذلك، خلال المدى الزمني الواسع من 14000 إلى 60000 سنة مضت، والتي خلص المؤلفون إلى أنها كانت فترة انتخاب أحد الشكلين، كان عديد من التغييرات الأخرى في ظروف معيشة الإنسان وثقافته آخذة بالحدوث إضافة إلى صعود الفن والرمزية. إن التركيز على تلك الصفات المحددة لتطور الثقافة الإنسانية يبدو تعمدا في التوجه باتجاه معين. وأخيرا، تساءل علماء الوراثة البشرية آخرون حول صلاحية برنامج الحاسوب الذي استخدمته مجموعة لان كوسيلة لاستنتاج أي شيء عن الانتخاب الطبيعي لواحد من تنوع الأشكال⁽³⁸⁾. فباستخدام ما يعتبر نهجا حوسبيا أكثر تطورا، خلص هؤلاء العلماء إلى أن تعدد الأشكال هذا لم يُنتخب. لكن في غضون عام لم تعد كل هذه الانتقادات ذات صلة بالموضوع عندما بين علماء آخرون - في محاولة لاختبار الافتراضات المقترحة من لان وزملائه حول حجم الدماغ والقدرات المعرفية- أنها لا يمكن أن تكون صحيحة. على وجه التحديد، ذكرت هذه المجموعات أنه لم يكن هناك اختلاف في حجم الدماغ أو في أداء اختبار الذكاء IQ بين الأشخاص الذين يمتلكون واحد أو آخر من الشكلين⁽³⁹⁾. إضافة إلى

التأثير المستمر للأفكار العلمية الفاشلة

ذلك، قال لان إنه حاول تحديد نسخة جين مايكروسيغالين الذي يمتلكه شخصيا، وأن نتائج التجربة كانت «ضبابية»، وأنها «لم تكن تبدو جيدة»، وذكر كل هذا في المادة الإخبارية الثانية في مجلة ساينس⁽⁴⁰⁾.

في هذه المرة يبدو أن الصفات التصحيحية للعملية العلمية قد أدت بدورها. يورد العلماء نتائج، يختبرها آخرون، ويُتَبَيَّن أن الاقتراحات كانت غير صحيحة. لكن، وكما وَصَفْتُ في الأمثلة السابقة، هناك مشكلة في غياب التغطية الإعلامية للنتائج الجديدة التي تثبت خطأ جوانب التقرير الأصلي. ففيما عدا مقالة مجلة ساينس، فإن التقرير الإعلامي الوحيد الذي عثرت عليه قد يُفند اقتراح وجود صلة بالقدرات المعرفية جاء من شركة الإذاعة الأسترالية Australian Broadcasting Company، التي أشارت بفخر إلى أن بعض الباحثين الذين كانوا مؤلفين مشاركين في مقالة التفنيد يحملون جوازات سفر أسترالية.

أين نذهب من هنا؟

الأمثلة المعروضة هنا تتبع نمطا شائعا إلى حد ما. العلماء يجرون مشروعا بحثيا تنتج منه نتائج واستنتاجات وافتراسات تبدو ذات صلة بأسئلة مهمة اجتماعيا. يقدم المؤلفون ورقة للنشر حول العمل الذي يتضمن افتراضات تمتد بعيدا إلى حد كبير وراء أدلتهم، وهي ممارسة معقولة في المنشورات العلمية. لكن، في هذه الحالات بعينها يكون العلم ضعيفا أو معيبا، والأفكار المطروحة يمكن استخدامها من قبل الآخرين بطرق ضارة اجتماعيا. تُقدَّم الورقة إلى مجلة علمية مرموقة، حيث من المفترض أنها تخضع بجدية لمراجعة الأقران. وقد يميل محرر المجلة إلى نشر مثل هذه التقارير بسبب الاهتمام الواسع الذي ستجذب به. وفور نشره، قد تنشر المجلة مقالة مصاحبة في قسم المادة الإخبارية الخاص بها، والتي تحمل في العادة عنوانا يطرح بلغة أكثر شعبية الافتراضات المصوغة أكاديميا من قبل العلماء. وقبل عدة أيام من نشر المقالة، تُرسل نسخة منها إلى وسائل الإعلام للتأكيد، جنبا إلى جنب مع المادة الإخبارية، التي من المحتمل أن تكون موضع اهتمام الجمهور. من تلك النقطة، يبدأ تضخيم متكرر للرسالة لأنها تمر عبر الصحف والتلفزيون ومقدمي أخبار الإنترنت وفي المجلات والمدونات الأكثر شعبية. وفي كثير من

الحالات تُدرج الادعاءات في الثقافة والكتب الدراسية بل تستخدم من قبل العلماء أنفسهم، وصانعي السياسات، أو المعلقين لتعزيز المنفعة الاجتماعية المفترضة لمثل هذا العمل. فتتأثر المواقف العامة والسياسة العامة، على الأقل لفترة من الوقت، وقد تتغير المعايير الاجتماعية. في الحالات التي وصفتها، تُعزز وجهة نظر المجتمع للسلوك البشري والقدرات على أنها إلى حد كبير نتاج جيناتنا. تحدث هذه العملية حتى لو أثرت انتقادات جادة في وقت النشر، وحتى لو ظهرت في المجلات العلمية دراسات لاحقة تفند الادعاءات الأصلية أو تفشل في تكرار نتائجها. وكما توضح الأمثلة المذكورة، فإن تنفيذ دراسة بحثية نادرا ما يعتبر أمرا ذا قيمة في القصص الإخبارية بوسائل الإعلام (ما لم يُثبت أن الدراسة الأصلية مُزيّفة).

أما بالنسبة إلى العلماء الذين نشروا العمل في الأصل، فإن البعض قد يفرع من المسار الذي سلكته القصة بعد نشره لها. عاجلا أو آجلا قد يُعبر عن ذلك الأسف، لكن عادة في الأوساط الأكاديمية فقط ومع تأثير ضئيل في المعرفة العامة. في المقابل، قد يرضى علماء آخرون من الذين ينشرون مثل هذه الدراسات عن الدعاية بل قد يعملون على تضخيم التكهّنات من خلال تصريحاتهم للجمهور. هؤلاء العلماء قد تكون لديهم التزامات مسبقة قوية بوجهة نظر تنظر إلى العالم على أنه أكثر حتمية وراثيا. إن أي محاولة لانتقاد العمل أو التغطية الإعلامية علنا غالبا ما تأتي من علماء آخرين يشعرون بالقلق من الأثر الاجتماعي لتقارير علمية مشكوك فيها (والذين قد تكون لديهم وجهة نظر مختلفة جدا عن العالم).

بعض العلماء الذين أشرت إليهم كانوا «مندهشين» (إنجل)، أو عبروا عن «أسفهم» (جاكوبس)، أو توقفوا عن البحث حول هذا الموضوع (بريكفيلد) بعد رؤية التداعيات الاجتماعية المتعلقة بالعمل العلمي. هل كان بإمكانهم توقع التداعيات؟ ربما كانوا بالفعل على علم بكيف استخدمت مثل هذه الادعاءات من علم وراثية السلوك طوال تاريخ هذا المجال. لكن عادة لا يوجد شيء في تعليم العلماء ينبههم إلى الصلات بين عمل العلماء والآثار الاجتماعية المترتبة من هذا النوع. وأجادل أن هناك حاجة إلى تعليم أوسع للعلماء من ذلك الذي يتلقونه حاليا لمعالجة هذا النقص في المعرفة وعواقبها المحتملة. هناك مقررات تدرس لطلبة العلوم في عدد قليل من الجامعات أو المناهج الدراسية التي تغطي هذه القضايا،

التأثير المستمر للأفكار العلمية الفاشلة

وتقدم مفهوم المسؤولية الاجتماعية في مجال العلوم. وتشمل هذه المقررات في كثير من الأحيان تحليلات من التاريخ والفلسفة وعلم الاجتماع وغيرها من التخصصات. ويمكنها إعداد الطلبة بشكل أفضل لتوقع أحداث في مهنتهم العلمية عندما قد تكون هناك «عواقب غير مقصودة» من عملهم وتهيئهم للنظر في الطرق التي قد تعمل على منع أي ضرر اجتماعي. إذا لم يكن الحذر في تقديم أعمالهم كافياً، فينبغي أن يخطر ببالهم بنشاط مع الجمهور لتصحيح الانطباعات الخاطئة. ويمكن لهذه المقررات أيضاً تعليم علماء المستقبل أن يكونوا واعين بالافتراضات التي يجلبونها إلى أبحاثهم وأن يدركوا كيف تؤثر هذه الأفكار المسبقة الأسئلة التي يطرحونها أو التكهّنات التي يفترضونها.

ثانياً، يجب على المجلات العلمية والحكام أن تكون على يقظة بشكل خاص في تقييم الصلاحية العلمية لعمل لديه القدرة على أن يتسبب في ضرر اجتماعي. فقد يقترح المحكمون والمحررون إضافة قدر من الاعتدال في افتراضات مؤلفي ورقة عندما تتجاوز تلك التكهّنات محتوى الورقة وربما تولد تفسيرات اجتماعية غير مبررة ومدمرة. ومن بين المحكمين الذين يقومون بمراجعة المقالات التي تقع ضمن هذه الفئة ينبغي أن يكون هناك من يفهمون المشكلات التي يمكن أن تنشأ عن سوء فهم الأفكار العلمية من قبل الجمهور. أنا لا أقترح رقابة المنشورات. بدلاً من ذلك، هناك حاجة إلى استدعاء الحذر، نظراً لكثرة الأخطاء التي وقعت فيها المجلات العلمية المرموقة في نشر وعرض أو المبالغة في تفسير قصص علمية استمرت تأثيراتها لفترات مدهشة. حتى الآن، خضعت المجلات إلى عقلية أخبار «الاختراقات» Breakthrough من خلال تشجيع دراسات ضعيفة أو لم تُكرر نتائجها، وتبسيط الضوء عليها وتقديمها إلى وسائل الإعلام، وعرضها في أقسام القصص الإخبارية. (ولن أخوض هنا في مسألة أوسع من التوتر بين صحافة العلوم والعلوم).

أخيراً، هناك أيضاً حاجة إلى أن ينظر العلماء في المسؤولية التي تتجاوز الحرص في طريقة عرض أعمالهم واستخدامها. عندما يرى العلماء تقارير خاطئة من قبل الآخرين في هذا المجال والتي قد تسبب ضرراً اجتماعياً، فمن الأفضل في تقديم وجهة نظر بديلة إلى وسائل الإعلام والجمهور من أولئك الذين هم على دراية بهذا المجال؟ وأنا أعتبر مثل هذه الجهود مماثلة لجهود علماء مثل كينيث ميلر

Kenneth Miller وستيفن جاي غوولد Stephen Jay Gould اللذين دخلا المعترك العام للدفاع عن تدريس نظرية التطور وفضح نظريات «الخلق» creationism و«التصميم الذكي» intelligent design. فيجادل غوولد في كتابه المقايسة غير الصحيحة للإنسان The Mismeasure of Man لـ «فضح العلم على أنه إيجابي»، وذكر أن «الفضح السليم يجب أن يقوم بما هو أكثر من مجرد استبدال تحيز بآخر. فيجب أن يستخدم بيولوجيا أكثر ملاءمة لنبد الأفكار الخاطئة»⁽⁴¹⁾. ويتعين أن يكون العلماء خلاقين في محاولة لضمان أنه عندما تدحض أي دراسة من هذا النوع الموصوف هنا أو يُثبت خطأ افتراضاتها، وأن يعلم الجمهور بذلك وتُغطيه وسائل الإعلام. هناك كثير من القلق اليوم عن الحالة المزرية لتعليم العلوم والحاجة إلى العلماء لتصحيح هذا الوضع من خلال مزيد من التفاعل مع الجمهور⁽⁴²⁾. ولكن مشمولة في هذه المشاركة، يجب أن تكون هناك جهود للتبيين عندما يقدم إلى الجمهور علمٌ معيب أو مبالغ في تفسيره وذو إمكانيات كبيرة لتوليد عواقب اجتماعية ضارة.

ارسم خريطة جيناتك الخاصة بك!

تجربة الحمض النووي DNA

سوزان ليندي

SUSAN LINDEE

في ستينيات القرن العشرين، وردا على المناخ الغريب حقا من حركة الخلق creationism في الولايات المتحدة، أعلن عالم الأحياء التطورية الروسي المولد ثيودوسيوس دوبشانسكي⁽¹⁾ Theodosius Dobzhansky أن «لا شيء في علم الأحياء له أي معنى منطقي إلا في ضوء التطور». وأريد تعديل مقولة دوبشانسكي بما يتناسب مع القرن الجديد: على نحو متزايد، لا شيء في علم الأحياء له أي معنى منطقي إلا في ضوء السوق. الأسواق تبرر ما يمكن أن يُتَعَذَّر تفسيره بالنسبة إلى جيل من علماء الوراثة، بما في ذلك دوبشانسكي، الذي أسس الجمعية الأمريكية لعلم الوراثة البشرية American Society of Human Genetics

«الطب الجيني اليوم يبدو محتويا
على تناقضات عميقة»

Genetics وكان قلقاً من آثار الإشعاع على الوراثة في خمسينيات وستينيات القرن العشرين⁽²⁾. هذه المجموعة من رواد علم الوراثة من المفترض أنهم سيكونون في حيرة من الحركة التجارية المؤيدة لسباق «الورثة» geneticized الذي كان علماء الوراثة يتشككون فيه على مدى العقود الستة الماضية؛ استثمار عدة ملايين من الدولارات في برامج البحث، مثل البرنامج دي كودز de CODE's، الذي لا يُنتج أوراقاً علمية⁽³⁾؛ وتطبيق ما هو غير مجمع عليه nonconsensus، ومعايير متفاوتة لما يشكل ارتباطاً يستحق النشر بين الجينات والأمراض أو واسمة Marker ومجموع السكان. وقبول إقرار العميل الشخصي عن عرقه، بناءً على قائمة قصيرة من الخيارات الشبيهة بتلك التي كانت لدى طبيب القرن الثامن عشر ومنظر الأعراق يوهان فريدريش بلومينباخ Johann Friedrich Blumenbach (أوروبي أو آسيوي أو أفريقي) والتي ليست لها أي علاقة بالمجاميع السكانية التي تعرف ترددات الجينات فيها⁽⁴⁾. هؤلاء العملاء الذين هم دائماً على حق يمكنهم بعد ذلك توجيه الاستنتاجات البيولوجية حول علم الوراثة الخاص بالمجموعات البشرية، أو هكذا تدّعي شركات بيع الاختبارات الوراثية مباشرة للمستهلكين. أصول الأجداد Ancestral Origins، شركة تسوق اختبارات الحمض النووي للجمهور، بل وتبيع خرائط فردية على أوراق لامعة «مناسبة لتأطيرها وعرضها بكل فخر في منزلك» تصوّر الأصول الجغرافية للهوية⁽⁵⁾.

في السنوات الأخيرة، أعاد عالمٌ مُحيرٌ من السوق البيولوجية تشكيل ما يعنيه أن تكون عالم وراثية، أو مستهلكاً، أو شخصاً موسوماً بعلامة عرقية⁽⁶⁾. أبرز شركات اختبار الجينوم الشخصية الموجهة للمستهلك هي الشركات 23andMe and 23andMe وNavigenics، وديكودمي deCODEme، ولكن في فئات التنجيم (أو ما أطلق عليه هول وغارتنر Hall and Gartner «اقتصاديات التنجيم الوراثي» astrologicogenomics) هناك عدد كبير من شركات اختبار الأنساب التي تختلف في الحذر من حيث ادعاءاتها وطبيعتها وعودها. والولايات المختلفة ليست متأكدة من كيفية التعامل مع هذه المنتجات الاستهلاكية. وقد أطلقت نيويورك وكاليفورنيا التحقيقات في هذا الأمر⁽⁷⁾. كذلك، لا الوكالات الفدرالية ولا لجان إشراف الكونغرس متأكدة مما يجب القيام به. وفي وقت مبكر من العام 2006، حذرت لجنة التجارة

ارسم خريطة جينائك الخاصة بك!

الفدرالية الأمريكية بأن للشك ما يبرره⁽⁸⁾. وفي ربيع العام 2010، عندما أعلنت سلسلة صيدلية وولجرين Walgreens خططا لبيع مجموعة جمع اللعاب الذي تسوقه شركة باثواي جينوميكس Pathway Genomics، أرسلت إدارة الغذاء والدواء استعلاما رسميا إلى جميع الأطراف التي أرجأت الصفقة⁽⁹⁾. وبعد بضعة أيام - في وقت لاحق - أعلن رئيس لجنة مجلس النواب الأمريكي للطاقة والتجارة - هنري أي. واكسمان Henry A. Waxman - إجراء تحقيق رسمي في صناعة الاختبارات الوراثية المصممة للمستهلك مباشرة⁽¹⁰⁾. في يوليو 2010 عقدت إدارة الغذاء والدواء اجتماعا عاما في ماريلاند، حضره عدد كبير جدا، طلبت فيه إلى الحضور تقديم مداخلاتهم على خططها لتنظيم الاختبارات المعملية المتقدمة، والتي تشمل الاختبارات الوراثية⁽¹¹⁾. وكانت النتيجة الساحقة أن التنظيم التشريعي كان ضروريا⁽¹²⁾. في الوقت نفسه، جذبت الأسواق البيولوجية الجديدة اهتماما علميا شديدا نسبيا بين الأطباء وعلماء الوراثة وعلماء الأخلاق وعلماء الاجتماع والمختصين بالدراسات العلمية. وقد قارب بعض المراقبين المشكلة من الناحية الاقتصادية، باعتبارها مسألة تشمل كلا من تكاليف الرعاية الصحية والاحتيايل على المستهلكين. كما تقدم البعض بـ «نموذج العجز» deficit model الذي تكون المشكلة فيه هي خداع مستهلكين لا يعرفون ما يكفي عن الاختبارات الوراثية، ومن ثم ليسوا قادرين على فك / تفسير النتائج أو معرفة ما إذا كان اختبار معين يستحق المال المدفوع فيه⁽¹³⁾. في حين يشعر آخرون بالقلق من أن الأطباء هم الجاهلون، وغير القادرين على تقديم المشورة لمرضاهم الذين يصلون مع نتائج الاختبار هذه باحثين عن الإرشاد⁽¹⁴⁾. هنا، يبدو أن هناك إجماعا سائدا في هذه الأدبيات من أن الاختبارات الوراثية المتوافرة مباشرة للمستهلك تُشكل «تحديا كبيرا لنظم الرعاية الصحية، لأنها تشوه وتخلط بين مفهومي التشخيص والفحص، وأغراض تجارية تستغل الجهل حول العلاقة السببية»⁽¹⁵⁾.

في مارس 2010، في رد على هذا التقاطع بين التكنولوجيا والتسويق، أعلنت المعاهد الوطنية للصحة (اختصارا: المعاهد NIH) أنها كانت بصدد إنشاء «قاعدة بيانات عامة يستطيع الباحثون والمستهلكون ومقدمو الرعاية الصحية وغيرهم البحث من خلالها عن المعلومات المقدمة طوعا من قبل مقدمي الاختبار

الوراثية. ويهدف سجل الاختبار الوراثي Genetic Testing Re (اختصارا السجل GTR) - السجل الآن متوافر للبحث - إلى تعزيز الوصول إلى المعلومات حول توافر وصلاحيه وجدوى الاختبارات الوراثية⁽¹⁶⁾. وكقاعدة بيانات للتحقق من الحقائق، فإن هذا السجل يوفر - نظريا - للأطباء والمستهلكين - على الإنترنت - مصدرا موثوقا به من المعلومات حول الاختبارات وموارد معينة لإيجاد مزيد من المعلومات. ويشير الموقع إلى أن المعاهد الوطنية للصحة لا تتحقق بشكل مستقل من المعلومات المقدمة إلى السجل GTR؛ بل تعتمد على مقدمي الخدمات في تقديم المعلومات الدقيقة وغير المضللة. ولا تقدم المعاهد الوطنية للصحة أي موافقات على الاختبارات أو المختبرات المدرجة في السجل GTR. إن السجل GTR ليس بديلا عن المشورة الطبية». يتم تنظيم المعلومات وفقا للأمراض - هكذا فإن جميع مقدمي الخدمات الذين يمكنهم إجراء اختبار الكشف عن التليف الكيسي cystic fibrosis يظهرون معا في نهاية المطاف، وبعد عدة طبقات من المعلومات، يظهر رابط لموقع الشركة. عندما أعلن عنه أول مرة، أيد أحد مؤسسي الشركة 23andMe الخطة على الفور⁽¹⁷⁾. وهكذا خطت المعاهد الوطنية للصحة خطوة لجلب هذه الصناعة إلى نوع من المواءمة أو التوافق أو المنطق، وإنها مهمة شاقة.

من وجهة نظر مختلفة، بدأت دراسة كوريل التعاونية للطب الشخصي Coriell Personalized Medicine Collaborative في تقصي ما إذا كانت المعلومات الجينومية مهمة فعلا بالنسبة إلى الصحة. ودراسة كوريل هي عبارة عن بنك للمعلومات الحيوية، وهي مبادرة غير هادفة للربح في كامدن بولاية نيو جيرسي، أسست في العام 1953، وتمتلك مجموعة مذهلة من سلالات الخلايا Cell lines من مجموعات شديدة التنوع من السكان المعمرين الجورجيين والآميش والمصادر غير البشرية من مركز أبحاث يركس للرئيسيات Yerkes nonhuman primate research center، وكذلك من معهد ويستار Wistar Institute، ومن الأسر المصابة بمرض هنتينغتون Huntington disease وعدد من المصادر الأخرى. فلدى دراسة كوريل على الأقل 42 ألف عينة من عدد من المؤسسات ومجموعات السكان ذات الصلة بعدد من الدراسات البحثية المتباينة⁽¹⁸⁾. ودراسة كوريل التعاونية للطب

ارسم خريطة جيناتك الخاصة بك!

الشخصي التي أطلقت في العام 2008، تتطلب أن يجيز كل مشارك - مستهلك (وقد أصبحت أنا أحد المشاركين - المستهلكين في العام 2010) استمرار استخدام الحمض النووي الخاص به/ أو بها في برنامج أبحاث واسع النطاق يهدف إلى تحديد تأثير المعلومات الجينومية على السلوك، وبشكل أقصى على الصحة. إنها ليست مجرد مسألة إخبار الأفراد عن جيناتهم الخاصة بهم. بدلا من ذلك، يهدف البرنامج إلى تقييم عواقب هذه المعلومات على الرعاية الصحية. وبدلا من تتبع الحمض النووي، يتعقب البحث الأفراد الذين يتعلمون عن الحمض النووي، ورصد ما يفعلونه مع ما يعرفونه.

إن إحدى النتائج المحتملة لهذه الدراسة قد تكون: إن متابعة المرضى - المستهلكين ذوي المعلومات الجينومية ليس لها أي تأثير على الإطلاق على الصحة على المدى الطويل. ومن ثم فإن مشروع الطب الشخصي يتفاعل مباشرة مع بعض أكثر الأفكار القوية التي شكلت صعود الطب الجينومي عموما على مدى الثلاثين عاما الماضية التي تقول: إن المعلومات الوراثية ستصبح ذات صلة طبيا على مستويات تفصيلية ومحددة؛ وإن اختبارات الحمض النووي يمكن - وسيتم - ديمقرتها وإتاحتها لعموم السكان؛ وإن الأمراض المعقدة ستغدو مفهومة من الجانب الوراثي؛ وإن هذا الفهم سيكون ذا فائدة للمرضى. إضافة إلى ذلك، فإن هذا المشروع يقع عند تقاطعات مثيرة للجدل ذات أهمية أوسع نطاقا بالنسبة إلى الطب الحيوي المعاصر. إنها تنطوي على معلومات وراثية - الاستخدام اليومي المعتاد لشبكة الإنترنت بوصفها تكنولوجيا طبية (جميع نتائج دراسة كوريل متاحة تحت حماية كلمة سر على شبكة الإنترنت) - وعلى استكشاف العلاقات المعقدة بين الأبحاث والرعاية السريرية، وبين أصحاب المهن الطبية والعلماء من الباحثين، وتنطوي كذلك على إدارة المعلومات بكفاءة وسرية، وجمع البيانات، والربحية (على المدى الطويل). إن دراسة كوريل التعاونية للطب الشخصي هي واحدة من المنتديات الجديدة للحصول على المواطنة البيولوجية في عصر الجينوميات⁽¹⁹⁾.

في مقال رائع خلّصت إلى «أننا جميعا الآن، علماء وراثية» تساءل ميشا أنغريست Misha Angrist قائلا: «إذا شئنا مواصلة المجازفة في هذا الطريق، فمن الذي

سيتعامل مع الهجوم الشرس؟ مجرد مجموعة من علماء الوراثة الذين لا يتجاوز عددهم تقريبا أعداد رواد الفضاء⁽²⁰⁾. ويصف أنغريست «تَشكُّل عاصفة من علم الجينوميات الشخصية»⁽²¹⁾، وفقا لبيان إجماع صدر في العام 2009 من الكلية الأمريكية للصيدلة السريرية American College of Clinical Pharmacology، تُهدد بتقويض ثقة المستهلك في الاختبارات الجينية. إن إسباغ مثل هذه الصفة التجارية السلبية يمكن أن يكون نتيجة غير مقصودة لتسويق الحملات الترويجية غير الناضجة بعد للاختبارات الوراثية الموجهة للمستهلك مباشرة. ومثل هذه النتيجة ربما تُثبِّط من الاستخدام المستقبلي للاختبارات الوراثية الصيدلانية للمساعدة على اتخاذ القرار بشأن استخدام دواء ما، تعزيز اتخاذ القرار الذي هو تقدم علمي طال انتظاره في حقولنا»⁽²²⁾.

وأقترح أن هذه العاصفة هي ظاهرة مناخية غير مرغوب فيها، أنتجت قصة معينة ترتبط بتاريخ النسب، إذا جاز التعبير. إنها الذرية المولودة من جيمس واتسون James Watson ووالتر جيلبرت Walter Gilbert، المتمثلة في مشروع الجينوم البشري Human Genome Project (اختصارا: المشروع HGP)، الذرية التي تعود الآن إلى الانتقام. إذ تُشبه جنيفر ريردون Jennifer Reardon ذلك مستحضرة صورة الوحش فرانكنشتاين، في نوبة هائجة من الغطرسة ومتجولا على الجليد الذائب في المنطقة المتجمدة⁽²³⁾. إن رغبة المستهلك الشديدة لما صُرْتُ أنظر إليه على أنه «تجربة الحمض النووي DNA» ربما كان نتيجة متوقعة للتعزير المبكر لمشروع الجينوم البشري. إن نبرة تسويق الحمض النووي اليوم قد تهدد فعلا الطب الوراثي، فهي تعكس صورة تسويق للحمض النووي في الوقت الذي بدأ مشروع الجينوم البشري، فإن ما لم يتوقعه آباء مشروع الجينوم البشري هو أن هذا التسويق سيُساق بعيدا عن الهواة، ويصبح شغل المهنيين في جادة ماديسون (مركز صناعة الإعلان في الولايات المتحدة الأمريكية).

عندما بدأت أنا ودوروثي نيلكين Dorothy Nelkin التفكير أول مرة قبل عشرين عاما حول ما صرنا - في وقت لاحق - نطلق عليه «سحر الحمض النووي»، كنا نتوقع أن تكون واحدة من تلك الظواهر الاجتماعية والثقافية المؤقتة والبراقة: موجة جماهيرية وجيزة وغريبة ستنتطفئ سريعا. في الواقع، في وقت ما، عندما

ارسم خريطة جيناتك الخاصة بك!

كانت كتابة هذا الكتاب تسير ببطء، كنا نخشى أننا إذا لم نستعجل وننته من هذا الفصل المؤلم، فإن كل ما كنا نكتبه سيكون غير ذي صلة، وستكون اللحظة قد مرت وسوف يكون كتابنا عن التاريخ. ماتت نيلمين في العام 2003، ولكنها عاشت فترة طويلة كافية لتدرك أننا كنا في الواقع نؤرخ الحركات الأولى من شيء ظل ينمو بوتيرة أكثر شدة وقوة عبر السنوات. وتصاعدت الادعاءات الجماهيرية والعلمية حول القوى العميقة والقوية للجينات، وشُحذت واكتسبت مصداقية وصدى، وازداد عدد المؤسسات والمجموعات المهنية التي تروج هذه الادعاءات.

إن البريق المبكر يعكس اهتمام العلماء في الولايات المتحدة وبعض الدول الصناعية الأخرى الذين سعوا إلى جذب انتباه الرأي العام والدعم الوطني للذين سيسهلان تمويل أبحاث الجينوميات⁽²⁴⁾. والآن، فإن سحر الحمض النووي يُرفع إلى نبرة عالية من قبل فرق من المتخصصين في مجال التسويق، وشركات العلاقات العامة، وكتاب رفيعي الإبداع وصانعي صور الترويج، وصار الحمض النووي هو العلاقة لعرض منتجات، مثل الأعمال الفنية لغرفة المعيشة (خريطة نسبك بالألوان الكاملة، مع الإطار)، أو إعادة سرد العلاقة التاريخية (في كثير من الأحيان بشخصيات تاريخية مشهورة مثل جنكيز خان، أو مجموعات السكان المعروفة والمثيرة للاهتمام من الناحية التاريخية، مثل إلفينيين)، بصورة عاطفية لشخص يتكلم عن نفسه على مواقع الإنترنت. أصبح الحمض النووي تجربة حميمة وفاعلة في شبكة القرابة والهوية والمعنى في الدول الصناعية والأمم المزدهرة التي يمكن للمستهلكين فيها تحمّل كلفة شراء هذا النوع من المواطنة. فقد غدت تجربة الحمض النووي هي الناتج الرئيسي لهذه الصناعة التي تعد المستهلكين بأنواع مختلفة من الحقيقة، عموماً بسعر يتراوح بين 79 و399 دولاراً. إن سحر الحمض النووي هو ما يبيعه، جنباً إلى جنب مع خرائط النسب الشخصية «المذهلة».

المستهلكون يشتركون قدر كبيراً من المشاركة في التجربة (الفيلم آفاتار، على سبيل المثال)، وليس هناك بأس في بيع التجربة. لكن تسويق تجربة الحمض النووي أمر مثير للاهتمام ومعقد، وهو ليس بالأمر التافه بالنسبة إلى المجتمع العلمي أو إلى فهمنا آثار العقاقير الجينومية. ويمكن أن يؤدي دوراً في العواقب طويلة

الأمد لتزايد فرص الحصول على المعلومات الوراثية من قبل الأفراد وأصحاب العمل وشركات التأمين الصحي ومؤسسات الأبحاث، وفي الفعالية الطبية التي يتم تطبيق تلك المعلومات من خلالها. إذ تُجمع الكلية الأمريكية للصيدلة السريرية، في تقرير العام 2009، على أن الاعتقاد بأن «استجابة المستهلكين لمثل هذه الإعلانات يمكن أن تكون لها آثار فورية وطويلة الأمد على الصحة العامة، وعلى الاعتماد المستقبلي للاختبارات الصيدلانية الوراثية/ الجينومية» يبدو اعتقاداً مبرراً⁽²⁵⁾.

أنا مهتم بالأدوار التي يؤديها الحمض النووي DNA في القصة التي نخبر أنفسنا بها، وبالجذور العميقة لهذه القصة المؤثرة في تطور علم الوراثة، كعلم، خلال القرن الماضي. لقد تركز الشك الرسمي حول الاختبارات الوراثية المتاحة مباشرة للمستهلك أكثر على اختبار وجود مرض منه على اختبارات النسب، ربما لأن اختبارات النسب هي - بوضوح - عالم خيالي غامض ذو أهمية طبية محدودة. ولكن أنا عموماً متحيز لمصلحة ملاحظة أهمية ما هو جماهيري وشائع وربما كاذب في الثقافة العلمية التكنولوجية⁽²⁶⁾. إن المجال الفوضوي لجينوميّات النسب - غير المتميزة عن البحث الجاد في الأمراض والمخاطر - قد يكون أكثر دلالة، بحكم اهتمامه غير المنضبط بتعزيز الربحية. فقد يخبرنا بما هو أكثر - مما يقوله الاختبار الطبي الجاد - عن التوقعات والمعتقدات الأساسية التي تسهل «تجارة» تجربة الحمض النووي.

في هذا المقام، آخذ بعين الاعتبار بعض الروايات التسويقية المنشورة على مواقع النسب لجذب المشتريين، حيث تخلط القصص البريق الأسري الغامض بالنمط الوراثي المفرد haplotype، والمعاناة الإنسانية العميقة بالمشاعر السحرية من الاتصال «بنسب ما». ومن المحتمل أن يكون الحمض النووي كمنتج قصصي على الإنترنت لا يعمل من دون مثل هذه الإثارة للعواطف، التي تؤكد - في كثير من الحالات - على الصلة المؤثرة عاطفياً بين الصفات الشخصية والبيانات التقنية. فكما تشير المجموعة ETC^(*) في نقد لاذع في العام 2008، إن مواقع اختبار الجينية المتاحة للمستهلك مباشرة تؤكد بشكل مثير للسخرية على الفرص

(*) المجموعة ETC، هي مجموعة تعالج القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المحيطة بالتكنولوجيات الجديدة التي يمكن أن يكون لها تأثير في الشعوب الأكثر فقراً وضعفاً في العالم. [المترجم].

ارسم خريطة جيناتك الخاصة بك!

الحميمة للاتصال «بنسب ما» التي تنشأ في ظروف العزلة الاجتماعية: لا يوجد اتصال مع طبيب أو استشاري أو أخصائي رعاية صحية في نظام الاختبار هذا، وهكذا يرتبط جميع المستهلكين مباشرة بالتاريخ، بمجموعة مهاجرة في الماضي البعيد، أو بأقاربهم الذين لا يعرفونهم⁽²⁷⁾. هذه القصص المباشرة للشخص نفسه عن تاريخ النسب والمقدمة من اختبارات النسب المتاحة للمستهلك مباشرة قد تعبر عن المعتقدات الاجتماعية القوية من المواد البيولوجية المشحونة بالمعاني التي لا علاقة لها بما نعرفه عن الأدوار التقنية لها في الخلية والجسم وتاريخ الجسم. اختبار النسب هو شاشة فارغة؛ لأن الواقع الكمي هو إنني إذ عدت بعيدا بما فيه الكفاية، فسيرتبط جميع البشر بسائر البشر بعد أربعة عشر جيلا إلى الوراء، أو فقط نحو 300 سنة سيكون لكل شخص أكثر من 30 ألف سلف مباشر. وبعد ذلك بأجيال قليلة تصبح الأرقام مخيفة. فلماذا سيكون حمض نووي - قد يكون مرتبطا بشكل ما مع أي من هؤلاء الأسلاف الثلاثين ألفا جغرافيا أو إحصائيا أو عرقيا - ذا مغزى لفرد يشتري اختبار النسب؟ ليست التفاصيل التقنية هي التي تولد المعنى، بل، أقترح أنها «تجربة الحمض النووي».

لم يكن أبدا أسهل على الفهم من الآن! «DNA» علم أنساب الحمض النووي

«Understand to Easy So Been Never Has Genealogy DNA»

إن الادعاء في العنوان أعلاه موجود على موقع تسويق على الموقع الإلكتروني Ancestral Origins DNA⁽²⁸⁾. والهواة في علم الأنساب الجيني يشترون الاختبارات التي تعلن قدرتها على تقديم أنواع جديدة من التاريخ العائلي. وعلى الرغم من أن الحصول على نتائج الحمض النووي أمر مباشر وبسيط، يشتمل على اختبار البصقة، وعلبة مرسلة بالبريد، ونتائج على شبكة الإنترنت محمية بكلمة سر، إلا أنه من الثابت أن تفسير النتائج هو أمر معقد. وقد نظرت طالبتى لبرنامج الدكتوراه جوانا رادين Joanna Radin كيف أن هؤلاء الهواة الجدد لعلم الأنساب الجيني يبدأون في طلب المساعدة من الهواة ذوي الخبرة عبر منتديات النقاش على شبكة الإنترنت تحمل أسماء مثل مبتدأ الحمض النووي DNA Newbie في أثناء محاولتهم تفسير النتائج. في العام 2005، العام نفسه الذي أطلقت ناشيونال جيوغرافيك مبادرة

مدتها خمس سنوات تُعرف باسم مشروع الجينوغرافي Genographic Project لأخذ عينات وأرشفة تاريخ الهجرة البشرية، أسست الجمعية الدولية لعلماء الأنساب الوراثية International Society of Genetic Genealogy (اختصاراً: الجمعية ISOGG) لتكون بمنزلة مركز لتبادل المعلومات بين أعضاء مجتمع علم الأنساب الجيني الناشئ ولكن سريع النمو⁽²⁹⁾. إن صفحة «المستشارين» على الموقع الإلكتروني للجمعية ISOGG تسرد وصفاً لـ «مستشاري الكروموسوم Y» و«مستشاري الحمض النووي DNA للخلايا الجسدية» الذين يمكنهم أن يساعدوا الهواة على تفسير نتائج الاختبار. ويتضمن الموقع أيضاً «الحمض النووي الشهير»، والنمط الفردي الشهير»، وصفحات «الحمض النووي الرئاسي»، وقصص مؤثرة عن نجاح العلاقات العائلية المتحققة والمتصلة من خلال الحمض النووي. فكما تلاحظ رادين، تُنتج هذه الجمعية كتيبات أدلة يُعدها المستخدمون للتصدي للمسائل المعقدة في الأخلاق والقرابة التي تنشأ من خلال هذه الاختبارات، بما في ذلك الاكتشاف العرضي المحتمل لـ «بطلان الأبوة»⁽³⁰⁾.

وبالمثل، فقد نظر الأنثروبولوجي غيفسلي بالسون Gfslis Palsson في انطماس الحدود بين الخبراء وغير الخبراء، وأخذ بعين الاعتبار كيف عمل الجينوم الشخصي على ديمقراطية خطاب علم الجينوم. فيشير قائلاً: «لقد طُمست الحدود بين الخبراء والأشخاص العاديين وأعيد تشكيلها»، وشركات الاختبارات الوراثية المتاحة مباشرة للمستهلك «تعمل على ديمقراطية الجينوم، سواء من حيث أنها توفر اختبارات منخفضة السعر (تتراوح بين 250 و2500 دولار)، وهو في متناول الجمهور على الأقل وليس فقط في متناول النخبة من الباحثين والأثرياء، وبمعنى أنها تحليل وتفسير مسوحات الجينوم هو الآن موضوع نقاش الجميع، عبر جميع أنواع وسائل الإعلام، بما في ذلك صفحات شبكة الإنترنت والمدونات»⁽³¹⁾. ويظهر العلم الزائف Pseudoscience في تفسير بالسون في صورة ادعاءات قديمة ومرفوضة حول العرق والتطور البشري والتي يتخلى عنها علم الجينات الجزيئية - منتصراً - ولكن في الوقت نفسه يحافظ عليها. وبالسون معتاد بشكل جيد لهذا الاحتشاد لما هو مرفوض صراحة، ولكن يحافظ عليه بهدوء: ففي شرائه معلوماته الوراثية الخاصة من شركة deCODEme، أصبح (بوعي ذاتي)

ارسم خريطة جيناتك الخاصة بك!

واحدا من مواطني العالم الجديد الشجاع للطب الوراثي، ويمكنه الآن مقارنة جينومه مع جينوم جيمس واتسون (من بين أشخاص آخرين). ويشمل المجتمع الخيالي للاختبار الوراثي أفرادا على صلة وثيقة وحميمة (الأسرة)، وأفرادا شهيرين (حائز جائزة نوبل جيمس واتسون، وصياد الجينات كريغ فنتر، أو مؤسس شركة deCODEme كاري ستيفانسون Kari Stefansson)، والأشخاص الذين يدافعون بشكل جماعي عن المجموعات على أساس العرق والذين كانوا ذوي أهمية حاسمة في التاريخ العالمي⁽³²⁾.

الأمريكيون من أصل أفريقي يشكلون أرقاما ديموغرافية حاسمة لهذه الاختبارات، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن المسوقين يفترضون أن اختبارات الحمض النووي قد تكون ذات مغزى خاص بالنسبة إلى الأشخاص الذين هم - كما وصف واريك وولف في يوم ما السكان الأصليين - مجموعات «من دون تاريخ»⁽³³⁾. أما ريك كيتلز Rick Kittles، عالم الأحياء الذي يعد واحدا من الرواد في مشروع اختبار السلف، وواحدا من مؤسسي شركة النسب الأفريقي African Ancestry Inc في العام 2003، فيشير إلى نقطة حرجية في المادة الترويجية للشركة على شبكة الإنترنت، قائلا: «خلافًا لمعظم الأمريكيين، إن البحث عن جذور الفرد من خلال الوسائل التقليدية قد يشكل تحديا أمام الأمريكيين الأفارقة، من حيث إنهم عادة ما يصطدمون بجدار»، أي تجارة الرقيق عبر الأطلسي، التي شتتت الأسر ومحت الهويات. ويقترح أن اختبار النسب بالحمض النووي يوفر طريقة للتغلب على هذا الجدار، تلك النقطة في التاريخ التي عبر من خلالها أجدادهم إلى العبودية، النقطة التي لا يستطيع أي نص أن يأخذهم إلى ما ورائها ما عدا «نص» الحمض النووي. ويذهب كيتلز إلى أن التفاصيل الفنية موثوق فيها بما فيه الكفاية، ويقول إن بعض الجدل العام حول شرعية هذا الاختبار قد أربك الجمهور بدلا من تنويره⁽³⁴⁾. لكن التفاصيل التقنية في ذاتها مربكة. فبيانات الحمض النووي المتاحة لهذه الدراسات السكانية تأتي بأغلبية ساحقة من مجموعات أوروبية أو «أوروبية - أمريكية»، ومن مجموعة صغيرة نسبيا من المورمون في ولاية يوتا، ومن «1050 شخصا من 52 مجموعة من المجموعات العامة» المودعة في مؤسسة جان دوسيت لدراسة التنوع البشري Jean Dausset-Centre d'Etude du Polymorphisme Humain

- (اختصاراً: المؤسسة CEPH) في باريس. فقد جُمعت العينات في باريس من مختلف المختبرات كجزء من مشروع تنوع الجينوم البشري Human Genome Diversity Project (اختصاراً: المشروع CEPH) «من أجل توفير إمدادات غير محدودة من الحمض النووي DNA، والحمض النووي الريبوزي RNA لدراسات التنوع في متواليات التسلسل وتاريخ الجماعات البشرية الحديثة». حتى لو كان جميع الأفراد الـ 1050 في مجموعة مشروع تنوع الجينوم البشري من أفريقيا، فإن محاولة ربط الحمض النووي المشترك بمجموعات أو بقبائل معروفة تاريخياً تظل محاولة مُحيرة⁽³⁵⁾. فأرقام كل مجموعة صغيرة، ولنا أن نتساءل: ما إذا كان الشعور بالاتصال الذي تستطيع مثل هذه الاختبارات إنتاجه يأتي على حساب الدقة والشرعية الفنية.

ما هو واضح اليوم هو أن العرق لا يزال مربحاً؛ فالعرق مفيد لعرض المنتج، ولتحديد المستهلكين الملائمين، وإخبار الناس بأنهم العملاء المناسبون من خلال وضع علامات على المنتج سيميزها المستهلكون ويفهمون مغزاها. وفي كثير من الأحيان، فإن التفاصيل التي تجعل اختباراً معيناً مناسباً لمجموعة معينة هي تفاصيل طفيفة - فرق بسيط في الخطر المُفترض أو دراسة صغيرة ذات إحياءات - إلا أن هذه الأرقام جيدة بما فيه الكفاية للتسويق. إذ تقدم الشركة النسب بالحمض النووي Ancestry by DNA - شركة الإنترنت للاختبارات الوراثة المتاحة للمستهلك مباشرة - اختباراً عرقياً يُشكّل «هدية رائعة!»، لكنها تُحذر من أن اختبارها «لا يتوقع عرق الشخص أو يؤكد، بل يعطي مجرد تقدير للنسب أو الإرث الوراثي، على سبيل المثال»⁽³⁶⁾. ويقول موقع الشركة على الإنترنت إن العرق «يشمل كلا من الصفات الثقافية والبيولوجية للشخص أو مجموعة من الأفراد. وبالنظر إلى أن الاختلافات المادية بين المجموعات غالباً ما تكون مصحوبة باختلافات ثقافية، فإنه من الصعب فصل هذين العنصرين من العرق». ويُعد اختبار هذا الشركة بتزويد المستهلكين بـ «تصور حول المناطق الجغرافية المحتملة لمنشئهم؛ ومع ذلك، فإنه لا يحدد بشكل قاطع جنسيتك. الجنسية والعرق كلاهما يتحددان بفعل العوامل الاجتماعية والسياسية التي هي مستقلة عن علم الوراثة»⁽³⁷⁾. وتقول الشركة: الاختبارات سوف تكشف عن نسبك عبر

ارسم خريطة جيناتك الخاصة بك!

سلالة واحدة من الأصل المباشر (الأب أو الأم)، وتظهر مسارات الهجرة التي اتبعت قبل آلاف السنين. معظم النتائج على ما يبدو تأتي مصحوبة بمسار هجرة، وشاح ممتد من الحركة إلى الخارج من أفريقيا وفي اتجاهات مختلفة. وبالمثل، يقترح مشروع الجينوغرافي أن «نتائجك الخاصة سوف تكشف عن القصة الأنثروبولوجية لأسلافك المباشرين من ناحية الأم أو الأب - أين عاشوا وكيف هاجروا في جميع أنحاء العالم قبل عدة آلاف من السنين؟»⁽³⁸⁾. إذن، يُعتقد أن الاختبارات الجينية تقدّم أدلة على الهجرات التاريخية وصلاتها المحتملة بمناطق جغرافية بعيدة.

ما الذي يفهمه العملاء من هذه الادعاءات؟ إن الشهادات الشخصية المُنتجة لتسويق الاختبارات تخلط تقاليد الأسرة والأسرار غير المحلولة والنمط الفردي بعضها ببعض. وتطبخ معها - افتراضيا - شهادات المستهلك واقتراحات المسوقين وتعديلاتهم، فهذه القصص تمزج - من دون أي خط فاصل - بين التفاصيل التقنية والعاطفية في الإطار نفسه، وضمن هذه البنية يكادون تقريبا يجرون دراسات تحليلية علمية. وأقترح أن هذه الروايات هي منتجات مجتمعية. فهي ليست كلمات معزولة لأفراد ولكن دستور عام مُتَوَقَّع، وسيلة للكون في العالم، العالم الذي يُكشَف فيه بالعلم عن الحقائق الشخصية. كما أنها منتجات تسويقية مصوغة بعناية، نتائج نهائية لتسويق الحمض النووي. في كتابنا اقتبست أنا دوروثي نيكلين قول الناقد روبرت وارشو Robert Warshaw، الذي قال إن الثقافة الجماهيرية «هي الشاشة التي من خلالها نرى الواقع، والمرآة التي نرى فيها أنفسنا»⁽³⁹⁾. إن الحمض النووي هو الآن لاعب في الثقافة الجماهيرية. وقد ترك المختبر وراءه وانتقل إلى العالم الذي لا يمكن للخبراء السيطرة عليه. هذا ليس جيدا على وجه الخصوص بالنسبة إلى علم الجينوميات.

أريد أن أنتقل الآن إلى بعض ملخصات موجزة عن بعض قصص الشهادات الشخصية - على أن نعتبرها إنتاجا أدبيا تمكن قراءته كإطار أو تلميح أو تصوير أو سرد. ولبعض هذه الشهادات كُتِبَ يشار إليهم بالاسم - وفي بعض الأحيان يذكر الموقع الجغرافي للمؤلف - وأنا أستخدم هذه الأسماء على الرغم من أنني لا أعرف ما إذا كانت حقيقية أو هي أسماء مستعارة وضعت بهدف الحملات التسويقية.

وخطر لي أن بعض المحتالين قد يستغلون النمط الفردي بطريقة مبتكرة لكسب ثقة عائلة ما، لذلك آمل أن تكون الأسماء على هذه المواقع وهمية.

تصف إحدى الشهادات اكتشاف أن الأسرة كانت فينيقية بدلا من أن تكون من الفايكنغ، وفُسر الواسم العرقي racial marker سبب «البشرة الداكنة» - وناقض اعتقاد الأب. فالرسالة الموجهة إلى كريس بي 123 (الاسم السري) في العام 2009، تذكر أن والده «كان من النمط الإسكندنافي، ذي الشعر الأشقر والعيون الزرقاء. وكان يعلم أن كل أسلافه كانوا من الفايكنغ». وحقيقة أن بعض أولاده كانوا «ذوي بشرة أكثر قتامة وعيون الخضراء» لم تؤثر في هذه الاقتناعات. ولكن نتائج الاختبار «وجدت أنه ينتمي إلى مجموع النمط الفردي J2، وأظهرت مدى ابتعاد والده عن سلالة الفايكنغ النموذجي الذي ينتمي إليه بعض أفراد عائلته من جانب والدته. النمط الفردي J2 هو النمط الفردي للفينيقيين، يا للعجب!». وذكر كريس بي 123 أن الخبر أثر في أولاده. «لقد كان اثنان من أولادي دائما شديدي الاهتمام بالفينيقيين، والآن تزايد الاهتمام بشكل صارخ. يا لها من هدية. الآن، أخي متشوق لتقديم العينة التالية لجمع مزيد من المعلومات. شكرا لكم على هذا المشروع، إننا حقا عائلة واحدة كبيرة»⁽⁴⁰⁾.

في هذه الشهادة الواحدة تتكشف خصائص الحمض النووي المهمة: سلطته ووضعيته في كونه أكثر إقناعا من الاقتناعات الشخصية أو التقاليد الأسرية، أهميته وقوته عبر شبكة القرابة (الأب، الأخ، الأبناء)، وشدتها (الذكورية) عبر كثير وكثير من الأجيال من الفينيقين (1550 - 300 قبل الميلاد)، وحتى الوقت الحاضر، لتمنح بعض أفراد هذه العائلة الذين يعيشون في القرن الحادي والعشرين «بشرة قائمة» و«عيونا خضراء» عبر أكثر من 2000 سنة (ما يقدر بنحو ثمانين جيلا). ولعله من الواضح جدا أن نشير إلى أن العدد الإجمالي للأسلاف عبر هذا الزمن سيكون عاليا جدا. ففي حساب واحد على الإنترنت لواحدة من هذه الأشجار تبين أن أربعة وعشرين جيلا (وصولا إلى العام 1170) من شأنه أن ينتج 134217727 سلفا⁽⁴¹⁾. وفي هذه الحسابات، بطبيعة الحال، سرعان ما تتجاوز تقديرات تعداد مجموع البشر في الماضي التاريخي، ولكن هذا بسبب ما يسمى «انهيار شجرة العائلة» pedigree collapse - حقيقة أن البشر يرتبطون بشكل

ارسم خريطة جيناتك الخاصة بك!

وثيق لدرجة أن عددا من تلك الأسلاف المنفردين سوف تظهر أكثر من مرة واحدة في أي شجرة عائلة⁽⁴²⁾. أي أن لون البشرة الفينيقية المتصور، استمر بقوة جبارة (هناك نقاش علمي مستمر بشأن مظهر الفينيقيين)، فلون البشرة هذا يدحض هوية أسرة باعتبارها «فايكنغ». إن كامل السرد موجز ومسرحي وانفعالي وغامض، ونتائج الحمض النووي تُخلّ باتزان الأمور، فتعيد تشكيل الهوية وتثير اهتمامات عاطفية ملهمة.

كثير من الشهادات الأخرى تصف خلق علاقات أسرية جديدة أو غير متوقعة واسترجاع الصلات المفقودة، وتوفير شبكات اجتماعية حتى لأولئك الذين سادعوهم، اقتداء بإريك وولف Eric Wolf، «شعب بلا أقارب». على سبيل المثال، في سرد على الموقع ISOGG، «قصة حزينة» لوفاة الوالدين في وقت مبكر، وعدم معرفة «أسلاف عائلته من أسرة ستيوارت» قادا رجلا من ساوث كارولينا -الذي كان يغبط أصدقاءه وعائلة زوجته، الذين «يعرفون أسلافهم لأجيال عديدة إلى الوراء»- إلى إجراء اختبار النسب. عبر اختبار من شركة الحمض النووي لشجرة العائلة Family Tree DNA، واتصال مع عالم أنساب أسرة ستيوارت «حدّنا والده وجده وأجيالا كثيرة إلى الوراء. وحددنا موقع صديقة قديمة لعائلة جده، عمرها 99 عاما، وشعر بسعادة شديدة للقائها والاستماع لها تقول: أنت ستيوارت. أستطيع أن أجزم من النظر إليك!» الآن يخطط للانضمام إلى حفل لم الشمل العائلي رقم 100 لعائلة ستيوارت في ولاية كارولينا الجنوبية. أخيرا عثر على عائلته⁽⁴³⁾.

وأفادت شهادة أخرى بأن نتائج الحمض النووي خلقت أفرادا جديدين في الأسرة، ومع البيانات المسؤولة عن «المتعة العارمة» لمعرفة أنه كانت لدينا أسرة كنا نظن أننا قد فقدناها قبل ثلاثة أجيال وستة آلاف ميل، وعبر تسعين عاما». أفراد لم يكن أحد قد التقى بهم من قبل، يتناولون القهوة معا، أو يتحدثون لبعض فيثيون «متعة عارمة» كأعضاء جدد في الأسرة. هذه الأواصر الجديدة كانت نتيجة حملة شنها شخص في كاليفورنيا، وهو «ابن عم محتمل»، كان «يحاول العثور على الأسرة من خلال شبكة الإنترنت». «بسرعة» رجعت النتائج إلى هذا الشخص الذي هو «ابن عم لنا» كما أظهرت الصلات. «غني عن القول، لم يكن من الممكن أن نشعر بسعادة أكبر من تلك»⁽⁴⁴⁾.

أي نوع من السعادة هذه؟ يبدو أنها نوع من السعادة ليست بحاجة إلى شرح. إنها عودة العلاقات والصلات بأفراد «كنا نظن أننا فقدناهم» وهم يعيشون حالياً في كاليفورنيا. نتائج الحمض النووي ترأب ما كان مصدوعاً أو متشظياً في السابق. إنها تعويض عن تقلبات التاريخ، والصلات المفقودة، والمسافات الاجتماعية. أما باتريشيا ميثز Patricia Mathes فتروي قصتها مع شركة الحمض النووي لشجرة العائلة: «يجب أن أعترف بأن ذلك أخذني على حين غرة قليلاً. كنت قد هُجرت عند الولادة وسعيت إلى هذا أملاً فقط في أن أجد دليلاً على جنسيتي، وبدلاً من ذلك لم أجد فقط أن أجدادي كانوا من اليهود المجريين، ولكنني وجدت اثنين من أبناء عمومتي البعيدين. أول أقارب أعرفهم غير أولادي. إنها حقاً تجربة مجزية جداً، تستحق الانتظار والتكلفة»⁽⁴⁵⁾. إن الأقارب الجدد من اختبار الحمض النووي يدخلون نظام القرابة الصناعي من خلال المختبر، وقصصهم مبهجة وحماسية ومشوقة. إنها لا تأتي مع اكتشافات مأساوية للأسرة الثانية للجد، أو صدمة انفصال وتشتت العائلة بفعل الحرب أو الإبادة الجماعية أو المجاعة، ولكنها تكون مسلية وذات مغريات غرائبية. فأقارب الحمض النووي الجدد مرغوب بهم دوماً، أبناء عمومة مرغوبون جداً من قبل التكنولوجيا الحيوية.

وفي رواية أخرى، يرويها جويل تشرنيس Joel Cherniss من سان فرانسيسكو، كَشَفَ فيها اسم العائلة المشترك عن تاريخ بيولوجي مشترك. كانت أصول والد تشرنيس من الاتحاد السوفييتي السابق، وعندما علم عن عائلة في هيوستن بالاسم نفسه، رتب لفحص كل من ابنه وابن تلك العائلة: «شعرت بسعادة غامرة عندما قالت الشركة إن كلتا العينتين تتطابقان في جميع الأماكن الأحد عشر على الكروموسوم Y. ومما زاد من ابتهاجي حقيقة أنه على الرغم من أنني كنت قد ترعرعت على مذهب إصلاح اليهودية Reform Jewish، والاعتقاد بأنني يهودي روسي، فقد كنتم قادرين على إخباري بأن جينائنا متطابقة، هذا هو جين كوهانيم^(*) الذي كنت قد قرأت عنه قبل بضع سنوات خلت. كان والدي قد أخبرني أن جده كان قائد جوقة الترتيل في كنيس قريته الأوكرانية لمدة 47 عاماً. كنت أعتقد أنه لا بد أن هناك سبباً، والآن أعتقد أنني أعرف هذا السبب»⁽⁴⁶⁾. سلالة يهودية شهيرة:

(*) جمع كوهين: أسرة أحبار يهودية. (المترجم).

ارسم خريطة جيناتك الخاصة بك!

كوهانيم، وقائد جوقة الترتيل أوكراي، وانهيار الاتحاد السوفيتي جميعها مطوية معا في هذه القصة العائلية، الأمر الذي يجعل المشتري «يشعر بسعادة غامرة»، أي نوع من السعادة هذا؟

وأخيرا، هناك قصة الأفريقي الأوروبي الأمريكي. وهو مشارك في مشروع الجينوغرافي، أفاد بأنه يتوقع أن تكون نتائج فحص الحمض النووي «واضحة جدا» «أنا أحسب، حسنا، أنا أسود». بدلا من ذلك، «جاءت النتائج مثيرة للاهتمام حقا: أوروبا! فالحمض النووي لوالدي يدل على أن أجدادي كانوا من الأوروبيين، الأمر الذي لم يكن لدي أي فكرة عنه إلا بعدما صرت جزءا من هذا المشروع. إنه يغير الطريقة التي أرى بها نفسي؛ لأنه يعطيني نظرة أكثر ثراء وأعمق تقديرا لمن أنا ومن أين أتيت، لأنك تعتقد أنك تعرف، ولكن ليست لديك أي فكرة! هذا هو الجزء الأكثر إثارة من المشروع الجينوغرافي». ومن ثم فإن الحمض النووي يستحضر أدلة على الأفعال - التي في الناحية التاريخية الصارمة، ونظرا لممارسات تجارة الرقيق، ربما كانت اغتصابا أو إكراها جنسيا عنيفا - ويحوّرها الآن في شكل قصة مثيرة عن اكتشاف الذات. حتى لو كانت القصص سجلا بيولوجيا لمأساة إنسانية، فهي في عالم صلات الحمض النووي قصص إيجابية ومتفائلة ومشجعة. «إنها قربتني وعائلتي من بعضنا، فقد كنا ننبش الصور القديمة ونكتشف تاريخا عائليا فقد منذ زمن، وعلى الرغم من أننا نمتلكه فعليا فإنه كان قد طوي بعيدا في السندرات والأقبية. إن الكون جزءا من هذا المشروع كان حقا مغامرة مذهلة!»⁽⁴⁷⁾. هذا هو عالم من دون أحزان. هذه القصص على مواقع الحمض النووي تدمج التاريخ وعلم الأحياء والعواطف والقرباة بطرق تلتقط مفهوم الجمهور لعلم الوراثة وعلم الجينوميات في القرن الحادي والعشرين.

النمو غير الطبيعي للطبيعي

The Unnatural Growth of the Natural

في العام 2009، في الولايات المتحدة، بدأ عدد قليل من الولايات بإجراء فحص إلزامي على الأطفال حديثي الولادة للمرض الوراثي التليّف الكيسي cystic fibrosis. ومنذ العام 2007 أضيف التليّف الكيسي في ولاية بعد أخرى على لائحة فحص

الأطفال حديثي الولادة، التي تفحص الآن نحو ثلاثين مرضاً من الأمراض الوراثية في المتوسط، في كل طفل يولد في الولايات المتحدة. بدأ هذا النمط في ستينيات القرن العشرين مع الكشف عن اضطراب فينول كيتونوريا (بيلة الفينيل كيتون) phenylketonuria، وهي حالة إذا ما شخصت في الأطفال حديثي الولادة تكون لذلك فوائد صحية مباشرة. في كثير من الحالات الآن، تنتج فحوص حديثي الولادة معلومات غير مؤكدة أو مبهمة، وهذه هي الحال بالتأكيد في التليف الكيسي - وهو فحص قد يساعد توقيته (أو لا يساعد) الأطفال حديثي الولادة. ولتعقيد الصورة، في يونيو 2009، تماماً مع استعداد آخر ولاية لبدء فحص حديثي الولادة للتليف الكيسي، أظهرت دراسة مسح فرنسية كبيرة أن واحدة من الطفرات، الجين R117H، والمدرج في لائحة فحص حديثي الولادة ليست لها أي علاقة موثوقة مع أعراض التليف الكيسي. خلص الفريق إلى أن: «هذه النتائج تشير إلى أن الجين R117H يجب رفعه من لائحة فحص طفرة التليف الكيسي المستخدمة في برامج الفحص، وينبغي تقييم الأثر الحقيقي لما يسمى طفرات المرض قبل إدراجها في برامج فحص حديثي الولادة وبرامج المسح بحثاً عن حاملي الصفة قبل الحمل». وكانت هذه المقالة الخامسة هي الأكثر قراءة في مجلة علم الوراثة الطبي Journal of Medical Genetics في ديسمبر 2009⁽⁴⁸⁾.

المسح هو سبب تكنوقراطي لمراقبة وإدارة السكان والموارد إدارة حريصة. ولكن حتى في عالم المسح الجيني، في حالة وجود المرض الذي كان محط اهتمام علمي كبير (هناك مزيد من المقالات العلمية المنشورة حول التليف الكيسي منه حول أي مرض وراثي آخر)، فإن الشكوك والارتباك التكنولوجي يظلان قائمين. فطفرة متفق عليها بإجماع، وتدرج في القوائم في جميع أنحاء العالم، وجد أنها علامة لا يمكن الاعتماد عليها لمرض وراثي بالغ الأهمية. فكم من الشك والارتباك يسود في العوالم الفوضوية لتسويق الاختبارات الجينية المتاحة للمستهلك مباشرة؟

في مقالته التي يستشهد بها كثيراً «صناعة شعب» Making Up People، المنشورة في العام 2006، في استعراض لندن للكتب London Review of Books، يقتبس إيان هاكينغ Ian Hacking من نيتشه: «هناك شيء يسبب لي أكبر صعوبة، ويستمر في فعل ذلك دون أي راحة: لا يمكن وصفه، يعتمد على

ارسم خريطة جيناتك الخاصة بك!

ما تسمى به الأشياء أكثر مما هي عليه»⁽⁴⁹⁾. يستحضر هاكينغ الاقتباس لتأكيد وجهة نظره، أن إطلاق أسماء جديدة غير كافٍ لخلق «أشياء» جديدة، أو وسائل جديدة للوجود كشخص، أو أشكال جديدة من التفاعل مع الأصدقاء والأسر والموظفين والأطباء والاستشاريين. في هذه العملية من خلق طرق جديدة للكون فإن التأثيرات التي تدور في دوائر هي تأثيرات مهمة جدا. فالناس يختارون إدراج أنفسهم في أنظمة طبية وبناء هويات حول فئات تقنية؛ مما يُعيد شكل كيف تعمل الفئات نفسها على الاستقرار أو النمو أو التغيير. ولعل أقارب الحمض النووي مثال على أنواع جديدة من الناس.

في معرض دراستها المعقدة على العمل البشري والوجود الإنساني: الحالة الإنسانية *The Human Condition*، تستكشف حنة أرندت Hannah Arendt ما وصفته بـ «النمو غير الطبيعي للطبيعي»، واقترحت أن البشر في العصر العلمي الحديث أصبحوا قادرين على «فك سلسلة» *unchaining* الأحداث الطبيعية التي لن تحدث في الطبيعة أبدا. أنهم «يستفزون» هذه الأحداث ويطلقون «عمليات طبيعية لن يكون لها وجود أبدا من دون البشر». أنهم «يستوردون» العمليات الكونية في الأشياء المصنوعة، وفي النظم التقنية والمجتمعات والحكومات - بالمعنى الخرفي والمخجزي على حد سواء - بحيث أصبح هذا التاريخ العالمي مُتطبعا على نحو متزايد، والذي جعله يبدو ليس نتاجا لجهد إنساني واعٍ ولكن كتكشف تطور بيولوجي⁽⁵⁰⁾.

ومع تمعّن الباحثين - عبر الدراسات العلمية - في جماعات البصق والبنوك البيولوجية وديموقراطيات التسويق للمستهلك التي لديها سياسة متماسكة، فرمما يكون التعاون فلسفيا مع كل من أرندت وهاكينغ تعاوننا جيدا. فعلم الجينوميات ينمو مثل الأعشاب الضارة المقاومة لمبيدات الأعشاب في حقل الذرة، يتبرعم في أنواع جديدة من الخبراء، وعلاقات جديدة، وأشكال جديدة من الهوية. الأفراد يسجلون أنفسهم وأفراد أسرهم في هذه القصة التي تكتسب مصداقية فقط عن طريق روايتها. الاختبارات الوراثية المتاحة مباشرة للمستهلك تبدو في هذه الرواية العامة ليست كنتاج جهد بشري، ولكن باعتبارها دليلا بيولوجيا يتكشف ليزيد من حميمية المعرفة الشخصية. وهو يوفر الوصول إلى

صلات جديدة وهويات جديدة، وأسر جديدة. الشهادات الشخصية الجياشة - التجليات السعيدة المتتالية من الصلات الحميمة - تشير تلميحا إلى ما هو موضع الرهان.

إن الطب الجيني اليوم يبدو محتويا على تناقضات عميقة. فالجينوم يقدم كبنية شديدة الكشف عن درجة معينة من المخاطر، وكذلك يمكن تصنيفها بسهولة وربطها بالهويات الجماعية - قائمة حرفيا على مجموعة غير محددة كقارة على سبيل المثال. فـ «أوروبا» هي فئة واقعة تحت الحصار في أقسام التاريخ، حيث ينظر إليها على أنها اختراع معين، ادعاء سياسي بدلا من فضاء جغرافي. ولكن هذا الكيان الزائل والمشحون - أوروبا - هو الآن أيضا فئة بيولوجية راسخة، وسيلة لفهم الوراثة في اللحظة نفسها التي تتدهور فيها شرعيتها السياسية. مشترى الاختبارات الجينية بإمكانهم أن «يختاروا» أن يكونوا أوروبيين؛ وسيؤثر اختيارهم فيما سيتم الإبلاغ عنه كمخاطر هم عرضة لها (تجربتهم الخاصة من المخاطر)؛ من ثم فإن فئة «أوروبي» في المجموع يمكن أن تُعدّل عن طريق تعريفهم الذاتي لحمضهم النووي الذي يصبح جزءا من فئة الأوروبي بعد وقوع الحدث. فيكتب الخيار الاجتماعي («أنا أوروبي») في البيانات البيولوجية.

إن تأثير دوائر هاكينغ تغدو تأثيرات عميقة في هذا المقام، وكما تقترح آرندت، «تُستفز» الطبيعة باستمرار في الثقافة، فتتوسع وتتوسع لتستري انتباهنا. فالمستهلكون المنجذبون إلى اللقاءات المفتوحة حول قاعدة بيانات معاهد الصحة الوطنية بدافع من اهتمامهم ببيانات جينومهم الفردي سيشرحون بخيبة أمل عندما يعلمون أن مشاركتهم لن تؤدي إلى حصولهم على هذه البيانات. وتقترح كارين سو تاوسيج Karen Sue Taussig أن المروجين بقوة للطب الوراثي قد خلقوا أيضا غريبا من اهتمام الجمهور - فقد أصبح الجينوم محور رغبات وأشواق سيكون من الصعب تحقيقها⁽⁵¹⁾.

وأشار تقرير التسويق للعام 2002 لشركة بيتينت إنسايتس (رؤى براءات الاختراع) Patent Insights, Inc، إلى أن «الدراسات التسويقية تتوقع أن الاختبارات الجينية ستصبح صناعة بلايين الدولارات في غضون سنوات قليلة»⁽⁵²⁾. كما لاحظ تقرير صدر في العام 2001 من قبل فروست وسوليفان

ارسم خريطة جيناتك الخاصة بك!

Frost and Sullivan أن «الاختبارات الجينية هي أعلى شريحة من حيث النمو في الصناعة التشخيصية، مع تقديمها عددا من المنتجات والخدمات الجديدة يتجاوز كثيرا قطاعات الأسواق الأخرى»⁽⁵³⁾. في أبريل 2006 ذكرت بي سي سي للأبحاث BCC Research أن السوق الأمريكية للعلاجات ولتشخيص الأمراض الوراثية بلغت 4.8 بليون دولار في العام 2005، ومن المتوقع أن تنمو السوق بمعدل سنوي قدره 8.7 في المائة؛ لتصل إلى 7.3 بليون دولار بنهاية العام 2010⁽⁵⁴⁾. وفي أوائل العام 2008 ذكرت شركة فوجي كيزاي في الولايات المتحدة Fuji-Keizai USA أن «الاختبارات المعتمدة على الحمض النووي أخذت في الانتقال إلى مرحلة جديدة. فالتكنولوجيات التحويلية تسمح بانتقال اختبارات وراثية (جين معين) وجينومية (أعداد كبيرة من الجينات) معقدة من مرحلة البحث في مختبرات الأبحاث فقط إلى المختبرات الطبية والأبحاث السريرية»⁽⁵⁵⁾. وتؤخذ هذه الاقتباسات كلها من الإعلانات التسويقية لتقارير التسويق هذه والموجودة على الإنترنت، وكل واحدة منها يكلف شراؤها آلاف الدولارات. إن خبراء التسويق مجتهدون في القيام بعملهم.

في عالم اختبار النسب بالحمض النووي، فإن قصصا تاريخية رائعة من الفايكنغ والملوك الأفارقة توفر طباقا حيويا بين أسماء النمط الفردي والأفراد، والذوات الحقيقية تتقاطع في قواعد البيانات مع المعاني المشوشة، والمنفتحة أمام مجموعة واسعة من الاستخدامات المحتملة والمستقبلية. هذه الاستخدامات المحتملة والمستقبلية هي مهمة في مزيج السرور في صناعة التسلية الجينومية أو جينوتينمنت genotainment. أصبح علم الجينوم الشخصي مسألة شخصية للاستهلاك المنزلي، وليس أمرا يدور في عالم المختصين في الرعاية الصحية الذي يمكن رصده أو السيطرة عليه. وهناك مفارقات paradoxes معينة بخصوص الحرية في هذا الموضع، مع اختيار المستهلكين الهوية العرقية الخاصة بهم، والشركات التي تحاول الوصول إليهم تستخدم هذه الهويات، ومن ثم تدرج خيارات المستهلكين في قواعد بياناتها التقنية. وفي أثناء هذه العملية تخلق الشركات شبكات جديدة للقرابة، وعلاقات جديدة، وهويات جديدة. ويكون للحمض النووي DNA سلطة أعلى من ذكريات الأب الشخصية، فتتسخ التاريخ

العائلي، ويحتفظ الحمض النووي بكامل قواه على الرغم من عدد الأجيال التي خلت. إضافة إلى ذلك، يولد أقرباء جدد تماما وغير معروفين من قبل ملء الفجوات الاجتماعية غير المعترف بها سابقا.

إن «التنميط التجاري السلبي» للحمض النووي هو في كامل قوته في يومنا هذا، ويهدد كل فوائد الطب الوراثي التي كافح علماء الوراثة لتأسيسه منذ العام 1950. ويحق للمجتمع العلمي أن يقلق حول هذه الدعايات التسويقية، التي تقوض ثقة الجمهور وتنسب إلى الحمض النووي أكثر مما يمكن أن يقدمه. فقد تركت القصص المختبر وراءها، وجاذبيتها العميقة مقنعة بغض النظر عن التفاصيل التقنية. وانتهى باقتباس مما قلناه أنا ودوروثي نيكليين في كتاب سحر الحمض النووي The DNA Mystique: «إن الخطر، إذن، ليس في أن الوعود المبالغ فيها تهدد بأن تأتي بنتائج عكسية على المجتمع العلمي، ولكن بأن مثل هذه الوعود تعمّر طويلا إلى ما بعد فائدتها العلمية. ولما كانت مُصممة لجذب اهتمام الجمهور، فإنها سرعان ما تكتسب حياة خاصة بها»⁽⁵⁶⁾.

توليد «طفل أفضل» دور الوراثة في الممارسات الإنجابية المعاصرة

شيرلي شاليف

SHIRLEY SHALEV

إن التقدم العلمي في مجال تكنولوجيا المساعدة على الإنجاب assisted reproductive technology (اختصاراً: تكنولوجيا الـ ART) تمكن الأفراد من التغلب على التحديات الطبية والاجتماعية والشخصية المتنوعة وتؤدي إلى ممارسات إنجابية وعلاقات أبوية جديدة. إضافة إلى ذلك، فإن عديداً من الأفراد والأزواج في جميع أنحاء العالم يدركون بشكل متزايد قوة الوراثة ويتجهون نحو التقنيات الإنجابية المتنوعة أملاً في توليد ما يتصورونه في العادة بأنه «طفل أفضل»، أي، طفل يخلو من مختلف الاضطرابات الوراثية، ويجسد الجنس المفضل لديهم، وربما يعبر عن معاييرهم الجمالية أو صفات أخرى مرغوب فيها.

«لا يمكن لأي اختبار ضمان ولادة
طفل سليم»

يقدم هذا الفصل لمحة عامة ونقاشا حيويا لوجهات النظر الأخلاقية والاجتماعية المتنوعة بشأن الممارسات الإنجابية المختلفة التي تتوافر اليوم لأولئك الذين يسعون إلى الحصول على مزيد من التحكم في التركيب الجيني لطفلهم المرتقب، إما عن طريق استخدام أمشاجهم gametes الخاصة (وإجراء مختلف الاختبارات الجينية وتقنيات التشخيص قبل الغرس) أو من خلال شراء أمشاج متبرع بها يعتقد أن لديها صفات وراثية معينة في السوق العالمية الحرة (التي سُهِّلَت كثيرا بواسطة الإنترنت). ويبدو أن هذه الممارسات تعكس المفاهيم الاجتماعية في أن بعض الصفات الوراثية هي أفضل وأكثر قيمة من غيرها، وكذلك المفاهيم الخاطئة الشائعة في كثير من الأحيان التي تنشرها وسائل الإعلام حول قوة الجينات في تفسير السلوك البشري. ومن ثم فإن المناقشة تستكشف هذه الظاهرة الناشئة لتبادل الأمشاج عالميا وآثارها العميقة في العلاقات الأبوية، وكذلك المصطلحات المستخدمة لوصفها والتفاوض حول معانيها. وبناء على ذلك، فإن النقاش يفحص الاهتمام المتزايد في التركيبة الوراثية الشخصية والدور الذي تؤديه في تأسيس هويتنا وتشكيل فهمنا الشامل لنمطنا الظاهري phenotype.

قوة صلة القرابة والعلاقات الوراثية

ترتبط الممارسات الإنجابية المعاصرة مع العقم في كل من الذكور والإناث، والذي يقدر أنه يؤثر في 8 - 14 في المائة من جميع الأزواج في سن الإنجاب في جميع أنحاء العالم. وذكر أنه في الولايات المتحدة هناك 7.3 مليون امرأة، أو 12 في المائة من جميع النساء في سن الإنجاب، اللاتي استفدن من خدمات علاج العقم في العام 2002. وأكثر من مليون طفل ولدوا في جميع أنحاء العالم باستخدام تقنيات الإنجاب، في حين أن الرضع المولودين بتكنولوجيا المساعدة على الإنجاب هم أكثر من 1 في المائة من جميع الأطفال المولودين في الولايات المتحدة و18 في المائة من جميع الولادات المتعددة. وتقدر التكلفة الإجمالية لتشخيص وعلاج العقم ونتائجه بأكثر من 5 مليارات دولار في السنة⁽¹⁾.

توليد «طفل أفضل»

وسعى إلى إيجاد الخيارات المتنوعة لتحديات العقم، يطلب إلى الأفراد والأزواج المقارنة بين الفوائد والمخاطر والتكاليف لمختلف الإجراءات الطبية، على سبيل المثال التخصيب في أنبوب اختبار *in vitro fertilization* (اختصاراً: التخصيب IVF)، حقن الحيوانات المنوية داخل السيتوبلازم *intracytoplasmic sperm injection* (اختصاراً: الحقن ICSI)، التشخيص الوراثي السابق للغرس *preimplantation* genetic diagnosis (اختصاراً: التشخيص PGD)، وحفظ الأمشاج بالتبريد والتبرع بها. وهذه الممارسات الإنجابية هي في صلب المناقشات العلمية والعامّة حول القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتنوعة التي تُشكّل تنظيم هذه التكنولوجيات واستخداماتها، فضلاً عن آثارها بعيدة المدى في حرية الاختيار الإنجابية⁽²⁾.

إن قرار الأفراد والأزواج الخاص بالاستفادة من هذه الخيارات الإنجابية غالباً ما يتأثر بالطرق التي يقيمون بها صفاتهم الخلقية الخاصة، وتصورهم لحياة الإنسان، وتعريف علاقات الوالدين، وتقديرهم للرابط الوراثي بين الوالدين والأبناء. إذ يبدو أن السعي من أجل تأسيس الرابط الوراثي - وكذلك القيم الاجتماعية المُسبغة على القرابة والوراثة - هو ما يكمن وراء استخدام عديد من الممارسات الإنجابية الهادفة في المقام الأول إلى ضمان العلاقة الوراثية بين للطفل المحتمل وعلى الأقل أحد الوالدين. في الواقع، فإن الأفراد هم على استعداد لتعرض أنفسهم لمخاطر جسدية وعاطفية هائلة⁽³⁾، وتحمل عبء مالي كبير، وغالباً يحاولون التغلب على معوقات لوجستية كبيرة من أجل أن تقام - في نهاية المطاف - علاقات والدين قائمة على الوراثة وضمان استخدام تركيبتهم الجينية الخاصة بهم. كثير من المرضى، لا سيما النساء (اللاتي غالباً ما يكن هن اللاتي يخضعن للعلاج حتى في حالات العقم ذات العامل الذكري)، فيتحملن علاجات الخصوبة المؤلمة ويتحملن صعباً كبيرة على أمل أنهن سوف يحملن طفلاً يحمل صفاتهن الخاصة بهم، أو صفات والديهم⁽⁴⁾. وعلى الرغم من المسارات البديلة (على سبيل المثال، التبني)، فإن الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المساعدة على الإنجاب بغرض إقامة رابط وراثي يشير إلى أن القوة الدافعة وراء استخدام عديد من الممارسات الإنجابية المتاحة في صناعة الخصوبة اليوم ليست بالضرورة الرغبة في إنجاب طفل أو الكون أباً أو أما، بل الكون أباً أو أما وراثياً من خلال الحصول على نسله الوراثي الخاص به.

كما يتضح أيضا مدى التركيز على تحقيق الاستمرارية الوراثية للمرء من التحولات التاريخية التي أعقبت تقديم التكنولوجيات الإنجابية الجديدة مما أتاح مزيدا من الفرص أمام أولئك الذين يأملون في الطفل الوراثي الخاص بهم. على سبيل المثال، بعد تقديم خيار التلقيح في أنبوب اختبار، صار كثير من الأزواج الذين يعانون العقم يفضلون الخضوع لدورات محاولات التلقيح في أنبوب اختبار بدلا من التقدم بطلب للتبني. وبالمثل، تم اختيار حقن الحيوانات المنوية داخل السيتوبلازم بشكل أكثر من اختيار استخدام الحيوانات المنوية المتبرع بها أملا في حل العقم ذي العامل الذكري وتحقيق الأبوة الوراثية. إذا نُظر إلى مثل هذه الممارسات الطبية بهذه الطريقة، فإنه يمكن القول إن سلطة هذه الممارسات الطبية تتجاوز مجرد تقديم خيارات إنجابية إضافية، وبذا تكون قادرة على تحديد التوقعات الاجتماعية الجديدة والمعايير الإنجابية التي يتزايد قبولها على نطاق واسع وأكثر إلزاما بكثير. ومن ثم، ومن المفارقة بمكان، فإن الممارسات نفسها التي عادة ما تستهدف تحرير التناسل البشري وتوسيع طيف الخيارات الإنجابية قد ينتهي بها الأمر في الحقيقة بتقييد الحرية الإنجابية في بعض الحالات⁽⁵⁾.

وبالمثل، فإن الممارسة المعقدة للتكاثر باستخدام طرف ثالث بشكل العام⁽⁶⁾، واستخدام الأرحام المؤجرة (التقليدية أو لفترة الحمل) في البلدان التي أصبح فيها ذلك متاحا طبيا وقانونيا، على وجه الخصوص⁽⁷⁾، يمكن أيضا أن ينظر إليها على أنها وسيلة أخرى لتعزيز التكاثر الوراثي. هذه هي الحال بالذات في الرجال الذين يسعون إلى تجاوز عجز زوجاتهم الإناث عن الحمل بطفلهم الوراثي، ولكن أيضا بالنسبة إلى الرجال غير المتزوجين أو مثليي الجنس الذين يسعون إلى تجاوز عدم وجود شريكة أنثى نظرا إلى تفضيلاتهم الجنسية (المعروف أيضا باسم «العقم الاجتماعي»). في الولايات المتحدة، تُشجّع برامج الخصوبة على علاج جميع طلبات المساعدة على الإنجاب على قدم المساواة، بغض النظر عن الحالة الاجتماعية أو التوجه الجنسي⁽⁸⁾. وهكذا لم تعد الحالة الاجتماعية والميول الجنسية للرجال والنساء عقبة حتمية أمام التكاثر. في الواقع، بعض الأزواج مثليي الجنس من الذكور أو الإناث يقررون إنجاب طفل واحد من كل شريك من أجل السماح لكلا الشريكين أن يكون لديه طفل متصل به وراثيا⁽⁹⁾.

توليد «طفل أفضل»

إضافة إلى ذلك، يختار العديد من الأفراد تكنولوجيا المساعدة على الإنجاب للحفاظ على تركيبهم الوراثي لاستخدامهم الشخصي في المستقبل، خصوصا في ضوء الظروف الشخصية التي قد تهدد فرصهم بالتكاثر الوراثي في مرحلة لاحقة، مثل حدوث مرض شديد، أو الخضوع للعلاج الكيماوي، أو حوادث الخدمة العسكرية، أو التعرض لمواد كيميائية خطيرة. على الرغم من أن خيار حفظ الحيوانات المنوية والأجنة في البنوك كان متاحا منذ فترة طويلة، فإن في الآونة الأخيرة فقط مكن التقدم العلمي النساء من حفظ بويضاتهن غير المخصبة في تلك البنوك. في نهاية المطاف، هذا سوف يسمح لهن بتجاوز القيود التي تفرضها «الساعة البيولوجية» والاستفادة من الصفات الوراثية في وقت لاحق في حياتهن من دون الحاجة إلى اختيار شريك ذكر وقت الإيداع. ومن ثم فإن خيار حفظ البويضة وأنسجة المبيض بالتبريد هو خيار جذاب أيضا لأسباب غير طبية، بل لأسباب اجتماعية (مثل الظروف المهنية أو تأخير الزواج) مع تزايد أعداد النساء اللاتي يسعين إلى تأمين إمكان استخدام تركيبهم الوراثي في المستقبل على الرغم من ارتفاع التكاليف المادية لمثل هذا الإجراء والمخاطر المحتملة. إضافة إلى ذلك، فإن هذه الممارسة يبدو أنها خطوة أخرى في ظاهرة فعلية آخذة في التزايد ألا وهي ارتفاع نسب تأجيل الإنجاب إلى مرحلة لاحقة في الحياة (ببويضات المرأة نفسها أو من الجهات المُتبرِّعة). على سبيل المثال، بين العامين 1996 و2006، في الولايات المتحدة، فإن معدل الولادة للنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 37 و39 كانت بنسبة 70 في المائة، واللاتي تتراوح أعمارهن بين 40 و44 بنسبة 50 في المائة⁽¹⁰⁾. الحمل في المراحل العمرية التي تتجاوز 40 و50 و60 وحتى 70 عاما آخذ في التزايد على الرغم من المخاطر الصحية (على كل من الأم والجنين) التي ترتبط بالعمر المتقدم للأمهات⁽¹¹⁾.

إضافة إلى ذلك، إن التوق إلى استمرار إرث السلالة الوراثية يمكن التعبير عنه ليس فقط بالرغبة في النسل الوراثي في مرحلة لاحقة في حياة المرء، لكن أيضا من خلال الامتداد إلى ما هو أبعد من حياته، كما يتضح في الطلب المتزايد في جميع أنحاء العالم للتكاثر بعد الوفاة. ففي السنوات الأخيرة، ارتبط تنامي ظاهرة استرجاع الأمشاج بعد الوفاة بالسياقات المدنية والعسكرية المتنوعة، إذ يطلب شركاء أو آباء وأمهات المتوفين من رجال ونساء أو من هم في غيبوبة، حصاد أمشاج أحباؤهم «من أجل توليد طفل سيحمل تركيبهم الوراثي بعد الوفاة»⁽¹²⁾.

وأخيراً، فإن السعي لاستخدام التركيب الوراثي الخاص بالمرء هو حلم يشترك فيه أيضاً بعض الأفراد الذين يعانون العقم والأزواج من الجنس نفسه والآباء المكلومين والأمهات الشكالي الذين يأملون - بيأس - بتوليد طفلهم الوراثي في يوم ما من خلال خيار مستقبلي في الاستنساخ cloning البشري. ويتضل هذا الاحتمال المثير للجدل أيضاً مناقشة مثيرة للجدل حول الإمكانيات العلاجية والإنجابية لأبحاث الخلايا الجذعية الجنينية البشرية، والجدل الدائر حول القوانين واللوائح ذات الصلة⁽¹³⁾.

باختصار، يبدو أن الممارسات الإنجابية المعاصرة على حد سواء تعكس وتعزز الرغبة المشتركة للتكاثر الجيني والمنظور الاجتماعي ذات الصلة بإنتاج نسل يحمل التركيب الوراثي الخاص بالمرء. ولكن، يبدو أن الآباء المحتملين يلجأون بشكل متزايد ليس فقط لضمان علاقة وراثية بأبنائهم عن طريق تلك الممارسات، بل أيضاً على أمل أن يعززوا صحتهم، ويتجنبوا بعض الإعاقات، بل وربما حتى السيطرة على بعض الصفات الوراثية الأخرى لطفلهم.

في الطريق إلى طفل «أفضل»: القضاء على الاضطرابات والصفات الوراثية بالنسبة إلى كثير من الأفراد، يبدو إن الرغبة في طفل وراثي خاص بالمرء مرتبطة كذلك بالتطلع إلى طفل سليم. يولد نحو 6 في المائة - من الأطفال في جميع أنحاء العالم كل العام (نحو 7.9 ملايين طفل رضيع) - بعيوب خلقية، فهي تحدث في ما يقرب من حالة واحدة من كل 20 حالة حمل⁽¹⁴⁾. قد يكون السبب في العيوب الخلقية شذوذ الكروموسومات أو عيب في أحد الجينات أو مجموعة من الطفرات الوراثية. ومع ذلك، فإنه ينبغي أيضاً أن نعرف أنه ليست كل العيوب الخلقية هي بالضرورة وراثية (فقد تكون بيئية أو عشوائية أو قد تكون بفعل عوامل غير مفهومة).

ويجرى الفحص الوراثي ما قبل الولادة عادة قبل الشروع في الحمل للمساعدة على تحديد الأفراد الذين هم أكثر عرضة لاضطرابات وراثية وتشوهات خلقية معينة (على سبيل المثال، مرض تاي ساكس Tay-Sachs disease). في بعض المجتمعات، يستخدم الفحص الجيني قبل الزواج لتحديد ناقلات الأمراض الوراثية المماثلة، ومن ثم التحكم في اختيار الزوجين من أجل الحد من انتشار أمراض وراثية معينة (على

توليد «طفل أفضل»

سبيل المثال، منظمة دور يشاريم Dor Yesharim التي تقدم الفحص الجيني لأعضاء الجالية اليهودية قبل الزواج).

كما تجرى فحوص إضافية غير باضعة non-invasive بشكل اعتيادي خلال الثلث الأول والثاني من الحمل (بما في ذلك فحوص السونار واختبارات الكيمياء الحيوية لدم الأم الذي يسمى عادة التقييم المبكر للمخاطر Early Risk Assessment). كما تُقدم أيضا اختبارات جينية أخرى للنساء في سن معينة أو المُشخصات بأمراض معينة لتحديد ما إذا كان الجنين متأثرا بأي شذوذ في الكروموسومات (على سبيل المثال، متلازمة داون Down syndrome)، وذلك بأخذ عينات الزغابة المشيمية chorionic villus sampling أو بزل السائل الأمنيوسي amniocentesis وكلاهما ينطوي على احتمال صغير من حدوث إجهاض. وقد أشارت مناقشة علمية ونسوية كبيرة إلى الضغط الطبي والاجتماعي الذي تواجهه عديد من النساء بخصوص هذه الاختبارات، وكذلك تأثيرها في مجمل تجربة الإنجاب⁽¹⁵⁾.

واستنادا إلى اكتشاف تقنية استخلاص الحمض النووي من دون خلايا جنينية، تتوافر الآن في السوق اختبارات وراثية جديدة لفحص الجنين من النوع المتاح للمستهلك مباشرة، تسمح هذه الاختبارات باستخراج مواد من الحمض النووي من دم الأم لتقييم حالة الجنين في الثلث الأول من الحمل⁽¹⁶⁾. ومن المتوقع أن اختبارات التشخيص ما قبل الولادة بطرق غير باضعة Non-invasive prenatal diagnosis ستصبح المعيار الجديد في التشخيص ما قبل الولادة نظرا إلى حقيقة أنها تلغي تماما مخاطر الإجهاض ويمكن إجراؤها في وقت مبكر من 6 إلى 10 أسابيع بعد الحمل. ولكن الجدول الدائر حول تقنية التشخيص ما قبل الولادة بطرق غير باضعة يتعلق أيضا بعديد من المخاوف بشأن احتمال إسهام هذه التقنية في طمس الخط الفاصل بين الضرورة الطبية واختبارات الجنين غير الطبية، وتقويض اشتراطات الموافقة المُطلعة informed consent^(*) خصوصا مع عدم وجود تنظيم ملائم حاليا، وتوليد انطباع بدقة التحليل وهو الانطباع الذي غالبا ما يرتبط مع تقديم عينات من الدم. وقد أثير هذا القلق حول طرق تفسير الأفراد لنتائج اختبارات ما قبل الولادة في ضوء حقيقة أن عديد من تلك الاختبارات تقدم نتائج «تنبئية» وليست «تأكيدية»⁽¹⁷⁾.

(*) عملية الحصول على إذن قبل إجراء التدخل الصحي أو البحثي على شخص، وشرح كل تفاصيل الإجراءات والمخاطر. [المترجم].

وهكذا يبدو أن هناك حاجة إلى مزيد من النقاش حول الخصائص العامة للاختبارات والمسوحات الوراثية، وطبيعة نتائجها، والإدراك العام لنتائجها. بالطبع، قد تكون نتائج الاختبار في بعض الأحيان إما سلبية بالخطأ⁽¹⁸⁾ أو غير حاسمة أو غير متناسقة. على سبيل المثال، تم الإبلاغ عن وجود تناقضات بين نتائج التحليل الوراثي الذي أجري على الجنين والاختبارات الوراثية اللاحقة على الجنين أو الطفل (على سبيل المثال، عندما يولد الأطفال بأمراض وراثية كان من المفترض تجنبها من خلال التشخيص الوراثي السابق للغرس)⁽¹⁹⁾. إضافة إلى ذلك، فقد لوحظ أن إضافة تسميات تفسيرية على نتائج اختبار الفحص الوراثي ما قبل الولادة (على سبيل المثال، «سليبي» أو «إيجابي»)، ومقارنتها مع نتائج عديدة، يؤدي إلى تغييرات في إدراك المخاطر والنوايا السلوكية للآباء المحتملين⁽²⁰⁾.

هذا يسلط الضوء على أهمية النقاش الشامل والتوعية العامة للمساعدة في سد الثغرات المحتملة بين المعاني الحقيقية لنتائج الاختبارات وطريقة إدراك الآباء المحتملين لها. كذلك، ستشجع مثل هذه المناقشة الأفراد في المراحل الإنجابية مختلفة على تطوير توقعات أكثر واقعية حول الاختبارات الوراثية المختلفة، فضلا عن اكتساب فهم أوسع للنتائج المحتملة المختلفة (على سبيل المثال، قد تكون بعض العيوب قاتلة في حين أن البعض الآخر قد يكون قابلا للعلاج، وقد يُعبر عن بعض الأمراض المختلفة بدرجات متفاوتة من الشدة). ولهذا الأمر أهمية كبيرة لا سيما في ضوء حقيقة أن الآباء المحتملين يميلون إلى أن يكونوا عرضة للسعي إلى نتائج قاطعة بشأن صحة أطفالهم المحتملين⁽²¹⁾.

إضافة إلى ذلك، فإن مثل هذا النهج الشامل قد يسهم أيضا في تجنب «أسطورة الاجتثاث» myth of elimination المحتملة. ويتعلق هذا المفهوم بقدرة بعض الممارسات التشخيصية المختلفة على توليد مفاهيم صحة ومرض تؤدي إلى شعور زائف من اليقين. بالطبع، لا تُنتج الاختبارات الوراثية بالضرورة نتائج محددة، وعلى الرغم من أن عدد الأمراض الوراثية القابلة للاكتشاف بالفحص يتزايد باستمرار (اختبارات جديدة تُمكن من تعرف أكثر من مائة مرض الأمراض الوراثية من خلال عينة واحدة)⁽²²⁾، إلا أن هذه الاختبارات لا يمكنها (في الوقت الحاضر) تفسير النطاق الكامل من الاضطرابات الوراثية الموجودة. ومن ثم، فمن المهم تشجيع

توليد «طفل أفضل»

الآباء المحتملين على إدراك أن اجتثاث بعض الأمراض الوراثية لا يعني - بأي حال من الأحوال - القضاء عليها جميعا، ففي نهاية المطاف، لا يمكن لأي اختبار ضمان ولادة طفل سليم.

وعلى الرغم من ذلك، فإن ممارسة التشخيص ما قبل الولادة (والتي تستخدم جنبا إلى جنب مع التخصيب في أنبوب) تمكّن من إجراء الاختبارات الجينية للأجنة قبل نقلها إلى الرحم. ومما لا شك فيه، أن القدرة على تحديد اضطرابات وراثية محددة قبل الزرع هي قدرة ذات قيمة كبيرة عند كثير من الأفراد، وخاصة لحاملي الأمراض الوراثية المختلفة، وذلك لأن التشخيص ما قبل الولادة يمكنهم من تجنب ويلات تربية طفل مريض أو حدوث الإجهاض في منتصف فترة الحمل. وبالتأكيد، فإن ثلثي جميع حالات التشخيص ما قبل الولادة في العام 2005 كانت تجرى من أجل الكشف عن شذوذ الكروموسومات⁽²³⁾. ومع ذلك، فإن هذه الممارسة هي في صميم جدال يدور بين مختلف وجهات النظر الأخلاقية والقانونية والدينية والاجتماعية حول وضع الجنين في مراحل النمو المختلفة، وحول شرعية فحص الجنين والاختيار، وتحديات الأخلاق البيولوجيا المتضمنة في تحديد أي نوع من الاضطرابات الوراثية يُرر الامتناع عن زرع الأجنة في الرحم⁽²⁴⁾. إضافة إلى ذلك، يمكن لهذه الأنواع من القرارات أن تضيف معاني جديدة لتعريفات «الصحة» و«المرض» و«الحياة الطبيعية»، وهي تعريفات ليست متجذرة فقط في عالم الطب، ولكنها مستمدة أيضا من القيم الاجتماعية والأخلاقية والثقافية⁽²⁵⁾.

وعلى الرغم من أن استخدام التشخيص ما قبل الولادة للكشف عن الأمراض الوراثية مقبول على نطاق واسع، فإنه في بعض الحالات يُطبق في غياب اعتبارات طبية فقط بهدف إرضاء التفضيلات الفردية لبعض الصفات الوراثية المرغوبة فيها، ومن ثم تعتبر مثيرة للجدل بشدة. على سبيل المثال، على الرغم من أن اختيار نوع الجنس يُجرى في بعض الأحيان لأسباب صحية (أي، لاجتثاث خطر الإصابة بأمراض وراثية تعبر عن نفسها في واحد فقط من الجنسين)، فإن الجدل الدائر حول هذا تمتد جذوره بشكل رئيسي في استخدام إمكاناته من دون أي اعتبار طبي لأغراض وطنية أو فردية، مثل موازنة العائلة أو التفضيل الراسخ للوالدين لجنس بعينه⁽²⁶⁾. بالطبع، فإن مسحاً شمل 415 عيادة من عيادات تكنولوجيا المساعدة على الإنجاب

في الولايات المتحدة يشير إلى أن اختيار جنس المولود عن طريق التشخيص ما قبل الولادة يتم تطبيقه لتجنب مرض وراثي في 58 في المائة من عيادات التشخيص ما قبل الولادة، كما يُقدم على نطاق واسع من قبل 42 في المائة من عيادات التشخيص ما قبل الولادة في غياب أي داع طبي، لمجرد إرضاء تفضيل الآباء المحتملين⁽²⁷⁾.

المواقف الأخلاقية تجاه اختيار جنس المولود في غياب ضرورة طبية تميل إلى التفاوت بين وجهة نظر محافظة (تتخذ موقفا حازما ضد ذلك)، ووجهة نظر متساهلة (تدعم ذلك، شريطة أن يكون التلقيح في أنبوب قد أجري في البداية لأسباب طبية)، وموقف متوسط (يعتبر اختيار الجنس مشروعاً مادام هناك داع طبي مسبق من التشخيص ما قبل الولادة)⁽²⁸⁾. بناء على ذلك، يُنظم القانون ممارسة اختيار الجنس في مختلف أنحاء العالم، بينما يُحظر في بعض البلدان، ومع ذلك فإنه جازر في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها.

وعلى الرغم من أن التشخيص ما قبل الولادة حالياً بعيد عن متناول كثير من الآباء المحتملين، فإنه قد أثرت مخاوف بشأن الاحتمال المستقبلي للمساهمة في ظاهرة موجودة بالفعل تستخدم التقدم في التقنيات الإنجابية المتقدمة للتأثير في التوازن بين الجنسين في المجتمعات بحيث يميل تجاه جنس محدد. فعلى سبيل المثال، في عديد من البلدان الآسيوية، وخاصة الهند والصين، حيث تم توظيف التكنولوجيا الإنجابية للقضاء على الإناث عبر الطرق الطبية المختلفة، أدت الرغبة في إنجاب الذكور إلى نسبة عالية بشكل غير طبيعي من الذكور إلى الإناث في تعداد السكان. ونتيجة لذلك، يمكن لاختيار الجنس في النهاية أن يؤدي إلى إبادة الجنس gendercide ونتائج ديموغرافية حادة ذات أثار على الأسرة والمجتمع وتستمر عبر الأجيال.

إضافة إلى ذلك، وبينما تصبح تقنيات التشخيص متاحة أكثر فأكثر، فمن المرجح أن الاختيار المتحيز ضد الأجنة الإناث أو إجهاضها سيكون أكثر يسراً وقابلاً للتحقيق. في الواقع، تشير التقديرات إلى أن 20 مليوناً من الإناث المحتملات قد تم القضاء عليهن في الهند، وفي الصين فإن الذكور الذين تقل أعمارهم عن 20 تجاوزت أعدادهم أعداد الإناث بـ 32 مليوناً في العام 2005⁽²⁹⁾. إضافة إلى ذلك، فمن المعلن عنه على نطاق واسع أن هناك نحو 160 مليون فتاة وامرأة في عداد المفقودين في العالم⁽³⁰⁾.

توليد «طفل أفضل»

لذلك، إن تطور التكنولوجيا الطبية سهّل اليوم - من عدة نواحٍ - انخفاض المواليد الإناث في مراحل مبكرة من النمو البشري. تماما كما استخدم تزايد توافر تقنيات تحليل بزل السائل الأمنيوسي والموجات فوق الصوتية (السونار) للتحويل من وأد البنات بعد الولادة إلى الإجهاض الانتقائي للأجنة غير المولودة (قتل الأجنة feticide الإناث)، وهكذا فإن تقديم تقنيات التشخيص ما قبل الولادة تسمح باجتثاث الأجنة الإناث في مرحلة سابقة حتى قبل الزرع (قتل العلقة embryocide الأنثى)⁽³¹⁾. كما ذكر أن تحديد جنس الجنين يمكن الحصول عليه عن طريق اختبار التشخيص ما قبل الولادة بطرق غير الباضعة الجديدة، ومن ثم توسيع نطاق الطرق الممكنة التي يمكن تطبيقها لغرض تحديد الجنس والاختيار⁽³²⁾. ومن ثم، على الرغم من أن تفضيل البشر لجنس واحد على الآخر ليس بالأمر الجديد، يبدو أن الأساليب التي يتم استخدامها لتحقيقه قد تغيرت بشكل كبير مع مرور الوقت، في وقت يسمح فيه التقدم في التكنولوجيا الطبية في الوقت الحاضر بتحديد الجنس والتدخل في مرحلة مبكرة من عملية النمو البشرية (انظر الشكل 1).

الحمل		
الولادة بعد الولادة قتل الرضيع infanticide الانتقائي القتل الانتقائي بناء على الجنس للأطفال عن عمد أو نتيجة للإهمال	الغرس Implantation بعد الغرس: قتل الجنين feticide الانتقائي الإجهاض الانتقائي للأجنة بعد السونار أو تحليل بزل السائل الأمنيوسي	التلقيح Fertilization قبل الغرس: قتل العلقة الانتقائي embryocide بناء على الجنس الغرس الانتقائي للعلق بناء على الجنس بعد التشخيص الوراثي قبل الغرس

الشكل (1) اختيار الجنس عبر مراحل النمو البشري

وأخيرا، على الرغم من أن اختيار الجنس لا يتلاعب بجينوم المولود ولا يشمل أي شكل من أشكال الهندسة الوراثية، فإنه يدل على الخط الرفيع بين تطبيق

التكنولوجيا الإنجابية من أجل تلبية السعي للحصول على طفل سليم (كما هو موضح في جميع أنحاء هذا القسم) وتزايد التدخل الطبي في عملية الإنجاب لغرض تلبية التفضيلات الفردية أو الوطنية (بغض النظر عن الاعتبارات الطبية)⁽³³⁾. كما أنه بمنزلة مثال ممتاز على الطريقة التي تكون فيها الاستخدامات المعاصرة للممارسات الإنجابية في الغالب تعبيراً عن السياقات الثقافية والسياسية التي تمتد إلى ما هو أبعد من الاعتبارات الطبية في عالم القيم الاجتماعية⁽³⁴⁾. إضافة إلى ذلك، يبدو أن العلم والمجتمع كلاهما يؤثر في الآخر، فمن جهة، تؤثر القيم الاجتماعية في الاهتمام والاستثمار في البحث العلمي، بينما من ناحية أخرى، يعكس التقدم العلمي المجتمع ويردد أصداء ممارساته ومفاهيمه.

يوضح الجزء التالي أكثر كيف أن هذه الانعكاسات من طبيعة الأبحاث الجينية تغدو - بشكل متزايد - عناوين رئيسية وتردد صدى مجموعة واسعة من القيم الاجتماعية والمفاهيم المتعلقة بالدور الذي يؤديه تركيبنا الوراثي في تشكيل الفعل البشري والسلوك الأخلاقي. ومع اكتساب الآباء المحتملين مزيداً من السيطرة على الصفات الوراثية المحددة لأبنائهم المحتملين، وهذه التصورات بشأن المدى الذي يؤثر تركيبنا الوراثي في حياتنا يبدو أن لها تأثيراً أكبر في الطريقة التي نفهم ونقدر بها صفاتنا الوراثية الخاصة بنا ونعتقد أنها جديرة بأن تورث إلى أطفالنا.

من المسؤول عن ماذا؟ فهم نمطنا الظاهري من خلال نمطنا الوراثي

إن تزايد المخاوف من الكشف عن خصائص وراثية معينة وتفضيلها واختيارها هي مخاوف في صميم النقاش الرنان. وقد يكون الانتباه المنصب على هذه المسألة بفعل الادعاءات المبالغ فيها والواردة في التقارير العلمية الحديثة، والتي يستشهد بها كثيراً وتُعمَّم على نطاق واسع في وسائل الإعلام، من أن تركيبنا الوراثي هو المسؤول - افتراضياً - عن كثير من السلوك البشري. على سبيل المثال، تشير تقارير وسائل الإعلام إلى تفسير وراثي للتدخين (احتمال التدخين وصعوبة في الإقلاع عن التدخين وخطر الإصابة بسرطان الرئة)⁽³⁵⁾، الإفراط في تناول الطعام (الأساس الجيني للسمنة)⁽³⁶⁾، الأداء الضعيف في اختبار القيادة (على أساس جين معين)⁽³⁷⁾ ومعرفة

توليد «طفل أفضل»

الاتجاهات (الربط بين جينات مفقودة ومعرفة الاتجاهات المكانية)⁽³⁸⁾، وكذلك التنمر والعدوان⁽³⁹⁾. وإضافة إلى ذلك، يبدو أن التقارير الإعلامية تربط باستمرار بين جينات معينة بقائمة لا آخر لها من السلوك، مثل تفضيلات الذوق والحساسية للطعم المر⁽⁴⁰⁾ والعدائية والغضب والمشاكسة⁽⁴¹⁾. بل وحتى السلوك المالي للذين يتجاوزون قدراتهم المالية ويتكبدون ديون بطاقات الائتمان⁽⁴²⁾.

ويبدو أن هذه الروايات تبالغ في تقدير دور النمط الوراثي كتفسير أساسي لسلوك الإنسان المعقد، كما تبالغ في دعم التفكير الاختزالي الذي يقول إن مزيدا ومزيدا من جوانب حياتنا هي نتيجة لنسبنا. وهكذا على نحو متزايد يتم التأكيد على تراث من الماضي بدلا من الأفعال الحالية. ويبدو أن الرسالة الأساسية للآباء المحتملين هي التركيز في بعض الأحيان على الصفات الوراثية التي يمكنهم - احتمالا - أن يختاروا نقلها إلى أطفالهم المحتملين من أجل منحهم مستقبلا أفضل، بدلا من التركيز على الدور الذي يمكن أن تؤديه خيارات الوالدين في تشكيل مواقف الأطفال مثل خيار التغذية المتوازنة وقيادة السيارة بمسؤولية والعلاقات السليمة وإدارة الغضب anger management والإدارة المالية والتفاعل الاجتماعي، وغير ذلك من سلوك يمكن أن يكون له أثر أكبر في حياتهم.

إضافة إلى ذلك، فإن هذه الادعاءات تشير على ما يبدو إلى أن نقصنا الوراثي المزعوم قد يُنقل إلى أطفالنا، إلا إذا استفدنا من التقدم العلمي المستقبلي الذي قد يسمح لنا يوما ما بتعديل بعض الصفات الوراثية⁽⁴³⁾. على سبيل المثال، في يوم من الأيام قد نكون نظريا قادرين على أن ننتج طفلا لن يدخن ولن يسرف في تناول الطعام ولن يعتدي على الآخرين أو يسرف في الصرف، وسيكون موهوبا بذوق رائع ومهارات ملاحية مكانية ممتازة.

إن تقارير وسائل الإعلام حول مختلف «اختراقات» الاكتشافات العلمية تُبَيِّن لنا قوة الإعلام الجماهيري في نشر إطار مفاهيمي نفهم من خلاله تركيبنا الوراثي، مما يقودنا إلى نقاش أوسع حول المسؤولية الأخلاقية الصحافية. لكن، لوحظ أيضا أن المسؤولية عن مثل هذه العناوين المبالغ فيها لا تقع فقط على الصحافة، وإنما هي نتيجة العلاقات المتبادلة المعقدة بين مجموعة العلماء والصناعة والحكومة وجماعات المصلحة⁽⁴⁴⁾.

مع ذلك، فإن وسائل الإعلام (المطبوعة والإذاعية والافتراضية virtual) قد أصبحت مصدرا رئيسيا للمعلومات وعاملا متناميا في عمليات اتخاذ القرارات الفردية، وخاصة فيما يتعلق بالصحة والتكاثر والقضايا المعقدة الأخرى التي ليست لدى الغالبية من العامة الناس أي خبرة شخصية فيها أو معرفة سابقة بها⁽⁴⁵⁾. وهكذا يبدو أنه أيضا في حالة علم الوراثة، تؤدي وسائل تؤدي دورا كبيرا في تحفيز الوعي العام ونشر المعلومات والمفاهيم حول علم الوراثة بشكل عام، وعلى وجه الخصوص حول تزايد قوى جينات مستقلة بذاتها في شرح مجموعة متنوعة من السلوك البشري. على سبيل المثال، على الرغم من أنها تعترف بدور العوامل الثقافية والخصائص العامة لعلاقة معينة، فإن التغطية الإعلامية تقترح أن هناك أساسا جينيا للخيانة: «كثير جدا من علاقات الليلة الواحدة؟ اللوم يقع على جيناتك؟»⁽⁴⁶⁾، أو «قد تكون الجينات هي المسؤولة عن الخيانة»⁽⁴⁷⁾، أو «هل بإمكان جين الزواج الأحادي monogamy مكافحة الخيانة؟»⁽⁴⁸⁾، أو «خيانة المرأة كلها مكتوبة في الجينات»⁽⁴⁹⁾، «الباحثون في جامعة بوسطن يربطون بين أحد الجينات والخيانة»⁽⁵⁰⁾، أو «جينات الخيانة؟ العثور على علاقة وراثية لصعوبات الارتباط في علاقة»⁽⁵¹⁾، أو «الرغبة في الخيانة... إنها في جيناتها»⁽⁵²⁾ أو «الخيانة قد تكون في الجينات»⁽⁵³⁾، أو «إن جين الغش في الحب: واحد من كل أربعة ولدوا ليكونوا غير مخلصين، كما يدعي العلماء»⁽⁵⁴⁾.

إضافة إلى ذلك، ذكرت تقارير إعلامية أخيرا تطوير نوع من «اختبار الخيانة» قد يكون ممكنا في مرحلة ما في المستقبل: «إذا حدّد العلماء جين الخيانة، فإن هذا سيزيد من احتمال أن يصبح لدينا يوما ما اختبار لذلك. والذين يخططون للزواج سيمكنهم حينئذ، من الناحية النظرية، اختبار الشريك المرتقب لتقييم خطر الخيانة في المستقبل»⁽⁵⁵⁾. ومن المحتمل أن مثل هذا يثير الآمال في قوة هذا الاختبار - القابل للنقاش (أو أي من الاختبارات المستقبلية) في التنبؤ بسلوكنا الاجتماعي، على الرغم من إدراك - من جهة - أن أولئك الذين لا يحملون مثل «جين الخيانة» هذا من المحتمل أن يكونوا غير مخلصين كذلك، ومن ناحية أخرى، فإن أولئك الذين يُحدّدون على أنهم «حاملون» لمثل هذا الجين قد لا يخونون شركاءهم بالضرورة. لذا، حتى لو غدا مثل هذا الاختبار متاحا يوما ما، فإن فعاليته كأداة قيمة لاختيار شريك الحياة لاتزال موضع شك، لاسيما في ضوء عديد من العوامل النفسية والثقافية والاجتماعية الأخرى التي تؤدي دورا رئيسيا في العلاقات الإنسانية.

توليد «طفل أفضل»

وعلى الرغم من أن فكرة اختيار شركائنا على أساس التركيب الوراثي ليست بالفكرة الجديدة، فإن هذه التقارير الأخيرة حول إمكان التعرف على صفات وراثية معينة تزيد من تقبل معقولية هذا الاحتمال. وإن مثل هذه الادعاءات المبالغ فيها فيما يتعلق بالدور الذي قد تؤديه بعض الصفات الوراثية في حياتنا تفتح أشكالاً جديدة من المفاوضات في نقاش السلطات حول الصفات التي تستحق استثمار الموارد في إجراء مزيد من الأبحاث عليها. ويرتبط هذا النقاش أيضاً مع مفاهيم المسؤولية الشخصية، لأنها تتعلق بمن سيكون في النهاية مسؤولاً عن مختلف أنواع السلوك الاجتماعي، وما الذي يمكن فعله للقضاء على عيوب بشرية معينة.

يتضح مثل هذا النوع من النقاش أيضاً في اللغة التي يعلن من خلالها عن الاكتشافات العلمية في الجينات المعزولة وتُقدم في تقارير للجمهور العام. إن التحليل الإعلامي لمثل هذه التقارير يقترح تأطير هذه الاكتشافات العلمية ضمن «خطاب اتهام» discourse of accusation، أي أنها تميل إلى توظيف مصطلحات تُخفف أو حتى تعفي الأفراد من أي شعور بالمسؤولية أو ملامة على عيوب من قبيل: «غير قادر على الإقلاع عن التدخين؟ لَمْ جيناتك؟»⁽⁵⁶⁾، «إذا كنت تدخن كثيراً لَمْ جيناتك، يقول الخبراء»⁽⁵⁷⁾. «لديك مشكلة في الانحسار في بنطلونك الجينز ألقِ اللوم على جيناتك؟»⁽⁵⁸⁾، «سائق سيئ؟ لَمْ جيناتك»⁽⁵⁹⁾ «تستيقظ مبكراً، تبقى سهراناً: لَمْ جيناتك»⁽⁶⁰⁾ «تتوق إلى الخيانة؟ لَمْ جيناتك»⁽⁶¹⁾ «لَمْ جيناتك لهذا التوق الشديد إلى القهوة، تقترح الأبحاث»⁽⁶²⁾، «تفرط في تناول الطعام؟ لَمْ جيناتك»⁽⁶³⁾ «تفرط في الشرب؟ ألقِ اللوم على جيناتك»⁽⁶⁴⁾، «فقدت كل شيء في سوق الأسهم؟ لَمْ جيناتك؟»⁽⁶⁵⁾، «لا ترغب في ممارسة الرياضة؟ لَمْ جيناتك؟»⁽⁶⁶⁾، «تشعر بالوحدة؟ الجينات قد تكون معيبة؟»⁽⁶⁷⁾، «منزلك مبعثر؟ لَمْ جيناتك؟»⁽⁶⁸⁾، «تحدث بشكل منغوم؟ ألقِ اللوم على جيناتك؟»⁽⁶⁹⁾، «نساء حاديات الطباع يمكن إلقاء اللوم على الجينات»⁽⁷⁰⁾ «تكره البروكلي؟ السبانخ؟ لَمْ جيناتك»⁽⁷¹⁾، «إذا كنت لا تأكل الخضر، ألقِ اللوم على جيناتك»⁽⁷²⁾.

يتكرر خطاب الاتهام هذا عبر جميع وسائل الإعلام المعاصرة، ويقترح أن اللوم بالنسبة إلى أغلب العيوب البشرية يكمن في المقام الأول في جينات منفردة معينة. ويؤسس للاعتقاد الخاطئ أن الكشف عن جينات معينة في جسم الفرد هو بمنزلة

مؤشر كافٍ على السلوك المرتبط بهذا الجين، وهذا يولد شكلا جديدا من أشكال الاختزال الوراثة: يمجّد القوة التي تعزى إلى جينات منفردة على أنها تُفسّر جوهر الفعل البشري.

هذا ينقل مفاهيم غير دقيقة بخصوص العلاقة السببية الوراثة والقدرة التنبؤية، ففي حين أنه يفترض وجود علاقة سببية قاطعة بين سبب وراثي ونتائج سلوكية، كما يتضح من النمط المشترك في عناوين الأخبار التي شاهدناها أعلاه موظفة متتاليات من الأسئلة والأجوبة⁽⁷³⁾ ويؤطر هذا الهيكل العيب المعروض (الإفراط في تناول الطعام والخيانة والتدخين، والإسراف في الشرب، أو أي كان) باعتباره سؤالا الجواب عنه هو الجينات المحددة. إن مثل هذا التأطير يمجّد أيضا دور علم الوراثة كعلاج محتمل لأنواع من سلوك الإنسان التي لم تُحلّ بعد، وبشكل أقصى أملنا في تحقيق خلاص أنفسنا.

إضافة إلى ذلك، فإن الافتراض الذي يبدو أنه يكمن وراء هذا التأطير هو: لما كان قد وجد أن تركيبنا الوراثة مسؤول عن سوء سلوكنا، فقد لا نكون مذبذبين أخلاقيا. فهذا يعني أننا لا نتحكم بتركيبنا الوراثة (ومن ثم نَعفى عندما يُقدّم تفسير وراثي لعيوبنا)، ولكنه يفترض كذلك أننا نتحكم بكل ما هو ليس جزءا من وراثتنا (ومن ثم من المفترض أن نحاسب على تلك الأخطاء قبل تفسيرها تفسيراً وراثياً).

هذا المفهوم لا يقدم فقط مفاهيم مبالغاً فيها بخصوص المدى الذي يمكن لتركيبنا الوراثة أن يشرح مُطنا الظاهري، ولكن أيضا يستخدم نوعاً من «أسطورة دفاع» myth of vindication، تغذي فكرة أننا بريئون من اللوم نظراً إلى عجزنا المزعوم عن السيطرة على سوء سلوكنا. وتتعلق هذه الفكرة المقترحة بشكل جديد من أشكال الاختزال الجيني، الذي يعفينا من اللوم والذنب على شكل مظهرنا وطريقة تناولنا للطعام والقيادة والتفاعل مع الآخرين ومن ثم تقديم رسالة جذابة للتخفيف عنا. كما أنها تشير ضمناً إلى أن محاولتنا المفترضة لتغيير أنفسنا حتى هذه اللحظة (على سبيل المثال: فقدان الوزن أو الإقلاع عن التدخين) كانت - في الواقع - لا أساس لها وغير مجدية. وبعبارة أخرى، إنه يقترح أننا لا يمكن أن نتحرر من قيود تركيبنا الوراثة، بغض النظر عن قوة إرادتنا، ومن ثم نفقد ملكتنا الأخلاقية. ولكن، قد تكون الحجة المضادة لهذا الادعاء هي أن الاختيار مُتاح دوماً، حتى في

توليد «طفل أفضل»

ظل قيود تركيب وراثي معين، وفي النهاية، مع الاختيار تأتي المسؤولية. ونظرا إلى هذا الرأي، يمكن للمرء أن يجادل بأنه يجب علينا أن نعلن مسؤوليتنا عن فعلنا وألا نخضع لإغراء تحويل هذه التفسيرات الوراثية إلى شكل من أشكال شاهد إثبات وراثي من المفترض أن يبرر كثيرا من عيوبنا.

إضافة إلى ذلك، فإن هذا الخطاب الاتهامي المعقد يعمل كسيف ذي حدين عبر الأجيال. فلا يمكن للمرء أن يحاسب على سوء السلوك الحالي لأنه من المفترض أنه يضرب بجذوره في الوراثة المتصلة من الماضي. من ناحية أخرى، يمكن أن يتزايد اعتبار المرء مسؤولا عن تركيب وراثي ما يُنقل إلى النسل نظرا إلى الإمكانات الجديدة التي تتيحها الوراثة الإنجابية الموجهة نحو المستهلك. هذا الخطاب لا يُشير فقط إلى القدرة على تحرير أبنائنا يوما ما من صفاتنا الخَلقية، ولكن أيضا قد يعني أن علينا - من بين أمور أخرى - مسؤولية القيام بذلك للتأكد من أن أطفالنا لن يلومونا على سلوكهم في المستقبل، تماما كما يقترح حاليا أنه بإمكاننا إلقاء اللوم على والدينا.

الافتراض الأساسي لهذه المناقشة في هذا الجزء من الكتاب يشير أيضا إلى أن بعض الصفات الوراثية تُعتبر «أفضل» من غيرها، وأن الآباء المحتملين يجب أن يطمحوا إلى تزويد الأطفال المرتقبين بالصفات التي هي أعلى قيمة. بالطبع، إن الممارسات الإنجابية المعاصرة تُمكن الأفراد من اختبار تركيبهم الوراثي والتحكم بشكل أفضل بترائهم الجيني، وكذلك في اختيار أمشاج مُتبرّع بها لنسلهم المحتمل تحتوي الصفات الوراثية المفضلة لديهم، كما ناقش في الجزء التالي.

طفل مُحمّل من الإنترنت: توليد أطفال «أفضل» عبر التجارة العالمية للأمشاج يبدو أن الأفراد والأزواج يلجأون على نحو متزايد إلى الممارسات الإنجابية المعاصرة بطريقة تتيح لهم الحصول على ما يعتبرونه مجموعة من الصفات الوراثية المرغوب بها أكثر من غيرها لأطفالهم المحتملين، ضمن نطاق قدرتهم المالية. ونتيجة لذلك، فقد ازدهر تسليع commodification الأعضاء والأنسجة التناسلية في السنوات الأخيرة، مع تبادل الحيوانات المنوية والبويضات وأنسجة المبيض والأرحام المستأجرة والأجنة المجمدة. عادة ما يرتبط الطلب المتزايد في جميع أنحاء العالم

على الأمشاج المُتبرّع بها بالصعوبات الطبية التي يواجهها الفرد عندما يسعى إلى استخدام أمشاجه الخاصة، أو في حال عدم وجود شريك من الجنس الآخر (الأزواج مثليي الجنس)، أو عدم وجود شريك تماما (فرد واحد).

على الرغم من ظهور مجموعة جديدة كاملة من الاعتبارات عند نشوء الحاجة إلى الاستعانة بأمشاج مُتبرّع ما، فقد صُمّمت صناعة الخصوبة في المقام الأول لتلبية رغبة الآباء المحتملين في طفل سليم. في الغالب، يجيب المُتبرّعون المحتملون للحيوانات المنوية والبويضات عن استبيانات مطولة حول تاريخهم العقلي والبدني والوراثي، ويخضعون لفحوص بدنية مكثفة، ويشاركون في عديد من المقابلات الشخصية والجلسات الاستشارية الوراثية⁽⁷⁴⁾. بشكل نموذجي، يخضع جميعهم لاختبارات قياسية (على سبيل المثال: تحليل الكروموسومات) التي تشمل أيضا عديدا من اختبارات الأمراض المُعدية⁽⁷⁵⁾ (على سبيل المثال: فيروس نقص المناعة البشري HIV)، وكذلك اختبارات وراثية إضافية وفقا للخلفية العرقية المعينة⁽⁷⁶⁾. إضافة إلى ذلك، فقد ظلت مسألة ما إذا كان يمكن مُقاضاة بنوك الحيوانات المنوية بموجب قوانين تنظيم المسؤولية عن فشل المنتج من حيث اكتشاف بعض العيوب الوراثية في الحيوانات المنوية المُتبرّع بها صميم نقاش مطول حول التقاضي⁽⁷⁷⁾. كما شُرع في نقاش مماثل فيما يتعلق بالنظر في الأمشاج كنوع من المنتج، وذلك بخصوص تسويق بعض الجينات جنبا إلى جنب مع أسئلة بخصوص إصدار براءات اختراع للجينات المُحدّدة، كما في قضية شركة ميرباد جينيتيكس⁽⁷⁸⁾.

لكن، ما وراء القلق على صحة الطفل المرتقب، يبدو أن الآباء المحتملين يختارون أيضا الحيوانات المنوية أو البويضة المُتبرّعة على أساس الصفات الوراثية الأخرى المفضلة. بنوك الحيوانات المنوية والبويضات ووكالات التبرع تقدم كتالوجات لا نهاية لها، للاختيار من بينها وفقا للتفضيلات الشخصية والعرقية والجمالية للفرد. ويتم تشجيع الآباء المحتملين لتضييق نطاق البحث عن طريق استخدام القوائم على الإنترنت وقوائم المراجعة التي تصنف المُتبرّعين حسب العمر والطول ولون العينين ولون الشعر ونوعه ولون البشرة وفصيلة الدم ومؤشر كتلة الجسم والمهارات الرياضية والإنجازات التعليمية، وعديد من الصفات الأخرى. إضافة إلى العوامل الطبية والعرقية والجسدية، تسمح محركات البحث عن الأمشاج المتبرع بها للآباء

توليد «طفل أفضل»

المحتملين باختيار عوامل نمط الحياة المختلفة (ربما استنادا إلى أمل أن الطفل المرتقب سيتقاسم بعضا منها)، مثل الهوايات والهواهب المفضلة (على سبيل المثال: الهواهب الموسيقية أو الرياضية أو الفنية)، والموضوعات المفضلة (على سبيل المثال: والعلوم الطبيعية أو التكنولوجيا أو علم النفس)، والأهداف الشخصية (على سبيل المثال: والسفر وتحسين البيئة والسياسة)⁽⁷⁹⁾.

لذا، يبدو أن الآباء المحتملين يختارون الأمشاج التي يرغبون في استخدامها استنادا إلى تقييمهم لمجموعة من الأنماط الظاهرية. إن الانتشار المتزايد لهذه الممارسات من المحتمل أن يغذي الانطباع الخاطئ بأن أمشاج معينة ترتبط ارتباطا سببيا بعدة صفات مثل الهوايات والأهداف الشخصية، في حين لوحظ أن الجينات هي أشبه بالنباتات التي يمكن في نهاية المطاف أن تنتهي إلى أشكال مختلفة، تبعا للبيئة التي تزرع فيها⁽⁸⁰⁾. ومن ثم فإن هذا الانطباع المضلل قد يعزز سوء الفهم العام حول دور الوراثة وإلى أي مدى يمكنها أن تُفسر حياتنا وتنبأ بحياة أولادنا. إضافة إلى ذلك، فإنه يبذر بذور الجوهرية الوراثة genetic essentialism (*) فيما يتعلق بمستقبل الأسر، لأنه يدعم آمال الآباء المحتملين وتوقعاتهم، وأحلامهم.

هذا التركيز المتزايد على التركيب الوراثي للمُتبرعين كمعيار أساسي في الحمل بطفل جديد يتماشى مع تمجيد الجمهور للتركيب الوراثي كعامل أساس يحدد التوقع المستقبلي لنوعية حياة المرء، كما تشيد به وسائل المعلوماتية والإعلام الترفيهي المعاصرين ويرعيانه⁽⁸¹⁾.

في حين تشير التقديرات إلى أن سوق علاج الخصوبة بأكمله عادل ما يقرب من ثلاثة مليارات دولار أمريكي في العام 2004 في الولايات المتحدة، غير أن صناعة تجارة الأمشاج وحدها قد حققت إيرادات تزيد على 112 مليون دولار أمريكي. على الرغم من تباين التكلفة «الاعتيادية» للتبرع بالأمشاج عادة، فإنها في العادة تكون نحو عدة مئات من الدولارات الأمريكية للمني ونحو عدة آلاف من الدولارات الأمريكية للبويضة الواحدة (الحيوانات المنوية هي في العادة أرخص بكثير من البويضات، نظرا إلى الفارق الكبير في تقنية حصادها). ولكن، تميل التكلفة

(*) مدرسة فلسفية تعتقد أن للأشياء صفات مُحددة تجعلها على ما هي عليه، وأن مهمة الفلسفة والعلم اكتشافها والتعبير عنها، أي المذهب القائل إن الجوهر سابق على الوجود. [المترجم].

إلى أن تكون أعلى من ذلك بكثير للبويضات «النخبوية»، ويمكن أن تتراوح بين 50 ألف دولار أمريكي و100 ألف إذا كانت المتبرعة حسنة المظهر بشكل استثنائي، أو متفوقة في الرياضة أو لديها مهارات موسيقية فريدة، أو هي طالبة في إحدى جامعات الآيفي ليغ Ivy league universities^(*)(82). بل إن تسليع الأمشاج ذهب إلى أبعد من ذلك بإقامة مزادات على الإنترنت للحيوانات المنوية والبويضات من جهات متبرعة مرغوب فيها للغاية ويفترض أن تباع لمن يدفع أكثر⁽⁸³⁾.

الطلب المتزايد على تبرعات الأمشاج يُشكل إغراء ماليا كبيرا بالنسبة إلى المتبرعين المحتملين، وخاصة في أوقات الضائقة المالية. الواقع أن التقارير تشير إلى زيادة أعداد الرجال والنساء الذين يتقدمون ليصبحوا متبرعين للحيوانات المنوية والبويضات⁽⁸⁴⁾ وقد يرجع هذا إلى الحاجة إلى مصدر دخل إضافي نظرا إلى الأزمة الاقتصادية الحالية في الولايات المتحدة. وتوظيف النساء في «وظائف» التبرع بالبويضات يُدار على نحو متزايد عن طريق وكالات الإنترنت والمواقع الوظيفية التي توردها على قائمة من الوظائف المُرقّمة، تماما مثل أي وظيفة أخرى في السوق. وهذا يثير مجموعة واسعة من التوجسات الأخلاقية، إذ لا يوجد حاليا سجل وطني في الولايات المتحدة يحتفظ بعدد التبرعات من متبرع واحد. وأحد أهداف مثل هذا التسجيل المحتمل أن يضمن أن النساء الأقل حظا لن يتعرضن للأذى من خلال التبرع مرات كثيرة جدا، خصوصا في ضوء المخاطر الجسدية الكبيرة المرتبطة بالإجراء الطبي لحصاد البويضات⁽⁸⁵⁾.

بالطبع، تؤدي القيود المالية دورا رئيسيا في تسليع الأمشاج لكل من المتبرعين المحتملين والمستفيدين المحتملين. فكلاهما على حد سواء يستخدم السوق العالمية للأمشاج إما لتقديم أمشاجهم لأعلى سعر ممكن، أو لتحديد الجهات المتبرعة المرغوب فيها التي يمكن تحمل كلفتها. أصبحت شبكة الإنترنت سوقا مركزيا لإجراء مثل هذه التجارة من خدمات الصحة الإنجابية لأنها توفر معلومات تفصيلية حول مختلف الخيارات الإنجابية المتاحة حاليا، وتربط مختلف أصحاب المصلحة في جميع

(*) مجموعة من ثماني مؤسسات تعليمية تشكل جامعة براون، وجامعة كولومبيا، وجامعة كورنيل، وكلية دورهموث، وجامعة هارفارد، وجامعة بنسلفانيا، وجامعة برينستون، وجامعة ييل، وعبارة آيفي ليغ (جامعة آيفي) لها دلالات على التفوق الأكاديمي واختيار الطلبة المنتسبين والنخبة الاجتماعية.

أنحاء العالم، في الوقت الذي تستفيد فيه من البنى الاجتماعية والمالية للرأسمالية والعمولة والسوق الحرة. بالطبع، وسعت شبكة الإنترنت من مدى تبرعات الأمشاج بين البلدان، لأنها تُسهّل تجاوز القيود الجغرافية والمالية والاجتماعية المفروضة على تقنيات الإنجاب في الأجزاء المختلفة من العالم (غالباً ما تؤدي إلى السياحة الإنجابية). وتُختار الأمشاج بشكل متزايد على شبكة الإنترنت، ومن ثم تُحصَد وتُشحن إلى العيادات في الخارج. هذه الممارسة عبر الدول لإنتاج الأطفال تُقلل من بعض تكاليف حصاد الأمشاج والتشخيص والحفظ بالتبريد والتخزين والزرع، والحمل. على سبيل المثال، يمكن شراء البويضات البشرية عبر الإنترنت وإخصابها في مختبرات الولايات المتحدة بحيوانات المنوية مشحونة في حاويات مجمدة من أب محتمل في الخارج. بعد ذلك، تُجمّد الأجنة المنتجة وترسل في حاويات النيتروجين السائل إلى وكالة تأجير الأرحام في الهند لتُغرس في رحم امرأة محلية لاستكمال الحمل⁽⁸⁶⁾. هذه الممارسات من التسليع والاتجار تثير بوضوح كثيراً من المخاوف الأخلاقية بشأن الاستغلال المحتمل للمرأة المحرومة، وكذلك مسألة المفهوم الأساسي لحريتهن في الاختيار⁽⁸⁷⁾.

ولكن، يُمكن إلقاء مزيد من الضوء على الدور المحوري للإنترنت في سوق الخصوبة ببيان الطريقة التي يُسهّل فيها الإنترنت اختيار الأمشاج بناءً على المظهر الخارجي لكل من المُتبرعين والمتلقين. فالآليات الجديدة للبحث في كتالوجات المُتبرعين تسمح للآباء المحتملين بمقارنة المُتبرعين الذين يشبه مظهرهم الخارجي مظهر المتلقين، أو شركائهم، أو حتى شخص مشهور، وهذا يتوقف على التفضيلات الشخصية والقدرة المالية. وتُطبّق بعض بنوك الحيوانات المنوية ووكالات التبرع بالبويضات معادلات رياضية جديدة تدعو الآباء المحتملين لتحميل الصور ومقارنتها مع تلك من جميع الجهات المُتبرّعة المتاحة، مجاناً. نظام يقارن مستوى التشابه بين المُتبرعين والمتلقين ويوفر نتائج فورية تصنف على مقياس تطابق عالٍ أو متوسط أو منخفض⁽⁸⁸⁾. كما يدعي بعض موفري الخدمات عبر الإنترنت مساعدة الآباء المحتملين على التنبؤ بالشكل الظاهري لطفلها المرتقب باستخدام التكنولوجيا المتقدمة للتعرف على الوجه (تنتج صورة للطفل المرتقب على أساس صور والديه المحتملين)⁽⁸⁹⁾. مثل هذه الخدمات تعكس الدور الكبير الذي يبدو أن مظهر الطفل يؤديه في عملية اختيار المُتبرعين.

أولئك الذين يرغبون في أن يشبه طفلهم نجمهم السينمائي المفضل أو رياضيا محترفا يمكنهم الاستفادة من قوائم خاصة من المتبرعين الذين من المفترض أنهم يشبهون المشاهير المعروفين (مثل المتبرع رقم 11437 يشبه الممثل بن أفليك، والمتبرع رقم 11485 يشبه الممثل جوني ديب)⁽⁹⁰⁾. كما تعالج بنوك الحيوانات المنوية والبويضات الرغبات المتناقضة إلى حد ما لأولئك الذين يريدون لأبنائهم أن يشبهوهم من جهة، وأولئك الذين يرغبون لذريتهم أن تشبه شخصا آخر من ناحية أخرى، لأنه - من المفترض - أنهم يعتقدون أن الشخص الآخر أكثر جاذبية أو أحسن مظهرا منهم (على سبيل المثال: عارضة أزياء جميلة أو أحد المشاهير المفضلين).

يبدو من الإنصاف أن نفترض أن معظم الأفراد لن يختاروا هذه الأمشاج النخبوية مادام يمكنهم استخدام أمشاجهم الشخصية، وأنهم عادة لا ينجذبون للبحث عبر محركات البحث عن الأمشاج المتبرع بها فقط من أجل «تطوير» التركيبة الجينية لذريتهم ما لم تكن هناك حاجة إلى المتبرع بالأمشاج بسبب عدم قدرتهم على استخدام أمشاجهم الشخصية أو أمشاج الشريك. لكن الميل المتزايد لمعالجة هذه الاحتياجات الحقيقية للتبرع من خلال النظر بشكل خاص في تلك الأمشاج التي من المفترض أن تقدم مجموعة «أفضل» من الصفات الوراثية (تعتبر في بعض الأحيان حتى «أفضل» من أمشاج المرء) يحتمل أن تكون بمنزلة دليل على القيم الاجتماعية والثقافية المعاصرة.

ولكن، إن مجرد التطلع إلى إنتاج أطفال أفضل مظهرا، يشبهون نتيجة لذلك شخصا آخر بدلا من الآباء المحتملين أنفسهم، يبدو أنه يتحدى الرغبة العامة في التشابه الوراثي بين الوالدين وأطفالهم. كما أشرنا في وقت سابق، هذه الرغبة الكامنة وراء استخدام التقنيات مختلفة الفنون مثل حقن الحيوانات المنوية داخل السيتوبلازم، والتخصيب في أنبوب اختبار التشخيص الوراثي السابق للغرس، لغرض تحقيق أقصى قدر من احتمال استخدام جينوم المرء نفسه. حتى أولئك الذين يفشلون في تحقيق الحمل بإحدى هذه الطرق ويلجأون إلى التبني، غالبا ما يدفعون بمظهر الطفل والخلفية العرقية مقارنة بأنفسهم. ومن ثم، يمكن للمرء أن يفترض أن الأفراد الذين هم في حاجة إلى أمشاج متبرع بها سوف يبحثون عن المتبرعين الأقرب

توليد «طفل أفضل»

شبهها بهم، كما هي الحال عند البعض. ولكن البعض الآخر يبدو أنه يختار المُتبرِّعين الذين تبدو صفاتهم الوراثية مختلفة عنهم إلى حد كبير، ربما لأنه يُنظر إليها على أنها صفات مرغوب فيها أكثر.

بالطبع، ربما تفسر هذه المفارقة القيمة الثقافية التي تشكل إطار مُتبرِّع الأمشاج النخبوية ليس فقط من حيث اختلافها عن المرء بل من حيث كونها أفضل. وتكشف تجارة الصفات الوراثية الأفضل إلى الاحتضان الاجتماعي للاختلافات الوراثية مادام ينظر إليها على أنها متساوية من حيث الرغبة فيها أو كنوع من تعزيز التركيب الوراثي الخاص للمرء. على سبيل المثال، كثير من الأفراد الذين يحتاجون إلى خدمات الحمل البديل يستأجرون أرحاما للحمل في الخارج، وفي كثير من الأحيان في بلدان العالم الثالث، من أجل الحد من التكلفة الإجمالية. ولكن، في كثير من الحالات يمتنعون عن استخدام البويضات أو الحيوانات المنوية من المُتبرِّعين المحليين في هذه البلدان (على الرغم من تكلفتها المنخفضة)، وبدلاً من أن يتكبدوا أعباء مالية ولوجستية هائلة لشحن مجموعتهم المفضلة من الأمشاج المُتبرِّع بها من العيادات الغربية، وذلك لضمان مظهر غربي لأطفالهم في نهاية المطاف.

ربما يكون واحداً من التعبيرات الأكثر تطرفاً للرغبة في توليد أطفال أفضل بمجموعة مُحسَّنة من الصفات الخَلقية هو مستودع اختيار خط السلالة Repository for Germinal Choice (المعروف باسم بنك جائزة نوبل للحيوانات المنوية) الذي كان قائماً في ولاية كاليفورنيا في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين. مؤسساً من قبل روبرت كي. غرايام Robert K. Graham، سعى هذا البنك إلى جمع السائل المنوي ممن حازوا جائزة نوبل من أجل تحسين الجنس البشري والمساعدة على عكس اتجاه التدهور الوراثي⁽⁹¹⁾. على الرغم من أن البنك أسهم في ولادة أكثر من 200 طفل، تشير السجلات إلى أن أياً من هؤلاء الأطفال لم يكن بفعل التلقيح باستخدام الحيوانات المنوية لحائزي جائزة نوبل. في الواقع، على الرغم من أن جميع تبرعات الحيوانات المنوية تعود إلى علماء وأكاديميين ورياضيين وفنانين ورجال أعمال، فإن مُتبرِّعاً واحداً فقط كان حائزاً لجائزة نوبل. كانت نية البنك الأصلي مراقبة تطور هؤلاء الأطفال، ولكن اثنين فقط من الأسر تبادلت مثل هذه المعلومات. ونتيجة لذلك، فإن معظم الأسئلة بخصوص هذه المحاولة لإنتاج طفل ذكي بشكل ملحوظ ظلت من دون إجابة.

يخدم بنك جائزة نوبل للحيوانات المنوية كنقطة مرجعية مهمة فيما يتعلق بالدوافع الجامحة المرتبطة بعلم الوراثة لأنها تقوم عادة على الفكرة الخاطئة الشائعة التي مفادها أنه عند اختيار أمشاج من المفترض أنها ذات صفات وراثية مرغوبة بها (في هذه الحالة: الذكاء) فإن هناك نوعاً من الضمان من أنها بالفعل ستنتقل إلى الجيل التالي (على سبيل المثال: أن الطفل المحتمل سيث القدرات الفكرية للمتبرع ولكن ليس أياً من صفاته الأقل رغبة فيها، مثل الصلع). إضافة إلى ذلك، فإنه يمجّد دور الحيوان المنوي في تحديد النمط الظاهري الكامل للطفل لأنه لم يعط سوى القليل جداً من الاهتمام للصفات الوراثية للإناث المستفيدات من هذه التبرعات النخبوية (عدا التأكد من أنهم في صحة جيدة ومتزوجات من رجال عقيمين). ويبدو أن صدى هذا يتوافق مع التركيز الثقافي على دور الذكور في التناسل البشري ووجهة النظر التاريخية من أن الجنين مُشيق تماماً من الحيوانات المنوية الموضوعة ككل في رحم أنثى⁽⁹²⁾.

إن هذه المحاولات المعاصرة لتوليد أطفال أفضل من خلال تبادل مجموعة محسنة من الأمشاج هي أيضاً مرتبطة بتحديات تاريخية وأخلاقية عميقة لأنها - نوعاً ما - ترجع صدى الداروينية الاجتماعية Social Darwinism^(*) والمبادئ المتجذرة في عصور تاريخية قائمة⁽⁹³⁾. وعلى العكس من الطبيعة الجماهيرية القسرية لتحسين النسل eugenics في الماضي التي فرضتها مؤسسات تابعة للدولة بغرض تعزيز الأمة، وبعض الممارسات المعاصرة لوظيفة الاختيار الوراثي كشكل من أشكال تحسين النسل طوعية، فإن تحسين النسل التجاري يهدف إلى تعزيز التفضيلات الشخصية⁽⁹⁴⁾. وهذه المقاربة تتوافق مع مبادئ الفردية والليبرالية والاختيار المستقل. وعلى الرغم من أنه يُشرع في هذه الممارسات من قبل وكالات فردية (من الآباء المحتملين) وليس من قبل الحكومات، فإنه يبدو أن بعضاً من التقدم في علم الوراثة والتكنولوجيا الإنجابية يستخدم للقضاء على صفات وراثية معينة بسبب دواعٍ طبية أو حتى من دونها، في حين تُحدّد صفات أخرى وتُحبَّذ ويُشاد بها، وتُثمن بأسعار أعلى من سعرها في السوق الحرة وفقاً للقيم والمعايير الاجتماعية الحالية.

(*) مصطلح حديث يُطلق على مجموعة متنوعة من النظريات الاجتماعية التي نشأت في المملكة المتحدة وشمال أمريكا وغرب أوروبا في سبعينيات القرن التاسع عشر، والتي دعت إلى تطبيق مبدأ الانتخاب الطبيعي Natural Selection على حقل علم الاجتماع لفهم تطورات وتغيرات التجمعات الاجتماعية البشرية.

توليد «طفل أفضل»

من منظور تاريخي، قد يُزعم أن ما ينظر إليه اليوم على أنه طفل أفضل ربما ما كان ليكون على القدر نفسه من التفضيل في عصور مختلفة. على سبيل المثال، إن مفهوم الجمال في حد ذاته (الوجه وشكل الجسم والحجم) الذي يبدو أنه يؤدي دورا رئيسيا في تجارة الأمشاج المُتبرع لها قد تحوّل بشكل كبير مع مرور الوقت⁽⁹⁵⁾. وهكذا يبدو أن تفضيل بعض الصفات الجمالية في صناعة الخصوبة يتماشى مع تلك التي تمجدها الصناعات المعاصرة الأخرى (على سبيل المثال: صناعة مستحضرات التجميل والأزياء ونظام الحماية الغذائية). وإضافة إلى ذلك، يُجادل البعض بأن كثيرا من رغباتنا الشخصية وتفضيلاتنا، خصوصا في مجالات الجنسية والإنجاب، هي في الواقع تحقيق للقيم الوطنية والأعراف الاجتماعية وإسقاطات لها⁽⁹⁶⁾.

إن كثيرا من الممارسات الإنجابية المعاصرة التي تهدف إلى تحسين التركيبة الوراثية للأطفال المحتملين (وخصوصا في غياب دواعٍ طبية) يمكن اعتبارها أشكالاً إضافية من التحسين الوراثي، فضلا عن كونها مظهرا من مظاهر القلق المتزايد من تشكيل منحدر زلق يؤدي إلى طريق الأطفال المُصمّمين. لكن، الصفات الفردية تنتج عن تفاعل معقد بين الجينات والبيئة نظرا إلى الأثر الملحوظ من التباين البيئي على التعبير عن الجينات⁽⁹⁷⁾. إضافة إلى ذلك، فإن الصفة الوراثية التي يعتبرها البعض غير مرغوب فيها بل وتستحق اجتثاثها ربما تكون جذابة للآخرين في سياقات ثقافية مختلفة. على سبيل المثال، على الرغم من أن أجنة الإناث يتم التخلص منها باستمرار في بعض دول العالم الثالث، فإن الأفراد في عديد من الدول الغربية على استعداد لدفع مبالغ كبيرة لضمان فتاة من خلال اختيار جنس المولود. وعلى الرغم من أن معظم الآباء والأمهات يفعلون أي شيء لتجنب الحصول على طفل أصم، ومعظم بنوك الحيوانات المنوية ترفض الرجال الصم كمتبرعين محتملين، فإن زوجين من الصُم في الولايات المتحدة ولدا عمدا طفلا أصم لأنهما ينظران إلى الصمم كصفة ثقافية وليست عجزا⁽⁹⁸⁾.

لذا، فإن ممارسات تبادل الأمشاج الحالية لديها القدرة على خدمة أشكال جديدة من تمايز الطلب من حيث الارتفاع أو الانخفاض على أمشاج مُتبرعين من بعض الفئات ذات الصلة بالصحة (أعمى، أصم) والجماعات العرقية (السود واليهود) والفئات المهنية (الرياضيين والموسيقيين)، أو غيرها من الجماعات التي

تحمل صفات وراثية معينة (العيون الزرقاء والشعر الأشقر وطول أو وزن معين). على سبيل المثال، لقد ذاعت تقارير عن أن تبرعات الحيوانات المنوية من الرجال حمر الشعر لم تعد مقبولة في أكبر بنك للحيوانات المنوية في الولايات المتحدة بسبب قلة الطلب عليها⁽⁹⁹⁾.

في الواقع، يبدو أن التجارة المعاصرة المتعلقة بالأمشاج آخذة تدريجيا في تغيير الطرق التي نفكر بها في علم الوراثة وأجسامنا ومستقبل الجنس البشري. وإضافة إلى ذلك، فقد بدأت تظهر مفاهيم جديدة حول تنوع البشر، كما تعكس هذه الممارسات الإنجابية قيما وتُشكّلها بخصوص ما يعتبر ملائما وصالحا ومرغوبا فيه، وبالنتيجة ما يعتبر أفضل وحقيقا بالتكاثر. على الرغم من أن بعض الادعاءات لإنتاج نسل أفضل ممكنة علميا وتوجّه بالفعل بعض الخيارات الإنجابية، فإن الفرضية وراء هذه الممارسة في بعض الأحيان مبالغ فيها أو يساء فهمها: إن استهداف صفات وراثية مُفضّلة باختيار بويضة أو حيوان منوي من مُتبرّع نخبوي لا يقدم أي ضمان بأطفال «أفضل»، وبالتأكيد ولا أي ضمان بحياة أسهل أو «أفضل»، أيا كان تعريفها.

وأخيرا، يرتبط السعي إلى الحصول على أطفال أفضل في المستقبل أيضا مع السعي للحصول على معلومات بشأن خلفيتنا الوراثة من الماضي وبطلب متزايد على الاختبارات التي تسمح لنا باستكشاف تركيبنا الوراثي أملا في تحسين فهم حاضرنّا. إضافة إلى ذلك، إن الطلب المستمر على المعلومات والممارسات الوراثة على جميع مستويات المجتمع قد تصاعدت بشكل ملحوظ من قبل الاستخدامات الاجتماعية والتجارية المعاصرة للإنترنت، وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بقضايا متنوعة حول مجهولية الفرد والخصوصية والهوية، وهي أمور تُفصل في الجزء التالي.

تسليع الصفات الوراثة وتأسيس الهوية

إن التجارة الإلكترونية والممارسات المعاصرة التي تنطوي على هويات خفية تُسهّل كثيرا عملية البحث عن المعلومات الجينية الشخصية، فضلا عن تبادل الأمشاج المرغوب بها. فتُصنّف الكتالوجات على شبكة الإنترنت وتُقيّم الطيف الكامل للتنوع الجيني وترتّب مجموعة واسعة من الصفات الوراثة البشرية بحيث

توليد «طفل أفضل»

يمكن اختيار الأمشاج، عن طريق التفاوض، ودفع ثمنها كأي سلعة أخرى متاحة في السوق. نتيجة لذلك، يتسوق الأفراد والأزواج عبر جميع أنحاء محل الأمشاج والأرحام البديلة بل وحتى برامج تبني الجنين كجزء من بحثهم عن الجينوم الأفضل. إنهم يخلقون أسماء مستخدمين وكلمات السر للوصول الفوري إلى التشكيلات التي لا نهاية لها من الحيوانات المنوية والبويضات للجهات المُتبرِّعة المحتملة، فيسجلون الدخول إلى حساباتهم لإضافة ملفات تعريف الجهات المُتبرِّعة إلى عربات التسوق على الإنترنت، ويقدمون معلومات بطاقتهم الائتمانية لشراء بيانات حصرية إضافية عن الجهات المُتبرِّعة المفضلة مثل تفصيل الصفات، والمقابلات الشخصية، وصور إضافية من المُتبرِّعين عندما كانوا أطفالاً ومراهقين.

في عالم من رسائل البريد الإلكتروني وأرقام التتبع والمدفوعات عبر الإنترنت، يمكن للأفراد والأزواج أن «يستهلكوا» خدمات الصحة الإنجابية عبر جميع أنحاء العالم من مواقع عملهم. يمكن اختيار الأمشاج البشرية وشرائها بمجرد نقرة على فارة الحاسوب، والآباء والأمهات الوريثيين للطفل لم يعودوا في حاجة إلى ممارسة الجماع بعضهم مع بعض، أو للالتقاء، أو حتى أن معرفة اسم الآخر. أنهم متصلون فقط عبر أجهزة الحاسوب من دون الحاجة إلى مغادرة عتبات بيوتهم، بوساطة المواقع الإلكترونية وأسماء المستخدمين والهويات الرقمية التي تحمي خصوصيتهم.

ولما أنه لا يوجد سجل وطني لتبرعات الأمشاج، فإنه من الصعب تقدير عدد المعاملات التي تتم سنوياً في الولايات المتحدة أو عدد المرات التي تبرع بها مُتبرِّع واحد من خلال وكالة أو عدة وكالات. وقد تبرع بعض المتبرعين بالحيوانات المنوية مئات المرات ومن ثم يكون لهم عشرات أو حتى مئات من الأبناء. وهكذا فقد أثرت عديد من المخاوف بشأن الآثار المترتبة على عدم الكشف عن هوية المتبرع بالأمشاج، مثل مسؤولية المُتبرِّعين عن الإفصاح الكامل عن التاريخ الصحي والتحديثات المستقبلية للحالة الصحية، وحصول المُتبرِّعين على المعلومات المتعلقة بنتائج تبرعهم، والموافقة المُطلعة للمُتبرِّعين، واحتمال زواج الأشقاء من أمشاج مُتبرِّع بها (والذين على غير علم بقرابتهم)، وحق الأشخاص بمعرفة أصولهم الوراثية الخاصة بهم⁽¹⁰⁰⁾. وفي الواقع، يُترك عديد من الأفراد الذين تم توليدهم من الأمشاج المتبرع بها من قبل مجهول دون أي معلومات (أو معلومات محدودة جداً) عن

تاريخهم الوراثي، في حين أن البعض قد لا يكونون على علم مطلقاً بأنهم مولودون من أمشاج من مُتبرِّعين.

ونتيجة لهذه وغيرها من القضايا الأخلاقية، هناك الآن بعض البلدان التي تسمح فقط ب تبرعات الأمشاج من متبرِّعين غير مجهولين من أجل تلبية الحاجة الأساسية للأطفال المولودين من أمشاج المُتبرِّعين لتتبع تراثهم الوراثي، سواء لأغراض صحية أو لمجرد شعورهم بهويتهم. ويمكن أيضاً تسليط الضوء على أهمية الدور الذي تؤديه الخلفية الوراثية في حياة المرء بالنظر إلى ظهور السجلات الطوعية على الإنترنت التي تخدم أولئك المولودين من أمشاج مُتبرِّعين مجهولين⁽¹⁰¹⁾.

هذه الظاهرة الجديدة تسمح للذرية المولودة من أمشاج مُتبرِّعين مجهولين بالبحث عن الإخوان والآباء الوراثيين (المُتبرِّعين). في بعض الحالات، يكون المتبرِّعون مهتمين بمعرفة كم من ذرية تناسلوا، وقد ذكرت بعض هؤلاء المتبرِّعين اجتماعهم مع أطفالهم، على الرغم من أنهم ليسوا ملزمين بذلك وفقاً للحماية بخصوص عدم الكشف عن هويتهم المنصوص عليها عادة في العقود التي وقعوها. وهكذا، على الرغم من أن استخدام الإنترنت للتجارة المعاصرة للأمشاج يوفر منصة ممتازة لحماية عدم الكشف عن هوية المُتبرِّعين (التي عادة ما تودع في قوائم مُعرفة برقم السجل للمُتبرِّع)، اتضح أنه يساعد أيضاً الأفراد على تجاوز معوقات عدم الكشف عن هويتهم، وإعادة التفاوض بخصوص هوياتهم الوراثية.

لكن، فإن مدى تأثير الوراثة في شعورنا بالهوية يشار إليه أيضاً في المصطلحات المستخدمة عادة لوصف أصولنا الوراثية في ضوء تجارة الحيوانات المنوية والبويضات والأجنة المُتبرِّع بها. فالمصطلحات تتحدى كثيراً من قيمنا ومعتقداتنا، مما يعكس قوة اللغة في شرعنة الواقع الاجتماعي والسياسي. على سبيل المثال، يُنظر إلى معظم تبادل الأمشاج كشكل من أشكال «التبرع» على الرغم من أن معظم المُتبرِّعين تدفع لهم مبالغ مجزية نظير حيواناتهم المنوية أو بويضاتهم⁽¹⁰²⁾. وعلى الرغم من أن عديداً من البلدان تسمح بأشكال مختلفة من التبادل التجاري للأمشاج، فإن المصطلح المُستخدم لتأطير هذا التبادل يظل يعكس صفة الإيثار إلى حد ما. فيشار عادة إلى مثل هذه التبادلات على أنها تجري بين «المُتبرِّعين» و«المستفيدين»، وليس، على سبيل المثال، بين «البائعين» و«المشتريين» أو حتى «الموظفين» و«أرباب

توليد «طفل أفضل»

العمل»، على التوالي. ويمكن للمرء أن يجادل بأن هذه المصطلحات البديلة قد تعكس بشكل أفضل واقعَ تجارة الأمشاج في ضوء تزايد تعريف حصاد البويضات كوظيفة بدوام جزئي (كما ذكر سابقا)، ونظرا إلى حقيقة أن معظم الأفراد يُعوضون على «تبرعهم».

كما هي الحال في عديد من المجالات الأخرى، فإن اختيار كلمة قد يكون ذا صلة بقضايا أوسع نطاقا من المسؤولية الاجتماعية، وربما يعكس الاستغلال المحتمل للأفراد المحرومين، فضلا عن كونه مفتاحا لآراء اجتماعية أعمق فيما يتعلق بتسليع الجسم البشري بشكل عام، وبالقضايا الإنجابية بشكل خاص. وإضافة إلى ذلك، فإن قوة المصطلحات تُشكّل تأسيس هويتنا الوراثية وفقا لشروط مختلفة تُستخدم لوصف العلاقات الأبوية المعاصرة. فالممارسات الإنجابية المتقدمة تتيح تفتيت الأبوة بين الوراثة والحمل والأدوار الاجتماعية، فقد يشارك عدة أفراد في توليد وتنشئة طفل واحد من خلال المساهمة بالحيوانات المنوية أو البويضات أو الرحم أو الرعاية -وبذلك تولد معانٍ وتفسيرات جديدة لتعريف الحمل⁽¹⁰³⁾، ومن ثم فإن هذه الممارسات تولد أشكالاً جديدة من الأبوة تختلف بعضها عن بعض من حيث نوع العلاقة التي تُقيمها بين الأطفال وأنواع آبائهم وأمهاتهم المختلفين، أي مقدمي الأمشاج (علاقة وراثية) والحمل (علاقة فترة الحمل)، والتنشئة (العلاقة العاطفية والاجتماعية) (انظر الجدول 14 - 1).

ومن ثم، فإن المصطلحات المستخدمة في مجال الإنجاب قد يكون لها أثر قوي على فهمنا لأشجار الأنساب، وروابط الدم العائلية، وفكرة النسب. إضافة إلى ذلك، فإنها تصقل مفاهيمنا فيما يتعلق بأهمية العلاقات الوراثية والدور الذي تؤديه في جعل أحدهم «مؤهلا» لأن يشار إليه كـ «والد» أو «والدة». واختيار الكلمات أيضا يوضح إلى أي مدى يُمثّل المتبرّع بالحيوان المنوي أو البويضة دورا أبويا أو أموميا في ما بعد وظيفة ذلك الشخص كمقدم للأمشاج، والمعنى الاجتماعي للحمل وقدرته على تشكيل أي نوع من العلاقة الأمومية؛ الفرق العميق في المعنى المُتضمن في مصطلح «ناقل الحمل» gestational carrier في مقابل مصطلح «أم بديلة» surrogate mother عند وصف المرأة التي تحمل حملا لن تُنشئه (سواء ما إذا كانت تستخدم بويضتها أم لا)، والقيمة الاجتماعية المنسوبة إلى التنشئة المستمرة والرعاية التي يوفرها أحدهم للطفل، حتى لو لم يكن مرتبطا به وراثيا.

الجدول (1-14) أنواع الأشكال المختلفة من العلاقات الأبوية/الأمومية

علاقة اجتماعية (التنشئة)	علاقة فترة الحمل (الحمل)	العلاقة الوراثة (الأمشاج)	نوع الرعاية الأبوية/ الأمومية
أنثى			
+	+	+	أم «تقليدية»
+	-	+	أم مُعَيَّنة بديلة (باستخدام بويضات الأم الأصلية)
+	-	-	أم مُعَيَّنة بديلة (باستخدام بويضات من مُتَبَرِّعة أو من الأم البديلة)
-	+	-	حاملة الحمل (الحمل فقط)
-	-	+	مُتَبَرِّعة بالبويضات
+	+	-	مُستقبلة للبويضات
-	-	+	مُتَبَرِّعة بالجنين
+	+	-	مُستقبلة للجنين
+	-	-	أم بالتبني
ذكر			
+	+	+	أب «تقليدي»
+	-	+	أب مُعَيَّن/ أب بديل
-	-	+	مُتَبَرِّع بالحيوانات المنوية
+	-	-	مُستقبل لتبرع الحيوانات المنوية
-	-	+	مُتَبَرِّع بالجنين
+	-	-	مُستقبل للجنين
+	-	-	أب بالتبني

ملاحظة: يوضح هذا التصنيف أشكالاً مختلفة من العلاقات الأبوية من حيث الأدوار المختلفة التي يمكن للأفراد أن يقوموا بها في حياة الطفل. لكن، قد يكون بالإمكان تطبيق فروقات ومجموعات أخرى.

على الرغم من النقاش الجاري حول الطبيعة - التنشئة nature-nurture وإسهامات كل من البيئات الوراثة والاجتماعية، يبدو أن الإشارة إلى المُتَبَرِّع بالحيوانات

توليد «طفل أفضل»

المنوية بمنزلة «أب» وإلى المُتبرِّعة بالبويضات بمنزلة «أم» (وأحيانا بـ «الأب» أو «الأم»، أو حتى الأب «الحقيقي» أو «الأم» الحقيقية)، وعلى الرغم من عدم اهتمامهم المعلن في المشاركة بأي شكل من الأشكال في حياة الطفل، هو في الواقع يعزز شكلا آخر من أشكال الاختزال الوراثي. وهكذا يجري اختزال جوهر كامل من العلاقة بين الوالدين والطفل إلى تركيبتهم الوراثية المشتركة والمُفسرة في مصطلحات تضرب بجذورها في وجهات النظر التقليدية والأبوية patriarchal⁽¹⁰⁴⁾.

وهناك حاجة إلى مزيد من الدراسة للمصطلحات والمعاني المنسوبة إلى علاقات الأبوية/ الأمومية المعاصرة، لاسيما في ظل التغيرات الديناميكية للأسرة النووية وذلك في ضوء ترتيبات المعيشة الحالية للأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 عاما في الولايات المتحدة. ففي العام 2009، كان 20.2 مليون طفل (27 في المائة) يعيشون مع أحد الوالدين فقط، في حين يعيش 5.6 مليون طفل مع زوجة أب/ زوج أم واحد على الأقل. وحتى الأطفال الذين يعيشون مع والدين، فهم لا يعيشون بالضرورة مع آبائهم البيولوجيين، ولكن مع مجموعات مختلفة من العلاقات الأبوية/ الأمومية. على سبيل المثال، 5.4 مليون طفل (11 في المائة) من جميع الأطفال الذين يعيشون مع والدين يعيشون مع والد (/أم) بيولوجي وإما زوجة أب/ زوج أم أو والد/والدة بالتبني⁽¹⁰⁵⁾.

على الرغم من أن حالات التبني تقدم مثالا ممتازا على مزايا الترابط العاطفي والتنشئة الاجتماعية في ما وراء الوراثة، يبدو أن الصلة الوراثية بين الوالدين وأبنائهم يُنظر إليها على نطاق واسع في مجتمعنا على أنها رابط متفوق على غيره من أشكال العلاقات. على سبيل المثال، يُطلب من بعض الرجال (ليسو مُتبرِّعين بالحيوانات المنوية) تحمل المسؤولية القانونية والمالية للنسل الوراثي متى ما أثبتت الصلة الوراثية. في المقابل، يتزايد استخدام اختبار الحمض النووي عندما لا تُثبت الصلة الوراثية أو لمجرد التشكيك في الصلة الوراثية بين الوالدين وأطفالهم (على سبيل المثال، عندما ينكر أحد الوالدين الأبوة). يختار البعض التخلي عن الطفل، عاطفيا وماليا، متى ما أثبت اختبار الحمض النووي احتمال ألا يكون الطفل الذي يربونه طفلهم وراثيا. ومن ثم، فإن وجود أو عدم وجود صلة وراثية بالطفل هو في لبّ النظرة الاجتماعية للأبوة. مثال آخر على الدور المركزي لعلم الوراثة يمكن

أن نستمدّه من الإدارة العاطفية لتأجير الأرحام: فتفيد عديد من ناقلات الحمل أن إداركهن أنهن غير ذوات صلة وراثية بالطفل الذي يحملنه ساعدهن على قبول أنه ليس طفلهن، وكذلك للبقاء على بعد عاطفي طوال فترة الحمل وتسليم الطفل بعد الولادة⁽¹⁰⁶⁾.

إن القوة المنسوبة إلى القرابة والصلات الوراثية هي بمنزلة دليل آخر على فرضية الاختزال التي تضع قيمة أكبر كثيرا على الجانب الوراثي للأبوة/ الأمومة بدلا من التركيز على الأبعاد الأبوية/ الأمومية الأخرى. ومن ثم فإنها تربط بقوة دورَ الوراثة بجوهر الأبوة/ الأمومة مع تعزيزها لقوة الوراثة كعامل أساس في العلاقات الأسرية. ويبدو أن هذا التركيز على الوراثة هو لزيادة تحفيز الاهتمام بالحصول على مزيد من المعلومات الوراثية عن القرابة والصفات الخلقية من خلال اختبار الحمض النووي الطوعي. وخدمات الاختبار آخذة في التزايد فهي متاحة وميسرة أكثر فأكثر (عدّة التحليل المتاحة للمستهلك مباشرة تتوافر أيضا عبر الإنترنت)، ويجري استخدامها ليس فقط لتحديد العلاقات الوراثية (على سبيل المثال: العلاقة بأخ أو بأحد الوالدين)، ولكن أيضا للتحليل المنهجي للتركيب الوراثي للشخص والقدرات وسلالة النسب⁽¹⁰⁷⁾. إن الطلب المتزايد على التعريف الشخصي من خلال تحليل الحمض النووي هذا يثير بدوره مخاوف واسعة بشأن الغياب الحالي للوائح أمن وخصوصية المادة الوراثية المجموعة والمعلومات المستمدة منها، واحتمال إساءة استخدام المعلومات الصحية الشخصية، ومن ثم إلقاء الضوء على تعقيدات الموافقة والتحليل وتخزين المعلومات الوراثية⁽¹⁰⁸⁾.

ولكن، فإن مثل اختبار الحمض النووي هذا يتيح للأفراد زيادة معرفة الصفات الوراثية الخاصة بهم، واكتشاف مخاطرها المحتملة نسبة إلى مختلف الأمراض الوراثية، وتحديد العلاقات الممكنة لفئات معينة من السكان، والاستفسار عن سلالات أنسابهم⁽¹⁰⁹⁾. ومن ثم فقد يكون لهذا المسعى للمعلومات الوراثية الشخصية آثار بعيدة المدى على ما نظنه في أنفسنا، وكيف ندير حياتنا، وما نؤمن بأننا قادرون على فعله، ومن ثم يؤدي دورا متزايدا في تأسيس الهوية الشخصية.

جنباً إلى جنب مع غيره من مكونات الهوية الفردية المعاصرة (على سبيل المثال: الجوانب الوطنية أو العرقية أو الجنسية)، والتي أعيد بناؤها باستمرار عند نقطة

توليد «طفل أفضل»

معينة من الزمن⁽¹¹⁰⁾، قد يتساءل المرء عما إذا كان - في المستقبل القريب - قد ينتهي الأمر بنتائج فحص الحمض النووي بخصوص تركيبنا الوراثي إلى أن تقوم بدور أكبر كثيرا في الطريقة التي ننظر بها إلى أنفسنا وفي تأسيس هويتنا الذاتية. بل إنه يمكن أن ينظر إليها في يوم من الأيام على أنها حاسمة لتنميتها أو أنها جزء لا يتجزأ منها (على سبيل المثال عند الحصول على المعلومات الوراثية المتعلقة بوالدي الشخص الوراثيين). إذا كان الأمر كذلك، في نهاية المطاف، قد تصبح الصعاب التي يواجهها أولئك الذين ولدوا من خلال التبرع بأمشاج من مجهولين في رحلتهم لكشف ماضيهم الوراثي واقع جميع أفراد المجتمع المعاصر الذين يسعون أيضا إلى مزيد من الألفة مع الحاضر الوراثي.

ملاحظة أخيرة

طوال هذا الفصل، عرضنا مختلف أشكال الاختزال والحتمية والتعزيز والأسبقية الوراثية فيما يتعلق بمختلف الممارسات الإنجابية. ويشمل ذلك الاستخدام المستمر لتقنيات الإنجاب لغرض ضمان القرابة والعلاقات الوراثية، وتزايد استخدام الاختبارات الوراثية وتقنيات التشخيص للتأكد من سلامة النسل المحتمل وتدرجيا للسيطرة على الجنس والخصائص الوراثية الأخرى، بغض النظر عن الدواعي الطبية؛ والتمجيد المستمر للجينات المنفردة وقواها التي تفسر مجموعة واسعة من الفعل البشري، كما تقترح وسائل الإعلام وبقوة، وفي التجارة العالمية للأمشاج النخبوية المتبرع بها في ضوء السعي إلى أطفال ذوي «أفضل» صفات وراثية، ومحاولات أشخاص ولدوا من تبرع أمشاج من قبل مجهولين لتعرف آبائهم/ أمهاتهم الوراثيين وكشف تاريخهم الوراثي، والقيم الاجتماعية المعزوة إلى أشكال مختلفة من العلاقات الأبوية/ الأمومية القائمة على القرابة والعلاقات الوراثية، والسعي إلى الحصول على معلومات وراثية شخصية من خلال فحص الحمض النووي لتحديد العلاقات الأسرية القائمة والحصول على فهم أفضل للقدرات الوراثية للفرد، جنبا إلى جنب مع آثارها المحتملة الإجمالية في تأسيس الهوية.

ويهدف التحليل النقدي المقترح في هذا الفصل إلى تحديد القضايا الأساسية المرتبطة مع الاستخدام المتزايد لهذه الممارسات الإنجابية، ولكن هناك حاجة إلى

مناقشة أطول لطائفة كاملة من آثارها المحتملة على مجتمعنا. هناك حاجة إلى مزيد من التحليل لمواصلة استكشاف العلاقات المتبادلة المعقدة التي تؤدي دورها بين علم التكاثر والأبحاث الوراثة والأخلاق الطبية والسياسة الحيوية ووسائل الإعلام الشعبية والتجارة العالمية والسياسات الاجتماعية من أجل تعميق فهمنا لدور الوراثة في الحياة المعاصرة.

إن الاستخدام الحالي لهذه الممارسات الوراثة والإنجابية، فضلا عن الخطاب والمصطلحات المستخدمة في مناقشتها، يبدو أنها تمجد قوة الوراثة كمفتاح لفهم العلاقات الأبوية/الأمومية والسلوك الشخصي والإمكانات البشرية. وهكذا يبدو أن هناك تحولات تدريجية في الرغبة العامة من طفل يتمتع بصحة جيدة لتشمل أيضا التطلع المتزايد لـ «أفضل طفل»، أيا كان تعريفه، الذي من المفترض أنه يمتلك صفات وراثية مواتية. وهذا يفسر كثيرا من الممارسات المعاصرة للاختبار والتشخيص والاختيار، وتبادل الأمشاج والصفات الوراثة. وإضافة إلى ذلك، تؤثر هذه العمليات بعمق في معتقداتنا الأساسية حول الصفات التي يعتبرها البشر قيمة وجديرة بالتوريث إلى أطفالنا.

ومع صيرورة القدرات الوراثة - على نحو متزايد - التفسير الأساسي لماضيينا وحاضرنا ومستقبلنا، مُختَزلة النمط الظاهري البشري عموما إلى النمط الوراثي، فإنها لا تشكك فقط في قدرتنا على إطلاق سراح أنفسنا من القيود الوراثة المزعومة المفروضة علينا (وربما حتى تجاوزها)، لكن تتجاهل أيضا قدرة القوى الاجتماعية والبيئية الأخرى على إحداث فرق ملحوظ في حياتنا، وكذلك في تشكيل الأجيال القادمة.

يود الكاتب أن يعرب عن امتنانه الصادق وتقديره للدكتورة ميلدريد زاي. سولومون للمساهمة المستمرة والقيّمة في هذا الفصل.

دليل الحمض النووي DNA في الأدلة الجنائية أسطورة العصمة

ويليام سي. تومسون

WILLIAM C. THOMPSON

منذ البداية، ادعى مؤيدو اختبار الحمض النووي DNA^(*) في الأدلة الجنائية أنه معصوم عن الخطأ^(*). في المواد الإعلامية والمنشورات وشهادة قاعة المحكمة، ادعوا أن اختبارات الحمض النووي إما أن تُنتج النتيجة الصحيحة أو لا نتيجة. وتعززت هذه الادعاءات مبكراً في وجهات نظر محاكم الاستئناف، التي ردّدت الغلو الترويجي. وقد تعزز من قبل «احتمالات التطابق العشوائية» Random match probabilities المثيرة للإعجاب، والتي تُقدم فيما يتصل بأدلة الحمض النووي، وتقتّرح أن الوصول إلى نتيجة

(*) في الإشارات التالية للحمض النووي الرايبوزي منقوص الأوكسجين DNA، لسلالة القراءة، نكتفي بالإشارة إليه في بقية الفصل بالحمض النووي. [المترجم].

«خطر التجريم الكاذب عالٍ بما فيه الكفاية ليستحق النظر إليه بجديّة في مناقشات السياسات العامة»

خاطئة، هي متناهية الصغر. ثم عُزِّزت في مخيلة الجمهور من خلال التقارير الإخبارية حول تحاليل للحمض النووي أدت إلى تبرئة أشخاص بعدما حكم عليهم. إذ عرضت التقارير الإخبارية إطلاق سراح أفراد أدينوا خطأ، في حين سيق المذنبون إلى العدالة، كل ذلك على أساس اختبارات الحمض النووي. ومع استخدام المدعين العامين ومحاميي من أدينوا خطأ أدلة الحمض النووي بنجاح في المحكمة، فمن ذا الذي يشك في أنه كان في الواقع ما ادَّعاه المؤيدون: المعيار الذهبي، «آلة الحقيقة»؟⁽²⁾.

أثبت خطاب العصمة من الخطأ أنه مفيد في تأسيس قبول اختبارات الحمض النووي الجنائية وفي إقناع القضاة والمحلفين بسلطته المعرفية⁽³⁾. كما أدى هذا الخطاب دورا مهما في الترويج لقاعدة بيانات الحمض النووي الحكومية⁽⁴⁾. فليس لدى الأبرياء ما يخشونه من أن تُدرج بياناتهم في قاعدة بيانات، كما ادعى مروجو الفكرة. ولأن الاختبارات معصومة عن الخطأ، فإن خطر التجريم الخاطئ معدوم بالضرورة. ولعل أحد الأدلة على نجاح تأثير خطاب العصمة أنه حتى وقت قريب لم يكن للمخاوف بشأن تجريم الخاطئ أي مكان تقريبا في مناقشات السياسة العامة. على سبيل المثال، الكتاب الذي حرَّره ديفيد لازر David Lazer والممتاز فيما عدا التطرق إلى ذلك: الحمض النووي DNA ونظام العدالة الجنائية DNA and the Criminal Justice System والذي يقدم تقييما واسعا للطرق التي غيّرت فيها أدلة الحمض النووي DNA نظام العدالة، من دون أن يذكر أي شيء تقريبا عن احتمال حدوث تجريم خاطئ⁽⁵⁾. إن عصمة اختبارات الحمض النووي بالنسبة إلى معظم الأغراض أصبحت حقيقة مقبولة وأحد الافتراضات المشتركة في الجدل حول السياسة العامة.

في العام 2009 أصدر المجلس الوطني للأبحاث National Research Council (اختصارا: المجلس NRC) تقريراً لادّعاء على وضع الأدلة الجنائية. فقد وجد التقرير قصورا خطيرا في الأسس العلمية لعدد من تخصصات الأدلة الجنائية العلمية. كما وجد أن الإجراءات المستخدمة للتفسير تفتقر إلى الدقة، وأن التحاليل - بشكل روتيني - تعاني عدم كفاية التدابير اللازمة لتجنب الخطأ والتحيز، وأنها تشهد بصورة يقينية لا مبرر لها. لكن التقرير استبعد بخاصة اختبار الحمض النووي من هذه الانتقادات. فقد رفع التقرير اختبار الحمض النووي كمثال استثنائي ساطع - مثال على الأدلة

دليل الحمض النووي DNA في الأدلة الجنائية

الجنائية على أسس متينة يتعين على تخصصات الأدلة الجنائية الأخرى أن تحذو حذوه - ما عزز من مكانة الحمض النووي باعتباره المقياس الذهبي.

في هذا الفصل سوف نتحدى افتراض أن اختبارات الحمض النووي معصومة عن الخطأ. وسوف أُبين أن الأخطاء في اختبار الحمض النووي تحدث بانتظام، وأن أدلة الحمض النووي قد جرّمت الأبرياء دوماً، مما أدى إلى أحكام خاطئة. على الرغم من أنني أتفق مع ما خلص إليه تقرير المجلس الوطني للأبحاث للعام 2009 من أن اختبارات الحمض النووي تقوم على أساس علمي أقوى من معظم تخصصات الأدلة الجنائية الأخرى، إلا أنني سوف أجادل بأن عديد من المشكلات المُحدّدة في التقرير المجلس الوطني للأبحاث تنطبق أيضاً على أدلة الحمض النووي. على وجه الخصوص، إن محلي الحمض النووي لا يتخذون خطوات كافية لتجنب التحيز وتقييم مخاطر وقوع أخطاء، وهم كثيراً ما يبالغون في قيمة النتائج الإحصائية للاختبار. على الرغم من أنه لا شك في أن اختبارات الحمض النووي تُجرّم الشخص الصحيح في الغالبية العظمى من الحالات، غير أن خطر التجريم الكاذب عالٍ بما فيه الكفاية ليستحق النظر إليه بجدية في مناقشات السياسات العامة، لا سيما في المناقشات حول توسيع قواعد بيانات الحمض النووي، والنقاشات حول الحاجة إلى الإشراف الحكومي على مختبرات الأدلة الجنائية. إن النقطة الأساسية التي أجادل بها هي أن احتمال الخطأ أعلى مما يجب أن يكون. وسوف أجادل بأن مختبرات الأدلة الجنائية في كثير من الأحيان تتراخى في الدقة العلمية ومراقبة الجودة من أجل تحقيق أهداف أخرى، وأنها في بعض الأحيان تكتم الدليل على وجود مشكلات من أجل حماية مصداقيتها والحفاظ على مظهرها الجماهيري من حيث عصمة الحمض النووي.

مطابقات خاطئة

عندما قُدمت أدلة الحمض النووي لأول مرة، شهد عدد من الخبراء أن المطابقات الخاطئة كانت مستحيلة في اختبارات الأدلة الجنائية باستخدام الحمض النووي. والادعاء بأن اختبارات الحمض النووي خالية من الأخطاء هو عنصر أساس في خطاب العصمة المحيط بأدلة الحمض النووي. وفقاً لجوناثان كولر Jonathan Koehler،

فإن هؤلاء الخبراء العاملين في «لعبة الدلالة اللغوية الشريرة» يُميزون خطأ الاختبار نفسه عن خطأ الأفراد الذين يجرون الاختبار ويفسرون نتائجه. إنهم يعترفون (إذا جرى الضغط عليهم) بأن الخطأ البشري يمكن أن يُفيد خطأ بوجود تطابق في الحمض النووي، لكنهم يؤكدون أن الاختبارات نفسها خالية من الخطأ⁽⁷⁾.

شريرة أو غير شريرة، فإن التمييز بين الخطأ البشري وخطأ اختبار أمر مصطنع ومضلل، نظراً إلى أن بشراً معرضين للخطأ يشاركون بالضرورة في إجراء اختبارات الحمض النووي وتفسير نتائجه. فبالنسبة إلى أولئك الذين يحتاجون إلى تقييم قيمة أدلة الحمض النووي، مثل القضاة والمحلفين وواضعي السياسات، ما يهم هو ليس ما إذا كانت الأخطاء تنشأ من إخفاقات بشرية أو تقنية، بل ما هو تواتر حدوث أخطاء، وما هي الخطوات الضرورية للحد منها.

يوافق تقرير المجلس الوطني للأبحاث 2009 على أنه من المهم أن تُعرف نسبة الخطأ في اختبارات الأدلة الجنائية. كما أدرك التقرير أن أخطاء اختبار الحمض النووي يمكن أن تحدث بطريقتين: «إن العينتين في الواقع تأتيان من فردين مختلفين يظهر حمضهما النووي متشابهاً بفعل حدود القدرة التمييزية للاختبارات، أو أن عينتين مختلفتين من الحمض النووي يُحدّد عن طريق الخطأ أنهما متطابقتان». وصرّح التقرير بأن «كلا مصدري الخطأ لا بد من استكشافهما وتحديدتهما من أجل التوصل إلى تقديرات نسبة خطأ موثوق بها عند تحليل الحمض النووي»⁽⁸⁾. وهذا بالتأكيد صحيح، لكن أعتقد أن تقرير المجلس الوطني للأبحاث أخطأ عندما ذهب إلى التأكيد على وجود أدلة كافية متاحة الآن لتقييم احتمال التوصل إلى مطابقات خاطئة في اختبار الحمض النووي. إن أحد أسباب كون اختبار الحمض النووي أقوى من تخصصات الأدلة الجنائية الأخرى، وفقاً لتقرير المجلس الوطني للأبحاث، وهو أن «احتمال التوصل إلى نتائج إيجابية خاطئة تم استكشافها وتحديدتها في بعض الظروف (حتى ولو كان ذلك تقريبياً)»⁽⁹⁾. لكن تقرير المجلس الوطني للأبحاث لم يستشهد بأي مصدر لدعم هذا التأكيد، وأنا على غير علم بأي من مثل هذه المصادر. إن التحديد الوحيد لمعدلات الخطأ في اختبار الحمض النووي الذي أعرفه يتأتى من اختبار الكفاءة Proficiency test المعني بوقوع الأخطاء، والذي أجري أواخر ثمانينات القرن العشرين، وهو على صلة ضئيلة بالممارسات الحالية⁽¹⁰⁾. وأعتقد أن تقرير المجلس الوطني للأبحاث خلط بين الخطاب والواقع عندما ناقش هذه المسألة.

دليل الحمض النووي DNA في الأدلة الجنائية

إن القليل الذي نعرفه عن احتمال الخطأ في اختبار الحمض النووي يأتي بالكامل تقريباً من تقارير تتحدث عن مطابقات خاطئة. هذه التقارير عديدة بما فيه الكفاية لدحض المزاعم أن الأخطاء أحداث نادرة للغاية أو غير مرجحة. كما أنها مفيدة لتوضيح الطرق التي يمكن أن تحدث فيها الأخطاء. لكن الروايات المتفرقة لا توفر أساساً كافياً لتقييم نسبة الخطأ لأنه من المستحيل أن نعرف نسبة الأخطاء المكتشفة في الدعاوى القضائية- إذ إن الأخطاء التي نعرفها قد تكون مجرد قمة جبل جليد الأخطاء التي لم تُكتشف أو يُبلغ عنها.

أنواع الأخطاء

أحد أسباب المطابقات الخاطئة في اختبارات الحمض النووي هو تلوث العينات ببعضها. إن النقل العرضي للمواد الخلوية أو الحمض النووي من عينة إلى أخرى مشكلة شائعة في المختبرات ويمكن أن تؤدي إلى تقارير خاطئة بتطابق الحمض النووي لعينات نشأت في الأصل من أشخاص مختلفين. فقد ألغت المحكمة العليا الأسكتلندية إدانة في إحدى الحالات التي قدم فيها الرجل المُدان (بمساعدة من علماء متطوعين متعاطفين) دليلاً مقنعاً على أن مطابقة الحمض النووي التي جرّمته نجمت عن حادثة في المختبر⁽¹¹⁾. ومن المعروف أن تلوث العينات ببعضها يتسبب أيضاً في عدد من النتائج الخاطئة من الضربات الباردة Cold hits^(*). على سبيل المثال، في حين كان مختبر دورية الجريمة في ولاية واشنطن يجري تحقيقاً في قضية اغتصاب قديمة ظلت دون حل منذ فترة طويلة، وجد المختبر تطابقاً بين الحمض النووي مع عينة في قاعدة بيانات الأحداث، لكنها كانت عينة من حَدَث كان سيكون طفلاً قد بدأ المشي لتوه وقت حدوث واقعة الاغتصاب. ودفع هذا إلى إجراء تحقيق داخلي في المختبر خَلَصَ إلى أن الحمض النووي من عينة الحدث، التي كانت تستخدم في المختبر لأغراض التدريب، تلوثت بالخطأ بعينة قضية الاغتصاب، ما نتج عنه التطابق الخاطئ⁽¹²⁾. بالمثل، فقد تم الإبلاغ عن أخطاء مماثلة تؤدي إلى تطابق خاطئ مع قاعدة البيانات وذلك في مختبرات الأدلة الجنائية للحمض النووي في ولاية

(*) تطابق خاطئ بين عينات من مسرح الجريمة مع عينات في قاعدة البيانات [المترجم].

كاليفورنيا وفلوريدا ونيوجيرسي، وكذلك في نيوزيلندا وأستراليا⁽¹³⁾. وقد دخلت ثلاث قضايا منفصلة دائرة الضوء لأن تلوث العينات في مركز شرطة فيكتوريا لخدمات الأدلة الجنائية في ملبورن تسببت في ثلاث ضربات باردة، اثنتان من تلك الحالات قادت إلى أحكام خاطئة⁽¹⁴⁾.

ربما وقعت حادثة التلوث الأكثر تعبيرا في ألمانيا، حيث استثمرت الشرطة ساعات لا تحصى في البحث عن امرأة غامضة تعرف باسم «فانتوم منطقة هايلبرون» التي عثر على حمضها النووي في مجموعة متنوعة من الأدلة لدرجة مثيرة للاستغراب: من الجرائم القتل إلى السرقة. فقد وجد حمضها النووي على «المسدسات وعلب السجائر وحتى البسكويت المأكول في مسرح الجريمة»، وطلبت الشرطة مساعدة الجمهور لتعرف هذا الخطر على المجتمع، وضعت مكافأة قدرها 300 ألف يورو على رأسها. واتضح أن المرأة موضع السؤال ليست جانية على الإطلاق لكنها موظفة تشارك في تصنيع مسحات القطن التي تستخدمها مختبرات الجريمة لجمع الحمض النووي من عينات مسرح الجريمة. تسبب التلوث الطارئ لعينات مسرح الجريمة بحمضها النووي (الذي كان على المسحات) في أن تتورط المرأة خطأ في عشرات الجرائم⁽¹⁵⁾.

وهناك سبب محتمل آخر لمطابقات الحمض النووي الخاطئة، وهو وضع ملصقات معلومات خاطئة على العينات. في العام 2011 اعترفت إدارة شرطة العاصمة لاس فيغاس بأنها خلطت بين عينات من الحمض النووي في مختبر الأدلة الجنائية ما أدى إلى أحكام خاطئة. فالمختبر عن طريق الخطأ خلط بين عينات مرجعية من رجلين تم اختبارها فيما يتصل بقضية سطو في العام 2001. أحد الرجلين ربما كان متورطا بالفعل في السطو، إذ تطابق حمضه النووي مع عينة الأدلة من مسرح الجريمة. لكن، بسبب الاستبدال الخاطئ في العينات، استبعد هذا المشتبه به خطأ في حين رُبط الرجل الثاني خطأ بالجريمة. وعلى الرغم من أن الشرطة تعترف الآن بأنه بريء، فإن الرجل الثاني أدين وخدم ما يقرب من أربع سنوات في السجن. وظهر الخطأ إلى النور عندما تم إدخال الحمض النووي للرجل الأول في قاعدة بيانات الجناة حين أدين في جريمة لاحقة لا علاقة لها بالأولى وذلك في ولاية كاليفورنيا، ما نتج عنه ضربة باردة في تطابق مع القضية القديمة لمسرح جريمة السرقة في لاس فيغاس في العام 2001. عندها أدرك المحققون أن مختبر لاس فيغاس

دليل الحمض النووي DNA في الأدلة الجنائية

قد استبعد في وقت سابق الرجل كمصدر للعينة وطابق العينة برجل مختلف، وأدركوا وقوع خطأ⁽¹⁶⁾.

تسببت أخطاء مماثلة من وضع ملصقات معلومات خاطئة على عينات الحمض النووي، في تجريم خاطئ بحالات في ولايتي كاليفورنيا وبنسلفانيا، وكذلك في قضية سابقة في لاس فيغاس⁽¹⁷⁾. وقد ظهرت هذه الحالات إلى النور خلال الإجراءات القضائية وقبل الإدانة، لكن فقط بسبب أحداث محظوظة. كانت هناك أيضا تقارير عن مشاكل نظامية في وضع ملصقات المعلومات على العينات في أستراليا، فقد اكتشفت مراجعة لاختبارات الحمض النووي، قام بها أمين المظالم في نيو ساوث ويلز، أن الشرطة ألحقت بشكل غير صحيح بيانات تحاليل الأدلة الجنائية بالقضايا الجنائية الخاطئة في السجلات الحاسوبية للشرطة، والتي ولدت قضيتين من المطابقات الخاطئة مع قاعدة بيانات الحمض النووي ما أدى إلى اتهام الأفراد بالجرائم خطأ⁽¹⁸⁾. وأدين رجل قبل اكتشاف الخطأ، كما أُلقي بظلال الشك أيضا على عدد من الإدانات في ولاية كوينزلاند عندما أعلن عالم في الأدلة الجنائية - عمل في السابق في مختبر جنائي تابع للدولة - عن مخاوف بشأن موثوقية عمل المختبر. وقال لصحيفة الأسترالي Australian إنه لم يكن من غير المألوف أن يخلط المختبر بين الحمض النووي من قضايا مختلفة. وقال: إنه على الرغم من اكتشاف عديد من مثل هذه الأخطاء، فإن القيود المفروضة على أخذ عينات جعلت من المستحيل إعادة أخذ عينات أو إعادة الاختبار في بعض القضايا المشكوك فيها⁽¹⁹⁾.

تسبب خطأ في خلط العينات إلى تأخير مأساوي في إلقاء القبض على رجل يعتقد أنه «مترصد الليل» الخطير، معتصب تسلسلي ارتكب أكثر من 140 اعتداء جنسيا في لندن. وعلى الرغم من أن الشرطة اشتبهت في هذا الرجل في وقت مبكر نسبيا خلال تحقيقاتها في الهجمات، فإنهم لم يلقوا القبض عليه بسبب خطأ في اختبار الحمض النووي نتيجة الخلط في العينات المرجعية، والذي تسبب خطأ في استبعاده كمصدر للعينات البيولوجية الموجودة على ضحايا الجريمة. وتسبب الخطأ في «مطابقة» رجل آخر يحمل نفس الاسم، لكنه كان لديه دليل إثبات قوي. واستمرت موجة جريمة مترصد الليل لأشهر إلى أن أدركت الشرطة أن العينات المرجعية من الرجلين خلطت في المختبر⁽²⁰⁾.

سبب محتمل ثالث لمطابقات الحمض النووي الخاطئة هو سوء تفسير نتائج الاختبار، ففي بعض الأحيان تُخطئ المختبرات في تحديد تنميط الحمض النووي

mistyping (أي تعيين صفات غير صحيحة للحمض النووي) في عينات الأدلة. وإذا حدث وتطابق ملف الأدلة غير الصحيحة مع الملف الشخصي لشخص بريء، فقد يؤدي هذا إلى حكم خاطئ. إلا أنه من غير المرجح أن يؤدي الخطأ في التنميط إلى تطابق خاطئ عندما تقارن أدلة البيانات الشخصية مع مشتبه به واحد، لكن تُضخم فرصة العثور على شخص مطابق (أو بعبارة أدق تتضاعف) عندما يتم البحث في ملفات الأدلة الشخصية بقاعدة البيانات.

حدثت ضربة باردة خاطئة من هذا النوع في ساكرامنتو، كاليفورنيا، في قضية اغتصاب، فاستخلص النمط التوصيفي Profile^(*) لحمض نووي لذكر من مسحة من ثدي الضحية. وبحث عن النمط في قاعدة بيانات كاليفورنيا. أنتج البحث ضربة باردة مع ملف رجل عاش في منطقة سكرامنتو، لكن تحقيقات الشرطة أثارت الشك في تورط الرجل⁽²¹⁾. عند هذه النقطة راجع المشرف على المختبر عمل المحلل الذي مُط عينة الأدلة. ووفقا لتقرير صادر عن مدير المختبر، فقد قرر المشرف أن المحلل «افترض افتراضات غير صحيحة لقراءة وتفسير البيانات الشخصية من عينة مسحة الثدي» و«قد فسر نمط مزيج الحمض النووي على أنه مزيج من ذكر وأنثى، في حين كان المزيج لاثنتين من الذكور»⁽²²⁾.

إن تفسير خليط من الحمض النووي يمكن أن يكون صعبا في ظل أفضل الظروف، لكنه صعب بشكل خاص عندما تكون كمية الحمض النووي محدودة، كما كانت الحال في حالة ساكرامنتو. في ظل هذه الظروف غالبا ما تفشل اختبارات الحمض النووي للكشف عن جميع الأليلات الوراثية للمساهمين في العينة (وهي ظاهرة تعرف باسم «التسرب الأليلي» allelic dropout)، ويمكن في بعض الأحيان الكشف عن أليلات زائفة أو كاذبة (وهي ظاهرة تعرف باسم «التداخل الأليلي» allelic drop-in)⁽²³⁾. كما أن تحديد أي الأليلات يجب أن تُعَيَّن لأي من المساهمين يمكن أن يكون أمرا صعبا أيضا، وخاصة في حالة عدم التيقن من عدد المساهمين وما إذا كانت هناك أليلات مفقودة. التفسيرات في ظل هذه الظروف غير موضوعية بطبيعتها ومن ثم عرضة للخطأ⁽²⁴⁾.

(*) في بقية الفصل، لسهولة القراءة، سنكتفي باستخدام قِط وأَمَاط بدلا من نمط توصيفي Profile وتنميط بدلا من تنميط توصيفي Profiling. [المترجم].

دليل الحمض النووي DNA في الأدلة الجنائية

أبرزت دراسة- أجريت في العام 2011- درجة الذاتية في تفسير خليط الحمض النووي ما يؤدي إليه ذلك من إمكانية توليد نتائج خاطئة، فقد طلب إيتيل درور Itiel Dror^(*) وغريغ هامبيكيان Greg Hampikian^(**) من سبعة عشر محللاً للحمض النووي من المؤهلين العاملين في المختبرات المعتمدة تقييم - بشكل مستقل - أدلة الحمض النووي التي استخدمت لإثبات أن رجلاً من ولاية جورجيا شارك في قضية اغتصاب جماعي. أعطى المحللون الحمض النووي لرجل جورجيا ونتائج اختبار الحمض النووي التي تم التوصل إليها من عينة جُمعت من ضحية الاغتصاب، ولكن لم يُخبروا بأي شيء عن الحقائق الكامنة للقضية (عدا الحاجة إلى التفاصيل العلمية لتفسير نتائج الاختبار). وطلب من المحللين الحكم- على أساس النتائج وحدها- ما إذا كان يتعين إضافة رجل جورجيا أو استبعاده كمساهم ممكن في عينة مختلطة من الحمض النووي المأخوذة من الضحية. اثنا عشر من المحللين قالوا إن رجل جورجيا ينبغي أن يُستبعد، وأربعة حكموا بأن الأدلة غير حاسمة، وواحد فقط وافق على التفسير الذي تسبب في إدانة رجل جورجيا وإرساله إلى السجن، أي إنه أدرج كمساهم محتمل في خليط الحمض النووي. وقد وجد الباحثان أنه «من المثير للاهتمام أنه حتى باستخدام «المعيار الذهبي» بتحليل الحمض النووي، فإن المحللين المختلفين وصلوا إلى استنتاجات متضاربة استناداً إلى بيانات أدلة متطابقة». وأشار الباحثان إلى أن المحلل الذي أدلى بشهادته في قضية جورجيا كان على علم بوقائع التحقيق الذي اقترح أن رجل جورجيا كان مذنباً واقترح الباحثان أن هذه «المعلومات غير ذات الصلة بمجال التحليل ربما تكون قد جعلت المحلل متحيزاً في استنتاجه»⁽²⁵⁾. وسناقش جزء «الإهمال الجسيم وسوء السلوك العلمي، والاحتيال» أدناه بتفصيل أكبر احتمال تحيز اختبار الحمض النووي وطرق التعامل مع ذلك.

كيف يجري الكشف عن أخطاء؟

ليس من السهل دوماً إثبات وقوع خطأ في اختبار الحمض النووي. فلأدلة الحمض النووي سلطة كبيرة يمكن لدرجة أن الشكوك في كثير من الأحيان تثار بخصوص الأدلة

(*) باحث من جامعة يونيفيرسيتي كوليدج لندن. [المترجم]

(**) عالم أحياء أمريكي بارز يعتبر الحجة في الحمض النووي الجنائي في الولايات المتحدة. [المترجم]

الأخرى التي تتناقض مع دليل الحمض النووي. خذ على سبيل المثال، قضية تيموثي دورهام Timothy Durham، الذي اتهم باغتصاب فتاة في أوكلاهوما سيتي. في محاكمته قدم دورهام أحد عشر شاهد إثبات، بمن في ذلك والداه، الذين شهدوا كلهم بأنه كان حاضرا معهم مباراة للرمية بالبندق في دالاس في الوقت الذي حدثت فيه واقعة الاغتصاب. كما قدم دورهام أيضا إيصالات بطاقات الائتمان لعلميات شراء قام بها في دالاس في ذلك اليوم. لكن الادعاء كان لديه شيء أقوى: تعرف الضحية الشابة وأدلة الحمض النووي. وأدين دورهام وحكم عليه بالسجن لمدة 3000 سنة (26).

كيف يمكننا أن نعرف ما إذا كان اختبار الحمض النووي هو الخطأ؟ إحدى الطرق هي إجراء اختبارات إضافية على الحمض النووي. لحسن حظ دورهام كان جزء من أدلة التجريم لا يزال متاحا، وكانت أسرته قادرة على تحمل نفقات إعادة اختبارها. واختبار الحمض النووي الجديد لم يستبعد فقط دورهام كمصدر للسائل المنوي الذي وجد على الضحية بل أظهر أيضا أن اختبار الحمض النووي السابق قد أساء تفسيره. دورهام هو واحد من ثلاثة رجال في الولايات المتحدة أدينوا وأرسلوا إلى السجن على أساس اختبارات الحمض النووي الخاطئة ولكن بُرئ في وقت لاحق عن طريق اختبار حمض نووي إضافي (والاثنان الآخران جوسايا ساتون Josiah Sutton، الذي جُرم زورا بسبب خطأ في التفسير، وغيلبرت أليخاندرو Gilbert Alejandro الذي جُرم زورا بسبب احتيال مُحلّل الحمض النووي (27). لكن، من المهم فهم أن إعادة الاختبار لا يمكنها اصطياد كل خطأ. فبعض الأخطاء تلوث الأدلة ببعضها، أو وضع ملصقات معلومات خطأ على العينات، والتطابقات بالصدفة، لا يمكن اكتشافها من خلال إعادة الاختبار، لأن الاختبارات الجديدة ستكرر إنتاج النتيجة الخاطئة للاختبار الأول. وفي بعض الحالات تستهلك الاختبارات الأولية كل الكمية المتاحة من عينات الأدلة ولا تترك شيئا لإعادة الاختبار. وكثير من المتهمين الذين يُجرّمون بأدلة الحمض النووي يجدون صعوبة في إعادة اختبار حتى عندما تكون الأدلة متوافرة (28).

ويُسلط الضوء على منبع آخر لأخطاء اختبار الحمض النووي عندما تُقر المختبرات بالخطأ، وذلك عادة بسحب تقرير مختبر خاطئ وإصدار تقرير منقح بنتائج مختلفة. وقع مثال مثير للاهتمام في فيلادلفيا في العام 2000، فقد فحص مختبر الجريمة للمدينة عينات من ضحية الاغتصاب ومن مشتبه به يدعى جوزيف ماكنيل Joseph

دليل الحمض النووي DNA في الأدلة الجنائية

McNeil. وذكر التقرير الأولي للمختبر أن حمضا نوويا مطابقا لنمط الحمض النووي لماكنيل وجد في ثلاث عينات من الأدلة: مسحة مهبلية، ومسحة عنق الرحم، وبقعة السائل المنوي على الملابس الداخلية للضحية. واتهم ماكنيل بالاغتصاب واقتيد إلى الحبس. على الرغم من أن ماكنيل نفى بشدة الجريمة ورفض صفقة مواتية عند الاعتراف بالجريمة، ولم يكن محاميه ليتصور أن اختبارات الحمض النووي يمكن أن تكون خاطئة في ثلاث عينات مختلفة. لكن، بعدما لاحظ خبير مستقل بعض التناقضات في تقرير المختبر، سعى المحامي إلى الحصول على الحمض النووي لموكله لإجراء اختبار مستقل. في تلك المرحلة أدرك مختبر الشرطة أن خطأ قد وقع، وأصدر تقريراً جديداً يُبرئ ماكنيل. في الاختبار الأولي خلط المختبر بين العينات المرجعية من ماكنيل والضحية. في الواقع، إن ما أورده المختبر عن طريق الخطأ على أنه نمط ماكنيل في عينات التي عثرت على الضحية كان في الواقع نمط الضحية نفسها⁽²⁹⁾.

أما الطريقة الثالثة من تسليط الضوء على أخطاء المختبرات فهي من خلال اختبار الكفاءة. في المختبرات المعتمدة للحمض النووي يجب أن يخضع المحللون لاختباري كفاءة سنوياً. عموماً، تنطوي مثل هذه الاختبارات على مقارنة عينات من مصادر معروفة. والمحللون يعرفون عادة أنه يتم اختبارهم ولكن لا يخبرون النتائج الصحيحة إلا بعد أن يقدموا استنتاجاتهم. ووجهت انتقادات لهذه الاختبارات لأنها أسهل من أن تكتشف المشكلات التي قد تنشأ في الدعاوى القضائية الفعلية. ومع ذلك، تحدث أخطاء أحياناً، والتي تنشأ عادة من التلوث فيما بين العينات أو من مشاكل خلط ملصقات المعلومات بين العينات، وفي بعض الأحيان بسبب إساءة تفسير نتائج كميات جزئية أو متدهورة من الحمض النووي⁽³⁰⁾. وعديد من نتائج اختبار الكفاءة للمختبرات هي سجلات سرية، ما يجعل الحصول على أي تفاصيل حول وتيرة وطبيعة الأخطاء أمراً صعباً.

ولعل أفضل مصدر للمعلومات عن طبيعة ووتيرة أخطاء المختبرات هو «سجلات التلوث» و«ملفات الإجراءات التصحيحية» التي تحتفظ بها بعض مختبرات الحمض النووي. إن المبادئ التوجيهية الصادرة عن المجلس الاستشاري للحمض النووي Advisory Board في مكتب التحقيقات الفيدرالي في العام 1998 تقترح أنه يتعين على مختبرات الأدلة الجنائية للحمض النووي أن «تتبع الإجراءات لاتخاذ إجراءات

تصحيحية كلما تم الكشف عن تناقضات في اختبار الكفاءة و/ أو أخطاء في القضايا» وأن «تحتفظ بوثائق الإجراءات التصحيحية»⁽³¹⁾. وعلى الرغم من أن عددا من المختبرات تجاهلت هذه المبادئ التوجيهية، فإن بعض المختبرات (ربما أفضل منها) تحتفظ بسجلات الحالات التي - على سبيل المثال - حدث فيها خلط بين العينات أو تم نقل حمض النووي من عينة واحدة عن طريق الخطأ إلى عينة أخرى، ما تسبب في مطابقة خاطئة. يتم التعامل مع هذه السجلات بصفة عامة بسرية لكنها تتاح في بعض الأحيان بأمر من المحكمة كجزء من عملية التحري في القضايا الجنائية، أو عندما تتقدم وكالات الأنباء بطلب رسمي لإتاحة السجلات⁽³²⁾.

بعض المختبرات لديها كم هائل من ملفات الإجراءات التصحيحية مما يُبين أن الأخطاء تحدث بانتظام. على سبيل المثال، الملفات من مختبر أوركيد - سيلمارك Orchid-Cellmark في جيرمانتاون، ميريلاند، أظهرت عشرات من حالات تلوث عينات الحمض النووي بحمض نووي غريب نُقل بطريقة ما من عينة إلى أخرى أثناء الاختبار. ملفات مختبر الجريمة التابع للمدعى العام في مقاطعة كيرن بولاية كاليفورنيا - وهو مختبر صغير نسبيا يعالج حُجما متدنيا من العينات (ربما أقل من 1000 سنويا) - أظهرت مجموعة من الأخطاء خلال فترة ثمانية عشر شهرا، بما في ذلك حالات متعددة كانت فيها عينات التحكم «الفارغة» إيجابية لاختبار الحمض النووي، ومثل حالة تلوثت فيها العينة المرجعية من الأم بالحمض النووي من طفلها، وديد من الحالات التي عكست فيها العينات أو وضعت عليها ملصقات بمعلومات خاطئة، كما في حالة لوث فيها المُحلل عينات الحمض النووي، وحالة جُمع فيها بين الحمض النووي المستخرج من عيتين مختلفتين وصبتا بالخطأ في الأنبوب نفسه، مما ولد خطأ عينة مختلطة، وحالة لم يتطابق فيها المشتبه - الذي اختبر مرتين منفصلتين - مع نفسه (غالبا بسبب خطأ في وضع ملصق معلومات خطأ على عينة أخرى)⁽³³⁾.

في العام 2008 حصلت صحيفة لوس أنجلوس تايمز Los Angeles Times على ملفات الإجراءات التصحيحية من عدة مختبرات في كاليفورنيا ووجدت حالات كثيرة من التلوث المتبادل ووضع ملصقات معلومات خاطئة، وغيرها من المشكلات. على سبيل المثال:

بين العامين 2003 و2007، وقع مختبر الجريمة التابع للمدعى العام

لمقاطعة سانتا كلارا [كاليفورنيا] على أربع عشرة حالة تلوثت فيها عينات أدلة

دليل الحمض النووي DNA في الأدلة الجنائية

الحمض النووي بالحمض النووي من الموظفين، وثلاث عينات تلوثت بحمض نووي من شخص مجهول، وست حالات تلوثت فيها عينات من حمض نووي من قضية عينات من قضية أخرى. كما كشفت السجلات عن ثلاث حالات عكست فيها عينات الحمض النووي خطأ، وحالة أورد فيها المحللون نتائج غير صحيحة، وثلاثة أخطاء في الحسابات الإحصائية التي استخدمت في المحكمة لوصف حالة نادرة لنمط من الحمض النووي⁽³⁴⁾.

وعادة ما يتم اكتشاف الأخطاء التي وثقت في هذه الملفات من قبل موظفي المختبرات، ولكن ليس دائماً قبل رفع تقرير خاطئ. وبناء على ذلك، يجادل علماء الأدلة الجنائية في بعض الأحيان بأن المشكلات المسجلة في ملفات الإجراءات التصحيحية هي «ليست أخطاء حقاً» لأنها اكتشفت من قبل المختبر. ويجادلون، مع بعض مما يبرر ذلك، أن هذه الملفات دليل على أن نظام مراقبة الجودة في المختبر فعال في كشف وتصحيح الأخطاء عند حدوثها. المشكلة في هذا التفسير هي أن الأخطاء غالباً ما تُكتشف بسبب ظروف لا تتحقق دوماً عندما تحدث مثل هذه الأخطاء. لكن لن تكون الحال كذلك دائماً، على سبيل المثال أن تورط ضربة باردة خاطئة مجرمين سيكونون أصغر سناً من أن يرتكبوا الجريمة، كما أنها لن تكون الحال دائماً أن تلوث عينات من الحمض النووي سيسفر عن نتائج غير متوقعة تشير إلى وقوع خطأ. إذا نُقل الحمض النووي للمشتبه به عن طريق الخطأ إلى عينة تحكم «فارغة»، فمن الواضح أن هناك خطأ. إذا نُقل الحمض النووي للمشتبه به عن طريق الخطأ إلى عينة الإثبات، فلن يكون الخطأ واضحاً بالضرورة، لأن هناك تفسيراً آخر ألا وهو أن المتهم أسهم في الحمض النووي لعينة الإثبات. فالتعاملات نفسها التي تسبب الأخطاء التي يمكن اكتشافها في بعض الحالات تتسبب في أخطاء لا يمكن اكتشافها في مرات أخرى. وعلى الرغم من أن المختبرات ينبغي أن تُشجع على الاحتفاظ بسجلات دقيقة لـ «الأحداث غير المتوقعة»، وأن يُثنى عليها للقيام بذلك، إلا أن الفهرسة المكثفة للأخطاء المسجلة في الملفات الموجودة ليست دليلاً يبعث على الاطمئنان بأن نظم مراقبة الجودة في المختبر هي نظم فاعلة، بل إشارة تحذير إلى أننا في حاجة إلى القلق من أخطاء مماثلة لا تكتشفها المختبرات، على الرغم من صعوبة تقدير وتيرة مثل هذه الأخطاء كما هو واضح.

إضافة إلى ذلك، هناك تباين كبير بين المختبرات في حجم ونطاق ملفات إجراءاتها التصحيحية. بعض المختبرات (مرة أخرى، وربما الأفضل منها) لديها ملفات مكثفة توثق عديدا من الحوادث والخطوات المتخذة للتعامل معها، ولكن تفشل مختبرات أخرى إما في الحفاظ على مثل هذه الملفات أو تدعي أن ملفات فارغة لأنها لم تتعرض في أي وقت مضى لمشكلة تتطلب إجراءات تصحيحية. وبالنظر إلى الوتيرة العالية من الحوادث التي تستدعي اتخاذ إجراءات تصحيحية في بعض مختبرات الحمض النووي الرصينة جدا، فإنه لأمر يؤثر على مصداقية الاعتقاد أن مثل هذه الحوادث لن تحدث في مختبرات أخرى. وهناك تفسير أكثر احتمالا هو أن هذه المختبرات تختار عدم توثيق الأخطاء من أجل الحفاظ على العصمة المتظاهر بها.

تدعم هذا التفسير حادثة محرجة في مختبر الجريمة التابع لشرطة سان فرانسيسكو، خرجت إلى النور في العام 2010. فقد أرسل شخص مجهول خطابات إلى مكتب المدعي العام لسان فرانسيسكو وإلى مجلس اعتماد المختبرات Laboratory Accreditation Board التابع للجمعية الأمريكية لمديري مختبرات الجريمة American Society of Crime Laboratory Directors (يشار إليه اختصارا بالمجلس ASCLD-LAB)، الذي كان قد أصدر شهادة اعتماد مختبر سان فرانسيسكو. وزعمت الرسائل أن إدارة المختبر غطت بشكل غير لائق للغاية على خطأ عكس عينات حدث عندما كان يُحلل أدلة الحمض النووي في قضية قتل. في رد على استفسار من مجلس اعتماد المختبرات، كتب مديرو المختبر رسالة تنكر حدوث أي خطأ من هذا القبيل. لكن، خلال عملية تفتيش لاحقة للمختبر، وجد ممثلو مجلس اعتماد المختبرات دليلا على أن الخطأ قد وقع بالفعل وأن موظفي المختبر زوروا سجلات المختبر لتغطية ذلك. وليس من الواضح ما إذا كان الخطأ قد أثر فعليا في نتائج الاختبار في قضية القتل. على الرغم من ذلك، يبدو أن مديري المختبر بدوا عازمين على منع محامي الدفاع من اكتشاف حدوث المشكلة. ومن أجل تجنب الكشف عن مشكلة تبدو بسيطة، انتهك مديرو المختبر إجراء مهما من الإجراءات الداخلية لمراقبة الجودة التي يوصي بها المجلس الاستشاري للحمض النووي التابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي وكذبوا في ردهم على مجلس اعتمادهم⁽³⁵⁾. هذا مثال واضح على مختبر وضع مظهر العصمة قبل الممارسة المخبرية الجيدة (والأمانة

دليل الحمض النووي DNA في الأدلة الجنائية

الأساس). وقد تم الإبلاغ عن وقوع حوادث مماثلة، حيث حاول مديرو المختبرات إخفاء أدلة أخطاء تحاليل الحمض النووي وذلك في مختبر الجريمة التابع لشرطة ولاية مين، ومختبر الجيش الأمريكي للتحقيقات الجنائية، ومكتب ولاية نورث كارولينا للتحقيقات، ومختبر الجريمة التابع لشرطة هيوستن⁽³⁶⁾.

الإهمال الجسيم وسوء السلوك العلمي والاحتيايل

منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين والتقارير الإخبارية تعرض تيارا مستمرا من القصص عن الإهمال الجسيم وسوء السلوك العلمي والاحتيايل في مختبرات الأدلة الجنائية⁽³⁷⁾. وقد يؤثر عدد من هذه المشكلات في اختبار الحمض النووي، بما في ذلك ما يلي:

في العام 2003، أغلق قسم شرطة هيوستن قسم الحمض النووي والأمصال في المختبر الجنائي التابع له بعد تقرير تلفزيوني كشف أوجه قصور خطيرة في إجراءات المختبر التي تم تأكيدها من قبل التدقيق الخارجي. وأُفرج عن اثنين من الرجال الذين أُدينوا زورا على أساس أن تحاليل المختبر كانت غير دقيقة وذلك بعد أن أثبتت اختبارات حمض نووي لاحقة براءتهم. وفي عشرات الحالات، فشلت إعادة تحليل الحمض النووي من قبل مختبرات مستقلة في تأكيد استنتاجات مختبر هيوستن. وخلص تحقيق مستقل إلى أن المختبر قد فشل لسنوات في تطبيق الضوابط العلمية السليمة، وحرّف بشكل روتيني الدلالة الإحصائية لتطابق الحمض النووي، وفي بعض الحالات كُتبت نتائج اختبار تؤدي إلى البراءة⁽³⁸⁾. أُعيد افتتاح الوحدة بإدارة جديدة في العام 2006. ومع ذلك في العام 2008، اضطرت رئيسة وحدة الحمض النووي إلى الاستقالة في مواجهة مزاعم أنها ساعدت محللي الحمض النووي في الوحدة على الغش في اختبار الكفاءة⁽³⁹⁾.

في ولاية فرجينيا، صار اختبار الحمض النووي مسائل بعد الإدانة في القضية الشهيرة جدا: إيرل واشنطن، الابن Earl Washington Jr (الذي أُدين زورا بالقتل العمد وكان على بعد ساعات فقط من تنفيذ الحكم) نقض اختبارات الحمض النووي على العينات نفسها والتي أجرتها في وقت سابق شعبة الولاية لعلوم الأدلة الجنائية. وخلص تحقيق خارجي إلى أن المختبر الولاية قد «رُقّع» نتائج تحاليل القضية، وفشل في اتباع الإجراءات المناسبة،

وقد أساء تفسير نتائج الاختبار التي توصل إليها المختبر نفسه⁽⁴⁰⁾. وفي قضية قتل عمد أخرى وجدت مراجعة ما بعد الإدانة أن مختبر الولاية بالغ في قيمة أدلة الحمض النووي التي جرّمت المتهم، وقد تجاهلت بشكل غير صحيح نتائج غير حاسمة كانت ستؤدي إلى البراءة⁽⁴¹⁾. وفي قضية قتل عمد ماثلة بالغ محلّ الولاية بشكل كبير في الدلالة الإحصائية للحمض النووي⁽⁴²⁾.

في العام 2005، نشرت صحيفة وينستون- سالم جورنال Winston-Salem Journal في ولاية كارولينا الشمالية سلسلة من المقالات توثق أخطاء عديدة لاختبار الحمض النووي من قبل مكتب ولاية نورث كارولينا للتحقيقات⁽⁴³⁾. وفي العام 2010، وجدت عملية تدقيق خارجي مستقلة لهذا المختبر، من قبل مراقبي مختبرات من مكتب التحقيقات الفدرالي، أن محلّي المختبر قد حجّبوا أو حذفوا نتائج الاختبارات، وقالوا بوجود أخطاء في أكثر من مائتي قضية⁽⁴⁴⁾.

أما التحقيق الصحافي الذي قامت به المؤسسة الإخبارية ماكلاشي McClatchy، ابتداء من العام 2005 واستمر لعدة سنوات، فقد كشف أن محلّلا في مختبر الجيش الأمريكي للتحقيقات الجنائية كان له تاريخ طويل في تلوّث العينات ببعضها، وفي انتهاك بروتوكولات المختبر، وفي تزوير نتائج الاختبار. ووجد تحقيق مستقل مشكلات كبيرة في ربع جميع الحالات التي تعامل معها هذا المحلل. وفشل مديرو المختبرات في الإفصاح عن هذه المشكلات للمحامين المشاركين في القضايا ذات الصلة واتخذوا خطوات أخرى للتغطية على هذه المشكلات⁽⁴⁵⁾.

وقد أُقيل محللو الحمض النووي من عدد من المختبرات الأخرى لتزوير نتائج الاختبار، بما في ذلك المختبرات التي تديرها إدارة التحقيقات الفدرالية، وأوركيد-سيلمارك، ومكتب الفاحص الطبي الرئيس في مدينة نيويورك، ومقاطعة بيكسار، تكساس. ووجهت اتهامات بالتزوير أيضا ضد المحلل في مختبر الجريمة التابع لإدارة شرطة شيكاغو الجريمة⁽⁴⁶⁾.

الشكل الأكثر شيوعا من سوء السلوك في اختبار الحمض النووي هو تحويل النتائج العلمية لجعلها أكثر تماسكا أو أكثر اتساقا مع ما يعتقد المحلل أن يكون صحيحا. على سبيل المثال، قد يفشل المحلل في أن يذكر التباينات الطفيفة (أو ما تبدو طفيفة) بين الأنماط، أو يذكر العثور على مشكلات في ضوابط التحكم، أو

دليل الحمض النووي DNA في الأدلة الجنائية

تناقضات أخرى في النتائج، وربما يبرر ذلك بأنه محاولة لتجنب إرباك المحامين والمُحلفين بالمعلومات غير «ذات الصلة». المشكلة في هذه الممارسة هي أن تصوّر المحلل حول ما هو صحيح (ومن ثم ما هو «ذو الصلة» و«غير ذي صلة») غالبا يُلوّن بوقائع التحقيق المقدمة من قبل ضباط الشرطة والمدعين العامين. وعندما طلب إلى إحدى المُحلّلات شرح سبب قرارها تجاهل وجود تباين بين عينتين «متطابقتين» من الحمض النووي في قضية اغتصاب/ السطو، أجابت: «أنا أعلم أنها مطابقة جيدة، لقد وجدوا محفوظة الضحية في شقة المتهمة».

فغالبا ما يكون محللو الحمض النووي جيدي الاطلاع على الحقائق الكامنة وراء القضايا التي يعالجونها، إذ إن الشرطة تبلغهم بهذه الحقائق. في القضايا التي راجعتها، توجد دائما تعليقات في ملف القضية مثل مايلي (قضية اغتصاب في ولاية فرجينيا): «هذا [رجل] مُشتبه به في قضايا اغتصاب أخرى ولكن لم يتمكنوا من العثور على [ضحايا] ونحتاج إلى هذه القضية [لسجنه]». أو مثل هذا المثال من قضية اعتداء مُشدّد في ولاية كاليفورنيا: «المشتبه عضو عصابة إجرامية معروف - «يتملص» دوما من التهم - لم يخدم أي وقت في السجن. في هذا السطو ضرب رأسه بكرسي بار تاركا أثرا من الدم. ميلر [نائب المدعي العام الذي يترافع في القضية] يريد ربط هذا الرجل بمسرح الجريمة/ بالحمض النووي».

معلومات من هذا النوع قد تؤثر أيضا في تفسيرات المحللين لنتائج الاختبار، وبخاصة في الحالات التي تكون فيها النتائج إلى حد ما غامضة أو غير ذلك من المشكلات. ولأن هذا النوع من التحيز التفسيري interpretive bias قد يحدث بشكل لا واعي، أتردد في أن أطلق عليه سوء سلوك علمي، على الرغم من أن فشل علماء الأدلة الجنائية في تنفيذ إجراءات صارمة للوقاية من هذا التحيز هو ممارسة علمية سيئة بالتأكيد. يُقرّ تقرير المجلس الوطني للأبحاث 2009 أن التحيز التفسيري هو مشكلة كبيرة في علم الأدلة الجنائية ككل، لكنه لم يُقرّ بأنه أيضا مشكلة في اختبار الحمض النووي في الأدلة الجنائية.

وقد تم اقتراح إجراءات للحد من التحيز عن طريقة «تعمية» المحللين مؤقتا من حيث المعلومات غير الضرورية عند تحليل وتفسير اختبارات الحمض النووي، لكن لا يزال على مجتمع علوم الأدلة الجنائية أن يقبل بأن مثل هذه الإجراءات ضرورية أو

حتى من المرغوب بها. جزء من المشكلة هو الغموض حول دور عالم الأدلة الجنائية في العملية القضائية. يعتقد البعض أنه من المناسب النظر في مجموعة واسعة من حقائق التحقيق (مثل المحفظة في الشقة) في استنتاجات الأدلة الجنائية. على حد قول أحدهم: «إذا كان هذا «التحيز» يؤدي إلى الحقيقة، هل هو حقا تحيز؟»، ويعتقد آخرون (وهو من غير المعقول) أنه في وسعهم التحكم في أي تحيز بالإرادة!⁽⁴⁷⁾.

ويلقي التحيز بظلاله على سوء السلوك العلمي المتعمد عندما يبدأ المحللون في إخفاء أو تحريف النتائج التي توصلوا إليها. فقد وجد تحقيق مستقل في مختبر الجريمة التابع لإدارة شرطة هيوستن حالات كثيرة من هذا النوع⁽⁴⁸⁾. بعض المشكلات في ولاية فرجينيا ونورث كارولاينا وفي مختبر الجيش الأمريكي للحمض النووي تندرج أيضا في هذا الفئة. فيبدو أن المحللين المذنبين كانوا مدفوعين جزئيا بالرغبة في مساعدة الشرطة والمدعين العامين لإدانة الأفراد «الصحيحين» وجزئيا بالرغبة في التستر على أوجه القصور في عملهم العلمي الخاص بهم.

ضغوط الإنتاج هي أيضا عامل مهم. فعدد من المحللين الذين أُقيلوا من العمل بتهمة الاحتيال أكتشفوا لتزويرهم سجلات المختبر من أجل التستر على فشل الضوابط العلمية في تحاليلهم، خصوصا لإخفاء وجود نتائج إيجابية في العينات الفارغة التي تُضمّن في الفحوصات للكشف عن حدوث التلوث. كما ناقشنا أعلاه، التلوث فيما بين العينات هو حدث شائع في مختبرات الأدلة الجنائية، ولكن قد يكون الأمر محرجا للمحللين، لا سيما إذا تكرر في كثير من الأحيان، لأنه يثير تساؤلات حول كفاءتهم الفنية ومدى عنايتهم في معالجة العينات. علاوة على ذلك، لأنه يتعين إعادة الفحص كاملا إذا أشارت عينة التحكم إلى وجود تلوث بالحمض النووي (حتى إذا تبين أن التلوث قد أثر فقط في عينة التحكم)، هذه الحوادث هي انتكاسات مهمة لمحلل يحاول مواكبة متطلبات حجم العمل⁽⁴⁹⁾، وهناك أدلة على أن محلل الجيش الذي زور النتائج كان يحاول الحفاظ على سمعته بصفته المحلل الأكثر إنتاجية في المختبر⁽⁵⁰⁾، وقد أخبرني زميل المحلل في مختبر أوركيد - سيلمارك الذي أُقيل من منصبه لتزويره النتائج أن المحلل موضع السؤال كان يجهد لأن يكون دوما على قمة قائمة المحللين الأكثر إنتاجية أو بالقرب من قمة القائمة التي تنشر على جدار المختبر وتتعبق إنتاجية المحللين (تقاس بعدد العينات والقضايا المنجزة بنجاح).

دليل الحمض النووي DNA في الأدلة الجنائية

قد يُغري المحللون الذين يعملون في بيئة ممتلئة بالضغوط باتباع أساليب ملتوية من أجل الحفاظ على الجدول الزمني ومن ثم إظهار أنفسهم بصورة جيدة، ولا سيما إذا كانوا يعرفون (أو يعتقدون أنهم يعرفون) على أساس حقائق التحقيق الأخرى أنهم قد وصلوا إلى استنتاج صحيح حول مطابقة العينات. فقد استغنى المحللون في مختبر الجريمة التابع لإدارة شرطة هيوستن ببساطة عن إجراء عينات التحكم الفارغة في مقايستهم، الأمر الذي هو من الواضح أنه ممارسة علمية خطيرة وغير مقبولة، ولكن مما لا شك فيه سرّع من إنجاز أعمالهم: ليست هناك حاجة إلى إعادة التحاليل عندما تفشل عينة التحكم إذا لم توجد لديك عينة تحكم أصلا. ولن يتطلب الأمر خطوة كبيرة جدا للانتقال من سوء سلوك من هذا النوع إلى تزوير أكثر وقاحة لمحللين مثل فريد زين Fred Zain، وجويس غيلكريست Joyce Gilchrist، وبامبلا فيش Pamela Fish، الذين يُزعم أنهم زوّروا أو حرّفوا نتائج الاختبارات كلها لإدانة أفراد كانوا يعتقدون أنهم مذنبون⁽⁵¹⁾.

منذ عدد من السنوات وأنا أحث علماء الأدلة الجنائية على اتخاذ إجراءات مُعمّاة لتفسير نتائج اختبار الحمض النووي. قلقي الرئيسي هو التحيز اللاواعي في التفسير، الذي أعتقد أنه مشكلة واسعة الانتشار. لكنني أعتقد أن الإجراءات المُعمّاة ستقلل أيضا من إغراء تزوير بيانات الحمض النووي، وتحريف النتائج في التقارير المخبرية، وتجاهل مشكلات الدليل عند كتابة التقارير. فالمحللون الذين لا يعرفون ما إذا كانت اختباراتهم تشير إلى الشخص «الصحيح» قد يكونون أكثر حذرا وصرامة في تفسيراتهم وأكثر أمانة في الاعتراف بعدم اليقين والقصور في النتائج التي توصلوا إليها.

مطابقات بالمصادفة

إن الأرقام المثيرة للإعجاب التي تصاحب أدلة الحمض النووي تسهم إلى حد كبير في قوتها الإقناعية. كثيرا ما تُدعى احتمالات التطابق العشوائي Random-match probabilities (اختصارا: احتمالات التكرارات القصيرة الترادفية)، أي

الأرقام التي تمثل تردد نمط حمض نووي معين في المجموعة المرجعية. وقد قرّر العالم الإحصائي بروس وير Bruce Weir أن متوسط احتمال أن اثنين من الناس لا صلة بينهما سيكون لديهما ثلاثة عشر موضعاً من مواقع الحمض النووي نفسها هو بين 1 في 200 ترليون و1 في 2 كوادريليون، اعتماداً على درجة التركيبة الوراثية في مجموع السكان⁽⁵²⁾. إن أرقاماً بهذا الصغر تجعل احتمال أن «يطابق» شخص شخصاً آخر بالخطأ هو احتمال لا يستحق النظر فيه. ولكن هذا الانطباع غير صحيح لعدة أسباب. أولاً، احتمالات التطابق العشوائي في التكرارات قصيرة ترادفية تصف فقط الاحتمالات العشوائية لأشخاص لا صلة بينهم من أن يكون لهم نمط حمض نووي معين، ولا علاقة لهذه الاحتمالات باحتمال إفادة مطابقة شخص بالخطأ لأسباب أخرى، مثل تلوث العينات، أو وضع ملصقات معلومات خطأ على العينات، أو خطأ في تفسير نتائج الاختبار أو في تسجيلها. إن احتمالات التطابق العشوائي تقيس احتمال مصدر واحد محتملاً للخطأ (تطابقات بالمصادفة)، في حين تتجاهل أحداث أخرى يمكنها أيضاً أن تتسبب في تجريم خاطئ وغالباً ما تكون هذه العوامل الأخرى أكثر احتمالاً. ثانياً، احتمالات التطابق العشوائي منخفضة للغاية - مثل تلك التي احتسبها وير - لا تنطبق إلا في الحالة المثالية لمطابقة حمض نوويين كاملين كل منهما من مصدر وحيد. الأدلة في الحالات الفعلية في كثير من الأحيان هي أقل مثالية من ذلك. فعينات الأدلة من مسرح الجريمة في كثير من الأحيان تنتج أنماط حمض نووي غير كامل أو جزئي يحتوي على أليلات جينية أقل (أي الصفات) من التشكيلات الكاملة، ومن ثم فهي أكثر عرضة للتطابق بالمصادفة. ثمة تعقيد آخر، ألا هو أن عينات الأدلة في كثير من الأحيان هي عينات مخلوطة. ولما كان من الصعب معرفة أي الأليلات مرتبطة بأي من المساهمين في العينة المخلوطة، فغالباً ما تكون هناك عديد من التشكيلات المختلفة (وليس تشكيلاً واحداً فقط) التي قد تكون متسقة مع العينة المخلوطة، ومن ثم تكون فرصة التطابق بالمصادفة أعلى من ذلك بكثير. لتوضيح هذه النقاط، انظر في أنماط الحمض النووي المبينة في الجدول 15.1. عادة ما «تُنمط» مختبرات الأدلة الجنائية العينات باستخدام معدات اختبار تجارية يمكنها الكشف عن الخصائص الوراثية (تسمى الأليلات) في مختلف

دليل الحمض النووي DNA في الأدلة الجنائية

المواقع الوراثية Loci (الموقع) في الجينوم البشري. إن اختبارات الحمض النووي الجنائية الأكثر شيوعا هي تلك التي تفحص المواقع الوراثية التي تحتوي على تكرارات قصيرة مترادفة short tandem repeats (اختصارا: التكرارات STRs)، والتي هي أجزاء من الجينوم البشري تتكرر فيها سلسلة قصيرة من الشيفرة الوراثية لعدد من المرات. (ويطلق عليها مصطلح: التكرارات القصيرة المترادفة لأن هذه الوحدات تتكرر على كلا الجانبين من السلم المزدوج double helix للحمض النووي). على الرغم من أن كل شخص لديه تكرارات قصيرة مترادفة، فإن الأفراد يميلون إلى الاختلاف في عدد مرات تكرار الشيفرة الوراثية في كل من التكرارات القصيرة المترادفة، ويسمى كل متغير ممكن الوجود أليل. عموما، هناك ما بين ستة إلى ثمانية عشر أليلا ممكنا في الموقع الوراثي الواحد. كل شخص يرث اثنين من هذه الأليلات، واحد من كل من الأبوين، وزوج من الأليلات في موضع معين يُشكّل النمط الجيني. ويطلق على المجموعة الكاملة من الأليلات المكتشفة على جميع المواقع الوراثية لعينة ما: نمط الحمض النووي⁽⁵³⁾.

النمط A في الجدول 15.1 هو نمط الحمض النووي الكامل من ثلاثة عشر موضعا وراثيا، في حين أن النمطين B و C عبارة عن نمطين جزئيين من النوع الذي يُعثر عليه غالبا عندما تكون كمية الحمض النووي محدودة، أو بفعل تدهور العينة، أو لوجود مشبّطات (ملوثات) تجعل من المستحيل تحديد النمط الجيني الكامل. ولما كانت الأنماط الجزئية تحتوي على علامات وراثية أقل (أليلات) من التشكيلات الكاملة، فإنها أكثر عرضة لأن تتناسب مع شخص ما بالمصادفة⁽⁵⁴⁾. واحتمال أن يتطابق شخص قوقازي أمريكي مختار عشوائيا مع الأنماط المبيّنة في الجدول 15.1 هي 1 في 250 مليار نمط بالنسبة إلى النمط A، و 1 في 2.2 مليون بالنسبة إلى النمط B، و 1 في 16000 بالنسبة إلى النمط C⁽⁵⁵⁾.

لأن النمطين D و E يحتويان على أكثر من أليلين في بعض المواقع الوراثية، فمن الواضح أنها خليط من الحمض النووي من شخصين على الأقل. ويتسق النمط A مع النمط D (أي كل أليل في النمط A موجود في النمط D)، وهو ما يعني أن الجهة المانحة للنمط A يمكن أن تسهم في الخليط. ولكن عديدا من التشكيلات الأخرى ستكون متسقة أيضا. على سبيل المثال، عند الموقع الوراثي

D3S1358 فإن أحد المساهمين في الخليط قد يكون أيا من الأنماط التالية: 15,16. 15,17؛ 16,17؛ 15,15؛ 16,16؛ 17,17. ولأن كثيرا من الأنماط المختلفة قد تتسق مع الخليط، فإن احتمال أن شخصا غير مساهم سيدرج بالمصادفة كمساهم في الخليط يصبح أكبر كثيرا في حالة الخليط مما لو كانت عينة الأدلة من مصدر وحيد. بين القوقازيين الأمريكيين هناك ما يقرب من شخص واحد في كل 790000 لديه حمض نووي يتفق مع الخليط المبين في النمط الشخصي D. ومن ثم فإن التكرارات القصيرة الترادفية للنمط الشخصي D هي أعلى من التكرارات القصيرة الترادفية للنمط A من مصدر وحيد بنسبة خمسة إلى ستة أضعاف. وعندما يوجد نمط جزئي مثل النمطين B و C في الخليط، فقد تكون التكرارات القصيرة الترادفية مرتفعة بما يكفي لتشمل الآلاف، إن لم يكن الملايين، من الأفراد المانحين المحتملين. وقد ذكر حدوث وجود التكرارات القصيرة الترادفية الأعلى بنسبة واحد في كل 100 أحيانا في مثل هذه الحالات.

التحذير الثالث المهم حول التكرارات القصيرة الترادفية المنخفضة للغاية، مثل تلك التي الواردة في حسابات وير، هو أنها تقديرات احتمال التطابق بالمصادفة بين الأفراد عشوائيا من الذين لا يمتون بصلة إلى الجهة المانحة للعينة موضع السؤال. في الحالات الفعلية، من المرجح أن تحوي مجموعة المشتبه فيهم أفرادا مرتبطين بعضهم ببعض. على سبيل المثال، قد يتهم رجل زورا بجريمة ارتكبت في الواقع من قبل أخ أو عم أو ابن عم. في مثل هذه الحالات فإن احتمال التجريم الخاطئ بسبب التطابق بالمصادفة هو أعلى كثيرا مما قد تقترحه التكرارات القصيرة الترادفية. انظر مرة أخرى في النمط A في الجدول 15.1. فعلى الرغم من أن هذا النمط لم يُعثر عليه إلا في 1 من كل 250 مليار شخص لا علاقة بينهم، فإن احتمال العثور على هذا النمط في أحد أقارب المانحين هو أعلى كثيرا من ذلك: 1 في كل 14 مليارا لابن عم من الدرجة الأولى. و1 في كل 1.4 مليون لابن أخ أو أخت أو عم، و1 في كل مليون لأحد الوالدين أو الأبناء، و1 في كل 81000 شقيق أو شقيقة. والزيادات في فرص التطابق بالمصادفة في الأنماط الجزئية والمختلطة مع أحد الأقارب من الجهات المانحة يمكن أن يكون أعلى بأضعاف منه في حالة الحمض النووي الكامل من مصدر وحيد مثل النمط A.

دليل الحمض النووي DNA في الأدلة الجنائية

الجدول 15.1 أنماط الحمض النووي المتطابقة

المواقع الوراثية للتكرارات القصيرة الترادفية STRs													
D16S 539	TH01	TPOX	CSF1PO	D7S8 20	D13S 317	D5S8 18	D18S 51	D21S1 1	D8S1 179	FGA	vWA	D3S1 358	النمط
11,12	6,9	8,11	11,12	8,10	11,12	11,12	14,17	29,30	13,14	21,22	17,18	15,16	A
		8,11	11,12	8,10	11,12	11,12		29,30	13,14		17,18	15,16	B
				8,9	11	11,12	12,13	30	13,14		17	15,16	C
11,12,13	6,7,9	8,9,11	11,12	12,12	11,12	11,12	14,17	29,30	13,14,15	21,22	17,18	15,16,17	D
		8,11	11,12	8,9,10	11,12	11,12	12,17	29,30	13,14,15	21,23	17,18	15,16,17	E

التحذير المهم الرابع حول احتمالات التطابق العشوائي المثيرة للإعجاب التي في كثير من الأحيان ما تكون مرفقة بأدلة الحمض النووي الجنائية هو أن خطر الحصول على مطابقة بالمصادفة هو أعلى من ذلك كثيراً عندما تبحث السلطات عبر الملايين من التشكيلات في قاعدة بيانات الحمض النووي منه عند البحث عن تطابق بمقارنة دليل النمط الشخصي لفرد واحد تم التعرف عليه كمشتبه فيه لأسباب أخرى. وكمثال على ذلك، لنفترض أن حمضاً نووياً جزئياً من مسرح الجريمة يحدث بتردد من 1 في كل 10000000 من عموم السكان. إذا قُورن هذا النمط مع أحد المشتبه بهم الأبرياء لا علاقة له بالمانح الحقيقي، فإن احتمال التطابق هو 1 فقط في 10 ملايين نسمة. نتيجة لذلك، إذا وجد مثل هذه التطابق في فرد مُشتبه فيه بالفعل لأسباب أخرى، فيبدو من السليم أن نفترض أن التطابق لم يكن بالمصادفة. على النقيض من ذلك، في عمليات البحث من خلال قاعدة بيانات كبيرة مثل نظام المؤشر الوطني للحمض النووي National Index System (اختصاراً النظام NDIS)، التابع لمكتب التحقيقات الفدرالي، والذي يقال إنه يحتوي أكثر من 8 ملايين شخص، فهناك حرفياً الملايين من فرص العثور على تطابق بالمصادفة. حتى لو كان كل من في قاعدة البيانات بريئاً، فهناك احتمال كبير بأن واحداً (أو أكثر) سيطابق النمط عند التواتر العام للسكان 1 في كل عشرة ملايين. من ثم، فإن تطابقاً مستخلصاً في مثل هذا البحث في قاعدة البيانات قد يكون من قبيل المصادفة فعلاً، خصوصاً إذا كان هناك القليل من أي أدلة أخرى ضد الفرد المُطابق⁽⁵⁶⁾.

عندما يكون التردد المُقدَّر للحمض النووي هو 1 في العدد «ن»، حيث «ن» هو عددٌ أكبر من سكان الأرض، يفترض بعض الناس أن النمط يجب أن يكون

نمطا فريدا من نوعه، وهو خطأ إحصائي أسماه ديفيد بولدينغ David Balding بـ «مغالطة التفرد» Uniqueness fallacy⁽⁵⁷⁾. وفي مثل هذه الحالات، فإن التردد المتوقع للأنماط المتكررة هو أقل من واحد، لكنه لا يصل إلى الصفر مهما كان النمط نادرا. إذا كان تردد النمط هو 1 في 10 مليار نسمة، على سبيل المثال، فإن الاحتمال المتوقع للعثور على تكرار واحد في مجموعة من 250 مليون فرد غير ذوي صلة ببعضهم هو نحو 1 في 40. وهذا قد يبدو كأنه خطر منخفض، ولكن في نظام يبحث في الآلاف من أنماط الأدلة مع ترددات عند 1 في كل 10 مليارات من الأنماط في قاعدة البيانات، حتما سيعثر على مطابقات بالمصادفة⁽⁵⁸⁾.

في الواقع، لقد عُثر بالفعل على عدد كبير من مطابقات الحمض النووي بالمصادفة من خلال البحث في قواعد البيانات. وذكرت وزارة الداخلية البريطانية أن ما بين العامين 2001 و2006، أن ما نسبته 27.6 في المائة من المطابقات الناتجة من عمليات البحث في قاعدة بيانات الحمض النووي الوطنية National Database في المملكة المتحدة كانت لأكثر من شخص واحد في قاعدة البيانات. ووفقا للتقرير، نشأت حالات التطابق المتعددة «إلى حد كبير نظرا إلى أن نسبة كبيرة من عينات مسرح الجريمة هي عينات جزئية»⁽⁵⁹⁾. بعبارة أخرى، كان المسؤولون يبحثون باستمرار عن أنماط مثل B وC في الجدول 15.1 التي من المتوقع أن تتطابق مع أكثر من شخص واحد في قاعدة بيانات من الملايين من الأفراد. لكن تكرار تطابق الحمض النووي بعدة أشخاص بالتأكيد يوضح النقطة بخصوص أن مطابقة الحمض النووي في حد ذاتها ليست دائما دليلا قطعيا على الهوية. وقد وقعت حوادث تجريم كاذب ناجمة عن مثل هذه المطابقات بالمصادفة في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة. في العام 1999، نُظمت عينة الحمض النووي من عملية سطو في بولتون، إنجلترا، ومن خلال بحث في قاعدة البيانات طوبق النمط بملف رجل من سويندون، إنجلترا. وذكرت تقارير أن نمط تردد 6 مواقع وراثية هو 1 في كل 37 مليون نسمة. وعلى الرغم من إلقاء القبض على رجل سويندون، نشأت الشكوك حول الهوية لأنه معاق وغير قادر جسديا على ما يبدو على ارتكاب جريمة بولتون. فاختبرت مواقع وراثية إضافية واستبعد الرجل كمصدر مانح للعينة، وثبت أن التطابق الأولي 1 في كل 37 مليونا كان مجرد مصادفة. كما يشير ديفيد بولدينغ،

دليل الحمض النووي DNA في الأدلة الجنائية

فإن هذا النوع من المصادفة ليس بالمستغرب ولا سيما لأن «احتمال التطابق يعني أن نتوقع وجود تطابقين في المملكة المتحدة (مجموع السكان 60 مليوناً)، ويمكن بسهولة أن يكون هناك ثلاثة أو أربعة تطابقات»⁽⁶⁰⁾.

في العام 2004، جُرمت امرأة في شيكاغو في عملية سطو اتضح لاحقاً أنها ضربة باردة من قبيل المصادفة. وأخبر محامي المرأة صحيفة «شيكاغو صن تايمز» Chicago Sun-Times أن حجة الغياب القوية هي التي أنقذتها من الملاحقة القضائية... «ولولا حقيقة أن هذه المرأة كانت في السجن [الجريمة أخرى في وقت حدوث الجريمة] فإني واثق تماماً أنها كانت ستكون لاتزال رهن الحجز»⁽⁶¹⁾.

وظهر خطأ مشابه في الضوء في العام 2010، في مقاضاة عملية سطو في أوهايو. وكان صاحب المنزل قد واجه اللص، الذي وصفه بأنه قصير وبدين وقوي البنية وبادي الصلع، وكان قد انتزع بعض الشعر من فروة رأسه. وأنتج ترميط الحمض النووي لأنسجة الشعر ستة مواقع وراثية جزئية بتكرارات قصيرة مترادفة تتردد بنسبة 1 في كل 16 مليوناً. بعد مرور عشر سنوات على البحث، طبقت قاعدة البيانات هذا النمط بأحدهم: ستيفن مايرز Steven Myers، الذي اتصف بأنه طويل القامة ونحيل يبلغ من العمر 25 عاماً وليس لديه أي اتصال معروف بالمدينة حيث وقعت عملية سطو. على الرغم من عدم تطابق وصف صاحب المنزل للسارق ومايرز، الذي كان عمره سيكون 15 سنة فقط في وقت وقوع الجريمة، اتهم مايرز وقضى سبعة أشهر في السجن في انتظار المحاكمة. لحسن الحظ بالنسبة إلى مايرز، كان لا يزال بالإمكان الاستفادة من عينات الشعر. ونتج عن إعادة اختبار النتائج في مواقع وراثية إضافية استبعاده كمانح للعينة، وأطلق سراحه⁽⁶²⁾.

إحصائيات مُضللة

إن محلي الحمض النووي في بعض الأحيان يقدمون إحصاءات مُضللة تبالغ في قيمة أدلة الحمض النووي. على سبيل المثال، في الحالات التي تتم فيها مقارنة نمط المشتبه به مع الخليط، فإن المحللين أحياناً يقدمون غمط المشتبه به بدلاً من نسبة تردد الأنماط التي ستدرج كمساهمين محتملين للخليط. هذه الممارسة مُضللة لأن

الموضع ذي الصلة في مثل هذه الحالة هو احتمال وجود أي تطابق عشوائي مع الخليط، وليس احتمال تطابق عشوائي للمشتبه بالخليط. في الحالة مطابقة مشتبه به لديه النمط A مع خليط مثل النمط D، فإن الإحصائية ذات الصلة هي 1 في 790000 نسمة وليس 1 في 250 مليارا.

قبل تفجر الفضيحة في العام 2003، كان مختبر الجريمة التابع لإدارة شرطة هيوستن يقدم بشكل روتيني إحصائيات خاطئة في حالات الخليط. في قضية جوسايا ساتون، على سبيل المثال، أفاد المختبر بأن احتمال ورود التكرارات القصيرة الترادفية هو 1 من كل 690 ألف نسمة (تردد نمط ساتون) في حين كان احتمال التطابق العشوائي بالنسبة إلى عينة الأدلة المختلطة تقريبا 1 في 15 (أيضا، لأن ساتون كان واحدا من اثنين من الرجال المتهمين خطأ بالجريمة، فإن احتمال عثور المختبر على تطابق مع واحد منهما على الأقل كان نحو من 1 في كل 8)⁽⁶³⁾.

على الرغم من أن الطريقة الصحيحة لحساب الإحصاءات في حالات الخليط كانت معروفة على نطاق واسع منذ العام 1992 على الأقل، عندما تمت مناقشتها في تقرير صادر عن المجلس الوطني للأبحاث، فإن ممارسة عرض تردد النمط الشخصي للمشتبه به في حالات الخليط ظلت مستمرة بشكل مدهش. لقد رأيت حالات منها في كثير من القضايا، بما في ذلك قضية قتل عمد في جنوب كارولينا التي راجعتها في العام 2010.

وهناك مشكلة أقل وضوحا تنشأ عندما يقارن النمط الشخصي للمشتبه فيه (مثل النمط الشخصي A) بنمط جزئي يفتقد بعض أليلات المشتبه به (مثل النمط الشخصي E). وأي تناقض حقيقي بين النمطين يعني أنهما لا يمكن أن يأتيا من الشخص نفسه، ولكن المحلل قد يعزو تناقضات مثل تلك التي بين النمطين إلى مشاكل فنية في الاختبار أو إلى تدهور العينة E، ومن ثم إعلان A مساهما ممكنا في الخليط E على الرغم من التناقضات. عندها تغدو المشكلة هي كيفية تعيين مغزي إحصائي للتطابق الجزئي.

في الوقت الحاضر لا توجد طريقة مقبولة عموما. والمقاربة التي تستخدمها المختبرات عادة هي حساب تواتر الأنماط الجينية في المواقع الوراثية حيث يتطابق النمطان، وببساطة تجاهل المواقع الوراثية حيث لا تتطابق. وقد انتقدت هذه

دليل الحمض النووي DNA في الأدلة الجنائية

المقاربة بقوة لتحويلها التطابق بالمصادفة (ومن ثم المبالغة في الحديث عن قيمة أدلة الحمض النووي)، لكنها تبقى المقاربة الأكثر شيوعاً في حالات من هذا النوع، وهي مُستخدمة حالياً في جميع أنحاء الولايات المتحدة⁽⁶⁴⁾.

استنتاجات إحصائية مغلوطة

وهناك أيضاً مشكلة استمرار الشهادات المُغالطة حول معنى تطابق الحمض النووي. فالمحللون يعطون في بعض الأحيان شهادات متسقة مع الخطأ المنطقي المعروف باسم «مغالطة المدعي العام» prosecutor's fallacy (أو «مغالطة النقل الشرطي» transposed conditional) الذي يخلط بين التكرارات القصيرة الترادفية مع إحصاء مختلف معروف باسم احتمال المصدر source probability. إن التكرارات القصيرة الترادفية هي احتمال أن يتطابق شخص عشوائي غير ذي صلة مع عينة الإثبات. احتمال المصدر هو احتمال أن الشخص ذا الحمض النووي المطابق هو مصدر عينة الأدلة. ويمكن تقدير التكرارات القصيرة الترادفية باستخدام المُحلل لمعايير علمية بحتة. ولا يمكن تقييم احتمال المصدر إلا على أساس من جميع الأدلة في القضية، بما في ذلك الأدلة غير العلمية. ومن ثم، على الرغم من أن علماء الأدلة الجنائية بإمكانهم عرض احتمالات التطابق العشوائي للتكرارات القصيرة الترادفية بشكل صحيح (إذا كانوا قد حسبوها بشكل صحيح)، فإنه من غير المناسب بالنسبة إليهم الإدلاء بشهادتهم حول احتمالات المصدر. لكنهم في بعض الأحيان يقومون بذلك على أي حال⁽⁶⁵⁾.

على سبيل المثال، عندما حوكم متهم يدعى تروي براون Troy Brown في قضية اغتصاب في ولاية نيفادا، شهدت المحللة أن نمط حمضه النووي مطابق للحمض النووي من السائل المنوي الذي وجد على الضحية، وأن احتمال التطابق العشوائي للتكرارات القصيرة ترادفية كان 1 في كل ثلاثة ملايين. مُشجَّعة من قبل المدعي العام، استمرت لتشهد بأن هذا يعني أن هناك فرصة 99.999967 في المائة أن براون كان مصدر السائل المنوي، وفقط فرصة 0.000033 في المائة أنه لم يكن. بناءً على هذه الشهادة، جادل المدعي العام أن أدلة الحمض النووي في حد ذاتها أثبتت ذنب

براون من دون أي شك معقول بعكس ذلك. عندما قبلت قضية براون للمراجعة من قبل المحكمة العليا في الولايات المتحدة في العام 2009، رفعت مجموعة من عشرين من «علماء الأدلة الجنائية» مذكرة صديق محكمة *amicus curiae* ⁽⁶⁵⁾ تناقض المشكلات في شهادة مُحللة الحمض النووي. وقد وصفت المحكمة العليا هذه المشكلات بشكل صحيح في الرأي الصادر عنها، على الرغم من أن المحكمة العليا أسقطت القضية لأسباب إجرائية دون النظر فيما إذا كانت مغالطات في الشهادة من هذا النوع تنتهك حقوق المتهم الدستورية ⁽⁶⁶⁾.

الدقة الإحصائية: افتراضات الاستقلالية

حتى الآن كنت أفترض أن التقديرات الإحصائية المحسوبة من قبل مختبرات الأدلة الجنائية هي تقديرات دقيقة، ولكن لاتزال هناك بعض الشكوك حول ذلك أيضاً، وذلك إلى حد كبير بسبب رفض مكتب التحقيقات الفدرالي للسماح لعلماء مستقلين بإجراء تحليلات إحصائية على بيانات أنماط الحمض النووي في نظام المؤشر الوطني للحمض النووي National Index System (اختصاراً النظام NDIS). وعادة ما تستند تقديرات مختبرات الأدلة الجنائية ليس إلى نظام المؤشر الوطني هذا أو أي قاعدة بيانات كبيرة أخرى تحتوي على الملايين من الأنماط، ولكن على قواعد البيانات الإحصائية المنشورة التي تحتوي على بضع مئات من أنماط الـ «ملائمة» من أعضاء كل مجموعة عرقية أو إثنية كبيرة. للتوصل إلى الرقم مثل 1 في كل 2 كوادريليون من قاعدة بيانات إحصائية تتألف من بضع مئات من الأنماط فإن ذلك يتطلب استقراراً يستند إلى افتراضات قوية حول الاستقلال الإحصائي statistical independence للعلامات المختلفة ⁽⁶⁷⁾.

عندما قُدمت أدلة الحمض النووي لأول مرة في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، نشأ جدل ساخن حول افتراضات الاستقلالية independence assumptions. وعلى الرغم من أن العديد من العلماء في الأدلة الجنائية والأكاديميا كانوا مرتاحين لهذه الافتراضات، إلا أن بعض النقاد البارزين أعربوا عن قلقهم من أن استقلالية العلامات Markers قد تُضعف من بنية مجموع السكان - نزوع

(*) شَخْص (أشخاص) غير مشترك في النزاع متطوع لتقديم شهادة في القضية. [المترجم].

دليل الحمض النووي DNA في الأدلة الجنائية

الناس للتزاوج مع أولئك الذين يتشابهون معهم وراثيا ضمن مجموعات فرعية من مجموع السكان. بحلول العام 1992 أدى النزاع حول افتراضات الاستقلالية بعدة محاكم استئناف إلى الحكم بعدم قبول أدلة الحمض النووي وفقا لمقياس فراي Frye standard، الذي يتطلب أن تكون الأدلة العلمية مقبولة بشكل عام في المجتمع العلمي كشرط للقبول في محاكمات هيئة المحلفين⁽⁶⁸⁾.

وعلى الرغم من أن استبعاد أدلة الحمض النووي أثر في قضايا قليلة نسبيا، فإنه خلق شعورا بالأزمة في مجتمع الأدلة الجنائية وأدى إلى موجة من الأبحاث تهدف إلى اختبار امتداد التركيبة السكانية، وبناء على ذلك استقلالية العلامات. وبحلول منتصف تسعينيات القرن العشرين، لطفت بيانات جديدة من أسوأ المخاوف حول امتداد التركيبة السكانية، وبدأت الانتقادات تتلاشى. فيُقرّر تقرير المجلس الوطني للأبحاث للعام 1996 حول الحمض النووي بالأهمية المحتملة لهيكلية السكان، لكنه خلاص -على أساس البيانات المتاحة في ذلك الوقت - إلى أن التأثير من المحتمل أن يكون ضئيلا ويمكن معالجته باستخدام عامل تصحيح correction factor، أطلق عليه ثيتا theta، في حساب احتمالات التطابق. منذ ذلك الوقت أصبحت التقديرات الإحصائية بناء على افتراضات الاستقلالية مقبولة بشكل روتيني (مع أو من دون عامل التصحيح ثيتا)⁽⁶⁹⁾.

لكن أسئلة مقلقة حول الاستقلالية الإحصائية ظلت عالقة لعدة لأسباب. أولا، إن الاستخدام المتنامي لقواعد بيانات حكومية كبيرة لتحديد الأنماط غير المعروفة قد جعل معرفة مدى ندرة الأنماط المتطابقة معرفة دقيقة أمرا أكثر أهمية مما كان عليه في الماضي. فعندما وصل المجتمع العلمي خاتمة لهذه القضية في تسعينيات القرن العشرين، كانت اختبارات الحمض النووي تُستخدم في المقام الأول لتأكيد أو دحض ذنب الأفراد المشتبه بهم بالفعل. أما في الحالات التي يكون قد عُثر فيها أن الحمض النووي للشخص الذي هو بالفعل أحد المشتبه بهم متطابق مع الحمض النووي لمرتكب الجريمة، فرما لا يهم كثيرا ما إذا كانت وتيرة التطابق الشخصي هي حقا 1 في كل 10 ترليونات، على سبيل المثال، بدلا من 1 في كل 10 مليارات أو 1 في كل مليون. فأى من هذه الاحتمالات منخفضة بما يكفي لاستبعاد نظرية تطابق من قبيل المصادفة، ومن ثم تبرير الإدانة.

لكن، عندما يتم التعرف على مشتبه به في عملية بحث في قاعدة بيانات كبيرة، فإن الندرة الدقيقة للنمط المتطابق هي موضوع أكثر أهمية بكثير. في مثل هذه الحالات، فإن أدلة الحمض النووي التي تُحدد المشتبه به قد تشكل الدليل الوحيد ضد هذا الشخص. ومن ثم لا بد من معرفة ما إذا كان المشتبه به هو الشخص الوحيد الذي لديه توصيف مطابق. إذا كان التردد هو حقا 1 من كل 10 تريليونات، إذن فإن احتمال أن يكون لأي إنسان آخر النمط نفسه احتمال منخفض للغاية، ولكن الاحتمال هو ليس على الدرجة نفسها من الانخفاض إذا كان التردد هو 1 في كل 10 مليارات، أو إذا كان التردد هو 1 في 10 ملايين، فالمشتبه به حينئذ هو بالتأكيد ليس الشخص الوحيد الذي لديه نمط مطابق. ومن ثم، ما إذا كانت إدانة ما مُبررة فإن ذلك يعتمد على ندرة النمط.

إن الحجم الصغير نسبيا لقواعد البيانات الإحصائية المتاحة يجعل من غير الممكن إجراء اختبارات حساسة حول الاستقلالية الإحصائية للعلامات عبر مواقع وراثية متعددة. ويمكن إجراء مثل هذه الاختبارات إذا سُمح لعلماء وراثية المجموعات Population geneticists باستخدام أنماط الحمض النووي (مع إخفاء معلومات تحديد الشخصية) في قواعد البيانات الكبيرة للجنة التي تستخدم للتعرف الجنائي. على سبيل المثال، نشر بروس وير Bruce Weir تحليلا لقاعدة بيانات حكومية من ولاية فيكتوريا، أستراليا، التي تحتوي 15000 نمط⁽⁷⁰⁾. ولم يجد أي دليل يتعارض مع الافتراضات القياسية التي تستند إليها الحسابات الإحصائية، ولكن وفقا لأحد النقاد، حتى قاعدة البيانات تلك كانت صغيرة جدا للقيام بـ «تحليل إحصائي صارم» للاستقلالية عبر ستة مواقع وراثية أو أكثر. وقد اقترح وير وغيره من الخبراء إتاحة أنماط الحمض النووي في نظام مؤشر الحمض النووي الجمعي Combined DNA Index System التابع لمكتب التحقيقات الفدرالي (اختصارا: النظام CODIS) - بعد إخفاء المعلومات الشخصية - للدراسة العلمية. وأخبر وير صحيفة لوس أنجلوس تائمز أن افتراضات الاستقلالية التي تعتمد عليها حسابات تردد الأنماط ينبغي أن تُختبر تجريبيا باستخدام قاعدة البيانات الوطنية: «بدلا من القول أننا نتوقع أنه سيكون هناك تطابق، دعونا نفتح ونرى»⁽⁷¹⁾. قانون تحديد الحمض النووي DNA Identification Act للعام 1994، الذي منح مكتب التحقيقات الفدرالية السلطة لإنشاء المؤشر الوطني للحمض الوطني،

دليل الحمض النووي DNA في الأدلة الجنائية

ينص على أن الأنماط في قواعد البيانات يمكن الكشف عنها «إذا أُخفيت المعلومات التي تحدد الشخصية، لأغراض قواعد البيانات الإحصائية لمجموع السكان، أو لأهداف أبحاث التطابق، أو لعمليات ضبط الجودة»⁽⁷²⁾. وقد قُدمت طلبات لاستخدام الأنماط في قواعد بيانات الولاية بعد إزالة معلومات تحديد الشخصية (جعلها مجهولة المصدر) لأغراض الدراسات الإحصائية من قبل خبراء مستقلين وتقدم بها محامو الدفاع في عدد من القضايا الجنائية ولكن حتى الآن تمت مقاومة ذلك بقوة وبنجاح. فوفقاً لصحيفة «لوس أنجلوس تايمز»، فإن مكتب التحقيقات الفدرالي انخرط في «حملة عدائية شرسة من وراء الكواليس» لمنع الجهود من الوصول إلى أنماط قاعدة البيانات أو المعلومات حول عدد الأنماط المطابقة في قواعد البيانات⁽⁷³⁾.

في ديسمبر 2009 وقّعت مجموعة من تسعة وثلاثين أكاديمياً (بما في ذلك مؤلف هذا الفصل وأحد محرري الكتاب) رسالة مفتوحة نشرت في مجلة ساينس Science تدعو مكتب التحقيقات الفدرالي إلى «الإفراج عن نظام المؤشر الوطني للحمض النووي National Index System (اختصاراً النظام NDIS) - بعد إزالة المعلومات الشخصية - أمام العلماء الأكاديميين بهدف إجراء أبحاث ستستفيد منها العدالة الجنائية». وجادلت الرسالة بأن الكشف عن الأنماط «ستسمح للعلماء المستقلين بتقييم بعض الافتراضات الوراثية السكانية الأساسية التي تستند إليها اختبارات الحمض النووي وذلك باستخدام قاعدة بيانات كبيرة بما يكفي للسماح... باختبارات متينة للاستقلالية في المواقع الوراثية وما بينها، إضافة إلى تقييم فعالية عامل ثيتا المستخدم للتعويض عن التركيبة السكانية». كما أشارت الورقة أيضاً إلى عدد آخر من المسائل العلمية الأخرى التي يمكن الإجابة عنها من خلال تحليل بيانات نظام المؤشر الوطني للحمض النووي (النظام NDIS)، بما في ذلك المسائل المتعلقة بكيفية تأثر احتمالات التطابق بفعل عدد الأقارب في قاعدة البيانات، والإجابة عن تساؤلات حول مدى وقوع أنماط الحمض النووي في عناقيد clusters بفعل الهوية عن طريق النسب. إضافة إلى ذلك، يمكن للتحليل أن يوفر رؤية جديدة حول التردد والظروف التي تحدث فيها أنواع معينة من أخطاء تنميط الحمض النووي. وحتى الآن، لم ينشر مكتب التحقيقات الفدرالي أي نتيجة علمية مستمدة من بيانات نظام المؤشر الوطني للحمض النووي (النظام NDIS) ولم تفرج حتى الآن عن البيانات إلى أي عالم مستقل⁽⁷⁴⁾.

إن استمرار الشكوك حول دقة التقديرات الإحصائية ليست عاملاً محايداً في تقييم فرص التوصل إلى تجريم خاطئ بالمصادفة. بعض الناس يعتقدون خطأ أن عدم اليقين الإحصائي «يلغي» - أي إن التقديرات قد تكون منخفضة للغاية ولكن أيضاً قد تكون مرتفعة للغاية، لذلك فإن جهلنا بالحقيقة من غير المرجح أن يضر بالمتهمين، وقد أظهر عالم الإحصاء ديفيد بولدينغ بالبرهان الرياضي أن هذا الموقف هو مغالطة. إذ تعتمد التقديرات المتطرفة التي تنتجها مختبرات الأدلة الجنائية على افتراض المعرفة الكاملة عن تردد أنماط الحمض النووي - ونظراً إلى درجة كون معرفتنا غير مؤكدة - ينبغي أن تكون التقديرات أقل تطرفاً إلى حد كبير. لذا يعلن بولدينغ قائلاً: «إن تجاهل عدم اليقين هذا هو دائماً غير موافٍ بالنسبة إلى المتهمين»⁽⁷⁵⁾.

«الزرع» المتعمد للحمض النووي

إن قدرة المجرمين على تحييد أو التهرب من تقنيات مكافحة الجريمة موضوع متصل عبر تاريخ الجريمة. فكل طريقة جديدة لوقف الجريمة أو اصطياد المجرمين يتبعها تطوير مضادة يهدف إلى إحباطها. على سبيل المثال، تطوير أقفال مفاتيح التشغيل لم يحل مشكلة سرقة السيارات لأن المجرمين تعلموا بسرعة هزيمة الأقفال بتشغيل السيارات بالأسلاك الكهربائية وسرقة المفاتيح وغيرها من التكتيكات التي أدت إلى تطوير وسائل وقائية إضافية (قضبان عجلات القيادة، والإشارات المحددة للموقع) والتي أثبتت في نهاية المطاف أنها بدورها عرضة لمزيد من تدابير الجريمة المضادة. وكان تاريخ كسر الخزن تاريخ سباق تسلح فعلي بين مُصنعي الخزن الساعين إلى بناء صناديق أكثر أماناً وعثور المجرمين على طرق أكثر تقدماً لكسرها. لذا، سيكون بالكاد من المستغرب، إذا سعى المجرمون إلى طرق لتجنب تحديدهم باختبارات الحمض النووي⁽⁷⁶⁾.

وقد أعرب مسؤولون في الشرطة عن قلقهم إزاء هذه المسألة بالذات. بين العامين 1995 و2006، وهي الفترة التي صار فيها استخدام اختبارات الحمض النووي أكثر شيوعاً، تفيد التقارير بانخفاض معدل حل قضايا الاغتصاب بنسبة 10 في المائة. ورداً على سؤال لتوضيح هذا الاتجاه، اقترح عدد من مسؤولي الشرطة أن

دليل الحمض النووي DNA في الأدلة الجنائية

المجرمين أصبحوا أكثر تطورا في التهرب من اكتشافهم. وأشار مسؤولون في الشرطة أيضا إلى أن البرامج التلفزيونية مثل مسلسل CSI يمكن أن تكون بمنزلة دروس في الهروب من العقاب، على الرغم من عدم وجود أدلة تجريبية تثبت هذا الزعم⁽⁷⁷⁾. وهناك تقارير غير مؤكدة عن مجرمين يحاولون إبعاد المحققين عن المسار عن طريق زرع الأدلة البيولوجية. فقد ذكر أن مغتصبا تسلسليا مُتهما في ميلووكي حاول إقناع السلطات بأن رجلا آخر بالحمض النووي نفسه هو المسؤول عن جرائمه بتهميه لسائله المنوي إلى الخارج من السجن، وجعل أحد المتواطئين يزرعه على امرأة ادعت بعد ذلك زورا تعرضها للاغتصاب. وخطر لي، ويجب أن يكون ذلك قد خطر لبعض المجرمين، أن المغتصب كان يمكن أن يكون أكثر نجاحا لو زرع السائل المنوي لرجل آخر على ضحاياه الفعليين. وليس من الصعب الحصول على عينات السائل المنوي. ففي حديقة في الحرم الجامعي حيث أُدرُس، يمكن العثور بانتظام على عينات السائل المنوي في الواقي الذكري المُتخلّص منها (خصوصا في فصل الربيع). ربما كنت منشغلا بدراسة اختبارات الحمض النووي لفترة طويلة جدا، ولكن لا يمكنني أن أمر بتلك المنطقة من دون أن أتساءل عما إذا كان الشبان الذين يتركون تلك العينات البيولوجية يعرضون مستقبلهم للخطر. وهناك عناصر أخرى إلى جانب السائل المنوي التي يمكن استخدامها لزرع الحمض النووي لشخص بريء في مسرح الجريمة. ملابس ارتداها الشخص، سيجارة الشخص المدخن، أو كوب شرب منه الشخص، جميعها - إذا وضعت في مسرح الجريمة يمكنها إقامة ارتباط زائف بين الحمض النووي لشخص بريء والجريمة. وعندما تحدث مثل هذه الزراعة، هل ستكون الشرطة قادرة على معرفة ذلك؟ هل ستؤمن هيئة المحلفين أن المدعى عليه يمكن أن يكون بريئا متى ما عُثر على تطابق دماغ من الحمض النووي؟ لدي شكوك قوية في كلتا الحالتين، ومن ثم نعتقد أن الزراعة المقصودة لأدلة الحمض النووي قد تؤدي إلى خطر كبير من التجريم الخاطئ.

كما هي الحال مع غيرها من المخاطر، فإن هذه الخطورة تتضاعف مع الاستخدام المتزايد لقواعد بيانات الحمض النووي. إذا زرع أحدهم حمضك النووي في مسرح الجريمة، فإن ذلك قد يحيد بالشرطة عن درب الجاني الحقيقي، ولكن من غير المرجح أن يُجرّمك إلا إذا كان غمطك مدرجا في قاعدة البيانات. فمن المرجح أن

السلطات ستبحث عن نمط عينة مسرح الجريمة في قاعدة البيانات، ولكن إذا كان نمطك ليس في قاعدة البيانات، فلن يوجد أي تطابق وسوف تبقى السلطة مع عينة أخرى مجهولة. لكن، لنفترض أنك سترى الحظ بما فيه الكفاية ليكون نمطك في قاعدة البيانات. في هذه الحالة، من المرجح أن تعثر الشرطة عليه، وعند هذه النقطة سيكون لديهم شيء أفضل كثيراً من مجرد عينة مجهولة، سيكون لديهم مشتبه به. ونظراً إلى الفوارق العرقية الموجودة في قواعد البيانات، فإن ذلك المشتبه فيه من المحتمل أن يكون من فئة من فئات الأقليات⁽⁷⁸⁾.

إن التوسع في قواعد البيانات يزيد من عدد الناس الذين يتعرضون لخطر التجريم زوراً بهذه الطريقة. ومن الواضح أنه من الصعب تقييم جدية هذا الخطر. فذلك يعتمد على عدد المرات التي ينخرط فيها المجرمون في زراعة الأدلة، والحمض النووي الذي يزرعونه، وكم مرة يتم اكتشاف الحمض النووي المزروع، وعدد المرات التي يؤدي اكتشافه إلى توجيه اتهامات جنائية وإدانة، وذلك من بين عوامل أخرى. يمكن للمرء أن يظن فقط مدى تكرار هذه الأحداث، ولكن سيكون من الحماقة أن نفترض أن هذه الأحداث لن تحدث أو لم تحدث أصلاً. ونتيجة لذلك، فإن هذا الخطر يجب أن يُقيم مقارنة بفوائد توسيع قاعدة البيانات.

في المستقبل، يمكن لإجراءات جنائية أكثر تطوراً أن تقلل من فعالية اختبارات الحمض النووي كأداة لمكافحة الجريمة. وقد درست باحثة في جامعة ويسترن أستراليا University of Western Australia محاكاة آثار تلويث مسرح الجريمة بمحلول الأمليكونات amplicons (شظايا قصيرة من الحمض النووي منسوخة من الحمض النووي في عينة بيولوجية). واستخدمت معدات الاختبار القياسية من النوع الذي تستخدمه مختبرات أدلة الحمض النووي الجنائية، وكذلك إجراء يعرف باسم تفاعل البلمرة المتسلسل polymerase chain reaction (اختصاراً: التفاعل PCR) لإنتاج محلول عالي التركيز من قطع من الحمض النووي لمواقع وراثية أساسية مثل تلك المرصودة في نظام مؤشر الحمض النووي الجمعي التابع لمكتب التحقيقات الفدرالي. ثم إنها اختبرت آثار رش هذا المحلول في غرفة باستخدام قارورة رش رذاذ صغيرة. وجدت، وليس ذلك من المدهش، أن محلول الأمليكونات المُرَكَّز كُشِفَ عنه بواسطة اختبارات التكرارات المزدوجة القصيرة short tandem repeats (اختصاراً STR) القياسية وأنتج

دليل الحمض النووي DNA في الأدلة الجنائية

أنماطاً يمكن بسهولة الاعتقاد خطأ أنها أنماط من عينات نموذجية من الأدلة الجنائية. ما هو أكثر إثارة للاهتمام (وإثارة للقلق) هو أن نمط الحمض النووي للأمليكونات كان في بعض الظروف يُكشف عن تفضيل الحمض النووي الموجود في العينات البيولوجية الفعلية في الغرفة. على سبيل المثال، عندما رُشّت الأمليكونات من شخص A برشاش الرذاذ على بقع دم من شخص B، ونُمطت عينة من بقعة الدم باستخدام اختبارات التكرارات المزدوجة القصيرة القياسية، في بعض الأحيان ظهرت النتيجة على أنها مزيج من الحمض النووي من شخص A وشخص B، ولكن في بعض الأحيان بدت كأنها تتألف بالكامل من الحمض النووي للشخص A- بعبارة أخرى، كان التلوث بالحمض النووي من الرذاذ هو الوحيد الذي تم الكشف عنه. وأثار هذا تحذيراً من أن المجرمين يمكنهم استخدام هذه التقنية لارتكاب «تزوير الحمض النووي» لزراعة الحمض النووي المصنع بطرق احتيالية بقصد توريط شخص بريء⁽⁷⁹⁾.

كاري موليس Kary Mullis، الذي اخترع تقنية تفاعل البلمرة المتسلسل PCR، توقع احتمال إساءة استخدام هذه التقنية. في محادثة أجريتها معه في العام 1995، ناقش موليس مازحا إنشاء شركة تسمى «الحمض النووي المجهول» DNA-Anonymous التي ستبيع محاليل مُركزة من الحمض النووي للمشاهير، أو من مجموعات كبيرة من الناس، وأن المجرمين يمكن أن يستخدموها لتغطية آثارهم. على الرغم من أن موليس لم يكن جادا بخصوص القيام بذلك بنفسه، لكنه قال إنه يتوقع أن هناك شخصا ما سيفعل ذلك في غضون السنوات العشر القادمة. بقدر ما أعرف، لم يتحقق تنبؤ موليس بعد، ولكنه قد يكون الأمر مجرد مسألة وقت قبل أن تغدو مواد تهدف إلى إحباط اختبارات الحمض النووي (عن طريق زرع الحمض النووي للآخرين في مسرح الجريمة) متاحة للبيع على شبكة الإنترنت جنبا إلى جنب مع مجموعات تهدف إلى إحباط اختبارات تعاطي المخدرات.

تحسين أدلة الحمض النووي

هل حقا ليس لدى الأبرياء ما يخشونه من أدلة الحمض النووي؟ ينبغي أن يكون واضحا الآن للقراء أن هذا الادعاء مبالغ فيه. فقد تسبب تلوث العينات

ببعضها، ووضع ملصقات بمعلومات خاطئة، وسوء تفسير نتائج الاختبار (وسوف تستمر في التسبب) في مطابقات حمض نووي خاطئة. فالتطابق بالمصادفة والزرع المتعمد للأدلة خلق مخاطر تجريم كاذبة إضافية. تتعاطم هذه المخاطر بالنسبة إلى الأشخاص الذين تم تضمينهم في قواعد بيانات الحمض النووي الحكومية. نحن نعرف أقل مما ينبغي عن طبيعة ونطاق هذه المخاطر، ولم نقوم سوى بأقل كثيراً مما ينبغي لتقليل هذه المخاطر والسيطرة عليها.

حدد تقرير المجلس الوطني للأبحاث للعام 2009 مشاكل كبيرة مع «ثقافة» الأدلة الجنائية. فقد وجدت أن الحقل متأثر بقوة بأجهزة تطبيق القانون وغير مرتبط بما فيه الكفاية بالعلوم الأكاديمية. وأوصت اللجنة بأن مختبرات الجريمة يتعين فصلها عن سيطرة جهات تطبيق القانون، وإلى إنشاء وكالة فدرالية جديدة تُسمى المعهد الوطني لعلوم الأدلة الجنائية National Institute of Forensic Science (اختصاراً: المعهد NIPS). على أن يشرف المعهد الوطني لعلوم الأدلة الجنائية على الحقل، ويمول أبحاثاً تهدف إلى تحسين صلاحية وقدرة مناهج الأدلة الجنائية، ووضع معايير أفضل للممارسات، وتقصي المشكلات. وعلى الرغم من أن تقرير المجلس الوطني للأبحاث استبعد بحدّة اختبار الحمض النووي من انتقاده لغيره من تقنيات علم الأدلة الجنائية، إلا أنني أعتقد أن هذا الفصل يوضح أن عديداً من مشكلات «الثقافة» في المجالات الأخرى من الأدلة الجنائية هي أيضاً مشكلات قائمة في اختبار الأدلة الجنائية على الحمض النووي. وهناك حاجة إلى وكالة مثل المعهد الوطني لعلوم الأدلة الجنائية لتحسين اختبار الحمض النووي بالقدر نفسه للحاجة إليها لمعالجة أوجه القصور في غيرها من تخصصات الأدلة الجنائية العلمية⁽⁸⁰⁾.

إن الميزة الكبيرة التي تُميز اختبارات الحمض النووي أكثر من غيرها من التخصصات هي القدرة على تقدير التكرارات القصيرة الترادفية RMPs. فعلماء الأدلة الجنائية لا يمكنهم حالياً تقدير فرص التطابق بالمصادفة في تحليل الطباعة النوعي latent print analysis، أو تحليل علامة الأداة tool-mark analysis، أو المقارنة الدليل النزر trace-evidence comparison (أو أي من تخصصات الأدلة الجنائية الأخرى) بالطريقة نفسها التي يمكنهم تقديرها باستخدام أدلة الحمض النووي. ولكن، كما يُقرّ تقرير المجلس الوطني للأبحاث، فإن التكرارات

دليل الحمض النووي DNA في الأدلة الجنائية

القصيرة الترادفية RMPs هي عامل واحد فقط يؤثر في قيمة مؤشر دليل الحمض النووي. وحتى هذا العامل تُلقى عليه ظلال الشك بسبب عدم اليقين المحوّم عليه، على الرغم من أنه يمكن حل عدم اليقين لو كان مكتب التحقيقات الفدرالي على استعداد للسماح لعلماء مستقلين بتفحص أنماط نظام المؤشر الوطني للحمض النووي (النظام NDIS).

لتحقيق وضع المعيار الذهبي الذي تدعي أدلة الحمض النووي أنها تحققه، هناك عدة خطوات ضرورية. يتعين أن تكون مختبرات الأدلة الجنائية أكثر انفتاحا وشفافية بخصوص عملياتها. وينبغي منح العلماء المستقلين فرصة الوصول إلى جميع قواعد البيانات لأغراض الدراسة العلمية. وينبغي أن يطلب من المختبرات الاحتفاظ بسجلات دقيقة للأخطاء والمشكلات وغيرها من الأحداث الأخرى غير المتوقعة، ويجب تقصي هذه الأحداث بعناية. تماما مثلما يتم فحص حوادث وأعطال مجال الطيران بعناية (عن طريق وكالة حكومية) لتحديد ما يمكن أن نتعلمه منها، وكيف يمكن تجنب مثل هذه الحوادث، فالتجريم (وبالكاد التجريم) الخاطئ مثل القضايا العديدة التي نوقشت أعلاه يجب أن تُفحص وتُقيم.

وهناك حاجة أيضا إلى بذل جهود أكبر لتقييم وتيرة الأخطاء ومصدرها. فليس هناك سبب وجيه (عدا قلة الموارد) لعدم خضوع المختبرات لاختبارات كفاءة خارجية واقعية ومعمّاة يتعين فيها على المحللين تنميط عينات تبدو وكأنها جزء من العمل الروتيني من دون معرفتهم بأنهم يمتحنون. وينبغي أيضا أن يكون هناك برنامج عام للأبحاث التي تراقب عمليات قواعد البيانات الحكومية من أجل تقييم الضربات الباردة الكاذبة وأسبابها. ليس هناك سبب وجيه لعدم تسجيل - والكشف عن - معلومات حول عدد عمليات البحث المُجرّاة، ومدى تمييزها بين الأمور، وكم ضربة باردة تنتج، فضلا عن عدد الضربات الباردة التي تم تأكيدها أو دحضها لاحقا بأدلة.

أيضا، هناك حاجة إلى معايير أكثر صرامة - لترجمة نتائج الاختبار والإبلاغ عنها، جنبا إلى جنب مع وجود آلية لتنفيذها. إن فشل علماء الأدلة الجنائية في تبني إجراءات مُعمّاة للتفسير هي مشكلة ذات أهمية خاصة. ونحن بحاجة أيضا إلى آليات أفضل لرصد وتقييم شهادة الخبراء.

أخيراً، نحن بحاجة إلى آليات مؤسسية أفضل للتحقيق في الاتهامات في حالات الإهمال الخطيرة وسوء السلوك. إن جهود التحقيق غير الكافية هي جزء من السبب في استمرار سوء السلوك العلمي في مختبر الجريمة التابع لإدارة شرطة هيوستن لأكثر من عقد من الزمن من دون تصحيح. في الوقت الحاضر، تُجرى التحقيقات في سوء السلوك المزعوم عادة من قبل الكيانات لا تفتقر فحسب إلى الخبرة العلمية ولكنها أيضاً تعاني من تضارب مصالح خطير⁽⁸¹⁾. إن مكتب المدعي الذي يعتمد على الأدلة لإدانة المتهمين وغالباً ما يُستدعى للتحقيق في مزاعم من أن الأدلة فيها احتيال أو خاطئة أو مبالغ فيها. سيكون من الأفضل كثيراً لو أمكن إجراء التحقيق من قبل وكالة حكومية أو فدرالية مستقلة تمتلك الخبرات العلمية المناسبة.

وليس من الواضح بعد ما إذا كان هناك دعم سياسي لخطط إنشاء المعهد الوطني لعلوم الأدلة الجنائية أو ما شابه ذلك. إن وكالة من هذا النوع ستكون مفيدة بشكل واضح في تحقيق الأهداف المحددة أعلاه. في غضون ذلك، فمن المهم بالنسبة إلى المجتمع الأكاديمي تبني نظرة أكثر واقعية حول أدلة الحمض النووي. إن أولئك الذين يستمرون في تعزيز أسطورة العصمة لربما كانوا يقوضون جهود التحسين.

الطبيعة الرؤوم

كيف تغير الرعاية الأبوية الجينات؟

ماي وان هو

Mea-Wan Ho

روث هوبارد ضد الحتمية الوراثية

لقد مرت ثلاثون عاما منذ التقيت للمرة الأولى روث هوبارد Ruth Hubbard وزوجها جورج والد George Wald في مؤتمر «نحو علم أحياء مُحرّر» Towards a Liberatory Biology في بريسبانو في جبال الألب الإيطالية⁽¹⁾. من منظور اجتماعي سياسي عام، كانت هوبارد بالفعل النور الرائد في النقد الجذري للحتمية الوراثية genetic determinism - فكرة أن الكائنات الحية مُحدّدة بشكل قطعي من خلال تركيبها الخاصة بها. كعالمة أبحاث عملت على الصبغات البصرية لعدد من السنين، لم تكن بأي حال من الأحوال على غير علم بالهرمونات والإنزيمات المُرمّزة بواسطة الجينات لتمكّن

«إن التفاعل فوق الجيني بين الجينات والبيئة يعيد وضع الكرة في ملعبنا. والسؤال الذي يجب أن نطرحه هو ربما هذا: كيف يمكن أن نعطي الجميع فرصة أفضل في الحياة؟»

الكائن من تحويل الطاقة وأن يكبر وينمو بطريقة معينة، لكنها أصرت على أن هناك مُحدّدات اجتماعية لما يكون الأفراد عليه، أو ينظر إليه على أنهم عليه، والتي هي أقوى بكثير من علم الأحياء والجينات.

وأظن أنها كان قد بدأت تفقد صبرها مع الخطاب البلاغي المُهدئ والمبهم في كثير من الأحيان لعلماء الاجتماع الذين فشلوا في فهم القضايا الحقيقية، ناهيك عن التشويش من قبل بعض «علماء أخلاقيات البيولوجيا» Bioethicists الذين كانوا يمثلون تناقضا في المصطلحات في حد ذاتهم، وترك الجمهور المطمئنين تحت رحمة الدعاية الماكرة من مصالح راسخة عازمة على الاستفادة من خلال إلقاء اللوم في عِلل الأفراد على جيناتهم وبيعهم كلاً من التشخيص والعلاجات المناسبة: الإجهاض للذين لم يولدوا بعد، والعقاقير الجينية والمعالجة الجينية للبالغين المرتجفين خوفاً بعد نتائج ايجابية لاختبار جينات يُزعم أنها ستتسبب لهم في أمراض مستعصية. كتاب روث هوبارد، شاركها في التأليف إيلياجا والد Elijah Wald، تفجير أسطورة الجين: كيف تُنتج المعلومات الوراثة ويتلاعب بها من قبل العلماء والأطباء وأرباب العمل وشركات التأمين والمعلمين ومنفذي القانون Gene Myth: How Genetic Information Is Produced and Manipulated by Scientists, Physicians, Employers, Insurance Companies, Educators and Law Enforcers، هو كتاب مثير للإعجاب لأنه يقدم رسالة مهمة بشكل واضح وموجز بمهارة وأناقة، مثلما هي «روث» حقيقة في واقع الحياة⁽²⁾.

كيف تلتقي الانتقادات العلمية والاجتماعية؟

ويستند نقدي للحتمية الوراثة أكثر إلى العلم منه إلى السياسة، الذي أراه بشكل عام معرفة موثوقة بالطبيعة تمكنا من العيش بشكل مستدام معها⁽³⁾. وهذا بالتأكيد ليس للتقليل من التأثيرات الكبيرة للمجتمع والسياسة في العلم، بالأخص في ما يُمرّر كعلم، مما يمكن أن يكون خاطئاً ولا يمكن الاعتماد عليه كثيراً، كما هي حال الحتمية الوراثة. العلم هو ما نعيشه به، ومن ثم له آثار كبيرة في الطريقة التي نعيش بها ونختار أن نعيش بها.

نقدي يلتقي مع هوبارد لأن التأثيرات الاجتماعية والبيئية والنفسية هي مُحدّدات قوية بالفعل وكيف نكبر وننمو، بالضبط كما تقول هوبارد، لدرجة أنها

يمكنها أن تسم Mark جيناتنا وتغيرها مدى الحياة. هذا هو ما انتهى إليه مشروع سلسلة الجينوم البشري بأكمله، على الرغم من حقيقة أنه كان بإلهام من الحتمية الوراثية وترويجها له.

كان علم الوراثة الجديد «الجينوم السائل» fluid genome قد ظهر بالفعل في أوائل ثمانينيات القرن العشرين قبل وقت طويل من تصور مشروع الجينوم البشري⁽⁴⁾. إذ إنه ينتمي إلى النموذج الإرشادي paradigm العضوي من العفوية والحرية («علم أحياء الجاز الكمومي» quantum jazz biology)⁽⁵⁾ يتحدى أي نوع من الحتمية، سواء بيولوجية أو بيئية.

عقد من الجينوم البشري ينتج لا شيئا تقريبا

منذ أكثر من عشر سنوات، أعلن الرئيس بيل كلينتون President Bill Clinton المسودة الأولى من تسلسل الجينوم البشري، وقال إنه «يحدث ثورة في التشخيص والوقاية والعلاج لمعظم إن لم يكن جميع الأمراض التي تصيب الإنسان». وقال فرانسيس كولينز Francis Collins، مدير وكالة الجينوم في المعاهد الوطنية الأمريكية للصحة U.S. National Institutes of Health إن مثل هذا التشخيص الوراثي للأمراض سوف يتحقق خلال عشر سنوات، وأن العلاجات ستدخل السوق ربما بعد خمس سنوات من ذلك⁽⁶⁾.

جاءت خيبة الأمل بعد ثمانية أشهر فقط عندما أعلن عن الخريطة الكاملة⁽⁷⁾. إذ أقر كبير المسلسلين الجينيين كريغ فينتر Craig Venter قائلا: «إننا ببساطة لا نملك قدرا كافيا من الجينات كي تكون هذه الفكرة من الحتمية البيولوجية على حق». والبيئة، كما قال، أمر بالغ الأهمية.

بعد مرور أكثر من عشر سنوات، وأبحاث الجينوم لم تنتج أي علاج، والأمل بتحديد جينات مسؤولة عن الأمراض الشائعة هو في انحسار سريع. نينا بينتر Nina Paynter والفريق البحثي في مستشفى بريغام والنساء Brigham and Women's Hospital في بوسطن فحصوا 101 من المتغيرات الجينية (تنوع الأشكال في النيوكليوتيد الواحد single-nucleotide polymorphisms) من مسوحات كاملة للجينوم مرتبطة بمرض القلب. وقد تبين أنها، مجتمعة،

تبين أنه لا قيمة لها في التنبؤ بحدوث المرض في 19000 امرأة شاركت في الدراسة التي تتبع حالاتهن الصحية لمدة اثني عشر عاما⁽⁸⁾. في المقابل، كان التاريخ العائلي هو الأكثر أهمية للتنبؤ مثلما كان حتى قبل علم الجينوم. وكما قال هارولد فارموس Harold Varmus، الآن مدير المعهد الوطني للسرطان National Cancer Institute: «الجينوميatics هي وسيلة لممارسة العلم، وليس الطب»⁽⁹⁾.

نهاية الحتمية الوراثة/ البيولوجية

إن افتراض أن الجينات مستقرة ومعزولة عن التأثيرات البيئية أمر حيوي في النظرية الداروينية الجديدة neo-Darwinian theory، جذر وجذع الحتمية الوراثة/ البيولوجية Genetic/ Biological Determinism⁽¹⁰⁾. وهي مستوحاة من نظرية وايزمان حول المادة الوراثة (الجبلة الوراثة) germplasm، والتي كانت معيبة منذ البداية. فالنباتات لا تملك خلايا جُرمية (نسيلية) germ cells مستقلة على الإطلاق، كل خلية جسدية somatic cell تمتلك قدرة كامنة على أن تصبح خلية جُرمية، وهذا هو سبب إمكان تكثير النباتات من أجزاء مقطوعة. معظم الحيوانات أيضا لا تمتلك خلايا جُرمية تستقل عن بقية الجسم في المراحل المبكرة من النمو. إضافة إلى ذلك لا يوجد أي دليل على أن الجينات في الخلايا الجُرمية مستقرة أو بمنأى عن التأثيرات البيئية. نحن نعرف الآن أن البيئة يمكن أن تؤثر بشكل مباشر في خلايا الجنين الجُرمية، ما يؤدي إلى تأثير الجد grandparent effects. وسُمية المواد البيئية مثل ثنائي الفينول «أ» واختلال الغدد الصماء الأخرى تؤثر تحديدا في الخلايا الجُرمية في الجنين fetus في أثناء نموه⁽¹¹⁾. الأمر الأكثر إثارة للدهشة، هو أن خلايا الحيوانات المنوية هي مَرَكَبَات فعالة لنقل الجينات الأجنبية (المُعْدلة) إلى خلايا البويضة عند الإخصاب⁽¹²⁾، ويمكن التعبير عن هذه الجينات الغريبة في أجنة تنمو من هذه البويضات المُخصَّبة⁽¹³⁾.

فالأدلة على أن الجينات ليست مستقرة ولا بمنأى عن التأثير البيئي المباشر آخذة في التراكم تقريبا منذ بدء تطبيق الهندسة الوراثة- لكشف الآلية الجزيئية التفصيلية لعلم الوراثة- في منتصف سبعينيات القرن العشرين. ولدهشتهم،

سرعان ما شهد علماء الوراثة الجزيئية علم الوراثة الكلاسيكي ينقلب رأساً على عقب على طاولات مختبراتهم. ووجد الباحثون استثناءات وانتهاكات لكل مبدأ من مبادئ علم الوراثة الكلاسيكي. في تناقض مباشر مع مفهوم جينوم ثابت نسبياً بسلاسل سببية خطية منبثقة من الجينات إلى الكائن الحي والبيئة، اكتشفوا حديثاً متبادلاً مستمراً بين الجينات والبيئة. إن التغذية الراجعة Feedback من البيئة لا تُحدد الجينات التي يتم تشغيلها وأين ومتى ولأي مدة فحسب، بل أيضاً تسم الجينات بعلامات وتحركها وتغيرها. مع حلول أوائل ثمانينيات القرن العشرين كان علماء الوراثة الجزيئية قد صاغوا بالفعل مصطلح «الجينوم السائل»⁽¹⁴⁾ للتعبير عما سأصفه في وقت لاحق بأنه «رقصة الحياة» الجزيئية الضرورية للبقاء على قيد الحياة⁽¹⁵⁾.

فقط تعودنا أخيراً على التفكير بأن الجينات في الوراثة الجزيئية كانت عبارة عن تسلسل من الترميز («تقرأ» في النهاية على شكل تسلسل الأحماض الأمينية التي تشكل البروتينات) مجهزة بمناطق التحكم المختلفة للبدء والوقف، والتي ستحدد مدى نشاط التعبير عن هذا الجين ومتى وأين، صار علينا أن نفكر مرة أخرى. تكشف الأبحاث الجديدة كيف أن هذه «الجينات» هي في أجزاء صغيرة منتشرة في جميع أنحاء الجينوم، وتتشابك مع أجزاء من الجينات الأخرى⁽¹⁶⁾. ومثل تشابك الجينات، كذلك تتشابك وظائفها. فتسلسلات متعددة من الحمض النووي قد تقوم بالوظيفة نفسها، وعلى العكس من ذلك، يمكن لتسلسل من الحمض النووي نفسه أن يؤدي وظائف مختلفة. ومن غير المجدي محاولة تحديد الجين أو وظيفة مستقلة لأي قطعة من الحمض النووي. وهذا هو السبب القصي في عدم إمكان العثور على جينات الأمراض الشائعة. عرضياً، هذا أيضاً هو السبب في أن التعديل الوراثي أمر خطير وغير مجد: المهندسون الوراثي البشريون لا يعرفون خطوات رقصة الحياة الجزيئية شديدة التعقيد هذه⁽¹⁷⁾. كل ما يمكنهم القيام به، حتى الآن، هو تتبع والإعجاب بها- بعض آثار أقدام هذه الرقصة، وهي تترك علامات على الحمض النووي وبروتينات الهيستونات المرتبطة بالحمض النووي، النص الذي سيُمرره الفرد إلى الجيل القادم.

تخليد أسطورة الحتمية الوراثة في الأكاديميا

ركزت أبحاث الوراثة السائدة خلال العقود منذ اكتشاف السلم المزدوج للحمض النووي في العام 1953 على تحديد «الجينات» أو «الاستعدادات الجينية» genetic predisposition لكل «سمة» حقيقية أو وهمية⁽¹⁸⁾. والصفات الوهمية تنتشر في الحقول الهجين من علم النفس التطوري، مكرسة نفسها منذ فترة طويلة لاختراع القصص حول «ميزة انتخائية» selective advantage لكل من «الصفات» بحيث يصبح الجين «ثابتاً» في مجموع السكان بالانتخاب الطبيعي للداروينية الجديدة.

مجال هجين آخر هو علم الوراثة السلوكي behavioral genetics، المخصص سابقاً لدراسات تقوم على التوائم المتطابقة، بدأ بتحديد علامات للسلوك في الحمض النووي (الجين)، بل ادعى أنه وجد واسمة Marker واحدة لزيادة الميل نحو السلوك العنيف في الأولاد الذين عانوا من سوء المعاملة في مرحلة الطفولة⁽¹⁹⁾. إن الجين الذي يُرمز إنزيم مونامين أوكسيداز «أ» monoamine oxidase A (اختصاراً: الإنزيم MAOA) - يشارك في عملية التمثيل الغذائي metabolism للنقلات العصبية - يوجد في صيغتين: صيغة عالية النشاط، وأخرى منخفضة النشاط. على الرغم من أن جميع الصبيان في الدراسة أظهروا زيادة في «الاستعداد تجاه العنف» إذا كانوا قد أسيئت معاملتهم كأطفال، فإنه زُعم أن أولئك الذين لديهم نشاط إنزيم منخفض يظهرون زيادة في العنف. وادعى الباحثون وجود تأثيرات متبقية ضعيفة بسبب انخفاض نشاط الإنزيم MAOA مع اعتراهم بوجود تأثير كبير من البيئة. لكن حتى هذا الاستعداد الوراثي المزعوم سرعان ما تلاشى عندما توافر مزيد من البيانات⁽²⁰⁾.

علماء الوراثة السلوكية ليسوا العلماء الوحيدين الذين يهدرون المصادر والوقت في مطاردة سراب الواسمات الجينية. وكان مشروع رسم خريطة الاستعدادات الوراثة للأمراض المبرر الرئيسي لمشروع الجينوم البشري ذي الثلاثة مليارات دولار، والذي بعد عقود من الزمن لم يقدم شيئاً تقريبا، وذلك أساساً لأنه ليس الحمض النووي الجينومي، ولكن التأثيرات البيئية فوق الجينية هي التي تؤثر بشكل كبير في صحتنا وعافيتنا⁽²¹⁾.

وراثة فوق جينية

وجاء مصطلح «فوق جينية» epigenetic من نظرية التخلق المتوالي epigenesis - العملية التي ينمو من خلالها كائن حي بأعضاء وأنسجة، وخلايا متباينة من بيضة لا معالم لها نسبيا. اخترع عالم الوراثة التطورية الترموية كونراد وادنجتون Conrad Waddington مفهوم «المشهد فوق الجيني» epigenetic landscape لتمثيل الهيكل الديناميكي لنظام النمو الذي يُحدّد مجموعة من التغييرات غير العشوائية للتطور evolution⁽²²⁾. هذا هو المعنى الذي استخدم فيه وي- هو وساوندريز we Ho and Saunders مصطلح «فوق جيني» في العام 1979⁽²³⁾. في أيامنا هذه عادة ما يشير مصطلح «فوق جيني» إلى تغيير الموروث الذي لا ينطوي على تغيير في متتاليات تسلسل الحمض النووي⁽²⁴⁾، إلا أن استخدام المصطلح أخذ في أن يصبح مهيما بسرعة بسبب الآليات فوق الجينية التي تغير فعليا متتاليات تسلسل الحمض النووي بشكل مباشر أو عن طريق وسيط من الحمض النووي الريبوزي RNA الذي يخضع للتحريّر editing والقطع واللصق المتبادل alternative splicing وغيرها من العمليات إلى جانب النسخ العكسي reverse transcription⁽²⁵⁾.

الميراث فوق الجيني هو فعليا وراثه الصفات المكتسبة acquired traits، التي تُعزى عادة إلى جان باتيست دي لامارك Jean-Baptiste de Lamarck (الفترة: 1744-1829)⁽²⁶⁾، الذي استقل بذاته الآن تحت مفهوم التأثيرات الأمومية maternal effects^(*).

وقد أكدت أبحاث جديدة كثيرة على الأهمية البالغة للتأثيرات البيئية في مختلف التخصصات من التغذية إلى علم السموم، وبشكل أكثر دراماتيكية في نمو الدماغ⁽²⁷⁾.

لا الحتمية الوراثة ولا البيئية تسود

لأبعد ما يمكن لأي شخص أن يتذكر، كان الناس يناقشون ما إذا كانت تركيبتنا الجينية أو البيئة هي التي تحدد من نحن. تخبرنا نتائج بحثية جديدة - حول كيف

(*) التأثير الأمومي هو الحالة التي لا يتحدد فيها النمط الظاهري للكائن الحي فقط عن طريق البيئة التي خبرها ونمطه الوراثي، ولكن أيضا من قبل البيئة التي خبرتها الأم ونمطها الوراثي. [المترجم].

أن للرعاية الأمومية تأثيرا دائما في سلوك الأولاد يستمر لأجيال - أن هذا بالتأكيد ليس السؤال الصحيح الذي يتعين أن نطرحه. إن التفاعل فوق الجيني بين الجينات والبيئة يعيد وضع الكرة في ملعبنا. والسؤال الذي يجب أن نطرحه هو ربما هذا: كيف يمكن أن نعطي الجميع فرصة أفضل في الحياة؟

آثار الأمهات على النمو معروفة جيدا وقد بُيِّنَت عبر عديد من الأنواع species. كذلك، فترة الحمل الطويلة والعلاقة الطويلة بين الأم والطفل بعد الولادة في الثدييات توفر تأثيرات أمومية تمتد إلى فترة طويلة في حياة البالغين من النسل.

إجهاد ما قبل الولادة وسوء التغذية اللذان تُعانِيهما الأم يؤثران على جهازها الهرموني العصبي، ومن ثم على نمو الجهاز العصبي في الجنين⁽²⁸⁾. والرعاية المُتَلَقَاة (عادة من الأم، ولكن ربما عن طريق أمهات بدائل) في مرحلة الطفولة المبكرة يمكن أن تؤدي إلى حدوث تغيرات في نمو الجهاز العصبي تُنظِّم استجابته للمستجدات وللسلوك الاجتماعي⁽²⁹⁾. وهكذا، فإن البيئة الأمومية التي يعيشها الكائن النامي يمكن أن تؤدي دورا حاسما في تشكيل سلوكه كبالغ.

إن رُضْع نسانيس الريسوس مكاك rhesus macaques المعزولة اجتماعيا لفترات من 3 إلى 12 شهرا تلعب لفترات أقل بكثير، وهي شديدة العدوانية مع أقرانها، ويكون أداؤها ضعيفا في التعلم وفي مسائل التمييز المعرفي، وهي تُثَبِّط من كل ما هو مستجد وتخاف منه⁽³⁰⁾. تستمر هذه الأنماط السلوكية في مرحلة البلوغ وتؤثر على النجاح التناسلي، وخاصة في الإناث التي رُبِّيت تربية صناعية، واللاقي يَعرِض ارتفاع معدلات الإساءة إلى الرضع والإهمال وقتل الأطفال. نسانيس المكاك المحرومون من الأمهات لديها أيضا استجابة مرتفعة من المهاد- الغدة النخامية- الغدة الكظرية (يشار إليها بالمسار HPA اختصارا لأسماء الأعضاء السابقة hypothalamic-pituitary-adrenal) ردا على الإجهاد، وضعفا في التعلم والسلوك الاجتماعي، وتغيرات في نظم هرمون السيروتونين (الذي يُنظِّم القلق)، ما يشير إلى أنه نتيجة لاختلال العلاقة بين الأم والرضيع وليس النتيجة العامة للعزلة الاجتماعية التي تسهم في هذه الآثار.

في البشر، ترتبط الشدائد البيئية التي تحدث في وقت مبكر من الحياة بزيادة خطر كل من الاضطرابات الجسدية والنفسية في مرحلة البلوغ. وقد أثبتت التجربة أن إساءة المعاملة في الطفولة والإهمال يؤديان إلى زيادة معدلات الإصابة بمرض السكري وأمراض القلب والأوعية الدموية، وكذلك القابلين لتعاطي المخدرات والاكتئاب والفصام والاضطرابات المتعلقة بالقلق⁽³¹⁾.

وهناك أدلة قوية على أن عدم توافر الرعاية الأبوية/ الأمومية، أو إساءة المعاملة في الطفولة، يمكن أن يسهم في السلوك الإجرامي لاحقاً⁽³²⁾. وأظهرت دراسة مولها المعهد الوطني الأمريكي للعدل U.S. National Institute of Justice أن الطفل الذي يعاني الإهمال أو تعرض للاعتداء الجسدي أكثر عرضة للاعتقال كحدث بنسبة 53 في المائة، وأكثر كبالغ بنسبة 38 في المائة، مقارنة بالأطفال الذين لم يتعرضوا إلى إهمال أو سوء المعاملة. وجدت دراسة أخرى أن 68.4 في المائة من السجناء الذكور من مؤسسة إصلاحية في ولاية نيويورك ذكروا تعرضهم إلى إساءة المعاملة في الطفولة أو الإهمال: 71.2 في المائة من مرتكبي جرائم العنف و61.8 في المائة من مرتكبي الجرائم غير العنيفة.

وتشير التقديرات إلى أن ما يصل إلى 70 في المائة من الآباء والأمهات سيئي المعاملة هم أنفسهم تعرضوا لسوء المعاملة⁽³³⁾، وأن 20 إلى 30 في المائة من الرضع المعنفين من المحتمل أن يُسيئوا المعاملة. وقد تكرر الحصول على مثل النتائج البشر هذه في تجارب على الرئيسيات primates⁽³⁴⁾.

ومن الواضح أن البيئة تؤدي دوراً كبيراً، لكنها لا تُحدد قطعياً ما إذا كان الأطفال سوف يكبرون ليكونوا مجرمين، بالدرجة نفسها من أن تركيبهم الوراثي لا يحدد قطعياً ما سوف يصبحون عليه. والأهم من ذلك، أن تغيير البيئة يمكن في كثير من الأحيان أن يعكس الضرر الذي شهده الأفراد أو آباؤهم/أمهاتهم في وقت مبكر من الحياة.

ما فوق جينات السلوك الأمومي

وقد درس باحثون في جامعة ماكغيل McGill University في مونتريال، كندا، وجامعة كولومبيا Columbia University في نيويورك السلوك الأمومي في الفئران لسنوات عديدة. وقد وجدوا أن الفئران الأمهات اللائي يهتمن بشكل كافٍ بصغارهن

وغيرهن اللاتي لا تفعلن ذلك يُشكّلن استجابة أبنائهن للإجهاد stress وفقاً لذلك لبقية حياتها، ويرتبط ذلك بالحالات المختلفة للتعبير عن الجينات ذات الصلة⁽³⁵⁾.

فالأم الفارة تعلق وتنظف دروسها^(*) في العش وتقوس ظهرها في أثناء إرضاعها لها. بعض الأمهات شديداً اللعق licking والتنظيف (التفلية) grooming (الأمهات عاليات LG^(**)) تقوم بذلك أكثر من غيرها (الأمهات منخفضات LG). وذرية الأمهات عاليات LG تكون أقل خوفاً وأكثر قدرة على التعامل مع الإجهاد من أبناء الأمهات منخفضات LG، وهو سلوك يتضمن مشاركة المسار HPA للاستجابة للإجهاد. حجم استجابة المسار HPA للضغط النفسي هو وظيفة لعامل إفراز المنمّية القشرية corticotrophin releasing factor (اختصاراً: العامل CRF) الذي يفرزه تحت المهاد hypothalamus، والذي يُنشّط نظام الغدة النخامية - الغدة الكظرية. ونظام الغدة النخامية - الغدة الكظرية بدوره يُعدّل modulated من قبل جزيء الغلوكوكورتيكويد glucocorticoid الذي يُفرز في المهاد، فيشكل دورة تغذية راجعة لتثبيط صنع وإفراز العامل CRF، ومن ثم يضعف استجابة المسار HPA ويؤدي إلى استعادة التوازن.

النسل البالغ للأمهات العاليات LG يُظهر ارتفاعاً في التعبير عن الغلوكوكورتيكويد في الحصين hippocampus وتعزيز الحساسية لدورة الغلوكوكورتيكويد الراجعة. هذه الحساسية المُحسّنة هي بسبب زيادة التعبير عن مُستقبلات الغلوكوكورتيكويد glucocorticoid receptors (اختصاراً المستقبلات GRs)، المُعزّزة بدورها عن طريق التعبير عن زيادة عامل النسخ NGF-1-A الذي يربط بمحفز مُستقبلات الغلوكوكورتيكويد. ويرافق هذه الاختلافات في التعبير الجيني فروقات مهمة في ميثلة methylation الحمض النووي (إضافة مجموعات الميثيل methyl) لمحفز مُستقبلات الغلوكوكورتيكويد، وترتبط الميثلة المنخفضة في ذرية الأمهات عاليات LG بالتعبير العالي، وترتبط الميثلة العالية في ذرية الأمهات منخفضات LG بالتعبير المنخفض. كما وجد الباحثون أَسْتَلَة acetylation أعلى كثيراً في هيستونات بروتين الكروماتين chromatin protein حول الجينات مُستقبلات الغلوكوكورتيكويد (بما يتفق مع التعبير الجيني النشط) في ذرية الأمهات منخفضات LG مما هي في ذرية من الأمهات عالية LG.

(*) الدرّص (جمعها دروس) وهو ابن الفار. [المترجم].

(**) LG اختصاراً للفظتين Lick and Groom بمعنى تعلق وتنظف. [المترجم].

ومن المثير للاهتمام أن تبديل ذرية الأمهات عاليات LG ووضعها عند أمهات منخفضة LG في اليوم الأول بعد الولادة والعكس بالعكس، تسبب في تغييرات في النسل تتماشى مع الأم الحاضنة، مع التغييرات المرتبطة بذلك من حيث التعبير الجيني، فالوالدان بالتبني بإمكانهما التأثير بيولوجيا في أولادهما.

اتضح أن الحالات المختلفة من التعبير الجيني تحدث خلال الأسبوع الأول من العمر وتستمر حتى سن البلوغ. فالدروس لكل من الأمهات العاليات والمنخفضات LG يبدأون فعليا بالطريقة نفسها. قبيل الولادة تتم مِثْلَة كامل منطقة مُحَفِّزات مُسْتَقْبَلات الغلوكوكورتيكويد في كلتا المجموعتين لأن معظم علامات الجينات تُحْمَى في الخلايا الجُرميّة. وتتطور التغييرات وفقا لسلوك الأم في فترة حرجة من الأسبوع الأول من الحياة، وتظل مستقرة بعد ذلك.

مع ذلك، فإن هذه التغييرات في مِثْلَة الحمض النووي وأستلة الهيستونات يمكن عكسها، حتى لدى البالغين، كما يتبين من طريقة جذرية تقوم بغرس المنشطات الكيماوية أو المثبطات في الدماغ، مع ما يصاحب ذلك من تغييرات في استجابة الكبار للإجهاد⁽³⁶⁾. وهكذا فإن دمج مُثْبَط هيستون دي أسيتيليز histone deacetylase inhibitor - تريكوستاتين trichostatin - في أدمغة الذرية من الأمهات منخفضة LG يؤدي إلى زيادة أستلة الهيستون وانخفاض مِثْلَة مُحَفِّز مُسْتَقْبَلات الغلوكوكورتيكويد، وبالتالي تعزيز التعبير عن مُسْتَقْبَلات الغلوكوكورتيكويد إلى مستويات لا يمكن تمييزها عن تلك الموجودة في أدمغة ذرية من الأمهات عاليات LG. وعندما اختبار هذه ذرية لمستويات القلق، كان أداؤها مشابها لأداء ذرية الأمهات عاليات LG.

من ناحية أخرى، فإن حقن الميثيونين methionine، المادة الأولية السابقة لـ إس أدينوزيل ميثيونين S-adenosyl ميثيونين (اختصارا SAM)، والعامل المساعد دي إن أي ميثايليز methylase DNA، في أدمغة ذرية الأمهات عاليات LG زاد من مِثْلَة مُحَفِّز مُسْتَقْبَلات الغلوكوكورتيكويد إلى مستويات مماثلة لتلك التي هي في نسل الأمهات منخفضة LG، ما يقلل من مستوى التعبير عن مُسْتَقْبَلات الغلوكوكورتيكويد ويسبب لها تبدل سلوكها إلى سلوك يشبه سلوك ذرية الأمهات منخفضة LG. ومن ثم، فإن الحالات فوق الجينية هي حالات مستقرة ولكن ديناميكية. إنها لدنة حقا ولا تدعم أي نوع من الحتمية الوراثية أو بيئية.

الرعاية الأمومية والهرمونات الجنسية

ما الذي يهيئ الأمهات لأن يكن راعيات أو غير راعيات؟ ظاهرياً، تراث المواليد الإناث خصائص أمهاتهم فيما يتعلق بالرعاية الأمومية، فوق جيني وليس وراثياً. والحصين هو «مركز العاطفة» في الدماغ. إنه عرضة للإجهاد ومزود بكثرة بمستقبلات للهرمونات الجنسية والتناسلية، وتُنظم الرعاية الأمومية من قبل تلك الهرمونات.

في الفئران، وجد الباحثون أن مستقبلات الأوكسيتوسين مرتبطة بالتعبير عن سلوك الأمومة⁽³⁷⁾ الأوكسيتوسين (اختصاراً الهرمون OT) هو هرمون يُفرز من الغدة النخامية الخلفية ويُحفز تقلص الرحم وإفراز الحليب. والاختلافات في مستويات مستقبلات الأوكسيتوسين في مناطق الدماغ الحرجة، مثل المنطقة أمام البصرية الوسطي medial preoptic area (اختصاراً المنطقة MPOA) من منطقة ما تحت المهاد، ترتبط بوجود اختلافات في الرعاية الأمومية، إذ أن مستقبلات الأوكسيتوسين عالية في الأمهات عاليات LG مقارنة بالأمهات منخفضات LG. وعلاوة على ذلك، فإن الاختلافات في مستقبلات الأوكسيتوسين التي ترتبط بالمنطقة MPOA بين الإناث عاليات ومنخفضات LG تعتمد على هرمون الاستروجين، الذي يجري التخلص منه في التجارب باستئصال المبيض ويعاد تقديمه كهرمون استروجين بديل. لكن، في حين أن الإناث عاليات LG اللاتي استؤصلت مبايضها تستجيب لهرمون الاستروجين بزيادة في الارتباط بمستقبلات الأوكسيتوسين، لا تظهر الإناث منخفضات LG أي تأثير من هذا القبيل. وتشير الدراسات على الفئران إلى أن تنظيم هرمون الاستروجين لمواقع ارتباط مستقبلات الأوكسيتوسين في المنطقة MPOA يتطلب نوعاً فرعياً من مستقبلات هرمون الاستروجين (المستقبلات ERA): وهو عامل نسخ transcription يُنظم النسخ الجيني على الاستروجين المرتبط. والاستجابة الخلوية لهرمون الاستروجين تعتمد على الكمية الموجودة من المستقبلات ERA.

ووجد الباحثون أنه بحلول اليوم السادس بعد الولادة يزداد التعبير عن المستقبلات ERA في المنطقة MPOA من المواليد الإناث من الأمهات عاليات LG بشكل ملحوظ مقارنة بالمواليد الإناث من الأمهات منخفضات LG، ويستمر هذا الوضع حتى سن البلوغ، ويؤثر ذلك في الذرية الإناث للأمهات عاليات ومنخفضات LG فتصبح الذرية

الإناث أمهات عاليات أو منخفضات LG تبعاً لذلك. هذه الحالة فوق الجينية تعيد نفسها عبر خط الأنثى حتى إذا (و/ أو إلا إذا) تعطلت من قبل تدخل بيئي.

التبني المتبادل يعكس الأضرار

واحد من أشكال التدخل البيئي الفعال هو التبني المتبادل. فقد جرى تبديل النسل البيولوجي للأمهات عاليات ومنخفضات LG في غضون الاثنتي عشرة ساعة من الولادة وتربيتها إلى مرحلة البلوغ. عندما فحص النسل، وُجد أن التعبير عن المستقبلات ERa في المنطقة MPOA لدى الإناث البالغات اللاتي ولدن لأمهات منخفضات LG لم يعد يمكن التفريق بينه وبين ذلك الذي لدى النسل البيولوجي الطبيعي للأمهات عاليات LG. على العكس من ذلك، فإن التعبير عن المستقبلات ERa التعبير في المنطقة MPOA للإناث البالغات اللاتي ولدن لأمهات عالية LG ولكن تربين مع أمهات منخفضات LG كان يشبه ذلك الذي للذرية البيولوجية الطبيعية للأمهات منخفضات LG. غير أن فعل التبني المتبادل في حد ذاته لم يكن له أي تأثير. فتبادل النسل بين أمين منخفضات أو أمين مرتفعات LG لم يغير التعبير عن المستقبلات ERa في المنطقة MPOA لدى النسل المتبادل بينهما.

مرتبطة مع المستقبلات ERa العالية والمنخفضة التعبير في المنطقة MPOA، وجدت فروق مهمة في مثيلة مواقع ارتباط السيتوسين-جوانين cytosine-guanine (اختصاراً: المواقع CpG) عبر جميع مُحفّزات المستقبلات ERa. عموماً، جرى العثور على مستويات مرتفعة بشكل ملحوظ من مثيلة المُحفّزات في الذرية ذات المستويات المنخفضة من التعبير عن المستقبلات ERa في المنطقة MPOA مقارنة بالذرية عالية المستويات من التعبير عن المستقبلات ERa في المنطقة MPOA.

الرعاية الأمومية تؤثر في نمو الدماغ وعديد من وظائف الجينات من الواضح أن الرعاية الأمومية تؤثر أكثر فيما هو أكثر من مجرد بضعة جينات. قبل النتائج التفصيلية المشروحة في الأقسام السابقة، وجد فريق من

جامعة ماكغيل أن زيادة القلق كاستجابة للإجهاد في نسل الأمهات منخفضات LG - الفئران - ترتبط بانخفاض نمو الخلايا العصبية وانخفاض كثافة نقاط المشبكات العصبية في الحُصين. لكن من ناحية أخرى، أظهرت ذرية الأمهات عاليات LG ارتفاعاً في عمر الخلايا العصبية ونقاط المشبكات العصبية في الحُصين وتحسناً في الأداء المعرفي تحت الظروف المُجهدة⁽³⁸⁾. كما وجد الباحثون في جامعتي أمستردام ولايدن Amsterdam and Leiden University في هولندا أيضاً أن الخلايا العصبية (العصبونات) الهرمية pyramidal neurons في الطبقتين 2 و 3 من قشرة الدماغ من الفئران عالية ومنخفضة LG لها أشكال تضاريسية مختلفة⁽³⁹⁾. الخلايا العصبية في الفئران عاليات LG تمتاز بكون «زوائدها الشجرية» dendritic trees أكثر رشاقة - أي فروعها التي تتلقى المدخلات تكون فروعاً أقل مع غيرها من الخلايا العصبية مقارنة بما هو في الفئران منخفضة LG. كما أن كثافة الأشواك الشجرية dendritic spines (نتوءات صغيرة من أسطح الزوائد الشجرية) هي أيضاً أقل بشكل ملحوظ في الفئران عاليات LG. وتقترح هذه الملاحظات أن للرعاية الأمومية تأثيراً مكثفاً في نمو الدماغ والتعبير الجيني.

من أجل دراسة تأثير الأمهات عاليات ومنخفضات LG أو امتزاج تريكوستاتين A أو الميثيونين في التعبير الجيني، قُورنت المجموعات الأربع المختلفة مع مجموعات التحكم control group الخاصة بها، باستخدام المصفوفات الدقيقة لرصد التغيرات في 31099 استنساخاً فريداً لحمض نووي رسول mRNA⁽⁴⁰⁾. وقد حدث تغيير فيما مجموعة 303 استنساخات (0.97 في المائة) في ذرية الأمهات عاليات LG مقارنة بذرية الأمهات منخفضات LG: فقد وقعت زيادة في 253 استنساخاً (0.81 في المائة) وانخفاضاً في 50 استنساخاً (0.15 في المائة). أما الذرية المعالجة بالتريكوستاتين A من ذرية الأمهات منخفضات LG فقد غيرت 543 استنساخاً (L.75 في المائة): زيادة في 501 استنساخ (1.61 في المائة) وانخفاضاً في 42 استنساخاً المتبقية (0.14 في المائة). في حين أن العلاج بالميثيونين لنسل الأمهات عاليات LG غير 337 استنساخاً (1.08 في المائة): بزيادة في 120 (0.39 في المائة) استنساخاً وانخفاضاً في 217 استنساخاً (0.7 في المائة).

وتقترح النتائج أن الرعاية الأمومية تحدد خلال الأسبوع الأول من الحياة التعبير عن مئات الجينات في الأبناء البالغين، لكن من الممكن عكس هذه التغيرات في التعبير الجيني حتى في البلوغ، فالأمهات الراعيات يملن إلى تفعيل عدد أكبر من الجينات في ذريتهن من الأمهات اللاتي لا توفرن الرعاية الكافية. والعلاج بالتريكوستاتين A يؤدي في الغالب إلى تنشيط الجينات، والعلاج بالميتوئين يؤدي في الغالب إلى إسكات silencing الجينات.

التأثيرات فوق الجينية لإثراء البيئة

أثبت الباحثون في كلية الطب بجامعة تافتس Tufts University في بوسطن، ماساتشوستس، والمركز الطبي لجامعة رش Rush University Medical Center في شيكاغو، إلينوي، أن تعرض الفئران البالغة من العمر 15 يوما لأسبوعين من بيئة مُثارة تضم أشياء جديدة وزيادة في التفاعلات الاجتماعية والتمارين الطوعية يعزز التقوية potentiation^(*) على المدى الطويل وليس فقط في الفئران نفسها بل في ذرية الفأرة الأنثى أيضا في المستقبل وعبر مرحلة المراهقة المبكرة، حتى لو لم يشهد النسل أبدا إثراء في بيئته⁽⁴¹⁾. التقوية على المدى الطويل Long-term potentiation (اختصارا التقوية LTP) هي الزيادة المستمرة في قوة نقاط الاشتبكات العصبية بين الخلايا العصبية بعد التحفيز stimulation عالي التردد، وهو شكل من أشكال لدونة المُشْتَبَك synaptic plasticity من المعروف أنها مهمة للتعلم والذاكرة. إن تأثير بيئة مُثارة يدوم لمدة شهرين تقريبا ولا يلغى تأثيرها بفعل التبنّي العكسي، مما يقترح أن التأثير عبر الأجيال يحدث حتى قبل الولادة، وخلال مرحلة التخلُّق الجنيني embryogenesis. والتأثير يعتمد على العمر لأنه لا يمكن استثارته في الفئران البالغة. في كلا الجيلين من الفئران، يرافق حثّ التقوية على المدى الطويل ظهور مسار إشارات signalling pathway جديد بالكامل، وللتتابع التعاقبي للإشارات المعتمد على الكاينيز للبروتين cAMP/p38 MAP (بروتين مُنشط بالميتوجين). إذا كان هذا التأثير يحدث في الإنسان، فإن هذا يعني أن ذاكرة المراهق يمكن أن تتأثر بالتحفيز البيئي التي شهدته الأم عندما كانت صغيرة.

(*) الزيادة في قوة النبضات العصبية على طول المسارات التي استخدمت في السابق، سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل. [المترجم].

بصمات فوق جينية للصدمات في مرحلة الطفولة في البشر

هل تنطبق البصمة فوق الجينية للرعاية الأمومية المُعدّدة في الدراسات الحيوانية التفصيلية على النوع البشري؟ مايكل ميناي Michael Meaney وزملاؤه في جامعة ماكغيل عَمِمُوا النتائج التي توصلوا إليها في الفئران على البشر. ففحص الباحثون الاختلافات فوق الجينية في مُحفّزات خلايا عصبية معينة من مستقبلات الغلوكوكورتيكويد في الحُصين بعد الوفاة (اثنا عشر فردا في كل مجموعة) مأخوذة من ضحايا الانتحار الذين كان لهم تاريخ من التعرض لسوء المعاملة في الطفولة، وضحايا الانتحار ممن ليس لهم تاريخ من سوء المعاملة في الطفولة، ومن غير ضحايا الانتحار الذين ماتوا لأسباب أخرى، لم يكن لأي منهم تاريخ من سوء المعاملة في الطفولة⁽⁴²⁾.

ووجد الباحثون انخفاضا في تعبير مستقبلات الغلوكوكورتيكويد وزيادة في مَثِيلة الحمض النووي للمُحفّز المُحدد الذي يرتبط مع عامل النسخ NGF1-A في ضحايا الانتحار ذوي تاريخ من سوء المعاملة في الطفولة مقارنة بضحايا الانتحار من دون تاريخ من سوء المعاملة في الطفولة، والذين لم يختلفوا عن الأفراد في مجموعة التحكم. هذه هي البصمة فوق الجينية نفسها التي اكتشفها الفريق سابقا في القوارض التي لم تتلق رعاية أمومية كافية.

الاضطرابات النفسية مثل الاكتئاب الشديد واضطراب ما بعد الصدمة posttraumatic stress disorder ترتبط عادة باضطرابات في القلب والأوعية الدموية والتمثيل الغذائي والجهاز المناعي. وتشير الدراسات الحديثة إلى أن الشيخوخة المتسارعة للخلايا قد تكون تفسيرا لذلك. فالتيلوميرات Telomeres هي تكرارات من الحمض النووي تُغطي نهايات الكروموسومات وتجعلها أكثر استقرارا، وهي تقصر مع كل انقسام للخلايا، ما يجعلها علامة واسمة للعمر البيولوجي. الإجهاد الفسيولوجي مثل الإشعاع والسموم والإجهاد التأكسدي ودخان السجائر يمكنه تقصير طول التيلوميرات.

والجسم يستجيب للإجهاد بتنسيق أنشطة عدة أجهزة، بما في ذلك المحور HPA والجهاز العصبي السمبثاوي والجهاز المناعي. فهو يشحذ الطاقة ويُعد

الفرد للتعامل مع الإجهاد. لكن الإجهاد المزمن ربما يتلف الغدد الصماء وأنظمة المناعة والتمثيل الغذائي ويمكن أن يؤدي إلى نقصير التيلوميرات.

والأفراد الذين يرعون مرضى الزايمر يعانون إجهادا مزمنا، وعند فحص خلايا دمهم البيضاء وُجد أن التيلوميرات أصبحت أقصر. وقد جرى ربط القصر نفسه في التيلوميرات بالتشاؤم في النساء بعد سن اليأس السليمات صحيا وفي المرضى الذين يعانون اضطرابات المزاج أحادي القطب وثنائي القطب unipolar and bipolar mood disorders.

والآن، وجد الباحثون في مستشفى بتلر Butler Hospital وكلية الطب في جامعة براون Brown University، بروفيدانس، رود آيلاند، أن الإجهاد في الطفولة بسبب سوء المعاملة يؤدي أيضا إلى نقصير التيلوميرات⁽⁴³⁾. ونقصير التيلوميرات هو عامل خطر رئيس لمجموعة من الظروف الضارة، بما في ذلك الاكتئاب الشديد واضطرابات القلق وتعاطي المخدرات.

اختبر الباحثون 31 بالغاً (22 امرأة و9 رجال) تتراوح أعمارهم بين 18 و64 عاماً، شاركوا استجابة لإعلان نشر في المجتمع لدراسة موسعة حول التفاعل بين التوتر والأعراض النفسية. ومن بين هؤلاء، أفاد واحد وعشرون مشاركاً بعدم وجود تاريخ من سوء المعاملة في الطفولة، في حين أفاد عشرة بوجود تاريخ من سوء المعاملة المتوسطة أو الشديدة في الطفولة. ولم يكن أي منهم يعاني مرضاً حاداً أو غير مستقر طبياً أو يعاني أمراض الغدد الصماء أو خاضعاً للعلاج المستمر بأدوية قد تؤثر على وظائف المحور HPA.

ولم تختلف المجموعة المتعرضة لإساءة المعاملة كثيراً عن مجموعة التحكم من حيث العمر أو الجنس أو حالة التدخين أو مؤشر كتلة الجسم (مقياس للسمنة المفرطة obesity)، أو استخدام وسائل منع الحمل الهرمونية في الإناث، أو العرق أو التعليم أو الحالة الاجتماعية والاقتصادية أو الإجهاد. وكانت للمجموعة المتعرضة لسوء المعاملة تيلوميرات أقصر كثيراً من مجموعة التحكم، وكان ذلك مرتبطاً بكل من الإهمال البدني والإهمال العاطفي. ولما كان حجم العينة صغيراً، لذلك لم يُعثر على رابط بين طول التيلوميرات والتقدم في العمر في العينة، ما جعل العثور على ارتباط بالإساءة في مرحلة الطفولة أو الإهمال أمراً أكثر أهمية.

الآثار المترتبة على الصحة

على الرغم من التوصل إلى معظم تفاصيل الآثار فوق الجينية للرعاية الأمومية (أو من الوالدين) في القوارض، فهناك إمكان للعثور على تأثيرات مماثلة في الأنواع الأخرى، بما في ذلك الرئيسيات والبشر، كما تشير الأدلة الأخيرة.

في البشر، عدم وجود رعاية من الوالدين أو الإساءة في مرحلة الطفولة ربما يسهم في السلوك الإجرامي لاحقاً. إضافة إلى ذلك، عدم وجود الرعاية من الوالدين والحماية المفرطة الأبوية («السيطرة غير العطفية» affectionless control) هي أيضاً عوامل خطر بالنسبة إلى الاكتئاب وصفات الشخصية البالغة المعادية للمجتمع واضطرابات القلق وتعاطي المخدرات واضطرابات الوسواس القهري obsessive-compulsive disorders واضطرابات نقص الانتباه attention-deficit disorders⁽⁴⁴⁾. على العكس من ذلك، الناس الذين أفادوا بتلقيهم مستويات عالية من الرعاية الأمومية لديهم ارتفاع في احترام الذات وانخفاض مستويات القلق وكميات أقل من الكورتيزول في اللعاب عند الاستجابة للإجهاد. وأثبتت الدراسات الطولية Longitudinal studies⁽⁴⁵⁾ أن علاقة الأم والطفل أمر بالغ الأهمية في تشكيل النمو المعرفي والعاطفي والاجتماعي للطفل. فخلال مرحلة الطفولة والمراهقة، يكون الأطفال الآمنون أكثر اعتماداً على الذات وثقة بالنفس ولديهم مزيد من تقدير الذات. كما يكون لدى الأطفال الرضع الآمنين أيضاً تنظيم أفضل عاطفياً، ويعبرون عن عاطفة أكثر إيجابية، ويستجيبون على نحو أفضل للإجهاد. وقد رُبط بين الارتباط غير المنتظم للرضع مع أعلى خطر لتطوير الأمراض النفسية لاحقاً، بما في ذلك الاضطرابات الفصامية dissociative disorders والسلوك العدواني واضطرابات السلوك conduct disorder وإيذاء الذات.

التغذية والإثراء البيئي والصحة النفسية

إن تأثيرات الدراماتيكية للتركيبات A والمزج بالميثيونين في تغيير أنماط التعبير الجيني في الفئران أيضاً لها تضمينات واضحة بالنسبة إلى التدخل بالعقاقير،

(*) دراسة تأثير عوامل ومتغيرات معينة وبشكل متكرر خلال فترة زمنية طويلة نسبياً بالرصد والملاحظة، وقد تمتد الدراسة سنوات عديدة. [المترجم].

أو الأفضل من ذلك، التدخل والوقاية من خلال التغذية الكافية⁽⁴⁵⁾. فالحقائق الجينية مثل مثبطات ميثلة الحمض النووي أو إزالة الأستلة من الهيستون تفتقر إلى التحديد⁽⁴⁶⁾ وقد تكون لها آثار جانبية غير مقصودة وغير مرغوب فيها.

في الفئران، تبين إن إضافة L - ميثيونين في الغذاء أمر حاسم لنمو الدماغ الطبيعي، وقد أشير إلى ارتباط نقصه بشيخوخة الدماغ والاضطرابات العصبية. وتصنيع العامل SAM (عامل مساعد لإنزيم دي إن أي ميثيل ترانسفيراز DNA methyl transferase) يعتمد على توافر الفولات folates⁽⁴⁷⁾ الغذائية، وأنواع الفيتامين بي والميثيونين والبيتين، والكولين⁽⁴⁸⁾. فنقص الكولين في فترة النمو يغير مستويات العامل SAM والميثلة العامة وميثلة جينات محددة، وقد أثبت أن توافر الكولين قبل الولادة يؤثر على تكاثر الخلايا العصبية والتعلم والذاكرة في مرحلة البلوغ⁽⁴⁹⁾. وأظهرت العديد من الدراسات أن عوامل غذائية إضافية، بما في ذلك الزنك والكحول، يمكن أن تؤثر في توافر مجموعات الميثيل لتصنيع العامل SAM ومن ثم تؤثر في ميثلة مواقع ارتباط السيوسين - جوانين. وتؤثر مكملات الميثيل الأمومية بشكل إيجابي في الصحة وطول العمر في النسل.

وقد أظهرت دراسات أخرى أن بعض المكونات الغذائية قد تكون بمنزلة مثبطات للهيستون دي أسيتيلايز histone deacetylase inhibitors (اختصاراً: المثبطات HDACs)، بما في ذلك ثاني كبريتيد داي آيل diallyl disulfide⁽⁵⁰⁾، وسلفورافين sulforaphane، والبيوترات butyrate⁽⁵¹⁾ على سبيل المثال، البروكلي الذي يحتوي على مستويات عالية من سلفورافين، مرتبط بأستلة الهيستونات H3 H4 في خلايا الدم وحيدات النوى الطرفية peripheral blood mononuclear cells⁽⁵²⁾ في الفئران بعد 3 - 6 ساعات من تناولها.

إن المثبطات HDAC مجال نشط من الأبحاث كعوامل مضادة للالتهابات وحماية الأعصاب في أمراض المناعة الذاتية مثل الذئبة lupus والتصلب المتعدد multiple sclerosis. كما أظهر أن لبيوترات الصوديوم تأثيرات مضادة للاكتئاب في الفئران.

(*) فيتامين «ب» يذوب في الماء ويوجد في المواد الطبيعية ويضاف إلى المواد الغذائية. [المترجم].

(**) مواد أساسية مغذية للجسم تذوب في الماء. [المترجم].

(***) مركب كبريتي عضوي يستخلص من الثوم والنباتات من العائلة نفسها. [المترجم].

(****) الاسم التقليدي لقاعدة حمض الزبدة. [المترجم].

(*****) خلايا ماكروفاغ (بلاعم) تؤدي دوراً في المناعة. [المترجم].

النتائج الجديدة على التدخل البيئي، مثل إثراء البيئة لعكس أضرار العزلة الاجتماعية والتبني لعكس الضرر من إهمال الوالدين، ذات دلالة على إمكانات هائلة لإنقاذ أطفالنا بالسياسات الاجتماعية الملائمة. وعند أخذ كل الأمور بعين الاعتبار، هذه النتائج الرائعة للآثار فوق الجينية للرعاية الأمومية تُبَيِّنُ كم هو مهم بالنسبة إلى المجتمعات رعاية رفاه الأطفال والأمهات من أجل ضمان كل من الصحة العقلية والجسدية للأجيال القادمة.

الخاتمة

الوعد غير المنجز لعلم الجينوميات

جيريمي غروبر
Jeremy Gruber

هذا الإنجاز التاريخي سيؤدي إلى
حقبة جديدة من الطب الجزيئي، حقبة
ستجلب طرقاً جديدة لمنع وتشخيص
وعلاج المرض.

البيت الأبيض، بيان صحفي،

25 يونيو 2000

ويحدوني الأمل والتوقع أنه خلال
العقد أو الاثنى المقبلين، أو مهما طال
الزمن، فإن الاكتشافات الجينومية سوف
تؤدي إلى قائمة طويلة على نحو متزايد
من الفوائد الصحية لجميع شعوب العالم.

فرانسيس كولنز، مدير المعاهد

الوطنية للصحة، 25 يونيو 2010

«أكثر المؤيدين لأبحاث الجينوم
هم أولئك الذين سيستفيدون
مالياً منه»

هذه أوقات مثيرة لأبحاث الجينوميات. فالأدوات والتقنيات جديدة تسمح بشكل متزايد للباحثين بالتوغل أعمق من أي وقت مضى في طريقة عمل العمليات البيولوجية. والعلماء يكتشفون مسارات مَرَضِيَّة disease pathways جديدة، ويُحدِّدون الجينات المرتبطة بالاضطرابات المندلية فيسمحون بالتدخل المبكر، ويحرزون بعض التقدم في استخدام العلامات البيولوجية في علم الصيدلة والتدخلات العلاجية في مرض السرطان، ويقدمون إلى أولياء الأمور قائمة متزايدة من المسوحات قبل وبعد الولادة لتحديد التشوهات الموروثة.

ربما كانت أكبر التطورات هي تلك المحرزة في تقنيات السلسلة، حيث انخفض كل من الحجم والسعر بشكل كبير، على الرغم من التكاليف الإضافية لإعداد وعزل الحمض النووي وتجميع البيانات الأولية بمجرد الانتهاء من السلسلة التي نادرا ما تُذكر. على الرغم من ذلك، آخذين بعين الاعتبار قبل فترة ليست ببعيدة مشروع الجينوم البشري الذي كلف 3 مليارات دولار واستغرق عشر سنوات لإكماله، هذه التطورات في تقنيات السلسلة هي - بشكل واضح - إنجاز تكنولوجي مثير للإعجاب. لكن، مع تقدم العلم، فقد بات واضحا أن التحدي الأساسي في المستقبل، لن يكون تقنيات السلسلة والوصول العام للجمهور إليها بل تكلفة وصعوبة تفسير وتطبيق الكميات الهائلة من البيانات التي تولدها والقيود الكامنة. لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الأبحاث الأساسية والتطبيقات السريرية، وقد غدت هذه الفجوة مملوءة بالمبالغة والغلو والاحتياال الصريح. مثلما انتشى علماء تحسين النسل في القرن العشرين بعمل غريغور مندل، وسعوا إلى تطبيق مبادئ علم الوراثة على النظرية الاجتماعية، بحيث يكون علماء البيولوجيا الجزيئية والأكاديميون والدوائر التجارية والسياسية - التي تعمل مبادئ علم الوراثة من خلالها - منغمسين في نظرة عالمية ترى مجال علم الجينوميات كآلية الأساسية لتحسين حالة الإنسان. هؤلاء المدافعون يقدمون صورة عن التقدم العلمي التي غالبا ما تكون متناقضة تماما مع كيف يتطور العلم بشكل طبيعي: تدريجيا في وقفات وبدايات. فيرصد العلماء الملاحظات، ويصوغون تلك الملاحظات في فرضية ما، فيختبرون تلك الفرضية، ويجمعون البيانات، ويستمررون في صقل الفرضيات لتعكس النتائج التي توصلوا إليها. لكن، انتهج العصر الحالي للتكنولوجيا الحيوية مسارا مختلفا بعض الشيء

يعج بالخطورة ويشارف الغيبة. على الرغم من إعلان جيمس واتسون الشهير في تسويقه لمشروع الجينوم البشري أن: «كنا نعتقد أن مصيرنا مكتوب في النجوم. ونحن نعلم الآن أنه مكتوب في جيناتنا»⁽¹⁾. وعلى الرغم من إعلان فرانسيس كولنز - بمناسبة مرور عشر سنوات من استكمال المشروع - من أنه واثق من أننا سنتوصل إلى قائمة طويلة من الفوائد الصحية لـ «جميع الشعوب في العالم»، فإن الوعد بـ «ثورة» في مجال الطب الإكلينيكي لم تتحقق حتى الآن. لقد سُوِّق مشروع الجينوم البشري بتوقعات صلفة حول مساهمته في المستقبل في تحسين الرعاية الصحية في أمريكا. بعد مرور عشر سنوات على الآليات المالية والسياسية التي مكنتها من أن تصبح راسخة، استمرت هذا النظرة تنبثق من كل مستوى من مستويات المؤسسة العلمية والسياسة، وتسعى إلى الاستيلاء على خيال الجمهور بينما تُثري روح عصر يُعلن أن هذا هو «عصر علم الأحياء».

دور وسائل الإعلام والفهم العام

ليس من الصعب معرفة السبب. فإننا نُغمر بانتظام بتقارير وسائل الإعلام التي تصل تنوعات جينية *gene variants* بكل شيء بدءاً من الصفات السلوكية مثل الشبكات الاجتماعية وصولاً إلى الأمراض الشائعة أو بالأحرى حالات مثل مرض الزايمر والبدانة المفرطة⁽²⁾. وتقارير وسائل الإعلام حول الطب الشرعي الجنائي غالباً ما تقرأ مثل حلقة من المسلسل التلفزيوني CSI: التحقيق في موقع الجريمة CSI: Crime Scene Investigation. بالنسبة إلى كثيرين في المؤسسة الإعلامية، تعد السببية الوراثية بسيطة من الناحية النظرية من حيث الفهم والتوضيح إلى الرأي العام غير المُطلع، حتى لو كانت مثل هذه التقارير تضعهم في موقع يتناقض مع تعقيد العلاقة السببية (انظر الفصل 9) والطبيعة التدريجية للتقدم العلمي. ولكن الصحفيين، ليس لديهم في العادة أي تدريب أو خبرة علمية، وغالباً ما يحصلون على قصصهم ومعلوماتهم من البيانات الصحافية الصادرة عن المجموعات الصناعية أو الحكومة أو جماعات المصلحة وليس من العلماء أنفسهم. كما أن أقسام التسويق في شركات التكنولوجيا الحيوية، مدربون تدريباً جيداً في العلاقات الإعلامية، وتشكيل وسائل الإعلام والإرشاد لاستقطاب وجهة

نظر الجمهور حول حالة العلم مع إعلانات إلى التوصل إلى «اختراقات» علمية والقصص الفردية حول البحث الجديد الذي هو «إنقاذ للأرواح». «اللفة»، التي عادة ما تبدأ قبل وقت طويل من بدء تواتر التقارير الصحافية، مُصممة لاستغلال الخوف الطبيعي من المرض ولتقديم قصة مفعمة بالأمل والإيمان بقوة العلم إلى الجمهور (انظر الفصل 13).

وتجد التقارير الإخبارية جمهوراً متعطفاً لأن معرفة جمهور بأساسيات علم الوراثة سيئة للغاية. فقد نضج معظم الأمريكيين البالغين قبل أن يصبح علم الوراثة جزءاً من المناهج التعليمية القياسية. وحتى اليوم، هناك «نقص واسع النطاق في المعرفة بمجال علم الوراثة بين طلاب المدارس الثانوية»⁽³⁾. ففي العام 2011، وجدت دراسة شاملة للمقررات الدراسية لمستوى المدارس الثانوية ذات الصلة بعلم الوراثة نتيجة مذهلة: أن 85 في المائة من مقاييس الولايات الخمسين حصلت على تقدير «غير كاف»⁽⁴⁾. حتى عندما يُدرّس علم الوراثة في المدارس، فإن ذلك يقتصر عادة على المبادئ الأساسية للوراثة المندلية وانتقال الصفات الوراثية - مثل استكشاف الصفات الثنائية كلون العين، على سبيل المثال - مما يترك الطلبة بمفهوم «الكل أو لا شيء» في الوراثة. فحتى عندما تُعثر على ارتباطات موثوق بها، فإنها لا تتوافق مع هذا النوع من التأثيرات الرئيسية المتضمنة في مقررات البيولوجيا في المدرسة الثانوية. حتى مناهج المدارس الثانوية الموصى بها من قبل المعاهد الوطنية للصحة (NIH) تُعزز هذا «التسويق» بإضافة مواد مثل «الطب الجزيئي يصل إلى سن النضج.. وأداء تمرين دور موظفي شركة صيدلانية لتطوير عقاقير جديدة - تجسد الفوائد الجزيئية لعلم الوراثة»⁽⁵⁾. ونتيجة لذلك، حتى في الخطاب العادي أصبحت الهوية الوراثية بديلاً عن العرق، ونجد أنفسنا نستخدم «وراثية» لوصف أي شيء يُزعم أنه غير قابل للتغيير⁽⁶⁾.

قليلاً جداً ما تلقي وسائل الإعلام نظرة نقدية في النتائج التي تقفز إليها من الارتباط إلى العلاقة السببية. ومن الأمثلة على ذلك هو الجدل حول الاكتشاف المفترض لجين «طول العمر» من قبل مجموعة من الباحثين الأمريكيين. فقد بدا أن الأبحاث على مدى العقد الماضي تشير إلى وجود علاقة سببية بين البروتينات التي تسمى سيرتيوينس sirtuins وطول العمر. فالتجارب على الديدان الأرضية

وذباب الفاكهة - عادة ما تستخدم كنماذج لدراسة بيولوجيا الشيخوخة في الإنسان - اقترحت أن جرعة إضافية من الأنزيمات التي توجد بشكل طبيعي يمكنها أن تُطيل الحياة بنسبة تصل إلى 50 في المائة. على الرغم من أنها تعكس سوء فهم شديد للتطور من خلال ربطها ذلك ربطاً مباشراً بين طفرة في مثل هذه الكائنات وبين البشر، أطلقت هذه النتائج المبكرة طوفاناً من الأبحاث العلمية الجديدة، والكثير منها أيد النتائج الأصلية. كما ولدت أيضاً عاصفة إعلامية كبيرة وسوقاً مزدهرة في المنتجات الصحية المشكوك بها فيها بدعوى تعزيز السيريتوينس ومن ثم إبطاء الساعة البيولوجية biological clock للفرد. ثم وجد باحثون في المملكة المتحدة العيب الأساسي في تصاميم هذه الدراسات: لقد فشلت الدراسات في الأخذ بعين الاعتبار الفروق بين الكائنات الحية المُعدلة وراثياً والحيوانات «الطبيعية» التي كانت تقارن بها. ومتى ما أخذت هذا التناقضات بعين الاعتبار، لم تعثر الدراسات على أي تأثيرات إضافية للسيريتوينس على طول العمر⁽⁷⁾.

حالة العلوم

نحن مازلنا فقط في فجر تطوير المعرفة العلمية حول العلاقة بين الجينات وصحة الإنسان والبيئة. على الرغم من أن الأبحاث قد حددت عدداً قليلاً من الجينات السائدة الوحيدة single dominant genes التي ترتبط بقوة مع خطر الإصابة بأمراض مثل السرطان الناجم من الجينين BRCA1 وBRCA2 المرتبطين بسرطان الثدي وسرطان المبيض، فإن الغالبية العظمى من حالات سرطان الثدي لا يمكن أن تُعزى لأسباب وراثية. والعثور على أليلات جديدة تتنبأ بقابلية الإصابة بمعظم الأمراض الشائعة لا يزال أمراً بعيد المنال. فمعرفتنا بأكثر الجينات التي تحدّد أنها مرتبطة بأمراض ما لا تزال بعيدة كل البعد عن أن تكون معرفة كافية للتنبؤ بشكل موثوق به بالخطر النسبي. فكلما اكتشفنا المزيد حول علم الوراثة البشرية، تعلمنا أكثر عن التأثير الصغير لمعظم الجينات الفردية في الصفات البشرية. في الواقع، حتى عندما يتم الجمع بين تنوعات الجينات التي تؤدي دوراً في المرض، فإنها عادة ما تُظهر مخاطر منخفضة نسبياً، باستثناء

اضطرابات الجينات الوحيدة النادرة للغاية. وتصبح أهميتها أقل عندما تُقِيم في ضوء حقيقة أن الجميع معرضون للخطر المطلق للأمراض متعددة العوامل الشائعة. أبحاث الجينوميات قد تقدم لنا مزيداً من الأشياء للقياس، ولكن فقط جزء صغير جداً من هذه الأمور لها معنى طبي وبالإمكان تحويلها إلى أداة جديدة للتشخيص.

إن العلماء يكتسبون مزيداً من المعرفة حول كون التأثيرات البيئية هي أكثر أهمية من التغييرات المحددة في الشفرات الوراثية للأمراض الشائعة، على الرغم من أن أدواتنا لقياس التعرض البيئي بدقة تُقلل باستمرار من تقدير تأثيرها (انظر الفصل 16). ويتضاعف هذا التقليل لتقييم التأثيرات البيئية بفعل حقيقة أن عديد من أهم عوامل المخاطر البيئية تعمل عن طريق آليات متعددة وتؤثر في عديد من الأمراض. وقد ولدت هذه الاكتشافات حقلاً جديداً تماماً من الأبحاث، وعلم التخلق epigenetics الذي يدرس تأثير التعرض للعوامل البيئية في تنظيم النسخ، لكن هذا الحقل لا يزال حديثاً لدرجة أن مقاييسه parameters لم تتسخ بعد. ولعل الظواهر فوق الجينية هي على الأرجح مجموعات مختلفة تماماً من الأشياء. لكن، إذا أخذت بعين الاعتبار أن الرجال اليابانيين المولودين في الولايات المتحدة لديهم معدل إصابة بسرطان القولون يعادل ضعفه في الرجال اليابانيين المولودين في اليابان، والنساء اليابانيات المولودات في الولايات المتحدة لديهن معدل إصابة بسرطان القولون أكثر بأربعين في المائة من نظيراتهن المولودات في اليابان⁽⁸⁾، ستكون لديك فكرة جيدة عن مدى دراماتيكية الإسهامات النسبية للبيئة. نتيجة لذلك، يبقى التاريخ الطبي للعائلة أبسط أداة «جينومية» يمكن تطبيقها في الممارسة اليوم لأنها لا تعكس فقط الاختلاف الجيني المشترك ولكن التعرض المشترك أيضاً، والاستجابات المشتركة للعوامل البيئية والسلوكية المشترك.

عرضت المؤسسة العلمية أسباب كثيرة للفشل في التوصل إلى جينات القابلية الوراثية، بما في ذلك كون عينات الدراسة صغيرة جداً، أو استخدام مجموعات تحكم غير ملائمة، أو التحيز في الدراسات، لكن الجواب الأكثر وضوحاً قد يكون مجرد انعكاس لمدى تعقيد الأمراض الشائعة مع مخاطر تعتمد على التفاعلات بين الجين والجين وبين الجين والبيئة. في العقد الماضي سارعت شركات الأدوية

الكبيرة للمشاركة في «ثورة التكنولوجيا الحيوية» عن طريق شراء شركات التكنولوجيا الحيوية واستيعاب إدارات الأبحاث والتطوير، أو ببساطة إعادة تركيز إدارتها للأبحاث والتطوير حول مساعٍ مماثلة. ولكن مع تركيز شركات الأدوية والتكنولوجيا الحيوية بشكل متزايد على الاستثمار في البحث والتطوير في علم الجينوميات، كان هناك في مقابل ذلك انخفاض حاد في الإنتاجية. لقد كانوا غير قادرين على الحفاظ على ابتكارات كافية لموازنة خسارة العائدات بسبب انتهاء الصلاحية براءات اختراع المنتجات الناجحة. وقد تركّزت الانتقادات على اتجاه هذا التدهور غير المُستدام إلى حد كبير على مزيج من الإفراط في التشريعات وارتفاع تكاليف ودورة حياة منتج أقصر وعدم الكفاءة الداخلية. لكن، حتى إذا قبلنا بأن هذه العوامل عوامل صحيحة، إلا أنها ببساطة لا يمكنها تفسير لماذا بين العامين 1998 و2008 انخفض إنتاج الكيانات الجزيئية الجديدة new molecular entities (اختصاراً: الكيانات NMES) بنسبة 50 في المائة، وكذلك انخفض نجاح التجارب الإكلينيكية في مرحلة متأخرة بشكل حاد أيضاً⁽⁹⁾. ولم يمر دور التكنولوجيا الحيوية من دون أن يلاحظ: «إن وجود عدد أكبر من الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية التي دخلت حديثاً التكنولوجيا الحيوية، متوجهة إلى حد كبير نحو الأبحاث الاستكشافية بدلاً من استغلال المُركّبات وآليات العمل المعروفة، يجعل نظام الولايات المتحدة أكثر توجهاً نحو الأبحاث والأسواق الأكثر مخاطرة»⁽¹⁰⁾.

إن فهما أوضح لما يمكن أن يحققه علم الجينوميات سوف يصبح ممكناً فقط عندما يتم الانتهاء من إجراء مزيد من الأبحاث. الحقيقة هي أننا لا نعرف حتى الآن ما يكفي. هذا لا يعني أن الأبحاث الجينومية ليست ذات قيمة أو ينبغي ألا تستمر، بل هي ذات قيمة ويجب أن تستمر، ولكن النتائج حتى الآن لا تشير إلى أن هناك تفاوتاً كبيراً بين تصورات العظمة حول حالة العلم وبين الواقع وأن ما نشهده هو أبعد ما يكون عن «ثورة الجينوميات» في الطب. باختصار، إن التكنولوجيا الحيوية قد بالغت في الوعد وقدمت ما هو دون الوعد.

إن صناعة التكنولوجيا الحيوية تطلبُ مجرد المزيد من الوقت وتلقي اللوم على المؤسسة الطبية البطيئة في تبني التقنيات والعلاجات الجديدة (ومن المثير

للفضول أنها فشلت في إلقاء اللوم على صناعة التأمين الصحي، التي أظهرت قدرا مساويا من الحذر). هذا صحيح إلى حد كبير، فمعظم الأطباء سوف يعلنون عن قيمة المعلومات التي تتولد من الأبحاث الجديدة، غير أنهم يفتقرون في الوقت نفسه إلى المعرفة أو التدريب لدمجها في الممارسة. لكن من الصحيح أيضا أن الأطباء تنهال عليهم بانتظام تطبيقات إكلينيكية جديدة، والتي يجب عليهم تطبيقها وفق أولوية تقوم على أساس الكفاءة المحتملة. وليس من الصعب أن نفهم لماذا لا تهرع المؤسسة الطبية إلى احتضان علم الجينوم عندما لا تزال هناك ندرة في البيانات الحالية التي تظهر أن النهج الجينومي للطب سيحسم الأفراد فعلا أو سيحسن من صحة المرضى اليوم (انظر الفصل 11). فمجموعات العمل من مركز تقييم التطبيقات الجينومية في الممارسة والوقاية Evaluation of Genomic Applications in Practice and Prevention ومراكز السيطرة على الأمراض والوقاية Centers for Disease Control and Prevention قيّمت أكثر من 200 تطبيق جينومي جديد في الطب، ووجدت أن واحدا فقط يقدم فائدة صحية قابلة للقياس الكمي⁽¹¹⁾. وحتى هذا الطلب، وهو اختبار لنوع موروث من سرطان القولون والمستقيم، وقد اختير ليس لقيمته للمريض ولكن لقيمته لأفراد الأسرة الذين قد يكونون أكثر عرضة إذا أثبت الفحص أنهم يمتلكون الطفرة.

وتسويق التكنولوجيا الحيوية

لماذا هذا الخلل؟ الحقيقة الواضحة التي لا يود أحد أن يناقشها هي أن تطوير التكنولوجيا الحيوية مدفوع أولا وقبل كل شيء بقدر كبير من استثمارات المضاربة والدعم السياسي. أي تفسير لماذا حولت النشوة الطبيعية للعلماء الذين يعملون في مجال علم الجينوميات تركيز الأبحاث الطبية لتتوجه نحوهم يجب أن يعترف بحقيقة بارزة ألا وهي أن أكثر المؤيدين لأبحاث الجينوم هم أولئك الذين سيستفيدون ماليا منه. منذ أوائل ثمانينيات القرن العشرين شهدت صناعة التكنولوجيا الحيوية نموا سريعا للغاية، مع محصلة القيمة السوقية الحالية التي تحوم عند نحو أقل من 400 مليار دولار بقليل⁽¹²⁾. المشجع الرئيسي

لهذه الصناعة، منظمة صناعة التكنولوجيا الحيوية Biotechnology Industry Organization (اختصاراً: المنظمة BIO)، قامت بعمل فعال بشكل ملحوظ في بيع منتجاتها للمستثمرين وصناع السياسة على حد سواء. بدءاً من أوائل تسعينيات القرن العشرين، سعى أنصار الصناعة لتوجيه زيادات كبيرة في التمويل من المعاهد الوطنية للصحة نحو الأبحاث الطبية الحيوية، وذلك مع بدئهم بربط مثل هذه الأبحاث بخلق فرص العمل والنمو الاقتصادي عموماً. وبحلول أواخر تسعينيات القرن العشرين وضع الكونغرس خطة خمسية لمضاعفة ميزانية المعاهد الوطنية للصحة.

وشهدت تلك الخطة أعظم داعية في الرئيس كلينتون، الذي كرس خمس فقرات من خطابه «حالة الاتحاد» State of the Union^(*) في العام 1998 للأبحاث الطبية الحيوية. إذ أعلن:

كجزء من هديتنا للألفية، أقترح إنشاء صندوق أبحاث القرن الحادي والعشرين للأبحاث العلمية الرائدة، أكبر زيادة تمويل في تاريخ المعاهد الوطنية للصحة والمؤسسة الوطنية للعلوم والمعهد الوطني للسرطان. لقد اكتشفنا بالفعل جينات سرطان الثدي ومرض السكري. أطلب منكم أن تدعموا هذه المبادرة حتى يكون جيلنا هو الذي يفوز في النهاية بالحرب ضد السرطان ويبدأ ثورة كفاحنا ضد جميع الأمراض الفتاكة⁽¹³⁾.

في السنوات اللاحقة، تضاعفت ميزانية المعاهد الوطنية للصحة، مع زيادات بمقدار 2.9 مليار دولار في المتوسط سنوياً، مما جعلها أغنى منظمة أبحاث في العالم. الآن، تنفق الولايات المتحدة أكثر من أي دولة أخرى في مجال أبحاث الجينوميات. فقد صرفت المعاهد الوطنية للصحة 4.9 مليار على أبحاث الجينوميات في العام 2008 وحده، وكان الاستثمار الخاص ضعف هذا المبلغ⁽¹⁴⁾. وبالتأكيد ليس من قبيل المصادفة أن التركيز الأكبر على أبحاث العوامل الوراثية اتبع المسار المهني للمدير الحالي للمعاهد الوطنية للصحة، فرانسيس كولينز، الذي كان قد باع بنجاح «فوائد» مشروع الجينوم البشري إلى الكونغرس وإدارتين رئاسيتين عندما كان مديراً للمعهد الوطني لأبحاث الجينوم البشري.

(*) «حالة الاتحاد» هو خطاب يلقيه رئيس الولايات المتحدة أمام جلسة مشتركة للكونغرس عادة سنوياً، ولا يشتمل فقط على تقرير عن حالة الأمة، بل أيضاً جدول الأعمال التشريعية للرئيس وأولوياته الوطنية. [المترجم].

لكن، بدأت استثمارات رأس المال المجازف (المغامر) venture-capital investment^(*) تضمحل بما أن صناعة التكنولوجيا الحيوية قد فشلت في الارتقاء إلى مستوى الدعاية الطنانة التي أثارها، فقد عاد الأنصار إلى الكونغرس وحكومات الولايات لحشد مزيد من التمويل عبر خطة إستراتيجية طويلة الأجل للإصلاحات، معلنين ما يلي:

إن ما نحتاج إليه هو بيئة سياسات تُحفز حجم الاستثمارات اللازمة لترجمة الإمكانيات العلمية الموجودة في الآلاف من شركات التكنولوجيا الحيوية الأمريكية إلى علاجات خارقة، ومنتجات زراعية مُحسَّنة، ولقاحات للدفاع ضد الإرهاب الحيوي، ووقود حيوي ثوري، يمكنها جميعاً أن تحول المجتمع. فقط عن طريق تحويل بيئة السياسات يمكننا خلق اقتصاد قوي قائم على الابتكار يساعد أمريكا على المنافسة عالمياً من خلال الحفاظ على مكانتنا كرائدة عالمياً في مجال أبحاث التكنولوجيا الحيوية والتنمية. وفقط من خلال الاستثمار في التكنولوجيا الحيوية اليوم يمكننا اكتشاف العلاجات والأدوية الجديدة التي لن تحفظ الأرواح فقط، ولكن تخفض تكاليف الرعاية الصحية على المدى الطويل عن طريق الحفاظ على صحة الناس والحد من الأمراض المزمنة⁽¹⁵⁾.

وقد وجدوا كثيراً من الأذان الصاغية في كل مستويات الحكومة. مُغَيَّبة عن تقديراً العلاقة المعقدة بين الأبحاث العلمية الأساسية والتطبيقات الإكلينيكية، تبنت الحكومات علوم الحياة كمحرك للنمو الاقتصادي. العديد من الولايات تذهب بعيداً لجذب شركات التكنولوجيا الحيوية عن طريق إصدار سندات وتقديم إعفاءات ضريبية وضمانات قروض، وغيرها من الحوافز. وتمكنت منظمة صناعة التكنولوجيا الحيوية من الحصول على بليون دولار في شكل إعفاءات ضريبية لشركات التكنولوجيا الحيوية كجزء لا يتجزأ من تشريع الرعاية الصحية الفدرالي في العام 2011، وقد كانت المنظمة القوة الرئيسية وراء مشاريع القوانين الجديدة المُقدَّمة في الكونغرس والتي ستزيد التمويل وتذلل العقبات التشريعية، مثل مشروع قانون الطب الشخصي برعاية النائبة آنا إيشو Anna Eshoo (والتي ليس من المصادفة أنها تُمثِّل الدائرة الانتخابية 14 في ولاية كاليفورنيا، حيث توجد قطاعات كبيرة من الصناعة). وقد يُثبت أن هذا ليس سوى قمة الجبل الجليدي. فقد أعلن مكتب

(*) هو رأس المال المقدم للمرحلة المبكرة من الشركات الناشئة وذات الإمكانيات المرتفعة. [المترجم].

إدارة أوباما لسياسات العلوم والتكنولوجيا في أواخر عام 2011 عزمه على الماضي قدما في «مخطط الاقتصاد الحيوي الوطني» National Bioeconomy Blueprint. طالبا من صناعة التكنولوجيا الحيوية والباحثين في الطب الحيوي أفكارا حول كيفية «تسخير ابتكارات الأبحاث البيولوجية لمواجهة التحديات الوطنية في مجال الصحة والغذاء والطاقة والبيئة» وإحداث «تغييرات في السياسات التنظيمية لإيصال إنجازات علوم الحياة من المختبر إلى السوق»⁽¹⁶⁾. وغني عن القول، فورا أشادت الصناعة بالقرار⁽¹⁷⁾.

لكن تعزيز الأبحاث الطبية القائمة على أساس جينومي لا تقتصر بأي حال من الأحوال على القطاع الخاص. وينبغي أن تكون الجامعات الأماكن حيث يُتَّبَع النقد الصحي للدعاءات حول العلم وتطبيقاته. ولكن أكثر من أي من الأعمال التجارية الأخرى القائمة على التكنولوجيا المتقدمة، تحتفظ صناعة التكنولوجيا الحيوية بعلاقات وثيقة للغاية مع المؤسسات الأكاديمية الرائدة، حيث تُجرى الكثير من الأبحاث الأساسية في علم الجينوميات. ويُشكّل الباحثون الأكاديميون جزءا كبيرا من أوائل الموظفين في شركات التكنولوجيا الحيوية المبتدئة، ومع نمو هذه الشركات، تدخل في شراكات مربحة مع الجامعات تشمل كل شيء من الأبحاث التعاونية إلى العلاقات الاستشارية⁽¹⁸⁾. ويشارك العديد من هؤلاء الباحثين في المجالس الاستشارية لشركات التكنولوجيا الحيوية. ونتيجة لذلك، غالبا ما يقدم الباحثون الأكاديميون أكبر تعزيز للصناعة. في العام 2003، عندما شهدت منظمة صناعة التكنولوجيا الحيوية أمام اللجنة الفرعية للصحة بمجلس النواب لتشجيع - من بين أمور أخرى - زيادة الاستثمار في الأبحاث الطبية الحيوية ونقل الأبحاث الممولة فدراليا إلى الجامعات والقطاع الخاص، لم تكن المنظمة ممثلة من قبل رئيس تنفيذي لشركة من الشركات أو مناصرا من مناصري المنظمة، ولكن ممثلة بفيليس غاردنر Phyllis Gardner، العميدة المشاركة لشؤون التعليم والطلاب بجامعة ستانفورد⁽¹⁹⁾، في شهادتها أعلنت قائلة:

في جامعة ستانفورد وحدها، أنشئ أكثر من 1200 شركة «ابتدائية» من قبل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الحاليين أو السابقين. فقد أدرك رئيس الجامعة فريد تيرمان مبكرا أنها إستراتيجية مهمة للحصول على تمويل

مبدئي للأبحاث الابتكارية والتي ستتعدى إلى مرحلة التطبيق، وقد تأسست الغالبية العظمى من هذه الشركات بناء على تقنيات تطورت في البدء بتمويل حكومي... هذا النظام الإيكولوجي التجاري المزدهر، بدوره يتيح المزيد من مبادرات الأبحاث والتطوير وتدفق التكنولوجيا - في اتجاهين - بين للأوساط الأكاديمية والصناعة. فمكتب ستانفورد لرخص التكنولوجيا لديه سجل متين من براءات اختراعات الجامعة، مع دخل حقوق الملكية الذي يتدفق مرة أخرى إلى الجامعة والمخترع الفرد⁽²⁰⁾.

ربما لا يتضح تقاطع كل هذه العوامل أفضل مما يتضح في حال تنامي صناعة الاختبارات الوراثة المتاحة مباشرة للمستهلك (الاختبارات DTC)، والتي تقدم الاختبارات الجينية مباشرة للجمهور (انظر الفصل 13). وقد غدت هذه الصناعة نقطة ساخنة في المناقشات حول السياسات، لأنها تقع عند التقاء الأبحاث الأساسية في علم الجينوميات والصحة العامة واقتصاد السوق. هذه الشركات تقدم للأفراد الفرصة لاكتشاف ما إذا كان جينومهم يحتوي تنوع أشكال في النوكليوتيدات المستقلة، وفي بعض الحالات، التنوعات المندلية المعروفة والمرتبطة بالمرض وبخطر الإصابة بالسرطان، والتمثيل الغذائي للمواد الغذائية، والاستجابة للدواء والتمثيل الغذائي، وحالات الناقل المتنحي، وغيرها. وهي توفر أيضا خدمات تقييم المخاطر، والتي تنظر في العديد من الجينات في وقت واحد لإعطاء احتمالات تطور مرض أو أكثر مدى الحياة، وتقديم توصيات النظام الغذائي ونمط الحياة على أساس نتائج هذه الاختبارات الوراثة. بعض من هذه الشركات محتالة بوضوح⁽²¹⁾، ولكن حتى شركات الاختبارات حسنة السمعة المتاحة للمستهلك مباشرة هي في موقف صعب: فهي تحاول الاستجابة - وتسويق خدماتها إلى - التزايد في الاهتمام بالمعلومات الشخصية بينما في الوقت نفسه تُعرب عن القصور الحالي فيما في وسعنا معرفته من المعلومات الوراثة. قد يكون هذا واحدا من أسباب من أنها تُحذر بانتظام من أنه في حين أن ما تقدمه في كثير من الأحيان هو أفضل المتاح من الحالة الراهنة للعلم، إلا أنه ليس بالمشورة الطبية. لكن من السهل المبالغة في أهمية نتائج الاختبارات الجينية؛ ولاسيما عندما تعرف هذه الشركات أن عددا أقل من المستهلكين سيشترون منتجاتهم ما لم يتمكنوا من رؤية فائدة مباشرة لتلك المعلومات. لذلك فإن هذه

الشركات تُعد وتسوّق بانتظام تصريحات موحية للجمهور. الموقع الإلكتروني لشركة 23 and Me يقول: «الاضطلاع بدور أكثر نشاطا في إدارة صحتك»⁽²²⁾. ويقدم موقع شركة Navigenic: «نظرة جديدة لمستقبل أكثر صحة»⁽²³⁾. ويعدّ موقع الشركة deCODE Genetics بـ «تحليل شفرة صحتك»⁽²⁴⁾. ويدعى موقع الشركة Pathway Genomics: «من الممكن الآن أن تعرف كيف قد تؤثر الجينات في صحتك»⁽²⁵⁾. كل عضو في الصناعة يقدم ادعاءات صريحة وضمنية - على حد سواء - من أن معرفة المعلومات الوراثية الخاصة بك سوف تحسّن صحتك بشكل واضح.

من خلال تقديم منتجاتها مباشرة إلى الجمهور في بيئة تخلو من رقابة تنظيمية، أصبح هذا الجزء الصغير جدا من صناعة التكنولوجيا الحيوية الوجهة الكريه لهذه الصناعة الذي يُفضل إخفاء القصور العلمي. والأسئلة الإضافية حول معايير الخصوصية الرخوة وعدم كفاية إجراءات الموافقة المُطلعة، لاسيما بالنسبة إلى «اللاعبين السيئين» للصناعة، قد بدأت تترك أثرا أبعد من مجرد صناعة الاختبارات المتاحة مباشرة للمستهلك. في الواقع، فإن تحقيقا رفيع المستوى أجراه مكتب المحاسبة العام للولايات المتحدة الأمريكية U.S. General Accounting Office في العام 2010 أنتج تقريراً مُدِيناً والذي يُفصح عن كل شيء: «الاختبارات الوراثية المتاحة مباشرة إلى المستهلك: نتائج اختبار مُضلّة تزداد تعقيدا بفعل التسويق المخادع والممارسات المشبوهة الأخرى» Direct-to-Consumer Genetic Tests: Misleading Test Results Are Further Complicated by Deceptive Marketing and Other Questionable Practices. وشملت العاصفة التي رافقت تقرير جلسة استماع في الكونغرس التي انتقدت هذه الصناعة، أن أحد الأعضاء ذهب إلى حد دعوة الاختبارات المتاحة مباشرة إلى المستهلك بـ «زيت الثعبان»^(*) الذي قد يدفع الأفراد إلى اتخاذ قرارات طبية متطرفة ولا أساس لها⁽²⁶⁾. وشمل النقد اللاذع العديد من المراقبين في الكونغرس - الذين يراقبون الوضع منذ فترة طويلة - على جانبي الممر السياسي. على الرغم من أن هذا الوصف غير دقيق بالتأكيد - لأن الشركات ذات السمعة الطيبة للاختبارات المتاحة مباشرة إلى المستهلك في كثير من الأحيان لا تكتفي بتقديم الحالة الراهنة من العلم، ولكن تقوم بذلك

(*) Snake Oil (زيت الثعبان): هو التعبير الذي يشير إلى المنتجات الصحية الزائفة أو الطب غير المثبت. [المترجم].

مستعينة ببعض كبار الخبراء والمختصين المطلعين على أحدث التطورات من المشتغلين في هذه الصناعة - غير أن المعنى الضمني صحيح. حتى لو كانت المعلومات التي تقدمها شركات الاختبارات المتاحة مباشرة إلى المستهلك ربما تكون ذات طبيعة تعليمية، وحتى لو لم يكن هناك أي ضرر مباشر من هذه الشركات، فإن القرارات الطبية بناء على النتائج المعلنة من هذه الشركات ستكون مستحيلة من دون تدخل يوازن ذلك من قبل طبيب، الحقيقة القائمة هي عدم وجود تطبيق إكلينيكي مثبت تقريبا لجميع المعلومات الأساسية المُقدّمة للمستهلك. ومن المفارقات، فإن بعضا من هذه الشركات المحترمة جدا استجابت لمثل هذه الانتقادات من خلال إجرائها الأبحاث الأساسية بنفسها.

بالطبع، إن تسويق هذا الاختبار يمتد إلى ما هو أبعد من الشركات نفسها ويعكس العلاقة بين المؤسسات الأكاديمية والكيانات التجارية وتسويق وجهة النظر المُحور صحة الجمهور حول الجينوم. في مايو 2010 أعلنت جامعة كاليفورنيا في بيركلي أنها سترسل إلى الطلبة المستجدين مسحة قطن لأخذ عينة من حمضهم النووي لفحصها بحثا عن ثلاثة متغيرات جينية كجزء من برنامج بعنوان «أحضر جينائك إلى كال»^(*)، وسيركز البرنامج على علم الوراثة والطب الشخصي. ولم يكن خيار حضور محاضرات حول علم الوراثة ليتاح للطلبة إلا بعد اتخاذ قرار المشاركة. في الأصل، كان البرنامج يعتزم الاستعانة بخدمات شركة من شركات الاختبارات الوراثية المتاحة مباشرة إلى المستهلك لإجراء الاختبار وشمل جوائز لخدمات الاختبار الأكثر شمولاً من تلك الشركات، إلى أن اضطرت الجامعة في مواجهة الانتقادات المتزايدة إلى التخلي عن هذه العناصر. لكن سرعان ما اكتُشف أن الأستاذ الذي وضع البرنامج وكان سيديره كان مؤسساً للعديد من الشركات في مجال التكنولوجيا الحيوية التجارية (وكان قد شغل منصب مستشار لشركات أخرى)، بما في ذلك شركة الاختبارات الوراثية التي تأسست قبيل أقل من عام⁽²⁷⁾. وكان مشاركا أيضا في لجنة تثبيت الأساتذة tenure committee التي رفضت تثبيت أحد العلماء الذي انتقد بشدة قبل عدة سنوات الصفقة بين بيركلي ونوفارتيس، كما كان قد تعرض لانتقادات شديدة بسبب وجود تضارب في المصالح بسبب علاقاته مع مجال التكنولوجيا الحيوية⁽²⁸⁾.

(*) Cal (كال): اختصارا لاسم الجامعة University of California. [المترجم].

العثور على التوازن الصحيح

قصة «أحضر جينائك إلى كال» ترمز إلى الثقافة التي تركز جهودها لتعزيز نسخة من العلوم التي غالبا ما تكون على خلاف مع الحالة الراهنة للتطور العلمي. وكل هذا يشير إلى الاستنتاج الطنان من أن الكثير من المجال هو أبعد ما يكون عن النضج بما فيه الكفاية لتجاوز مختبر الأبحاث إلى مكتب الطبيب. في غضون ذلك، علينا أن نلقي نظرة أكثر أهمية في العلاقة السببية بين الجينات والمرض ونعيد تركيز أولوياتنا. بالنظر إلى العديد من التفاعلات المعقدة الكامنة وراء الأمراض البشرية كلها تقريبا، فحتى تحسين المقاربة الحالية لتحديد وتعديل عوامل الخطر الجينية غالبا ما يكون أقل قيمة بكثير من تعديل عوامل الخطر غير الوراثية.

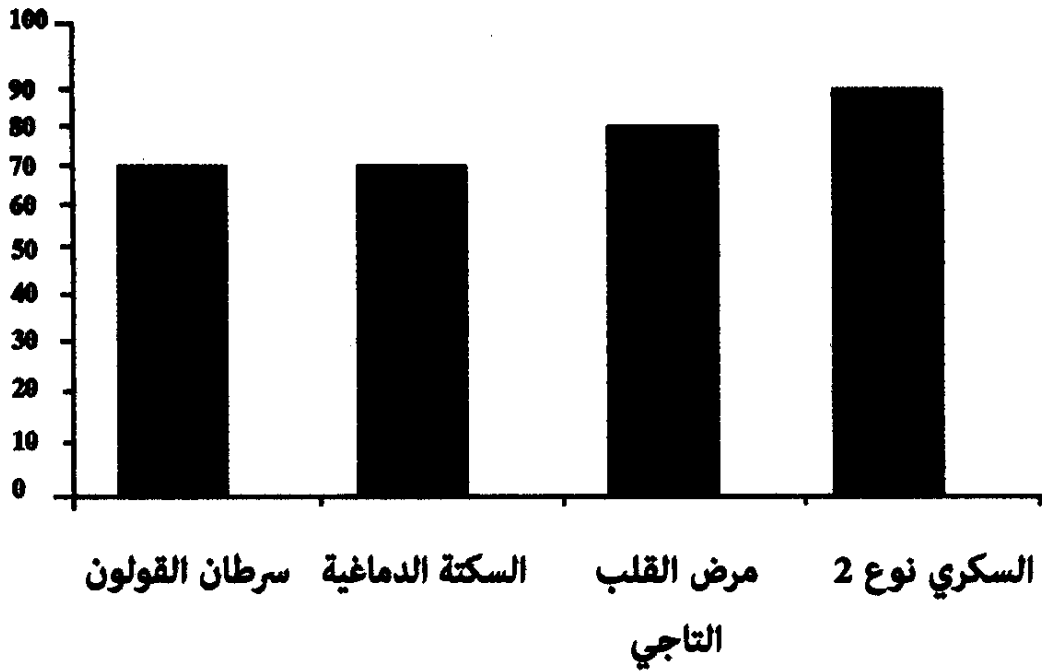
وهكذا حتى مع رؤى جديدة في المستقبل، فإن فكرة أننا يجب أن نعطي الأولوية لتحديد القابلية للآثار المدمرة للتدخين، على سبيل المثال، بدلا من العمل على خفض معدلات التدخين بشكل عام في السكان، هي فكرة معيبة، والشيء نفسه ينطبق على الجوانب الأخرى للنظام الغذائي وأسلوب الحياة. إن التوزع الاجتماعي للكثير من هذه الظروف يميل أكثر كثيرا نحو العمل على تحديد الأصول الاجتماعية بدلا من الوراثية. والحقيقة هي أن الغالبية العظمى من الاعتلال morbidity والوفاة المبكرة في الدول المتقدمة تنتج من ثلاثة أمط من السلوك القابلة للتعديل: الاستهلاك غير المتناسب من الغذاء والكحول، وحالة التدخين، وسلوك قلة الحركة، وعامل بيئي واحد قابل للتعديل للغاية: التلوث⁽²⁹⁾.

في الميزان: ستتحقق فوائد أكبر بكثير للصحة العامة من خلال الوقاية من الأمراض عن طريق تحديد أولويات الأبحاث وسياسات التصدي لهذه العوامل. في الواقع، كما يوضح الشكل 2، فإن الأمراض الشائعة متعددة العوامل، على سبيل المثال سرطان القولون والسكتة الدماغية وأمراض شرايين القلب التاجية وداء السكري من النوع 2 يمكن الوقاية منها إلى حد كبير من خلال تعديل نمط الحياة.

والحالة الصحية العامة في جنوب الكرة الأرضية مُحَدَّدة بشكل أكثر وضوحا بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية. فوفقا لمنظمة الصحة العالمية:

على الرغم من أن بعض عوامل الخطر الرئيسية هذه (مثل تعاطي التبغ أو زيادة الوزن والسمنة) عادة ما ترتبط بالبلدان ذات الدخل المرتفع، ففي الواقع، أكثر من ثلاثة أرباع العبء العالمي الكلي للأمراض التي تتسبب فيها تحدث بالفعل في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل. تواجه البلدان الأكثر فقرا عبئا مزدوجا لأنها لاتزال تواجه عبئا عاليا ومركزا من الفقر وسوء التغذية، والعلاقات الجنسية غير المأمونة، والمياه والصرف الصحي غير المأمونين، ونقص الحديد، والدخان في الأماكن المغلقة بفعل حرق الوقود الصلب⁽³⁰⁾.

الشكل (2). نسبة الإصابة بسرطان القولون، والسكتة الدماغية، وأمراض شرايين القلب التاجية، وداء السكري من النوع 2 من المرجح تجنب حدوثها بواسطة تعديل نمط الحياة.



وقد فشلت السياسات والاستثمار في أن تعكس هذه الحقائق الصعبة. في العام 2011 خصصت المعاهد الوطنية للصحة 1.17 مليار دولار للعلوم السلوكية والاجتماعية الأساسية، أي نحو 25 في المائة مما أنفق على أبحاث علم الجينوميات⁽³¹⁾، والاستثمار الخاص كان بالتأكيد أقل بكثير أيضا. ولا يقترب أي مشروع للصحة العامة بأي درجة ليعكس الثلاثة بلايين دولار التي أنفقت على مشروع الجينوم البشري. بعد مرور عقد على رسم خرائط الجينوم البشري، تستمر أبحاث الجينوميات في التربع على قمة المجال.

الخاتمة

سبعة من كبار الباحثين الثلاثة عشر في جميع المجالات في العام 2010 يشتغلون في علم الجينوميات، مُحدّدين بتكرار الاستشهاد بأبحاثهم المنشورة⁽³²⁾. ومن المفارقات، ثلاثة من هؤلاء الباحثين السبعة هم من الشركة deCODE Genetics الأيسلندية، التي أعلنت إفلاسها في العام 2009 قبل إعادة تشكيل نفسها في العام التالي كشركة خاصة. من خلال خلق توقعات غير معقولة، احتكر علم الجينوميات وأنصاره قدرا كبيرا من الموارد العامة والخاصة، سواء على الصعيد المالي أو السياسي، والتركيز المفرط عليه قد حدّ من قدرة الباحثين على التركيز على مئات من الأمراض الشائعة، بما في ذلك الربو وأمراض الرئة والكلى، والعديد من أشكال السرطان، فضلا عن التهابات البكتيرية مثل السل الذي أسفر عن مقتل 2.9 مليون شخص على مستوى العالم في العام 2009 وحده⁽³³⁾.

وعد الجينوميات قد وفر لصانعي السياسات سردا بسيطا حول الاستثمار في الأبحاث الصحية الأساسية، ولكن أدى ذلك إلى ضَعْفٍ في عملية صنع القرار من جانبهم، وقد أثبت أنه حامل عَلمٍ غير كافٍ في الكفاح من أجل تحسين حالة الإنسان. حتى لو أن الأفراد في كثير من الأحيان يعيشون حياة غير منضبطة وقد يكون من الصعب تعديل سلوكهم، غير أنه بالنظر إلى أنه حتى تحسّن طفيف في قدرتنا على تغيير السلوك على سبيل المثال، يمكنه أن يُسفر عن فوائد كبيرة، فإن إعادة تقييم أولويات التمويل ستُفيد تعزيز صحة الإنسان. ويتعين أن تجد سياسات الصحة العامة والتمويل توازنا أكثر معقولة بين الوعد الحقيقي لعلم الجينوميات الأساسي على المدى الطويل وبين الأبحاث والسياسات القائمة على الأدلة الأكثر فورية. وأبحاث العوامل الوراثية الأكثر فورية والأوسع نطاقا وذات التطبيقات العملية، مثل الوعد الحقيقي لعلم جينوميات الصحة العامة لمعالجة القابلية للإصابة بالمalaria⁽³⁴⁾ من أجل تحسين أحوال البلدان النامية، ينبغي بالتأكيد أن تُدرج في هذه الحسابات.

على الرغم من أن أولئك الذين يعملون انطلاقا من مصلحة اقتصادية محضة يحملون وزر الكثير من اللوم في موقف علم الجينوميات المبالغ فيه حاليا بخصوص التركيز على الأبحاث الشاملة، في النهاية العلماء والباحثون أنفسهم أيضا يتحملون جزءا كبيرا من المسؤولية. فالنظام الحالي لتقييم الإنتاجية البحثية،

جنباً إلى جنب مع مطالب النشر وجذب تمويل الأبحاث من كل من الخاص والحكومي، يُلقى ضغطاً هائلاً على الباحثين للتوصل إلى اكتشافات «خارقة» ونشرها والدفاع عنها. ويصحب ذلك ضغوط إضافية من مجلات النشر العلمي لمقالات تُبين وجود «تأثير». ونتيجة لذلك، فإن عدداً قليلاً من باحثي الجينوميات يفصحون عن موقفهم علناً، لذا مُلئ الفراغ الناتج بما شوّه العلم تشويهاً لا مثيل له في أي تخصص آخر.

حتى الآن، كشفت الأبحاث في علم الوراثة الجزيئية العديد من أسرار البيولوجيا الأساسية البشرية، ولكن قد ثُبِتَ أنها واحدة من العديد من أدوات التقنية العالية المحتملة التي تقدم فائدة كبيرة لأولئك القلة من قليلي الحظ الذين لديهم اضطرابات وراثية نادرة، ولكن تقدم فوائد مباشرة أقل على المدى القريب لمصلحة بقيتنا. ربما سيتغير هذا مع الاكتشافات الجديدة المقبلة. إن تحديدنا الجمعي هو ضمان أنه مع استمرار تطور التكنولوجيا الحيوية، لأنه حتماً سيفعل وفي اتجاهات لا يمكننا حتى أن نبدأ في تخيلها، فإن الجمهور في حاجة إلى تغطية مُطلعة وغير مُتحيزة لكل من نجاحاتها وفشلها. فقط من خلال القيام بذلك يمكننا توجيه تطور التكنولوجيا الحيوية نحو النهوض بالصحة العامة في الولايات المتحدة وحول العالم.

الهوامش

References

1. Norriss S. Hetherington, "Isaac Newton's Influence on Adam Smith's Natural Laws in Economics," *Journal of the History of Ideas* 44 (1983): 497-505, at 498.
2. Philosopher Karl Popper famously took issue with this characterization of the origin of scientific discovery. See Popper, *The Logic of Scientific Discovery* (New York: Harper and Row, 1968).
3. J. A. G. Rogers, "Locke's *Essay* and Newton's *Principia*," *Journal of the History of Ideas* 39 (1978): 217-232, at 226.
4. P. Casini, "Newton's *Principia* and the Philosophers of the Enlightenment," *Notes and Records of the Royal Society of London* 42 (1988): 35-52, at 47-48.
5. Richard Hofstadter, *Social Darwinism in American Thought*, rev. ed. (Boston: Beacon Press, 1955), 3.
6. J. D. Watson and F. H. C. Crick, "A Structure for Deoxyribose Nucleic Acid," *Nature* 171 (1953): 737-738.
7. Francis Crick, "On Protein Synthesis" (paper delivered at a meeting of the Society of Experimental Biology, 1957), http://www.genomenewsnetwork.org/resources/timeline/1957_Crick.php; Crick, "On Protein Synthesis," *Symposia of the Society for Experimental Biology* 12 (1958): 138-163. See note 14.
8. F. Jacob and J. Monod, "Genetic Regulatory Mechanisms in the Synthesis of Proteins," *Journal of Molecular Biology* 3 (1961): 318-356.
9. F. H. C. Crick, Leslie Barnett, S. Brenner, et al., "General Nature of the Genetic Code for Proteins," *Nature* 192 (1961): 1227-1232.
10. Francis Crick, "Central Dogma of Molecular Biology," *Nature* 227 (1970): 561-563.

11. S. N. Cohen, A. C. Y. Chang, H. W. Boyer, et al., "Construction of Biologically Functional Bacterial Plasmids *in vitro*," *Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America* 70 (1973): 3240–3244.
12. Craig Venter, Mark D. Adams, Eugene W. Myers, et al., "The Sequence of the Human Genome," *Science* 291 (2001): 304–351.
13. Matt Ridley, *Francis Crick: Discoverer of the Genetic Code* (New York: HarperCollins, 2006), 70.
14. F. H. C. Crick, "The Biological Replication of Macromolecules," in *Symposium for the Society for Experimental Biology: The Biological Replication of Macromolecules*, XII, ed. F. K. Sanders (New York: Academic Press, 1958), 138–163.
15. Proteins operate in many ways in the process of turning information from DNA into the synthesis of a polypeptide molecule, including their role in the ribosome—the staging area for the assembly of amino acids into proteins.
16. Martin Richards, "How Distinctive Is Genetic Information?," *Studies in History and Philosophy of Science Part C: Studies in History and Philosophy of Biological and Biomedical Sciences* 32, no. 4 (December 2001): 663–687, at 668.
17. Barry Commoner, "Unraveling the DNA Myth," *Harpers Magazine* 304 (2002): 30–47, at 44.
18. Chih-Yen King and Ruben Diaz-Avalos, "Protein-Only Transmission of Three Yeast Prion Strains," *Nature [Letters]* 428 (2004): 319–322.
19. John Dupré, "What Genes Are and Why There Are Not Genes for Race," in *Revisiting Race in a Genomic Age*, ed. Barbara A. Koenig, Sandra Soo-Jin Lee, and Sara S. Richardson (New Brunswick, NJ: Rutgers University Press, 2008), 39–55, at 41.
20. Sheldon Krimsky, *Genetic Alchemy: The Social History of the Recombinant DNA Controversy* (Cambridge, MA: MIT Press, 1982).
21. Steven Lindow developed a genetically mutant strain of the bacterium *Pseudomonas syringae* with a gene excised. The selected gene coded for a protein that served as a nucleating locus for ice crystals. Without the ice-nucleating protein in microorganisms spread out over an agricultural field, ice formation would be delayed until the temperature reached about 5–7°F below freezing, sufficient to protect crops from frost damage. See "The Release of Genetically Modified Organisms into the Environment: The Case of Ice Minus," in *Environmental Hazards: Communicating Risks as a Social Process*, by Sheldon Krimsky and Alonzo Plough (Dover, MA: Auburn House, 1988), 75–129.
22. Alternative splicing occurs when RNA makes different messenger RNAs from an identical DNA sequence; a single gene can code for multiple proteins.
23. Food and Drug Administration, "Premarket Notice Concerning Bioengineered Foods: Proposed Rule," *Federal Register* 66 (January 18, 2001): 4706–4738, at 4728, <http://www.fda.gov/Food/GuidanceComplianceRegulatoryInformation/GuidanceDocuments/Biotechnology/ucm096149.htm?utm>.
24. Mingyao Li, Isabel X. Wang, Yun Li, et al., "Widespread RNA and DNA Sequence Differences in the Human Transcriptome," *Science* 333 (2011): 53–58.

25. G. R. Gaffney, S. F. Lurie, and F. S. Berlin, "Is There Familial Transmission of Pedophilia?," *Journal of Nervous Mental Disorders* 172 (1984): 546-548.
26. Benjamin Weiser, "Court Rejects Judge's Assertion of a Child Pornography Gene," *New York Times*, January 28, 2011.
27. M. Walter, J. Witzel J, C. Wiebking, et al., "Pedophilia Is Linked to Reduced Activation in Hypothalamus and Lateral Prefrontal Cortex during Visual Erotic Stimulation," *Biological Psychiatry* 62 (2007): 698-701.
28. Richards, "How Distinctive Is Genetic Information?," 673.
29. James H. Fowler, Laura A. Baker, and Christopher T. Dawes, "Genetic Variation in Political Participation," *American Political Science Review* 102 (2008): 233-248, at 233.
30. Jay Joseph, "The Genetics of Political Attitudes and Behavior: Claims and Refutations," *Ethical Human Psychology and Psychiatry* 12 (2010): 200-217.
31. G. Gottlieb, "Normally Occurring Environmental and Behavioral Influences on Gene Activity: From Central Dogma to Probabilistic Epigenesis," *Psychological Review* 105 (1998): 792-802.
32. James H. Fowler and Christopher T. Dawes, "Two Genes Predict Voter Turnout," *Journal of Politics* 30 (2008): 579-594, at 580.
33. Joseph, "The Genetics of Political Attitudes and Behavior: Claims and Refutations," at 211.
34. Evelyn Fox Keller, *The Century of the Gene* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2000), 62.
35. Ruth Hubbard, "The Theory and Practice of Genetic Reductionism—From Mendel's Laws to Genetic Engineering," in *Towards a Liberatory Biology*, ed. Steven Rose (New York: Allison and Busby, 1982).
36. *Ibid.*, 73.
37. Ruth Hubbard and Elijah Wald, *Exploding the Gene Myth: How Genetic Information Is Produced and Manipulated by Scientists, Physicians, Employers, Insurance Companies, Educators, and Law Enforcers* (Boston: Beacon Press, 1993), 2.
38. Hubbard, "Theory and Practice of Genetic Reductionism," 65.

الفصل الأول

Epigraph source: S. J. Gould, *The Mismeasure of Man*, rev. ed. (New York: Norton, 1996), 86.

1. J. Loeb, *The Organism as a Whole* (New York: G. P. Putnam's Sons, 1916); W. B. Cannon, *The Wisdom of the Body* (New York: W. W. Norton, 1932); E. Baldwin, *Dynamic Aspects of Biochemistry* (New York: Macmillan, 1948).
2. J. D. Watson and F. H. C. Crick, "A Structure for Deoxyribonucleic Acid," *Nature* 171 (1953): 737-738.
3. J. D. Watson, *The Double Helix* (New York: Athenaeum, 1968).
4. B. Maddox, *Rosalind Franklin* (New York: HarperCollins, 2002).
5. Watson, *Double Helix*, 115.
6. E. Schrödinger, *What Is Life?* (New York: Macmillan, 1945), 20-22.

2. Evolution Is Not Mainly a Matter of Genes

1. Daniel C. Dennett, *Darwin's Dangerous Idea: Evolution and the Meanings of Life* (New York: Simon and Schuster, 1995), 21.
2. According to a 1992 article in *Creation*, a magazine published by Creation Ministries International, "Thirteen species of finches live on the Galápagos, the famous island group visited by Charles Darwin in the 1830s. The finches have a variety of bill shapes and sizes, all suited to their varying diets and lifestyles. The explanation given by Darwin was that they are all the offspring of an original pair of finches, and that natural selection is responsible for the differences. . . . Surprisingly to some, this is the explanation now held by most modern creationists. It would not need to be an 'evolutionary' change at all, in the sense of giving any evidence for amoeba-to-man transformation." See Carl Wieland, "Darwin's Finches: Evidence Supporting Rapid Post-Flood Adaptation," *Creation*, June 1992, 22–23.
3. Isaac Salazar-Ciudad, "On the Origins of Morphological Disparity and Its Diverse Developmental Bases," *BioEssays* 28 (2006): 1112–1122.
4. Stuart A. Newman and Wayne D. Comper, "'Generic' Physical Mechanisms of Morphogenesis and Pattern Formation," *Development* 110 (1990): 1–18; G. Forgacs and S. A. Newman, *Biological Physics of the Developing Embryo* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005).
5. Olivia Judson, "Let's Get Rid of Darwinism," *New York Times*, July 15, 2008, <http://judson.blogs.nytimes.com/2008/07/15/lets-get-rid-of-darwinism/index.html>.
6. William Paley, *Natural Theology* (London: Printed for R. Faulder by Wilks and Taylor, 1802), 1.
7. Immanuel Kant, *Critique of Judgement* [1790], trans. J. H. Bernard (New York: Hafner, 1951), 248.
8. Jean-Baptiste Lamarck, *Zoological Philosophy: An Exposition with Regard to the Natural History of Animals* [1809], trans. Hugh Elliot (Chicago: University of Chicago Press, 1984); discussed in Stuart A. Newman and Ramray Bhat, "Lamarck's Dangerous Idea," in *Transformations of Lamarckism: From Subtle Fluids to Molecular Biology*, ed. Snait Gissis and Eva Jablonka (Cambridge, MA: MIT Press, 2011), 157–169.
9. Gerry Webster and Brian C. Goodwin. *Form and Transformation: Generative and Relational Principles in Biology* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), 8.
10. Robert Shapiro, "Astrobiology: Life's Beginnings," review of *First Life: Discovering the Connections between Stars, Cells, and How Life Began*, by David W. Deamer (Berkeley: University of California Press, 2011), *Nature* 476 (2011): 30–31.
11. Stuart A. Newman, "Evolution: The Public's Problem and the Scientists'," *Capitalism Nature Socialism* 19 (2008): 98–106.
12. Darwin's paternal grandfather, the famous pottery manufacturer and industrial magnate Josiah Wedgwood, tried out as many as 5,000 ceramic formulations before hitting on the iconic Jasper ware, which eventually made his

- fortune. See the website of the Wedgwood Museum, Stoke-on-Trent, United Kingdom, http://www.wedgwoodmuseum.org.uk/learning/discovery_packs/2179/pack/2184/chapter/2344.
13. Stuart A. Newman, Gabor Forgacs, and Gerd B. Müller, "Before Programs: The Physical Origination of Multicellular Forms," *International Journal of Developmental Biology* 50 (2006): 289–299.
14. Pierre-Gilles de Gennes, "Soft Matter," *Science* 256 (1992): 495–497.
15. These advances are described throughout Forgacs and Newman, *Biological Physics of the Developing Embryo*.
16. Antonís Rokas, Dirk Krüger, and Sean B. Carroll, "Animal Evolution and the Molecular Signature of Radiations Compressed in Time," *Science* 310 (2005): 1933–1938; S. A. Newman, "The Developmental-Genetic Toolkit and the Molecular Homology-Analogy Paradox," *Biological Theory* 1 (2006): 12–16.
17. Malcolm S. Steinberg, "Cell Adhesive Interactions and Tissue Self-Organization," in *Origination of Organismal Form: Beyond the Gene in Developmental and Evolutionary Biology*, ed. G. B. Müller and S. A. Newman (Cambridge, MA: MIT Press, 2003), 137–163.
18. Michael Krieg, Yohanna Arboleda-Estudillo, Pierre-Henri Puech, et al., "Tensile Forces Govern Germ-Layer Organization in Zebrafish," *Nature Cell Biology* 10 (2008): 429–436.
19. Mary-Lee Dequéant and Olivier Pourquié, "Segmental Patterning of the Vertebrate Embryonic Axis," *Nature Reviews Genetics* 9 (2008): 370–382.
20. The theory of the dynamics of chemical and biochemical oscillations is one of the areas of nonlinear physics, mentioned earlier, that did not exist in Darwin's time or, for that matter, until the mid-twentieth century.
21. Stuart A. Newman and Ramray Bhat, "Dynamical Patterning Modules: A 'Pattern Language' for Development and Evolution of Multicellular Form," *International Journal of Developmental Biology* 53 (2009): 693–705.
22. Ramray Bhat and Stuart A. Newman, "Snakes and Ladders: The Ups and Downs of Animal Segmentation," *Journal of Biosciences* 34, no. 2 (2009): 163–166.
23. Céline Gomez, Ertuğrul M. Özbudak, Joshua Wunderlich, et al., "Control of Segment Number in Vertebrate Embryos," *Nature* 454 (2008): 335–339.
24. James A. Fowler, "Control of Vertebral Number in Teleosts—An Embryological Problem," *Quarterly Review of Biology* 45 (1970): 148–164; David W. Osgood, "Effects of Temperature on the Development of Meristic Characters in *Natrix Fasciata*," *Copeia* 1 (1978): 33–47.
25. See Forgacs and Newman, *Biological Physics of the Developing Embryo*, for additional examples of developmental processes dependent on nonlinear and other self-organizing physical processes, and Newman and Bhat, "Dynamical Patterning Modules," for the role of physicomolecular "dynamical patterning modules" in the early evolution of the animals.
26. See Eva Jablonka and Marion J. Lamb, *Evolution in Four Dimensions: Genetic, Epigenetic, Behavioral, and Symbolic Variation in the History of Life* (Cambridge, MA: MIT Press, 2005), for a discussion of some determinants

that act beyond the level of DNA to influence phenotypes and their evolution, and R. Gorelick and M. D. Laubichler, "Genetic=Heritable (Genetic=DNA)," *Biological Theory* 3 (2008): 79–84, for an attempt to generalize the concept of the gene to include factors other than DNA.

الفصل الثالث

1. Kim Sterelny and Paul Griffiths, *Sex and Death: An Introduction to Philosophy of Biology* (Chicago: University of Chicago Press, 1999); Lenny Moss, "One, Two (Too?), Many Genes?," *Quarterly Review of Biology* 78 (2003): 57–67.
2. Horace Freeland Judson, "Talking about the Genome," *Nature* 409 (2001): 769. Judson proposes as a solution to this problem that we "revive and put into public use the term 'allele.' Thus, 'the gene for breast cancer' is rather the allele, the gene defect—one of several—that increases the odds that a woman will get breast cancer" (ibid.). It seems to me, however, that the equation of allele with gene defect risks perpetuating precisely the same confusion: it is not the allele itself that is responsible for the phenotypic difference, but the difference between alleles.
3. Moss, "One, Two (Too?), Many Genes?," 60.
4. Quoted in ibid., 62; Wilhelm Johannsen, "Some Remarks about Units of Heredity," *Hereditas* 4 (1923): 140.
5. John Dupré, "Deconstructing the Gene," *Critical Quarterly* 48 (2006): 118.
6. Of course, the concept "normal" is itself fraught with difficulty and is subject to ambiguities that primarily have to do with persistent confusion between properties of individuals and those of populations. But most commonly, it too is understood as a relational property, pertaining to comparison not between individuals but with the statistical norm of a population. Émile Durkheim, e.g., wrote, "L'état de santé, tel qu'elle le peut définir, ne saurait convenir exactement à aucun sujet individuel, puisqu'il ne peut être établi que par rapport aux circonstances les plus communes" (The state of health, insofar as it can be defined, never conforms exactly to that of an individual subject, but can only be established in relation to the most common circumstances). Émile Durkheim, *Les règles de la méthode sociologique* [1894], 16th ed. (Paris: Presses Universitaires de France, 1967), 62. See also Ian Hacking, *The Taming of Chance* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990), 160–164.
7. The full quotation in the original reads as follows: "On voit qu'un fait ne peut être qualifié de pathologique que par rapport à une espèce donnée. Les conditions de la santé et de la maladie ne peuvent être définies in abstracto et d'une manière absolue. La règle n'est pas contestée en biologie; il n'est jamais venu à l'esprit de personne que ce qui est normal pour un mollusque le soit aussi pour un vertébré. Chaque espèce a sa santé, parce qu'elle a son type moyen qui lui est propre, et la santé des espèces les plus basses n'est pas moindre que celle des plus élevées. . . . Le type de la santé se confond avec celui de l'espèce. On ne peut même pas, sans contradiction, concevoir une espèce qui, par elle-même et en vertu de sa constitution fondamentale, serait irrémédiablement malade.

- Elle est la norme par excellence et, par suite, ne saurait rien contenir d'anormal." Durkheim, *Les règles de la méthode sociologique*, 4.
8. E.g., Canguilhem writes, "We think with Goldstein that the norm concerning pathology is above all an individual norm." Georges Canguilhem, *Essai sur quelques problèmes concernant le normal et le pathologique*, Publications de la Faculté des Lettres de l'Université de Strasbourg (Clermont-Ferrand: Imprimerie "La Montagne," 1943), 72. See also his essay "Le concept et la vie" [1966], in *Etudes d'histoire et de philosophie des sciences*, 3rd ed. (Paris: Vrin, 1975), 364.
 9. For an extensive discussion of the relation between the language of medical genetics and that of classical genetics, see Barton Childs, *Genetic Medicine: A Logic of Disease* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1999).
 10. This is not to suggest that maintaining such a diet is an easy task, or that the almost inevitable relapses are not without dire risks. Probably the best discussions of the history and politics of PKU, as well as of risks associated with its treatment, are to be found in Diane B. Paul, "The History of Newborn Phenylketonuria Screening in the U.S.," in *Promoting Safe and Effective Genetic Testing in the United States: Final Report of the Task Force on Genetic Testing*, ed. N. A. Holtzman and M. S. Watson (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1998), 137–160; Diane B. Paul, "A Double-Edged Sword," *Nature* 405 (2000): 515; and Diane B. Paul and Paul J. Edelson, "The Struggle over Metabolic Screening," in *Molecularizing Biology and Medicine: New Practices and Alliances, 1910s–1970s*, ed. S. de Chadarevian and H. Kamminga (Amsterdam: Harwood Academic Publishers, 1998), 203–220.
 11. G. A. Jarvis, "Phenylpyruvic Oligophrenia: Introductory Study of 50 Cases of Mental Deficiency Associated with the Excretion of Phenylpyruvic Acid," *Archives of Neurologic Psychiatry* 38 (1937): 944–963; H. Bikel, J. Gerrard, and E.M. Hickmans, "Influence of Phenylalanine Intake on Phenylketonuria," *Lancet* 265 (1953): 812–813.

الفصل الرابع

1. E. J. Jablonka and M. J. Lamb, *Evolution in Four Dimensions: Genetic, Epigenetic, Behavioral, and Symbolic Variation in the History of Life* (Cambridge, MA: MIT Press, 2005); R. C. Lewontin, *The Triple Helix: Gene, Organism, and Environment* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2000); D. S. Moore, *The Dependent Gene: The Fallacy of "Nature vs. Nurture"* (New York: Times Books, 2002); L. Moss, *What Genes Can't Do* (Cambridge, MA: MIT Press, 2003); D. Noble, *The Music of Life: Biology Beyond Genes* (New York: Oxford University Press, 2006); J. S. Robert, *Embryology, Epigenesis, and Evolution: Taking Development Seriously* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004).
2. E. F. Keller, *The Century of the Gene* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2000); E. Pennisi, "DNA Study Forces Rethink of What It Means to Be a Gene," *Science* 316 (2007): 1556–1557.

3. For an example of the belief in blending, see Fleeming Jenkin, review of "The Origin of Species," *North British Review* 46 (1867): 277–318.
4. G. Mendel, "Versuche über Pflanzenhybriden," *Verhandlungen des naturforschenden Vereines in Brünn*, Bd. IV für das Jahr 1865, Abhandlungen, 3–47, 1866.
5. A. H. Sturtevant, "The Behavior of the Chromosomes as Studied through Linkage," *Zeitschrift für induktive Abstammungs- und Vererbungslehre* 13 (1915): 234–287; cited in E. A. Carlson, *The Gene: A Critical History* (Philadelphia: W. B. Saunders Co., 1966), 69.
6. R. A. Sturm and T. N. Frudakis, "Eye Colour: Portals into Pigmentation Genes and Ancestry," *Trends in Genetics* 20 (2004): 327–332, at 327.
7. Ibid.
8. R. Lickliter and H. Honeycutt, "Developmental Dynamics: Toward a Biologically Plausible Evolutionary Psychology," *Psychological Bulletin* 129 (2003): 819–835; M. J. Meaney, "Epigenetics and the Biological Definition of Gene $\times$ Environment Interactions," *Child Development* 81 (2010): 41–79.
9. G. Gottlieb, D. Wahlsten, and R. Lickliter, "The Significance of Biology for Human Development: A Developmental Psychobiological Systems View," in *Handbook of Child Psychology*, 5th ed., ed. W. Damon, vol. 1, *Theoretical Models of Human Development*, ed. R. M. Lerner (New York: Wiley, 1998), 233–234; R. Lickliter and H. Honeycutt, "Rethinking Epigenesis and Evolution in Light of Developmental Science," in *Oxford Handbook of Developmental Behavioral Neuroscience*, ed. M. S. Blumberg, J. H. Freeman, and S. R. Robinson (New York: Oxford University Press, 2010), 30–47; Meaney, "Epigenetics and the Biological Definition of Gene $\times$ Environment Interactions"; D. S. Moore, "Espousing Interactions and Fielding Reactions: Addressing Laypeople's Beliefs about Genetic Determinism," *Philosophical Psychology* 21 (2008): 331–348; K. Stotz, "With 'Genes' like That, Who Needs an Environment? Postgenomics's Argument for the 'Ontogeny of Information,'" *Philosophy of Science* 73 (2006): 905–917.
10. For an extended argument in support of this claim, see Moore, *Dependent Gene*.
11. Keller, *Century of the Gene*; E. M. Neumann-Held, "The Gene Is Dead—Long Live the Gene: Conceptualizing Genes the Constructionist Way," in *Sociobiology and Bioeconomics: The Theory of Evolution in Biological and Economic Theory*, ed. P. Koslowski (Berlin: Springer-Verlag, 1998), 105–137; Stotz, "With 'Genes' like That."
12. F. S. Collins, "Medical and Societal Consequences of the Human Genome Project" (Shattuck Lecture), *New England Journal of Medicine* 341 (1999): 28–37.
13. For an example of this argument, see S. Oyama, *The Ontogeny of Information: Developmental Systems and Evolution*, 2nd ed. (Durham, NC: Duke University Press, 2000).
14. Noble, *Music of Life*, 7–8.

15. For more information on this phenomenon, see D. L. Black, "Mechanisms of Alternative Pre-Messenger RNA Splicing," *Annual Review of Biochemistry* 72 (2003): 291–336.
16. R. Gray, "Death of the Gene: Developmental Systems Strike Back," in *Trees of Life: Essays in Philosophy of Biology*, ed. P. Griffiths (Dordrecht: Kluwer Academic Publishers, 1992); Noble, *Music of Life*.
17. E. T. Wang, R. Sandberg, S. Luo, et al., "Alternative Isoform Regulation in Human Tissue Transcriptomes," *Nature* 456 (2008): 470–476, at 470.
18. J. M. Johnson, J. Castle, P. Garrett-Engle, et al., "Genome-Wide Survey of Human Alternative Pre-mRNA Splicing with Exon Junction Microarrays," *Science* 302 (2003): 141–144; Moore, "Dependent Gene," 80.
19. Q. Pan, O. Shai, L. J. Lee, et al., "Deep Surveying of Alternative Splicing Complexity in the Human Transcriptome by High-Throughput Sequencing," *Nature Genetics* 40 (2008): 1413–1415; Wang et al., "Alternative Isoform Regulation."
20. M. E. Dinger, K. C. Pang, T. R. Mercer, et al., "Differentiating Protein-Coding and Noncoding RNA: Challenges and Ambiguities," *PLoS Computational Biology* 4 (2008): 1–5, e1000176. doi:10.1371/journal.pcbi.1000176.
21. Keller, *Century of the Gene*, 69; Pennisi, "DNA Study Forces Rethink."
22. Jablonka and Lamb, *Evolution in Four Dimensions*.
23. E. F. Keller, *The Mirage of a Space between Nature and Nurture* (Durham, NC: Duke University Press, 2010).
24. X. Estivill, "Complexity in a Monogenic Disease," *Nature Genetics* 12 (1996): 348–350; C. R. Scriver and P. J. Waters, "Monogenic Traits Are Not Simple: Lessons from Phenylketonuria," *Trends in Genetics* 15 (1999): 267–272.
25. Moss, *What Genes Can't Do*, 44–45.
26. P. E. Griffiths and K. Stotz, "Genes in the Postgenomic Era," *Theoretical Medicine and Bioethics* 27 (2006): 499–521; H. Rolston, "What Is a Gene? From Molecules to Metaphysics," *Theoretical Medicine and Bioethics* 27 (2006): 499–521.
27. S. F. Gilbert and D. Epel, *Ecological Developmental Biology* (Sunderland, MA: Sinauer Associates, 2009); F. Ramus, "Genes, Brain, and Cognition: A Roadmap for the Cognitive Scientist," *Cognition* 101 (2006): 247–269.

الفصل الخامس

1. Jacques E. Dumont, Frédéric Pécasse, and Carine Maenhaut, "Crosstalk and Specificity in Signalling: Are We Crosstalking Ourselves into General Confusion?," *Cellular Signalling* 13 (2001): 457–463, at 457; Emmanuel D. Levy, Christian R. Landry, and Stephen W. Michnick, "Signaling through Cooperation," *Science* 328 (2010): 983–984, at 983.
2. Bruce J. Mayer, Michael L. Blinov, and Leslie M. Loew, "Molecular Machines or Pleiomorphic Ensembles: Signaling Complexes Revisited," *Journal of Biology* 8 (2009): 81.1–81.8, at 81.2.

3. Richard Dawkins, *The Blind Watchmaker: Why the Evidence of Evolution Reveals a Universe without Design* (New York: W. W. Norton, 1996), 171.
4. Stephen Rothman, *Lessons from the Living Cell: The Limits of Reductionism* (New York: McGraw-Hill, 2002), 265.
5. Barry J. Grant, Alemayehu A. Gorfe, and J. Andrew McCammon, "Large Conformational Changes in Proteins: Signaling and Other Functions," *Current Opinion in Structural Biology* 20 (2010): 142–147, at 143; Vladimir N. Uversky, "The Mysterious Unfoldome: Structureless, Underappreciated, yet Vital Part of Any Given Proteome," *Journal of Biomedicine and Biotechnology*, article ID 568068 (2010), doi:10.1155/2010/568068, at 2; Jörg Gaponer and M. Madan Babu, "The Rules of Disorder, or, Why Disorder Rules," *Progress in Biophysics and Molecular Biology* 99 (2009): 94–103.
6. A. Keith Dunker, Christopher J. Oldfield, Jingwei Meng, et al., "The Unfoldomics Decade: An Update on Intrinsically Disordered Proteins," *BMC Genomics* 9, suppl. 2 (2008): 1–26, at 1–2.
7. Fedor Kouzine and David Levens, "Supercoil-Driven DNA Structures Regulate Genetic Transactions," *Frontiers in Bioscience* 12 (2007): 4409–4423, at 4409.
8. Peter Fraser and James Douglas Engel, "Constricting Restricted Transcription: The (Actively?) Shrinking Web," *Genes and Development* 20 (2006): 1379–1383, at 1379.
9. Jonathan B. Chaires, "Allostery: DNA Does It Too," *ACS Chemical Biology* 3, no. 4 (2008): 207–209, at 207; Christophe Lavelle, "Forces and Torques in the Nucleus: Chromatin under Mechanical Constraints," *Biochemistry and Cell Biology* 87 (2009): 307–322, at 308.
10. Tom Tullius, "DNA Binding Shapes Up," *Nature* 461 (2009): 1225–1226, at 1225.
11. For more on genes, DNA, and chromosomes, with a special emphasis on the epigenetic revolution, see my essays at "What Do Organisms Mean?," <http://natureinstitute.org/txt/st/mqual>.
12. Urs Albrecht and Jürgen A. Ripperger, "Clock Genes," <http://unifr.ch/biochem/assets/files/albrecht/publications/AlbrechtRipperger.pdf>.
13. Daniel R. Hyde and Bernhard Ø. Palsson, "Towards Genome-Scale Signalling-Network Reconstructions," *Nature Reviews Genetics* 11 (2010): 297–307 at 297, doi:10.1038/nrg2750, emphasis added; Barbara McClintock, "The Significance of Responses of the Genome to Challenge," Nobel lecture (December 8, 1983), 193, http://www.nobelprize.org/nobel_prizes/medicine/laureates/1983/mcclintock-lecture.pdf, emphasis added.
14. The distinction between the genes in these two stories is not neat or clean. For example, the idea of information is routinely incorporated into the causal story, if not always coherently. In any case, the distinction I am drawing has at least a little in common with Lenny Moss's distinction between "Genes-D" and "Genes-P." See Lenny Moss, *What Genes Can't Do* (Cambridge, MA: MIT Press, 2003).
15. Timothy Lenoir, *The Strategy of Life: Teleology and Mechanics in Nineteenth-Century German Biology* (Chicago: University of Chicago Press, 1982); E. S.

- Russell, *The Interpretation of Development and Heredity: A Study in Biological Method* (1930; reprint, Freeport, NY: Books for Libraries Press, 1972).
16. Paul Weiss, "The Cell as Unit," *Journal of Theoretical Biology* 5 (1963): 389-397, at 395.
17. Paul Weiss, "From Cell to Molecule," lecture (1960), reprinted in *The Molecular Control of Cellular Activity*, ed. John M. Allen (New York: McGraw-Hill, 1962), 1-72, at 1.
18. Russell, *Interpretation of Development and Heredity*, 287.
19. Ibid., 267-268; M. Delbrück, "Aristotle-totle-totle," in *Of Microbes and Life*, ed. Jacques Monod and Ernest Borek (New York: Columbia University Press, 1971), 50-55, at 55.
20. Weiss, "From Cell to Molecule," 3.
21. Weiss, "Cell as Unit," 396.
22. Weiss, "From Cell to Molecule," 6.
23. Weiss, "Cell as Unit," 395.
24. Richard P. Feynman, Robert B. Leighton, and Matthew Sands, *The Feynman Lectures on Physics*, vol. 1 (Reading, MA: Addison-Wesley, 1962), 4-2.
25. Sean B. Carroll, *Endless Forms Most Beautiful: The New Science of Evo Devo and the Making of the Animal Kingdom* (New York: W. W. Norton), 2005.
26. Steve Talbott, "Can the New Science of Evo-Devo Explain the Form of Organisms?," *NetFuture*, no. 171 (December 13, 2007); latest version available at <http://natureinstitute.org/txt/st/mqual>.
27. The patterned coordination of which I speak can be thought of, in an older terminology, as the "formal cause" of the organism. The modern objection to formal causes seems to amount to little more than the complaint that they are not efficient causes—and it is the attempt to picture them as efficient causes that makes them seem mystical.
28. As an example of how an organism can be studied as a unity, see Craig Holdrege, "What Does It Mean to Be a Sloth?," <http://natureinstitute.org/nature/sloth.htm>. Other examples are available at <http://natureinstitute.org/nature>.

الفصل السادس

1. Richard Dawkins, *The Selfish Gene* (Oxford: Oxford University Press, 1976).
2. Dorothy Nelkin and M. Susan Lindee, *The DNA Mystique: The Gene as a Cultural Icon* (New York: W. H. Freeman, 1995).
3. See the interview in L. Jaroff, "The Gene Hunt," *Time*, March 20, 1989, 62-67.
4. GenePlanet, <http://www.geneplanet.com/>.
5. Nic Fleming, "Rival Genetic Tests Leave Buyers Confused," *Sunday Times*, September 7, 2008, <http://www.timesonline.co.uk/tol/news/uk/science/article4692891.ece>.
6. Eva Jablonka and Marion Lamb, *Evolution in Four Dimensions: Genetic, Epigenetic, Behavioral, and Symbolic Variation in the History of Life* (Cambridge, MA: MIT Press, 2005), chap. 2.

7. D. B. Goldstein, "Common Genetic Variation and Human Traits," *New England Journal of Medicine* 360 (2009): 1696–1698.
8. Ibid., 1696.
9. Based on M. J. West-Eberhard, *Developmental Plasticity and Evolution* (New York: Oxford University Press, 2003).
10. Jablonka and Lamb, *Evolution in Four Dimensions*; S. Gilbert and D. Epel, *Ecological Developmental Biology and Epigenesis: An Integrated Approach to Embryology, Evolution, and Medicine*. (Sunderland, MA: Sinauer, 2009).
11. For discussion see Jablonka and Lamb, *Evolution in Four Dimensions*.
12. W. K. Smits, O. P. Kuipers, and J. W. Veening, "Phenotypic Variation in Bacteria: The Role of Feedback Regulation," *Nature Reviews Microbiology* 4 (2006): 259–271.
13. R. B. Wickner, H. K. Edskes, E. D. Ross, et al., "Prion Genetics: New Rules for a New Kind of Gene," *Annual Review of Genetics* 38 (2004): 681–707.
14. G. Grimes and K. Aufderheide, "Cellular Aspects of Pattern Formation: The Problem of Assembly," *Monographs in Developmental Biology* 22 (1991): 1–94.
15. T. Cavalier-Smith, "The Membranome and Membrane Heredity in Development and Evolution," in *Organelles, Genomes, and Eukaryote Phylogeny: An Evolutionary Synthesis in the Age of Genomics*, ed. R. P. Hirt and D. S. Horner (Boca Raton, FL: CRC Press, 2004), 335–351.
16. S. Henikoff and M. Smith, "Histone Variants and Epigenetics," in *Epigenetics*, ed. D. C. Allis, T. Jenuwein, D. Reinberg, et al. (Cold Spring Harbor, NY: Cold Spring Harbor Laboratory Press, 2007), 249–264.
17. M. F. Fraga, E. Ballestar, M. F. Paz, et al., "Epigenetic Differences Arise during the Lifetime of Monozygotic Twins," *Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America* 102 (2005): 10604–10609.
18. M. D. Anway, A. S. Cupp, M. Uzumcu, et al., "Epigenetic Transgenerational Actions of Endocrine Disruptors and Male Fertility," *Science* 308 (2005): 1466–1469; D. Crews, personal communication.
19. B. R. Carone, L. Fauquier, N. Habib, et al., "Paternally Induced Transgenerational Environmental Reprogramming of Metabolic Gene Expression in Mammals," *Cell* 143 (2010): 1084–1096.
20. E. Bernstein and C. D. Allis, "RNA Meets Chromatin," *Genes and Development* 19 (2005): 1635–1655.
21. K. D. Wagner, N. Wagner, H. Ghanbarian, et al., "RNA Induction and Inheritance of Epigenetic Cardiac Hypertrophy in the Mouse," *Developmental Cell* 14 (2008): 962–969.
22. E. Jablonka and G. Raz, "Transgenerational Epigenetic Inheritance: Prevalence, Mechanisms, and Implications for the Study of Heredity and Evolution," *Quarterly Review of Biology* 84 (2009): 131–176.
23. J. Reinders, B. B. H. Wulff, M. Mirouze, et al., "Compromised Stability of DNA Methylation and Transposon Immobilization in Mosaic Arabidopsis Epigenomes," *Genes and Development* 23 (2009): 939–950; F. K. Teixeira,

- F. Heredia, A. Sarazin, et al., "A Role for RNAi in the Selective Correction of DNA Methylation Defects," *Science* 323 (2009): 1600–1604.
24. E. Avital and E. Jablonka, *Animal Traditions: Behavioural Inheritance in Evolution* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000).
 25. Gilbert and Epel, *Ecological Developmental Biology and Epigenesis*.
 26. Avital and Jablonka, *Animal Traditions*.
 27. I. Zilber-Rosenberg and E. Rosenberg, "Role of Microorganisms in the Evolution of Animals and Plants: The Hologenome Theory of Evolution," *FEMS Microbiology Reviews* 32 (2008): 723–735.
 28. S. Stern, T. Dror, E. Stolovicki, et al., "Transcriptional Plasticity Underlies Cellular Adaptation to Novel Challenge," *Molecular Systems Biology* 3 (2007): 455–469.
 29. Goldstein, "Common Genetic Variation and Human Traits."

الفصل السابع

Epigraph sources: Peyton Rous, "Surmise and Fact on the Nature of Cancer," *Nature* 183 (1959): 1357–1361, at 1361; Upton Sinclair, *I, Candidate for Governor: And How I Got Licked* [1935] (Berkeley: University of California Press, 1994), 109.

1. Ana M. Soto and Carlos Sonnenschein, "The Somatic Mutation Theory of Cancer: Growing Problems with the Paradigm?," *BioEssays* 26 (2004): 1097–1105.
2. Erwin Schrödinger, *What Is Life? The Physical Aspect of the Living Cell* (New York: Cambridge University Press, 1945).
3. Jacques Monod, *Chance and Necessity: An Essay on the Natural Philosophy of Modern Biology* (New York: Knopf, 1971).
4. D. Hull, *The Philosophy of Biological Science* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1974).
5. See, e.g., Anne V. Buchanan, Samuel Sholtis, Joan Richtsmeier, et al., "What Are Genes 'For' or Where Are Traits 'From'?" What Is the Question?," *BioEssays* 31 (2009): 198–208; Graziano Pesole, "What Is a Gene? An Updated Operational Definition," *Gene* 417 (2008): 1–4; Leslie A. Pray, "What Is a Gene? Colinearity and Transcription Units," *Nature Education* 1 (2008), <http://www.nature.com/scitable/topicpage/What-is-a-Gene-Colinearity-and-Transcription-430>; Jean Gayon, "The Concept of the Gene in Contemporary Biology: Continuity or Dissolution?," in *The Influence of Genetics on Contemporary Thinking*, ed. Anne Fagot-Largeault, Shahid Rahman, and Juan Manuel Torres (Dordrecht: Springer, 2007), 81–95; section three of Gayon's chapter is titled "What Is a Gene in Contemporary Biology? A Comprehensive Picture"; Mark B. Gerstein, Can Bruce, Joel S. Rozowsky, et al., "What Is a Gene, Post-ENCODE? History and Updated Definition," *Genome Research* 17 (2007): 669–681; Paul E. Griffiths and Karola Stotz, "Genes in the Postgenomic Era," *Theoretical Medicine and Bioethics* 27 (2006): 499–521; Helen Pearson, "What Is a Gene?," *Nature* 441 (2006): 398–401, at 398; Rolston Holmes, "What Is a Gene? From Molecules to

- Metaphysics," *Theoretical Medicine and Bioethics* 27 (2006): 471–497; Subhash C. Lakhota, "What Is a Gene?," *Resonance* 2 (1997): 44–53.
6. Scott F. Gilbert and S. Sarkar, "Embracing Complexity: Organicism for the 21st Century," *Developmental Dynamics* 219 (2000): 1–9; Ana M. Soto and Carlos Sonnenschein, "Emergentism as a Default: Cancer as a Problem of Tissue Organization," *Journal of Biosciences* 30 (2006): 103–118; B. Roesslenbroich, "Outline of a Concept for Organismic Systems Biology," *Seminars in Cancer Biology* 21 (2011): 156–164.
7. Scott F. Gilbert, "Mechanisms for the Environmental Regulation of Gene Expression: Ecological Aspects of Animal Development," *Journal of Biosciences* 30 (2005): 65–74.
8. D. J. Barker, "The Origins of the Developmental Origins Theory," *Journal of Internal Medicine* 261 (2007): 412–417.
9. C. H. Waddington, "The Epigenotype," *International Journal of Epidemiology* 41 (2012): 10–13.
10. W. Bechtel, "The Evolution of Our Understanding of the Cell: A Study in the Dynamics of Scientific Progress," *Studies in History and Philosophy in Science A* 15 (1984): 309–356.
11. Ana M. Soto, Carlos Sonnenschein, and Paul-Antoine Miquel, "On Physicalism and Downward Causation in Developmental and Cancer Biology," *Acta Biotheoretica* 56 (2002): 257–274.
12. Robert C. King, William D. Stansfield, Pamela Khipple Mulligan, et al., *A Dictionary of Genetics* (New York: Oxford University Press, 2006), 285.
13. Carlos Sonnenschein and Ana M. Soto, "Theories of Carcinogenesis: An Emerging Perspective," *Seminars in Cancer Biology* 18 (2008): 372–373.
14. See Percival Pott, *Chirurgical Observations Relative to the Cataract, the Polypus of the Nose, the Cancer of the Scrotum, the Different Kinds of Ruptures, and the Mortification of the Toes and Feet* (London, 1775), 63–68, at 67. A reprint and discussion of this chapter ("Cancer Scrota") appears in M. Potter, "Percival Pott's Contribution to Cancer Research," *National Cancer Institute Monographs* 10 (1963): 1–13.
15. Henry C. Pitot, *Fundamentals of Oncology*, 4th ed. (New York: M. Dekker, 2002), 41.
16. See Theodor Boveri, *Zur Frage der Entstehung maligner Tumoren* [1914]; English translation, *On the Question of the Origin of Malignant Tumors*, trans. and annotated by Henry Harris (Cold Spring Harbor, NY: Cold Spring Harbor Laboratory Press, 2008); also found at the website of the *Journal of Cell Science*, http://jcs.biologists.org/content/121/Supplement_1/1.full; see also Michel Morange, *A History of Molecular Biology*, trans. Matthew Cobb (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1998); and Joan H. Fujimura, *Crafting Science: A Sociohistory of the Quest for the Genetics of Cancer* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1996).
17. See Carlos Sonnenschein and Ana M. Soto, *The Society of Cells: Cancer and Control of Cell Proliferation* (New York: Bios Scientific Publishers, 1999).
18. Melinda Cooper, "Regenerative Pathologies: Stem Cells, Teratomas and Theories of Cancer," *Medicine Studies* 1 (2009): 55–66, at 63.

19. Bruce Alberts, Alexander Johnson, Julian Lewis et al., eds., *Molecular Biology of the Cell*, 5th ed. (New York: Garland, 2008), 1103, 1244; Robert A. Weinberg, "Positive and Negative Controls on Cell Growth," *Biochemistry* 28 (1989): 8263–8269.
20. Sonnenschein and Soto, "Theories of Carcinogenesis," 372–373.
21. See *ibid.*; Ana M. Soto and Carlos Sonnenschein, "The Tissue Organization Field Theory of Cancer: A Testable Replacement for the Somatic Mutation Theory," *BioEssays* 33 (2011): 332–340.
22. C. Shih, B. Z. Shilo, M. P. Goldfarb, et al., "Passage of Phenotypes of Chemically Transformed Cells via Transfection of DNA and Chromatin," *Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America* 76 (1979): 5714–5718.
23. Christopher Greenman, Philip Stephens, Raffaella Smith, et al., "Patterns of Somatic Mutation in Human Cancer Genomes," *Nature* 446 (2007): 153–158.
24. *Ibid.*, 153.
25. Marco Gerlinger, Andrew J. Rowan, Stuart Horswell, et al., "Intratumor Heterogeneity and Branched Evolution Revealed by Multiregion Sequencing," *New England Journal of Medicine* 366 (2012): 883–892, at 883.
26. Sonnenschein and Soto, "Theories of Carcinogenesis," 373.
27. Carlos Sonnenschein and Ana M. Soto, "The Death of the Cancer Cell," *Cancer Research* 71 (2011): 4334–4337; Soto and Sonnenschein, "Tissue Organization Field Theory of Cancer."
28. Theodosius Dobzhansky, 1973. "Nothing in Biology Makes Sense Except in the Light of Evolution," *American Biology Teacher* 35 (1973): 125–129.
29. Maricel V. Maffini, Ana M. Soto, Janine M. Calabro, et al., "The Stroma as a Crucial Target in Rat Mammary Gland Carcinogenesis," *Journal of Cell Science* 117 (2004): 1495–1502.
30. Maricel V. Maffini, Janine M. Calabro, Ana M. Soto, et al., "Stromal Regulation of Neoplastic Development: Age-Dependent Normalization of Neoplastic Mammary Cells by Mammary Stroma," *American Journal of Pathology* 167 (2005): 1405–1410.
31. B. W. Booth, C. A. Boulanger, L. H. Anderson, et al., "The Normal Mammary Microenvironment Suppresses the Tumorigenic Phenotype of Mouse Mammary Tumor Virus-neu-Transformed Mammary Tumor Cells," *Oncogene* 30 (2011): 679–689.
32. Gina Kolata, "In Long Drive to Cure Cancer, Advances Have Been Elusive," *New York Times*, April 24, 2009.
33. Carlos Sonnenschein and Ana M. Soto, "Why Systems Biology and Cancer?," *Seminars in Cancer Biology* 21 (2011): 147–149.
34. M. Drack and O. Wolkenhauer, "System Approaches of Weiss and Bertalanffy and Their Relevance for Systems Biology Today," *Seminars in Cancer Biology* 21 (2011): 150–155.
35. M. A. O'Malley and J. Dupré, "Fundamental Issues in Systems Biology," *BioEssays* 27 (2005): 1270–1276.

36. Kurt Saetzler, Carlos Sonnenschein, and Ana M. Soto, "Systems Biology beyond Networks: Generating Order from Disorder through Self-Organization," *Seminars in Cancer Biology* 21 (2011): 165–174.
37. Donald E. Ingber and Michael Levin, "What Lies at the Interface of Regenerative Medicine and Developmental Biology?," *Development* 134 (2009): 2541–2547.
38. P. E. Griffiths, "Genetic Information: A Metaphor in Search of a Theory," *Philosophy of Science* 68 (2001): 394–412; G. Longo, "Critique of Computational Reason in the Natural Sciences," in *Fundamental Concepts in Computer Science*, ed. E. Gelenbe and J.-P. Kahane (Singapore: Imperial College Press/World Scientific, 2009), 43–70.
39. Rosslenbroich, "Outline of a Concept for Organismic Systems Biology"; M. Bizzarri, A. Giuliani, A. Cucina, et al., "Fractal Analysis in a Systems Biology Approach to Cancer," *Seminars in Cancer Biology* 21 (2011): 175–182.
40. G. Longo and M. Montévil, "From Physics to Biology by Extending Criticality and Symmetry Breakings," *Progress in Biophysics and Molecular Biology* 106 (2011): 340–347; Paul-Antoine Miquel, "Extended Physics as a Theoretical Framework for Systems Biology?," *Progress in Biophysics and Molecular Biology* 106 (2011) 348–352.

الفصل الثامن

1. N. Risch, R. Herrell, T. Lehner, et al., "Interaction between the Serotonin Transporter Gene (5-HTTLPR), Stressful Life Events, and Risk of Depression," *JAMA* 301 (2009): 2462–2471.
2. A. Caspi, K. Sugden, T. E. Moffitt, et al., "Influence of Life Stress on Depression: Moderation by a Polymorphism in the 5-HTT Gene," *Science* 301 (2003): 386–389.
3. C. Ratner, "Genes and Psychology in the News," *New Ideas in Psychology* 22 (2004): 29–47.
4. J. Egdland, D. S. Gerhard, D. L. Pauls, et al., "Bipolar Affective Disorders Linked to DNA Markers on Chromosome 11," *Nature* 325 (1987): 783–787; R. Sherrington, J. Brynjolfsson, H. Petursson, et al., "Localization of a Susceptibility Locus for Schizophrenia on Chromosome 5," *Nature* 336 (1988): 164–167.
5. S. V. Faraone, J. W. Smoller, C. N. Pato, et al., "The New Neuropsychiatric Genetics," *American Journal of Medical Genetics*, Part B, *Neuropsychiatric Genetics* 147B (2008): 1–2, at 1.
6. Robert Plomin, J. C. DeFries, G. E. McClearn, et al., *Behavioral Genetics*, 4th ed. (New York: Worth, 2008).
7. R. P. Ebstein and S. Israel, "Molecular Genetics of Personality: How Our Genes Can Bring Us to a Better Understanding of Why We Act the Way We Do," in *Handbook of Behavior Genetics*, ed. Yong-Kyu Kim (New York: Springer, 2009), 239–250, at 240. See also K. J. H. Verweij, B. P. Zietsch, S. Medland, et al., "A Genome-Wide Association Study of Cloninger's Tem-

- perament Scales: Implications for the Evolutionary Genetics of Personality," *Biological Psychology* 85 (2010): 306–317.
8. I. J. Deary, L. Penke, and W. Johnson, "The Neuroscience of Human Intelligence Differences," *Nature Reviews Neuroscience* 11 (2010): 201–211, at 205.
9. I. J. Deary, "Intelligence," *Annual Review of Psychology* 63 (2012): 453–482; J. Joseph, "The Crumbling Pillars of Behavioral Genetics," *GeneWatch* 24 (2011): 4–7.
10. Risch et al., "Interaction," 2463. The term "pathognomonic" in this case refers to a biological marker characteristic or indicative of a particular disease.
11. A. L. Collina, Y. Kim, P. Sklar, et al., "Hypothesis-Driven Candidate Genes for Schizophrenia Compared to Genome-Wide Association Results," *Psychological Medicine* 42 (2012): 607–616, at 614.
12. J. Latham and A. Wilson, "The Great DNA Data Deficit: Are Genes for Disease a Mirage?," *Bioscience Research Project* (2010), <http://www.bioscienceresource.org/commentaries/article.php?id=46>.
13. E. S. Gershon, N. Alliey-Rodriguez, and C. Liu, "After GWAS: Searching for Genetic Risk for Schizophrenia and Bipolar Disorder," *American Journal of Psychiatry* 168 (2011): 253–256; E. S. Lander, "Initial Impact of the Sequencing of the Human Genome," *Nature* 470 (2011): 187–197; B. Maher, "The Case of the Missing Heritability," *Nature* 456 (2008): 18–21; T. A. Manolio, F. S. Collins, N. J. Cox, et al., "Finding the Missing Heritability of Complex Diseases," *Nature* 461 (2009): 747–753.
14. Maher, "Case of the Missing Heritability," 18.
15. Gershon, Alliey-Rodriguez, and Liu, "After GWAS"; O. Zuk, E. Hechter, S. R. Sunyaev, and E. S. Lander, "The Mystery of Missing Heritability: Genetic Interactions Create Phantom Heritability," *PNAS* 109 (2012): 1193–1198.
16. E. E. Eichler, J. Flint, G. Gibson, et al., "Missing Heritability and Strategies for Finding the Underlying Causes of Complex Disease," *Nature Reviews Genetics* 11 (2010): 446–450, at 446.
17. Manolio et al., "Finding the Missing Heritability."
18. Ibid., 748.
19. C. Chaufan, "How Much Can a Large Population Study on Genes, Environments, Their Interactions and Common Diseases Contribute to the Health of the American People?," *Social Science and Medicine* 65 (2007): 1730–1741.
20. Plomin et al., *Behavioral Genetics*, 70.
21. Ibid., 151.
22. Jay Joseph, *The Gene Illusion: Genetic Research in Psychiatry and Psychology under the Microscope* (New York: Algora, 2004); Jay Joseph, *The Missing Gene: Psychiatry, Heredity, and the Fruitless Search for Genes* (New York: Algora, 2006); K. Kendler, "Overview: A Current Perspective on Twin Studies of Schizophrenia," *American Journal of Psychiatry* 140 (1983): 1413–1425.
23. Although many twin researchers believe that treatment similarity based on physical appearance should be counted as a genetic effect and therefore does

- not violate the equal environment assumption of the twin method, the physical resemblance of monozygotic twin pairs is the result of the splitting of a fertilized egg. Thus, although this physical resemblance is based on the pair's identical genotype, it is not an inherited characteristic because the same physical resemblance will be present regardless of who their biological parents are, or in whose womb they develop. See J. Joseph, "The Equal Environment Assumption of the Classical Twin Method: A Critical Analysis," *Journal of Mind and Behavior* 19 (1998): 325-358.
24. E. Charney, "Behavior Genetics and Post Genomics," *Behavioral and Brain Sciences* (forthcoming).
 25. T. J. Bouchard Jr. and M. McGue, "Genetic and Environmental Influences on Human Psychological Differences," *Journal of Neurobiology* 54 (2003): 4-45; Kendler, "Overview"; David Rowe, *The Limits of Family Influence: Genes, Experience, and Behavior* (New York: Guilford, 1994).
 26. For a recent example of the "trait relevant" argument in defense of the EEA, see K. Smith, J. R. Alford, P. K. Hatemi, et al., "Biology, Ideology, and Epistemology: How Do We Know Political Attitudes Are Inherited and Why Should We Care?," *American Journal of Political Science* 56 (2012): 17-33.
 27. M. J. Lyons, K. Kendler, A. Provet, et al., "The Genetics of Schizophrenia," in *Genetic Issues in Psychosocial Epidemiology*, ed. M. Tsuang, K. Kendler, and M. Lyons (New Brunswick, NJ: Rutgers University Press, 1991), 119-153; J. R. Alford, C. L. Funk, and J. R. Hibbing, "Beyond Liberals and Conservatives to Political Genotypes and Phenotypes," *Perspectives on Politics* 6 (2008): 321-328.
 28. Kendler, "Overview"; S. Scarr and L. Carter-Saltzman, "Twin Method: Defense of a Critical Assumption," *Behavior Genetics* 9 (1979): 527-542; J. H. Fowler, L. A. Baker, and C. T. Dawes, "Genetic Variation in Political Participation," *American Political Science Review* 102 (2008): 233-248.
 29. D. A. Hay, M. McStephen, and F. Levy, "Introduction to the Genetic Analysis of Attentional Disorders," in *Attention, Genes, and ADHD*, ed. F. Levy and D. Hay (East Sussex, UK: Brunner-Routledge, 2001), 7-34, at 12.
 30. N. L. Segal and W. Johnson, "Twin Studies of General Mental Ability," in Kim, *Handbook of Behavior Genetics*, 81-89, at 82.
 31. S. O. Lilienfeld, S. J. Lynn, and J. M. Lohr, "Science and Pseudoscience in Clinical Psychology: Initial Thoughts, Reflections, and Considerations," in *Science and Pseudoscience in Clinical Psychology*, ed. S. Lilienfeld, S. Lynn, and J. Lohr (New York: Guilford, 2003), 1-14.
 32. Joseph, *Missing Gene*; A. Pam, S. S. Kemker, C. A. Ross, et al., "The 'Equal Environment Assumption' in MZ-DZ Comparisons: An Untenable Premise of Psychiatric Genetics?," *Acta Geneticae Medicae et Gemellologiae* 45 (1996): 349-360.
 33. A. S. Reber, *The Penguin Dictionary of Psychology* (London: Penguin, 1985), 123.
 34. J. Joseph, "Genetic Research in Psychiatry and Psychology: A Critical Overview," in *Handbook of Developmental Science, Behavior, and Genetics*, ed.

- K. Hood, C. Tucker Halpern, G. Greenberg, et al. (Malden, MA: Wiley-Blackwell, 2010), 557–625; J. Joseph, "The 'Missing Heritability' of Psychiatric Disorders: Elusive Genes or Non-Existent Genes?," *Applied Developmental Science* 16 (2012): 65–83. One of the first attempts to use the argument that "twins create their own environment" in support of the twin method was by James Shields in 1954, who wrote, "In so far as binovular [DZ] twins are treated differently from one another and more differently than uniovular [MZ] twins, this is likely to be due, not so much to causes outside the twins as to innate differences in the needs of the binovular twins themselves, manifested by different patterns of behaviour." J. Shields, "Personality Differences and Neurotic Traits in Normal Twin Schoolchildren," *Engenic Review* 45 (1954): 213–246, at 240. Other examples of researchers invoking this argument since the 1950s include F. J. Kallmann, "The Uses of Genetics in Psychiatry," *Journal of Mental Science* 104 (1958): 542–552; S. V. Vandenberg, "Contributions of Twin Research to Psychology," *Psychological Bulletin* 66 (1966): 327–352; J. C. Loehlin and R. C. Nichols, *Hereditry, Environment, and Personality* (Austin: University of Texas Press, 1976); K. S. Kendler, "The Genetics of Schizophrenia: A Current Perspective," in *Psychopharmacology: The Third Generation of Progress*, ed. H. Meltzer (New York: Raven Press, 1987), 705–713; and Rowe, *Limits of Family Influence*.
35. Joseph, *Gene Illusion*.
 36. Ibid.; Joseph, *Missing Gene*.
 37. D. Jackson, "A Critique of the Literature on the Genetics of Schizophrenia," in *The Etiology of Schizophrenia*, ed. D. Jackson (New York: Basic Books, 1960), 33–87.
 38. I. I. Gottesman, *Schizophrenia Genesis* (New York: Freeman, 1991); R. C. Lewontin, S. Rose, and L. J. Kamin, *Not in Our Genes: Biology, Ideology, and Human Nature* (New York: Pantheon, 1984).
 39. Jackson, "Critique of the Literature"; Joseph, *Gene Illusion*; C. Ratner, *Vygotsky's Sociocultural Psychology and Its Contemporary Applications* (New York: Plenum, 1991).
 40. J. Joseph, "The Genetics of Political Attitudes and Behavior: Claims and Refutations," *Ethical Human Psychology and Psychiatry* 12 (2010): 200–217.
 41. Wilhelm Ostwald, quoted in L. Hogben, *Nature and Nurture* (London: George Allen and Unwin, 1933), 121.
 42. T. J. Bouchard Jr., D. T. Lykken, M. McGue, et al., "Sources of Human Psychological Differences: The Minnesota Study of Twins Reared Apart," *Science* 250 (1990): 223–228.
 43. S. L. Farber, *Identical Twins Reared Apart: A Reanalysis* (New York: Basic Books, 1981); J. Joseph, "Separated Twins and the Genetics of Personality Differences: A Critique," *American Journal of Psychology* 114 (2001): 1–30; Joseph, *Gene Illusion*; L. Kamin, *The Science and Politics of I.Q.* (Potomac, MD: Erlbaum, 1974); L. J. Kamin and A. S. Goldberger, "Twin Studies in Behavioral Research: A Skeptical View," *Theoretical Population Biology* 61 (2002): 83–95; H. F. Taylor, *The IQ Game: A Methodological Inquiry into*

- the Heredity-Environment Controversy* (New Brunswick, NJ: Rutgers University Press, 1980).
44. Joseph, *Gene Illusion*.
 45. Farber, *Identical Twins Reared Apart*.
 46. N. Juel-Nielsen, *Individual and Environment: Monozygotic Twins Reared Apart*, rev. ed. (New York: International Universities Press, 1980), 75; emphasis in original.
 47. S. Pinker, *The Blank Slate: The Modern Denial of Human Nature* (New York: Viking, 2002), 33; J. R. Harris, *The Nurture Assumption: Why Children Turn Out the Way They Do* (New York: Touchstone, 1998), 33.
 48. R. J. Rose, "Separated Twins: Data and Their Limits," *Science* 215 (1982): 959-960, at 960.
 49. Joseph, "Genetic Research in Psychiatry and Psychology."
 50. M. McGue and T. J. Bouchard Jr., "Adjustment of Twin Data for the Effects of Age and Sex," *Behavior Genetics* 14 (1984): 325-343.
 51. Taking a different approach with a pair sharing only age, sex, and prenatal environment, we could imagine a hypothetical pair of separated-at-birth Arab American female MZAs born in Berkeley, California. One twin is raised in a liberal, nonreligious Berkeley family, while the other is sent to Saudi Arabia and is raised there in a conservative Islamic Saudi Arabian family, and they have no contact with each other and do not know of each other's existence. In Saudi Arabia women experience "gender apartheid" in a strict Islamic society, are not allowed to interact with men much of the time, and are required to be covered in black clothing from head to toe when they are in public. If these twins are reunited for the first time at age 40, how much would we expect them to have in common?
 52. Joseph, *Gene Illusion*; Joseph, "Genetic Research in Psychiatry and Psychology."
 53. For example, see Bouchard, Lykken, and McGue, "Sources of Human Psychological Differences," 226, table 4.
 54. T. J. Bouchard Jr., foreword to *Entwined Lives*, by N. Segal (New York: Dutton, 1999), ix-x, at ix.
 55. S. S. Kety, D. Rosenthal, P. H. Wender, et al., "The Types and Prevalence of Mental Illness in the Biological and Adoptive Families of Adopted Schizophrenics," in *The Transmission of Schizophrenia*, ed. D. Rosenthal and S. Kety (New York: Pergamon, 1968): 345-362; S. S. Kety, P. H. Wender, B. Jacobsen, et al., "Mental Illness in the Biological and Adoptive Relatives of Schizophrenic Adoptees: Replication of the Copenhagen Study to the Rest of Denmark," *Archives of General Psychiatry* 51 (1994): 442-455.
 56. Joseph, *Gene Illusion*; Joseph, *Missing Gene*; T. Lidz, "Commentary on a Critical Review of Recent Adoption, Twin, and Family Studies of Schizophrenia: Behavioral Genetics Perspective," *Schizophrenia Bulletin* 2 (1976): 402-412; T. Lidz and S. Blatt, "Critique of the Danish-American Studies of the Biological and Adoptive Relatives of Adoptees Who Became Schizophrenic," *American Journal of Psychiatry* 140 (1983): 426-435; T. Lidz, S. Blatt, and B. Cook, "Critique of the Danish-American Studies of the

- Adopted-Away Offspring of Schizophrenic Parents," *American Journal of Psychiatry* 138 (1981): 1063–1068; Lewontin et al., *Not in Our Genes*, 218–219.
57. P. Tienari, A. Sorri, I. Lahti, et al., "Genetic and Psychosocial Factors in Schizophrenia: The Finnish Adoptive Family Study," *Schizophrenia Bulletin* 13 (1987): 477–484.
58. M. Stoolmiller, "Implications of the Restricted Range of Family Environments for Estimates of Heritability and Nonshared Environment in Behavior-Genetic Adoption Studies," *Psychological Bulletin* 125 (1999): 392–409; Plomin et al., *Behavioral Genetics*; M. Rutter, *Genes and Behavior: Nature-Nurture Interplay Explained* (Malden, MA: Blackwell, 2006).
59. P. Tienari, I. Lahti, A. Sorri, et al., "The Finnish Adoptive Family Study of Schizophrenia: Possible Joint Effects of Genetic Vulnerability and Family Interaction," in *Understanding Major Mental Disorder: The Contribution of Family Interaction Research*, ed. K. Halweg and M. Goldstein (New York: Family Process Press, 1987), 33–54.
60. Ibid.; Ratner, *Vygotsky's Sociocultural Psychology*.
61. Joseph, *Gene Illusion*, 228–234, 265–268.
62. Joseph, *Gene Illusion*; E. Hemminki, A. Rasimus, and E. Forssas, "Sterilization in Finland: From Eugenics to Contraception," *Social Science and Medicine* 45 (1997): 1875–1884; M. Hietala, "From Race Hygiene to Sterilization: The Eugenics Movement in Finland," in *Eugenics and the Welfare State: Sterilization Policy in Denmark, Sweden, Norway, and Finland*, ed. G. Broberg and N. Roll-Hansen (East Lansing: Michigan State University Press, 1996), 195–258.
63. Kamin, *Science and Politics of I.Q.*; L. J. Kamin, in *The Intelligence Controversy*, by H. J. Eysenck versus L. J. Kamin (New York: John Wiley and Sons, 1981); H. Munsinger, "The Adopted Child's IQ: A Critical Review," *Psychological Bulletin* 82 (1975): 623–659.
64. Joseph, *Gene Illusion*; J. Joseph and S. Baldwin, "Four Editorial Proposals to Improve Social Sciences Research and Publication," *International Journal of Risk and Safety in Medicine* 13 (2000): 117–127.
65. Joseph, *Gene Illusion*; Joseph, *Missing Gene*; Joseph, "Genetic Research in Psychiatry and Psychology."
66. Joseph, "Genetic Research in Psychiatry and Psychology."
67. Latham and Wilson, "The Great DNA Data Deficit."
68. R. Plomin, M. J. Owen, and P. McGuffin, "The Genetic Basis of Complex Behaviors," *Science* 264 (1994): 1733–1739, at 1737.
69. Collins et al., "Hypothesis-Driven Candidate Genes for Schizophrenia"; Deary, "Intelligence"; Gershon, Alliey-Rodriguez, and Liu, "After GWAS"; Joseph, "Genetic Research in Psychiatry and Psychology" and "Crumbling Pillars of Behavioral Genetics"; Risch et al., "Interaction"; Segal and Johnson, "Twin Studies of General Mental Ability"; Verweij et al., "Genome-Wide Association Study of Cloninger's Temperament Scales."
70. H. Akil, S. Brenner, E. Kandel, et al., "The Future of Psychiatric Research: Genomes and Neural Circuits," *Science* 327 (2010): 1580–1581, at 1580.

71. See Ratner, *Vygotsky's Sociohistorical Psychology*; C. Ratner, *Macro Cultural Psychology: A Political Philosophy of Mind* (New York: Oxford University Press, 2012); and C. Ratner, "A Cultural-Psychological Analysis of Emotions," *Culture and Psychology* 6 (2000): 5-39.
72. C. Ratner and S. El-Badwi, "A Cultural Psychological Theory of Mental Illness, Supported by Research in Saudi Arabia," *Journal of Social Distress and The Homeless* 20 (2011): 217-274, <http://www.sonic.net/~cr2/cult%20psy%20mental%20illness.pdf>.
73. E. Turkheimer, "Three Laws of Behavior Genetics and What They Mean," *Current Directions in Psychological Science* 9 (2000): 160-164, at 160.
74. For example, see S. E. Hyman, "Introduction to the Complex Genetics of Mental Disorders," *Biological Psychiatry* 45 (1999): 518-521; and J. B. Potash and J. R. DePaulo Jr., "Searching High and Low: A Review of the Genetics of Bipolar Disorder," *Bipolar Disorders* 2 (2000): 8-26.
75. Turkheimer, "Three Laws of Behavior Genetics," 163.

الفصل التاسع

1. Michael Scriven, "The Logic of Cause," *Theory and Decision* 2 (1971): 52, 64-65.
2. H. L. A. Hart and A. M. Honoré, *Causation in the Law*, 2nd ed. (Oxford: Clarendon Press, 1985), 114.
3. Michael Scriven, "Causation as Explanation," *Nous* 9 (1975): 3-16; Kenneth Rothman, *Epidemiology* (New York: Oxford University Press, 2002), 9-16; Hart and Honoré, *Causation in the Law*; Joel Feinberg, "Sua Culpa," in *Doing and Deserving*, by Joel Feinberg (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1970), 187-221.
4. Feinberg, "Sua Culpa," 203-204.
5. *Ibid.*, 189.
6. On childhood leukemia, see M. F. Greaves, "Aetiology of Acute Leukaemia," *Lancet* 349 (1997): 344-349; and Cliona M. McHale and Martyn T. Smith, "Prenatal Origin of Chromosomal Translocations in Acute Childhood Leukemia: Implications and Future Directions," *American Journal of Hematology* 75 (2004): 254-257; on solutions to better preventing the developmental origins of disease from toxicants and similar problems, see Carl F. Cranor, *Legally Poisoned: How the Law Puts Us at Risk from Toxicants* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2011).
7. *Anderson v. Minneapolis, St. Paul & S. St. M.R.R. Co.*, 146 Minn. 432, 179 N.W. 45 (1920).
8. Jerrold J. Heindel, "Animal Models for Probing the Developmental Basis of Disease and Dysfunction Paradigm," *Basic and Clinical Pharmacology and Toxicology* 102 (2008): 76-81, at 79-80.
9. See PubMed Health, "Phenylketonuria," <http://www.ncbi.nlm.nih.gov/pubmed/health/PMH0002150/>.
10. Rothman, *Epidemiology*, 11.
11. Andreas Kortenkamp, "Breast Cancer and Exposure to Hormonally Active Chemicals: An Appraisal of the Scientific Evidence" (background paper pub-

- lished by the Health and Environment Alliance and CHEM Trust), 4, 5, <http://www.chemtrust.org.uk>.
12. Zoltan Gregus and Curtis D. Klaassen, "Mechanisms of Toxicity," in *Casarett and Doull's Toxicology*, 6th ed., ed. Curtis D. Klaassen (New York: McGraw-Hill, 2001), 35–81, at 75–76.
13. Kortenkamp, "Breast Cancer and Exposure to Hormonally Active Chemicals," 4.
14. *Ibid.*, 5.
15. See Helen Weiss, Nancy Potiachman, Louise Brinton, et al., "Prenatal and Perinatal Risk Factors for Breast Cancer in Young Women," *Epidemiology* 89 (1997): 181–187, on some risk factors for cancers; and Kortenkamp, "Breast Cancer and Exposure to Hormonally Active Chemicals," 6, and A. S. Robbins and C. A. Clarke, "Regional Changes in Hormone Theory and Breast Cancer Incidence in 2003 in California from 2001 to 2004," *Journal of Clinical Oncology* 25 (2007): 3437–3439, on other evidence.
16. National Cancer Institute, "BRCA1 and BRCA2: Cancer Risk and Genetic Testing," <http://www.cancer.gov/cancertopics/factsheet/Risk/BRCA>.
17. Heindel, "Animal Models for Probing the Developmental Basis of Disease and Dysfunction Paradigm," 76.
18. P. A. Baird, "Genetics and Health Care: A Paradigm Shift," *Perspectives in Biology and Medicine* 33 (1990): 203–213, at 203, 205, 206, 207.
19. See Theodore Friedman, "Progress toward Human Gene Therapy," *Science* 244 (1989): 1275–1281, on the possibilities of gene therapy; and Theodore Friedman, presentation at the University of California Humanities Research Institute, Irvine, April 19, 1991, on the deliberate choice to use language in a particular manner.
20. Ruth Hubbard, "Genes as Causes," in *The Politics of Women's Biology*, by Ruth Hubbard (New Brunswick, NJ: Rutgers University Press, 1990), 76.
21. Ruth Hubbard and Elijah Wald, *Exploding the Gene Myth: How Genetic Information Is Produced and Manipulated by Scientists, Physicians, Employers, Insurance Companies, Educators, and Law Enforcers* (Boston: Beacon Press, 1993), 73.
22. Ruth Hubbard, "The Mismeasure of the Gene," *Rethinking Marxism* 15 (2003): 515–522. (This article is reprinted as Chapter 1 of the present volume.)
23. Hubbard and Wald, *Exploding the Gene Myth*, 64.
24. *Ibid.*
25. Ian Hacking, "Philosophers of Experiment," *Proceedings of the Biennial Meeting of the Philosophy of Science Association* 2 (1988): 147–156, at 152.
26. Amy Lavoie, "The Genes in Your Congeniality: Researchers Identify Genetic Influence in Social Networks," Harvard Faculty of Arts and Sciences, January 26, 2009, <http://www.fas.harvard.edu/home/news-and-notice/news/press-releases/genes-01262009.shtml>; Alex, "The Genes for Violence: 'My Genes Made Me Do It,'" Neatorama, July 2, 2010, <http://www.neatorama.com/2010/07/02/the-genes-for-violence-my-genes-made-me-do-it/>; David Epstein, "Sports Genes: Who Has the Speed Gene, and Who Doesn't? How Much of Performance Is Genetic? How Did Early Humans Become Ath-

letes? And Can the Perfect Athlete Be Genetically Engineered?," <http://sports.illustrated.cnn.com/vault/article/magazine/MAG1169440/index/index.htm>; Benjamin Weiser, "Court Rejects Judge's Assertion of a Child Pornography Gene," *New York Times*, January 28, 2011.

الفصل العاشر

1. American Psychiatric Association, *Diagnostic and Statistical Manual of Mental Disorders*, 4th ed., Text Revision (Washington, DC: American Psychiatric Association, 2000), 132.
2. A. T. Cavagnaro, *Autism Spectrum Disorders: Changes in the California Caseload; An Update: June 1987-June 2007* (Sacramento: Department of Developmental Services, California Health and Human Services Agency, 2007).
3. M. King and P. Bearman, "Diagnostic Change and the Increased Prevalence of Autism," *International Journal of Epidemiology* 38 (2009): 1224-1234; I. Hertz-Picciotto and L. Delwiche, "The Rise in Autism and the Role of Age at Diagnosis," *Epidemiology* 20 (2009): 84-90.
4. R. R. Grinker, *Unstrange Minds: Remapping the World of Autism* (New York: Basic Books, 2008).
5. C. Stoltenberg, "Autism Spectrum Disorders: Is Anything Left for the Environment?," *Epidemiology* 22 (2011): 489-490; P. H. Patterson, "Maternal Infection and Immune Involvement in Autism," *Trends in Molecular Medicine* 17 (2011): 389-394; E. M. Roberts, P. B. English, J. K. Grether, et al., "Maternal Residence near Agricultural Pesticide Applications and Autism Spectrum Disorders among Children in the California Central Valley," *Environmental Health Perspectives* 115 (2007): 1482-1489; B. Eskenazi, L. G. Rosas, A. R. Marks, et al., "Pesticide Toxicity and the Developing Brain," *Basic and Clinical Pharmacology and Toxicology* 102 (2008): 228-236.
6. I. Hertz-Picciotto, A. Bergman, B. Fangstrom, et al., "Polybrominated Diphenyl Ethers in Relation to Autism and Developmental Delay: A Case-Control Study," *Environmental Health* 10 (2011): 1-11; M. M. Wiest, J. B. German, D. J. Harvey, et al., "Plasma Fatty Acid Profiles in Autism: A Case-Control Study," *Prostaglandins, Leukotrienes, and Essential Fatty Acids* 80 (2009): 221-227; D. K. Kinney, D. H. Barch, B. Chayka, et al., "Environmental Risk Factors for Autism: Do They Help Cause de Novo Genetic Mutations That Contribute to the Disorder?," *Medical Hypotheses* 74 (2010): 102-106.
7. C. Betancur, "Etiological Heterogeneity in Autism Spectrum Disorders: More than 100 Genetic and Genomic Disorders and Still Counting," *Brain Research* 1380 (2011): 42-77.
8. M. Bucan, B. S. Abrahams, K. Wang, et al., "Genome-Wide Analyses of Exonic Copy Number Variants in a Family-Based Study Point to Novel Autism Susceptibility Genes," *PLoS Genetics* 5 (2009): e1000536; S. Girirajan and E. E. Eichler, "Phenotypic Variability and Genetic Susceptibility to Genomic Disorders," *Human Molecular Genetics* 19 (2010): R176-R187.

9. J. Hallmayer, S. Cleveland, A. Torres, et al., "Genetic Heritability and Shared Environmental Factors among Twin Pairs with Autism," *Archives of General Psychiatry* 68 (2011): 1095–1102.
10. D. B. Campbell, J. S. Sutcliffe, P. J. Ebert, et al. "A Genetic Variant That Disrupts MET Transcription Is Associated with Autism," *Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America* 103 (2006): 16834–16839.
11. E. Redcay and E. Courchesne, "When Is the Brain Enlarged in Autism? A Meta-analysis of All Brain Size Reports," *Biological Psychiatry* 58 (2005): 1–9.
12. M. R. Herbert, "Large Brains in Autism: The Challenge of Pervasive Abnormality," *Neuroscientist* 11 (2005): 417–440.
13. J. E. Lainhart, "Increased Rate of Head Growth during Infancy in Autism," *JAMA* 290 (2003): 393–394; K. D. Mraz, J. Green, T. Dumont-Mathieu, et al., "Correlates of Head Circumference Growth in Infants Later Diagnosed with Autism Spectrum Disorders," *Journal of Child Neurology* 22 (2007): 700–713; K. D. Mraz, J. Dixon, T. Dumont-Mathieu, et al., "Accelerated Head and Body Growth in Infants Later Diagnosed with Autism Spectrum Disorders: A Comparative Study of Optimal Outcome Children," *Journal of Child Neurology* 24 (2009): 833–845.
14. E. Courchesne, C. M. Karns, H. R. Davis, et al., "Unusual Brain Growth Patterns in Early Life in Patients with Autistic Disorder: An MRI Study," *Neurology* 57 (2001): 245–254; M. R. Herbert, D. A. Ziegler, N. Makris, et al., "Localization of White Matter Volume Increase in Autism and Developmental Language Disorder," *Annals of Neurology* 55 (2004): 530–540.
15. E. Werner and G. Dawson, "Validation of the Phenomenon of Autistic Regression Using Home Videotapes," *Archives of General Psychiatry* 62 (2005): 889–895.
16. M. L. Bauman, "Medical Comorbidities in Autism: Challenges to Diagnosis and Treatment," *Neurotherapeutics* 7 (2010): 320–327; M. R. Herbert, "A Whole-Body Systems Approach to ASD," in *The Neuropsychology of Autism*, ed. D. A. Fein (New York: Oxford University Press, 2011), 499–510.
17. T. Buie, D. B. Campbell, G. J. Fuchs, et al., "Evaluation, Diagnosis, and Treatment of Gastrointestinal Disorders in Individuals with ASDs: A Consensus Report," *Pediatrics* 125, suppl. 1 (2010): S1–S18; T. Buie, G. J. Fuchs III, G. T. Furuta, et al., "Recommendations for Evaluation and Treatment of Common Gastrointestinal Problems in Children with ASDs," *Pediatrics* 125, suppl. 1 (2010): S19–S29.
18. A. J. Whitehouse, M. Maybery, J. A. Wray, et al., "No Association between Early Gastrointestinal Problems and Autistic-Like Traits in the General Population," *Developmental Medicine and Child Neurology* 53 (2011): 457–462; L. W. Wang, D. J. Tancred, and D. Thomas, "The Prevalence of Gastrointestinal Problems in Children across the United States with Autism Spectrum Disorders from Families with Multiple Affected Members," *Journal of Developmental and Behavioral Pediatrics* 32 (2011): 351–360; D. B. Campbell,

- T. M. Buie, H. Winter, et al., "Distinct Genetic Risk Based on Association of MET in Families with Co-occurring Autism and Gastrointestinal Conditions," *Pediatrics* 123 (2009): 1018–1024.
19. M. E. Edelson, "Are the Majority of Children with Autism Mentally Retarded? A Systematic Evaluation of the Data," *Focus on Autism and Other Developmental Disabilities* 21 (2006): 66–82.
20. M. Dawson, I. Soulières, M. A. Gernsbacher, et al., "The Level and Nature of Autistic Intelligence," *Psychological Science* 18 (2007): 657–662.
21. P. Iversen, *Strange Sow* (New York: Riverhead Publishers, 2006).
22. L. K. Curran, C. J. Newschaffer, L. C. Lee, et al., "Behaviors Associated with Fever in Children with Autism Spectrum Disorders," *Pediatrics* 120 (2007): e1386–e1392.
23. M. F. Mehler and D. P. Purpura, "Autism, Fever, Epigenetics and the Locus Coeruleus," *Brain Research Reviews* 59 (2009): 388–392.
24. M. Helt, E. Kelley, M. Kinsbourne, et al., "Can Children with Autism Recover? If So, How?," *Neuropsychology Review* 18 (2008): 339–366.
25. National Institute of Mental Health, *Identification of Characteristics Associated with Symptom Remission in Autism* (2010), <http://clinicaltrials.gov/ct2/show/study/NCT00938054>.
26. M. R. Herbert, "Autism: The Centrality of Active Pathophysiology and the Shift from Static to Chronic Dynamic Encephalopathy," in *Autism: Oxidative Stress, Inflammation, and Immune Abnormalities*, ed. A. Chauhan, V. Chauhan, and T. Brown (Boca Raton, FL: CRC Press, 2009), 343–387.
27. S. Dominus, "The Crash and Burn of an Autism Guru," *New York Times Magazine*, April 20, 2011; A. J. Wakefield, J. M. Puleston, S. M. Montgomery, et al., (2002). "Review Article: The Concept of Entero-colonic Encephalopathy, Autism and Opioid Receptor Ligands," *Alimentary Pharmacology and Therapeutics* 16 (2002): 663–674.
28. P. Ashwood and J. Van de Water, "A Review of Autism and the Immune Response," *Clinical and Developmental Immunology* 11 (2004): 165–174.
29. D. L. Vargas, C. Nascimbene, C. Krishnan, et al., "Neuroglial Activation and Neuroinflammation in the Brain of Patients with Autism," *Annals of Neurology* 57 (2005): 67–81.
30. X. Li, A. Chauhan, A. M. Sheikh, et al., "Elevated Immune Response in the Brain of Autistic Patients," *Journal of Neuroimmunology* 207 (2009): 111–116; J. T. Morgan, G. Chana, C. A. Pardo, et al., "Microglial Activation and Increased Microglial Density Observed in the Dorsolateral Prefrontal Cortex in Autism," *Biological Psychiatry* 68 (2010): 368–376; I. Voineagu, X. Wang, P. Johnston, et al., "Transcriptomic Analysis of Autistic Brain Reveals Convergent Molecular Pathology," *Nature* 474 (2011): 380–384.
31. J. J. Gargus, "Mitochondrial Component of Calcium Signaling Abnormality in Autism," in *Autism: Oxidative Stress, Inflammation, and Immune Abnormalities*, ed. A. Chauhan, V. Chauhan, and T. Brown (Boca Raton, FL: CRC Press, 2009), 207–224; D. Rossignol and R. E. Frye, "Mitochondrial Dysfunction in Autism Spectrum Disorders: A Systematic Review and Meta-analysis," *Molecular Psychiatry* (2009): 1–25, doi: 10.1038/mp. 2010.136.

32. K. B. Wallace and A. A. Starkov, "Mitochondrial Targets of Drug Toxicity," *Annual Review of Pharmacology and Toxicology* 40 (2000): 353-388.
33. S. Melnyk, G. J. Fuchs, E. Schulz, et al., "Metabolic Imbalance Associated with Methylation Dysregulation and Oxidative Damage in Children with Autism," *Journal of Autism and Developmental Disorders* 42 (2012): 367-377; Chauhan, Chauhan, and Brown, *Autism*; K. Bowers, Q. Li, J. Bressler, et al., "Glutathione Pathway Gene Variation and Risk of Autism Spectrum Disorders," *Journal of Neurodevelopmental Disorders* 3 (2011): 132-143; L. Palmieri and A. M. Persico, "Mitochondrial Dysfunction in Autism Spectrum Disorders: Cause or Effect?," *Biochimica et Biophysica Acta* 1797 (2010): 1130-1137.
34. Melnyk et al., "Metabolic Imbalance"; R. Deth, C. Muratore, J. Benzecry, et al., "How Environmental and Genetic Factors Combine to Cause Autism: A Redox/Methylation Hypothesis," *Neurotoxicology* 29 (2008): 190-201; S. J. James, S. Melnyk, S. Jernigan, et al., "Metabolic Endophenotype and Related Genotypes Are Associated with Oxidative Stress in Children with Autism," *American Journal of Medical Genetics B, Neuropsychiatric Genetics* 141B (2006): 947-956.
35. D. F. McFabe, N. E. Cain, F. Boon, et al., "Effects of the Enteric Bacterial Metabolic Product Propionic Acid on Object-Directed Behavior, Social Behavior, Cognition, and Neuroinflammation in Adolescent Rats: Relevance to Autism Spectrum Disorder," *Behavioral Brain Research* 217 (2011): 47-54.
36. J. L. Jankowsky and P. H. Patterson, "The Role of Cytokines and Growth Factors in Seizures and Their Sequelae," *Progress in Neurobiology* 63 (2001): 125-149.
37. J. J. Gargas, "Genetic Calcium Signaling Abnormalities in the Central Nervous System: Seizures, Migraine, and Autism," *Annals of the New York Academy of Sciences* 1151 (2009): 133-156; A. Aubert, R. Costalat, and R. Valabregue, "Modelling of the Coupling between Brain Electrical Activity and Metabolism," *Acta Biotheoretica* 49 (2001): 301-326; O. Kahn and R. Kovacs, "Mitochondria and Neuronal Activity," *American Journal of Physiology—Cell Physiology* 292 (2007): C641-C657; M. P. Mattson, M. Gleichmann, and A. Cheng, "Mitochondria in Neuroplasticity and Neurological Disorders," *Neuron* 60 (2008): 748-766; J. W. Pan, A. Williamson, I. Cavus, et al., "Neurometabolism in Human Epilepsy," *Epilepsia* 49, suppl. 3 (2008): 31-41.
38. J. Ochoa-Reparaz, D. W. Mielcarz, S. Begum-Haque, et al., "Gut, Bugs, and Brain: Role of Commensal Bacteria in the Control of Central Nervous System Disease," *Annals of Neurology* 69 (2011): 240-247; A. Gonzalez, J. Stombaugh, C. Lozupone, et al., "The Mind-Body-Microbial Continuum," *Dialogues in Clinical Neuroscience* 13 (2011): 55-62.
39. R. A. Muller, P. Shih, B. Kechn, et al., "Underconnected, but How? A Survey of Functional Connectivity MRI Studies in Autism Spectrum Disorders," *Cerebral Cortex* 21 (2011): 2233-2243; S. Wass, "Distortions and Disconnections: Disrupted Brain Connectivity in Autism," *Brain and Cognition* 75 (2011): 18-28.

40. A. A. Scott-van Zeeland, B. S. Abrahams, A. I. Alvarez-Retuerto, et al., "Altered Functional Connectivity in Frontal Lobe Circuits Is Associated with Variation in the Autism Risk Gene CNTNAP2," *Science Translational Medicine* 2 (2010): 56ra80, doi: 10.1126/scitranslmed.3001344.
41. A. Narayanan, C. A. White, S. Saklayen, et al., "Effect of Propranolol on Functional Connectivity in Autism Spectrum Disorder—A Pilot Study," *Brain Imaging and Behavior* 4 (2010): 189–197.
42. M. E. Hasselmo, C. Linster, M. Patil, et al., "Noradrenergic Suppression of Synaptic Transmission May Influence Cortical Signal-to-Noise Ratio," *Journal of Neurophysiology* 77 (1997): 3326–3339.
43. E. Courchesne, K. Campbell, and S. Solso, "Brain Growth across the Life Span in Autism: Age-Specific Changes in Anatomical Pathology," *Brain Research* 1380 (2011): 138–145.
44. S. R. Dager, S. D. Friedman, H. Petropoulos, et al., *Imaging Evidence for Pathological Brain Development in Autism Spectrum Disorders* (Totowa, NJ: Humana Press, 2008).
45. M. P. Anderson, B. S. Hooker, and M. R. Herbert, "Bridging from Cells to Cognition in Autism Pathophysiology: Biological Pathways to Defective Brain Function and Plasticity," *American Journal of Biochemistry and Biotechnology* 4 (2008): 167–176, <http://www.scipub.org/fulltext/ajbb/ajbb42167-176.pdf>; Herbert, "Autism"; C. A. Pardo and C. G. Eberhart, "The Neurobiology of Autism," *Brain Pathology* 17 (2007): 434–447.
46. R. L. Blaylock and J. Maroon, "Immunoexcitotoxicity as a Central Mechanism in Chronic Traumatic Encephalopathy—A Unifying Hypothesis," *Surgical Neurology International* 2 (2011): 107.
47. M. N. Patel, "Oxidative Stress, Mitochondrial Dysfunction, and Epilepsy," *Free Radical Research* 36 (2002): 1139–1146.
48. J. L. Rubenstein and M. M. Merzenich, "Model of Autism: Increased Ratio of Excitation/Inhibition in Key Neural Systems," *Genes, Brain and Behavior* 2 (2003): 255–267.
49. R. D. Fields, *The Other Brain: From Dementia to Schizophrenia; How New Discoveries about the Brain Are Revolutionizing Medicine and Science* (New York: Simon and Schuster, 2009).
50. M. Aschner, J. W. Allen, H. K. Kimelberg, et al., "Glial Cells in Neurotoxicity Development," *Annual Review of Pharmacology and Toxicology* 39 (1999): 151–173.
51. M. M. Bolton and C. Eroglu, "Look Who Is Weaving the Neural Web: Glial Control of Synapse Formation," *Current Opinion in Neurobiology* 19 (2009): 491–497.
52. A. Vezzani, J. French, T. Bartfai, et al., "The Role of Inflammation in Epilepsy," *Nature Reviews Neurology* 7 (2011): 31–40; G. Seifert, G. Carmignoto, and C. Steinhauser, "Astrocyte Dysfunction in Epilepsy," *Brain Research Reviews* 63 (2010): 212–221; R. T. Johnson, S. M. Breedlove, and C. L. Jordan, "Astrocytes in the Amygdala," *Vitamins & Hormones* 82 (2010): 23–45; G. F. Tian, H. Azmi, T. Takano, et al., "An Astrocytic Basis of Epilepsy," *Nature Medicine* 11 (2005): 973–981.

53. M. K. Belmonte and T. Bourgeron, "Fragile X Syndrome and Autism at the Intersection of Genetic and Neural Networks," *Nature Neuroscience* 9 (2006): 1221-1225.
54. I. Bukelis, F. D. Porter, A. W. Zimmerman, et al., "Smith-Lemli-Opitz Syndrome and Autism Spectrum Disorder," *American Journal of Psychiatry* 164 (2007): 1655-1661.
55. E. Tierney, I. Bukelis, R. E. Thompson, et al., "Abnormalities of Cholesterol Metabolism in Autism Spectrum Disorders," *American Journal of Medical Genetics B, Neuropsychiatric Genetics* 141B (2006): 666-668.
56. A. Aneja and E. Tierney, "Autism: The Role of Cholesterol in Treatment," *International Review of Psychiatry* 20 (2008): 165-170.
57. T. Page, "Metabolic Approaches to the Treatment of Autism Spectrum Disorders," *Journal of Autism and Developmental Disorders* 30 (2000): 463-469.
58. C. Gillberg and M. Coleman, *The Biology of the Autistic Syndromes* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000).
59. N. Coleman, *Autism: Nondrug Biological Treatments* (New York: Plenum Press, 1989); Gillberg and Coleman, *Biology of the Autistic Syndromes*; T. Page and C. Moseley, "Metabolic Treatment of Hyperuricosuric Autism," *Progress in Neuropsychopharmacology and Biological Psychiatry* 26 (2002): 397-400.
60. E. Fernell, Y. Watanabe, I. Adolfsson, et al., "Possible Effects of Tetrahydrobiopterin Treatment in Six Children with Autism—Clinical and Positron Emission Tomography Data: A Pilot Study," *Developmental Medicine and Child Neurology* 39 (1997): 313-318.
61. Coleman, *Autism*.
62. Ibid.
63. P. Moretti, T. Sahoo, K. Hyland, et al., "Cerebral Folate Deficiency with Developmental Delay, Autism, and Response to Folinic Acid," *Neurology* 64 (2005): 1088-1090; V. T. Ramaekers and N. Blau, "Cerebral Folate Deficiency," *Developmental Medicine and Child Neurology* 46 (2004): 843-851.
64. Aneja and Tierney, "Autism."
65. M. V. Johnston, "Commentary: Potential Neurobiologic Mechanisms through Which Metabolic Disorders Could Relate to Autism," *Journal of Autism and Developmental Disorders* 30 (2000): 471-473.
66. A. W. Zimmerman, "Commentary: Immunological Treatments for Autism in Search of Reasons for Promising Approaches," *Journal of Autism and Developmental Disorders* 30 (2000): 481-484.
67. S. J. James, "Oxidative Stress and the Metabolic Pathology of Autism," in *Autism: Current Theories and Evidence*, ed. A. W. Zimmerman (New York: Humana Press, 2008).
68. M. C. Dolske, J. Spollen, S. McKay, et al., "A Preliminary Trial of Ascorbic Acid as Supplemental Therapy for Autism," *Progress in Neuropsychopharmacology and Biological Psychiatry* 17 (1993): 765-774.
69. B. N. Ames, I. Elson-Schwab, and E. A. Silver, "High-Dose Vitamin Therapy Stimulates Variant Enzymes with Decreased Coenzyme Binding Affinity

- (Increased K(m)): Relevance to Genetic Disease and Polymorphisms," *American Journal of Clinical Nutrition* 75 (2002): 616–658.
70. M. R. Herbert and K. Weintraub, *The Autism Revolution: Whole Body Strategies for Making Life All It Can Be* (New York: Random House, 2012).
 71. M. R. Herbert, "Contributions of the Environment and Environmentally Vulnerable Physiology to Autism Spectrum Disorders," *Current Opinion in Neurology* 23 (2010): 103–110.
 72. Herbert, "Autism."
 73. M. R. Herbert and M. Anderson, "An Expanding Spectrum of Autism Models: From Fixed Developmental Defects to Reversible Functional Impairments," in *Autism: Current Theories and Evidence*, ed. A. W. Zimmerman (New York: Humana Press, 2008), 429–463.
 74. E. Thelen, "Development as a Dynamic System," *Current Directions in Psychological Science* 1 (1992): 189–193, at 191; L. B. Smith and E. Thelen, "Development as a Dynamic System," *Trends in Cognitive Science* 7 (2003): 343–348.
 75. E. M. Bonker and V. G. Breen, *I Am in Here: The Journey of a Child with Autism Who Cannot Speak but Finds Her Voice* (Ada, MI: Revell, 2011).
 76. Herbert and Weintraub, *Autism Revolution*.

الفصل الحادي عشر

1. Francis S. Collins, "Medical and Societal Consequences of the Human Genome Project" (Shattuck Lecture), *New England Journal of Medicine* 341 (1999): 28–37, at 28, 36.
2. When the field emerged in the 1950s, researchers initially used the term "pharmacogenetics." In the 1990s a convergence of interests rebranded the field as "pharmacogenomics." See Adam M. Hedgecoe, "Terminology and the Construction of Scientific Disciplines: The Case of Pharmacogenomics," *Science, Technology and Human Values* 28 (2003): 513–537. Although some authors try to distinguish the two terms, they are essentially interchangeable now. Since "pharmacogenomics" is now in wider use, I use that term throughout.
3. Margaret A. Hamburg and Francis S. Collins, "The Path to Personalized Medicine," *New England Journal of Medicine* 363 (2010): 301–304, at 301, 304. The apostrophes are in the original.
4. Harold Varmus, "Ten Years On—The Human Genome and Medicine," *New England Journal of Medicine* 362 (2010): 2028–2029; Nicholas Wade, "Decades Later, Genetic Map Yields Few Cures," *New York Times*, June 12, 2010; Andrew Pollack, "Awaiting the Genome Payoff," *New York Times*, June 14, 2010.
5. Patrick W. Kleyne and Elliot S. Vessel, "Genetic Variation as a Guide to Drug Development," *Science* 281 (1998): 1820–1821.
6. For early classic reviews of the importance of the environment and of non-compliance, see A. H. Conney and J. J. Burns, "Metabolic Interactions among Environmental Chemicals and Drugs," *Science* 178 (1972): 576–586;

- D. W. T. Haynes and D. L. Sackett, *Compliance in Health Care* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1979).
7. Archibald E. Garrod, "The Incidence of Alkaptonuria: A Study in Chemical Individuality," *Lancet* 160 (1902): 1616–1620, at 1620.
8. For discussions of this early history, see Werner Kalow, *Pharmacogenetics: Heredity and the Response to Drugs* (Philadelphia: W. B. Saunders Company, 1962), 1. For primaquine, see P. E. Carson, C. L. Flanagan, C. E. Ickes, et al., "Enzymatic Deficiency in Primaquine-Sensitive Erythrocytes," *Science* 124 (1956): 484–485. For isoniazid, see H. B. Hughes, J. P. Biehl, A. P. Jones, et al., "Metabolism of Isoniazid in Man as Related to the Occurrence of Peripheral Neuritis," *Annual Review of Tuberculosis* 70 (1954): 266–273; and D. A. Price Evans, K. A. Manley, and V. A. McKusick, "Genetic Control of Isoniazid Metabolism in Man," *British Medical Journal* 2 (1960): 485–491.
9. W. Kalow and N. Staron, "On Distribution and Inheritance of Atypical Forms of Human Serum Cholinesterase, as Indicated by Dibucaine Numbers," *Canadian Journal of Biochemistry and Physiology* 35 (1957): 1305–1320; Kalow, *Pharmacogenetics*. For a discussion, see David S. Jones, "How Personalized Medicine Became Genetic, and Racial: Werner Kalow and the Formations of Pharmacogenetics," *Journal of the History of Medicine and Allied Science* (2011): 1–48, doi: 10.1093/jhmas/jrr046.
10. Arno Motulsky, "Drug Reactions, Enzymes, and Biochemical Genetics," *JAMA* 165 (1957): 835–837; F. Vogel, "Moderne Probleme der Humangenetik," *Ergebnisse der inneren Medizin und Kinderheilkunde* 12 (1959): 52–125; Kalow, *Pharmacogenetics*.
11. For the slow development, see Werner Kalow, "Pharmacogenetics: Past and Future," *Life Sciences* 47 (1990): 1385–1397. On malignant hyperthermia, see B. A. Britt, W. G. Locher, and W. Kalow, "Hereditary Aspects of Malignant Hyperthermia," *Clinical Pharmacology and Therapeutics* 16 (1969): 89–98. For a twin study, see E. S. Vesell and J. G. Page, "Genetic Control of Drug Levels in Man: Phenylbutazone," *Science* 159 (1968): 1479–1480.
12. For a review of drug metabolism, see Richard Weinshilboum, "Inheritance and the Drug Response," *New England Journal of Medicine* 348 (2003): 529–537. For the P450 system and its history, see Bernard B. Brodie, Julius Axelrod, Jack R. Cooper, et al., "Detoxification of Drugs and Other Foreign Compounds by Liver Microsomes," *Science* 121 (1955): 603–604; and A. H. Conney, "Induction of Drug-Metabolizing Enzymes: A Path to the Discovery of Multiple Cytochromes P450," *Annual Review of Pharmacology and Toxicology* 43 (2003): 1–30.
13. The growth of the field can be timed by searching Web of Science for titles that include "pharmacogenetics" or "pharmacogenomics." Between 1961 and 1996 somewhere between 1 and 16 articles appeared each year. This grew to 17 in 1997, 33 in 1998, 47 in 1999, 104 in 2000, 201 by 2003, and 320 by 2008. Search performed October 8, 2011.
14. Collins, "Medical and Societal Consequences," 33. For a discussion of tacrine, see Adam M. Hedgecoe, "Pharmacogenetics as Alien Science: Alzheimer's

- Disease, Core Sets, and Expectations," *Social Studies of Science* 26 (2006): 723–752.
15. W. E. Evans and M. V. Relling, "Pharmacogenomics: Translating Functional Genomics into Rational Therapeutics," *Science* 286 (1999): 487–491, quotations at 488, 487, and 488.
 16. William E. Evans and Howard L. McLeod, "Pharmacogenomics—Drug Disposition, Drug Targets, Side Effects," *New England Journal of Medicine* 348 (2003): 538–549, quotations at 538, 538, and 546. Although the inherited sequence may be stable over a lifetime, levels of gene expression do vary substantially over a lifetime, often in response to environmental exposures.
 17. Weinshilboum, "Inheritance and the Drug Response," 535–536, 529.
 18. Liewei Wang, Howard L. McLeod, and Richard M. Weinshilboum, "Genomics and Drug Response," *New England Journal of Medicine* 364 (2011): 1144–1153, at 1144.
 19. W. Gregory Feero, Alan E. Guttmacher, and Francis S. Collins, "Genomic Medicine—An Updated Primer," *New England Journal of Medicine* 362 (2010): 2001–2011, at 2001.
 20. Evans and Relling, "Pharmacogenomics," 490.
 21. Allan D. Roses, "Reducing Pipeline Attrition in Clinical Development via Pharmacogenomics," *Drug Discovery and Development* 6 (August 2003): 15.
 22. Wang, McLeod, and Weinshilboum, "Genomics and Drug Response," 1151.
 23. Hamburg and Collins, "Path to Personalized Medicine," 302, 303–304, 304.
 24. "Table of Pharmacogenomics Biomarkers in Drug Labels," <http://www.fda.gov/Drugs/ScienceResearch/ResearchAreas/%20Pharmacogenetics/ucm083378.htm>. The March figure is an increase from 81 on August 2011.
 25. Varmus, "Ten Years On," 2029, 2028, 2029.
 26. The most sustained social science analysis of pharmacogenomics has been provided by Adam Hedgecoe. In a book and a series of articles he has highlighted many aspects of the promised revolution. He has shown how researchers massage the rhetoric of expectations to deflect pharmacogenomic attention away from the usual ethical concerns that have complicated genetic medicine: Adam M. Hedgecoe and Paul Martin, "The Drugs Don't Work: Expectations and the Shaping of Pharmacogenetics," *Social Studies of Science* 33 (2003): 327–364; Hedgecoe, *The Politics of Personalized Medicine: Pharmacogenetics in the Clinic* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004). He has traced the shift from pharmacogenetics to pharmacogenomics as an example of researchers' efforts to capitalize on the hype that surrounds the Human Genome Project: Hedgecoe, "Terminology and the Construction of Scientific Disciplines." He has used the example of tacrine for Alzheimer's disease to show how misunderstandings of potential efficacy propagate outside the core set of researchers and contribute to false expectations of pharmacogenomic prospects in the media and general public: Hedgecoe, "Pharmacogenetics as Alien Science." His work, as a whole, helps answer why pharmacogenetics became popular in the late 1990s and early 2000s in the absence of useful clinical technologies. Its early success depended on

- promises and expectations of future value. Why did enthusiasm among clinicians not match that of scientists? Myriad "socioethical factors" left clinicians ambivalent about the cost and utility of pharmacogenetics even as funders, regulators, and patients remained enthusiastic. See Hedgecoe, "From Resistance to Usefulness: Sociology and the Clinical Uses of Genetic Tests," *BioSocieties* 3 (2008): 183–194; and Hedgecoe, "Bioethics and the Reinforcement of Socio-technical Expectations," *Social Studies of Science* 40 (2010): 163–186.
27. Hamburg and Collins, "Path to Personalized Medicine," 301.
 28. Varmus, "Ten Years On," 2029.
 29. Nina P. Paynter, Daniel I. Chasman, Guillaume Paré, et al., "Association between a Literature-Based Genetic Risk Score and Cardiovascular Events in Women," *JAMA* 303 (2010): 631–637; Wade, "Decades Later, Genetic Map Yields Few Cures."
 30. For nelfinavir and tacrine, see Evans and McLeod, "Pharmacogenomics." For clopidogrel, see Wang, McLeod, and Weinshilboum, "Genomics and Drug Response."
 31. Hamburg and Collins, "Path to Personalized Medicine," 303; Wang, McLeod, and Weinshilboum, "Genomics and Drug Response," 1151.
 32. Collins, "Medical and Societal Consequences," 35.
 33. Robert B. Diasio, Troy L. Beavers, and John T. Carpenter, "Familial Deficiency of Dihydropyrimidine Dehydrogenase: Biochemical Basis for Familial Pyrimidinemia and Severe 5-Fluorouracil-Induced Toxicity," *Journal of Clinical Investigation* 81 (1988): 47–51; Weinshilboum, "Inheritance and the Drug Response," 533.
 34. Eugene Y. Krynetski and William E. Evans, "Pharmacogenetics of Cancer Therapy: Getting Personal," *American Journal of Human Genetics* 63 (1998): 11–16.
 35. William E. Evans, Mary V. Relling, John D. Rodman, et al., "Conventional Compared with Individualized Chemotherapy for Childhood Acute Lymphoblastic Leukemia," *New England Journal of Medicine* 338 (1998): 499–505. A similar benefit was not seen when they tested clearance and then individualized the dosages of teniposide or cytarabine.
 36. For the promise of gene chips, see Evans and Relling, "Pharmacogenomics," 491. For the results, see Ching-Hon Pui, Mary V. Relling, and James R. Downing, "Acute Lymphoblastic Leukemia," *New England Journal of Medicine* 350 (2004): 1535–1548.
 37. This story has now been told many times. The following narrative was developed from David G. Savage and Karen H. Antman, "Imatinib Mesylate—A New Oral Targeted Therapy," *New England Journal of Medicine* 346 (2002): 683–693; Hamburg and Collins, "Path to Personalized Medicine," 303 (table); Siddhartha Mukherjee, *The Emperor of All Maladies: A Biography of Cancer* (New York: Scribner, 2010), 430–440; and Ultan McDermott, James R. Downing, and Michael R. Stratton, "Genomics and the Continuum of Cancer Care," *New England Journal of Medicine* 346 (2011): 340–350, at 343.
 38. Wang, McLeod, and Weinshilboum, "Genomics and Drug Response."

39. Marcia Angell, *The Truth about Drug Companies: How They Deceive Us and What to Do about It* (New York: Random House, 2004), 62–64; Mukherjee, *Emperor of All Maladies*, 430–440.
40. Robin K. Kelley and Alan P. Venook, "Nonadherence to Imatinib during an Economic Downturn," *New England Journal of Medicine* 363 (2010): 596–598.
41. McDermott, Downing, and Stratton, "Genomics and the Continuum of Cancer Care," 349.
42. For the St. Louis cancer genome, see Timothy J. Ley, Elaine R. Mardis, Li Ding, et al., "DNA Sequencing of a Cytogenetically Normal Acute Myeloid Leukemia Genome," *Nature* 456 (2008): 66–72. For the lung cancer, see Erin D. Pleasance, Philip J. Stephens, Sarah O'Meara, et al., "A Small-Cell Lung Cancer Genome with Complex Signatures of Tobacco Exposure," *Nature* 463 (2010): 184–190. For the melanoma, see Erin D. Pleasance, R. Keira Cheetham, Philip J. Stephens, et al., "A Comprehensive Catalogue of Somatic Mutations from a Human Cancer Genome," *Nature* 463 (2010): 191–196, quotation at 195.
43. Guruprasad P. Aithal, Christopher P. Day, Patrick J. L. Kesteven, et al., "Association of Polymorphisms in the Cytochrome P450 CYP2C9 with Warfarin Dose Requirement and Risk of Bleeding Complications," *Lancet* 353 (1999): 717–719; International Warfarin Pharmacogenetics Consortium, "Estimation of Warfarin Dose with Clinical and Pharmacogenetic Data," *New England Journal of Medicine* 360 (2009): 753–764; Robert S. Epstein, Thomas P. Moyer, Ronald E. Aubert, et al., "Warfarin Genotyping Reduces Hospitalization Rates," *Journal of the American College of Cardiology* 55 (2010): 2804–2812; Wang, McLeod, and Weinshilboum, "Genomics and Drug Response," 1145.
44. For warfarin pharmacogenomics, see Aithal et al., "Association of Polymorphisms"; and Grant R. Wilkinson, "Drug Metabolism and Variability among Patients in Drug Response," *New England Journal of Medicine* 352 (2005): 2211–2221, at 2219. For warfarin as an exemplar, see Howard L. McLeod, "Pharmacogenetics: More than Skin Deep," *Nature Genetics* 29 (2001): 247–248; Weinshilboum, "Inheritance and the Drug Response."
45. Roberto Padrini and Mariano Ferrari, "Pharmacogenetics," *New England Journal of Medicine* 248 (2003): 2041. This letter was published in response to Weinshilboum's 2003 review to dampen the enthusiasm that he fostered.
46. International Warfarin Pharmacogenetics Consortium, "Estimation of Warfarin Dose," 754; Wang, McLeod, and Weinshilboum, "Genomics and Drug Response," 1145.
47. International Warfarin Pharmacogenetics Consortium, "Estimation of Warfarin Dose," 760.
48. J. Woodcock, "Assessing the Clinical Utility of Diagnostics Used in Drug Therapy," *Clinical Pharmacology and Therapeutics* 88 (2010): 765–773, especially 770.

49. The 2009 decision: Andrew Pollack, "Gene Test for Warfarin Is Rebuffed," *New York Times*, May 4, 2009. The 2010 revision: Wang, McLeod, and Weinshilboum, "Genomics and Drug Response," 1146. The comparative effectiveness trial: Epstein et al., "Warfarin Genotyping Reduces Hospitalization Rates."
50. Wang, McLeod, and Weinshilboum, "Genomics and Drug Response," 1146–1147.
51. Joseph P. Kitzmiller, David K. Groen, Mitch A. Phelps, et al., "Pharmacogenomic Testing: Relevance in Medical Practice," *Cleveland Clinic Quarterly* 78 (2011): 243–257, at 247–248, 248.
52. Ibid., 248; B. Nhi Beasley, Ellis F. Unger, and Robert Temple, "Anticoagulant Options—Why the FDA Approved a Higher but Not a Lower Dose of Dabigatran," *New England Journal of Medicine* 364 (2011): 1788–1790.
53. For the development of codeine pharmacogenomics, see J. Desmeules, M.-P. Gascon, P. Dayer, et al., "Impact of Environmental and Genetic Factors on Codeine Analgesia," *European Journal of Clinical Pharmacology* 41 (1991): 23–26; and Yvan Gasche, Youssef Daali, Marc Fathi, et al., "Codeine Intoxication Associated with Ultrarapid CYP2D6 Metabolism," *New England Journal of Medicine* 351 (2004): 2827–2831. For the commentary, see Evans and Relling, "Pharmacogenomics," 489.
54. Gasche et al., "Codeine Intoxication," 2827.
55. Evans and Relling, "Pharmacogenomics"; Weinshilboum, "Inheritance and the Drug Response"; Nuffield Council on Bioethics, *Pharmacogenetics: Ethical Issues* (London: Nuffield Council on Bioethics, 2003); Wilkinson, "Drug Metabolism and Variability."
56. For instance, it is not mentioned in Evans and McLeod, "Pharmacogenomics," or Wang, McLeod, and Weinshilboum, "Genomics and Drug Response."
57. For the Toronto infant, see Gideon Koren, James Cairns, David Chitayat, et al., "Pharmacogenetics of Morphine Poisoning in a Breastfed Neonate of a Codeine-Prescribed Mother," *Lancet* 368 (2006): 704. For the posttonsillectomy deaths, see Ulrike M. Stamer, Lan Zhang, and Frank Stüber, "Personalized Therapy in Pain Management: Where Do We Stand?," *Pharmacogenomics* 11 (2010): 843–864, at 845. For the FDA's decision, see Kitzmiller et al., "Pharmacogenomic Testing," 253.
58. Stamer, Zhang, and Stüber, "Personalized Therapy in Pain Management," 859.
59. The following narrative is adapted from Jonathan Kahn, "How a Drug Becomes 'Ethnic': Law, Commerce, and the Production of Racial Categories in Medicine," *Yale Journal of Health Policy, Law, and Ethics* 4 (2004): 1–46; Pamela Sankar and Jonathan Kahn, "BiDil: Race Medicine or Race Marketing?," *Health Affairs* (2005): Web exclusive W5-455–W5-463, <http://content.healthaffairs.org/content/early/2005/10/11/hlthaff.w5.455>; Jonathan Kahn, "Exploiting Race in Drug Development: BiDil's Interim Model of Pharmacogenomics," *Social Studies of Science* 38 (2008): 737–758; and Gregory M. Dorr and David S. Jones, "Facts and Fictions: BiDil and the Resurgence of

- Racial Medicine," *Journal of Law, Medicine and Ethics* 36 (2008): 443-448.
60. "BiDil" (approved FDA labeling information), June 2005, http://www.accessdata.fda.gov/drugsatfda_docs/label/2005/0207271bl.pdf.
 61. For problems with the evidence, see G. T. H. Ellison, J. S. Kaufman, R. F. Head, et al., "Flaws in the U.S. Food and Drug Administration's Rationale for Supporting the Development and Approval of BiDil as a Treatment for Heart Failure Only in Black Patients," *Journal of Law, Medicine and Ethics* 36 (2008): 449-457. For Tuskegee in the background, see Susan M. Reverby, "'Special Treatment': BiDil, Tuskegee, and the Logic of Race," *Journal of Law, Medicine and Ethics* 36 (2008): 478-484. For NitroMed's funding, see Keith J. Winstein, "NAACP Presses U.S. on Heart Drug," *Wall Street Journal*, January 25, 2007, A20; Anne Pollock, "Medicating Race: Heart Disease and Durable Preoccupations with Difference" (PhD diss., MIT, 2007), 242-305; and Kahn, "Exploiting Race in Drug Development," 750-751. For patent exploitation, see Kahn, "How a Drug Becomes 'Ethnic'"; and Kahn, "Exploiting Race in Drug Development."
 62. Observations by the author at the conference "Race, Pharmaceuticals, and Medical Technology," Center for the Study of Diversity in Science, Technology, and Medicine, Massachusetts Institute of Technology, April 7, 2006. See also Pollock, "Medicating Race," 306-311; and Dorothy E. Roberts, "Is Race-Based Medicine Good for Us? African American Approaches to Race, Biomedicine, and Equality," *Journal of Law, Medicine and Ethics* 36 (2008): 537-545, especially 540-541.
 63. For Puckrein's defense, see Gary Puckrein, "BiDil: From Another Vantage Point," *Health Affairs* 25 (2006): W368-W374, at W373, <http://content.healthaffairs.org/content/25/5/w368.full.pdf>. The strategy of using race in the meantime is described in Richard Tutton, Andrew Smart, Paul A. Martin, et al., "Genotyping the Future: Scientists' Expectations about Race/Ethnicity after BiDil," *Journal of Law, Medicine and Ethics* 36 (2008): 464-470.
 64. For the fate of BiDil, see Dorr and Jones, "Facts and Fictions." For NitroMed's layoffs, see David Armstrong, "NitroMed Halts Sale of Drug," *Wall Street Journal*, January 15, 2008.
 65. For the search, see "Researchers Identify Gene Variations That May Determine Which Heart Failure Patients Are Likely to Benefit from Treatment with BiDil®," *Business Wire*, March 13, 2006; Keith Ferdinand, "Fixed-Dose Isosorbide Dinitrate Hydralazine: Race-Based Cardiovascular Medicine Benefit or Mirage?," *Journal of Law, Medicine and Ethics* 36 (2008): 458-463, especially 460-461. For NitroMed's hopes, see Jane Kramer, quoted in Turna Ray, "HHS Draft Report Suggests Genetic Test for BiDil; NitroMed Does Not Rule Out Dx," *Pharmacogenomics Reporter*, April 4, 2007, <http://www.genomeweb.com/dxpgx/hhs-draft-report-suggests-genetic-test-bidil-nitromed-does-not-rule-out-dx>.
 66. Dennis M. McNamara, S. William Tam, Michael L. Sabolinski, et al., "Endothelial Nitric Oxide Synthase (NOS3) Polymorphisms in African Americans

- with Heart Failure: Results from the A-HeFT Trial," *Journal of Cardiac Failure* 15 (2009): 191–198, quotations at 192, 196.
67. Jones, "How Personalized Medicine Became Genetic, and Racial."
68. Evans and Relling, "Pharmacogenomics," 488. For race in other reviews, see McLeod, "Pharmacogenetics," 247; Evans and McLeod, "Pharmacogenomics," 542, 547; Nuffield Council on Bioethics, *Pharmacogenetics*; Esteban González Burchard, Elad Ziv, Natasha Coyle, et al., "The Importance of Race and Ethnic Background in Biomedical Research and Clinical Practice," *New England Journal of Medicine* 348 (2003): 1170–1175, especially 1173; and Wilkinson, "Drug Metabolism and Variability," 2217. For a popular manifestation of this, see Sally Satel, "I Am a Racial Profiling Doctor: Illness Isn't Colorblind. So Why Is It Taboo for Doctors to Take Note of a Patient's Race?," *New York Times Magazine*, May 5, 2002, 56–58. For a critique, see David S. Jones and Roy H. Perlis, "Pharmacogenetics, Race, and Psychiatry," *Harvard Review of Psychiatry* 14 (March–April 2006): 92–108.
69. For Wood's claim, see Alastair J. J. Wood, "Racial Differences in the Response to Drugs—Pointers to Genetic Differences," *New England Journal of Medicine* 344 (2001): 1393–1395, at 1395. For the contrasting result, see Hong-Guang Zie, Richard B. Kim, Alastair J. J. Wood, et al., "Molecular Basis of Ethnic Differences in Drug Disposition and Balance," *Annual Review of Pharmacology* 41 (2001): 815–850, at 818.
70. Ashwini R. Sehgal, "Overlap between Whites and Blacks in Response to Antihypertensive Drugs," *Hypertension* 43 (March 2004): 566–572, especially 571.
71. For the rise in patents, see Jonathan Kahn, "Race-ing Patents/Patenting Race: An Emerging Political Geography of Intellectual Property in Biotechnology," *Iowa Law Review* 92 (2007): 353–416. For the Nike Air Native, see Richard Lyons, "The Curious Return of 'Race' in 2007," *NatNews*, December 24, 2007, <http://groups.yahoo.com/group/NatNews/message/46469>; and "Nike N7 Sport Summit," <http://niken7.com/n7-event/nike-n7-sport-summit/>. For the durable preoccupation, see Pollock, "Medicating Race."
72. Feero, Guttmacher, and Collins, "Genomic Medicine," 2001.
73. This has already happened when Britain's National Health Service has tried to limit access to expensive therapies if the benefit is small or unclear. See Robert Steinbrook, "Saying No Isn't NICE—The Travails of Britain's National Institute for Health and Clinical Excellence," *New England Journal of Medicine* 359 (2008): 1977–1981.
74. McDermott, Downing, and Stratton, "Genomics and the Continuum of Cancer Care," 344.
75. Peter Lipton, preface to Nuffield Council on Bioethics, *Pharmacogenetics*, v.
76. Nuffield Council on Bioethics, *Pharmacogenetics*, xiii.
77. For early recognition of the problem, see D. N. Mohler, D. G. Wallin, and E. G. Dreyfus, "Studies in the Home Treatment of Streptococcal Disease: I. Failure of Patients to Take Penicillin by Mouth as Prescribed," *New England Journal of Medicine* 252 (1955): 1116–1118. For the first influential review, see Haynes and Sackett, *Compliance in Health Care*. For a recent

- assessment, see L. Osterberg and T. Blaschke, "Adherence to Medication," *New England Journal of Medicine* 353 (2005): 487–497.
78. Nuffield Council on Bioethics, *Pharmacogenetics*, xx.
79. Soren Holm, "Pharmacogenetics, Race and Global Injustice," *Developing World Bioethics* 8 (2008): 82–88. See also Nuffield Council on Bioethics, *Pharmacogenetics*, xiii.
80. Varmus, "Ten Years On," 2029.

الفصل الثاني عشر

1. L. Zenderland, *Measuring Minds: Henry Herbert Goddard and the Origins of American Intelligence Testing* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998); H. H. Goddard, *The Kallikak Family: A Study in the Heredity of Feeble-Mindedness* (New York: Macmillan, 1912); R. Dugdale, *The Jukes: A Study in Pauperism, Disease, and Heredity* (New York: G. P. Putnam's Sons, 1877).
2. Zenderland, *Measuring Minds*, 331.
3. H. Garrett and H. Bonner, *General Psychology* (New York: Macmillan, 1961).
4. P. A. Jacobs, M. Brunton, N. M. Melville, et al., "Aggressive Behavior, Mental Sub-normality and the XYY Male," *Nature* 208 (1965): 1351–1352.
5. E. Engel, "The Making of an XYY," *American Journal of Mental Deficiency Research* 77 (1972): 123–127.
6. D. S. Borgaonkar and S. A. Shah, "The XYY Chromosome Male—or Syndrome," *Progress in Medical Genetics* 10 (1974): 135–222.
7. H. A. Witkin, S. A. Mednick, F. Schulsinger, et al., "Criminality in XYY and XXY Men," *Science* 193 (1976): 547–555.
8. P. A. Jacobs, "The William Allan Memorial Award Address: Human Population Cytogenetics; The First Twenty-five Years," *American Journal of Human Genetics* 34 (1982): 689–698.
9. M. J. Gotz, E. C. Johnstone, and S. G. Ratcliffe, "Criminality and Antisocial Behavior in Unselected Men with Sex Chromosome Abnormalities," *Psychological Medicine* 29 (1999): 953–962, at 953, 958.
10. K. Royce, *The XYY Man* (New York: Avon, 1973).
11. J. Q. Wilson and R. J. Herrnstein, *Crime and Human Nature* (New York: Simon and Schuster, 1985).
12. R. Pyeritz, H. Schreier, C. Madansky, et al., "The XYY Male: The Making of a Myth," in *Biology as a Social Weapon*, ed. Ann Arbor Science for the People (Minneapolis: Burgess, 1977), 86–100.
13. Hastings Center, "The XYY Controversy: Researching Violence and Genetics," *Hastings Center Report Special Supplement*, 1980, <http://www.jstor.org/stable/3560454>.
14. H. G. Brunner, M. Nelen, X. O. Breakefield, et al., "Abnormal Behavior Associated with a Point Mutation in the Structural Gene for Monoamine Oxidase A," *Science* 262 (1993): 578–583; H. G. Brunner, M. R. Nelen, P. van Zandvoort, et al., "X-Linked Borderline Mental Retardation with Prominent

- Behavioral Disturbance: Phenotype, Genetic Localization, and Evidence for Disturbed Monoamine Metabolism," *American Journal of Human Genetics* 52 (1993): 1032-1039.
15. V. Morell, "Evidence Found for a Possible 'Aggression Gene,'" *Science* 260 (1993): 1722-1723.
 16. G. Cowley and C. Hall, "The Genetics of Bad Behavior," *Newsweek*, November 1, 1993, 57.
 17. W. Herbert, "Politics of Biology: How the Nature vs. Nurture Debate Shapes Public Policy and Our View of Ourselves," *U.S. News and World Report*, cover, April 21, 1997.
 18. E. Felsenthal, "Man's Genes Made Him Kill, His Lawyers Claim," *Wall Street Journal*, November 1, 1994, B1, B5.
 19. S. Blakeslee, "Genetic Questions Are Sending Judges Back to Classroom," *New York Times*, July 9, 1996, C1, C9.
 20. A. Caspi, J. McClay, T. E. Moffitt, et al., "Role of Genotype in the Cycle of Violence in Maltreated Children," *Science* 297 (2002): 851-854.
 21. C. Morris, A. Shen, K. Pierce, et al., "Deconstructing Violence," *GeneWatch* 20 (2007): 3-10; Z. Prichard, A. MacKinnon, A. F. Jern, et al., "No Evidence for Interaction between MAOA and Childhood Adversity for Antisocial Behavior," *American Journal of Medical Genetics* 147B (2008): 228-232.
 22. C. Benbow and J. Stanley, "Sex Differences in Mathematical Ability: Fact or Artifact?," *Science* 210 (1980): 1262-1264.
 23. G. B. Kolata, "Math and Sex: Are Girls Born with Less Ability?," *Science* 210 (1980): 1234-1235.
 24. "The Gender Factor in Math: A New Study Says Males May Be Naturally Abler than Females," *Time*, December 15, 1980, 57.
 25. D. A. Williams and P. King, "Do Males Have a Math Gene?," *Newsweek*, December 15, 1980, 73.
 26. B. Beckwith, "He Man and She Woman: Cosmo and Playboy Groove on Genes," *Columbia Journalism Review* 12 (1982): 48-51.
 27. J. Beckwith, "Gender and Math Performance: Does Biology Have Implications for Educational Policy?," *Journal of Education* 165 (1983): 158-174.
 28. Beckwith, "Gender and Math Performance."
 29. L. H. Summers, "Remarks at NBER Conference on Diversifying the Science & Engineering Workforce," Office of the President, Harvard University, January 14, 2005, http://www.president.harvard.edu/speeches/summers_2005/nber.php.
 30. D. J. Hemel, "Sociologist Cited by Summers Calls His Talk 'Uninformed,'" *Harvard Crimson*, January 14, 2005, <http://www.thecrimson.com/article.aspx?ref=505363>.
 31. J. S. Hyde and J. E. Mertz, "Gender, Culture, and Mathematics Performance," *Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America* 106 (2009): 8801-8807; R. Monastersky, "Primed for Numbers," *Chronicle of Higher Education*, March 4, 2006, A1; L. Brody and C. Millis, "Talent Search Research: What Have We Learned?," *High Ability Students* 16 (2005): 97-111.

32. L. Guiso, F. Monte, P. Sapienza, et al., "Diversity, Culture, Gender, and Math," *Science* 320 (2008): 1164–1165; B. A. Nosek, F. L. Smyth, N. Sriram, et al., "National Differences in Gender-Science Stereotypes Predict National Sex Differences in Science and Math Achievement," *Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America* 106 (2009): 10593–10597.
33. P. D. Evans, S. L. Gilbert, N. Mekel-Bobrov, et al., "Microcephalin, a Gene Regulating Brain Size, Continues to Evolve Adaptively in Humans," *Science* 309 (2005): 1717–1720.
34. M. Balter, "Evolution: Are Human Brains Still Evolving? Brain Genes Show Signs of Selection," *Science* 309 (2005): 1662–1663.
35. N. Wade, "Brain May Still Be Evolving, Studies Hint," *New York Times*, September 9, 2000, <http://query.nytimes.com/gst/fullpage.html?res=9B01E1DE1331F93AA3575AC0A9639C8B63&sec=health>; R. Kotulak, "Two Evolving Genes May Allow Humans to Become Smarter," *Baltimore Sun*, September 9, 2005, Telegraph Section, 3A.
36. J. Derbyshire, "The Spectre of Difference," *National Review Online*, November 7, 2005, <http://www.johnderbyshire.com/Opinions/HumanSciences/specterofdifference.htm>.
37. M. Inman, "Human Brains Enjoy Ongoing Evolution," *New Scientist*, September 9, 2005, <http://www.newscientist.com/article/dn7974-human-brains-enjoy-ongoing-evolution.html>.
38. N. Timpson, J. Heron, G. D. Smith, et al., "Comment on Papers by Evans et al. and Mekel-Bobrov et al. on Evidence for Positive Selection of MCPH1 and ASPM," *Science* 317 (2007): 1036.
39. N. Mekel-Bobrov, D. Posthuma, S. Gilbert, et al., "The Ongoing Adaptive Evolution of ASPM and *Microcephalin* Is Not Explained by Increased Intelligence," *Human Molecular Genetics* 16 (2007): 600–608; J. P. Rushton, P. A. Vernon, and T. A. Bons, "No Evidence That Polymorphisms of Brain Regulator Genes *Microcephalin* and ASPM Are Associated with General Mental Ability, Head Circumference or Altruism," *Biology Letters* 3 (2007): 157–160.
40. M. Balter, "Bruce Lahn Profile: Links between Brain Genes, Evolution, and Cognition Challenged," *Science* 314 (2006): 1872; A. Regalado, "Head Examined: Scientist's Study of Brain Genes Sparks a Backlash," *Wall Street Journal*, June 16, 2006, <http://online.wsj.com/article/SB115040765329081636.html>.
41. S. J. Gould, "A Positive Conclusion," in *The Mismeasure of Man*, 2nd ed. (New York: W. W. Norton, 1996), 351–353.
42. C. Dean, "Groups Call for Scientists to Engage the Body Politic," *New York Times*, August 8, 2011, D1.

الفصل الثالث عشر

1. Theodosius Dobzhansky, "Biology, Molecular and Organismic," *American Zoologist* 4 (1964): 449.

2. See John P. Jackson Jr. and Nadine M. Weidman, *Race, Racism, and Science: Social Impact and Interaction* (Santa Barbara, CA: ABC-CLIO, 2004); M. Susan Lindee, *Suffering Made Real: American Science and the Survivors at Hiroshima* (Chicago: University of Chicago Press, 1994).
3. See Mike Fortun, *Promising Genomics: Iceland and deCODE Genetics in a World of Speculation* (Berkeley: University of California Press, 2008).
4. These categories are common, but Sandra Soo-Jin Lee is exploring how they work for 23andMe in her ongoing study of race and distributive justice in pharmacogenomics research. See also Barbara A. Koenig, Sandra Soo-Jin Lee, and Sarah S. Richardson, eds., *Revisiting Race in a Genomic Age* (New Brunswick, NJ: Rutgers University Press, 2008).
5. <http://www.gtldna.com/ancestral-origins-dna-ancestry.html>.
6. A flurry of scholarly and medical analysis of DTC genetic testing has appeared over the past few years, including work by a few social scientists and other scholars who have begun to explore this phenomenon in persuasive ways. See, for example, Alison Harvey, "Genetic Risks and Healthy Choices: Creating Citizen-Consumers of Genetic Services through Empowerment and Facilitation," *Sociology of Health and Illness* 32 (2010): 365–381; Paula Sakko, Matthew Reed, Nicky Britten, et al., "Negotiating the Boundary between Medicine and Consumer Culture: Online Marketing of Nutrigenetic Tests," *Social Science and Medicine* 70 (2010): 744–753; T. Caulfield, N. M. Ries, P. N. Ray, et al., "Direct-to-Consumer Genetic Testing: Good, Bad or Benign?," *Clinical Genetics* 77 (2010): 101–105; Amy L. McGuire, Christina M. Diaz, Tao Wang, et al., "Social Networkers' Attitudes toward Direct-to-Consumer Personal Genome Testing," *American Journal of Bioethics* 9 (2008): 3–10; and J. P. Evans, "Recreational Genomics: What's in It for You?," *Genetics in Medicine* 10 (2008): 709–710.
7. Their respective websites are 23andMe, <https://www.23andme.com>; Navigenics, <http://www.navigenics.com>; and deCODEme, <http://decodediagnostics.com/>. See Wayne Hall and Coral Gartner, "Direct-to-Consumer Genome-Wide Scans: Astrologicogenomics or Simple Scams?," *American Journal of Bioethics*, 9 (2009): 54–56; first published online, June 1, 2009, <http://dx.doi.org/10.1080/15265160902894021>.
8. United States Federal Trade Commission, "At-Home Genetic Tests: A Healthy Dose of Skepticism May Be the Best Prescription," 2006, <http://www.ftc.gov/bcp/edu/pubs/consumer/health/hea02.shtm>. On state responses, see R. Langreth, "California Orders Stop to Gene Testing," *Forbes*, June 14, 2008, http://www.forbes.com/2008/06/14/stop-gene-testing-biz-healthcare-cz_rl_0614genetest.html; and R. Langreth and M. Herper, "States Crack Down on Online Gene Tests," *Forbes*, April 17, 2008, http://www.forbes.com/2008/04/17/genes-regulation-testing-biz-cx_mh_bl_0418genes.html.
9. The announcement of the Walgreens plan on May 11 was quickly followed by a retraction on May 13, a sequence of events that captured the uncertainty, ambiguity, and market stakes surrounding DTC testing. For

- a legal analysis of these events, see Dan Vorhaus, "FDA Puts the Brakes on Pathway-Walgreens Pairing: What's Next for DTC?," May 13, 2010, <http://www.genomicslawreport.com/index.php/2010/05/13/fda-puts-the-brakes-on-pathway-walgreens-pairing-whats-next-for-dtc/>.
10. See Waxman's announcement and at http://energycommerce.house.gov/index.php?option=com_content&view=article&id=2009:committee-investigates-personal-genetic-testing-kits&catid=122:media-advisories&Itemid=55.
 11. A description, the agenda, and full webcasts for both days of the conference, which was held in a Marriott hotel in Hyattsville, MD, are available at <http://www.fda.gov/MedicalDevices/NewsEvents/WorkshopsConferences/ucm212830.htm>.
 12. Vorhaus's law and genomics blog, <http://www.genomicslawreport.com/index.php/category/badges/fda-ldt-regulation/>, has coverage and links describing the many remaining uncertainties and the mixed stakes in enhanced regulation of these tests. The FDA's plans would lead to more comprehensive oversight not only of genomics DTC testing but also of tests used in transplant medicine, all urine and alcohol testing, blood-clotting protein tests, and radiology devices of some kinds.
 13. For a critical discussion of this argument, which the authors do not accept, see Christopher F. C. Jordens, Ian H. Kerridge, and Gabrielle N. Samuel, "Direct-to-Consumer Personal Genome Testing: The Problem Is Not Ignorance—It Is Market Failure," *American Journal of Bioethics* 9 (2009): 13–15.
 14. A. E. Guttmacher, M. E. Porteous, and J. D. McInney, "Educating Health Care Professionals about Genetics and Genomics," *Nature Reviews Genetics* 8 (2007): 151; D. J. Hunter, M. J. Khoury, and J. M. Drazen, "Letting the Genome out of the Bottle—Will We Get Our Wish?," *New England Journal of Medicine* 358 (2008): 105–107.
 15. Jordens, Kerridge, and Samuel, "Direct-to-Consumer Personal Genome Testing," 13. See also W. Burke and B. M. Psaty, "Personalized Medicine in the Era of Genomics," *JAMA* 298 (2007): 1682–1684.
 16. The GTR website is now operational at <http://www.ncbi.nlm.nih.gov/gtr/>. The press release, "NIH Announces Genetic Testing Registry," is on the NIH website, <http://www.nih.gov/news/health/mar2010/od-18.htm>.
 17. See <http://www.ncbi.nlm.nih.gov/gtr/>.
 18. This remarkable institution has never been the focus of a serious historical study by a scholar in the history of science, and although there might be issues of access and records, Coriell is certainly one possible point in the web at which all post-1945 biological science intersects. See the description of its collections at <http://ccr.coriell.org/>.
 19. Adriana Petryna, *Life Exposed: Biological Citizens after Chernobyl* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2002).
 20. The calculation of the numbers of geneticists and astronauts is from J. Bobe, "The Personal Genome: Genomics as a Medical Tool and Lifestyle Choice" (2009), <http://thepersonalgenome.com/2007/12/shortage-of-geneticists-in-the-united-states/>. Bobe notes that "for perspective, there are nearly as many

- professional astronauts in the world as there are board certified geneticists that see patients in the United States. These 509 geneticists are not distributed evenly across the United States. Four states have no physician-geneticists at all. California has the most, with 84."
21. Misha Angrist, "We Are the Genes We've Been Waiting For: Rational Responses to the Gathering Storm of Personal Genomics," *American Journal of Bioethics* Volume 9, Number 6-7, (2009): 30-31, at 31. See also Angrist, "Personal Genomics: Access Denied?," *Technology Review* 111 (2008): 98-99.
 22. For the ACCP position statement, see Barbara Ameer and Norberto Krivoy, "Direct-to-Consumer/Patient Advertising of Genetic Testing: A Position Statement of the American College of Clinical Pharmacology," *Clinical Pharmacology* 49 (2009): 886-888, at 888. See also J. Kaye, "The Regulation of Direct-to-Consumer Genetic Tests," *Human Molecular Genetics* 17 (2008): R180-R183.
 23. Jennifer Reardon, personal communication, May 2010.
 24. Dorothy Nelkin and Susan Lindee, *The DNA Mystique: The Gene as a Cultural Icon* (New York: W. H. Freeman, 1995).
 25. Ameer and Krivoy, "Direct-to-Consumer/Patient Advertising of Genetic Testing," 886.
 26. One of the more helpful analyses of cultural conceptions of high and low in American culture is Lawrence Levine, *Highbrow/Lowbrow: The Emergence of Cultural Hierarchy in America* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1988).
 27. ETC Group, "Direct-to-Consumer DNA Testing and the Myth of Personalized Medicine: Spit Kits, SNP Chips and Human Genomics," <http://www.scribd.com/doc/8309349/DirecttoConsumer-DNA-Testing-and-the-Myth-of-Personalized-Medicine-Spit-Kits-SNP-Chips-and-Human-Genomics>.
 28. Ancestral Origins DNA, <http://www.gtldna.com/ancestral-origins-dna-ancestry.html>.
 29. ISOGG, <http://www.isogg.org/>.
 30. Joanna Radin, "Consuming Identity: Direct-to-Consumer Marketing, Genetic Genealogy, and the Genographic Project" (master's thesis, University of Pennsylvania, August 2007).
 31. Gísli Pálsson, "Decode Me! Anthropology and Personal Genomics," in "The Biological Anthropology of Living Human Populations: World Histories, National Styles, and International Networks," Special Issue S5, *Current Anthropology* 53 (2012): S185-S195, at S185.
 32. The term "imagined community" was Benedict Anderson's way of understanding the modern state; see *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism* (New York: Verso, 1991).
 33. Eric Wolf's "people without history" are described in his book *Europe and the People without History* (Berkeley: University of California Press, 1982).
 34. A PDF explaining the importance of ancestry testing to African Americans, by virtue of the history of slavery, is on the website of Kittles's company,

- Ancestry by DNA, at http://www.africanancestry.com/cmsdocuments/Ancestry_Tracing_Tips.pdf.
35. The CEPH samples are described at <http://www.cephb.fr/en/hgdp/diversity.php>.
 36. Ancestry by DNA, <http://www.ancestrybydna.com/>.
 37. Ibid.
 38. Genographic Project, <https://genographic.nationalgeographic.com/genographic/participate.html>.
 39. Nelkin and Lindee, *DNA Mystique*, 12.
 40. National Geographic, Migration Stories, "I Wish My Dad Was Alive to See the Results: He Would Have Been Stunned," <http://migration-stories.nationalgeographic.com/story/89>.
 41. "Number of Ancestors in a Given Generation," <http://dgmweb.net/Ancillary/OnE/NumberAncestors.html>.
 42. The technical term is "pedigree collapse." In its simplest form it refers to the fact that the many individuals in a hypothetical family tree are not distinct. A single individual may occupy multiple places in a family tree; ancestor trees are not binary but highly variable in their structure. When first cousins produce offspring together, a not-uncommon event in human history, the number of great-grandparents collapses (four instead of eight).
 43. ISOGG, posted on January 1, 2007, <http://www.isogg.org/>.
 44. Family Tree DNA (a DTC DNA-testing company), <http://www.familytreedna.com/testimonials.aspx>.
 45. Ibid.
 46. Ibid.
 47. National Geographic, Migration Stories, "Dave's Adventure," <http://migration-stories.nationalgeographic.com/story/39/>.
 48. C. Thauvin-Robinet, A. Munck, F. Huet, et al., "The Very Low Penetrance of Cystic Fibrosis for the R117H Mutation: A Reappraisal for Genetic Counseling and Newborn Screening," *Journal of Medical Genetics* 46 (June 2009): 752-758, at 752.
 49. Ian Hacking, "Making Up People," *London Review of Books* 28 (2006): 23-26, at 23. The quote is from Nietzsche's *Gay Science*.
 50. Hannah Arendt, *The Human Condition*, 2nd ed., intro. Margaret Canovan (Chicago: University of Chicago Press, 1998), 47, 150, 231, 233.
 51. See her *Ordinary Genomes: Science, Citizenship, and Genetic Identities* (Durham, NC: Duke University Press, 2009).
 52. Patent Insights, Inc., *Genetic Testing in Medical Diagnostics: A Glimpse into the Future by an Analysis of U.S. Patenting Trends*, January 1, 2002. The price of this report is \$7,000.
 53. Frost and Sullivan, *U.S. Genetic Testing Markets*, October 1, 2001. The price of this report is \$3,450.
 54. BCC Research, *Diagnostics and Therapeutics for Genetic Diseases*, April 1, 2006. The price of this report is \$4,850.
 55. Fuji-Keizai USA, Inc., *US DNA-Based Diagnostic and Test Market*, January 7, 2008. The price of this report is \$1,800. J. S. Bertino Jr., H. E. Greenberg,

and M. D. Reed, "American College of Clinical Pharmacology Position Statement on the Use of Microdosing in the Drug Development Process," *Journal of Clinical Pharmacology* 47 (2007): 418–422.

56. Nelkin and Lindee, *DNA Mystique*, 197.

الفصل الرابع عشر

1. Centers for Disease Control and Prevention, American Society for Reproductive Medicine, and Society for Assisted Reproductive Technologies, *Assisted Reproductive Technology Success Rates: National Summary and Fertility Clinic Reports* (Atlanta: U.S. Department of Health and Human Services, 2011); Maurizio Macaluso, Tracie Wright-Schnapp, Anjani Chandra, et al., "A Public Health Focus on Infertility Prevention, Detection, and Management," *Fertility and Sterility* 93, no. 1 (2010): 6–16; Gillian R. Bentley and Nicholas Mascie-Taylor, *Infertility in the Modern World: Present and Future Prospects* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000).
2. American Society for Reproductive Medicine (ASRM), *Oversight of Assisted Reproductive Technology* (Birmingham, AL: ASRM, 2010), 1–11; Nanette R. Elster, "Assisted Reproductive Technologies: Contracts, Consents, and Controversies," *American Journal of Family Law* 18, no. 4 (2005): 193–199; Faye Ginsburg and Rayna Rapp, "The Politics of Reproduction," *Annual Review of Anthropology* 20 (1991): 311–343; Hedva Eyal, "Old Patterns, New Ideas," *GeneWatch* 24, no. 3–4 (2011): 33–38; Abby Lippman, "Willful Ignorance," *GeneWatch* 24, no. 3–4 (2011): 35–36; Debora L. Spar, *The Baby Business: How Money, Science and Politics Drive the Commerce of Conception* (Boston: Harvard Business School Press, 2006); Tina Stevens, Pat Jennings, and Diane Beeson, "Finding the Active Voice," *GeneWatch* 24, no. 3–4 (2011): 23–24.
3. American Society for Reproductive Medicine (ASRM), *Patient Fact Sheet: Risks of In Vitro Fertilization (IVF)* (Birmingham, AL: ASRM, 2007); Jolande A. Land and Johannes L. H. Evers, "Risks and Complications in Assisted Reproduction Techniques: Report of an ESHRE Consensus Meeting," *Human Reproduction* 18, no. 2 (2003): 455–457.
4. Elizabeth Ettore, *Reproductive Genetics, Gender and the Body* (London: Routledge, 2002); Jana Sawicki, "Disciplining Mothers: Feminism and the New Reproductive Technologies," in *Feminist Theory and the Body: A Reader*, ed. Janet Price and Margrit Shildrick (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1999), 190–202; Shirley Shalev and Dafna Lemish, "'Dynamic Infertility': The Contribution of News Coverage of Reproductive Technologies to Gender Politics," *Feminist Media Studies* 12, no. 3 (2012).
5. Barbara Katz Rothman, "Of Maps and Imaginations: Sociology Confronts the Genome," *Social Problems* 42, no. 1 (1995): 1–10; Sawicki, "Disciplining Mothers"; Shalev and Lemish, "'Dynamic Infertility.'"
6. American Society for Reproductive Medicine (ASRM), *Third Party Reproduction: A Guide for Patients* (Birmingham, AL: ASRM, 2006), 1–18; Eric Blyth and Ruth Landau, "Introduction," in *Third Party Assisted Conception*

- across Cultures*, ed. Eric Blyth and Ruth Landau (London: Jessica Kingley, 2004), 7–20; Eric Blyth and Jean Benward, “The United States of America: Regulation, Technology and the Marketplace,” in Blyth and Landau, *Third Party Assisted Conception across Cultures*, 246–265.
7. Lori B. Andrews, “Surrogate Motherhood: The Challenge for Feminists,” in *Surrogate Motherhood: Politics and Privacy*, ed. Larry Gostin (Bloomington: Indiana University Press, 1990), 167–182; Martha A. Field, *Surrogate Motherhood: The Legal and Human Issues* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1990); Diederika Pretorius, *Surrogate Motherhood: A Worldwide View of the Issues* (Springfield, IL: Charles C. Thomas, 1994); Helena Ragoné, *Surrogate Motherhood: Conception in the Heart* (Boulder, CO: Westview, 1994), 51–86; Kelly D. Weisberg, *The Birth of Surrogacy in Israel* (Gainesville: University Press of Florida, 2005).
 8. Ethics Committee of the American Society for Reproductive Medicine, “Access to Fertility Treatment by Gays, Lesbians, and Unmarried Persons,” *Fertility and Sterility* 92, no. 4 (2009): 1190–1193.
 9. See, for example, “Ultra Modern Family: Dad + Dad + Baby,” *ABC News*, September 29, 2010, <http://abcnews.go.com/Nightline/growing-generations-surrogacy-agency-gay-families/story?id=11749014#.T3tGSb9rPF8>; and “Four Parents and a Baby,” *Independent*, June 27, 1993, <http://www.independent.co.uk/arts-entertainment/four-parents-and-a-baby-the-boy-is-turning-two-now-having-him-seemed-such-a-simple-idea-at-first-a-way-to-make-both-couples-happy-two-gay-men-mixing-their-sperm-to-make-a-child-they-would-share-with-its-two-lesbian-mothers-then-nature-found-a-way-to-assert-the-old-mum-and-dad-routine-now-its-very-complicated-indeed-1494250.html>.
 10. Art L. Caplan and Pasquale Patrizio, “Are You Ever Too Old to Have a Baby? The Ethical Challenges of Older Women Using Infertility Services,” *Seminars in Reproductive Medicine* 28, no. 4 (2010): 281–286.
 11. *Ibid.*; American Society for Reproductive Medicine (ASRM), *Age and Fertility: A Guide for Patients* (Birmingham, AL: ASRM, 2003): 1–17; Karen M. Benzie, “Advanced Maternal Age: Are Decisions about the Timing of Childbearing a Failure to Understand the Risks?,” *Canadian Medical Association Journal* 178, no. 2 (2008): 183–184; Carrie Friese, Gay Becker, and Robert D. Nachtigall, “Older Motherhood and the Changing Life Course in the Era of Assisted Reproductive Technologies,” *Journal of Aging Studies* 22 (2008): 65–73; Sylvia Ann Hewlett, *Creating a Life: Professional Women and the Quest for Children* (New York: Talk Miramax Books, 2002); Hamisu M. Salihu, Nicole M. Shumpert, Martha Slay, et al., “Childbearing beyond Maternal Age 50 and Fetal Outcomes in the United States,” *Obstetrics and Gynecology* 102, no. 5 (2003): 1006–1014.
 12. Ethics Committee of the American Society for Reproductive Medicine, “Posthumous Reproduction,” *Fertility and Sterility* 82, no. 1 (2004): 260–262; Rajesh Bardale and P. G. Dixit, “Birth after Death: Questions about Posthumous Sperm Retrieval,” *Indian Journal of Medical Ethics* 3, no. 4 (2006): 122–123; Charles P. Kindregan and Maureen McBrien, “Posthumous Reproduction,” *Family Law Quarterly* 39, no. 3 (2005): 579–597.

13. Timothy Caulfield, "Human Cloning: Laws, Human Dignity and the Poverty of the Policy Making Dialogue," *BMC Medical Ethics* 4, no. 3 (2003): 1-7; Judith A. Johnson and Erin D. Williams, *CAS Report for Congress: Human Cloning* (Washington, DC: Congressional Research Service, 2006); William P. Chestire, Edmund D. Pellegrino, Linda K. Bevington, et al., "Stem Cell Research: Why Medicine Should Reject Human Cloning," *Mayo Clinic Proceedings* 78, no. 8 (2003): 1010-1018.
14. American Society for Reproductive Medicine (ASRM), *Patient Fact Sheet: Genetic Screening for Birth Defects* (Birmingham, AL: ASRM, 2005); Ingrid Lobo and Kira Zhaurova Kira, "Birth Defects: Causes and Statistics," *Nature Education* 1 (2008), <http://www.nature.com/scitable/topicpage/birth-defects-causes-and-statistics-863>.
15. Yael Hashiloni-Dolev, "Between Mothers, Fetuses and Society: Reproductive Genetics in the Israeli-Jewish Context," *Nashim* 12 (2006): 129-150; Ruth Hubbard, "Childbearing in the Age of Biotechnology," *Gene Watch* 14, no. 4 (2001): 7-9; Rayana Rapp, *Testing Women, Testing the Fetus: The Social Impact of Amniocentesis in America* (New York: Routledge, 1999).
16. See, for example, *SEQureDx Technology* by Sequenom Center for Molecular Medicine, <http://www.sequenom.com/home/health-care-professionals/fetal-rhd-genotyping/>.
17. Marcy Darnovsky, "One Step Closer to Designer Babies: New Noninvasive Prenatal Genetic Testing Could Change Human Pregnancy Forever," *Science Progress*, April 22, 2011, <http://scienceprogress.org/2011/04/one-step-closer-to-designer-babies/>; Lori Haymon, "The Fast and the Furious," *Gene Watch* 24, no. 3-4 (2011): 16-20; Lori Haymon, *Non-Invasive Prenatal Genetic Diagnosis (NIPD)* (Cambridge, MA: Council for Responsible Genetics, 2011), <http://www.councilforresponsiblegenetics.org/pageDocuments/E3RTQAQVMU.pdf>; Kat Zamboni, "Case Studies Illustrate the Dilemmas of Genetic Testing," American Association for the Advancement of Science, April 29, 2011, http://www.aas.org/news/releases/2011/0429genetic_testing.shtml.
18. Sue Hall, Martin Bobrow, and Theresa M. Marteau, "Psychological Consequences of Parents of False Negative Results on Prenatal Screening for Down's Syndrome: Retrospective Interview Study," *British Medical Journal* 320 (2000): 407-412.
19. Susannah Baruch, David Kaufman, and Kathy Hudson, "Genetic Testing of Embryos: Practices and Perspectives of U.S. IVF Clinics," *Fertility and Sterility* 89, no. 5 (2006): 1053-1058.
20. Brian J. Zikmund-Fisher, Angela Fagerlin, Kristie Keeton, et al., "Does Labeling Prenatal Screening Test Results as Negative or Positive Affect Women's Responses?," *American Journal of Obstetrics and Gynecology* 197, no. 5 (2007): 528.e1-528.e6.
21. Darnovsky, "One Step Closer to Designer Babies"; Haymon, *Non-Invasive Prenatal Genetic Diagnosis*.
22. See, for example, *The Universal Carrier Test* by Counsyl, <http://www.counsyl.com>.
23. Baruch, Kaufman, and Hudson, "Genetic Testing of Embryos."

24. American Society for Reproductive Medicine, *Patient Fact Sheet: Genetic Screening for Birth Defects*; Hashiloni-Dolev, "Between Mothers, Fetuses and Society"; Barry Starr, "The Myth of Genetic Improvement," *GeneWatch* 22, no. 6 (2009): 14–16.
25. Georges Canguilhem, *The Normal and the Pathological* (New York: Zone Books, 1991); Peter Conrad and Rochelle Kern, "The Social Production of Disease and Illness," in *The Sociology of Health and Illness*, ed. Peter Conrad and Rochelle Kern (New York: St. Martin's Press, 1990), 9–11.
26. Ethics Committee of the American Society for Reproductive Medicine, "Preconception Gender Selection for Nonmedical Reasons," *Fertility and Sterility* 75, no. 5 (2001): 861–864; Marcy Darnovsky, "High-Tech Sex Selection," *GeneWatch* 17, no. 1 (2003); Tarun Jain, Stacy A. Missmer, Raina S. Gupta, et al., "Preimplantation Sex Selection Demand and Preferences in an Infertility Population," *Fertility and Sterility* 83, no. 3 (2005): 649–658.
27. Baruch, Kaufman, and Hudson, "Genetic Testing of Embryos."
28. David Heyd, "Male or Female, We Will Create Them: The Ethics of Sex Selection for Non-Medical Reasons," *Ethical Perspectives* 10, no. 3–4 (2003): 204–214.
29. Laxmi Murthy, "Sex Selection: Getting Down to Business," *Infochange*, February 2003, <http://infochangeindia.org/population/features/sex-selection-getting-down-to-business.html>; Wei Xing Zhu, Li Lu, and Therese Hesketh, "China's Excess Males, Sex Selective Abortion, and One Child Policy: Analysis of Data from 2005 National Intercensus Survey," *British Medical Journal* 338 (2009): 920–936.
30. "160 Million and Counting," *New York Times*, June 26, 2011, <http://www.nytimes.com/2011/06/27/opinion/27douthat.html>; "Tens of Millions of 'Missing' Girls," *CNN Opinion*, September 5, 2010, "http://articles.cnn.com/2010-09-05/opinion/wudunn.women.oppression_1_baby-girls-sheryl-wudunn-girls-in-many-countries?_s=PM:OPINION"; and Mara Hvistendahl, "Where Have All the Girls Gone?," *Monterey Institute of International Studies*, June 27, 2011, http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/06/27/where_have_all_the_girls_gone?page=full.
31. Christophe Z. Guilmoto, "The Sex Ratio Transition in Asia," *Population and Development Review* 35, no. 3 (2009): 519–549.
32. Stephanie A. Devaney, Glenn E. Palomaki, Joan A. Scott, et al., "Noninvasive Fetal Sex Determination Using Cell-Free Fetal DNA," *Journal of the American Medical Association* 306, no. 6 (2011): 627–636; Haymon, "The Fast and the Furious."
33. Heyd, "Male or Female, We Will Create Them."
34. Ettore, *Reproductive Genetics, Gender and the Body*; Susan Gal and Gail Kligman, "Introduction," in *Reproducing Gender: Politics, Publics, and Everyday Life after Socialism*, ed. Susan Gal and Gail Kligman (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000), 3–20.
35. See, for example, "Smoking Out the Smoking Gene," *Economist*, April 3, 2008, <http://www.economist.com/research/articlesBySubject/PrinterFriendly>

- .cfm?story_id=10952815; "Studies Find Genetic Link to Smoking," *New York Times*, April 3, 2008, <http://query.nytimes.com/gst/fullpage.html?res=980CE0DF143DF930A35757C0A96E9C8B63>; and "Can't Quit Smoking? Blame Your Genes," *MSNBC*, April 2, 2008, <http://www.msnbc.msn.com/id/23919596/ns/health-addictions>.
36. See, for example, "Having Trouble Squeezing into Your Jeans? Blame It on Your Genes," *Scientific American*, April 12, 2007, <http://www.scientificamerican.com/article.cfm?id=having-trouble-squeezing-into-jeans-blame-genes>; and "Clear Obesity Gene Link 'Found,'" *BBC News*, April 12, 2007, <http://news.bbc.co.uk/2/hi/6547891.stm>.
37. See, for example, "Bad Driver? Blame Your Genes," *Reuters*, October 29, 2009, <http://www.reuters.com/article/2009/10/29/us-genes-driving-idUSTRE59S0M720091029>; and "Are You a Bad Driver? Now You Can Blame It on Your Genes," *Mail Online*, October 29, 2009, <http://www.dailymail.co.uk/motoring/article-1223620/Are-bad-driver-Now-blame-genes-.html>.
38. See, for example, "Ability to Navigate May Be Linked to Genes, Researcher Says," *Science Codex*, February 1, 2010, http://www.sciencecodex.com/ability_to_navigate_may_be_linked_to_genes_researcher_says; "Ability to Navigate May Be Linked to Genes," *Innovations Report*, February 2, 2010, http://www.innovations-report.com/html/reports/life_sciences/ability_navigate_linked_genes_147775.html; and "Ability to Navigate May Be Linked to Genes," *Science Daily*, February 2, 2010, <http://www.sciencedaily.com/releases/2010/02/100201171920>.
39. See, for example, "Bullying Behavior: Blame It on Bad Genes?," *Science Daily*, March 10, 1999, <http://www.sciencedaily.com/releases/1999/03/990310053751>; and "Bullies Are Born and Not Made," *Independent*, March 10, 1999, <http://www.independent.co.uk/news/bullies-are-born-and-not-made-1079488>.
40. See, for example, "Hate Broccoli? Spinach? Blame Your Genes," *Los Angeles Times*, February 19, 2007, <http://articles.latimes.com/2007/feb/19/health/he-eat19>; and "Don't Like Your Veggies? Blame Your Genes," *Science Line*, April 1, 2011, <http://scienceline.org/2011/04/dont-like-your-veggies-blame-your-genes>.
41. See, for example, "Bad-Tempered Women 'Can Blame It on Genes,'" *Telegraph*, March 9, 2007, <http://www.telegraph.co.uk/news/uknews/1545010/Bad-tempered-women-can-blame-it-on-genes>; "'Angry Gene' Could Help Spur Hostility," *Washington Post*, March 9, 2007, <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2007/03/09/AR2007030901449.html>; and "Anger and Aggression in Women: Blame It on Genetics," *Science Daily*, March 10, 2007, <http://www.sciencedaily.com/releases/2007/03/070309103136.htm>.
42. See, for example, "Study Suggests Gene Linked to Credit Card Debt," *Bio News*, May 10, 2010, http://www.bionews.org.uk/page_59621.asp; "Millions of Useless Purchases Explained at Last," *Newsweek*, November 11, 2009, <http://www.newsweek.com/2009/11/10/millions-of-useless-purchases>

- explained-at-last.html; and "Born into Debt: Gene Linked to Credit-Card Balances," *Scientific American*, August 12, 2010, <http://www.scientificamerican.com/article.cfm?id=born-into-debt>.
43. Nicholas Agar, "Liberal Eugenics," *Public Affairs Quarterly* 12, no. 2 (1998): 137-155; Jeremy Ralkin, "Ultimate Therapy: Commercial Eugenics in the 21st Century," *Harvard International Review* 27, no. 1 (2005): 44-45.
44. Council for Responsible Genetics, "Special Topic: Genetic Reductionism," *GeneWatch* 24, no. 3-4 (2011): 39.
45. Mohan J. Dutta-Bergman, "Primary Sources of Health Information: Comparison in the Domain of Health Attitudes, Health Cognitions, and Health Behaviors," *Health Communication* 16 (2004): 393-409; Uwe Flick, "Introduction: Social Representations in Knowledge and Language as Approaches to a Psychology of the Social," in *The Psychology of the Social*, ed. Uwe Flick (Cambridge: Cambridge University Press, 1998): 1-14; Nurit Guttman, "Ethics in Health Communication Interventions," in *Handbook of Health Communication*, ed. Teresa L. Thompson et al. (Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum Associates, 2003), 651-679; Susan E. Morgan, Tyler R. Harrison, Lisa Choung, et al., "Entertainment (Mis)Education: The Framing of Organ Donation in Entertainment Television," *Health Communication* 22, no. 2 (2007): 143-151; Phyllis Tilsen Pieterow, D. Lawrence Kincaid, Jose G. Ramon II, et al., *Health Communication: Lessons from Family Planning and Reproductive Health* (Westport, CT: Praeger, 1997), 1-17.
46. "Too Many One-Night Stands? Blame Your Genes," *Time*, December 2, 2010, <http://healthland.time.com/2010/12/02/too-many-one-night-stands-blame-your-genes/>.
47. "Genes May Be to Blame for Infidelity," *BBC News*, June 7, 2004, <http://news.bbc.co.uk/2/hi/health/3783031.stm>.
48. "Could Monogamy Gene Combat Infidelity?," *ABC News*, July 23, 2005, <http://abcnews.go.com/GMA/OnCall/story?id=9700358&page=1>.
49. "Women's Infidelity Is All in the Genes," *Times Online*, June 6, 2004, <http://www.timesonline.co.uk/tol/news/uk/health/article442311.ece?token=ull&offset=128&page=2>.
50. "BU Researchers Connect Gene to Infidelity," *FOX 40 WICZ*, December 2, 2010, <http://www.wicz.com/news/2005/printarticle.asp?a=16646>.
51. "Infidelity Gene? Genetic Link to Relationship Difficulties Found," *Science Daily*, September 2, 2008, <http://www.sciencedaily.com/releases/2008/09/080902161213.htm>.
52. "The Urge to Infidelity ... It's in Her Genes," *Guardian*, November 25, 2004, <http://www.guardian.co.uk/science/2004/nov/25/science.research1>.
53. "Infidelity Might Be in the Genes," *Business Week*, December 3, 2010, <http://www.businessweek.com/lifestyl/content/healthday/646957.html>.
54. "The Love-Cheat Gene: One in Four Born to Be Unfaithful, Claim Scientists," *Mail Online*, December 3, 2010, <http://www.dailymail.co.uk/sciencetech/article-1334932/The-love-cheat-gene-One-born-unfaithful-claim-scientists.html>.

55. "Women's Infidelity Is All in the Genes," *Times Online*, June 6, 2004, <http://www.timesonline.co.uk/tol/news/uk/health/article442311.ece?token=auil&offset=12&page=2>.
56. "Can't Quit Smoking? Blame Your Genes" (see note 35).
57. "If You Smoke Too Much 'Blame Your Genes', Say Experts," *BBC News*, April 26, 2010, <http://news.bbc.co.uk/2/hi/health/8643803.stm>.
58. "Having Trouble Squeezing into Your Jeans?" (see note 36).
59. "Bad Driver? Blame Your Genes" (see note 37).
60. "Early Birds, Night Owls: Blame Your Genes," *National Geographic*, January 28, 2008, <http://news.nationalgeographic.com/news/2008/01/080126-sleep-genes.html>.
61. "Like to Sleep Around? Blame Your Genes," *CBS News*, December 2, 2010, http://www.cbsnews.com/3391-501465_162-20024414-501465.html.
62. "Blame Your Genes for That Desperate Craving for Coffee, Research Suggests," *Vancouver Sun*, April 16, 2011, <http://www.vancouversun.com/health/Blame+your+genes+that+desperate+craving+coffee+research+suggests/4627776/story.html>.
63. "Overeating? Blame Your Genes," *Washington Post*, October 16, 2008, <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2008/10/16/AR2008101602109.html>.
64. "Binge Drinking? Blame It on Your Genes," *Mid Day*, February 3, 2011, <http://www.mid-day.com/lifestyle/2011/mar/020311-Binge-drinking-Blame-it-on-your-genes.htm>.
65. "Lost It All in the Stock Market? Blame Your Genes," *Discover Magazine*, February 11, 2009, <http://blogs.discovermagazine.com/30beats/2009/02/11/Lost-it-all-in-the-stock-market-blame-your-genes>.
66. "Don't Want to Exercise? Blame Your Genes," *Live Science*, June 17, 2010, <http://www.livescience.com/6602-exercise-blame-genes.html>.
67. "Feeling Lonely? Genes Might Be at Fault," *CNN*, December 10, 2008, <http://www.cnn.com/2008/HEALTH/12/08/loneliness.psychology>.
68. "Cluttered Home? Blame Your Genes," *ABC Science*, October 30, 2009, <http://www.abc.net.au/science/articles/2009/10/30/2728509.htm>.
69. "Speaking in Tones? Blame It on Your Genes," *Times Online*, May 29, 2007, <http://www.timesonline.co.uk/tol/news/science/article1851794.ece>.
70. "Bad-Tempered Women 'Can Blame It on Genes'" (see note 41).
71. "Hate Broccoli? Spinach? Blame Your Genes" (see note 40).
72. "If You Don't Eat Greens, Blame It on Your Genes," *Telegraph*, October 23, 2007, <http://www.telegraph.co.uk/news/uknews/1567084/If-you-dont-eat-greens-blame-it-on-your-genes.html>.
73. Kenneth Weiss, "Genetics without Ideology," *GeneWatch* 24, no. 3-4 (2011): 43-46.
74. See, for example, donor profiles at the Sperm Bank of California, <http://www.thespermbankofca.org/pages/page.php?pageid=4#catalog>.
75. See, for example, screening and testing at Fairfax Cryobank, <http://www.fairfaxcryobank.com/donorscreen.shtml>; Fairfax Cryobank, <http://www.fair>

- faxcryobank.com/geneticdisease.shtml; and California Cryobank, <http://www.cryobank.com/Services/Genetic-Counseling/Donor-Screening>.
76. See, for example, Fairfax Cryobank, <http://www.fairfaxcryobank.com/geneticdisease.shtml>; and Xytex Cryo International Sperm Bank, <http://www.xytex.com/sperm-donor-bank-patient/sperm-donor-bank-patient-screening.cfm>.
77. In *Donovan v. Idant Laboratories*, a New York sperm bank was sued for failing to detect fragile X defect in a sperm donation that resulted in the birth of a mentally retarded girl from Pennsylvania. The initial ruling from 2009 was in favor of the plaintiff, viewing the sale of sperm as a product that is subject to liability, yet the ruling was reversed and the case was entirely dismissed. A third Circuit Court of Appeals in 2010 upheld the District ruling that genetic defects in sperm cannot form the basis for product liability suits. For further reading see, for example, Jennifer M. Vagle, "Putting the 'Product' in Reproduction: The Viability of Products Liability Action for Genetically Defective Sperm," *Pepperdine Law Review* 38, no. 4(5) (2011): 1175-1236.
78. The litigation of Myriad Genetics regarding the validity of patents on two human genes associated with breast and ovarian cancer has not been finally resolved (see *Association for Molecular Pathology v. U.S. Patent and Trademark Office*). A New York District Court ruling from 2010 invalidated certain Myriad patents, yet a notice of appeal was filed by the defendants, and in March 2012 it was reported that the U.S. Supreme Court ordered a lower court to revisit the patentability of human genes. See, for example, "Myriad's Human-Gene Patent Rehearing Ordered by High Court," *Bloomberg*, March 27, 2012, <http://www.bloomberg.com/news/2012-03-27/illumina-myriad-egis-apple-pinterest-intellectual-property.html>. For further reading, see for example Robert Cook-Deegan, "The Overstated Case," *Gene Watch* 23, no. 5 (2010): 20-22; and Debra Greenfield, "Freedom of Genes," *Gene Watch* 23, no. 5 (2010): 36-38.
79. See, for example, Fairfax Cryobank, <http://donorsearch.fairfaxcryobank.com>; Lisa C. Ikemoto, "Match, Mate, Trait," *Gene Watch* 24, no. 3-4 (2011): 4-6.
80. Starr, "The Myth of Genetic Improvement."
81. For example, see reports regarding several European production companies that considered reality television shows like *Make Me a Mom* and *I Want Your Child and Nothing Else*, in which a single woman is challenged to choose the ultimate genetic profile for her child from hundreds of competing potential sperm donors. See, for example, "Dutch TV Show Seeks Sperm Donor," *BBC*, August 25, 2005, <http://news.bbc.co.uk/2/hi/entertainment/4183324.stm>; "'Sperm Idol' Reality TV Show?," *Bio News*, July 26, 2004, http://www.bionews.org.uk/page_12051.asp; "Procreation May Become a New Reality Show Reward," *Reality TV World*, July 28, 2004, <http://www.realitytvworld.com/news/procreation-may-become-new-reality-show-reward-2783.php>; "Reality TV Search for Sperm Donor," *Bio News*, August 25, 2005, http://www.bionews.org.uk/page_12481.asp; "Sperm Donor TV Show

- Seems Inconceivable," MSN, January 17, 2005, <http://today.msnbc.msn.com/id/6807612/ns/today-entertainment/t/sperm-donor-tv-show-seems-inconceivable/#>; and "Big Sperm Race Is Staged on German Reality TV," *Guardian*, January 29, 2005, <http://www.guardian.co.uk/media/2005/jan/30/realitytv.germany>.
82. Hewlett, *Creating a Life*; Ikemoto, "Match, Mate, Trait"; Kathleen Sloan, "Abuses of Women's Human Rights in Third Party Reproduction," *GeneWatch* 24, no. 3-4 (2011): 20-23; Spar, *The Baby Business*.
 83. It was widely reported that *Playboy* photographer Ron Harris announced online auctions of human eggs from beautiful models to the highest bidder at http://ronsangels.com/Egg_Donations (these auctions were later suspected to be a scam). See, for example, "On Web, Models Auction Their Eggs to Bidders for Beautiful Children," *New York Times*, October 23, 1999, <http://www.nytimes.com/1999/10/23/us/on-web-models-auction-their-eggs-to-bidders-for-beautiful-children.html?pagewanted=all&src=pm>; "World: America's Anger Greets Online Egg Auction," *BBC News*, October 24, 1999, <http://news.bbc.co.uk/2/hi/americas/483783.stm>; "Model Eggs for Sale," *Bio News*, October 25, 1999, http://www.bionews.org.uk/page_10521.asp; and "'Ron's Angels' Internet Egg Auction Is a Scam," *Bio News*, November 1, 1999, http://www.bionews.org.uk/page_10528.asp.
 84. See, for example, "Number of Egg Donors Doubles as Economy Tanks: As the Economy Worsens, More Men and Women Are Hoping to Cash In by Selling Their Sperm and Eggs," *Fox News*, January 25, 2009, <http://www.foxnews.com/story/0,2933,482728,00.html>; and "Stalled Economy Fertile Ground for Baby Business: Bay State Agencies See Rise in Numbers of Applicants," *Boston Herald*, January 25, 2009, http://www.bostonherald.com/news/hard_times/view.bg?articleid=1147570.
 85. Practice Committee of the American Society for Reproductive Medicine, "Ovarian Hyperstimulation Syndrome," *Fertility and Sterility* 80, no. 5 (2003): 1309-1314; Diane Beeson and Abby Lippman, "Egg Harvesting for Stem Cell Research: Medical Risks and Ethical Problems," *Reproductive BioMedicine Online* 13, no. 4 (2006): 573-579; Antonio Girolami, Raffaella Scandellari, Fabiana Tezza, et al., "Arterial Thrombosis in Young Women after Ovarian Stimulation: Case Report and Review of the Literature," *Journal of Thrombosis and Thrombolysis* 24 (2007): 169-174; Linda Giudice, Eileen Santa, and Robert Pool, *Assessing the Medical Risks of Human Oocyte Donation for Stem Cell Research: Workshop Report* (Washington, DC: National Academies Press, Institute of Medicine, and National Research Council, 2007); Wendy Kramer, Jennifer Schneider, and Natalie Schultz, "US Oocyte Donors: A Retrospective Study of Medical and Psychosocial Issues," *Human Reproduction* 24, no. 12 (2009): 3144-3149; Jennifer Schneider, "Fatal Colon Cancer in a Young Egg Donor: A Physician Mother's Call for Follow-Up Research on the Long-Term Risks of Ovarian Stimulation," *Fertility and Sterility* 90, no. 5 (2008): 2016.e1-2016.e5.
 86. See, for example, the *East-West Plan* at Tammuz International Surrogacy, <http://www.tammuz.com/main.php?lang=eng&action=rackseastwest>.

87. Center for Social Research, *Surrogate Motherhood—Ethics on Commercial* (2012), 1–88, <http://www.womenleadership.in/Csr/SurrogacyReport.pdf>; Veinda Marwahi, "Commercial Surrogacy in India," *GeneWatch* 24, no. 3–4 (2011): 10–13; Siban, "Abuses of Women's Human Rights in Third Party Reproduction"; Marsha Darling, "Commercial Surrogacy and the Reproductive 'Freedom'," *GeneWatch* 24, no. 3–4 (2011): 27–30.
88. See, for example, Fairfax Cryobank, <http://www.fairfaxcryobank.com/Face-MatchFAQs.shtml>.
89. See, for example, Morth Thing, <http://www.morththing.com/blog/136-What-Will-My-Baby-Look-Like>; and Make Me Babies, <http://www.makebabies.com/>.
90. See, for example, California Cryobank, <http://www.cryobank.com/Donor-Search/Look-A-Like/>; and "Ben Affleck Tops Celebrity Look-A-Like Sperm Donors List," *Telegraph*, October 7, 2011, <http://www.telegraph.co.uk/news/celebritynews/6884489/Ben-Affleck-tops-celebrity-look-a-like-sperm-donors-list.html>.
91. David Plotz, *The Genius Factory: The Curious History of the Nobel Prize Sperm Bank* (New York: Random House, 2005).
92. Margie Shildrick and Janet Price, "Splitting the Difference: Adventures in the Anatomy and Embodiment of Women," in *Stirring It: Challenges for Feminism*, ed. Gabriel Griffin, Marianne Hester, Shirin Rai, et al. (Bristol, PA: Taylor and Francis, 1994), 156–179; Janice G. Raymond, *Women as Wombs: Reproductive Technologies and the Battle over Women's Freedom* (San Francisco: HarperSanFrancisco, 1993), 29–73; Barbara Katz Rothman, *Recreating Motherhood: Ideology and Technology in Patriarchal Society* (New York: W. W. Norton and Company, 1989).
93. Weiss, "Genetics without Ideology."
94. Agar, "Liberal Eugenics"; Rifkin, "Ultimate Therapy."
95. Sandra Lee Bartky, "Foucault, Femininity, and the Modernization of Patriarchal Power," in *Feminism and Foucault*, ed. Diamond Irene (Boston: Northeastern University Press, 1988), 61–86; Naomi Wolf, *The Beauty Myth: How Images of Beauty Are Used against Women* (New York: Doubleday, 1991).
96. Michel Foucault, *The History of Sexuality*, vol. 1: *An Introduction* (New York: Vintage, 1978); Shaler and Lemish, "Dynamic Infertility."
97. Agar, "Liberal Eugenics."
98. Merle Spriggs, "Lesbian Couple Create a Child Who Is Deaf like Them," *Journal of Medical Ethics* 28 (2002): 283.
99. "Sperm Bank to Redheads: We Don't Want Your Semen," CBS News, September 19, 2011, http://www.cbsnews.com/8301-504763_162-20108310-10391704.html; "World's Biggest Sperm Bank, Cryos, Tells Redheads: We Don't Want Your Semen," *New York Daily News*, September 18, 2011, http://articles.nydailynews.com/2011-09-18/entertainment/30196092_1_redheads-sperm-bank-cryos-international; and "World's Biggest Sperm Bank Shows Redheads to the Door," ABC News, September 19, 2011, <http://abcnews.go.com/blogs/health/2011/09/19/worlds-biggest-sperm-bank-shows-redheads-to-the-door/>.

100. Ethics Committee of the American Society for Reproductive Medicine, "Informing Offspring of Their Conception by Gamete Donation," *Fertility and Sterility* 81, no. 3 (2004): 527-531; Ethics Committee of the American Society for Reproductive Medicine, "Interests, Obligations, and Rights of the Donor in Gamete Donation," *Fertility and Sterility* 91, no. 1 (2009): 22-27; Erica Haimes, "Gamete Donation and the Social Management of Genetic Origins," in *Changing Human Reproduction: Social Science Perspectives*, ed. Meg Stacey (London: Sage, 1992), 119-147.
101. Tabitha Freeman, Vasanti Jadva, Wendy Kramer, et al., "Gamete Donation: Parents' Experiences of Searching for Their Child's Donor Siblings and Donor," *Human Reproduction* 24, no. 3 (2009): 505-516; Vasanti Jadva, Tabitha Freeman, Wendy Kramer, et al., "Sperm and Oocyte Donors' Experiences of Anonymous Donation and Subsequent Contact with Their Donor Offspring," *Human Reproduction* 26, no. 3 (2011): 638-645; and see, for example, Donor Sibling Registry, <http://www.donorsiblingregistry.com>.
102. Njabulo S. Ndebele, "Maintaining Domination through Language," *Academic Development* 1, no. 1 (1995): 1-5; Ikemoto, "Match, Mate, Trait."
103. Aila Collins and Judith Rodin, "The New Reproductive Technologies: What Have We Learned?," in *Women and New Reproductive Technologies: Medical, Psychological, Legal, and Ethical Dilemmas*, ed. Judith Rodin and Aila Collins (Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum Associates, 1991), 153-161; Sarah Franklin, "Making Sense of Missed Conceptions: Anthropological Perspectives on Unexplained Infertility," in Stacey, *Changing Human Reproduction*, 75-91; Erica Haimes, "Gamete Donation and the Social Management of Genetic Origins"; Helena Ragoné, "Chasing the Blood Tie," in *Situated Lives*, ed. Louise Lamphere, Helena Ragoné, and Patricia Zavella (New York: Routledge, 1997), 110-127.
104. Rothman, "Of Maps and Imaginations"; Roger Godden, *Designing Babies: The Brave New World of Reproductive Technology* (New York: W.H. Freeman, 1999); Carmel Shalev, *Birth Power* (New Haven, CT: Yale University Press, 1989).
105. Rose M. Kreider and Renee Ellis, "Living Arrangements of Children: 2009," in *Current Population Reports* (Washington, DC: U.S. Census Bureau, 2011), 1-25.
106. Susan M. Kahn, *Reproducing Jews* (Durham, NC: Duke University Press, 2000); Ragoné, *Surrogate Motherhood*; Elly Teman, "Bonding with the Field: On Researching Surrogate Motherhood Arrangements in Israel," in *Dispatches from the Field: Neophyte Ethnographers in a Changing World*, ed. Andrew Gardner and David M. Hoffman (Long Grove, IL: Waveland Press, 2006), 179-194.
107. See, for example, 23 and Me, <https://www.23andme.com>; DeCodeMe, <http://www.decode.me/>; and Navigenics, <http://www.navigenics.com/>.
108. Jeremy Gruber, "DTC Genetic Testing: Consumer Privacy Concerns," *GeneWatch* 23, no. 4 (2010): 18-20; Sheldon Krimsky, "Not What the Doctor Ordered," *GeneWatch* 23, no. 4 (2010): 11-12; Jordan P. Lerner-Ellis, J. David Ellis, and Robert Green, "Direct-to-Consumer Genetic Testing:

- What's the Prognosis?," *GeneWatch* 23, no. 4 (2010): 6-8; Patricia A. Roche and George J. Annas, "DNA Testing, Banking, and Genetic Privacy," *New England Journal of Medicine* 355, no. 6 (2006): 545-546.
109. Troy Duster, "Ancestry Testing and DNA: Uses, Limits and Caveat Empor," *GeneWatch* 22, no. 3-4 (2009): 16-18; Osagie Obasogie, "The Color of Our Genes," *GeneWatch* 22, no. 3-4 (2009): 25-27; Jessica Bardill, "DNA and Tribal Citizenship," *GeneWatch* 23, no. 3 (2010): 8-10.
 110. Stuart Hall, "Introduction: Who Needs 'Identity'?", in *Questions of Cultural Identity*, ed. Stuart Hall and Paul Du Gay (London: Sage, 1996), 1-17; Kathyryn Woodward, "Concepts of Identity and Difference," in *Identity and Difference*, ed. Kathyryn Woodward (London: Sage in association with the Open University, 1997), 7-61.

الفصل الخامس عشر

1. Jay Aronson, *Genetic Witness: Science, Law, and Controversy in the Making of DNA Profiling* (New Brunswick, NJ: Rutgers University Press, 2007); Jonathan Koehler, "Error and Exaggeration in the Presentation of DNA Evidence," *Jurimetrics* 34 (1993): 21-39.
2. Michael Lynch, Simon Cole, Ruth McNally, et al., *Truth Machine: The Contentious History of DNA Fingerprinting* (Chicago: University of Chicago Press, 2008).
3. Ibid.
4. Sheldon Krimsky and Tania Simoncelli, *Genetic Justice: DNA Data Banks, Criminal Investigations, and Civil Liberties* (New York: Columbia University Press, 2011).
5. David Lazer, ed., *DNA and the Criminal Justice System: The Technology of Justice* (Cambridge, MA: MIT Press, 2004).
6. Committee on Identifying the Needs of the Forensic Sciences Community, National Research Council, *Strengthening Forensic Science in the United States: A Path Forward* (Washington, DC: National Academies Press, 2009).
7. Koehler, "Error and Exaggeration," 24.
8. Committee on Identifying the Needs of the Forensic Sciences Community, National Research Council, *Strengthening Forensic Science in the United States*, 121.
9. Ibid., 133.
10. See Katherine Roeder, "DNA Fingerprinting: A Review of the Controversy," *Statistical Science* 9 (1994): 222-247 and accompanying commentary.
11. Opinion in the Reference by the Scottish Criminal Cases Review Commission in the Case of Brian Kelly, Appeals Court, High Court of Justiciary, August 6, 2004, <http://www.scotcourts.gov.uk/opinions/XC458.html>.
12. This account is based on the author's review of a corrective action report produced by the Washington State Patrol laboratory. The report was included in documents obtained by the *Seattle Post-Intelligencer* as part of an investigation of errors at the laboratory. The author assisted the newspaper in this investigation.

13. California and Florida: William Thompson, "Tarnish on the 'Gold Standard': Understanding Recent Problems in Forensic DNA Testing," *Champion* 30 (2006): 10-16; New Jersey: M. Spoto, "Murder, Rape Charges Dropped Due to Botched DNA Evidence," *New Jersey Star Ledger*, February 7, 2006; K. Sudol, "Murder Charges Dismissed Because of Unreliable DNA Evidence," *Asbury Park Press*, February 7, 2006; New Zealand: Michael Strutt, "Legally Scientific? A Brief History of DNA Evidence in the Criminal Justice System," June 9, 2001, http://www.justiceaction.org.au/actNow/Campaigns/DNA/pdf_files/02_Legal.pdf; Australia: Amanda Banks, "DNA Lab Admits Rape Case Bungle," *Australian*, March 16, 2006; Graeme Johnson, State Coroner, *Inquest into the Death of Jaidyn Raymond Leskie*, Coroner's Case No. 007/98 (July 31, 2006), http://www.bioforensics.com/articles/Leskie_decision.pdf; William Thompson, "Victoria State Coroner's Inquest into the Death of Jaidyn Leskie: Report" (December 3, 2003), <http://www.bioforensics.com/articles/Thompsonreport.pdf>; William Thompson, "Victoria State Coroner's Inquest into the Death of Jaidyn Leskie: Supplemental Report" (January 29, 2004) (available from the author).
14. Mark Butler and Anthony Dowsley, "DNA Fiasco with 7000 Crimes to Be Re-examined by Police," *Herald Sun* (Melbourne, Australia), August 7, 2008; Anthony Dowsley, Mark Butler, and Nick Higginbottom, "DNA Samples 'Left Exposed,'" *Herald Sun* (Melbourne, Australia), August 8, 2008; Milanda Rout, "Doubts on DNA Evidence Let Convicted Rapist Walk Free," *Australian*, December 8, 2009.
15. Fran Yeoman, "The Phantom of Heilbronn, the Tainted DNA and an Eight-Year Goose Chase," *London Times Online*, March 26, 2009, <http://www.timesonline.co.uk/tol/news/world/europe/article5983279>; "A Very Embarrassing History," *SpiegelOnline*, March 26, 2009, <http://www.spiegel.de/panorama/justiz/0,1518,druck-615547,00.html>.
16. Jackie Valley, "Metro to Probe Old Cases after DNA Mix-up Led to Wrongful Conviction," *Las Vegas Sun*, July 7, 2011, <http://www.lasvegassun.com/news/2011/jul/07/dna-lab-switch-led-wrongful-conviction-man-who-ser/>.
17. Accounts of the Pennsylvania and California errors (based on a review of laboratory records) are included in William Thompson, Franco Taroni, and Colin Aitken, "How the Probability of a False Positive Affects the Value of DNA Evidence," *Journal of Forensic Sciences* 48 (2003): 47-54; and in Thompson, "Tarnish on the 'Gold Standard.'" The other Las Vegas case is described in Glen Puit, "DNA Evidence: Officials Admit Error, Dismiss Case (LV Lab Put Wrong Name on Sample)," *Las Vegas Review Journal*, April 18, 2002.
18. K. Danks, "DNA Bungles See Wrongful Charges, Jailing," *Daily Telegraph*, January 25, 2007, <http://www.news.com.au/dailytelegraph/story/0,22049,21117550-5001028,00.html>.
19. A. McDonald, "DNA Evidence Claim Clouds Convictions," *Australian*, July 8, 2006.
20. "DNA Blunder Let Night Stalker Continue," *Independent*, March 24, 2011, <http://www.independent.co.uk/news/uk/crime/dna-blunder-let-night-stalker-continue-2252048.html>.

21. M. S. Enkoji, "DNA Lapse: Put Scrutiny on Lab Work," *Sacramento Bee*, September 14, 2006.
22. Robert A. Jarzen, "Technical Problem Review—Analyst Casework (Criminalist Mark Eastman)" (unpublished report, Office of the District Attorney, Sacramento County, August 14, 2006, available from the author).
23. John M. Butler, *Forensic DNA Typing: Biology, Technology and Genetics of STR Markers*, 2nd ed. (Burlington, MA: Elsevier Academic Press, 2005).
24. William Thompson, "Baiting the Target around the Matching DNA Profile: The Texas Sharpshooter Fallacy in Forensic DNA Interpretation," *Law, Probability and Risk* 8 (2009): 257–276.
25. Hiel E. Drot and Greg Hampikian, "Subjectivity and Bias in Forensic DNA Mixture Interpretation," *Science and Justice* 51 (2011): 204–208.
26. Brandon Garrett, *Convicting the Innocent: Where Criminal Prosecutions Go Wrong* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2011), 98, 102, 157; Thompson, Taroni, and Aitken, "How the Probability of a False Positive Affects the Value of DNA Evidence."
27. A detailed account of the DNA-testing problems in Sutton's case can be found in William Thompson, "Beyond Bad Apples: Analyzing the Role of Forensic Science in Wrongful Convictions," *Southwestern Law Review* 37 (2008): 971–994. On Gilbert Alejandro, see Garrett, *Convicting the Innocent*, 61, 70, 101; and Brandon Garrett and Peter Neufeld, "Invalid Forensic Science Testimony and Wrongful Conviction," *Virginia Law Review* 95 (2009): 1–94, at 64.
28. During the four and a half years he spent in prison, Joseph Sutton made a number of unsuccessful requests for retesting. His case was rejected by the Innocence Project, which at that time did not consider cases in which DNA testing had already been conducted by the state. A retest was conducted only after problems in the initial DNA test were highlighted in a television exposé about misconduct in the Houston Police Department Crime Laboratory. Thompson, "Beyond Bad Apples."
29. The first report was L. Brenner and B. Pfeeger, "Investigation of the Sexual Assault of Danah H. Philadelphia, PA: Philadelphia Police Department DNA Identification Laboratory; 1999 Sept. 24; Lab No.: 97-70826." The second report was L. Brenner and B. Pfeeger, "Amended Report: Investigation of the Sexual Assault of Danah H. Philadelphia, PA: Philadelphia Police Department DNA Identification Laboratory; 2000 Feb. 7; Lab No.: 97-70826." Copies of these unpublished reports are available from the author. This case is discussed in Thompson, Taroni, and Aitken, "How the Probability of a False Positive Affects the Value of DNA Evidence." A sample that was described as a "seminal stain" in the first report was relabeled a "bloodstain" in the second report, where it was correctly identified as matching the profile of the female victim.
30. Jonathian Koehler, "The Random Match Probability in DNA Evidence: Irrelevant and Prejudicial?," *Jurimetrics* 35 (1995): 201–219; William Thompson, "Accepting Lower Standards: The National Research Council's Second Report on Forensic DNA Evidence," *Jurimetrics* 37 (1997): 405–424; Lau-

- rence Mueller, "The Use of DNA Typing in Forensic Science," *Accountability in Research* 3 (1993): 1-13; Roeder, "DNA Fingerprinting."
31. DNA Advisory Board Quality Assurance Standards for Forensic DNA Testing Laboratories, *Standard 14.1.1*, July 1998, <http://www.fbi.gov/about-us/lab/forensic-science-communications/fsc/july2000/codis2a.htm>.
32. These records are discussed in more detail in Thompson, "Earniah on the 'Gold Standard.'"
33. *Ibid.*
34. Maura Dolan and Jason Felch, "DNA: Genes as Evidence; The Danger of DNA: It Isn't Perfect," *Los Angeles Times*, December 26, 2008, A1. The author of this chapter assisted the *Los Angeles Times* in reviewing the laboratory files and was quoted in the *Times* article.
35. Peter Jamison, "SFPD Concealed DNA Sample Switch at Crime Lab," *San Francisco Weekly*, December 15, 2010; Jason Van Derbeken, "San Francisco Police Crime Lab Accused of Cover-Up," *San Francisco Chronicle*, December 5, 2010.
36. Maine State Police: Sharon Mack, "DNA Mix-up Results in Mistrial," *Bangor Daily News*, December 18, 2009; U.S. Army: Marisa Taylor and Michael Doyle, "Army Slow to Act as Crime-Lab Worker Falsified, Botched Tests," *McClatchy Newspapers*, March 20, 2011, <http://www.mcclatchydc.com/2011/03/20/110551/army-slow-to-act-as-crime-lab.html>; North Carolina State Bureau of Investigation: "SBI Culture Resists Change," *News Observer* (Raleigh, NC), December 12, 2010. The most detailed account of the Houston Police Department Crime Laboratory scandal is Michael R. Bromwich, "Final Report of the Independent Investigator for the Houston Police Department Crime Laboratory and Property Room," July 13, 2007, <http://hpdlab.investigation.org/>. Bromwich was hired by the City of Houston to conduct a detailed investigation of the laboratory.
37. For a detailed review, see Paul Giannelli, "Wrongful Conviction and Forensic Science: The Need to Regulate Crime Labs," *North Carolina Law Review* 163 (2007): 165-236.
38. See Bromwich, "Final Report of the Independent Investigator."
39. Rosanna Ruiz and Robert Crowe, "HPD Again Shuts Down Crime Lab's DNA Unit: Move Follows Resignation of Division's Leader in Cheating Probe," *Houston Chronicle*, January 26, 2008, http://www.chron.com/CDA/archives/archive.mpl?id=2008_4501987.
40. Garrett, *Convicting the Innocent*, 215-221.
41. William Thompson and Rachel Dioso-Villa, "Turning a Blind Eye to Misleading Scientific Testimony: Failure of Procedural Safeguards in a Capital Case," *Albany Law Journal of Science and Technology* 18 (2008): 151-204.
42. William Thompson, "Painting the Target," 269-271. The *Virginian-Pilot* and the *Richmond Times-Dispatch* have published a series of news article and editorials about DNA-testing problems in the Virginia State Division of Forensic Sciences. See, e.g., "Confusion over DNA a Threat to Justice,"

- Virginian-Pilot*, August 29, 2005; Frank Green, "Study Will Assess Whether Errors in Washington Case Are 'Endemic to the System,'" *Richmond Times-Dispatch*, June 14, 2005; and "Alarming Indifference from Crime Lab Boss," *Virginian-Pilot*, May 10, 2005.
43. See "SBI Culture Resists Change;" also Phoebe Zerwick, "State Crime Lab Is Faulted: Lawyers' Group Calls for Probe, Cites DNA Errors in Three Cases," *Winston-Salem Journal*, July 20, 2005.
 44. "SBI Culture Resists Change."
 45. Associated Press, "Worker in Army Lab May Have Falsified DNA Test Result," August 27, 2005; Taylor and Doyle, "Army Slow to Act."
 46. The problems in the FBI laboratory are described in U.S. Department of Justice, Office of the Inspector General, *The FBI DNA Laboratory: A Review of Protocol and Practice Vulnerabilities* (May 2004), <http://www.usdoj.gov/oig/special/0405/index.htm>. The firing at Orchid-Cellmark is mentioned in Laura Cadiz, "Md.-Based DNA Lab Fires Analyst over Falsified Tests," *Baltimore Sun*, November 18, 2004; details are provided in Thompson, "Tarnish on the 'Gold Standard,'" which also discusses the Office of the Chief Medical Examiner case. The fraudulent work of the notorious Fred Zain in Bexar County, Texas, is discussed in Garrett and Neufeld, "Invalid Forensic Science," 63–64. The problems with the work of analyst Pamela Fish in Chicago are discussed in Giannelli, "Wrongful Conviction and Forensic Science," 185–187 (describing problems in the Chicago lab).
 47. I elaborate on this issue and provide extensive citations and examples in William Thompson, "What Role Should Investigative Facts Play in the Evaluation of Scientific Evidence?," *Australian Journal of Forensic Sciences* 43 (2011): 117–128.
 48. See Bromwich, "Final Report of the Independent Investigator."
 49. Thompson, "Tarnish on the 'Gold Standard'" (elaborating on these points).
 50. Taylor and Doyle, "Army Slow to Act."
 51. Giannelli, "Wrongful Convictions and Forensic Science," discusses the misconduct of Zain, Gilchrist, and Fish.
 52. B. Weir, "The Rarity of DNA Profiles," *Annals of Applied Statistics* 1, no. 2 (2007): 358–370. In a structured population, particular genetic characteristics or sets of characteristics are more common in some subgroups than others.
 53. John M. Butler, *Forensic DNA Typing*. The loci examined are those selected by the FBI for CODIS, the national DNA database. Some of the newer test kits also examine two additional STR loci.
 54. In general, as the number of alleles in a DNA profile decreases, the probability that a randomly chosen person will, by coincidence, happen to match that profile increases. Because the alleles vary greatly in their rarity, however, it is possible for a profile containing a few rare alleles to be rarer overall than a profile containing a larger number of more common alleles. Consequently, in discussing the likelihood of a coincidental match, it is more helpful to focus on the estimated frequency of the profile than the number of loci or alleles encompassed in the profile.

55. I computed these profile frequencies (and the match probabilities for relatives presented later in this discussion) using Genostat, a free software program available at Forensic Bioinformatics, <http://www.bioforensics.com>. Genostat generates profile frequencies for a variety of published databases. For the examples presented here, I used the FBI's database of U.S. Caucasians.
56. Yun S. Song, Anand Patil, Erin Murphy, et al., "Average Probability That a 'Cold Hit' in a DNA Database Search Results in an Erroneous Attribution," *Journal of Forensic Sciences* 54 (2009): 22–26.
57. David J. Balding, *Weight-of-Evidence for Forensic DNA Profiles* (London: John Wiley and Sons, 2005), 32, 148.
58. If genetic profile G from a given individual occurs with probability P_G , then the probability of finding at least one additional individual who has the profile in a population of N unrelated individuals is $1 - (1 - P_G)^N$. An approximate estimate of this probability is the simpler expression NP_G . National Research Council, *The Evaluation of Forensic DNA Evidence* (Washington, DC: National Academy Press, 1996), 137.
59. British Home Office, *The National DNA Database Annual Report, 2005–2006*, September 2006, 35, <http://www.cellmarkforensics.co.uk/assets/docs/DNA-report2005-06.pdf>.
60. BBC Panorama, "Give Us Your DNA," September 24, 2007, <http://news.bbc.co.uk/1/hi/programmes/panorama/7010687.stm>; Balding, *Weight-of-Evidence for Forensic DNA Profiles*, 32, 148.
61. A. Sweeney and F. Main, "Botched Case Forces State to Change DNA Reports," *Chicago Sun Times*, November 8, 2004.
62. Elizabeth Gibson, "10-Year-Old Case: Retest of DNA Clears Defendant of Charges," *Columbus Dispatch*, June 3, 2010, <http://www.dispatch.com/content/stories/local/2010/06/03/retest-of-dna-clears-defendant-of-charges.html>.
63. Bromwich, "Final Report of the Independent Investigator"; Thompson, "Beyond Bad Apples."
64. James Curran and John Buckleton, "Inclusion Probabilities and Dropout," *Journal of Forensic Sciences* 55 (2010): 1171–1173; Thompson, "Painting the Target."
65. Koehler, "Error and Exaggeration," 21, 27, 32; Dawn McQuiston-Surrett and Michael J. Saks, "Communicating Opinion Evidence in the Forensic Identification Sciences: Accuracy and Impact," *Hastings Law Journal* 59 (2008): 1159, 1178–1179; Robert Aronson and Jacqueline McMurtrie, "The Use and Misuse of High-Tech Evidence by Prosecutors: Ethical and Evidentiary Issues," *Fordham Law Review* 76 (2007): 1453, 1478–1479; David Balding and Peter Donnelly, "The Prosecutor's Fallacy and DNA Evidence," *Criminal Law Review* (October 1994): 711.
66. *McDaniels v. Brown*, 130 S. Ct. 665, 675 (2010); "Brief of 20 Scholars of Forensic Evidence as Amici Curiae Supporting Respondents," in *McDaniels v. Brown*, 130 S. Ct. 665 (2010). The scholars' brief was reprinted, with brief commentary, in *Criminal Law Bulletin* 46 (2010): 709–757.
67. John M. Butler, *Forensic DNA Typing*; Balding, *Weight-of-Evidence for Forensic DNA Profiles*.

68. David Kaye, *The Double Helix and the Law of Evidence* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2010); Aronson, *Genetic Witness*.
69. The history of litigation on the admissibility of DNA statistics is traced by Kaye, *Double Helix*, 79–114; Aronson, *Genetic Witness*, 56–88; and William Thompson, "The National Research Council's Plan to Strengthen Forensic Science: Does the Path Forward Run through the Courts?," *Jurimetrics* 50 (2009): 35–51, at 41–43.
70. Weir, "Rarity of DNA Profiles."
71. Weir's "Rarity of DNA Profiles" was critiqued in Laurence Mueller, "Can Simple Population Genetic Models Reconcile Partial Match Frequencies Observed in Large Forensic Databases?," *Journal of Genetics* 87 (2008): 101–108. The quotes are from Jason Felch and Maura Dolan, "How Reliable Is DNA in Identifying Suspects?," *Los Angeles Times*, July 20, 2008, A1.
72. 42 U.S.C. Section 14132.
73. Felch and Dolan, "How Reliable Is DNA in Identifying Suspects?" The FBI's resistance is also discussed in Mueller, "Can Simple Population Genetic Models," and David Kaye, "Trawling DNA Databases for Partial Matches: What Is the FBI Afraid Of?," *Cornell Journal of Law and Public Policy* 19 (2009): 145–171.
74. D. Krane, V. Bahn, D. Balding, et al., "Time for DNA Disclosure," *Science* 326 (2009): 1631–1632.
75. Balding, *Weight-of-Evidence for Forensic DNA Profiles*, 14–15.
76. Paul Ekblom, "Can We Make Crime Prevention Adaptive by Learning from Other Ecological Struggles?," *Studies on Crime and Crime Prevention* 8 (1998): 27–51; Ekblom, "How to Police the Future: Scanning for Scientific and Technological Innovations Which Generate Potential Threats and Opportunities in Crime, Policing and Crime Reduction," in *Crime Science: New Approaches to Preventing and Detecting Crime*, ed. M. Smith and N. Tilley (Cullompton, UK: Willan, 2005); William J. Chambliss, *Boxman: A Professional Thief's Journey* (1984; reprint, Lincoln, NE: iUniverse, 2004).
77. Richard Willing, "Criminals Try to Outwit DNA," *USA Today*, August 28, 2000, <http://www.fairfaxidlab.com/html/news.html>; A. Dutton, "More Rape Cases Go Unsolved: Police and Experts Put Part of the Blame on Crime Show, Which Can Provide Clues on Covering One's Tracks," *Newsday*, September 19, 2006; Simon A. Cole and Rachel Dioso-Villa, "CSI and Its Effects: Media, Juries, and the Burden of Proof," *New England Law Review* 41 (2007): 435–470; "CSI TV Shows Are Training Murderers to Get Away with Their Crimes," *New Criminologist*, March 16, 2006.
78. Harry G. Levine, Jon Gettman, Craig Reinerman, et al., "Drug Arrests and DNA: Building Jim Crow's Database" (paper produced for the Council for Responsible Genetics and its national conference, "Forensic DNA Databases and Race: Issues, Abuses and Actions," held June 19–20, 2008, at New York University), <http://www.councilforresponsiblegenetics.org/pagedocuments/00rxhggaci.pdf>.
79. Rebecca Dent, "The Detection and Characterization of Forensic DNA Profiles Manipulated by the Addition of PCR Amplicon" (master's thesis, Centre for Forensic Science, University of Western Australia, 2006).

80. For a critique of the NRC's comments on "culture" and a cogent discussion of what the term "scientific culture" might mean in the context of forensic science, see Simon Cole, "Acculturating Forensic Science: What Is 'Scientific Culture', and How Can Forensic Science Adopt It?," *Rordham Urban Law Journal* 36 (2010): 435-472.
81. Under the 2004 Justice for All Act, agencies applying for federal Coverdell grants to support forensic DNA testing must certify that a government entity exists and an appropriate process is in place to conduct independent investigations into allegations of serious negligence or misconduct substantially affecting the integrity of forensic results. However, a review of the program by the inspector general of the U.S. Department of Justice found that many state and local crime laboratories that had received grants did not meet this standard. For many labs, no qualified entity existed to examine allegations of misconduct, and no process was in place to ensure that allegations were referred to qualified entities. U.S. Department of Justice, Office of the Inspector General, Evaluations and Inspections Division, "Review of the Office of Justice Programs' Paul Coverdell Forensic Science Improvement Grants Program" (January 2008), <http://www.justice.gov/oig/reports/OJP/c0801/final.pdf>.

الفصل السادس عشر

1. Ruth Hubbard, "The Theory and Practice of Genetic Reductionism—From Mendel's Laws to Genetic Engineering," in *Against Biological Determinism, and Towards a Liberatory Biology*, ed. C. M. Barker, L. Birke, A. D. Muir, et al. (London: Allison and Busby, 1982), 62-78; M. W. Ho and P. T. Saunders, "Adaptation and Natural Selection: Mechanism and Teleology," in *Against Biological Determinism*, 85-102.
2. R. Hubbard and E. Wald, *Exploding the Gene Myth: How Genetic Information Is Produced and Manipulated by Scientists, Physicians, Employers, Insurance Companies, Educators, and Law Enforcers*, with a new afterword (Boston: Beacon Press, 1997); "Exploding the Gene Myth," a conversation between Ruth Hubbard and Frank R. Aqueno, 1997, <http://gender.cserver.org/exploding-the-gene-myth.html>.
3. Ho and Saunders, "Adaptation and Natural Selection"; M. W. Ho and P. T. Saunders, "Beyond Neo-Darwinism—An Epigenetic Approach to Evolution," *Journal of Theoretical Biology* 78 (1979): 673-691; M. W. Ho, *Genetic Engineering: Dream or Nightmare? Turning the Tide on the Brave New World of Bad Science and Big Business*, 2nd ed., rev. and updated (New York: Continuum, 2000). My definition of science is from Ho, *Genetic Engineering*, 6-7.
4. Ibid.; M. W. Ho, "Living with the Fluid Genome," ISIS/TWN, London/Penang, 2003, <http://www.i-sis.org.uk/fluidGenome.php>.
5. "Quantum Jazz Biology," interview with Mae-Wan Ho by David Riley, Rollin McGraty, and Suzanne Schneider, *Science in Society* 47 (forthcoming).
6. Nicholas Wade, "A Decade Later, Genetic Map Yields Few New Cures," *New York Times*, June 12, 2010.

7. M.-W. Ho, "Human Genome Map Spells Death of Genetic Determinism," *ISIS News* 7/8, February 2001, <http://www.i-sis.org.uk/isisnews/i-sisnews7-1.php>.
8. N. P. Paynter, D. I. Chasman, G. Paré, et al., "Association between a Literature-Based Genetic Risk Score and Cardiovascular Events in Women," *Journal of the American Medical Association* 303 (2010): 631–637.
9. Wade, "Decade Later, Genetic Map Yields Few New Cures."
10. Ho and Saunders, "Adaptation and Natural Selection."
11. M.-W. Ho, "Epigenetic Toxicology," *Science in Society* 41 (2009): 13–15, <http://www.i-sis.org.uk/epigeneticToxicology.php>.
12. M.-W. Ho, "Epigenetic Inheritance through Sperm Cells: The Lamarckian Dimension in Evolution," *Science in Society* 42 (2009): 40–42, <http://www.i-sis.org.uk/epigeneticInheritance.php>.
13. I. Sciamanna, P. Vitullo, A. Curatolo, et al., "Retrotransposons, Reverse Transcriptase and the Genesis of New Genetic Information," *Gene* 448 (2009): 180–186.
14. Ho, "Living with the Fluid Genome."
15. Ho, "GM Is Dangerous and Futile."
16. ENCODE Project Consortium, "Identification and Analysis of Functional Elements in 1% of the Human Genome by the ENCODE Pilot Project," *Nature* 2007 (2007): 799–816.
17. M.-W. Ho, "GM Is Dangerous and Futile," *Science in Society* 40 (2008): 4–8, <http://www.i-sis.org.uk/isisnews/sis40.php>.
18. Ho, "Living with the Fluid Genome."
19. A. Caspi, J. McClay, T. E. Moffitt, et al., "Role of the Genotype in the Cycle of Violence in Maltreated Children," *Science* 297 (2002): 851–854.
20. E. Balaban and R. Lewontin, "Criminal Genes," *Gene Watch* 20 (March/April 2007): 10–15, <http://www.councilforresponsiblegenetics.org/genewatch/GeneWatchPage.aspx?pagelD=275&archive=yes>.
21. M.-W. Ho, "From Genomics to Epigenomics," *Science in Society* 41 (2009): 10–12, <http://www.i-sis.org.uk/isisnews/sis41.php>.
22. C. H. Waddington, *The Strategy of the Genes* (London: Allen and Unwin, 1957).
23. Ho and Saunders, "Beyond Neo-Darwinism."
24. "Epigenetics," in *Oxford Dictionary of Biochemistry and Molecular Biology*, ed. Richard Cammack et al. (New York: Oxford University Press, 2006), 221.
25. Ho, "Epigenetic Inheritance through Sperm Cells"; M.-W. Ho, "How Development Directs Evolution: Epigenetics and Generative Dynamics" (invited lecture for "Evolution and the Future," Belgrade, Serbia, October 2009), forthcoming in proceedings, <http://www.i-sis.org.uk/howDevelopmentDirectsEvolution.php>.
26. H.-W. Ho, "Epigenetic Inheritance, "What Genes Remember," *Science in Society* 41 (2009): 4–5, <http://www.i-sis.org.uk/isisnews/sis41.php>.
27. Ho, "GM Is Dangerous and Futile."
28. C. Lindqvist, A. D. Janczak, D. Nätt, et al., "Transmission of Stress-Induced Learning Impairment and Associated Brain Gene Expression from Parents to

- Offspring in Chickens," *PLOS One* 4 (2009): 1-7, e364; M. Weinstock, "The Potential Influence of Maternal Stress Hormones on Development and Mental Health of the Offspring," *Brain and Behavioural Immunology* 19 (2005): 296-308.
29. M. S. Martin-Gronert and S. E. Ozanne, "Maternal Nutrition during Pregnancy and Health of the Offspring," *Biochemical Society Transactions* 34 (2006): 779-792.
30. F. A. Champagne and J. P. Curley, "Epigenetic Mechanisms Mediating the Long-Term Effects of Maternal Care on Development," *Neuroscience and Biobehavioral Reviews* 33 (2009): 593-600.
31. Martin-Gronert and Ozanne, "Maternal Nutrition during Pregnancy."
32. Institute of Corrections, "Relationship between Childhood Experiences and Adult Criminal Behaviour," Corrections Library, October 31, 2006, <http://www.nationalinstituteofcorrections.gov/Library/015873>.
33. D. Chapman and K. Scott, "The Impact of Maternal Intergenerational Risk Factors on Adverse Development Outcomes," *Developmental Reviews* 21 (2001): 305-325; B. Egeland, D. Jacobvitz, and K. Papatola, *Child Abuse and Neglect: Biosocial Dimensions* (New York: Aldine, 1987).
34. F. A. Champagne, "Epigenetic Mechanisms and the Transgenerational Effects of Maternal Care," *Frontiers in Neuroendocrinology* 29 (2008): 386-397.
35. Champagne and Curley, "Epigenetic Mechanisms Mediating the Long-term Effects of Maternal Care on Development"; Institute of Corrections, "Relationship between Childhood Experiences and Adult Criminal Behaviour"; Chapman and Scott, "Impact of Maternal Intergenerational Risk Factors on Adverse Development Outcomes"; Egeland, Jacobvitz, and Papatola, *Child Abuse and Neglect*; Champagne, "Epigenetic Mechanisms and the Transgenerational Effects of Maternal Care"; M. J. Meaney, "Maternal Care Gene Expression and the Transmission of Individual Differences in Stress Reactivity across Generations," *Annual Review of Neuroscience* 24 (2001): 1161-1192; M.-W. Ho, "Caring Mothers Reduce Stress for Life," *Science in Society* 24 (2004): 11+55, <http://www.i-sis.org.uk/isisnews/sis24.php>; M.-W. Ho, "Caring Mothers Strike Fatal Blow against Genetic Determinism," *Science in Society* 41 (2009): 6-9, <http://www.i-sis.org.uk/isisnews/sis41.php>.
36. Champagne, "Epigenetic Mechanisms and the Transgenerational Effects of Maternal Care."
37. F. A. Champagne, I. C. Weaver, J. Diorio, et al., "Maternal Care Associated with Methylation of the Estrogen Receptor-Alpha1b Promoter and Estrogen Receptor-Alpha Expression in the Medial Preoptic Area of Female Offspring," *Endocrinology* 147 (2006): 2909-2915.
38. See Champagne, "Epigenetic Mechanisms and the Transgenerational Effects of Maternal Care."
39. L. A. Smit-Rigter, D. L. Champagne, and J. A. van Hooft, "Lifelong Impact of Variations in Maternal Care on Dendritic Structure and Function of Cortical Layer 2/3 Pyramidal Neurons in Rat Offspring," *PLoS One* 4 (2009): 1-7, e5167, doi:10.1371/journal.pone.0005167.

40. C. G. Weaver, M. J. Meaney, and M. Szyf, "Maternal Care Effects on the Hippocampal Transcriptome and Anxiety-Mediated Behaviours in the Offspring That Are Reversible in Adulthood," *Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America* 103 (2006): 3480-3485.
41. J. A. Anaf, S. Li, D. M. Harley, et al., "Transgenerational Rescue of a Genetic Defect in Long-Term Potentiation and Memory Formation by Juvenile Enrichment," *Journal of Neuroscience* 29 (2009): 1496-1502.
42. P. O. McGowan, A. D. Sasaki, A. C. D'Alessio, et al., "Epigenetic Regulation of the Glucocorticoid Receptor in Human Brain Associates with Childhood Abuse," *Nature Neuroscience* 12 (2009): 342-348.
43. A. R. Tynka, L. M. Price, H.-T. Kao, et al., "Childhood Maltreatment and Telomere Shortening: Preliminary Support for an Effect of Early Stress on Cellular Aging," *Biological Psychiatry* 67 (2010): 531-534.
44. Champagne, "Epigenetic Mechanisms and the Transgenerational Effects of Maternal Care."
45. P. O. McGowan, M. J. Meaney, and M. Szyf, "Diet and the Epigenetic (Re)programming of Phenotypic Differences in Behaviour," *Brain Research* 1237 (2008): 12-24.
46. T. B. Franklin and I. M. Mansuy, "The Prevalence of Epigenetic Mechanisms in the Regulation of Cognitive Functions and Behaviour," *Current Opinion in Neurobiology* 10 (2010): 1-9.
47. McGowan, Meaney, and Szyf, "Diet and the Epigenetic (Re)programming of Phenotypic Differences in Behaviour."

المصادر

Epigraph sources: "President Clinton Announces the Completion of the First Survey of the Human Genome: Hails Public and Private Efforts Leading to This Historic Achievement," White House Office of the Press Secretary, June 25, 2000, U.S. Department of Energy Genome Programs, <http://genomics.energy.gov>; Francis Collins, "A Genome Story: 10th Anniversary Commentary," *Scientific American Blog*, June 25, 2010, <http://blogs.scientificamerican.com>.

1. Leon Jaroff, "Happy Birthday, Double Helix," *Time*, March 15, 1993.
2. Michael R. Alvarez, "Genes and Social Networks: New Research Links Genes to Friendship Networks," *Psychology Today*, February 14, 2011; Charlene Laino, "New Alzheimer's Gene Found," *WebMD Health News*, April 14, 2010, <http://www.webmd.com>; Robert Cooke, "Search Narrowing for Alzheimer's Gene," *Newsday*, February 20, 1987; Mark Wheeler, "Obesity Gene, Carried by More than a Third of the U.S. Population, Leads to Brain Tissue Loss," *UCLA Newsroom*, April 19, 2010; Jane Kirby, "Thin Parents Pass on 'Skinny Genes' to Children," *Independent*, October 4, 2011.
3. Kenna R. Mills Shaw, Katie Van Horne, Hubert Zhang, et al., "Essay Contest Reveals Misconceptions of High School Students in Genetics Content," *Genetics* 178 (2008): 1157-1168, at 1166.

4. M. J. Dougherty, C. Pleasants, L. Solow, et al., "A Comprehensive Analysis of High School Genetics Standards: Are States Keeping Pace with Modern Genetics?," *CBE—Life Sciences Education* 10 (2011): 318–327.
5. NIH Curriculum Supplements for High School, "Human Genetic Variation," 1999, <http://science.education.nih.gov/customers.nsf/HSCGenetic.htm>.
6. Sheldon Krimsky and Kathleen Sloan, eds., *Race and the Genetic Revolution: Science, Myth, and Culture* (New York: Columbia University Press, 2011); Perez Hilton, "Hypocrisy Must Be Genetic for the Palins," *Perez Hilton Blog*, April 7, 2011, <http://perezhilton.com>.
7. Camilla Burnett, Sara Valentini, Felipe Cabreiro, et al., "Absence of Effects of *Six2* Overexpression on Lifespan in *C. Elegans* and *Drosophila*," *Nature* 477 (2011): 482–485.
8. J. Ferlay, H. R. Shin, E. Bray, et al., *GLOBOCAN, Cancer Incidence and Mortality Worldwide: IARC CancerBase, 10* (Lyon, France: International Agency for Research on Cancer, 2008), <http://globocan.iarc.fr/>.
9. Fabio Pampoli and Massimo Riccaboni, *Innovations and Industrial Leadership: Lessons from Pharmaceuticals* (Baltimore: Center for Transatlantic Relations, Johns Hopkins University, 2008).
10. Fabio Pampoli, Laura Magazzini, and Massimo Riccaboni, "The Productivity Crisis in Pharmaceutical R&D," *Nature Reviews Drug Discovery* 10 (2011): 428–438.
11. Evaluation of Genomic Applications in Practice and Prevention (EGAPP), "EGAPP Working Group Recommendations," February 9, 2012, <http://www.egappreviews.org/default.htm>.
12. Bourne Partners, "Biotechnology Market Overview," last updated July 1, 2011, <http://bournepartners.wordpress.com/2011/07/01/biotechnology-market-overview-june-2011/>.
13. Bill Clinton, "President Clinton's State of the Union Address" (speech delivered to Congress, Washington, DC, January 27, 1998).
14. Jennifer Reineke Polthaus and Robert M. Cook-Deegan, "Genomics Research: World Survey of Public Funding," *BMC Genomics* 9 (2008): 8, 15.
15. Biotechnology Industry Organization, "Unleashing the Promise of Biotechnology," June 28, 2011, <http://www.bio.org/unleashing-promise-biotechnology>.
16. White House Science and Technology Policy Office, "Request for Information: Building a 21st Century Bioeconomy," October 11, 2011, <http://www.federalregister.gov/agencies/science-and-technology-policy-office>.
17. Biotechnology Industry Organization, "BIO Applauds the Intent to Create a National Bioeconomy Blueprint," press release, October 13, 2011, <http://www.bio.org/media/press-release/bio-applauds-intent-create-national-bio-economy-blueprint>.
18. Sheldon Krimsky, *Science in the Private Interest: Has the Lure of Profits Corrupted the Virtue of Biomedical Research?* (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2003).
19. Phyllis Gardner, MD, "NIH: Moving Research from the Bench to the Bed-side" (testimony before the House Subcommittee on Health, Washington, DC, July 10, 2003).

20. Ibid.
21. Government Accountability Office, "Direct-to-Consumer Genetic Tests: Misleading Test Results Are Further Complicated by Deceptive Marketing and Other Questionable Practices," GAO-10-847T (Washington, DC, July 22, 2010).
22. 23andMe, <https://www.23andme.com/health>.
23. Navigenics, http://www.navigenics.com/visitor/genetics_and_health.
24. DeCODEme, <http://www.decode.me>.
25. Pathway Genomics, <https://www.pathway.com/dna-reports/health-conditions>.
26. Representative Stupak, "Direct-to-Consumer Genetic Testing and the Consequences to Public Health" (House Committee on Energy and Commerce Subcommittee on Oversight and Investigations Hearing, Washington, DC, July 22, 2010).
27. Thomas Lord, "Cal's Genetic Testing of Freshmen: Retreat and Declare Victory," *Berkeley Daily Planet*, August 12, 2010.
28. Claire Robinson, "Biotech Critic Denied Tenure," *Science in Society* 21 (2004): 33.
29. W. C. Willett, "Balancing Life-style and Genomics Research for Disease Prevention," *Science* 296, no. 5568 (2002): 695-698.
30. Colin Mathers, Gretchen Stevens, and Maya Mascarenhas, *Global Health Risks: Mortality and Burden of Disease Attributable to Selected Major Risks* (Geneva, Switzerland: World Health Organization, 2009), 31.
31. "NIH Estimates of Funding for Various Research, Condition, and Disease Categories (RCDC) Table," last updated February 13, 2012, <http://report.nih.gov/rcdc/categories/Default.aspx>.
32. Christopher King, "Hottest Research of 2010," Thomson Reuters Research Analytics Group, last updated March 2011, *Thomson Reuters Science Watch Survey*, <http://sciencewatch.com/ana/fea/11maraprFea/>.
33. "Tuberculosis Fact Sheet," World Health Organization, November 2010, <http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs104/en/>.
34. Christian Frech and Nansheng Chen, (2011) "Genome Comparison of Human and Non-Human Malaria Parasites Reveals Species Subset-Specific Genes Potentially Linked to Human Disease," *PLoS Computational Biology* 7(12): e1002320. doi:10.1371/journal.pcbi.1002320.

المؤلفان في سطور

شيلدون كريمسكي

■ أستاذ السياسات الحضرية والبيئية والتخطيط Urban and Environmental
Policy and Planning في كلية الفنون والعلوم School of Arts and
Sciences.

■ أستاذ مساعد في كلية الصحة العامة وطب المجتمع Public Health and
Community Medicine في كلية الطب بجامعة تافتس Tufts University.

جيرمي غروبر

■ رئيس مجلس علم الوراثة المسؤول والمدير التنفيذي.

المترجمة في سطور

د. ليلى الموسوي

■ مستشارة الرصد والتقييم، المركز الدولي للزراعة الملحية - دبي، الإمارات العربية
المتحدة.

■ مستشارة النشر الإلكتروني للترجمة العربية لمجلة Scientific American، إدارة

الثقافة العلمية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي - الكويت.

■ مديرة برامج المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، الكويت.

■ حازت جائزة الدولة التشجيعية لترجمة العلوم، الكويت 2009.

هذا الكتاب...

هل تستطيع الجينات تحديد من هو الشخص الخمسيني الذي سوف يستسلم لمرض الزايمر؟ وأي المواطن سيشارك في يوم الاقتراع؟ وأي الأطفال سيكون موسوما بحياة الجريمة؟ نعم، وفقا لشبكة الإنترنت، ولعدد قليل من الدراسات العلمية، ولبعض من المشتغلين في صناعة التكنولوجيا الحيوية، الذين يجب أن يكونوا أكثر حكمة من أن يعتقدوا بذلك. وقد جمع شيلدون كريمسكي وجيرمي غروبر فريقا من خبراء علم الوراثة ليجادلوا بأن النظر إلى الجينات كأنها الكأس المقدسة لوجودنا المادي لهو - بكل وضوح - مسعى غير علمي. ويحثنا كتاب تفسيرات وراثية على أن نستبدل ثقتنا بالاحتمية الوراثية genetic determination بالمعرفة العلمية وكيف يسهم الحمض النووي DNA فعليا في نمو الإنسان.

فمازال مفهوم الجين يُنقح باطراد منذ اكتشاف واتسون وكريك بنية جزيء الحمض النووي DNA في العام 1953. فلم يعد العلماء ينظرون إلى الجين على أنه مجموعة الجزيئات الرئيسية والثابتة في الخلية، بل يُنظر إلى الجينات والحمض النووي على أنها نصوص ديناميكية تضاف بارتجال في كل مرحلة من مراحل النمو. وبدلا من أن يكون مؤشرا مستقلا على المرض، يتفاعل الحمض النووي الذي نرثه باستمرار مع البيئة، ويؤدي وظائف مختلفة مع تقدمنا في العمر. إن ما يورثه لنا أبوانا هو مجرد بداية. وبالتأكيد على فهم جديد نسبيا لكل من اللدونة الجينية genetic plasticity والوراثة فوق الجينية (علم التخلق) epigenetics، يضع المؤلفون الجينات المعروف أنها تؤدي دورا في ظهور مرض أو في سلوك أو في النمو أو في الإدراك ضمن الإطار الأعم للنمو.

وبدلا من رفض الاختزالية الوراثية genetic reductionism رفضا تاما، يتساءل كريمسكي وغروبر: لماذا استمرت على الرغم من معارضة الأدلة العلمية لها؟ وكيف تؤثر في مواقفنا بالنسبة إلى سلوك الإنسان؟ وكيف تؤثر في سياسات تمويل الأبحاث؟

نم احاطه الرفع براسه

مكتبة عملك

ask2pdf.blogspot.com

نحن لا نقوم بتصوير أو نسخ الكتب
ننشر الكتب الموجودة بالفعل على الإنترنت
نحترم حقوق الملكية
ولا نمانع حذف رابط أي كتاب
إذا طالب مؤلف أو دار نشره بحذفه